

كرم نعمة

# السوق المريضة

الصحافة في العصر الرقمي

Sick Market

Journalism in The Digital Age

*Karam Nama*



LONDON  
Printing • Publishing  
لندن للطباعة والنشر



الصحافة لم تُنتخب من قبل أي منظمات ومجموعات حقوق الإنسان ولم تُنتخب قط من قبل أي أحد، لكن من الواضح أنها تُشارك في تحديد كيف ينبغي مساعدة المجتمع على تسيير وضعه ووضع الحكومات أمام حقيقة قراراتها، وعندما تفقد بنفسها مثل هذا الحق التاريخي المعطى لها بتفويض مجتمعي وسياسي، فإنها قد حكمت على نفسها بالتلاشي، لتصبح أوراق الجرائد كأوراق الأشجار الميتة تذروها الرياح.

عندما تساءلت جين توينج، مؤلفة كتاب "جيل الإنترنت": لماذا يصبح أطفال اليوم المتصلون دائماً بالإنترنت أقل تمرداً وأكثر تقبلاً وأقل سعادة، وغير مستعدين نهائياً للبلوغ؟

لم يخطر ببالها وهي تجيب على سؤالها أن السبب يكمن في الصحف التي لم تعد تلفت انتباههم كما كانت تشد الأجداد إلى قراءتها؟



☎ 0044 7709 555 334  
☎ 0044 20 7289 9009  
@ info@londonbook.uk  
🌐 www.londonbook.uk



# السوق المريضة

الصحافة في العصر الرقمي



كرم نعمة

# السوق المريضة الصحافة في العصر الرقمي

Sick Market

Journalism in the Digital Age

by: Karam Nama



LONDON

Printing • Publishing

لندن للطباعة والنشر

Sick Market: Journalism in the Digital Age	السوق المريضة.. الصحافة في العصر الرقمي
Author: Karam Nama	تأليف: كرم نعمة
Publisher: London Printing and Publishing	الناشر: لندن للطباعة والنشر
Cover Design: Salah Mohammed	تصميم الغلاف: صلاح محمد
Design: MBG (INT) Limited - London	التصميم: شركة أم بي جي العالمية - لندن
Printing Date: 2022	تاريخ الطبع: 2022م / 1444هـ
First Edition	الطبعة الأولى
© Rights are reserved for the Publisher	© حقوق الطبع محفوظة للناشر



First Edition 2022

© All Rights Reserved

No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system or transmitted in any form or by any means without prior permission in writing of the publisher.

© حقوق النشر محفوظة

لا يجوز إعادة نشر أي جزء من هذا الكتاب أو تخزينه في نظام استرجاع أو إرساله بأي شكل أو بأية وسيلة دون إذن مسبق كتابياً من الناشر.

صورة الغلاف: Alamy Stock Photo. Antimo Andriani

محتوى هذا الكتاب يعبر عن رأي المؤلف.

ISBN: 978 1 912410 73 6



Printed & Published by:

**London Printing & Publishing**

282 Harrow Road, Paddington, London W2 5ES, United Kingdom

Whatsapp: 0044 (0) 7709 555 334

Tel: 0044 (0) 20 7289 9009

 londonbookbookuk

 londonbookuk

## المحتويات

17	مقدمة
19	أزمة الصحافة الوجودية
20	قيم الأخبار والاعتذار
21	الصحافي ليس جزءاً من القصة
23	صحافة متأخرة تزداد تأخراً مع الوقت
25	الحدث الصحافي، تداعياته، هوامشه
27	سلوك القراء تغير، ونحن أيضاً
29	رسالة المصور «المحظوظ» تصدم الصحافيين
31	الصحافة والحكومة والعلاقة الملتبسة
33	من يصنع خطاب الصحيفة؟
35	كتاب كبار صحافيون صغار
37	المئة الأوائل

- 39 الحنجرة العميقة
- 41 صحافة المايكروخبر
- 43 من هو الصحافي؟
- 45 صدمة بصرية في صحيفة خرساء
- 46 صحف تشتري أفكارا
- 48 الرئيس لم يعمل في غرفة الأخبار
- 50 هل تجلب الصحافة الرقمية المال؟
- 52 صحف التابلويد تشهد موتها
- 54 صحافة ما بعد الإنترنت
- 56 الصحافة تسهم في الإطاحة بالكتاب
- 58 غوغل بوابتنا وليس صندوق أموالهم
- 60 لن ندق مسمارا في نعش الأخبار
- 62 القمص والصحافة: من يلاحق من؟
- 64 حقل ألغام إخباري
- 66 القناع المزيف
- 68 الحنين إلى الحقيقة
- 70 الصحافي والشاعر
- 72 معركة الصحف: أسعار وأحجام
- 74 تطوير المحتوى بقصص مقتضبة
- 76 متى يهشم الإعلام الخرافات؟
- 78 صورة حقيقية وفعل صحافي وهمي
- 80 شرح الأخبار!
- 82 مرض صحافي بلا أعراض
- 84 الوجه الناصع لأكاذيب إعلامية مستمرة
- 86 هل يكف الإعلام عن تهكمه على السياسيين؟
- 88 الإنترنت ستختفي، ما مصير الصحافة

- 90 هل قيم الأخبار بحاجة إلى إعادة تعريف؟
- 92 الخبر الصحفي عندما يصبح ثلجاً لا يذوب
- 94 القليل من «الصحافيين» الفاضلين
- 96 جريدتي المفضلة
- 98 مصدرى الخبرى جبان!
- 100 برادلى معادل متفائل للضجيج الإخبارى
- 102 هل ينقذ غوغل سوق الصحافة المريضة
- 104 هل الصحافة محمية من صدمات المستقبل
- 106 الإعلام العراقى يستحق الشفقة لا التهكم
- 108 شكسبير صحافياً!
- 110 تَباً للإعلام
- 112 من يعيد الصحيفة إلى زمنها؟
- 114 الجماهير بصفتها صانعة لخطاب الإعلام
- 116 إعلام بلا إعلان
- 118 رئاسة التحرير!
- 120 المعلومات ليست عند أطراف الأصابع فقط
- 122 لوران وغراسييه: القليل من الحقيقة وحشد من الافتراءات
- 124 النبلى بارغاس يوسا منزعج من صحافة القيل والقال
- 126 الصحافة تعنى معرفة الآخرين أكثر
- 128 ثق بي، أنا صحافى
- 130 سلطة المواطن الصحافى على الصحافى
- 132 التكنولوجيا التخريبية
- 134 انقراض الصحافة المتخصصة
- 136 الإمبراطور يتراجع، الأخبار لا تباع!
- 138 سحابة افتراضية.. سحابة صحافية
- 140 الخرافة خبراً صحافياً

- 142 رئيسات تحرير
- 144 العصر الرقمي سيغير الأدباء إلى صحفيين
- 146 صمت إعلامي حيال انحناء آلهة روما لروحاني
- 148 الأخبار صناعة، والصناع يتراجعون
- 150 لم يعد الصحفي محظوظاً
- 152 مساحيق تجميل للعناوين الصحافية
- 154 طبعة ورقية ثمينة، ثلاثة إصدارات رقمية
- 156 حقنة أوسكار تعيد الحياة للصحافة الورقية
- 158 الصحفي لا يقول فرحت، بل سمعت وشاهدت
- 160 المشجعون لا يتخلون عن فرقهم، الصحف تخسر قراءها
- 162 الصحفي والوزير: مَنْ يغطي من؟
- 164 غرفة الأخبار لم تعد تتحمل صحفيي الدرجة الثانية
- 166 الإعلام المستقل غائب عن منتديات الإعلام العربي
- 168 محررو الأخبار كأنهم عاطلون
- 170 مراسلون صحفيون بعيون سيّاح
- 172 الصحافة تتضاءل، الإعلام يتضخم
- 174 الصحافة غيّبت الفلسفة والفيزياء
- 176 إنسان آلي بهيئة صحفي
- 178 عطب في مركبة الحقيقة
- 180 الإعلام لن يتخلص من إرث احتلال العراق
- 182 صحف بريطانية تطلق النار على أقدامها
- 184 صناعة الأخبار: أزمة داخل أزمة
- 186 الصحفيون ليسوا عملاء سريين
- 188 لن نميز مستقبلاً بين الواقعي والافتراضي
- 190 بندقية الداعشي القتل كقلم المراسل الصحفي
- 192 2016 أسقط نرجسية وسائل الإعلام

195	ما معنى أن تكون الصحافة الحكومية ديمقراطية
197	رحيل كاسترو: انقسام الصحافة، انقسام الرأي العام
199	مُدسة رياضيات بوصفها صحافية
201	طراز قديم من الصحافة
203	ركود رقمي، الورق يعني الورق!
205	أيها الصحفيون: المشكلة فينا وليست في القراء
207	سلب السلطة من السلطة الرابعة
209	الضغائن تهدد وسائل الإعلام
211	فكرة متطرفة لإنقاذ الصحافة
213	الرسائل الإعلامية ليست مواعظ دينية
215	وزير سابق، رئيس تحرير حالي
217	الروائي صحافيا
220	الأخبار صناعة لا يديرها الصحفيون!
222	صحافة تهتف مع المشجعين
225	مشهد واقعي لأخبار مزيفة في عصر ما بعد الحقيقة
228	لا توجد أخبار جيدة، ما لم يتوقف الناس عن الصراخ
230	عندما تكتسي لغة الصحافة بالخيال الأدبي
232	بين أن نضع أفكارا أو نكرر ما يقوله الآخرون
235	حان الوقت لإعادة النظر في وهم قوة الصحافة
237	درس ديني لوسائل الإعلام
239	عندما يتمرد السياسيون، الصحفيون يقفون بثبات
241	إعادة تعريف الرقيب على وسائل الإعلام
243	نكبة الإعلام في العراق
246	الأخبار الزائفة تضخم صوت الهتاف
249	الصحافة غير معنية بكسب الأصدقاء
251	ماذا يحدث عندما تتوقف الصحف عن الإصدار

- 253 لا توجد دروس في التاريخ تتعلمها الصحافة
- 255 انحياز عقلي في عالم ما بعد الحقيقة
- 258 الأخبار بيئة صعبة تبحث عن هوية
- 261 عبث إخباري
- 263 مليون دولار من أجل حرية الصحافة
- 265 الإعلام القديم يترقب ما بعد الرقمية
- 268 الكاتب الكبير عند وكالة رويترز
- 270 الصحافة التقليدية استعادت المبادرة بمقتل خاشقجي
- 273 عدسة كوبرن الصحافية غير رؤية ماثيو للعالم العربي
- 276 الحكومات تريد أن تبقى الصحف على قيد الحياة
- 279 الصحافة جبانة قبل أن تكون شجاعة
- 282 ما ينتظر الصحافة أكبر من إعادة تأهيل الصحفيين
- 284 الصحافة أكبر الخاسرين في حرب المراسلين
- 286 أزمة الصحافة العربية تكمن مع نفسها
- 288 الصحافة تخوض المعركة الخطأ لاسترجاع مكانتها
- 291 موسم صحافة التوقعات
- 294 رئيس تحرير متقاعد لا يتوقف عن التفكير في الصحافة
- 297 المواطن الصحفي يعلم المراسل الصحفي في إيران درس الحقيقة
- 301 الحقيقة القبيحة وما بعدها
- 302 الحرية للذئاب تعني موت الأغنام
- 304 بيت آمن من دون ستائر
- 306 وهن التجسس يصيب رومانسية الفضاء الإلكتروني
- 308 الحرية وليس الخوف
- 310 تويتر متجر بحاجة إلى حراس
- 312 أنانية الجزر المبعثرة

- 314 طريقة واحدة لأحبك وألف طريقة لقتلك
- 316 كراهية رقمية
- 318 متى تحدث أول جريمة قتل على الإنترنت؟
- 320 لا تمسوا حريتنا رجاء!
- 322 مواطن صحفي بلا أفكار
- 324 الميكروفون الأقوى في العالم
- 326 صوت مستعار وراء تغريدات السياسيين الكبار
- 328 صحافة ما قبل تويتر، صحافة ما بعد التغريد
- 330 من أنتم، الإعلام ليس حكرا عليكم
- 332 حان الوقت لاستعادة الإنترنت
- 334 الإعلام الاجتماعي يفقد كياسته
- 336 الحكومات لا تبالي بتصريحات المواطن الصحفي
- 338 غوغل لا يخاف من المعلومات، ماذا عن البشر!
- 340 العالم لن يكون أفضل مع أن الإنترنت تقدم لنا الأفضل
- 342 مليون نسخة من صحيفة، أم مليون متابع على تويتر
- 344 تويتر طفل يصرخ، متى يعقل؟
- 346 فيسبوك ليس وحيد القرن في سوق الصحافة
- 348 الأخبار الزائفة تحرق الديمقراطية
- 350 سيرفرات غوغل أكثر سعة من رفوف التاريخ
- 352 منصة رديئة للأخبار
- 354 المرشد الأعلى لفيسبوك
- 356 مفعول النعمة ليس مجديا مع فيسبوك
- 358 الإقلاع عن فيسبوك كالإقلاع عن التدخين
- 360 البابا فرنسيس صحافياً
- 362 تحطيم المعبد الإعلامي على رؤوس مشيديه
- 365 ديمقراطية الحظر

- 368 حبل الخصوصية يلتف حول رقابنا أم رقاب شركات التكنولوجيا؟
- 371 الحقيقة القبيحة تتجسد في رأسمالية المراقبة
- 374 حان وقت رفع المعاول في وادي السيليكون لتحطيم فيسبوك
- 377 لماذا لا نقاوم استبداد وسائل التواصل الاجتماعي
- 379 من منا قادر على التخلص من السموم الرقمية
- 381 ابحثوا عن نسخكم الرقمية المزيفة
- 383 الضرائب لن تسقط الإمبراطوريات الرقمية
- 386 منصة إمبراطورية يعيش فيها مليارا مستخدم.
- 389 من يصنع الرأي العام؟ السياسيون أم الشعب الرقمي؟
- 392 الأخبار الرسمية كانت وحدها الوهمية
- 394 وزير خارجية فيسبوك يدير غرفة حرب الأخبار الكاذبة
- 396 أبو الإنترنت لم يكن محقا تماما
- 399 مواقع التواصل تحرك الديمقراطية الجديدة
- 401 عصر العبودية التكنولوجية
- 404 رسالة القديس مارك زوكيربرغ إلى المستخدمين
- 406 وهن رقمي في جدار المجتمع العربي
- 409 السعادة تكمن في الدراجة الهوائية وليس في الأجهزة الذكية
- 412 الكمبيوتر معلم صبور بحاجة إلى الحياد
- 414 إمبراطورية فيسبوك في لائحة الدول المارقة
- 417 فاز سلوك الانتزاع عندما فشلت وسائل الإعلام في الإقناع
- 420 فيسبوك ليس منقذا لكساد الأخبار
- 423 المال لا يمثل شيئا لفيسبوك
- 426 لا تمسوا الصحافة وأنتم تكممون فيسبوك
- 429 بندقية أمس هاتف ذكي اليوم
- 431 الأخطر من سقوط هيبة اللغة تسليع الذات على وسائل التواصل
- 433 الأفكار في المدونات وإن طغى فيسبوك وتويتر

436 عقلنا الثاني هاتف ذكي لا يساعدنا على التفكير  
439 أن تعرّف نفسك بما تكره صندوق إعلامي أسود  
441 فقدنا براءتنا التكنولوجية  
443 مرة أخرى، فيسبوك قوة متعجرفة بموقفها من تويتر  
446 فيسبوك المستبد الأكبر في العالم  
448 الانغماس البشري في الرقمي لا يعني نهاية وسائل الإعلام  
450 هل يجب أن نثق في تويتر، وإن لم نثق ماذا يمكننا أن نفعل؟  
453 رسالة العدالة والنقاش المفتوح لا تبدد ظلام الحياة الرقمية  
455 فيسبوك مسدس غير مرخص في أيدي 3 مليار مستخدم  
458 الحل في تناول اليد للخروج من زنزانة الإنترنت  
461 من لم يوقع بعد صفقة الشيطان مع الإعلام الرقمي  
464 منتديات الصراخ الاجتماعي فرصتنا لاستعادة التفكير المفقود  
467 ماذا لو انهار معبد فيسبوك على رؤوسنا!  
470 أمازون تحطم الفكرة التاريخية: من راقب الناس صار ثريا  
473 مرة أخرى مع المرشد الأعلى لفيسبوك  
476 الديمقراطية تعاني من مرض العصر الرقمي  
479 هدنة مؤقتة بين الصحفيين ومواقع التواصل  
482 عقد غير عادل مع شركات التكنولوجيا  
485 فيسبوك أم فيكبوك!  
487 مختبر الديمقراطية يرفع من قيمة فيسبوك إلى تريليون دولار  
490 نهاية عصر الراكب المجاني على الإنترنت  
493 مليونية المشاهدات على يوتيوب لعبة رقمية لا إنصاف فيها  
496 الشوارع لم تعد ميدانا للاحتجاج بوجود منصاتنا الرقمية  
499 حرية التعبير عند السيد يوتيوب  
502 الحقيقة القبيحة  
505 وزير خارجية فيسبوك لا يدافع عن سكان الإمبراطورية

- 508 أفكار كامينغز مكلفة، ماذا عن رسائل الرطيان  
511 العالم الرقمي يجردنا مما نملك  
514 لا أمل في استيقاظ ضمير «ميتا»  
517 لا أحد يحتكر الحقيقة  
520 هدم معبد فيسبوك أسهل مما نعتقد  
523 ماذا لو لم تكن وسائل التواصل الاجتماعي مجانية  
526 العصر الرقمي ليس معلّم أخلاق  
529 لا أريد العيش داخل إنترنت الأشياء

- 533 **عصر التلفزيون الذهبي**  
534 نحن لا نشاهد الأخبار  
536 الديناصور الفاتن على الشاشة  
538 إعلام رث تحت القسّم  
540 مستقبل يد بريطانيا الناعمة ليس كماضيها  
542 الموسيقى بوصفها سلعة معلوماتية  
544 درس إعلامي غرافيتي باهر  
546 اللسانيون يجزعون من الإعلاميين  
548 كلام المقاهي ليس إعلاما  
550 الجمهور يشاهد التلفزيون بغريزته  
552 «التلفزيون العربي» يتمدد ويتراجع  
554 متى نسبخ المثالية على إعلام صناعة الطعام  
556 التلفزيون في العراق حاكم بأمر من؟  
558 سقوط «بي بي سي» في فخ زواج السوشي!  
560 كيف يدخل المعلنون إلى وعينا  
562 هل نملك خيار ترك مشاهدة التلفزيون  
564 لا أقراص مهدئة قبل المناظرة التلفزيونية

- 566 التلفزيون مريض ينشر العدوى بين المشاهدين  
568 هل يحتاج الصحفي إلى بودي غارد؟  
570 تلفزيون الواقع العربي  
573 الصراخ التلفزيوني تعبير عن عصر العتب الإعلامي  
576 المونديال درس جيوسياسي لوسائل الإعلام  
579 التخلص من الإعلانات التلفزيونية، نوع من الإعلان  
581 مغالاة نقدية إعلامية حيال الدراما السعودية  
583 إعلانات فاشلة تثير الازدراء  
585 كارثة التلفزيونات العربية  
587 رفض غريزي لتصديق الحقيقة  
589 ماذا عن المحتوى في عصر التلفزيون الذهبي  
591 الراديو يطالب بترويض الأنا الساحقة للتلفزيون  
593 التلفزيونات تبلع الفن وتحصد أموال الإعلانات  
596 لم نقرب بعد من عصر التلفزيون الذهبي  
599 تلفزيونات تسقط في «الوحد الحواري»  
602 التلفزيونات لا تبالي بغثيان الجمهور العربي  
605 حوار تلفزيوني أم أداء تمثيلي  
608 محطة إخبارية تكسر غطرسة النخب  
611 وسائل الإعلام: فعلت أم لم تفعل شيئاً!  
614 حوارات تكشف الذكاء الزائف  
616 لكن، من يشاهد التلفزيون اليوم  
619 نساء وصحافيات.. فالإذاعة مضاعفة عند طالبان  
622 الدبلجة الفورية تعدنا بمحتوى تلفزيوني رائع



## مقدمة

هذا الكتاب يكتفي بمتنه، ولا يدافع عنه، بوصفه شاهدا على أزمة وجودية تعيشها الصحافة منذ الألفية الثانية. فمقالاته كانت في مهمة المتابع والمحلل والمقترح، وقبل ذلك المؤرخ لتلك الأزمة التي لازالت مستمرة. لذلك سيجد فيه القارئ السمة الصحافية اليومية أكثر من الأكاديمية، مثلما سيجد الاستعارات تتكرر كلما بدت الحاجة مفيدة لها للتعبير عن القصة وتداعياتها. لأنه ببساطة كتاب صحافي أكثر من كونه مؤلفا بفصول، وأبواب، وحواش، وهوامش.

لذلك ارتأيت أن أقدمه للقراء وطلاب أقسام الصحافة في كليات الإعلام، بوصفي صحافيا عاش في لجة مطبخ ساخن لصحيفة يومية كمدير تحرير لجريدة العرب اللندنية. لأكون الشاهد والمتابع لأزمة وجودية كسرت عمودا في مبنى الصحافة، لم تشهد مثله على مر التاريخ المعاصر.

لم تعش وسائل الإعلام المطبوعة زما غير عادل بحقها مثلما مر عليها منذ أن فتح علينا السيد غوغل نوافذه. ولم تدخل في تاريخها منافسة غير عادلة، إلا عندما صنعت شبكة الانترنت نموذجها الإخباري في وسائل التواصل الاجتماعي، وشكل فيسبوك جمهورية افتراضية يسكنها أكثر من ثلاثة مليار مستخدم.

كان على الصحافة أن تعبّر عن نفسها في تلك الحرب غير المتكافئة في العصر الرقمي وهي تدار من جيوش المواطنين الصحافي والأخبار الزائفة. مع ذلك بقيت صامدة فيما سمي عصر ما بعد الحقيقة، وبقيت نماذجها المثالية المخلصة لجوهر الصحافة وحدها مثلا تاريخيا كما كانت وكما ستبقى في العصر الرقمي.

في مقالات هذا الكتاب سيجد القارئ الكريم احتفاء بتلك الأمثلة التاريخية في الصحافة الورقية عندما نعرف الأرقام المليونية المستمرة إلى اليوم في توزيع صحف مثل فايننشال تايمز ونيويورك تايمز. «لسوء الحظ لا أجد مثلا عربيا هنا».

وحدة متن هذا الكتاب تفرضه طريقة التفكير عند كتابته، وإن تجزأ إلى مقالات مستمرة كتبت على مدار أكثر من عشر سنوات تعبر عن زمن كتابتها، من دون أن تفقد استمرارية تأثيرها على صناعة الرأي. فهي تمتلك خصوصية المؤرخ للحدث أولاً، مثلما تعرض تداعيات وتأثيرات ذلك الحدث وما ترتب عنه لاحقاً. ذلك ما أراه أحد أهم المصادر للمهتم بمصير وأزمة الصحافة الوجودية، مثلما يمثل مرجعاً للدارس لمفاهيم وسائل الإعلام.

صحيح أنني لم أفرط في كل مقالات الكتاب بالأسئلة بوصفها المعبر المتصاعد والمستمر عما تعيشه الصحافة المطبوعة ووسائل الإعلام بشكل عام، في العصر الرقمي، لكن ثمة إجابات أيضاً بقيت مخلصمة ومستلهمة لجوهر الصحافة أثبتت أهميتها بمرور الوقت، وستبقى كذلك، لأنني أؤمن أن الصحافة لن تموت، بل ستبقى تعبر عن نفسها وإن تغيرت الطرق والوسائل والأدوات التي تُقدم بها. كنت صحافياً عندما كان القلم والورقة وسيلتي وسأبقى كذلك وأنا اصنع قصتي بهاتفي الذكي. ذلك ما توصلت إليه في كتابي هذا.

المؤلف

## أزمة الصحافة الوجودية

«عليكم بذل المزيد من الجهد لحماية الصحفيين لأن الصحافة هي الطريقة الوحيدة المتاحة أمامكم لإجراء المناقشة الحرة، والتي يعلم الجميع أهميتها الآن، ولكن الحكومات نفسها لن تشجعها وكذلك أجهزة المخابرات لن ترحب بها أبدا».

آلان روسبيردغر في خطاب إلى أعضاء البرلمان الأوروبي

## قيم الأخبار والاعتذار

فاقم اعتذار مارتن ايفينس رئيس تحرير صحيفة «صنداى تايمز» الذي جاء بدون تحفظ، بعد اعتذار إمبراطور الإعلام روبيرت مردوخ مالك الصحيفة، من الجدل المتصاعد حول ازدواجية حرية التعبير عندما تتعلق بما شاع من «تابو» ديني أو سياسي أو تاريخي!

ويمكن الازدواجية لان الأمر يتعلق بـ «الهولوكوست» أو هكذا فُسر! مع إن رسام الكاريكاتير الرائد في الصحيفة البريطانية جيرالد سكارف أكد بانه لا يحفظ في ذاكرته مثل هذا التاريخ عندما شرع برسم بنيامين نتانياهو وهو يبني بمعول تقطر منه الدماء جدارا تطل رؤوس أطفال ونساء فلسطينيين يصرخون من الألم من بين قطع حجارته الملتصقة ببعضها بلون الدم الأحمر.

ايفينس الذي اعتبر ان صحيفته ارتكبت «خطأ فادحا»، خضع للثقافة الانكليزية الشائعة حول مفهوم الاعتذار، لكنه لم يناقش أي دلالة حول الحساسية العالية التي تتسم بها «تايمز» في أخبارها وقيمتها، بل أنها من بين الصحف التي تقدم «المسؤولية» على «القوة» كي لا تصبح وفق مؤرخي الإعلام البريطانيين «قوة من دون مسؤولية». والجدل ليس على سلوك الاعتذار الذي ينم عن تحضر، لكن لو كان الرسم الساخر يتعلق بغير حساسية «الهولوكوست» هل ستوالى الاعتذارات!

ثمة رسوم تناولت بسخرية لاذعة البابا والزعماء السياسيين وحتى السيد المسيح، لكنها لم تثر ما أثاره رسم جيرالد سكارف، الذي وصفه رئيس تحرير الصحيفة وهو يقدم اعتذاره للجالية اليهودية البريطانية، بـ «تخطى الحدود» وكان «غلطة رهيبة».

نستطيع أن نتوقع ان الرسم مر على هيئة تحرير الصحيفة، ولا نستطيع ان نجزم انه أثار جدلا قبل الاتفاق على نشره، لكننا سنصدق الرسام حول تأكيده أن الفكرة مستوحاة من الانتخابات الإسرائيلية ليس إلا، وان «المحرقة» لم تمر في ذهنه، ومهما يكن من أمر فأن الاعتذار المتصاعد يثير الشكوك حول صحافة وصفت في يوم ما بـ «قوة من دون مسؤولية».

## الصحافي ليس جزءاً من القصة

لم يكن جورج أورويل إلا محاولاً أن يكون حيادياً بتخليص ذاته من التأثير على كونه صحافياً في جملته الشهيرة «هناك أوقات لا يستطيع فيها الصحافي تجنب كونه جزءاً من القصة» كان يريد أن يقول: الصحافي سمع وشاهد القصة وليس جزءاً منها، ولا يملك الحق الأخلاقي أن يقحم نفسه كجزء فاعل أو هامشي في منتهى.

الاستقلال التحريري والنزاهة هما أكبر أسلحة وسائل الإعلام في الدفاع عن خطابها أمام منافسة متزايدة، هذه ليست مجرد مسألة أخلاقية في العصر الرقمي، فجملة «ثق بي، أنا صحافي» لا يمكن إطلاقها لمجرد المزاح، الأمر أكبر بكثير من مصالح المعلنين والتجار ورجال الدين وأصحاب القرار السياسي. لكن الصحافيين أنانيون مثل أي إنسان آخر، وهم يمنحون أنفسهم دوراً في القصة الإخبارية والإعلان عن مواقف تلغي فكرة الشاهد الطامح إلى حرية نشر المعلومات واحترام وعي الجمهور.

لسوء حظ الصحافة، الأناية أضحت مرحلة متأخرة قياساً لما يحدث في التلفزيونات العربية اليوم، هناك جيل إعلامي يمارس العبث الصحافي والتسطيح المريع والتخلي عن صناعة الأفكار العميقة والاكتفاء بالتكرار واستخدام لهجات ركيكة في التعبير وكأن اللغة باتت عاجزة، بل أن المحاورين على شاشات التلفزيون لم تعد من مهامهم صناعة الأسئلة، هم يتحدثون عن أنفسهم كشركاء في القصة أكثر مما يقدمون للمشاهد صورة عن منجز المحاور!

عندما يكون الصحافي جزءاً من القصة ينتهي نضال الصحافة الحرة من أجل حريتها. فإحدى مقدمات الاستبداد هي تقويض شرعية الإعلام المستقل. الهدف واضح: لفسح المجال لأجهزة الدعاية المتطرفة والحكومات الفاسدة وتحويل الصحافة إلى مشروع تجاري أو ديني، ليس من مهامه ربط المجتمع في ديمقراطية حرة من الأفكار والمعلومات. وفي المحصلة هناك إعلام يتجاوز مفهوم التابع والمتبوع، بل أكثر إيغالا في التبعية، إعلام مطابق فعلياً لفعول الحشد في صورته ومحتواه. من صنعه إذن غير الجماهير وإعلامها وفق نظرية غوستاف لوبون في كتابه «سيكولوجية الجماهير». اليوم الإعلام المعبر عن مصالح سياسية وتجارية ودينية، أكبر بكثير من إعلام مدافع عن حرية المجتمع في العالم العربي، الأمر الذي يعبر عن الارتداد والنكوص، إعلام يقدم نفسه لجمهور ليس بحاجة إلى مثل هذا التقديم!

من يساعدني بأمثلة عن وسائل إعلام عربية لا تضع نفسها جزءاً من القصة السياسية؟

هذا الأمر لا يمكن أن يروق لجين مارتسون الكاتبة بصحيفة الغارديان بتساؤلها عمّا إذا كان مثل هذا الكلام يقودنا إلى تحول الصحافي إلى رجل أعمال يفكر في المال أكثر ممّا يفكر في صناعة الرأي. على الجانب الآخر ثمة جدل لا ينتهي بين الإعلام الغربي المستقل والسلطات التي تحاول تقويض حرّيته وفقا لمصالحها، الأمر الذي دفع ريتشارد سامبروك أستاذ الصحافة في جامعة كارديف، ورئيس مجلس وسائل الإعلام المستقلة، إلى التركيز على الشقاق القائم والمتصاعد بين وسائل الإعلام والحكومات، لأن الشكوك لم تتراجع بشأن قدرة السياسيين على قبول مساءلة الحكومة، بينما تلقي حرية التعبير بظلالها على وجوب التزام وسائل الإعلام برسالتها.

سبق وأن لعب كاتب السيناريو آرون سوركين على جملة فيلمه الشهير «القليل من الرجال الفاضلين» عندما استبدل كلمة الصحافيين بالرجال! وتمادى في وصفه الصحافة بالمضلة أكثر من القراصنة أنفسهم، وهو يتحدث عن نشر معلومات شخصية استحوذ عليها متسللون إلى حسابات إلكترونية لنجوم مجتمع.

وتأسى سوركين الذي أنجز كتابة سيرة مؤسس شركة آبل ستيف جوبز، على الصحافة واصفا إياها بمساعدة المجرمين بمجرد نشر أي معلومة استحوذ عليها الهاكرز.

من المفيد هنا، التذكير بكلام لرئيس حزب العمال البريطاني السابق إد ميلباند، عندما كان سياسيا في مواجهة الصحافة «ميلباند اليوم صحافي يقدم برنامجا حواريا إذاعيا من هيئة الإذاعة البريطانية بي بي سي». عندما كان يرى أنه ليس بمقدور أحد إحداث أي تغيير إذا كانت فكرة مثل إن كل السياسيين مرتشون وغير شرفاء، سائدة في كل ما تكتبه الصحف.

يصعب على ميلباند السياسي بالأمس والإذاعي اليوم، الاستمرار في الدفاع عن فكرته تلك، لأن الصحافة حسب آلن روسبريدغر رئيس تحرير صحيفة الغارديان السابق، لا تتسول أخبار التجسس كما يعتقد بعض السياسيين أو غيرهم.

ميلباند صحافي اليوم، لكنه بقي يحتفظ بصفته السابقة كجزء من تاريخه الشخصي، أحتاج هنا لمن يساعدني على الإتيان بأمثلة عن سياسيين عرب بعد أن يغادروا مواقعهم في السلطة! هل ينصب همهم على جمع الثروات، هل يصابون بالترهل والكسل لمتقاعدين لديهم ما يكفي من الأموال؟ كم من السياسيين العرب عاد إلى مهنته بعد مغادرته موقعه؟ هل يوجد لدينا معادل موضوعي لميلباند السياسي بالأمس والصحافي اليوم، أو جورج أوزبورن وزير المالية في حكومة المحافظين ورئيس تحرير صحيفة إيفينغ ستاندارد اليوم؟

## صحافة متأخرة تزداد تأخراً مع الوقت

هناك مرحلة متأخرة من الصحافة، لسوء الحظ تزداد تأخراً مع مرور الوقت، مع أنها موجودة في كل بلدان العالم بما فيها الغربية، لكن التي تزداد تأخراً أكثر هي الصحافة العربية، لا يمكن أن نصدق أن الصحفي يزداد غباء مع مرور الوقت، لكننا لا نمتلك غير بدائل من صحافة فيها من التكرار ما يزعج، وكدس كبير من المقالات التي لا تقول شيئاً، وتعجز عن صناعة فكرة جديدة.

لديّ مثال من الصين يبعث على التفاؤل! وهو معادل صحفي مقابل لعشرات الأمثلة من العالم العربي تبعث على الخيبة... سأترك إيجادها لحسد القارئ.

فالصحافة البريطانية من أصول صينية في فايننشال تايمز، يوان يانج، كانت مهاجرة في البلد الذي نشأت فيه. الآن هي مغتربة في البلد الذي ولدت فيه. بعد أن انتقلت من لندن إلى بكين، هكذا بدأت نفهم الفرق. وتحاول شرحه إلى زملائها الصحفيين الصينيين التواقين إلى مغادرة بلدهم من أجل الظفر بالقصة الصحافية التي تصنع مجدهم الشخصي. بينما يوان يانج عادت إلى الصين من أجل قراءة الواقع بعين صحافية لا تقع في فخ التكرار وتعيد استنساخ السائد.

تتحدث عن أصدقائها الصحفيين الصينيين الذين يتطلعون إلى الكتابة لكنهم يعانون من الرقابة الحكومية. تخبرهم أن ما يحدث في الصين أكثر بكثير مما يحدث في لندن. هذا التفسير دائماً يرضي الجميع، لذلك هي هناك من جديد من أجل شغفها الصحافي.

ثمة خيبة مقابلة يمثلها الصحفيون العراقيون «على سبيل المثال» المعادلون ليوان يانج في العودة إلى بلادهم بعد عام 2003. فهم يدركون بلا أدنى شك أن ما يحدث في بغداد قصة صحافية مستمرة وحافلة، لكنهم ويا للخيبة ترددوا في كتابتها، ربما بسبب الحذر والمخاوف أو لسبب أناني مرتبط بالمصالح الشخصية!

ثمة هراء وتكرار في التحليل وانسياق للخطاب المحلي السائد بما يكتب في مقالات صحافية لأسماء معروفة مهتت الصحافة خارج العراق لسنوات طويلة، ولكنها لم تستفد من تلك السنوات وكأنها عادت إلى بغداد كي تكتب بمنطق صحف العراق تحت سطوة الرقيب الصارم والمصالح الحزبية والتملق الطائفي.

المثير في الأمر أن ما يكتبونه لم يعد حصراً على الصحف التي تصدر في العراق، هناك ما ينشر من هذا الكلام المترهل المليء بالقصص الواهنة في صحافة البلدان العربية وخارجها، وكأن ذلك الكلام المكرر ما ينتظره القارئ العربي لمعرفة حقيقة الوضع الرث والمرتبك في العراق.

ذلك ما يعني أن الصحافة في العراق مثلاً تزداد تأخراً في عالم يكون فيه السباق على أشده في صناعة الأفكار والاستفادة من صناعة الأعمال لتقديم نماذج مختلفة.

لا أتحدّث عن بيئة مثالية في العمل الصحافي داخل العراق، ولا أطلب الصحافيين بالمغامرة والتفريط بسلامتهم الشخصية، وأدرك تماما الضغوط والتهديدات والترهيب المفروضة عليهم، لكن ذلك لا يحول دون أن يكون لدينا من يفكر بطريقة الصحافية البريطانية من أصول صينية، لقد أتقنت هذه المرأة ذكاء التقاط الزاوية الحساسة في الكتابة الصحافية بحكم تجربتها البريطانية، وهي تقوم اليوم بصناعة مادة متميزة من الصين، بلد لا تقل فيه الرقابة عما يوجد في عالمنا العربي.

لقد أخبرت يوان يانج أصدقاءها بأنها ستعود إلى لندن عندما تشعر أنها تركت بصمتها في بكين، أو إذا أثرت بكين فيها. وكما يبدو أن تأثير بكين هو الأرجح! فهل ما يكتبه الصحافيون العراقيون العائدون إلى بلادهم بعد الاحتلال معبّرا عن عراق كانوا يتوقون إليه، أم تمريرا لمصالح حزبية وشخصية ضيقة؟

لا أحد من الصحافيين العراقيين الذين عادوا إلى بغداد بعد عام 2003، ولا من غادرها منهم بعد أن اكتشف أن البلاد ماضية بقوة نحو الفشل والسقوط المريع، حقق شيئا مما حققته مراسلة فايننشال تايمز، فمن بقي مازال ينظر لسوق الغبار الطائفي بوصفه ماركة تجارية جديدة في عالم السياسة، ويعزو كل هذا الخراب بعد أكثر من عقد من احتلال العراق إلى دكتاتورية النظام السابق دون أن يقنع نفسه بذلك، وهو في ذلك يعجز عن تبديد الخيبة التي يسببها في مقالاته للقراء.

يكتب من العراق اليوم بعد أن قضى ربع قرن في لندن أو باريس أو ميشيغان أو برلين، وكأن كل تلك السنين لم تستطع إنقاذه من شارع منزلهم القديم الذي بقي راسخا في دماغه كشريط صحافي غير قابل للتغيير.

لا أودّ بث الخيبة أمام جيل صحافي عراقي تواق إلى التغيير وإنتاج صحافة مبتكرة تربط المجتمع بمجموعة من الأفكار الحرة وتقاوم التخلف والنكوص القائم والسطوة الدينية المتفشية بقوة الفساد، فهذا الجيل يعمل برغم كل المصدّات التي تحول دون تقدمه، سواء من قبل سطوة الميليشيات والأحزاب والنظام الديني المتخلف والفاقد، أو من المجتمع العراقي نفسه الذي غطت عليه طبائع النكوص والتخلف بمستويات مخيفة، تجهض أي محاولة لاستعادة الأمل في التحضر والحرية. هذا الجيل يمتلك الأمل لاستعادة ما يليق بالمجتمع العراقي، وليس ما يجعله خرقة مبللة بالخرافة التاريخية.

لقد تحوّل علاج الصحافة العراقية على يد الذين بشروا بذلك مع القوات الأميركية المحتملة عام 2003، أو من سيطر على الصحافة لاحقا من الأحزاب الدينية، إلى أصعب من الداء الكامن فيها.

## الحدث الصحافي، تداعياته، هوامشه

البريطانيون يقولون «لا أخبار، هذا يعني خبرا حسنا» وهم في هذه الحالة يرفضون القاعدة الصحافية القائلة بأن الأخبار السيئة هي أخبار جيدة!

ويمكن أن نضع خبر رحيل رئيسة الوزراء البريطانية مارغريت ثاتشر «رحلت عام 2013» في خانيتين وفق الجمهور، فهو خبر سيء وجيد في آن واحد، نعرف لماذا سيء، فالموت لم يجلب في يوم ما المسرة، أما لماذا هو خبر جيد فذلك ما تكشفه لنا الصور التلفزيونية التي بثتها هيئة الاذاعة البريطانية «بي بي سي» عن احتفال مجاميع من الناس ظلوا يمقتون المرأة الحديدية وحكمها في حياتها وحتى بعد رحيلها، الأمر الذي دفعهم الى فتح زجاجات الشمبانيا وسحق صورها بالأقدام بعد إعلان خبر وفاتها.

لم تترد «بي بي سي» في بث هذه الصور وفق قيم الحساسية الاخبارية التي تعلن عنها. موت ثاتشر هو حدث صحافي بامتياز، وتصنع مادته الاخبارية ليس في خبر الموت المتوقع، بل في تداعيات الخبر والتاريخ السياسي للمرأة التي بقيت على رأس حزب المحافظين والحكومة ما يقارب العقد، ويمكن لوسائل الاعلام العربية ان تصنع مادتها التي تهم المتلقي العربي عن ثاتشر وسنوات العرب آنذاك، فهل صنعت من الحدث مادتها الاخبارية؟

بعض الصحف العربية عالجت خبر رحيل مارغريت ثاتشر في الهامش وليس المتن، على اعتبار انها غير معنية به، فيما كان يمكن ان تصنع من دلالاته ما شاب العلاقة القلقة بين العرب آنذاك وحكومة ثاتشر، وكيف تمت صناعة التاريخ السياسي في عقد مضطرب مر على العالم العربي لعبت بريطانيا دورا فعالا فيه.

في الصحافة البريطانية، كان خبر رحيل المرأة الحديدية درسا إعلاميا بامتياز، وكأن رجالها قد خططوا للأمر مسبقا «ولم لا؟». بعض الصحف خصصت المتن والهامش، وبعضها اضافت ملحقا عن تلك المرأة، وبغض النظر عن التآسي أو الفرح برحيلها، فهكذا تصنع المادة الصحافية.

لكن صحافي مثل تشارلز مور رئيس التحرير السابق في «ديلي تلغراف»، كان ثمة ما ينتظره بعد رحيل ثاتشر، هو الذي كتب سيرة البارونة الذاتية عام 1997 بعنوان «لا للانعطاف» على ألا تنشر في حياتها، وهاهي باتت جاهزة اليوم، لتضاف الى كتب أخرى عن سيرة هذه المرأة.

«لا للانعطاف» كتاب بحس صحافي توفر بمجرد الانتهاء من جنازة المرأة التي تركت أثرا في التاريخ، لا نتفق عليه ان كان طيباً أم لا.

ومور لم يعد يجد حرجا في نشر السيرة الجديدة، بعد ان صمت كل تلك السنوات وتفرغ لكتابة ما أحاط بهذه المرأة وبظلمها، منذ ان ترك موقعه كرئيس تحرير عام 2003. حيث اطلع على

رزم من المراسلات الشخصية لثاتشر خصوصا مع شقيقتها الكبرى موريل، وجلس أمامها لساعات لمجرد الاستماع.

باختصار، كان هذا الكتاب وفق صحيفة الغارديان مرجعا مذهلا لمعلومات ما كان لها أن تعلن في حياة مارغريت ثاتشر.

## سلوك القراء تغير، ونحن أيضاً

إذا كان جون وايل قد قال من سنين أن «شكل الصحافة العام وطبيعتها لا يحددهما أحد بالتالي سوى القراء» ذلك إن الصحف والمجلات يجب أن تتجاوب مع قرائها إذا كانت ستبقي على موقعها في سوق التنافس. وهذا الذي سيدفع عنه القراء مالا في اقتنائهم الصحيفة برغبة القراءة وليس أي رغبة أخرى.

ثمة اتفاق بمستوى معين على أن الصحف تعمل اليوم في أوقات عصيبة للغاية، وأن سلوك القراء تغير ولن يعود كما كان، لأن الإعلام لم يعد سلعة بحد ذاتها، بل عربة تنقل مجموعة من السلع.

الصحف في المشرق والمغرب العربي تعي تماما هذه الحقائق وهي تشتغل على تقديم محتواها في الزمن الإلكتروني، في وقت يتحرك الإعلام الرقمي بسرعة فائقة لصناعة مستوى مختلف من التنافس.

ربما تكون نظرة هيئة تحرير الصحف العربية التي بقيت تصدر من لندن أكثر استقرارا، لكن حتى المسافات لم تعد مؤثرة اليوم، ونتيجة لذلك فإن الإعلام يتخذ خطوات حاسمة لكي يغير بصورة جذرية الطريقة التي يعمل بها.

كذلك على الصحيفة تحري الحقيقة في الإخبار من دون خوف، للحصول عليها أولا، صحيحة ودقيقة، فهناك خط فاصل بين أخبار الجريدة ورأيها، فهذا الحياء في السوق يجعل من الصحافة صوتاً ممثلاً للناس.

ويضمن ذلك أن تعكس الصحافة مجموعة واسعة من الآراء والمصالح في المجتمع، فإن لم تعبر الصحافة عن وجهة نظر ما، يكون ذلك بسبب افتقادها إلى أرضية كافية تمكّنها من البقاء في سوق التنافس، أو كما يستعين البريطاني جيمس كوران مؤلف كتاب «قوة من دون مسؤولية» من بطلة مسرحية توم ستوبارد «ليل نهار» قولها «الإخبار التي في مستوى الأرض تملك حرية لبيع ملايين النسخ، لكن ما تفتقد إليه هو قدرتها على العثور على ملايين من الناس، يملك كل منهم أربع بنسات واعتقاداً بأن الأرض مسطحة، والحرية – في هذه الحال – محايدة».

وإذ لم تكن وسائل الإعلام المطبوعة في هذا الزمن الرقمي تتمسك بهدفها في صناعة الرأي؟ فهي ستدور بحلقة تحقيقات وأخبار تصنع مثلما تأتي من المصدر المنتفع وليس الصانع المحايد المهني، وجمهور يتسلى، ومعلنون من خلال شرائهم بضعة ثوان من وقت القارئ «إن توفر أصلا» ومساحة الصحيفة، أو بتعبير أحد الباحثين في التسويق عندما كتب في مجلة الإعلان الفصلية «أن النقطة هي التعليب، والبضاعة الموجودة داخل العلبة هي الجمهور».

الرؤية المتجدد في الصحف وهي تعيد تقديم نفسها اليوم بين قراء مشرق ومغرب العالم العربي، تدرك الوظيفة المعاصرة للإعلام الورقي، فيما المستخدم مشغول بجهازه اللوحي، وخيار المحتوى المتميز يوائم الإغراء المتصاعد في الإنترنت، مع الحس التاريخي لورق الجريدة، نعم سلوك القراء تغير ونحن كصحافيين يجب أن نتغير، إذ لم يحل بعد زمن الحنين لورق الجريدة وحبها! الصحف الورقية مازالت تمتلك خيارها إن أرادت وفي الزمن الرقمي.

## رسالة المصور «المحظوظ» تصدم الصحفيين

دعونا نخيل الثروة التي نزلت على المصور المواطن الصحفي الذي التقط صورة للطباخة البريطانية نايجيلا لوسون فيما زوجها تشارلز ساتشي أو «الساعاتي» يمسك برقبته في شجار بأحد مطاعم العاصمة البريطانية لندن!

ليس المهم التوقيت ولا المصادفة في التقاط الصورة ولا حتى إن كان المصور جان بول، وهذا اسم مستعار له، كان محترفا أم لا، ولا القيمة الفوتوغرافية التي تقدمها هذه الصورة، بل تكمن الأهمية في أن يتسيد المواطن الصحفي المشهد فيما الصحفي المحترف يبقى مقيدا إلى طاولته وكمبيوتره في انتظار أفكاره.

ثمة قصة وحدث مع أنه شخصي جدا، لكن إثنين من المشاهير يصنعانه، الطباخة في هيئة الإذاعة البريطانية نايجيلا لوسون التي تسحر الجمهور بابتساماتها وزوجها الثري من أصول عراقية تشارلز الساعاتي، فجأة ينفعل الاثنان فيما يقوم الزوج بمسك رقبة الزوجة وكأنه على وشك خنقها وأمام أعين رواد المطعم! وهذا حدث وفق التقاليد الأسرية يصنف ضمن العنف الأسري، وتصبح دلالاته مضاعفة إذا كان أحد المشاهير طرفا فيه.

كان «الحظ» أو القدر يقف إلى جانب هذا الفوتوغرافي غير المحترف وهو يلتقط مجموعة من الصور للحظة الشجار، ثلاث صور لا أكثر جلبت له الثروة، فيما ركن الشهرة جانبا عندما فضل أن يعلن عن اسم مستعار له هو جان بول.

لقد باع الصورة إلى صحيفة بريطانية واحدة بمبلغ يصل إلى 18 ألف دولار، هذا ما تداولته وسائل الإعلام، لكن الصور انتقلت إلى صحف الولايات المتحدة وأستراليا وجنوب أفريقيا وكندا وبولندا، من دون أن يتم تقدير الأثمان التي دفعت للمصور، فضلا عن 600 من المواقع الإلكترونية على الإنترنت التي نشرتها باتفاق معه أو من دونه وبشكل غير قانوني.

ويمكن تصور كم من الأموال أغدقت على هذا المصور المحظوظ، إذا كانت صحيفة واحدة دفعت له مقابلا يعادل راتب صحفي بريطاني متمرس لمدة أربعة أشهر تقريبا.

هل تكمن الدلالة في هذه القصة في المال الذي حصل عليه جان بول؟ أبدا، بل في المستقبل الذي يصنعه المواطن الصحفي في صناعة المادة الإخبارية، فما فعله هذا الرجل المحظوظ أنه أخرج هاتفه المحمول بينما كان جالسا في المطعم نفسه أو مارا من أمامه «كما تبدو الصورة الثانية التي التقطت للزوجين قبالة شرفة المطعم»، وصنع قصة إخبارية تلقفتها صحف الفضائح بنفس القدر الذي اهتمت بها الصحف الرصينة.

ليس مستبعدا أن تدفع بعض الصحف والمجلات الأميركية مثلا مليون دولار في الحصول على

صورة تعتقد أنها توزع بعد نشرها ما يعيد لها أضعاف ما دفعته في صورة واحدة، وهذا ينطبق على المصورين المحترفين أو أولئك الذين يلاحقون نجوم المجتمع أينما حلوا، لكن أن يقوم مثل هذا المواطن الصحفي بالتقاط صورة تكون الأكثر شعبية في التداول بين الصحف والمواقع الإلكترونية أكثر من أي وقت مضى، فذلك يعني أن الإعلام بات صناعة شعبية مشتركة بامتياز ولا يقبل اللون الواحد المحايد، بل يجمع مختلف الألوان المتناقضة.

ثمة رسالة أطلقها جان بول «المحظوظ» بصوره لشجار نايجيلا الطباخة وزوجها الساعاتي العراقي الثري، صدمت الجمهور أولاً، لكن صدمتها المؤثرة كانت غير معلنة عندما أصابت الصحفيين والمصورين معاً، بأن كل شي تغير في الصحافة.

## الصحافة والحكومة والعلاقة المتنبسة

سيبقى تعريف العلاقة بين الصحافة والحكومة متغيرا مع الزمن، فما كان يعرف قبل خمسين عاما عن هذه العلاقة، لم يعد كافيا اليوم، الصحافة تغيرت وسلوك القراء كذلك، ولم تعد للحكومات نفس السلطة التي كانت آنذاك.

سيبقى ملتبسا أيضا تعريف العلاقة بين المسجد والدولة، والصحافة والمسجد وفق الربيع العربي الذي رفع الإسلاميين إلى السلطة. «بعد سنوات تراجع دورهم السياسي لحساب القوى والأحزاب غير الإسلامية».

لا يوجد تعريف واضح أمام وسائل الإعلام لدور المسجد في الدولة في حكومات مصر والعراق وإيران والسعودية وتونس وليبيا مثلا، لأن ثمة من يريد نقل تقاليد المسجد لبناء الدولة «الإسلام هو الحل»! والمحاذير أمام تناول ما هو مقدس وديني أصعب بكثير من أن يتسنى لوسائل الإعلام معالجته.

وسيسمح التصاعد المطرد في إعادة صياغة قوانين الإعلام في الدول الديمقراطية، تحت مسوغات الفضائح وخصوصية الناس، بسن قوانين يصفها الصحافيون البريطانيون مثلا بـ «حماية البرلمانين من عواقب الغباء الخاصة بهم»! لذلك يطالبون المشرعين -وفق مستوى الجودة الأخلاقية- بأن يلاحظوا أن الصحافة غير المقيدة هي الضامن الأمثل للديمقراطية وهي أفضل بكثير من التشريعات القانونية.

تركيا، مثلا، هي دولة ديمقراطية بالمقاييس المقبولة، ولا يمكن وفق أي حال من الأحوال مقارنتها مع ديمقراطيتنا المزعومة في البلدان العربية، لكن حتى هذه الديمقراطية ألبسها حزب العدالة والتنمية الإسلامي بعد سنوات من الحكم طربوش الرقيب أو حارس البوابة، عندما ضيقت الخناق على «المواطن الصحفي» وهو ينقل عبر الإنترنت الصور الإخبارية والأفلام المصورة للعالم عن الاحتجاجات في بلاده.

يعيد «التضييق» الذي تفرضه السلطات التركية على المدونين الشخصيين، التذكير بقيود «ملالي طهران» على شباب الثورة الخضراء قبل سنوات، حتى وصل الحال بتشريخ «الإنترنت الحلال» وفق فقه «آيات الله».

بعد ذلك هل يمكن التحدث عن علاقة واضحة بين وسائل الإعلام والحكومات؟

يذكر المؤلفان جيمس كوران وجين سيتون في كتابهما المشترك «السلطة من دون مسؤولية: الصحافة والإذاعة في بريطانيا» كيف أن جون رايت أول مدير لهيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي» ترك أثره على تطورها حتى غدت لها هذه الشهرة العالمية كإذاعة تتمتع بالحيادية وتلتزم

بقيم الأخبار المعلنة.

رايث كان يحترق السياسيين ويغض السياسة الحزبية وقد خاض معارك كثيرة مع عدة جهات ليبقي على سياسة الهيئة المحافظة والتي كان يعتقد أن مهمتها تربية أساساً وهدفها تنمية الشخصية، بيد أنه استقال عام 1937 وكان وقتها قلقاً غاضباً ف «بي بي سي» لم تعد قادرة على إشباع طموحه.

فهل كان جون رايث ضحية «القناة السرية» بين «10 داونغ ستريت» و«بوش هاوس» مقر هيئة الإذاعة البريطانية آنذاك؟

سنجد عشرات الأمثلة لضحايا الحكومات في وسائل الإعلام، إلا أن الحال لم يعد كما كان، فالإعلام لم يعد بيد المالك للمال وحده، وهو ليس صناعة تبث خطاباً مجرداً لسوق أيديولوجية، إنه شريك مؤثر في عالم مفتوح، لم يعد للحكومات اليد الطولى كي تمدّها باسم حراسة القيم. ومع كل ذلك لا يمكننا أن نتفق قريباً على تعريف يثبت العلاقة بين الإعلام والحكومة.

## من يصنع خطاب الصحافة؟

يبدو أن مثل هذا السؤال يمكن إطلاقه اليوم بدلالة تختلف كلياً عما لو أطلق قبل عشرة أعوام مثلاً، فلم يعد سلوك القراء كما هو، لقد تغير مفهوم القارئ للصحيفة إلى مستخدم ومن ثم معلق ومشارك في صناعة المحتوى، وأكثر من ذلك بات مصدراً لكبريات الصحف عندما يغيب المراسل عن مكان الحدث.

وصحيفة مثل نيويورك تايمز تصنع خطابها بتجدد من أجل قيم أخبارها ومن ثم تاريخها، فهي لا تريد بأي حال من الأحوال أن تتراجع عن مكانتها كثاني أكبر الصحف الأميركية توزيعاً مع 1.8 مليون نسخة من بينها مليون قارئ للنسخة الإلكترونية.

لكنها واجهت سطوة قارئ من نوع مختلف عندما تلقت رسالة وقع عليها 23 من الأكاديميين والفنانين من بينهم عالم اللسانيات اليهودي الأميركي نعوم تشومسكي وزميله هيرمان إد والمخرجان أوليفر ستون، ومايكل مور، تطالب هيئة تحريرها بإعادة النظر في خطابها الموجه إلى دول أميركا اللاتينية.

ولاحظ الموقعون أن تغطيتها شابها شيء من «الخطاب الحكومي» الأميركي وهي تعالج مثلاً رحيل الرئيس الفنزويلي هوغو شافيز، الأمر الذي يعني أن إدارة التحرير قبلت أن تخفف من وزن الصحيفة بقبولها طريقة التفكير الحكومية إزاء فنزويلا.

والمثير في هذه الرسالة التي ذيلت بأسماء أكاديمية وفنية مرموقة، أنها حللت خطاب الصحيفة ودلالات ما نشرته على مدار أربع سنوات حول شخصية شافيز وكيف رسمت له صورة «المستبد»، «الطاغية»، «الحاكم الاستبدادي» و«الزعيم مطلق».

وأياً كان رأي الموقعين على الرسالة، فنحن ندرك كما هم يدركون أن قراء الصحيفة لا يمكن أن يتفقوا على رأي واحد في شخصية الرئيس الفنزويلي الراحل، إلا أن نيويورك تايمز مثلها مثل أي صحيفة في مجتمع ديمقراطي، ستجد ثمة من يمتلك قدرة للتدخل والإشارة إلى نوعية خطابها، مثلما هي ملزمة وفق قيم صناعة أخبارها بعدم سد مسامعها حيال رسالة تشجعها على إعادة النظر في موازنة ما تنشره بدلاً من اعتبار أخبارها مؤقتة بحكم الأمر الواقع، ولا تمثل وجهة نظرها. وما يشبه هذه الرسالة التي دقت جرساً في مسامع هيئة تحرير أكبر الصحف الأميركية، ثمة رسالة سابقة من قراء وأكاديميين وصحافيين استطاعت إلغاء قانون في محكمة أميركية، ربما شجعت تشومسكي على كتابة الرسالة الثانية.

فقد رفضت قاضية فدرالية في نيويورك بنوداً في قانون يتعلق بالإرهاب، وأيدت بشكل غير محدود صحافيين وخبراء يخشون تعرض حقوقهم للانتهاك في مجال التعبير عن الرأي.

وشارك تشومسكي الصحفي في نيويورك تايمز كريستوفر هيدجز، في رفع الشكوى التي رأت أن القانون غامض ويمكن أن يستعمل لحرمان الصحفيين من التعبير عن رأيهم وكذلك مواطنين آخرين يحميهم التعديل الدستوري الأول.

فهل يمكن بعد ذلك أن تحيط الصحف نفسها في عالم متعال، والقارئ لم يعد مجرد متذوق ورقيب بلا سلطات، بل توسع دوره إلى أكثر من شريك.

## كتاب كبار صحافيون صغار

هل الكتاب الكبار هم صحافيون كبار؟ يمكن أن نتحدث هنا عن غابريال غارسيا ماركيز وأمبرتو ايكو، كما سبق وأن تم الحديث عن همنغواي كصاحفي، هل أدركت أس اليوت مثلاً الحس الصحافي عندما كان يقيس الزمن بملاعق القهوة والشاي؟.

وثمة ما هو أكثر مما قدمته «السيدة دالوي»!، ففرجينيا وولف أكثر بكثير من روائية، كذلك يكشف لنا الناقد الألماني ميشائيل مار مقطوعاً عرضياً مركزاً عن فرجينيا وولف بعد شهرتها ككاتبة لمراجعات الكتب في ملحق جريدة التايمز، وكيف ألقت كتابها «القارئ العادي» وصارت تقرأ بانتظام يذكرنا بغوته، الملاحظات التي خلفتها حول قراءتها تملأ لوحدها نحو ثلاثين مجلداً.

أما الترفع المبالغ فيه لبعض الكتاب عن الصحافة فلا يمكن تفسيره بأكثر من ضعف أدواتهم بتقديم المادة الصحافية بتقنية مقنعة للقارئ وخالية من الاستطرادات الفارغة وغير المهمة، وهذا التفسير يساعدنا في عرض أمثلة مهمة عن صحافيين نجحوا في كتابة أدب متميز، بينما نجد عدداً أقل منهم بكثير من الأدباء الذين أقنعوا القارئ بإنجازاتهم الصحافية.

فالكاتب في مجلة نيويورك إيفان أوسنوس يكاد يكون أحد الأمثلة المعاصرة التي تجمع الصحافة بالأدب، كما يقدمه جيمس برينر في مقال بأخبار رجال الأعمال وأعاد موقع شبكة الصحافيين الدوليين نشره.

فأوسنوس بارع في سرد القصص كما هو بارع في كتابتها في الصحف وباقي المطبوعات. لقد عبّر طلاب الصحافة في جامعة تسينغوا الصينية عن إعجابهم الشديد عندما بدأ الكلام عن صناعة قصة من أجواء ضعيفة المصادر.

وشارك أوسنوس الحضور بعض أسرار الكتابة في مجلة نيويورك، المعروفة بالكتابة عن الشخصيات الشهيرة والفريدة من نوعها.

يخبر أوسنوس الطلاب بأن الصحافي المراسل يجب أن يذهب أبعد بكثير من نقطة الاستسلام التي يصل إليها الشخص العادي كي يستطيع النشر في مجلة نيويورك، فالمعيار الأساسي هو جعل الناس الذين لا يبهون لموضوع ما، يقرؤون المقالة كاملة حتى النهاية.

أخيراً قال أوسنوس للطلاب، عندما تجدون أنفسكم غير قادرين على جمع المعلومات يجب عليكم «أن تصروا على فتح هذه الأبواب، يجب أن تكونوا مبدعين وتملكوا الإصرار الكافي».

إلا أنه لم ينس النصيحة الأخيرة التي يقدمها «ابقوا مبتسمين دائماً، فيجذبكم الأشخاص أقل تهديداً مما يجعلهم يفصحون عما لديهم من معلومات، على عكس مما لو اقتربت منهم كمراسل صحافي متزمت في عمله».

لكن هل يشعر الصحفي الإيطالي روبرتو سافيانو بالراحة بعد أن أُعدت عليه كتابة رواية من مشاهد صحافية عاشها مع المافيا، المال والشهرة؟

رواية «غومورا» التي باعت 1.2 مليون نسخة في إيطاليا، وتمت ترجمتها إلى 42 لغة بما فيها العربية أصابت مؤلفها بشعور وصفه «بالموت أثناء الحياة» بسبب التهديدات التي تلقاها من المافيا ببلاده.

الرواية التي هددت حياة مؤلفها الصحفي الشاب روبرتو سافيانو «31 عاماً» تكاد تسجل وقائعها صحافياً بلغة روائية عن اللامبالاة المحيرة التي تنتاب القتل في نابولي!

وتغلغل مؤلف الكتاب بهيئة صحفي يخفي مهمته، وبحس روائي وكأن حصان يتألم في أعماقه، في بنیان هذا التنظيم الإجرامي العالمي الذي يمتلك سلسلة أعمال غير شرعية تسيطر على اقتصاد العالم، وفضح ما لم يتجرأ أحد على كشفه من قبل وقدم الأدلة التي تدين المافيا مشفوعة بالأدلة الثابتة، دون مبالاة بالعواقب التي قد تصيبه.

لقد أضحى هذا الصحفي- الكاتب مكروها من قبل شريحة كبيرة من الناس في المنطقة التي يأتي منها بسبب نجاح الرواية، هو جرح لن يندمل يوماً في داخله.

## المئة الأوائل

وضعت صحيفة الغارديان البريطانية قائمة بمئة شخصية عام 2013 ممن هم الأكثر تأثيراً في وسائل الإعلام المعاصرة، والقائمة لا تقتصر على صحفيين ومحاورين في الصحافة المكتوبة والمريئة، بل ممن يشاركون في البرامج الفنية والسياسية.

ولا يمكن التعويل على قيمة القائمة كاختيار نهائي وفق التقويم المفرط بالتفاؤل، بل هي وفق كل الأحوال فكرة صحافية تمثل الجريدة التي تحسب على الصحف عالية المسؤولية.

ويبدو من الأهمية بمكان تسليط بعض الضوء على نيك روبنسن الشخصية التي جاءت في المرتبة الثلاثين في هذه القائمة، ومحاولة إيجاد معادل عربي له، في مسعى أعترف مقدماً بأنه غير قابل للتحقيق ببسر، ولا يتحمل أسبابه قطعاً الصحافي العربي وحده.

المعادلة هنا افتراضية، على أمل أن تسنح الفرص أمام الصحافي العربي، مثلما كان روبنسن محظوظاً في حياته العملية.

فـ «نيك روبنسن» الذي بدأ العمل في «بي بي سي» عام 1986، توحى هيئته لمن لا يعرفه بتساؤلات متراجحة، ربما لعدم تغييره نظاراته السميكة وعدم تردده في إطلاق الأسئلة الواضحة على القادة وتكرارها حتى يصل إلى الجواب الذي لا يقبل اللبس.

هو ليس بمحرر ديسك مع أنه يشغل وظيفة تناهز رئيس تحرير في أعرق تلفزيونات العالم، نادراً ما يكون داخل الاستوديو، بل ينقل الخبر وتداعياته من مبنى الحكومة البريطانية، ويسافر مع رئيس الحكومة في جولاته العالمية دون أن يبدي أي تهاون أو مجاملة لأنه مثلاً على متن طائرة رئيس الوزراء. قضى في هذا الموقع سنوات قبل التفرغ لبرنامج إذاعي في «بي بي سي».

لم يسمح له مرة السفر مع فريق رئيس الوزراء ديفيد كامرون في جولة إلى بلدان الشرق الأوسط، سوغت حينها الأسباب باستياء الحكومة من خفة الصحافة! لكن روبنسن وصف قرار الحكومة البريطانية بالذهاب أبعد مما كان متوقعاً.

وقال «لقد كان هناك دائماً توتر بين الصحفيين والسياسيين بحكم رغبتهم في السيطرة على وسائل الإعلام وإخضاع المراسلين لخطابهم السياسي».

وأكد على أن الحاجة ستبقى قائمة إلى مرافقة رئيس الحكومة في سفراته الخارجية لإيصال صورة محايدة.

أسئلته حيادية واضحة، متفقة مع ذهنية المتلقي لا تمرر ما تريده الحكومة ولا تنحاز لخطاب معارضها، وغالباً ما يضع الأسئلة الاستباقية لتداعيات الخبر دون أن يفترض إجابة محددة.

لم يشعر نيك روبنسن بالفخر وهو يحصل على اعتراف واضح من الرئيس الأميركي الأسبق

جورج بوش الأبْن بأنه يدرك سوء الأوضاع في العراق بعد احتلاله، لكن المهنية الصحافية تشعر بهذا الفخر لأن أحد أهم منتسبها حصل على هذا الاعتراف الأكثر طلباً حينها.

وعندما واجه المدير العام لهيئة الإذاعة البريطانية في ندوة مفتوحة، قال إن الهيئة لم تعد تدافع عن الصحافيين كما ينبغي، مؤكداً أن جميع الخدمات الإخبارية في قنوات «بي بي سي» ستبقى محايدة، ومطالباً في الوقت نفسه السماح لوجهات النظر التي توصف بـ «المتطرفة» بالبحث ضمن قواعد الحياد القائمة حالياً.

وفي كل الأحوال، الفرص التي سنحت لنيك روبنسون والتدريب والاطلاع والاحتكاك بخبرات ممن سبقوه، وقبلها الاستقرار الذاتي، جعلت منه صحافياً بهذا المستوى، وهي تجارب لم تسنح لأهم صحافي عربي معاصر، لكننا سنبقى نعول على المستقبل في إعلامنا العربي.

## الحنجرة العميقة

من المناسب استعادة هذا المصطلح الإعلامي «Deep Throat» اليوم، ليس بدافع سياسي حينما شاع مع فضيحة ووترغيت، عندما سرب مصدر المعلومات الغامض أو «الحنجرة العميقة» أسرار تجسس الجمهوريين على الديمقراطيين في زمن الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون إلى صحيفة واشنطن بوست وتسبب في استقالته.

غموض «الحنجرة العميقة» دفع طلاب الصحافة في جامعة إلينوي إلى إجراء دراسة آنذاك للتوصل إلى أن صاحب الشخصية المجهولة والسر الغامض المسرب للمعلومات، هو فريد فيلدينج نائب جون دين مستشار الرئيس نيكسون.

تبدو الاستعادة اليوم إعلامية بامتياز، مع تذكر محاورة الصحافي البريطاني ديفيد فروست الذي رحل عن عالمنا عام 2013 لنيكسون في المادة الصحافية التي كانت الأكثر طلباً آنذاك.

لقد استعد صحافي بمستوى فروست لمثل هذا الحوار لأيام وركز أفكاره في أسئلة غير مواربة، مباشرة لا تناور، لكنه عندما استذكر فيما بعد الحوار الذي أجرى عام 1977، لاحظ أنه نسي سؤالاً واحداً يطلقه في وجه الرئيس نيكسون «من كان الحنجرة العميقة»؟

فهل بقي هذا المصطلح حياً اليوم، إذا كان كذلك فعلينا أن نطلقه على جوليان أسانج مؤسس موقع ويكيليكس، وعلى المستشار السابق للاستخبارات الأميركية ادوارد سنودن، لأنهما سربا ما يكفي من الوثائق ليكونا «حنجرة عميقة».

لكن لا أحد فعل ذلك واستعاد هذا المصطلح مع كمية الأخبار والتقارير التي رافقت أسانج وسنودن، فالواقع الإعلامي تغير، ولا يمكن أن يعود إلى الوراء، ثمة أدوات تكنولوجية تبدو بسيطة ومتوفرة للفقراء والأغنياء على حد سواء، في المدن والقرى النائية، لكنها تحتوي ملايين الحناجر التي توصل المعلومة إلى الجمهور، ولم تعد هناك «حنجرة عميقة» واحدة.

«تويتر» مثلاً هو حنجرة عميقة لا يمتلكها صوت واحد، يكفي أن يكون لبابا الفاتيكان خمسة ملايين متابع لتغريدة من سطين، وهو عدد لن يتسنى للحبر الأعظم أن يجمعه لو صلى في ملعب لكرة القدم.

المطربة الإماراتية أحلام، تكاد تكون صورة أخرى مطابقة لـ«الحنجرة العميقة» عندما تتواصل مع جمهور محب ورافض لها في تغريدات تجمع الفني بالسياسي والحياتي، ولو تنسى لنا جمع عدد الجمهور الفعلي الذي حضر حفلاتها على مدار عشرين عاماً، ومعادلته مع عدد المتابعين لها على موقع التواصل الاجتماعي، لعرفنا أن تغريدة قصيرة ستبقى متداولة بين الجمهور أكثر بكثير من أجمل أغنياتها!

وحتى شاشة التلفزيون التي تستقطب ملايين المشاهدين لبرامجها، تستعين اليوم بتويتر لبث معلومات قصيرة يلتقطها أضعاف ما يشاهدون برامجها.

ثمة صوت يقود إلى ملايين الأصوات ليوصل بيسر رسالته السريعة في نفس لحظة حدوثها. فهل أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي «الحنجرة العميقة» لصوت العالم برمته، تتداخل في أروقتها أصوات لأشخاص هي في محصلتها مرآة للشعوب ولواقع يومي متحرك.

يبدو أن الأعلام المعاصر يتكيف بشكل تلقائي مع مهامه الجديدة، وكأنه طفل ينمو ليتعلم لغته من محيطه، ولا يحتاج إلى التمسك بالسائد مما كان شائعاً، ومن لم يتكيف، أو يرفض القبول سيجد نفسه في الهامش، المتن اليوم ليس لحنجرة عميقة واحدة، بل لأدوات تختصر في هياتها ملايين الحناجر.

## صحافة المايكروخبر

نمو الصحافة على الإنترنت أشبه بنمو الفطر، أما تنوعها على الشبكة العنكبوتية فيبدو أشبه بتشابك الحقول المرجانية في أعماق البحار، لذلك ستكون تسمية «صحافة المايكروخبر» جديرة بالوفاء لما ينقله تويتر مثلاً أو المدونات الخاصة من أبناء قصيرة.

لم تعد الصحافة بمفهومها الجديد تتحمل الرأي بصفته نموذجاً مطولاً ومستقلاً، بل سيكون موضع تجاهل في مواجهة تقديم معلومات بمحتوى هام في نفس وقت حدوثها، وتشغل حيزاً كبيراً من اهتمام الناس.

وهكذا يندفع جيل إعلامي جديد للاستكشاف الحقيقي للعالم الجديد بدلا من المشي على الطرق المعروفة، وعدد مضاف من الصحفيين لإطلاق منافذهم الإعلامية في «صحافة المايكروخبر» كما يعرض كتاب يحمل الاسم نفسه «مايكروخبر- المغامرات الرقمية في وقت الأزمات»، الذي اشترك في إعداده إيفا دومينغيز وجوردي كولومي.

قيمة هذا الكتاب هو تسليط ضوء مكثف على مساحة تمر من أمام أعيننا بشكل طبيعي اليوم عبر الهواتف والأجهزة المحمولة، وبحاجة إلى ما يشبه التصنيف.

لقد جمع مؤلفا الكتاب -حسب عرض مختصر لشبكة الصحفيين الدوليين- دروساً مستقاة من خبراتهما في 24 مشروعاً صغيراً تتم إدارتها من قبل صحفيين أسبانيين مستقلين ومختصين في التواصل ممن عزموا على خدمة جمهور انتقائي تمّ تهميشه من قبل الإعلام التقليدي، وذلك عبر تقديم نوع مغاير من الصحافة أو إيجاد طريقة جديدة لكسب معيشتهم من خلال كونهم مدراء أنفسهم.

وتوصلا إلى أن «المايكروخبر» ينمو كبديل فعلي لمواجهة الصحافة الورقية المتأزمة التي باتت توصف اليوم بـ «الرجل المريض».

ومن بين الضوء الكثيف الذي سلطه هذا الكتاب على المساحات المتجددة في الواقع الإعلامي المعاصر، التأكيد على النقص في الفطنة المهنية للصحفيين، كما يسميها المؤلفان «أنه لا يكفي أن تكون صحافياً جيداً، بل يجب عليك أن تكون محترفاً في كافة المجالات المتعلقة بعملك» ذلك لأن «إطلاق مشروع إعلام رقمي لا يعني أن تعمل في المجال الصحافي فقط».

هل لنا بعد ذلك أن نتصور أن بيننا من يمتهن الصحافة في العالم العربي ولا يستطيع النفاذ بمهارة إلى أدواتها الإلكترونية، بالبحيرة عندما يكون الجواب بـ «نعم» وإن كان بنسبة ضئيلة!

إيفا دومينغيز تتوقع أن تنفذ وسائل الإعلام أكثر إلى صحافة «المايكروخبر» الأمر الذي يحول المشاريع الشخصية من قبل المواطن الصحافي والأخرى التي يطلقها الصحافيون الذين فقدوا

عملهم نتيجة الأزمة المتصاعدة، إلى مشروع يدر مقابلا ماليا.

وتؤمن هذه الصحافية الإسبانية التي درست الإعلام، بأن التعليم الجامعي اليوم بات ميتا، حيال التحرك المطرد لإعلام المواطن، ويجب أن ينظر إليه على أنه مجرد أداة للتحفيز لا أكثر للتخلص من التوتر الذي تسببه المنهاج التعليمية التقليدية، لكنها تثق تماما بأن الوقت كفيل لإطلاق حلقات دراسية تعيد دراسة المشاريع الصغيرة للمواطن الصحافي.

صحافة «المايكروخبر» منشغلة بتطوير أدواتها ومحتواها في آن، ولا تبدو مهمة كثيرا بالسباق بين الورقي والإلكتروني، هي معلم صبور بامتياز تماما مثل صبر الكمبيوتر على استخدامه، مكتشفة بشكل تلقائي للمواهب، ومشجعة على الاعتقاد بأن المستخدم قادر على العطاء وليس لعب دور المُستقبل من الإنترنت.

النموذج الجديد أدار ظهره للأدوات التقليدية في الصحافة، بعد أن حبس أصحابه أنفسهم مع الأفكار والأقلام والأوراق، وهو يترقب أن يحمل ماركتة التجارية قريبا، فهل نسينا كيف انطلق فيسبوك، ليصبح بعدها بهذا الشراء؟

## من هو الصحفي؟

العالم تغير، وسلوك القراء لا يمكن أن يعود إلى الوراء، وعلى المشرعين البحث عن تعريف جديد للصحافي يتناسب مع «جيل الويكيبيديا» حسب تعريف بيان الإنترنت الذي صاغته مجموعة من الصحفيين عندما اجتمعوا في ألمانيا.

فهل يبدو سؤال «من هو الصحفي» بسيطاً بشكل مخادع عندما يطلق اليوم بين أروقة اللجنة القضائية في مجلس الشيوخ الأميركي وهو يعد لصياغة «قانون الحماية» الذي من شأنه أن يوفر درعا واقياً للصحافيين عندما تسعى الحكومة ووكالاتها إلى اعتقال الصحفي أو معرفة مصادر أخباره.

يبدو من الصعوبة بمكان الاتفاق على تعريف للصحافي اليوم، لكن المشرعين بحاجة إلى الوصول إلى الحد الأدنى من التعريف لأولئك الذي يهيمنون على وجوههم في صناعة الرأي عبر المتاهة الأخلاقية بين المحررين والسياسيين.

سيتم القبول بتعريف الشخص الذي لديه مصلحة للتحقيق في الأحداث عبر المراقبة والمقابلات وتقديمها للجمهور بنية النشر وحدها من أجل إشاعة المعلومات، على أنه صحافي. لكن سناتور أميركي يرفض توفير الحماية لجوليان أسانج صاحب ويكيليكس مثلاً؟ مع أنه اليوم يمثل بامتياز صورة «الصحافي المواطن» فهل سيتم الاتفاق بعد ذلك على تعريف معاصر للصحافي؟

سناتور آخر يقر بأن القانون يجب أن يقدم المساعدة لما سماه بـ «الصحافيين الحقيقيين» أي أولئك الذين يستمدون الأجور من عملهم، لذلك لا يصنف المواطن الصحفي الذي كان خلال السنوات الأخيرة مصدراً سريعاً للأخبار، ضمن من يوفر لهم المساعدة «قانون الحماية» الذي شرعه مجلس الشيوخ الأميركي.

فهل يمكن استبعاد جيل كامل يمارس الصحافة اليوم بنية النشر المجردة وإشاعة المعلومات على مواقع التواصل الاجتماعي والمدونات، بصفته شاهداً وصانعاً للخبر عندما يلتقطه بنفس لحظة حدوثه.

يبدو أن طبيعة الواقع اليوم غير محددة بسلسلة أو بعيدة المنال من الاتفاق بين المشرعين، لأن الأحداث الصحافية الأخيرة التي هزت الولايات المتحدة والعالم جاءت من غير المصادر الصحافية الشائعة كالصحف والتلفزيونات، فـ «ويكيليكس» وجوليان أسانج وبعده ادوارد سنودن، يصنفون ضمن خانة المواطن الصحفي التي جعلت منهم أبطالاً، أسوة بملايين ممن يهدفون إلى إشاعة المعلومات من على هواتفهم الذكية.

مثل هذا الاختلاف دفع الكاتب جاك شيفر إلى مطالبة السياسيين بـ «الاستقامة» بدلا من العمل على «تكبير» الصحافة بقوانين تتمر ما يريدونه أصلا.

فتعريف الصحافة لا يمكن أن يتم اليوم عن طريق صناديق السياسيين والنقاش «الأنيق» على الطاولات، بل من خلال القصص المنتجة ومن يقف وراء إنتاجها.

لأن ما يهم في نهاية المطاف هو ما يخرج للناس، وما يؤثر على الوعي العام وليس اللوائح التنظيمية التي تحكم ممارسات المنتج، سواء من كان ينقل المعلومة من على هاتفه، أو محرر الخبر في مبنى الصحيفة أو عدسة المصور التلفزيوني.

«الصحافيون المواطنون» أولئك الذين اخترقوا الحلقة القديمة ووفروا المعلومات، هم لأسباب وجيهة يوصفون بالشجعان لأنهم يوفرون للعالم ما يحتاج أن يراه.

وبطبيعة الحال أن أساتذة الصحافة في الجامعات يجهدون أنفسهم لتحديد رموز ومعايير السلوك الأخلاقي، وهم لن يقبلوا بسهولة بالمواطن الصحافي لأنهم في النهاية يقللون من أهمية وجوده، فيما المشرعون والقضاة يتعين عليهم بناء هياكل السلوك الذي يروونه يستحق ثقة الجمهور.

ولذلك سيكون من الصعوبة بمكان أن يتفق العالم اليوم على تعريف مقبول للصحافي، فيما المستقبل يحمل أكثر من هذا الاختلاف.

## صدمة بصرية في صحيفة خرساء

ضحت صحيفة ليبراسيون الفرنسية بشكلها عندما صدرت دون صور تماما في نوفمبر 2013، ولنا أن نتخيل شكل الصفحات وهي تترك فراغات مؤطرة في متن الصفحات وكأنها تريد إيذاء الذائقة البصرية.

جرأة الصحيفة الفرنسية لا تكمن في شكل القرار المجرد والصدور المشاكس، بل في إظهار أهمية الصورة الفوتوغرافية في حياتنا المعاصرة، مثلما تذكر بالخطر المحدق بالمصورين الصحافيين في مناطق الحروب والكوارث.

علينا أن نقدر جرأة مصور يقترب من خط النار من أجل أن يلتقط صورة للحقيقة تؤكد صحة القصة الإخبارية، وهذا ما دفع إدارة الصحيفة الفرنسية إلى تأكيد امتنانها للفوتوغرافيين بالامتناع عن نشر صورهم! من أجل تنبيه العين إلى أهميتها.

هكذا صحيفة ليبراسيون مجرد كلام دون صور، يا للدهشة!

كذلك ترى ليبراسيون أن حماس الصحف في نشر الصور ليس بدافع جمالي محض، ولكن لأن الصورة تؤرخ لنبض هذا العالم، وكي لا نسمح بدفن مهنة الفوتوغرافيين لمجرد أن التكنولوجيا المعاصرة وفرت البدائل المتعددة، صدرنا اليوم دون صور. فيما وصفت بريجيت اوليه من هيئة التحرير يوم صدور ليبراسيون دون صور بـ «الصدمة البصرية»، قائلة إنها المرة الأولى في تاريخ الصحيفة التي تصدر فيها دون أن تكون الصور مرافقة للقصة الإخبارية والمقالات.

ورأت أن الإطارات الفارغة خلقت شكلا من أشكال الصمت الصحافي، في هيئة غير مريحة للعين وبدت المعلومات المكتوبة وكأنها في عداد المفقودين بصحيفة خرساء.

الصورة -أيها القراء- موسيقى داخلية للكلام المكتوب لا تسمعها الأذن، بل يتذوقها البصر. فيما عبر الناقد الفوتوغرافي اوليفيه لوران، عن اعتقاده بأن هيئة تحرير الصحيفة الفرنسية نجحت في إظهار قوة وأهمية الصورة الفوتوغرافية في مساعدتنا على فهم أحداث العالم، وهي تعطينا كلاما بلا صور.

ويبدو أن الصحيفة الفرنسية أرادت بقرارها الجريء أن تؤكد التزامها بأهمية الصورة، بطريقة تجعل القارئ يتحسس هذا التأثير وإن ظهرت صفحات الجريدة في ذلك اليوم شبه ميتة.

هنا علينا أن نتذكر «مجزرة الوظائف» المتصاعدة في الأعمال الصحافية، فقد أصابت المصورين الفوتوغرافيين أيضا، عندما قررت صحيفة «شيكاغو صن تايمز» الأميركية إقالة جميع المصورين لديها وإضافة مهامهم إلى المحررين. واستغنت عن المصورين العاملين لديها والبالغ عددهم 28 مصورا وتكليف المحررين بالتقاط الصور في عمل مضاف إلى مهامهم التحريرية.

## صحف تشتري أفكارا

لم تعد الصحف تصنع أفكارها وحدها، ولم يعد بمقدورها التواصل دون أن يكون المواطن الصحافي مشاركا في صناعة الأفكار وكتابة التقارير.

سلوك القارئ تغيّر وغيّر معه دور الصحافي ووظيفة الصحيفة، منذ أن أصبحت حياتنا رقمية وأضحى الورق هامشا لها، مع أن الصحيفة الورقية لم تفقد بعد مكانتها بشكل نهائي «هل ستفقدوها؟».

الصحف اليوم تشتري أفكارها من القراء! لذلك لم تعد هذه الكلمة جديرة بالوفاء لمعناها، «القارئ» لم يعد يكفي بهذا الدور الذي أخذ طريقه إلى متحف التاريخ الإعلامي، وأصبح مؤثرا إلى الحد الذي ضيق البدائل أمام الصحافي الذي وجد أن أفكاره لم تعد متفردة عندما يشاركه الجمهور فيها وينشرها على مواقع التواصل الاجتماعي قبل أن يطبخها الصحافي نفسه وينشرها في وقت متأخر بصحيفته الورقية في اليوم التالي.

اليوم الصحف لا تدفع مالا مقابل استحوادها على الأفكار والأخبار من المواطن الصحافي، لكن الأمر قد يتغير.

ويصبح مثلا العرض الذي قدمه في وقت ما المدير العام لوكالة الصحافة الفرنسية ايمانويل هوغ ببيع الأخبار إلى المستخدمين مباشرة، متجاوزاً الصحف والمحطات التلفزيونية والإذاعات... فاقد الجدوى، حتى وإن تحدث عن بيع «المحتوى المتميز» على الإنترنت. من يشتري الأخبار اليوم يا سيد ايمانويل؟

بينما تؤكد كاثرين فاينر رئيس تحرير صحيفة الغارديان، على أهمية مساهمة القارئ في صناعة القصة الإخبارية للجريدة بعد أن يفشل المحرر في إيجاد معلومات عن موضوع ما، عندما تنشر الجريدة على موقعها الإلكتروني سطرا واحدا وتنتظر مساهمة القراء في تنمية القصة المقترحة.

وهذا يجعل من الصحافيين اليوم أكثر عرضة للمساءلة حول دقة معلوماتهم، بفضل تسارع المعطيات على الإنترنت من قبل «المواطن الصحافي» واستقلاليته وحيويته في نشر الأخبار.

وربما هذا يفسر لنا لماذا اختارت الغارديان شخصية «أنت» كأهم شخصية إعلامية لعام 2013، في إشارة إلى «المواطن الصحافي» من بين مائة شخصية مؤثرة في حقول الميديا. ويعكس هذا الاختيار تزايد قوة الفرد في صناعة الرأي عبر سلطة عصر الإنترنت.

ليس الغارديان وحدها من غيرت بعض المواد بعد ساعة من نشرها بفضل معلومات من القراء وليس من مصادر الإخبار، فصحيفة واشنطن بوست سمحت للمستخدمين والقراء إعادة كتابة تقاريرها المنشورة على موقعها الإلكتروني وتصحيح المعلومات الواردة فيها، مذيبة في ذلك فارقاً

آخر بين الصحافي والقارئ.

وأطلقت هذه الخدمة عبر طلب يرسل من القارئ لتصحيح الموضوع المنشور وتصويب الأخطاء اللغوية أو الطباعية أو في سرد الأحداث أو ذكر الأسماء وطبيعة وظائفها ومواقعها وإنجازاتها، إلى جانب اقتراح طرق لتحسين التغطية حول موضوع معيّن.

لقد انتهت فكرة تلقين القارئ بموضوع من وجهة نظر الصحافي أو إدارة الصحيفة نفسها، وبدأت فكرة تشجيع ما كان يسمى بالقارئ للمشاركة في صناعة ما ينشر ويقدم مرة أخرى. إنها شركة مفيدة ويبدو من المبكر معرفة من الربح والخاسر فيها، على الأقل في الوقت الحاضر علينا أن نقبل بفكرة لا خاسر عندما أوصل التاريخ التكنولوجي الصحف إلى الاستعانة بمن كانت تبعه محتواها الورقي. لكن ثمة ربح بالتأكيد.

## الرئيس لم يعمل في غرفة الأخبار

«حسنًا، الرئيس لم يعمل أبداً في غرفة الأخبار»، هكذا رد آلان روسبريدغر رئيس التحرير السابق لصحيفة الغارديان البريطانية على انتقادات سياسية أميركية، متهمه الصحافة بأنها تغذي القاص الإخبارية الحساسة من أجل الحصول على المزيد منها.

روسبريدغر اعترف بأن الرئيس الأميركي باراك أوباما رجل لطيف، لكنه عندما يطوق الصحافة، أو يتهمها بتغذية تداعيات قصص التجسس ويطالبنا بتقنينها، فإنه بالتأكيد يسيء فهم طبيعة الأخبار وهدفها.

الصحافة وفق مفهوم روسبريدغر الذي يعد أكثر رئيس تحرير لصحيفة بريطانية بقي في موقعه، لا تتسول أخبار التجسس كما يعتقد بعض السياسيين.

هذا الصحافي الذي كان يتحدث بثقة، افترض أنه لو كان رئيسًا، سيرحب بما نشر من وثائق فضيحة تجسس السلطات الأميركية على المواقع الإلكترونية. لكنه يبقى مجرد افتراض.

لنا أن نتخيل أن صحيفة الغارديان لم تنشر كل ما بحوزتها من معلومات حول فضيحة التجسس التي كشفها إدوارد سنودن، بمجرد تحليل قول رئيس تحريرها أمام حشد من الإعلاميين، بأن مراقبة الدولة فاق خيال كافكا وجورج أورويل في روايته 1984.

فوكالة الأمن القومي الأميركي ذهبت أبعد بكثير مما كان قد فعله «الأخ الأكبر» في رواية 1984، والحقائق الجديدة حول تجسس الحكومات أضحت مذهلة حسب تعبير روسبريدغر، لأنه لا يمكن تصور أن الحياة قد تعاش تحت القيود التي تفرضها السلطات.

لم يكن هذا الصحافي يتحدث عن «الشمولية السياسية» في تحذيراته من تجسس وكالة الأمن القومي الأميركي، بل عن البنية التحتية للمخابرات التي تم إنشاؤها، والتي يمكن أن تكون خطيرة إذا أديرت من قبل الأيدي الخاطئة.

فأوباما رجل لطيف، وكذلك ديفيد كامرون هو سياسي ديمقراطي واجتماعي ورئيس وزراء بريطاني عندما كشف سنودن فضيحة التجسس، لكن ثمة أحزاب في السلطة سيئة جدا عندما يتعلق الأمر بمراقبة الجميع، كل السوابق التاريخية على هذا النمط لم تكن تختتم بنهاية سعيدة. كذلك أشار رد آلان روسبريدغر إلى أن مسرب الوثائق إدوارد سنودن، كان يريد أن يقول لنا قد تستيقظ فجأة لترى أن كل ما بني أصبح مدعاة للقلق.

رئيس تحرير الغارديان الذي سبق وأن طالب أعضاء البرلمان الأوروبي ببذل مزيد من الجهد لحماية الصحفيين، ذكّر بما ذهب إليه مؤسس فيسبوك مارك زوكربيرغ حول إخفاق عملية مراقبة الحكومة الأميركية للأنشطة الرقمية على الإنترنت، في تحقيق توازن صحيح بين قضايا الأمن

والخصوصية. معتبرا ما قالته الولايات المتحدة بأن التجسس الرقمي مقتصر على المواطنين الأجانب، أمرا سيئا حقا.

هذا القلق لرئيس تحرير الغارديان على الصحافة نقله إلى أعضاء البرلمان الأوروبي بقوله «الصحافة هي الطريقة الوحيدة المتاحة أمامكم لإجراء مثل هذه المناقشة، والتي يعلم الجميع أهميتها الآن، ولكن الحكومات نفسها لن تشجعها وكذلك أجهزة المخابرات لن ترحب بها أبداً». وتوقع أن يكون لمثل هذه التدخلات تأثير «صادم» وسيثبت أنه عقبة أمام ممارسة العمل الصحفي، لذلك سيكون أمام الغارديان في نهاية الأمر فواتير قانونية هائلة في محاولتها للدفاع عن تقاريرها ومحاولة دعمها.

يبدو أن كل ما قاله آلان روسبريدغر أسئلة مفتوحة على أسئلة أخرى، في وقت ينتظر العالم إجابات حول أمانه الرقمي وهو يخضع لنظام الرصد والمراقبة الاستخباري، مثلما تعتقد الصحافة أن الحدود التي تفرض عليها تطوق من قدرتها على إقناع الجمهور.

## هل تجلب الصحافة الرقمية المال؟

لم يجد مايك دارسي الرئيس التنفيذي لمجموعة تضم مؤسسات إعلامية في بريطانيا والولايات المتحدة، غير كلمة «الشجاعة» وهو يصف الصحف التي تقدم محتواها مجانا على الإنترنت. واختياره لهذه الصفة «الشجاعة» بطريقة مواربة يعكس قناعته في مجموعة يمتلكها إمبراطور الإعلام روبرت مردوخ، بدأت فرض رسوم على المستخدمين لدخول مواقع صحفها.

المحتوى المجاني ليس رهان مايك دارسي، لأنه، حسب تعبيره خلال مشاركته في مؤتمر استراتيجيات وسائل الإعلام الرقمية، الذي أقيم في لندن، «مخيف بعض الشيء بالنسبة إلي»، لأنه، وبصفته مديرا في أكبر إمبراطورية إعلامية، يسعى إلى كسب المال قبل أي شيء آخر.

مع ذلك قال هذا الرجل الذي تقلد عدة مناصب إعلامية «المراهنة الكاملة على المحتوى المجاني كما تفعل صحيفة الغارديان مثلا تبدو في غاية الشجاعة، لدفع الصحفيين إلى العمل ووضع سيناريو مفتوحا لأجل غير مسمى».

إلا أنه لا يخفي قلقه، نيابة عن زملائه في الغارديان، على رهانهم على المحتوى الرقمي المجاني لأنه يتفهم خيارهم المهني للحفاظ على علاقة الصحافة بجمهورها، لكنه يبقى بالنسبة إليه خيارا محفوقا بالمخاطر المالية.

ويعرض رؤيته بالقول إن ثمة جهدا ضائعا بذله العديد من مخططي وسائل الإعلام حول الإجابة عن أسئلة ضيقة تؤدي إلى كيفية معرفة تسييل المحتوى الرقمي، الأمر الذي أفقدهم المسار حول تأمين مستقبل مستدام على نطاق واسع.

وهو في ذلك يرفع صوت الأرباح عاليا وفق فلسفة مردوخ حول مستقبل ربحي مضمون للإعلام الرقمي بعد فرض رسوم على القراء.

وحتى في المطبوع يرى مايك دارسي أن على الصحيفة ألا تكتفي بدور الموزع، بقدر ما تقوم على صناعة المحتوى.

وعبر عن تفاؤله بمستقبل صحيفتي تايمز وصنداي تايمز في طريقيهما لتصبحا مربحتين بعد انخفاض الخسائر إلى ثمانية مليون دولار.

لكن الأرقام الأخيرة لا تؤكد هذا التفاؤل بعد أن فقدت صحيفة التايمز أكثر من ثلث قرائها منذ أن فرضت رسوما على دخول موقعها الإلكتروني، وأن عدد الزائرين انخفض بنسبة 87 في المئة منذ فرض الرسوم.

إلا أن دارسي يصر على أن نهج المحتوى المدفوع الثمن وسيلة معقولة للمضي بالصناعة الإعلامية الرقمية قدما. ويستشهد هنا بصحيفة نيويورك تايمز التي فرضت رسوما على متصفحها

موقعها الإلكتروني، ومع أنه لا يستطيع ضمان مستقبل المحتوى الرقمي غير المجاني، لكنه لا يخفي تفاؤله الشديد باستراتيجية مردوخ «مدفوعة الثمن». ويستشهد بعدد المشتركين في موقع صحيفة التايمز الذي وصل إلى 16 مليون قارئ شهريا بما فيهم المشتركين بموقعها الإلكتروني وطبعتها الورقية، وفي كل الأحوال هذا الرقم لا يتناسب مع تاريخ الصحيفة البريطانية.

أفكار مايك دارسي الجالس في قمة الهرم الإعلامي المتفاعل، قد تسوغ لفلسفة روبرت مردوخ الذي يعتقد أن رياح الرقمية لن تبقي خلفها سوى قصاصات ورق متناثرة، لكنها تمتلك حيزها بين ناشري الصحف ومحرريها، لأنهم في حاجة، أكثر من أي وقت مضى، إلى شرح ما يفعلون وماذا يفعلون لإقناع الجمهور بالانضمام إلى متن منصاتهم الرقمية مقابل رسوم مالية.

لكنه سيجد صوتا بل أصواتا مقابلة وأكثر هدوء منه، لا تضع الخيار الربحي في مقدمة نهجها كما يرى آلن روسبيردغر رئيس تحرير صحيفة الغارديان السابق بـ «أن المستقبل للصحافة الورقية، والرقمية جزء منه، والأكثر تميزا هو الذي يفرض نفسه ويوثق علاقته مع القارئ».

ويشير إلى قيام مردوخ من قبل بتسعير صحفه بمبالغ ضئيلة جدا تصل إلى أقل من سعر التكلفة من أجل الاستحواذ على الجمهور، وهو نفسه الذي يفرض اليوم رسوما على دخول القارئ إلى موقع الصحيفة على الإنترنت، متهما إياه بتسعير القيم لمهاجمة خصومه، فيما يتناسى أنه يتعامل مع وسائل إعلام حرة.

روسبيردغر يؤكد على التقاليد الصحافية التي أرساها «فليت ستريت» في بريطانيا والعالم، وأن المجتمع لا يقبل التنازل عن اتجاهات قائمة وراسخة من أجل صناعة تجارية.

ويرى «أن الخلاف ليس في سطوة الثورة الرقمية على وسائل الإعلام، بل في اختيار المجتمعات لخطابها وتنظيم أنفسها في ديمقراطية جديدة من الأفكار والمعلومات، وتغيير مفاهيم السلطة، وإطلاق الإبداع الفردي، ومقاومة خنق حرية التعبير».

فإذا أدارت وسائل الإعلام ظهرها للمجتمع من أجل أنانية تجارية، والاكتفاء بفكرة ليس ثمة ما يمكن أن نتعلمه، فإنها فقط ستدخل في غياهب النسيان.

## صحف التابلويد تشهد موتها

يصف المدون الإعلامي جيف جون روبرتس صحف التابلويد بعالية الجبين من دون أن تخفض نظرها، في إشارة لامت بصلة لحمرة الخجل! والخجل وفق المفهوم الصحافي معادل حسي للمهنية والموضوعية.

ويسرد مجموعة من الأمثلة لقدرة هذه الصحافة في إذلال مشاهير وسياسيين بصور التقطت لهم خلصة والكتابة عنهم بلغة فاحشة في نيويورك مثلا، فالصورة أكثر عدوى من الكتابة كما يقول ريجيس دوبريه.

نتذكر فضيحة التنصت التي قام بها صحافيو «نيوز أوف ذا ورلد» البريطانية على مشاهير وجنود وأسر ضحايا، مما دفع مالکها روبرت مردوخ إلى إغلاقها لاحقا.

وصدر بعدها «ميثاق شرف» يربط وسائل الإعلام أقرته ملكة بريطانيا، بعد أشهر من التحقيق رأسه القاضي اللورد ليفيسون الذي وصف العلاقة بين السياسيين البريطانيين والصحافة على مدى العقدين الماضيين بأنها «كانت مدمرة لأنها (الصحافة) لم تنظّم نفسها بشكل صحيح.

تلك الصحافة التي تعمل وفق مقولة «الرداءة المطلوبة» طالما انتهكت منظومة القيم الأخلاقية التي أرسدت على مدار عقود، للإعلام والمجتمع معا، من أجل مصالح ذاتية، مستخدمة غطاء سميكت للتأثير والترهيب. بما يصفه اليستر كامبيل السكرتير الصحافي الأسبق للحكومة البريطانية في زمن رئيس الوزراء توني بليير، بتعرض مسافة أخلاقية بين الجمهور والصحافة إلى المس مشيرة اشمزاز العالم.

لذلك تم التصديق على ميثاق الأخلاق الإعلامي الذي وضع في بريطانيا.

صحف التابلويد تشعر اليوم بصوتها النشاز وسط جوقة الصحافة الرقمية المتصاعدة على الانترنت، فلم يبق الكثير من القراء ممن كانوا يهتمون بها، بيد إن وسائل التواصل الاجتماعي جعلت الجمهور يصدق بعضه البعض أكثر من تصديقه لصفحات الإثارة.

تراجع الصحافة الورقية في الزمن الرقمي صنع نوعا من الإعلام «المحترم» وفق تعبير روبرتس، لإنتاج المزيد من قصص الجودة العالية. وليس كما عهدنا صحف التابلويد التي بنت سمعتها على إلحاق الأذى بغيرها واستقطاب الجمهور مها كان ثمن التنازل بمنظومة القيم.

لكن ذلك لا يكفي لتوقف صحف التشهير، فاليأس يدفعنا لتجد لها مساحة رقمية جديدة على الانترنت، وهنا ستتخلص على الأقل من التسمية التي ارتبطت بنوعيتها، فلا يوجد قطع كبير مقابل التابلويد يصنف الصحافة الرقمية كما هو سائد في الصحافة الورقية.

مواقع الفضائح ستضع محتواها مع بقية المواقع الرصينة على الانترنت، وسيحدث عندها من

سيكون مفيدا للمستخدم، بعد ان تتغير الصورة النمطية للصحافة على الانترنت، إذ لن تكتفي القصص الإخبارية بالنص المكتوب لأنها بحاجة إلى الاستشهاد بروابط ستكون أداة أساسية للنشر على الانترنت.

مع ذلك ليس ثمة توقع أن تغير هذه الصحافة من سلوكها بعد أن اعتمدت على مر تاريخها على قصص غير ذي تأثير لاستقطاب القراء والأموال معا، لن تغير من محتواها على الانترنت لتتوق مثلا بالحصول على جائزة بوليتزر!

مهما يكن أمر، الصحافة يجب أن تكون مسؤولة أمام الجمهور في تغطياتها وإظهار احترام حقوق الآخرين، لأنه من غير المقبول أن تستخدم صوتها وسلطتها ونفوذها لتقويض قدرة المجتمع وتجاهل هذه الممارسات مع الإفلات من المحاسبة.

## صحافة ما بعد الإنترنت

قد يبدو السؤال ضيقا عندما أختصره في «الصحافة» لأن الحياة برمتها من دون إنترنت اليوم أشبه بصورة متحفية تثير التأسى!

الإنترنت أداة حياتنا اليوم في العمل واللهو معا، لكن الصحافة أسوة ببقية شؤون العالم كانت مستفيدة من هذا الابتكار المذهل، وبقدر أقل متضررة إلى حد ما.

ومناسبة هذا الكلام هو ذكرى إعلان السير تيم بيرنرز لي في مارس من عام 1989 فكرة نظام الويب المعتمد على ربط نظام المعلومات للمساعدة في ربط عمل عدة آلاف من العلماء والباحثين والإداريين في سيرن «البيت الأوروبي للأبحاث النووية».

مكتشف «الويب» طور مقترحه إلى عمل وبحلول عام 1990 وضع أول خادم لصفحات الويب، وكان أول متصفح الراحل ستيف جوبز مؤسس شركة أبل حيث أطلقت أول صفحة في السادس من مايو 1991 عن مركز الأبحاث الأوروبي «سيرن» [info.cern.ch](http://info.cern.ch)

وأراد تيم بيرنرز لي أن يصبح الويب أداة قوية في كل مكان لأنه بني على مبادئ المساواة، لكنه عبر لاحقا عن خشيته من تلاشي هذا التنوع عبر تهديده بطرق مختلفة.

ولم يكن بمقدور أي ذهن آنذاك تخيل التنوع والوجود المطلق والوظائف التي تقوم بها شبكة الإنترنت اليوم.

والصحافة تكاد تكون ثمينة ما يعرض اليوم على الشبكة، بعد كل تلك السنوات من التجريب والعمل، لم يعد الصحافي وحده من يمتلك المعلومة ليطلقها للقراء. الإنترنت أنهى هذا التفرد وأنزل المحرر من برجه العالي ليكون المستخدم شريكا له من هاتفه المحمول.

فكل الذين يعملون على الإنترنت يمارسون بطريقة أو بأخرى عملا صحافيا في تقديم وعرض المعلومة والصورة عن أنفسهم أو نتاجهم أو ما يحيط بهم.

أو بتعبير كاثرين فاينر رئيس تحرير صحيفة الغارديان، يعتبر انتقال الصحافة الورقية إلى الرقمية، أشبه بالتحول من الحالة الصلبة التي تقدم الكتب والصحف المطبوعة إلى التدفق الحر في حالة سائلة، مع إمكانيات لا حدود لها وبسرعة هائلة تكاد لا تصدق.

الإنترنت دمر التسلسل الهرمي الذي كان يضع المحرر في مستوى مرتفع عن القراء، وكان في أفضل الأحوال يعرف علاقته مع القراء عبر الرسائل التي يتلقاها منهم وقد ينشرها أو يرفضها.

وما يثار اليوم هو قدر كبير من حرية الإنترنت وخصوصية معلومات المستخدم وسعي الحكومات إلى اختراق هذه الخصوصية، وكأنها تدخل غرف نوم الأشخاص، بينما ثمة جانب يهدد أسلوب صحافة كان سائدا لقرون على أنها المصدر الوحيد لبث المعلومات.

الصحافيون ووسائل الإعلام باتوا يدركون أن شبكة الإنترنت وصلت إلى مستوى من النضج كأداة ديمقراطية حيث يصبح من المستحيل السيطرة عليها أو حصرها بفئة أو جهة أو حكومة معينة. الكل شركاء في صناعة المعلومات، ولهذا يبدو البشر مهددين بكم هائل من المعلومات يفوق قدرتهم، ويولد ضغطا عليهم.

الصحافة هي أداة كل من يستخدم الإنترنت، ولم تعد «مهنة» الصحافي وحده، فالتلميذ صحافي بشكل ما وهو يقدم صورة عن نفسه في مواقع التواصل الاجتماعي، والرجل المتقاعد صحافي عندما يشارك بوجهة نظره في المدونات، ورب البيت صحافية وهي توصل إلى معارفها طريقة مصورة لعملها في المنزل والمطبخ... كذلك بات على الصحافي أن يعيد رسم دوره في زمن رقمي متسارع، أنهى حصر المعلومة بين أصابعه، فالقلم ليس أداة الصحافي اليوم.

## الصحافة تسهم في الإطاحة بالكتاب

يرثي ناشر بمستوى كولن روبنسون صناعة الكتاب في مقال «حزين» بصحيفة نيويورك تايمز، مستذكرا كيف أن فرجينيا وولف كانت تعلمنا «طريقة قراءة الكتاب» عام 1925، فمراجعاتها للكتب آنذاك في ملحق جريدة التايمز، تملأ لوحدها نحو ثلاثين مجلداً. لكن ألم روبنسون على الكتاب لا يفضي إلى معادل معاصر لفرجينيا وولف.

هو يتحدث عن أزمة سوق الكتاب المريضة، ويضع النشر الإلكتروني وعدم ترويج الصحافة الورقية كما كانت لجديد الكتب على صفحاتها، بين أسباب المرض وليس المرض نفسه.

فقر الدم الذي تعاني منه سوق نشر الكتاب امتد ليصيب المكتبات العامة بعد إقفال عدد كبير منها ليس في الولايات المتحدة وبريطانيا وحدهما، بل في دول أخرى.

وأسهمت الصحف بقدر ما في هذه الأزمة عندما حجت صفحات عروض الكتب كما في لوس أنجلوس تايمز وواشنطن بوست، بينما تقلصت عروض الكتب في نيويورك تايمز إلى ثلث ما كانت عليه عام 1970.

«أمازون» متهم بحرمان القراء من التفاعل المباشر مع بائعي الكتب، وهو سبب رومانسي لا يعول عليه كثيرون المساندون لثورة الكتاب الرقمية.

لكن الناشر كولن روبنسون لا يملك ما يدعم به تواصل الكتاب الورقي، مثلما لا يرفع صوته أكثر مما ينبغي في اتهامات مكررة، لأنه مدرك أنه يسير في الجهة التي تتضاءل سرعتها حيال سرعة تقدم النشر الرقمي.

فسوق الكتاب الورقي تراجع بنسبة عالية ومتغيرة منذ سنوات، كما تقلص الإنفاق على التحرير والترويج وأجور المؤلفين، مع أن أرباح الناشرين بقيت في مستواها بسبب ارتفاع هامش توزيع الكتب الإلكترونية.

يمكن أن نتصور أن قائمة القراء اليوم تبدو متخلفة عندما نعرف أن موقع «كوودريد» المهتم بنشر الكتب وتوزيعها استقطب عشرين مليون مستخدم، وهو رقم يبدو ضئيلاً قياساً بعدد المستخدمين على موقع فيسبوك.

إنه مقياس على الذائفة الجديدة التي صنعها الإعلام الرقمي على حساب اكتشاف الجديد في ثقافة أكثر تنوعاً.

اتهام الصحف بتكاسلها في دعم الكتاب الورقي «ابن بيئتها» يضيف على كاهلها عبئاً آخر، هي التي تعيش الأزمة نفسها، فهي غير مطالبة بالدفاع عن امتيازات الكتاب الورقي، لكنها أيضاً يجب أن تسهل وتنبه عين القارئ إلى الكتاب، لا أن تزيد من محنته كما حدث عندما أعلن عن

مسابقة لإنتاج رواية في غضون ثلاثين يوماً، استقطبت 300 ألف من المشاركين، وهو أمر برأي جيل القراءة العميقة، لا يساعد على القراءة بقدر ما يضع العقل في حيرة.

الصحف تدرك اليوم أن سلوك القراءة تغير، وهي تبحث عن تغيير محتواها في عمق أزمة متصاعدة، لكنها يجب ألا تنثني بدعم القراءة للكتاب والتوجيه إلى أفضل الخيارات من أجل الكتاب وحده، وكي لا تنسى المؤلفين أولئك الذين يصنعون حياة مختلفة على الورق، لأن لا قيمة لما يكتب إن لم يكن ذلك بوجود قارئ،

## غوغل بوابتنا وليس صندوق أموالهم

سيبقى المستخدم ينظر إلى غوغل على أنه بوابة حل سريع، غير مبال بكل ما تكيله الشركات من اتهامات كان آخرها ما وصفته جمعية الناشرين الأوروبيين بـ «القوة المهيمنة».

نعم، غوغل بوابتنا ولا يعيننا صراخ الشركات في سوق المنافسة من أجل جمع المزيد من الأموال. لن يتعاطف المستخدم العادي ولا المواطن الصحافي مع كل ما تزعمه الشركات الكبرى حول مفاهيم المنافسة والاحتكار والهيمنة، لأنه يدرك أن دوافعها تتلخص ببساطة بزيادة صناديق أموالها لا أكثر.

سبق وان رد أريك شميدت المدير التنفيذي السابق للمحرك العملاق على الناشرين الأوروبيين بقوله «بنينا غوغل للمستخدمين، وليس للمواقع».

شميدت المؤمن بأن شبكة الإنترنت جعلت من العالم أكثر ديمقراطية عبر المزيد من الانفتاح والتواصل بين البشر، وصف إدعاءات الناشرين الأوروبيين بالخطيرة، قائلا «دعوا الناس يحكمون إذا كان غوغل يهيمن من أجل كسب المال وحده».

فغوغل ليس بالضرورة «المدخل إلى الإنترنت» كما يرى المدعين عليه من الناشرين الأوروبيين، فالكثير من المستخدمين يذهبون إلى مواقعهم المفضلة مباشرة من دون المرور بالمحرك، سواء كانوا يبحثون عن الأخبار أو شراء المنتجات، وحجز الرحلات الجوية أو السعي لاستعراض الخدمات. كما أن مستخدمي الهواتف النقالة يميلون أيضا إلى استخدام تطبيقات خاصة للتحقق من نتائج المباريات الرياضية أو المشاركة في تبادل الصور أو البحث عن نتائج ومعطيات ما، لأن التطبيق الأكثر تحميلا على الموبايل في أوروبا ليس غوغل.

بينما تزعم الشركات الكبرى أن محرك البحث يفضل عرض المنتجات الخاصة به في مقدمة نتائج البحث، بما فيها خرائط غوغل ويوتيوب وصفحة التسوق.

وقال شميدت «ليس صحيحا أن نقول إن الترويج للمنتجات الخاصة بغوغل على حساب المنافسة، نحن نظهر النتائج في الجزء العلوي التي تستجيب لطلبات المستخدم مباشرة».

يورد أريك شميدت في رده على اتهامات غوغل بالهيمنة والاحتكار على حساب أخلاقيات المنافسة جملة من الأمثلة البسيطة حول الاستخدامات الحياتية في البحث عن الطقس وحركة المرور والتسوق وتسلسل النتائج التي تخدم المستخدم، ليؤكد في النهاية أن بناء غوغل تم من أجل المستخدمين، وليس المواقع.

بطبيعة الحال لن يروق كلام المدير التنفيذي للمحرك العملاق للشركات ولا حتى للناقمين، فيمكن أن نذكر إزاء ذلك ما كتبه مات وارمان المحرر التكنولوجي في صحيفة تيلغراف البريطانية،

عندما اتهم شميدت من قبل بالترويج لغوغل لكسب المزيد من المال.

فيما تطالب المفوضية الأوروبية شركة غوغل بعلاج الممارسات المناهضة لحرية المنافسة كإعطاء الروابط الخاصة بها أولوية في الظهور على صفحات نتائج البحث، ونسخ محتويات المواقع المنافسة وعرض إعلانات على نتائج البحث ومنح أولوية لخدمة الإعلانات الخاصة.

وسبق أن سوّى غوغل خلافه مع وسائل الإعلام الفرنسية التي تتهمه بالاحتكار، عبر زيادة عائدات الإعلانات الإلكترونية للناشرين الفرنسيين وإنشاء صندوق بقيمة ستين مليار يورو لتمويل بحوث تطوير النشر الرقمي الفرنسي.

يمكن هنا أيضا أن نتأمل ما قاله المدير الاقتصادي لشركة غوغل هال فاريان عندما برأ الإنترنت من مقتل الصحف الورقية، بقوله «إن الإعلام الرقمي لا يتحمل مسؤولية انحدار طباعة الصحف أو حتى التسبب في تراجعها».

وقال فاريان الأستاذ السابق في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا في محاضرة له في إيطاليا «الإنترنت ببساطة هي وسيلة متفوقة على توزيع ومتابعة الأخبار في الصحافة المطبوعة وليست امتدادا لها».

ومهما يكن من أمر، فإن صراع الشركات من أجل المال لن يتوقف، إلا أن المستخدم سيتقبل بسعادة حجة شميدت، على أية حال، وهي أن شبكة الإنترنت، عموما، قوة لا تلين من أجل الخير في عالم الاتصال، بقوله «ليس ثمة حواجز أمام خيالنا أو عواطفنا».

## لن ندق مسمارا في نعش الأخبار

المستخدم صحافي قادر على صناعة محتوى متميز خارج غرف الإخبار التقليدية، كذلك انطلق الصحافيون المشرفون على الموقع «ذي نيوزهوب» لصناعة مادة تفاعلية لن يكون منتجها بالضرورة ممن مازالوا يدورون في أروقة متحف الصحافة.

هذا الموقع يمنح أملا في صناعة إخبارية حية يشترك فيها الجمهور والصحافيون على حد سواء، ويعيد ترتيب العلاقة بين المستخدم ومواقع التواصل الاجتماعي، لوضع فكرة التدوين حول النشاط الشخصي في الهامش، طاقة المستخدم ليس بما ينشره عن نشاطه العائلي وتجوله واحتفاله مع أطفاله، بل ما يفكر فيه وما يراه حول الأحداث التي تحيط به.

فضلا عن كونه منصة تفاعلية، يشجع موقع the news hub المستخدم العادي الذي حصل على صفة «مواطن صحافي» بامتياز، على الاعتراف عندما يمنحه مقابلا ماديا حيال ما ينشره، وليكون هو محور الأخبار وصانعها ويغادر موقعه كمستقبل فقط.

هذا المقابل -وإن كان بسيطا لا يتعدى عشرة دولارات- إلا أنه خطوة بالاتجاه الصحيح تمنحه ثقة مضافة لصناعة محتوى متميز ومنافس.

ويرى ويليام ستولرمان مؤسس الموقع، أنه يسعى لتحسين علاقة المستخدم بالمحتوى والتي غالبا ما تسير في اتجاه واحد وتعمل على تحويل القارئ من شخص متلق / سلبي إلى شخص إيجابي مشارك وفاعل، كل ذلك عبر تقديم مناقشات حية وتعليقات على كل الموضوعات المطروحة.

مؤسس الموقع بصفته صحافيا محترفا يؤمن أن الأخبار صناعة تتطلب التغيير بدلا من دق المسمار الأخير في نعشها.

كذلك أطلق فكرة أن ينشر المستخدمون ما يرونه متميزا ومنافسا لخدمة الصحف ووكالات الأنباء العالمية، ومن دون انتظار عملية التحرير عبر المرور على غرف الإخبار، المستخدم وفق الموقع الجديد مواطن صحافي محرر وناشر في آن واحد.

لكن ذلك لا يعفي إدارة الموقع من ممارسة نوع من المسؤولية حرصا على صحة ودقة المحتوى، كما يقول ستولرمان في حديثه لشبكة الصحفيين الدوليين «هناك فريق من المشرفين من ذوي الخبرة يقوم بمراقبة صحة المحتوى وغربلته من الأخطاء، أما عن الجزء الذي يضم الآراء والتحليلات فهو بالطبع يتطلب مراقبة أقل».

الابتكار في فكرة هذا الموقع تتلخص ببساطة، أن من يحضر مباراة لكرة القدم سيدون تحليله الشخصي على جهازه المحمول لينقله مباشرة إلى القراء عبر منصة «ذي نيوزهوب» كذلك سيفعل ما يشبه ذلك ممن يشاهد عرضا فنيا وسينمائيا، من دون أن نخفل كتاب الآراء والحقول الأخرى

المتاحة للمشاركة كالفنون والسفر والرياضة والثقافة.

المواطن الصحفي لن يكون متوجسا عند الكتابة في مدونته الشخصية، وهذه الطاقة المضافة منحها بركة الإنترنت للناس، لذلك انخرط الجميع بالمناقشة عبر المسافات المتباعدة، والمشرفون على «ذي نيوزهوب» يحثون المستخدم على صناعة ما هو أكثر من الخبر المتداول في التلفزيون والصحف الورقية، صناعة جديدة مثيرة للاهتمام بعد أن ماتت صناعة الخبر التقليدي، ولا تحتاج من الصحفيين دق المسمار الأخير في نعشها، بل تغيير هذه الصناعة.

## القصص والصحافة: من يلاحق من؟

هل فشلت الصحف في ملاحقة القصة المؤثرة المستقطبة للجمهور، أم لم يعد هناك ما يفاعى القراء، بعد أن صار المواطن الصحفي منافسا ومصدرا ولم يعد يكفي بدور المتلقي. من يعمل دراسة استقصائية لمجموعة من الصحف العالمية الكبرى على مساحة زمنية محددة، سيخرج، ببساطة متناهية، بنتيجة التشابه المخجل في التقارير الإخبارية والتكرار المثير للشفقة الصحافية.

فهل فقدت الصحف الكبرى دورها في صناعة الخبر وصارت تلاحقه من مصادر جاهزة كوكالات الأنباء العالمية، لتعيد طبخ طعام إخباري بائت وفق سلة الإنترنت، وتفقد دورها المستند إلى الحقائق، والهادف إلى إحداث تأثير وإقناع الناس بالقيام بعمل ما إزاء القضايا المهمة.

الصحافة «سوق مريضة» ليس بسبب الاختلالات التي أسهمت في توقف بث بعض وسائل الإعلام بعدما دخل السوق عدد من اللاعبين الجدد، بل لأن الصحف نفسها لم يعد أمامها متسع من البدائل لصناعة قصص إخبارية تراهن فيها على القراء الأوفياء، فجيل الويكيبيديا وفق تعبير بيان الإنترنت، أسرع في الوصول منها إلى درجة لا يترك فيها لصحيفة اليوم التالي غير التدايعات، في صناعة تغيرت مفاهيمها كما تغير معها سلوك القراء ولا يمكن العودة به إلى الوراء.

ربما لهذا السبب وصف مارك تومسون المدير العام السابق لهيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي» ومن ثم المدير التنفيذي لصحيفة نيويورك تايمز «قواعد الحياد على شاشات التلفزيون بالقديمة التي أضحت لا مكان لها اليوم في المجتمع الإعلامي المفتوح على الإنترنت».

طومسون الذي ترأس مؤسسة إعلامية كبرى، تبث بعدد من اللغات، وقف ليكون أول من يدفع عربة «الحياد» إلى المتحف من أجل المحافظة على الجمهور! لأنه شكك في البقاء على احتكار الأخبار في المستقبل مع توفر البدائل في فضاء الإعلام الإلكتروني.

بينما أعادت الصحافية ريبكا ماك كينون التي تعد من بين أكبر الناشطين في الدفاع عن حرية الإنترنت، تعريف محتوى الصحافة المتميز بإعداد التقارير بالتنقيب عن المعلومات وإضافة تحليل للموضوع ووضعه في السياق المناسب بطريقة لا تتوافر مسبقا على غوغل.

وهي بذلك تمنح متسعا أمام الصحف لإيجاد قصص إخبارية غير مكررة، على الأقل للاحتفاظ بعدد من القراء، كما لا تدع الموضوعية الزائفة -وفق تعبيرها- تقلل من شأن الأخلاقيات المهنية.

وترى كينون أن «المنحى الصحفي الأميركي الكلاسيكي للموضوعية (هو خاص بالولايات المتحدة الأميركية)، فإذا نظرت إلى الصحافة في أوروبا، فستجد أن الصحيفة يمكن أن تكون أكثر ارتباطا بالأحزاب السياسية أو المواقف الفكرية، ومن الشائع في الكثير من أنحاء العالم أن تكون

هناك صحافة يتابع الناس من خلالها الحقائق، وتقدّم فيها الحقائق مع إدراج وجهة نظر سياسية أو أخلاقية، ولسبب ما فإن الكثير من كليات الصحافة الأميركية تتصرف وكأن هذه الظاهرة غير موجودة».

ثمة ورش عمل ومخططون داخل كبرى الصحف العالمية يعملون اليوم من أجل اقتراح البدائل المتاحة والتخلص من حلقة زمنية لم تعد تدور في الإعلام المعاصر، لكن سرعة الإعلام الرقمي أكبر بكثير من أن تلحق بها التغيرات المفترضة في الصحف.

الصحف تفقد حتى قرائها الأوفياء بقدر الأسئلة المتراكمة أمام محتواها، والإعلام الرقمي يتفوق في السباق، والجمهور في انتظار قصص صحافية لم يرها ليلة أمس على الشاشات ولا على جهازه المحمول.

## حقل ألغام إخباري

يدرك الصحفيون أن صناعة المحتوى المتميز ليست بالاعتماد على وسائل التواصل الاجتماعي، فتويتر ليس منقذا ولن يعيد القراء إلى الصحف الورقية.

ليس المعنى هنا بمصادقية ما ينشر على المدونة الصغرى من عدمه، وليس بالسرعة التي ينجزها المواطن الصحفي، أو إن كان مجرد عواطف تفتقر إلى الموضوعية ينشرها الجمهور، بل بالطريقة التي يجب أن يحدد فيها الصحفي مكانه الطبيعي بعد أن نافسه عليه المواطن الصحفي وصار مصدرا بدلا من أن يكون الصحفي المصدر الأساسي، إلى أن وصل الأمر بتكاسل الصحفي وبقائه في مساحة ضيقة صار فيها المُستقبل وليس المرسل!

فهل ثمة متسع لأن يعود الصحفي إلى موقعه بعد أن يكتشف الجمهور أن مواقع التواصل الاجتماعي ستبقى تمول سلة الأخبار لكنها ليست المصدر الأساسي، ولا يمكن الاعتماد عليها دائما. سبق وان وصف إيان بوريل، تويتر بحقل ألغام في تقرير له بصحيفة الاندبندنت، بعد أن شخّص عدم ثقة الجمهور بتقارير وكالات الأنباء العالمية ووسائل الإعلام التقليدية في تغطية العنف المتصاعد في غزة.

بنظر الجمهور الإعلام التقليدي لن يغطي المعركة بشكل مقبول وعليهم البحث عن وسائل إعلام بديلة.

تعبير «حقل الألغام» الإخباري ليس فخاً للجمهور وحده، بل للصحافي الباحث عن معلومة تعزز تقاريره عن غزة، لأن ثمة ما يؤكد الفوضى المعلوماتية.

ثمة من نشر صورا لم تكن من غزة أصلا في هاشتاغ متفاعلا مع الأحداث، بينها صورة قديمة من حرب عام 2007، تم تداولها 1800 مرة على أنها من الأحداث الجديدة!

وبالإمكان الإشارة أيضا إلى فوضى المعلومات في مواقع التواصل الاجتماعي حول الحرب في العراق وسوريا وكم من الصور نشرت عن أحداث الموصل مثلا وهي أصلا من حلب، وهو ما يؤكد كريس هاميلتون محرر التواصل الاجتماعي في هيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي» بالقول إن وسائل الإعلام أصبحت تحاول التأكد من عدم استخدام نفس الصورة في سنوات سابقة باستخدام محركات البحث.

الأمر الذي يمكن معه القول إن جملة «الإعلام أول من يدخل ميدان المعركة وآخر من يغادره» لم تعد جديرة بالوفاء وتصل متأخرة وقد تحدث ضررا! بعد أن أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي سلاحا حربيا، فالجيش الإسرائيلي مثلا له مئات الآلاف من المتابعين على مواقع التواصل.

لكن هل يكتفي الصحفي بمهمة تحقيق صحة ما ينشر على تويتر للاستفادة منه، ألا يعني

ذلك قبوله بواقع معلوماتي جعله «تابعاً» وليس صانعاً للرأي؟

لن يستطيع الإعلام التقليدي إيقاف انطلاقة المواطن الصحافي بأي حال من الأحوال، ولا يبدو الأمر من مهمته أصلاً، لكن القبول بفكرة أنه المصدر الخبري الرئيسي يؤول إلى نهاية مهمة «صانع الرأي».

إذا كان تويتر قد أضحى وسيلة لرؤساء الحكومات والزعماء والمشاهير لإيصال أفكارهم للجمهور، بل وحتى لإعلان استقالاتهم كما حدث مع وزير الخارجية البريطاني السابق ويليام هيغ، فإن ذلك يدفع بمخططي وسائل الإعلام إلى التوقف عن الانشغال بالبحث عن إجابة على أسئلة ضيقة تؤدي إلى كيفية معرفة تسييل المحتوى الرقمي، وهو جهد ضائع أفقدهم المسار حول تأمين مستقبل مستدام على نطاق واسع، حسب تعبير مايك دارسي الذي ترأس مؤسسات عدة في إمبراطورية روبرت مردوخ.

## القناع المزيف

يبدو أن الإعلام بحاجة إلى استعادة قيمه وحساسيته في مراجعة لخطاب يسهم في منح رجال الدين مساحة سياسية ليست لهم.

صناعة الخطاب الإعلامي تدرك أن رجال الدين ليسوا أكثر من سياسيين فاشلين، فلماذا تُلبسهم كل هذه الأقنعة وتقدمهم للجمهور بصفتهم صناع قرار.

سبق وان رفع ريتشارد ديرلوف الرئيس السابق لجهاز الاستخبارات البريطاني (MI6) صوته أمام وسائل الإعلام، متهما إياها بتضخيم صورة التنظيمات الإسلامية كداعش، كما انتقد منح الإسلاميين المتطرفين «شهرة لم يحلموا بها».

لقد سقط مراسلون محترفون في فخ الديني عندما استضافوا رجال دين بصفتهم سياسيين، فبدل أن يتحدث رجل الدين عما اجتهد فيه، صار متطفلا على دور لم يعد أصلا له، وعلى مر التاريخ لم ينجح رجال الدين في بناء دولة، فلم يسهم الإعلام اليوم بجعل الحل بين أصابعهم، مع أنهم مصدر المشكلة؟

ثم لماذا يراد للإعلام اليوم أن يعيد دورة الديني والسياسي التاريخية في لجة الموت المتصاعد في الشرق الأوسط، وبدلا من أن يكون الإعلام شاهدا تلبس بدور الداعم!

يرى ألون بن مئير أستاذ العلاقات الدولية بمركز الدراسات الدولية بجامعة نيويورك ومدير مشروع الشرق الأوسط بمعهد السياسة الدولية، أن الشرق الأوسط ليس المكان الوحيد الذي قد يجبر فيه المعتقد الديني الناس على التصويت ضد مصالحهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

فمن الناحية الدينية، فكرة فصل الدين عن الدولة ليس لها عمليا أي سند في التفكير الإسلامي «الخميني كان يقول ومن بعده القرضاوي 'من لا يدخل الدين في السياسة والسياسة في الدين لا يفهم في الدين ولا يفهم في السياسة'»، فالفكرة غريبة تماما لمعظم أتباع الإسلام التقليدي (الأرثوذكسي/السلفي). وحتى لو كان هناك حزب سياسي علماني بالاسم، فإن أتباعه لا يتجرؤون على التخلي عن معتقدات الإسلام الأساسية.

كتب ديفيد غاردنر في صحيفة الفايننشال تايمز عن قناع الدين الذي ترتديه الحروب في الشرق الأوسط، وهي في الواقع حروب على السلطة.

فلماذا يتناسى الإعلام دوره الفعلي ويساهم في هذه الحرب بتقديم من يضرمونها بصفتهم شهودا وهم في حقيقة الأمر ليسوا كذلك.

فعندما عجز المراسلين الصحافيين عن تقديم مادة خبرية عن الواقع المتفاقم في العراق، التجئوا إلى الهامش باعتباره مصدرا خبريا، واستضافوا رجال دين ينعمون بالهدوء في مساجدهم

وحسينياتهم وحوزاتهم، بدلا من أن تكون عدساتهم في ميدان المعركة الفعلي. والصورة الصحافية اليوم تختصرها وجوه ملتحية وبعمامة سوداء أو بيضاء تحمل السلاح، فأى دور تورط فيه الإعلام ليقف معهم.

تلاشى الخبر وحضر هامشه، وأسهم الإعلامي بقصد أو دونه في تعزيز صورة رجل الدين كصانع للقرار السياسي.

وسائل الإعلام اليوم تقدم الدين كسلعة جدلية أشبه بإعلان تسويقي جاذب للجمهور، وليس كقيمة عليا متعالية عن المصالح السياسية، وهذا ما جعل من رجال دين، أصلا غير متسقين مع ذواتهم، نجوما في وسائل الإعلام.

## الحين إلى الحقيقة

هل ينمو الإعلام الرقمي على هامش الحقيقة، كي يجعل من كاتب مثل سايمون جنكينز يحن إلى الحقيقة التي تُرى وليس المحسوسة منها، هل حقا اننا لا نشعر بكيان أي كيان ونحن نتعامل مع ملايين الصور والأخبار والمراسلات والأفلام على الإنترنت؟

هذا ما يريد قوله جنكينز في أن تلمس شيئا لا أن تراه فقط على صفحة الأنترنت، الصحيفة الورقية كمعادل غير موضوعي للصحيفة الرقمية، الصديق في المقهى غير الصديق على فيسبوك. فهو يتحكم من الرأي المدافع عن تلاشي الصحف الورقية لحساب الإلكترونيّة، بل يشفق على أصحابه بسخرية مطالباً إياهم بعدم الوقوع في خطأ إلغاء القديم من أجل التجربة الحية التي يبثها العصر الرقمي.

فوسائل التواصل الاجتماعي يمكن أن تدفع الاضطرابات إلى الشارع، ولكنها تتغذى من أحداث الشارع، عندما تحرّم الدولة المستعملين من خصوصية الأنترنت.

التجارب الحية بالنسبة له لا يمكن أن يعوضها عالم افتراضي وإن اكتسى بأبعاد ثلاثية، وهو في ذلك يكرر ما قاله روائي بمستوى غونتر غراس الراض أصلا لوجود كمبيوتر في مكتبه، بأن من لديه خمسين صديقا على تويتر، هذا يعني لا صديق له! الصداقات الافتراضية لا تعوض الصداقات الحقيقية.

يركز هذا الكاتب المولع بمتابعة تصاعد الحياة في بلاده في مقالاته الأسبوعية بصحيفتي الغارديان وايفينيغ ستاندر، على إنفاق الأموال في سبيل التمتع بالتجارب الحية في المسرح والمكئبات والسينما وحفلات الموسيقى، كحقائق لم تغيبها ساعات التصفح على الأنترنت.

فبالنسبة له الرأي القائل بأن الصحافة المطبوعة في تدهور مستمر، يقابلها اعتماد الشعراء والكتاب على تقنية الإلقاء الحيّ، ويرى أن النشرات الإخبارية لا تكتمل اليوم بدون مراسل على عين المكان لتغطية الحدث، كي يصبح الأنترنت وسيلة في حد ذاتها لصناعة خارطة الطريق وليس الطريق. لأنه كلما كرسنا وقتا إضافيا أمام شاشات الكمبيوتر، كلما تأقت أجسادنا إلى صحبة الآخرين، وهي حاجة ملحة لا تتردّد الشركات في استغلالها لمضاعفة أرباحها.

قد يخفّف الإنترنت من آلام العزلة حسب جنكينز الحاصل على وسام الصحافة، لكنه يبقى عاجزا عن علاجها.

لا يبدو هذا الرجل الذي يجسد صورة «الصحافي بامتياز» بكل ما يكتب وحيدا فيما يدعو إليه، بأن عصر ما بعد الرقمية سيعود إلى الحقيقة «هل أوجد الأنترنت معه أشباه الحقيقة؟»، لكنه لا يعطي تصورا واضحا عن مستقبل الصحافة الورقية، هل سيبقى رهينا بمحتواها أم سيكون في كل

الأحوال خاضعا لعصر صحافي رقمي.

سبق وأن رحب سايمون جنكينز بدعوات إمبراطور الإعلام روبرت مردوخ المطالبة بفرض رسوم على الصحافة الإلكترونية، لكن هذا الترحيب إلى أين يقوده حيال فلسفة مردوخ الذي يعتقد أن رياح الرقمية لن تبقي خلفها سوى قصاصات ورق متناثرة.

مستقبل الصحافة الورقية لن يتحدد بالآراء المتفاعلة وحدها الآن، بقدر ما يحدده الرهان على الاستثمار بإخلاص القراء لصحفهم المطبوعة، ولن يكسب هذا الرهان سوى صحافيين بمستوى سايمون جنكينز يقدمون ما يدفع القارئ لاقتناء صحيفته الورقية.

## الصحافي والشاعر

أعاد جيريمي باكسمان أشهر الصحافيين البريطانيين ومقدمي البرامج التلفزيونية، ثنائية توقف الحديث فيها منذ زمن، عندما طالب بتوصيف مهمة الشاعر بحس صحافي.

باكسمان المعروف بحواراته المحرجة للسياسيين في «بي بي سي»، طالب، بصفته عضوا في لجنة تحكيم مسابقة جائزة «فورورد» الأدبية، الشعراء بالاقتراب أكثر من الناس، وكأنه يتحدث عن وظيفة الصحافي لا الشاعر بقوله «يبدو أن الشعراء يحدثون بعضهم البعض بدلا عن مخاطبة الناس، على الشعر أن يرفع من مستوى التحدي قليلا وأن يوسع بصائرهم».

ويبدو أن باكسمان أراد محاكمة الشعر أو وضعه في شرك «لعبته الصحافية» في مهمة لم تكن له. فوظيفة الصحافي تسقط ميتة قبل أن تناط بالشاعر.

ومع أن ترفع الشعراء عن الصحافة، لا يحمل أكثر من فشل توظيف أدواتهم اللغوية في الاقتراب من الجمهور، إلا أننا يمكن أن نتحدث عن جملة أسماء من أدباء كبار دخلوا أو أدخلتهم حرفة الكتابة إلى مضمار الصحافة، لكن عن أي صحافة نتحدث؟ أمبرتو إيكو كتب أعمدته الصحافية الناجحة بأفكار فلسفية، غونتر غراس لا يرى في الكتابة الصحافية أكثر من ورقة وقلم، وماركيز الصحافي يظهر صورة مغايرة عندما يكتب نصه الروائي إلى درجة أنه يرتدي بدلة العمل مثل أي ميكانيكي احتراماً لقواعد اللغة!

فهل كان ت.س اليوت أو عزرا باوند صحافيا مثلاً؟ وما تركته فرجينيا وولف من عروض للكتب، كان يمثل حسها الأدبي ولا يمت للصحافة بأكثر من كونه منشورا في صحيفة التايمز. سأعلن عن عجزني هنا في الحصول على مثال عربي متميز، فالشاعر العربي عندما تقلد منصب رئاسة تحرير الصحف الرسمية، كان مجرد «شرطي فكر».

لكن في أي حال من الأحوال، ليس من مهمة جيريمي باكسمان بصفته الإعلامي أن يوجد «محكمة صحافية للشعر» تلزم الشعراء بشرح أعمالهم للجمهور، كما يفعل الصحافي في سلة القصص الإخبارية.

لأن ما أراده بفكرة تحمل الشعراء مسؤولية شعرهم، يمكن سؤالهم لماذا اختاروا أن يكتبوا عن موضوع معين، ولماذا اختاروا لغة وتكويناً وتشبيهات معينة وغيرها، تفرغ القصيدة من وظيفتها الحسية.

فليس للشعر مهمة القصص والأفلام في الثقافة الحديثة، حسب تعبير مايكل سيمونز روبرتس الذي سبق وأن فاز بجائزة «فورورد» التي أختير باكسمان محكما فيها.

الشعر قديم كاللغة، حتى وإن لم يضع أفلاطون الشعراء في جمهوريته، وليس من وظيفة

الشاعر ممارسة دور المصلح، كما يفعل الصحفي في «صناعة الرأي»، القصيدة تحرض على المشاعر، والقصة الإخبارية تجعل المعلومة متاحة أمام الرأي العام.

لم ينجح الشعراء الكبار في أن يكونوا صحفيين كباراً، لكن ليس من مهمة الصحافة إعادة تأهيلهم، ولن تجد من يتقبل أن تنصب الصحافة بأدواتها المهنية وحساسيتها العالية محكمة للشعراء.

## معركة الصحف: أسعار وأحجام

عندما اندلعت حرب تخفيض أسعار الصحف البريطانية كان الرأي السائد حينها أن التخفيض لن يكون أكثر من مجرد اصلاح على المدى القصير، لأن أسعار الصحف لا توفر عائدات تدخل في حساب الاستثمار.

فيما كان الرأي الأقل اهتماما يرى أن سعر الصحيفة يمكن أن يكون أداة قوية في الترويج وقد تؤثر على مستوى الأسواق المستقرة.

اندلعت حرب تخفيض أسعار الصحف في وقت كان لا يزال لدى المسؤولين الانطباع العام، وبعد أكثر من عقد ونصف العقد على بدء الانتقال إلى التقنية الرقمية، «إننا لا نزال أمام بدايات التفكير في كيفية التعامل مع التراجع الكبير في عدد القراء التقليديين».

واليوم يكاد يتحرك مؤشر أسعار الصحف باتجاه مختلف وللسبب نفسه، فقد اعتمدت غالبية الصحف البريطانية على القطع المتوسط متخلية عن تاريخ من القطع الكبير، مع ارتفاع مطرد في أسعارها.

صحيفة الغارديان، على سبيل المثال، شهدت انخفاض نسبة التوزيع بمقدار خمسين في المئة منذ عام 2004، ولكن سعر الغلاف قد تضاعف ثلاث مرات من نصف جنيهه إسترليني إلى ثلاث جنيهات اليوم.

عموما، ارتفعت أسعار الصحف البريطانية اليومية خلال تلك الفترة بمعدل 94 في المئة. بينما انخفضت التداولات في الوقت نفسه، بنسبة 47 في المئة في المتوسط.

وليست هناك علاقة مباشرة بين ارتفاع الأسعار وانخفاض نسبة التوزيع، كما تشير الأرقام الرسمية. ولم يتناسب هذا الارتفاع مع معدل التضخم على الإطلاق كي يتم إيعاز السبب إليه.

ولكي نستطيع تصور المؤشر الاقتصادي في هذه المعادلة الصحافية يكفي العودة إلى خلاصة دراسة أعدها «بيو ريسيرتش سنتر» توصل فيها إلى أن «في مقابل كل دولار يكسب على الصعيد الرقمي، تتم خسارة 7 دولارات على صعيد رقم أعمال النسخ الورقية».

فهل أدرك المسؤولون أن تغيير سلوك القراء لم يعد قابلا للتراجع، وقطع الصحيفة ومحتواها يجب أن يتوافقا مع السلوك الجديد.

القطع الصغير للصحف بصفته نموذجا اقتصاديا حل مكان النموذج التقليدي المزدهر في السابق، يحمل دلالة متسقة مع طبيعة المحتوى، لكن هل إدارة الصحف تمتلك ما يكفي من الثقة كي تجعل القراء يستمرون في الدفع لاقتناء الصحيفة الورقية مع تراجع نسب التوزيع؟

ثمة رأي يرى أن الاستثمار يجب أن يكون في «القراء الأوفياء» للصحيفة تحديدا لأنهم على

استعداد لدفع المزيد من الأموال من أجل اقتناء الصحيفة! لكن إلى متى يبقى الوفاء للصحيفة الورقية مع توفر البدائل الإلكترونية وتضاعدها.

يمكن استعادة جملة «القراء الأوفياء» للحصول على إجابة مقبولة، لأنهم سيبقون أوفياء عندما تخلص الصحف لرغباتهم المتغيرة، وتكون سلتها الإخبارية بمذاق مختلف عما طبخته القنوات الفضائية ومواقع الإنترنت في الليلة السابقة.

انخفاض توزيع الصحف البريطانية إلى معدل النصف في السنوات العشر الماضية، يعود في مجمله إلى صعود الإنترنت، وجمهور القراء الأصغر سناً الذي لم يعد يغريه مقهى الصحف الورقية، فجهازه اللوحي أقرب إليه من الصحيفة الورقية وإن تغير قطعها إلى النصف، وعدد هذا الجمهور يتضاعف مقابل جمهور «ورقي» يقل عدده بنفس مقدار تصنيع الأجهزة اللوحية والهواتف الذكية. وليس أمام الصحف إلا إدراك أن معادلة اقتناء جهاز ذكي جديد يقابل فقدان قارئ ورقي، واستعادته لا تتم إلا بتقديم محتوى متميز.

## تطوير المحتوى بقصص مقتضبة

عندما شكك عدد من الصحفيين في كفاءة المدير العام الأسبق لهيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي» مارك تومسون، في أول يوم عمل له برئاسة تحرير صحيفة نيويورك تايمز الأميركية، قال لهم على «مهلكم!!» لا يمكن أن أوصف بغير الصحفي، ومن من؟ من زميل صحفي آخر. أجابهم هذا البريطاني في أول مؤتمر صحفي له بعد تقلده رئاسة تحرير الصحيفة الأميركية بأن قدرته لم تتراجع على كتابة قصة إخبارية من 1500 كلمة خلال ساعة إذا لزم الأمر. ويبدو هنا قياس تومسون لتأكيد التوافق بين الزمن المعطى وإنجاز القصة الإخبارية بهذا العدد من الكلمات، وهو مقياس يوصف به الصحفي المتمرس وفق كل الأحوال. ومناسبة هذا الاستدعاء ما أعلنته وكالة اسوشيتد برس بأنها أوعزت لمحرريها بكتابة قصص إخبارية تتراوح كلماتها بين 300 إلى 500 كلمة في أفضل الأحوال، في محاولة لتطوير المحتوى عبر أخبار محررة بإحكام والتخلص من الاستطرادات الزائدة. ووضعت خيار أن يصل عدد الكلمات إلى 700 عندما يتطلب الأمر تحقيقا موسعا وليس قصة إخبارية يومية.

ويرى بريان كاروفيلانو مدير التحرير في الوكالة التي تعد مصدرا لمئات الصحف والمحطات الإذاعية والتلفزيونية في الولايات المتحدة والعالم، أن خيار الاقتضاب أصبح ناجعا ويتناسب مع طبيعة تصميم الصحافة المقروءة اليوم، مستندا في ذلك إلى تغير سلوك القارئ الذي لم يعد بوسع العودة إلى الوراء وقضاء وقت طويل في التركيز على قصة إخبارية واحدة. وهذا الخيار يتناسب أيضا مع تطوير محتوى القصة الإخبارية والتخلص من إصدار الأحكام في قصص إخبارية أطول مما ينبغي والتركيز على طبيعة الحدث. ولنا أن نتخيل أن وكالة مثل اسوشيتد برس تنتج ألفي قصة إخبارية يوميا كيف سيتأثر المحتوى في كل قصة، عندما يعاد تحريرها بإحكام والتخلص من الإضافات الزائدة.

يمكن أيضا أن ندرج مجموعة أسباب تبرر النهج الجديد للوكالة الإخبارية، يقف في مقدمتها القارئ الرقمي المتابع لسلة الأخبار على جهازه المحمول الذي لم يعد راغبا ولا قادرا على متابعة قصص طويلة، في وقت تبرز أمامه خيارات متعددة.

وتبدو أيضا فكرة الاقتضاب في تقديم محتوى الأخبار عاملا مساعدا في التنافس مع ما تقدمه وسائل التواصل الاجتماعي من قصص يتسيدها المواطن الصحفي وهو يطلق إنتاجه من على قارعة الطريق أو من على كرسيه في المقهى أو من الحافلة.

إدارة التحرير في اسوشيتد برس تدرك أيضا أن المحرر سيقدم قصة محكمة من 500 كلمة

معتنى فيها أكثر من تقديم نفس القصص بعدد أكثر من الكلمات.  
بعد ذلك هل يمكن أن نتناسى أن السبب الحقيقي في التوجه نحو الاقتضاب يكمن في التنافس المتصاعد بين الرقمي والورقي.  
هل تبقى الصحافة الورقية على طبيعة محتوى لم يعد يتناسب مع رغبة الجمهور، هل يمكن لهذه الصحافة أن تعيد قصصا بائنة في طبعها الورقية سبق وأن اشتغل عليها مطبخ الصحافة الرقمية في ليلة سابقة وهضمها الجمهور.  
يبدو لي أن قرار الاقتضاب الذي تسلكه اليوم وكالة اسوشيتد برس صائب في الجانب الأوسع منه، وهو أحد الطرق في تطوير محتوى أصبح لا بديل عنه في اللحاق بصحافة الإنترنت.

## متى يهشمّ الإعلام الخرافات؟

يتراجع الإعلام العربي، إما بممارسة الصمت المطبق أو عدم السماح لأي رأي عندما يصل الأمر إلى ما يطلق عليه بـ «المقدس غير الإلهي»! وهذا الوصف بقي على قمته فيما انزاح إلى مسافات واطئة مما كان يصنف جواره «الجنسي والسياسي»، بعدما انتهت أسطورة التلقين الصحافي التي كان يمارسها إعلاميو القلم والمسجل، ودخل المواطن الصحافي بجهازه الذكي كأسرع مصدر إخباري.

لا أحد يمس المقدس، وهذه الكلمة توسعت في الفضاء الإعلامي مع انتقال تقاليد المسجد إلى الدولة، فصار من يحكم رجل الدين، حتى وإن كان من خلف الستار، يمكن هنا أن ندرج أمثلة على رجال دين ببدلة الأفندية في حكوماتنا العربية، فلم تعد مثل هذه الصورة معيبة في اللحظات الشاذة من الزمن السياسي العربي.

«السياسيون الكبار هم كذابون كبار» فلماذا يراد لرجال الدين تلبّس هذا الدور؟ ولماذا يفرض على الإعلام اعتبار الخميني والقرضاوي والكبيسي والسيستاني والخامنئي والدليمي والشعراوي والسامرائي وابن باز، أنصاف آلهة لا يسمح للإعلام مناقشة فتاوى الهراء التي تنطلق من حوزاتهم ومساجدهم، مع أن بعضهم في فتاويه أشبه بمستشار جنسي لمجلة «بلاي بوي» من القرون الوسطى.

سأعرض هنا مثالا أرى أن الإعلام العربي بحاجة إليه في زمن «سياسي ديني» بامتياز، مع أننا لم نحصل إلى اليوم على تعريف واضح لعلاقة المسجد بالدولة، ومن يحكم من؟ فقد حظي خبر إعلان البابا فرنسيس رفع اثنين من الباباوات السابقين هما البابا يوحنا الثالث والعشرون والبابا يوحنا بولس الثاني إلى مصاف القديسين في حضور مئات الألوف الذين جاءوا من مختلف أنحاء العالم إلى الفاتيكان، باهتمام إعلامي مثير في الصحافة الغربية. إلا أن صحافي وكاتب مثل سيمون جنكينز علّق على الخبر بحرية، من دون أن يخشى أن تطارده الميليشيات أو تحرق منزله كما يحدث في العراق. أو أن يخرج معمم للمطالبة بمقاضاته بتهمة التجديف ومس المقدس كما يحدث في إيران والسعودية.

جنكينز الحاصل على وسام تقدير في مجال الصحافة ويكتب مقالين أسبوعيا في صحيفتي الغارديان وايفينيغ ستاندر، وصف انغماس وسائل الإعلام في احتفال رفع اثنين من الباباوات إلى مرتبة القديسين بأنه هراء من القرون الوسطى لا أكثر.

وشكك في مقاله بصحيفة الغارديان، من دون أن يمسه الخوف أو الاعتقاد بأن الرقيب يقف على رأسه، بأصحاب المعجزات، لأن ثمة حاجة لمن يقوم بالتحقيق في أمرهم والبحث عن

«فضائلهم الخارقة» لإثبات قيامهم بمعجزة.

ويقول «منذ أن كانت المعجزة هي تصرف إلهي يأتي ردا على صلاة الإنسان، فإنه يجب ألا يكون لها تفسير من الناحية الطبية، وأن تحيّر الأطباء المعنيين بالأمر. والشهداء فقط هم من لا يحتاجون إلى الإتيان بمعجزة حتى يتم رسامتهم قديسين».

وطالب أن يؤدي هذا التطويب ويليهِ التقديس، إذا «ثبت علميا»، إلى معجزة تتحقق في غضون خمس سنوات من وفاة المطوب! وأن ينظر للأمر مجرد إجراء يعني الفاتيكان، كي لا يحجم العقل وتعود الحضارة إلى الوراء لأن فرض الغيبيات في وسائل الإعلام وكأنها حقائق يمثل مصدر خطر على الملايين.

ويمكن لنا أن نضع قائمة بإعلام عربي وفارسي يروج لمعجزات وخرافة دينية على مدار اليوم، وينقاد له الملايين بقبول متخلف لثقافة القطيع السائدة، لكننا سنجد الأصوات العربية خائفة من تناول هذه الخرافة كما فعل سيمون جنكينز بمس المقدس المسيحي في أشهر صحيفة بريطانية. لن يحمى الإعلامي العربي مثلما تتوفر الحماية لجنكينز مثلا، لكن مجرد الخضوع إلى الخطاب المتخلف الغيبي والاكْتفاء بمشاهدة الجموع الخاضعة له، وإسهام وسائل إعلام عربية في شيوع مثل هذا الخطاب، هو عودة إلى قرون الظلام في زمن تتسابق فيه الحضارات.

## صورة حقيقية وفعل صحافي وهمي

لم تكن صحيفة مثل ديلي ميرور بحاجة إلى التلاعب بالمشاعر في قصة لا تحمل تأثيرها لدى جمهور بريطاني هو بطلها أصلاً، لا أحد يمكن أن يصدق أن ثمة جوعاً في بريطانيا إلى الدرجة المخيفة، قبل أن يعرف أن صورة لا تمثل الحقيقة ألحقت في القصة عن جوع الأطفال في البلاد. فعلى صدر صفحتها الأولى وضعت الصحيفة صورة مؤثرة وفضيعة لطفلة تبكي من الجوع، وتساءلت في عنوان لها لماذا إذن نضطر إلى توزيع مليون طرد غذائي، في إشارة إلى بلد يوجد فيه أطفال يتضورون جوعاً!

ليس من مهمتي هنا مناقشة إن كان ثمة جوع في هذه البلاد أم لا، فثمة أرقام شفافة يعلنها بنك الطعام البريطاني عن المساعدات التي يقدمها للمشردين والمحتاجين، كما أن مجرد إطلاق مثل هذا السؤال سيثير استهجان الجمهور البريطاني أصلاً، لكن ألا تبدو الصحيفة قد سقطت في وحل قصة غير حقيقية أصلاً، ولم تجد ما يبرر قصتها سوى أن تنتقي صورة لطفلة أميركية باكية التقطتها عدسة والدها، تنهمر دموعها ليس من الجوع بل لأن حشرة صغيرة تملصت منها بعد أن كانت تداعبها!

هكذا إذن صنعت الصحيفة قصتها من فكرة هشّة عن وجود جوع في بلاد مثل بريطانيا، ولفقت صورة معها -بما تحمله من تعبيرات مؤلمة- لطفلة أميركية لا تبكي من الجوع بل لتملص حشرة تحبها من بين أصابعها! لتمرير الفكرة.

يتعاطف كاتب مثل أندرو براون مع بكاء الطفلة في الصورة ويرى فيها حقيقة مؤثرة، لكنه يستهجن توظيف الصور في غير مكانها، فالصورة ليست وهمية لكن الفعل الصحافي كذب بامتياز. لن تترك ثيمة القصة مساحة مرتبكة حول عدم واقعيتها لدى القراء، وستصبح محلاً للسخرية والاستياء بعد معرفتهم حقيقة الصورة، فهي محاولة ساخرة للتلاعب بالمشاعر «غير أخلاقية»، حسب وصف براون.

لا أحد سيبحث أكثر عن مصدر الصورة بعد معرفة حقيقة التقاطها التي لا تمت بصلة إلى القصة المنشورة، وليس صعباً على المتابعين الحصول على أرقام رسمية حول جوع الأطفال في بريطانيا. لكن سؤالاً سينطلق بنفس قوة تفاخر صحيفة ديلي ميرور بعدد ما توزعه يومياً، عن الجدوى من تحويل وظيفة الصورة إلى أشبه بمقبلات لتمرير قصص غير حقيقية.

لن يحتاج الصحافي إلى درس عميق لمعرفة أية دلالة للصورة باعتبارها مرآة للحقيقة وفهم أحداث العالم، وبمجرد استخدامها بغير ذلك ستشكل صدمة بصرية، فالصورة أكثر عدوى من الكتابة كما يقول ريجيس دوبريه.

يجدر هنا أن نعود إلى «ميثاق شرف» الذي أقرته ملكة بريطانيا، بعد أشهر من التحقيق حول قيم الأخبار في الصحافة.

وكيف أن الصحافة انتهكت منظومة القيم الأخلاقية التي أرسيت على مدار عقود، للإعلام والمجتمع معاً، من أجل مصالح ذاتية، مستخدمة غطاء سميكا للتأثير والترهيب.

صورة الطفلة الباكية على الصفحة الأولى لديلي ميورور تمس مسافة أخلاقية بين الجمهور والصحافة دون أي مبرر غير الصفة الدعائية وانتهاك قيم الإعلام.

ولطالما انتهكت الحقيقة في صحف من أجل الربح أو الدعاية أو لتمرير قصة مدفوعة الثمن، لكن الانتهاك في هذه القصة لا يحمل غير تفسير أن بعض الصحف تدوس عن قصد على دورها، لتزيد من مسافة التباعد عن الجمهور، ويا لهذا الدرس كم تحتاج الصحافة من جهد لتقترب من قرائها.

## شرح الأخبار!

هل تحتاج الأخبار إلى شرح؟ نحن نتحدث هنا عن تقديم معلومات وليس عن صناعة رأي، مع أن غالبا ما تكون صناعة الرأي عن طريقة تقديم معلومات وأفكار وشرحها معا.

ثمة مهمة صحافية جديدة يطرقها الثنائي ميليسا بيل وعزرا كلاين في موقع «فوكس دوت كوم» الذي انطلق لشرح الأخبار وعدم الاكتفاء بتجديدها ومتابعة تداعياتها. وميليسا وشريكها عزرا احترفا صناعة الإعلام في واشنطن بوست وعلمتهما التجربة البحث عما وراء القصة الإخبارية، وفكرتهما الجديدة في موقع «فوكس دوت كوم» ترفع مهمة شرح الأخبار من الهامش إلى المقدمة.

مهمة الموقع أن تكون أقرب إلى القراء الذين يسعون إلى التقاط شذرات المعلومات وليس هضم التدفق الهائل من الأخبار، فعندما تتصاعد الأخبار عن مرض انفلونزا الطيور أو فايروس كورونا مثلا، فإن المصادر تتابع أحدث التطورات في أماكن انتشار المرض وعدد الضحايا وما تقوم به السلطات لمحاصرته والجهد المنصب من العلماء لاكتشاف الدواء المعالج له، بينما تترك هامشا للتعريف بـ «انفلونزا الطيور» وهنا يأتي دور الموقع الشارح للأخبار عندما يعرف هذا المرض في قصة إخبارية ليكون واضحا وفي متناول القارئ غير المتخصص.

وهكذا فعل الموقع في صفحته الجديدة مع الضرائب والماريجوانا والحرب في سوريا أو في أفريقيا الوسطى، في مهمة أثارت تساؤلات المتابعين، عما إذا كانت فكرة الموقع أشبه بـ «ويكيبيديا» إعلامية.

تصميم الموقع يحتوي على نافذة واحدة مبوبة تحت اسم «فهم الأخبار» ويقدم معلومات عن كل ما يريد القارئ معرفته عن القصة المتفاعلة أنيا في وسائل الإعلام.

ميليسا وعزرا يريان أن شرح الأخبار ليس ببساطة ما تعرضه موسوعة ويكيبيديا، لأن الأمر ببساطة أن وكالات الأنباء والقنوات الفضائية ليس بمقدورها تقديم شروح لمجموعة واسعة من القصص الإخبارية التي تعرضها، وهكذا كما يقولان «نحن في فوكس في جوهر الصحافة وليس على هامشها».

يؤمن الشريكان بأن صناعة الإعلام تقوم على تحديث الأخبار وليس التعريف بالمعلومات في متن هذه الأخبار، الأمر الذي يربك متلقيين ليس لديهم ما يكفي من الوقت لمعرفة مضامين تلك القصص الإخبارية، وهنا تكمن مهمة «فوكس دوت كوم».

وتنفي ميليسا بيل ما يتبادر إلى الذهن من الوهولة الأولى بعد التعرف على وظيفة الموقع، وكأنها تأتي تأسيسا على افتراض أن الجمهور لا يفهم الأخبار!

وتقول إذا كان بعض الأشخاص لا يولون اهتماما بالتطورات السريعة في أخبار العالم، لكنهم على استعداد لمعرفة ما معنى تلك القصص، وهذا ما نقدمه لهم.

فلسفة الموقع الجديد مبنية على فكرة تقديم صحافة مختلفة في وقت حان للإعلام أن يتوسع عما كان عليه، لأن ثمة قارئاً موازياً يبحث عن الجودة اليوم، فيما هناك أموال تستثمر في الإعلام الرقمي أكبر مما كان عليه الأمر سابقاً.

لكن الأهم من ذلك هل يتعامل «فوكس دوت كوم» مع جمهور نخبوي، أم سيكون واجهة لمن تابع الأخبار ولم يكتف بمضمون قصصها، وهل ثمة الكثير ممن يحتاج إلى الشرح حقا مع شيوع البدائل الهائلة في تدفق المعلومات.

ليس كل القصص الإخبارية بحاجة إلى شرح، هذا ما يدركه محررو «فوكس دوت كوم»، لكن تقديم المحتوى الجديد يثير اهتمام المتصفحين، وهذا وحده ما يجعل موقع ميليسا وعزرا يدخل مضمار التنافس الرقمي.

## مرض صحافي بلا أعراض

يمثل العراق سواء كان في الخبر أو تداعياته مرضا صحافيا بامتياز في وسائل إعلام غربية تقدم خطابها لمُستقبل تبدو الصورة لديه غير كاملة الملامح.

وتحت مسوغ إيضاح هذه الصورة أكثر من الاهتمام بنقل الحقيقة تتنازل وسائل إعلام كبرى عن حساسيتها العالية، كما يحدث غالبا في «بي بي سي» الهيئة التي ترفع شعار المسؤولية العالية في صناعة الخبر.

«بي بي سي» معرضة للمساءلة من قبل جمهورها بطريقة لا تنطبق على أي مؤسسة إعلامية أخرى لأنها ببساطة ممولة من قبل ذلك الجمهور، فكل منزل بريطاني لديه جهاز تلفزيون يدفع ضريبة سنوية للهيئة، الأمر الذي يجعلها تستمع وترد على استياء المشاهدين من معالجتها الإخبارية أو في متابعتها للحدث المحلي.

ويبدو أن هيئة الإذاعة البريطانية تتنازل كثيرا عن قيمها عندما يتعلق الأمر بشأن لا يهم كثيرا جمهورها البريطاني بطريقة أو بأخرى.

العراق مثلا يمثل بامتياز القاعدة الصحافية القائلة «الأخبار السيئة هي أخبار جيدة» فلا شيء في هذا البلد الذي يتصدر قائمة أكثر البلدان فسادا في العالم يمكن ألا يستقطب الحساسية الصحافية، فكل الأحداث تتصاعد بسوء وتضع أمام الصحافي فرصة صناعة قصة إخبارية ملفتة أمام الرأي العام، وهي في كل الأحوال قصص تنزع القناع عن أكاذيب السياسيين ورجال الدين، وتلك مهمة صحافية تحمل ثقة مضافة للجمهور في وسائل الإعلام.

إلا أن المرض الصحافي الذي لا تظهر أعراضه يكاد يظهر على جون سيمسون كبير مراسلي «بي بي سي» عندما يتعلق الأمر بالقصص الإخبارية التي يصنعها بالعراق.

فبينما كان القتل الطائفي لأحزاب إيران في العراق يتصاعد أهملت عدسة سيمسون الحدث تماما، وقادته بوصلته الصحافية إلى أحد السجون في بغداد ليقدمه لنا أشبه بمقهى ملون الجدران ويسرد قصة صبي داعم العينين ندما على انتماؤه إلى داعش، ويخرج بقصة خبرية مسنودة بتصريح وحيد على لسان حال حكومة المنطقة الخضراء عن اقتراب تحرير الموصل من داعش، وينتهي بمشهد عراقيين سعداء يرقصون في الشوارع!

تصدرت قصة كبير المراسلين الذي جاب 120 بلدا، عن العراق نشرة العاشرة مساء الإخبارية، وأخذت مساحة متميزة في الموقع الإخباري بصفحتها الحدث الأهم، بينما هي وفق قيم الأخبار المعلنة في هيئة الإذاعة البريطانية لا ترقى إلى أن تكون هامشا لهامش الحدث في بلد تتقاتل فيه الميليشيات تحت نفس الشعار الديني، فراية داعش السوداء أو علم الميليشيات الأخضر، يحملان

نفس صيغة المتاجرة باسم الله، وهذا ما لا يريد أن يقدمه مراسل بمواصفات متقدمة مثل جون سيمسون للجمهور البريطاني.

جون سيمسون بخبرته العالية يدرك أن الخبر الصحافي لا يملكه صبي في سجن عراقي، ولا حتى تصريح الحكومة حول تحرير الموصل، بل في ما يحدث حقا في التقاتل من أجل المصالح بين الميليشيات وداعش، وستمارس عدسته دور الممثل الجاد بهيئة كوميدية ساخرة من وعي الجمهور عندما لا تأتي بالخبر من مصدره، لأن مثل هذا المراسل يدرك اليوم أكثر من أي وقت مضى بأن ثمة حقائق تدين وسائل الإعلام الكبرى يصنعها المواطن الصحافي بعدسة هاتفه.

إلا أنه من سوء حظ العراقيين، أن سيمسون لم يأتِ بذلك مكررا سقوطه في هوة أخبار العراق بعد أن قضى أكثر من سنة من عمره في هذه البلاد منذ احتلالها عام 2003.

يعترف كبير مراسلي «بي بي سي» بأن معظم العراقيين الذين تحدث إليهم متشائمون للغاية، إلا أنه يصر بالقول «يبدو مستقبل العراق، بالنسبة إلى أي شخص في الخارج، أكثر إشراقا، وذلك إذا سمح لهذا الشعب بأن يحظى بقليل من السلام». لكن يا سيد جون كم فعلت أنت بصفتك «صانع رأي» ما يجعل هذا الشعب يحظى بالسلام؟

يبدو من المفيد لهذا المراسل الذي خبر العمل الصحافي العودة إلى ما كتبه جيمس كوران وجين سيتون في كتابهما الخطير «السلطة دون مسؤولية: الصحافة والإذاعة في بريطانيا»، ومع ذلك نشك بأنه سيتخلص من الصور والذكريات المزعجة كلما نظر إلى الورا وتذكر دوره الإعلامي في العراق.

هل سيشعر بالخجل هذا المراسل اللامع عندما يتذكر كيف وقف بثقة مبالغ فيها عام 2001 في أفغانستان وقال متحدثا باسم «بي بي سي» «لقد حررنا كابول»! عندها وصفته صحيفة الغارديان بالمتخرفن!

## الوجه الناصع لأكاذيب إعلامية مستمرة

هل هز بريان وويليامز ثقة الجمهور فيه كصحافي ومحاور متفاعل على شبكة «إن بي سي»، أم أن مؤشر الثقة ينحدر بشكل مخيف بوسائل الإعلام برمتها في عصر المواطن الصحافي. ستزيد كذبة هذا الصحافي الذي يعد الأكثر مشاهدة من قبل الجمهور الأميركي، ويحصل على راتب يصل إلى عشرة مليون دولار سنويا، من سمك حزمة التساؤلات أمام وسائل الإعلام. ببساطة، إنه استساغ الأكاذيب المتصاعدة والمستمرة التي روجت لحرب احتلال العراق، دون أن يحاسب عليها أيا من الكذابين الكبار، ولفق قصته مع المروحية التي تعرضت إلى إطلاق نار مدعيا أنه كان من بين ركابها، وظهر لاحقا عدم صحتها. وهذا ما دفع ستيف بورك الرئيس التنفيذي للشبكة إلى إصدار بيان أكد فيه أن وويليامز قوض، بتصرفاته هذه، ثقة الملايين من الأميركيين في «إن. بي. سي نيوز»، رافضا قبول اعتذاره عن تصرفاته، ووصفا إيقافه بالصارم والملائم.

لكن ماذا عن صناعة الخطاب برمته في الشبكة ياسيد بورك؟ إنه السؤال الواقعي الذي تواجه به «إمبريالية البث الفضائي» وليس من المؤمل الحصول على إجابة قريبة.

ستبدو كذبة بريان وويليامز شخصية لا تمس جوهر الصناعة الصحافية في كل التدايعات التي تشغل وسائل الإعلام بعد أن علق عمله في المحطة لمدة ستة أشهر دون أجر، لكن الأكاذيب متصاعدة ومستمرة ليس في مستنقع العراق الآسن وحده، ولسوء الحظ لا يمكن إيقاف أي ممن يقف وراء هذه الأكاذيب كما حدث مع بريان وويليامز، لمجرد أن وسائل إعلام كبرى تبرع في صناعتها.

يتساءل المتابعون عن مغزى توقيت كذبة وويليامز، وجدوى استعادة قصة إخبارية بعد إثني عشر عاما من حدوثها.

وفي كل الأحوال سيكون من غير المفيد أن تطوق هذه الكذبة بسلوك شخصي لأحد المشاهير على الشاشة الأميركية، لأنها وفق التقويم المفرط في التفاؤل، تمثل مرضا إعلاميا قائما يصنف فيه التهويل الإخباري على درجات وفق الألوان الفاقعة والرمادية.

لنا أن نتأمل ردود الفعل على هذه الحادثة، فهي تكاد تكرر أقوال سائدة ومثالية، دون أن تجرؤ على التطرق إلى جوهر الصناعة الإعلامية برمتها، لا أحد من الأوساط الإعلامية الأميركية التي أرخت سوطها على كذبة وويليامز، تجرؤ على استعادة الأكاذيب التي بدأت قبل الإطلاقة الأولى في احتلال العراق ولم تنته بعد في الإعلام الأميركي، سياسيون كبار يكذبون ووسائل إعلام تقدم طبق الأكاذيب على أنه الوجه الناصع للحقيقة من أرض الخراب.

لا أحد مثلاً عاد إلى أكاذيب الرئيس الأميركي السابق جورج بوش، وهو يطالب مدير تحرير ومقدم «نايتلي نيوز»، بالتمسك بمعايير عالية للأخبار في جميع الأوقات.

بل إن البعض عاد لبحث في تقارير بريان ويليامز السابقة عن إحصار كاترينا، والهجوم الإسرائيلي على حزب الله في عام 2006، عله يجد ما يشبه كذبة العراق، بعد أن هبط مؤثره على قائمة الناس الأكثر ثقة في الولايات المتحدة من الرقم 23 إلى الرقم 835، فيما الأكاذيب المتصاعدة في الميدان العراقي لا تثير شهية إعلام يريد إيهامنا بأنه الوجه الناصح للحقيقة.

لن تكفي هنا استعادة كلام سابق لمراسل مخضرم في دول الشرق الأوسط مثل باتريك كوكبيرن، بتأكيده أن الحروب التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط في العقد الماضي، والمتصاعدة اليوم، أسهمت بطريقة ما في صناعة المفاهيم الخاطئة عن هوية المنتصر والمهزوم.

ويعزو كوكبيرن الذي عمل مراسلاً في دول عربية لصحيفتي فايننشال تايمز، ثم الاندبندت، منذ عام 1979، سبب صناعة «المفاهيم الخاطئة» إلى الصحف والتلفزيون والراديو، حيث لعب الصحفيون دوراً مركزياً في ذلك، وهو في كل الأحوال يدرك أنه كان جزءاً من هذه الصناعة.

لذلك يبدو من المفيد أن يكون للإعلام الأميركي «ميثاق شرف» أشبه بالذي أقرته بريطانيا، بعد أشهر من التحقيق حول قيم الأخبار في الصحافة، وما زال الجدل يتصاعد حول جدواه بين السياسيين ووسائل الإعلام.

لأن الصحافة الأميركية انتهكت منظومة القيم الأخلاقية للإعلام والمجتمع معا التي أرسيت على مدار عقود، ليس في موضوع احتلال العراق وحده، بل في كل ما يحدث بميادين تضم فيها النار ولا أحد يقبل على إطفائها، من أجل مصالح ذاتية، مستخدمة غطاء سميكا للتأثير والترهيب.

## هل يكف الإعلام عن تهكمه على السياسيين؟

يبدو من البساطة بمكان إيجاد رد صحافي على استياء رئيس حزب العمال البريطاني الأسبق إد ميليباند من تهكم وسائل الإعلام على السياسيين، عندما يرى أنه ليس بمقدور أحد إحداث أي تغيير إذا كانت فكرة مثل إن كل السياسيين مرتشون وغير شرفاء، سائدة في كل ما تكتبه الصحف. ومن غير المعقول أن ميليباند لا يدرك أن السياسيين الكبار كذّابون كبار، فهم لا يدفعون غير ضريبة الكلام، ولم يحدث أن أوفى النواب بوعودهم الانتخابية، أما الصحفيون فيضعون لأنفسهم التعريف التاريخي عندما يختارون جبهة المعارضة للحكومة، وهم في ذلك يتوقون إلى الشفافية كوسيلة للحد من الفساد وضعف الأداء.

بينما الحكومات لا تدفع أكثر من ضريبة كلامية وهي تتحدث عن الانفتاح على وسائل الإعلام وتبادل المعلومات بحرية، لأن النخبة السياسية عندما تصل إلى موقعها لا تهتم بغيره بالقدر الذي يبقياها متنعمة، والصحافة تمارس دورها في الرقابة، ويكون التهكم إحدى تلك الوسائل.

إذا كانت هذه المتراجحة قائمة بين الصحافة والسياسيين في أكبر قلاع الديمقراطية الغربية، فإن الواقع في بلداننا العربية يثير الغثيان، هل بمقدور الصحافي ألا يتهكم على السياسيين في العراق مثلا بصفته أكثر البلاد فسادا، وهل ثمة أقسى من المرارة كأداة في اللغة التهكمية إزاء الدور الذي يلعبه رجال الدين بصفتهم سياسيين وضيعين.

لقد دخل الكاريكاتير كأداة صحافية ساخرة وناقدة في آن، وكأن اللغة تقف عاجزة وتصل متأخرة، فهل من المفيد بعد ذلك أن تتخلى اللغة الصحافية عن تهكمها.

إذا كانت عبارات مثل «السياسيين يبنون أعشاشهم مع بطانتهم الخاصة وغير مبالين بالناس» و«إنهم مهتمون فقط بالسلطة» مألوفة لدى الرأي العام، فكيف يراد من الإعلام أن يقوض هذه الصورة في ذهن الجمهور عندما يشير بوضوح لا لبس فيه، إلى أخطاء رجال الحكم والكوارث التي تترتب عليها.

ازدراء السياسيين في وسائل الإعلام ليس جديدا، وهو أمر مفيد لحثهم على الإيفاء بالتزاماتهم، كما يغذي الشعور لدى الرأي العام بحقيقة ما يحدث. ويدفع المزيد من رجال السياسة إلى قول ما يعنونه ويعنون ما يقولون، مع ان كل ما تبذله الصحافة لم يحدث التغيير المنشود وتغيير الواقع القائم، وهذا أحد الأسباب الذي يدفع الحكومات إلى فرض قيودها على الإعلام بشكل عام. وفي كل الأحوال يبدو قلق بول داکر رئيس تحرير صحيفة ديلي ميل مشروعا في مناشدته السياسيين «إسقاط العدائية» تجاه الصحافة بالنسبة إليه على الأقل، لأن الصحافة الحرة كانت أحد العوامل التي تقف وراء المستوى المتدني نسبيا من الفساد.

ولا يشك ريتشارد سامبروك أستاذ الصحافة في جامعة كارديف، ورئيس مجلس وسائل الإعلام المستقلة، في الشقاق القائم والمتصاعد بين وسائل الإعلام والحكومات. لأن الشكوك لم تتراجع بشأن قدرة السياسيين على قبول مساءلة الحكومة، بينما تلقي حرية التعبير بظلالها على وجوب التزام وسائل الإعلام برسالتها. إن فكرة وجود إعلام لعرض منجزات السياسيين سقطت ميتة ولم تصمد كثيرا أمام السرعة الهائلة لشيوع المعلومات، مثلما أضرت بسمعة الإعلام وزادت من نفور الجمهور منه. فلم يعد للصحافي المختص بتتبع أخبار الرئيس والوزير مكانا مع وجود «جيل الويكيبيديا»، لأن مثل هذا الصحافي - إن بقي اليوم- سيصبح مثار تهكم بنفس الطريقة التي يفترض أن تتهكم فيها الصحافة على أكاذيب السياسيين.

## الإنترنت ستختفي، ما مصير الصحافة

إذا كانت الإنترنت قد دمرت التسلسل الهرمي الذي كان يضع المحرر في مستوى مرتفع عن القراء، وفق تعبير كاثرين فاينر رئيس تحرير صحيفة الغارديان، بانتقال الصحافة الورقية إلى الرقمية، في تحول من التدفق الحر مع إمكانيات لا حدود لها وبسرعة هائلة تكاد لا تصدق. فإن ثمة ما يولد الصدمة بإعلان إيريك شميدت الرئيس السابق لمجلس إدارة شركة غوغل، أن الإنترنت ستختفي قريباً!

الصدمة التي تركها شميدت خلال مشاركته خلال المنتدى الاقتصادي العالمي «دافوس» عبر استباق رؤيوي لشيوخ أجهزة الاستشعار القابلة للارتداء، والتي ستصبح جزءاً لا يتجزأ من عالمنا. هكذا تخيل هذا الرجل الرؤيوي مثله مثل الراحل ستيف جوبز أننا لن نلاحظ وجود مثل هذه الأجهزة التكنولوجية في وقت قريب، بقوله «تخيل أنك تمشي في غرفة تتحرك كل أجزائها وتتفاعل معك وفقاً لأوامرك» فأين سيكون موقع الصحيفة حينذاك؟

لم يجد شميدت، الذي التحق بالعمل في محرك البحث العملاق منذ عام 2001، كلمة أكثر تعبيراً من «يختفي» مع أنه لا يعني الاختفاء التام للإنترنت، لأن ثمة وسائل وأجهزة ستستحوذ على حياتنا دون أن نلاحظ وجودها في العقد المقبل.

لنا أن نتخيل أن أجهزة التدفئة والتبريد ستعرف دون أن نمسها متى تشتغل، كذلك أجهزة الموسيقى والأضواء قبل أن نخلد إلى النوم، فأى مصير ينتظر الجريدة الورقية.

يعيد كلام شميدت في دافوس عندما وقف قبل سنوات على منصة الدورة الأولى من قمة الإعلام في أبوظبي، عندها وضع الحل أمام العالم العربي حول معضلة تدفق المعلومات بقوله «اكتبوا».

واعتبر فيما بعد شبكة الإنترنت بأنها جعلت من العالم أكثر ديمقراطية عبر المزيد من الانفتاح والتواصل بين البشر، وأن الشبكة العالمية لديها ما يكفي حتى الآن لترقى إلى مستوى اسمها.

هذا التفاعل السحري الذي ترسمه المخيلة اليوم، يطلق معه سؤالاً مخيفاً عن مصير الصحافة بقدر الدهشة التي أثارها المدير التنفيذي لغوغل في دافوس أمس، لأن هذا النوع من التفاعل مع التكنولوجيا من شأنه أن يخلق عالماً شخصياً للغاية ومثيراً للاهتمام.

الأمر ليس مدعاة للقلق تكنولوجياً، ولا حتى على الإنترنت لأنه سيصبح جزءاً من حياتنا بشكل أكثر فعالية، القلق يتفاقم حول مصير العلاقة التاريخية بين الصحافة الورقية وقارئها، وقبل ذلك محررها.

فإذا كان يمكن تشبيه الأمر بحس فلسفي مبسط بالقول «الشبكة ربطت العالم لإطلاق سراح

العالم!»، فإن التشبيه عندما يتعلق بالصحافة سيواجه معضلة التصور والمصير. السوق المريضة للصحافة في العالم، سيصيبها إعياء مضاف مع اقتراب عصر أجهزة الاستشعار القابلة للارتداء، وقد نجد صحيفة المستقبل أشبه بمسحة ضوئية على راحة اليد مثلا قابلة للتصفح والتحرير بشكل تلقائي يتحكم بها الإبهام وحده.

عندها سيأخذ السؤال من صحافي الزمن الورقي مساحة أكبر من جدل صراع الورقي والرقمي، لأن التكنولوجيا تختصر الأزمنة بأكثر من أن يكون بمقدور حلول تقليدية مثل تطوير المحتوى والبحث عن مصادر إعلانية، قادرة على الصمود المؤقت.

كما أن التصورات التي يدافع عنها كاتب مثل سايمون جينكنز مثل أن الإنترنت قد يخفف من آلام العزلة لكنه يبقى عاجزا عن علاجها، لا تبدو حلا واقعا لزمن أجهزة الاستشعار الذي بات قريبا. فهو يرى بأن عصر ما بعد الرقمية سيعود إلى الحقيقة، لكنه لا يعطي تصورا واضحا عن مستقبل الصحافة الورقية.

## هل قيم الأخبار بحاجة إلى إعادة تعريف؟

لم تتكرر جملة بقدر ما أعيد استخدام كلمات الحساسية والمسؤولية العالية وقيم الأخبار وحرية التعبير، في كل من تناول التعليق على جريمة شارلي إيبدو في فرنسا، إلى الدرجة التي وجد فيها المتخصصون في النظريات الإعلامية أنهم في موقف جديد لإعادة تعريف قيم الأخبار أو هكذا فرضت عليهم الأحداث، وكيف بمقدورهم أن يجعلوا من متراجعة حرية التعبير مع القيم الإخبارية، في متناول الجمهور بوضوح أكثر مما كان عليه الحال قبل جريمة باريس؟

ومع إن الصدام الحقيقي هو بين حرية التعبير وعدد صغير من القتلة، إلا أن كاتباً بريطانياً مثل مهدي حسن يطالب السياسيين والإعلاميين أن يتمالكوا أنفسهم، فليس بيننا من يؤمن بالحق المطلق في حرية الكلام، كلنا نتفق على أنه ستكون هناك دائماً خطوط لا يمكن تجاوزها، بقوة القانون والنظام، أو لا ينبغي تجاوزها بقوة الذوق واللياقة، وما نختلف فيه لا يعدو الموضوع الذي ينبغي رسم هذه الخطوط فيه.

ويأمل في «تجربة التفكير» التي اقترحها أستاذ الفلسفة بجامعة أوكسفورد بريان كلوغ، الذي تخيل لو أن رجلاً انضم إلى «مسيرة الوحدة» التي أقيمت في باريس مرتدياً شارة تقول (أنا شريف) وشريف اسم أحد القتلة في جريمة شارلي إيبدو.

كيف كان ليأتي رد فعل المحتشدين في المسيرة؟ هل كانوا ليروا في هذا الفرد بطلاً يدافع عن الحرية وحرية الكلام؟ أما كانوا ليستشعروا في تصرفه إساءة بالغة؟

سنجد المساحة شاسعة في اختلافنا جميعاً على مثال هذه التجربة المقترحة من أستاذ فلسفة، فيما سيكون الأعلام حذراً وليس بوسعهم أن يكتفي بمجرد الاستيعاب والتعويل على مفهوم حرية التعبير، إنه مطالب أيضاً بإيجاد ما يجعل الجمهور مقتنعاً، وهذه أزمة إعلام ما بعد شارلي إيبدو. صحيفة مثل الغارديان ما كان بوسعها أن تكون في جانب واحد من هذه الفجوة، مع إنها رفضت نشر رسومات الكاريكاتير مثار الخلاف، لأنها وفق كريس إليوت محرر صفحة القراء لا تنوي تغيير قيمها التحريرية، مع إنها واجهت استفزازات على وسائل التواصل الاجتماعي معتبرة عدم نشر الرسومات بـ «الموقف الجبان» المعارض لحرية التعبير.

ولم تكن الصحيفة البريطانية قد اتخذت قرار عدم نشر رسم النبي محمد الكاريكاتيري، خضوعاً لرغبة رجال الدين، لكن قيمها الإخبارية وفق إليوت، أدركت أن الحساسية الثقافية والدينية تعتبر أي تمثيل مرئي للنبي محمد يعد إهانة من قبل معظم المسلمين.

والجدل الذي حصل داخل هيئة تحرير الصحيفة يوضح اللعب الجديد على وسائل الإعلام وليس على الغارديان وحدها، عندما طالب عدد من المحررين بإعادة نشر الرسوم كتعبير عن

التعاطف مع الصحافيين القتلى من قبل متشددين رافضين لهذا الأمر.

ثمة انقسام واضح وثمة آراء تدافع عن قناعاتها بطريقة مقبولة، وفي المحصلة هناك إعلام مطالب بالألا يترك قيمه مسألة نسبية قابلة للتفسير الازدواجي، الأمر الذي يدر بالنفع على المتطرفين ورجال الدين المسكونين بقرون الظلام، مثلما «يحمي السياسيين من عواقب الغباء الخاصة بهم» وفق تعبير بعض الصحافيين، لذلك يطالبون المشرعين وفق مستوى الجودة الأخلاقية بأن يلاحظوا أن الصحافة غير المقيدة هي الضامن الأمثل للديمقراطية وأفضل بكثير من التشريعات القانونية.

## الخبر الصحفي عندما يصبح ثلجا لا يذوب

يحمل صحفي ومراسل بريطاني مثل باتريك كوكبيرن وسائل الإعلام مسؤولية صناعة «المفاهيم الخاطئة»، في اعتراف مثير يكون جزءا من هذه الصناعة، مثلما أكون أنا جزءا آخر في تناولي للفكرة من أصلها، ونثير معا سؤالا عن المسؤولية العالية والمهنية بمجرد وجود معلومة خاطئة ترسل للجمهور، سواء كان ذلك بوعي أم عن جهل.

وسيصبح الأمر من النكبات الإعلامية عندما تروج وكالة أنباء دولية معلومة خاطئة، والأنكى أن تستقبلها مواقع وصحف «مرموقة» وتنشرها كما هي.

بثت وكالة الأنباء الألمانية خبرا لم يوضع تحت مجهر محرر الديسك، ومرر كما هو عبر ترجمة افتقرت للحس المعلوماتي، فلا يكفي أن يترجم الصحفي خبرا من دون أن يعرف ثيمته ودلالته. الخبر وفق الوكالة الألمانية التي غالبا ما تبث أخبارا تفتقر إلى الحساسية المهنية يقول إن «المذيع البريطاني ستيفن فراي يعلن عزمه الزواج من شريكته إليوت سبنسر»، ويتحدث عن أنه سوف يتزوج «شريكته» «الكاتبة» إليوت سبنسر، ويعرب عن سعادته لزواجه «منها».

وفي حقيقة الأمر ليس ثمة شريكة ولا كاتبة ولا أنثى في الخبر، فإليوت سبنسر هو شاب وليس امرأة، وستيفن فراي هو مَثلي!

والزواج سيتم بين رجل ورجل، وهذا ما لم يذكره الخبر في الوكالة الألمانية، مثلما لم يشر إلى دلالة أن يتزوج كوميدي ووجه تلفزيوني يقترب عمره من الستينات من شاب في العشرينات. واكتفت بنشر خبر عن زواج محبين.

هل سنتعامل مع الخبر بصفته ترجمة مجردة، أم صناعة رأي إخبارية تتحملها وكالة أنباء دولية تبث بأكثر من لغة؟

لا يبدو الأمر مجرد هفوة، بل ثغرة معلوماتية مريعة عندما تناط صناعة الإخبار بـ «محرر» لا يعي دلالة العمل في غرفة الأخبار.

بعد ذلك سنحتاج إلى جرد بسيط عن عدد الصحف والمواقع الإلكترونية التي استقبلت الخبر كما هو ونشرته بصفته مشترك مع الوكالة الألمانية وتنشر ما يصلها من مضمون كما هو، عندها تتراكم لدينا الأسئلة، فلن تكون وكالة الأنباء الألمانية وحدها صانعة محتوى غير صحيح، فثمة صحف ومواقع نقلت هذا المحتوى الخاطئ وأسهمت في صناعة رأي خاطئ لدى الجمهور عبر بث معلومة خاطئة.

قبل سنوات أقدمت مجلة «كوميونيكيت» التي تصدر باللغة الإنكليزية من دبي على إرسال بيان صحفي مفبرك باللغتين العربية والإنكليزية إلى مجموعة من الصحف ومواقع الإنترنت حول

عزم شركة أميركية بناء مصنع لثلج لا يذوب أبداً.

وقالت المجلة إن ثلاث صحف نشرت الخبر في اليوم التالي حرفياً من دون تحرر، كما نشره موقع للأخبار الاقتصادية على الإنترنت، ولم تنطل الخدعة على صحيفة واحدة فقط تصدر بالإنكليزية من دبي.

وحمل البيان الصحافي المفبرك رقما هاتفياً تحت تصرف الصحافيين للتحرري عن مزيد من المعلومات عن المصنع والثلج الذي لا يذوب والذي اخترعت المجلة له اسماً مبهراً هو «البايكريت».

ووفقاً للمجلة فقد اتصل صحافي من جريدة يومية عربية يسأل عن تكلفة المصنع، فيما طلب محرر في موقع إخباري على الإنترنت إرسال شعار الشركة الأميركية لنشره إلى جانب الخبر! إذا كانت صحفنا ستسقط في اختبارات مستمرة مثل «إيوت البنت» وثلج «البايكريت» الذي لا يذوب فإنها بحاجة إلى مراجعة أعمق بكثير مما ينتظره القارئ منها.

## القليل من «الصحافيين» الفاضلين

لعب كاتب السيناريو آرون سوركين على دلالة مسرحيته الشهيرة التي تحولت إلى فيلم أشهر، عندما استبدل الصحافيين بالرجال، وتمادى في وصفه الصحافة بالمضللة أكثر من القراصنة أنفسهم، وهو يتحدث عن نشر معلومات شخصية استحوذ عليها متسللون إلى حسابات إلكترونية لنجوم مجتمع.

وتأسى سوركين الذي أنجز كتابة سيرة مؤسس شركة آبل ستيف جوبز في فيلم حمل نفس اسم مؤسس شركة آبل، على الصحافة واصفا إياها بمساعدة المجرمين بمجرد نشر أي معلومة استحوذ عليها الهاكرز.

وكتب من دون موارد في صحيفة نيويورك تايمز «دعنا نقول إن كل وسيلة إعلامية نشرت تفاصيل معلومات ما سرقه القراصنة، هو عمل لا أخلاقي وغير مشرف بدرجة مذهلة».

ويعتقد آرون سوركين أن القراصنة عندما يخترقون حسابا على الإنترنت، فإنهم يقومون بذلك من أجل قضية تخصهم، لكنه لا يجد تفسيراً عندما تقوم وسائل إعلام كبرى بإعادة نشر المعلومات المسربة، سوى مساعدة المجرمين. وهو في ذلك يضع الصحافة بمرتبة أسوأ مما فعله «الأخ الأكبر» في رواية جورج اورويل 1984.

سنجد ما يكفي من العذر لحامل الأوسكار وصاحب أفلام «القليل من الرجال الفاضلين» و«الرئيس الأميركي» و«الجناح الغربي» و«لعبة مولي» و«سبوت لايت»، لكنه في كل الأحوال لم يسبق له أن عمل في غرفة الأخبار!

هكذا وصف رئيس تحرير صحيفة الغارديان السابق آلان روسبريدغر وهو يرد على انتقادات الرئيس الأميركي باراك أوباما، متهما الصحافة بأنها تغذي القصص الإخبارية الحساسة من أجل الحصول على المزيد منها.

وسوركين كأوباما يريدان تطويق الصحافة، أو يتهمانها بتغذية دعايات قصص التجسس ويطالبان بتقنينها، وبذلك فإنهما بالتأكيد يسيئان فهم طبيعة الأخبار وهدفها.

الصحافة لا تتسول أخبار التجسس كما يعتقد بعض السياسيين أو غيرهم.

ثمة حلقات في السلطة سيئة جدا عندما يتعلق الأمر بمراقبة الجميع، كل السوابق التاريخية على هذا النمط لم تكن تختتم بنهاية سعيدة.

فسوركين ربما لا يدرك مثلا أن مسرب الوثائق إدوارد سنودن، كان يريد أن يقول لنا قد تستيقظ فجأة لترى أن كل ما بني أصبح مدعاة للقلق.

وفي كل الأحوال يبقى تسريب المعلومات الشخصية من قبل القراصنة أمرا لوصيا مرفوضا،

لكن ليس من العدل وفق مفهوم الصحافة وضع كل التسريبات في سلة غير فاضلة. فالجمهور ينظر إلى سنودن بغير العين التي تنظر بها وكالة الاستخبارات الأميركية، وهنا يأتي دور الصحافة كشاهد أخلاقي.

الصحافة هي الطريقة الوحيدة المتاحة للمناقشة الحرة، والتي يعلم الجميع أهميتها الآن، ولكن الحكومات نفسها لن تشجعها وكذلك أجهزة المخابرات لن ترحب بها أبداً.

الصحافيون يضعون لأنفسهم التعريف التاريخي، عندما يختارون نشر الحقائق بقلوب صلبة، وهم في ذلك يتوقون إلى الشفافية كوسيلة للحد من الفساد وضعف الأداء، بينما الحكومات لا تدفع أكثر من ضريبة كلامية وهي تتحدث عن الانفتاح، وكل دعوات السماح بالتداول الحر للمعلومات انتهت بالإحباط أو التجاهل من قبل الحكومات لأنها غير قادرة على التكيف مع واقع الانفتاح على المعلومات.

## جريدتي المفضلة

ستظهر علامات الانزعاج على وجه قارئ كلاسيكي عجوز لصحيفة التايمز أو الغارديان، عندما تقترح عليه مطالعة واحدة من صحف التابلويد مثلا.

إنها فكرة «صحيفتي المفضلة» وهو تقليد لم يفقد أثره بعد، فثمة متسع في مقاهي لندن ونيويورك وباريس لقراءة الصحيفة -لا أجد مساحة تفاؤل معقولة عند التحدث عن مدننا العربية-، متسع لمتعة تقاوم الخضوع الهائل لإجراءات أي باد وأي فون.

عندما أعلنت صحيفة ايفننغ ستاندرد قبل سنوات عن توزيعها مجانا مساء كل يوم، غمرت رئيس الوزراء البريطاني آنذاك سعادة وذلك عندما شبه توزيع الصحيفة بالتأمين الصحي المجاني المحبوب، بينما وصف الكاتب فاس نايبول الحائز على جائزة نوبل الأمر بأنه أشبه بتحديد في فضاء حر، أما الشاعر أندرو موشن الذي اختصر فضاء لندن في الأرواح والأفكار الحرة، والمتاحف والمكتبات والحدائق المجانية، وحتى الملذات، وها قد أصبحت الجريدة مجانية أمامه، فقد عبر عن موقفه بالقول «يا للروعة!».

في دوامة العمل اليوم ثمة من يطالع الصحف على عجل في القطار أو أثناء وقت الاستراحة، بيد أن صحفا استجابت لتلك الرغبة السريعة وأعدت تقديم محتواها عبر فلاشات سريعة وقصص مقتضبة تلبى رغبة القارئ المعاصر، مثلما تقدمه صحيفة «أي» التي صدرت عام 2010.

ثمة فلسفة لا تقبل أن تموت في قراءة الصحيفة الورقية، لا تمت بصلة إلى الحنين للماضي، بل إلى العمق والاسترخاء في هضم المعلومة واستيعاب المعرفة، تلك الفلسفة بتنا نتوق لها نحن الغارقون تحت أشعة شاشات الكمبيوتر والهواتف الذكية، بنفس الطريقة التي جعلت من الفيلسوف آلان دو بوتون يأخذ صحيفته المجانية إلى أقرب فندق ليشغل مقعده في الردهة المطلة على مساحات لندن الخريفية، ويرى أين تكمن الحكمة في المال أم المجان؟

لم تمض المزيد من السنين بين الأجهزة الذكية والخدمة المغرية التي تقدمها في التصفح السريع، إلا وانتابنا الحنين للصحيفة الورقية مع إنها بين أيدينا وتقاوم الاختفاء وإرغامها على الانسحاب من السوق، وهنا تكمن فكرة «صحيفتي المفضلة» غير القابلة لأن تدخل متحف الصحافة.

عندما ناقش عشرات الصحافيين والمتخصصين قبل سنوات مستقبل الصحافة في عصر الإنترنت، كان شعار «صحيفة تصنع مستقبلا» مرجعا لتداول الآراء التي صدر بعدها بيان الإنترنت الذي عد الويب «الكل للكل» في محاولة تحريضية على ضرورة أن تتكيف الصحافة اليوم مع التكنولوجيا المتاحة، بوصف الإنترنت وسيلة تواصل مباشرة مع الأشخاص.

فيما مضى كنّا نتحدث عن القراء وعن المُستمعين وعن المتفرّجين واستغلال معرفتهم، واليوم -حسب بيان الانترنت- لسنا بحاجة لصحافيين يعرفون كل شيء مسبقاً، ولكن نحن بحاجة للذين يتواصلون، للذين يشكّون ويضعون الأسئلة.

وهذا ما يبحث عنه قارئ الصحيفة الورقية أيضاً، لأنه في كل الأحوال لن يتحمل فقد متعة القراءة مع قصص مكررة، وسيفقد بعدها الصلة مع فكرة صحيفته المفضلة.

نفس البيان الذي أصبح مرجعاً ضرورياً، عدّ الويبّ البنية التّحتيّة التي يقوم عليها التبادل الاجتماعي الأعلى في وسائل إعلام القرن العشرين، في تحذير واضح للصحافيين الذين يزدرون هذا الأمر، ولا يولونه ما يستحق من الاهتمام الفعلي، لأنهم في كل الأحوال سيجدون نتاجهم أيضاً لا يأخذ مأخذ الجدّ من طرف المتصفحين للإنترنت والقراء للطبعات الورقية معاً.

من أجل ذلك عليهم المحافظة على ما تبقى من قراء، ما يمكن وصفه بـ «جيل صحيفتي المفضلة».

## مصدري الخبري جبان!

عبر لي زميل عربي عن خيبته بالحصول على تصريح من المسؤولين وغير المسؤولين في بلاده، واصفا إياهم جميعا بمبالغة مفرطة بـ «الجبناء»، في إشارة إلى القيود الحكومية التي جعلت حتى الوزراء خائفين من الصحافة.

في كل الأحوال ثمة مساحة معتمدة في هذا الكلام، لأن براعة الصحافي تكمن في إيجاد المصادر، بل وصنعها، لكن أن تصل القيود الحكومية إلى حد تحويل المواطن في زمن المواطن الصحافي إلى جبان! فثمة ما يقلق في هذا الكلام.

سأجد معادلا غربياً في زاوية رؤية زميلي العربي، عبر تعهد وزير الثقافة البريطاني السابق ساجد جاويد بعدم السماح للشرطة بالولوج إلى سجلات هواتف الصحفيين.

هذا الوزير أكد خلال المؤتمر السنوي لجمعية المحررين على أن الحفاظ على سرية المصادر كان «المبدأ المقدس» للصحافة الاستقصائية.

لأنه كوزير في دولة ديمقراطية يعتقد مثل أي صحافي آخر «إن الحق في الاحتفاظ بالمصادر المجهولة هو الأساس الذي تقوم عليه الصحافة الاستقصائية»، فالسلطات عليها أيضاً أن تتقبل فكرة أن الصحافة وجدت لمنع فساد الحكومات، وهذا يفسر لنا مثلاً لماذا الفساد أقل بكثير في بريطانيا منه في بلد زميلي المراسل العربي.

الوزير البريطاني لم يبلغ دور الحكومة وهو يتحدث أمام حشد «فليت ستريت» معتبراً إياها بالمساعد عندما يتطلب الأمر تدخلها لمنع مخالقات خطيرة، لكنها لا يجب أن تعيق الصحافة النزيهة والمشروعة، ولا ينبغي لها أن تستخدم التشريع للتجسس على الصحفيين والمراسلين الذين يتحركون على نحو قانوني وحيوي.

لنا أن نتخيل كيف يتعهد وزير الثقافة أمام الصحفيين بأن وزارته ستطلق حملة للحد من أي تدخل من قبل وزارة الداخلية لإعاقة عمل الصحفيين أو التجسس عليهم، مع أن وزير الثقافة ووزير الداخلية يجلسون على كراسي متقاربة في اجتماع الحكومة وهي تتخذ القرارات في 10 داوينغ ستريت.

قد يجد زميلي العربي شيئاً من الإجابة على اتهامه الوزراء في بلاده بالجبناء وهو يتأمل كلام وزير الثقافة البريطاني.

ومن المفيد هنا ان نعود إلى كلام آلان روسبريدغر الذي سبق وأن طالب أعضاء البرلمان الأوروبي ببذل مزيد من الجهد لحماية الصحفيين، وذكّر بما ذهب إليه مؤسس فيسبوك مارك زوكربرج حول إخفاق عملية مراقبة الحكومة الأميركية للأنشطة الرقمية على الإنترنت، في تحقيق

توازن صحيح بين قضايا الأمن والخصوصية.

قلق روسبريدغر على الصحافة نقله إلى أعضاء البرلمان الأوروبي بقوله «الصحافة هي الطريقة الوحيدة المتاحة أمامكم لإجراء مثل هذه المناقشة، والتي يعلم الجميع أهميتها الآن، ولكن الحكومات نفسها لن تشجعها وكذلك أجهزة المخابرات لن ترحب بها أبداً».

حدث ذلك قبل أن تصدر محكمة العدل الأوروبية في لكسمبورغ ماسمي بقرار «الحق في النسيان» اعتبرت فيه أن من حق الأفراد أن يحدفوا من نتائج يوفرها محرك البحث غوغل روابط إلى صفحات تضم معلومات شخصية قديمة أو غير صحيحة.

## برادلي معادل متفائل للضجيج الإخباري

مع رحيل صحفي بمستوى بن برادلي نستطيع أن نجد «معادلا متفائلا» لكلام مثل الذي أطلقتها الكاتبة بيتر بريستون عندما يتهم الصحافة بحق لا غبار عليه بأنها تطلق فقاعات وتحتار بها، بالإشارة إلى «الضجيج الإخباري» عن شخصيات سياسية وجدت ثقلها في الصحافة أكثر مما قدمته في السياسة.

كلام بيتر بريستون، يعول عليه في كل الأحوال، فهو كاتب عمود في صحيفة اوبزيرفر والغارديان التي ترأس تحريرها لعشرين عاما من 1975 إلى عام 1995، وأصدر كتابين عن الدولة والسياسة.

و«المعادل المتفائل» حيال «الضجيج الإخباري» يكمن بما أنجزه الراحل بن برادلي رئيس تحرير «واشنطن بوست» خلال مهامه الصحافية، ومنح الجريدة الحق بالفخر عندما أرغم رئيس دولة على التنحي بعد قصص إخبارية لا يمكن عدها إلا ضمن الإنجاز الصحافي التاريخي.

يكفي الراحل بن برادلي أن يفسر إنجازه بإسقاط الرئيس الأميركي في حينه ريتشارد نيكسون، بأنه فعلٌ بالحق ما يمكن أن تقدمه القصة الإخبارية في «ووترغيت»، أكبر فضيحة سياسية في تاريخ الولايات المتحدة. إذ حدث للمرة الأولى في تاريخ الجمهورية الأميركية، أن تحصل الحكومة على أمر قضائي ضد صحيفة، بمنعها من استمرار النشر على أساس الضرر الذي تسببه للأمن القومي.

إنجازه يكمن باعتقاده ببساطة أن عليه الالتزام بنشر الحقيقة، بغض النظر عن الضغط الحكومي الخفي والمعلن، ومهما فاقمت تلك الحقيقة من الحرج لذوي السلطة.

وبعد أكثر من أربعين عاما من اتهام بن برادلي بالخيانة والإضرار بالأمن القومي، يصل هذا الرجل الذي يحمل لقب صحفي بامتياز وبقوة الكلمة المكتوبة إلى البيت الأبيض ليمنحه الرئيس باراك أوباما وسام الحرية الرئاسي.

فكم قصة إخبارية قبل وبعد ووترغيت أسقطت رئيسا، ربما وصف دونالد غراهام مدير النشر في واشنطن بوست آنذاك، لبرادلي أنه «كان أفضل محرر صحفي أميركي في عصره»، تجيب على مثل هذا السؤال.

هذا الرجل كان صحافيا يتحدى السلطة ويفسر العلاقة التي يجب أن تكون بين الصحافة والحكومة، لأنه كان يعتقد بأن الصحافة ليست مجرد مهنة من أجل الصالح العام وفق التشريعات الديمقراطية.

هو يرى أن الصحفي طالما يقول الحقيقة بضمير وإنصاف، فعليه ألا يقلق بشأن العواقب، كما كتب في رسالة قبل نصف قرن.

فالحقيقة بالنسبة إلى الصحفي الذي يكمن في داخله هي ليست خطرة كما يشاع دائما، وإنما هي من تصنع الرجال الحقيقيين ومن دون مقابل.

يمكن هنا أن نعود إلى ما يعتقد ويصلي برودن، رئيس التحرير السابق لواشنطن تايمز، جازما باستقلالية التحرير، وتحري الحقيقة في الإخبار من دون خوف، للحصول عليها أولا، صحيحة ودقيقة.

أما ليونارد داوون، رئيس التحرير التنفيذي السابق لواشنطن بوست الذي عاصر أربعة رؤساء أميركيين: بوش الأب، وبييل كلينتون وبوش الابن وباراك أوباما، فيرى أن هناك خطأ فاصلا بين أخبار الجريدة ورأيها، ويقول في حوار معه «لا يؤثر في أخبارنا سوى واجبنا الصحفي بأن نقدم الحقيقة إلى القارئ، ونترك له أن يحكم على ما نقدم».

لكن سيبقى بن برادلي يمثل الصورة التي ينبغي أن يكونها الصحفي، وليس ذلك الذي يتفاخر بصورته يحتسي القهوة في ضيافة الرئيس.

## هل ينقذ غوغل سوق الصحافة المريضة

منذ أن تغير سلوك القراء، لا أحد يأمل بعودتهم إلى ما قبل زمن الكمبيوتر اللوحي، المحتوى الصحافي الذي يجب أن يتغير وليس ما يعتاد عليه اليوم جيل الهواتف الذكية، أو بتعبير إمبراطور الإعلام روبيرت مردوخ، أن هذا الجهاز غير قواعد «اللعبة الصحافية» الأمر الذي دفع وسائل الإعلام الورقية إلى إعادة حساباتها.

ولأن الاشتراك اليومي بالصحف وشك على الانتهاء مع نهاية جيل لا يتذوق القهوة إلا مع رائحة الورق، فإن الصحافة الورقية أضحت سوقا مريضة فتحت المنافذ لحزمة من الحلول تدور في حلقة دون أن تستطيع التمرکز، كما يرى مايك دارسي، الرئيس التنفيذي لمجموعة تضم مؤسسات إعلامية في بريطانيا والولايات المتحدة، بأن جهدا ضائعا بذله العديد من مخططي وسائل الإعلام حول الإجابة على أسئلة ضيقة تؤدي إلى معرفة كيفية تسييل المحتوى الرقمي، الأمر الذي أفقدهم المسار حول تأمين مستقبل مستدام على نطاق واسع.

أو كما عرض من قبل المدير العام لوكالة الصحافة الفرنسية إيمانويل هوغ بيع الأخبار إلى المستخدمين مباشرة، متجاوزا الصحف والمحطات التلفزيونية والإذاعات، مثيرا للجدل حينها.

فيما تهكّم المتابعون على مقترحات لجنة التجارة الفيدرالية في واشنطن لمساعدة الصحافة في التمكن من تحقيق أرباح مجددا، عبر تخفيف القيود في لوائح مكافحة الاحتكار بهدف السماح للمؤسسات الإخبارية بفرض رسوم على المحتوى الإلكتروني أو فرض ضريبة على أجهزة آي باد وغيرها من الأجهزة الإلكترونية، لدعم تكلفة التقارير الصحافية أو تأسيس صندوق عام لدفع رواتب الصحفيين الصغار، واصفين فرض الضريبة على الأجهزة بـ «الفكرة البغيضة».

ويبدو ثمة من يرى أن هناك ما يُعول عليه في إنقاذ سوق الصحافة الورقية المريضة التي تعاني الإغلاق والاندماج والتخفيضات، وتراجع المبيعات، وانخفاض الإعلانات وما ترتب على ذلك من تقليص الكادر ومن ثم إعادة ما ينشر على الإنترنت في طبخة إخبارية «بائتة» لم يعد يستسيغها الجمهور.

وتأتي مساهمة مجموعة «نايت» الأميركية للدراسات الإعلامية، عبر اقتراح خيارات لدفع عمالقة الإنترنت مثل غوغل للمساهمة في تمويل الصحافة الورقية، أو قيام بورصة لندن بتطوير صناعة الأخبار وتسويقها وتطوير الجدوى الاقتصادية لها.

ويبدو خيار الاتفاق مع «غوغل» الأكثر واقعا، وفق مجموعة «نايت» (KNC)، وهي منظمة خاصة غير ربحية مقرها الولايات المتحدة، مكرسة لدعم «الأفكار التحولية التي تشجع الجودة والابتكار في وسائل الإعلام وإشراك المجتمعات المحلية في صناعة القرار وتشجيع الفنون».

ولأن محرك البحث العملاق سبق وأن سوّى خلافه مع وسائل الإعلام الفرنسية التي تتهمه بالاحتكار، عبر زيادة عائدات الإعلانات الإلكترونية للناشرين الفرنسيين، وإنشاء صندوق بقيمة ستين مليار يورو لتمويل بحوث تطوير النشر الرقمي الفرنسي.

وأعطى الاتفاق الذي وقعه الرئيس الفرنسي ورئيس شركة غوغل في قصر الإليزيه، وكالات الأنباء الفرنسية والناشرين منصات إعلانية عبر الإنترنت يسهم محرك البحث في تقديمها للمستخدمين. لذلك يبدو هذا الخيار متاحا أيضا أمام صحف «فليت ستريت» التي غادرت مباني الشارع العريق دون أن تتخلص من أزمته المتصاعدة. لأن مدير غوغل نفسه عبّر عن سعادته لمناقشة ترتيبات مماثلة مع الصحف البريطانية.

وغوغل بسطوته الرقمية والمالية يبدو الحل الأمثل عندما يكون شريكا في خلق الازدهار والابتكار في مجتمع معلوماتي وديمقراطي في آن.

ويدرك البريطانيون أن الديمقراطية ترتكز على صحافة حيوية، في وقت لم يعد هناك صحافة مؤثرة كما كانت، إزاء تدفق هائل للصحافة الرقمية.

واليوم يبدو أن لا طريق للمحافظة على الصحافة بنفس قوتها الديمقراطية من دون مبادرة جديدة للتمويل، أو بثناء إحدى الإعلاميات البريطانيات على الخطوة الحاسمة لجعل الأعمال التجارية للأبناء اقتراحا اقتصاديا مثيرا، كونها تأتي في لحظة حاسمة بالنسبة إلى الصحافة.

## هل الصحافة محمية من صدمات المستقبل

يمكن إضافة قائمة من الابتكارات لما اقترحه الكاتب مايكل سكاينكر الذي توقع أن يضحك الناس ضحكة مكتومة بعد عشرين سنة من الآن، لدى سماعهم الضجة التي نقيهما من أجل خدمة واي فاي المجانية في الفنادق.

من يدري ماذا سيحل محل واي فاي؟ مثل الفاكسات، تلك الأجهزة الإلكترونية التي عاشت أقصر عمر من غيرها من الابتكارات، هي موجودة لكنها قد تدخل إلى متحف التكنولوجيا.

ربما يكون المستقبل لأجهزة الاستقبال التي تثقب أصابع الإبهام لدينا عندما يكون الإنترنت أشبه بعصب في داخل أجسامنا أو عين شفافة تتواءم مع عيوننا، أو... من يدري؟ عن ماذا سنكتم ضحكاتنا في المستقبل، عن أجهزة الكمبيوتر المحمول، الهاتف الذكي، التلفزيون، طريقة استهلاك الأخبار، الصحف مثلاً...؟!

لأننا «نعتقد دائماً بأننا وسط ثورة تكنولوجية كبيرة، وأن المستقبل سيكون امتداداً للأشياء الرائعة التي لدينا اليوم»، حسب سكاينكر في مقاله بصحيفة فاينشال تايمز.

بقدر روعة المستقبل التكنولوجي وتسهيل سبل الحياة أمامنا، فإنه يهدد مستقبل صناعات تألفنا معها سنين طويلة وامتنتها أجيال من المحترفين، وكانت موضع استهلاك ومنتعة وفائدة للناس، وليس من المتفق عليه أن تكون البدائل التي توفرها تكنولوجيا المستقبل عميقة الفائدة والتأثير على دماغ الإنسان. لذلك يبقى الإنسان مسكوناً بالحنين إلى الماضي لما يتركه من لمسة حسية في داخله بعد أن يفتقد ما كان بين يديه.

كيف سنتعامل مع الأخبار مستقبلاً؟ هل ستكتفي الجريدة بكونها كيانا قائماً بذاته مع كل التطورات التي يمكن أن تحدث عليها بمواصفات إلكترونية قابلة للطي مثل الورق؟ هل سينتهي دورها بتقديم الأخبار وستكون سلتها مملأً بمحتوى آخر شيء يمكن أن نجده فيه هو الأخبار؟

أين سيكون موقع الصحيفة حينذاك؟ بعد الصدمة التي تركها أريك شميدت رئيس مجلس إدارة شركة غوغل خلال مشاركته في المنتدى الاقتصادي العالمي «دافوس» عبر استباق رؤيوي لشيوخ أجهزة الاستشعار القابلة للارتداء، والتي ستصبح جزءاً لا يتجزأ من عالمنا.

لن يبقى الإنترنت، سيختفي أو يتخذ حيزاً وكيانات مختلفة، وهذا ما يؤول بالضرورة إلى كل الخدمات التي تؤسس بناءها على الإنترنت ومن بينها الصحف وطريقة استقبالنا للأخبار، سواء في منازلنا أو تنقلنا.

لا أحد يستطيع أن يضمن أن الأخبار محمية من صدمة تكنولوجيا المستقبل.

يؤمن ويليام ستولرمان مؤسس موقع ذي نيوز هوب، بصفته صحافياً محترفاً بأن الأخبار صناعة

تتطلب التغيير بدلا من دق المسمار الأخير في نعشها. لذلك يسعى عبر موقع ذي نيوز هوب لتحسين علاقة المستخدم بالمحتوى، والتي غالبا ما تسير في اتجاه واحد وتعمل على تحويل القارئ من شخص متلق سلبي إلى شخص إيجابي مشارك وفاعل، كل ذلك عبر تقديم مناقشات حية وتعليقات على كل الموضوعات المطروحة.

إن أسئلة مثل هل تكمن المشكلة في صناعة الأخبار أم في طريقة تقديمها أم في وسائل استقبالها، لا تحمل أيا من الإجابات الواضحة ولا حتى عند مخططي مستقبل وسائل الإعلام، لأن هناك مشكلة قائمة سببها الإنترنت أمام الواقع الورقي للصحف، فكيف سيصبح الحال عندما يختفي الإنترنت مع شيوع أجهزة الاستشعار القريبة وظهور لوحات إخبارية على راحة اليد؟! لا أحد متأكد من طبيعة المستقبل، قد نرسم افتراضات مذهلة عن أشياء رائعة، لكن الإعلام بصفته صناعة تطورت مع وعي الإنسان وأخذت أشكالا متصاعدة، والصحافة بصفتها جزءا أساسيا في بنية الإعلام ترنو بعين القلق المشوب بالسعادة المشكوك فيها للمستقبل، لا أحد يستطيع أن يؤكد أن الصحافة محمية من صدمات المستقبل.

## الإعلام العراقي يستحق الشفقة لا التهمك

يا للمشفقة التي يعيشها الإعلامي العراقي في زمن اللاواقعية أو الواقعية السياسية والدينية الرثة، ليس ذنبه أنه يعيش تحت وطأة الرثاثة اليوم، هكذا وضعه قدره، لكن النكبة أن يكون الصحافي العراقي جزءا من الخطاب السائد وتصبح الرؤية لديه أحادية في تقبل الواقع السياسي والاجتماعي والتكيف معه بإرادة غائبة.

وبعدها سيكون لديه الابتكار وصناعة الأفكار الإعلامية خاضعا للمتداول والشائع، لأنه وفق كل الأحوال يرى الصورة بنفس العين التي يراها السياسي ورجل الدين بصفته سياسيا مقدسا في عراق اليوم. مما جعل من الصحافي العراقي جزءا من الرأي السائد وليس صانعا له.

ومن البساطة بمكان اليوم، أن ينظر الصحافيون العراقيون بامتياز لزميل لهم يحاور رجل دين مثلا بصفته الشفيح المنقذ أو يطلق أسئلته على سياسي يدرك مسبقا أنه يكذب في إجابته، وسبب ذلك ليس لعجز أصيب به الصحافيون في الزمن الشاذ من التاريخ الذي يعيشونه، بل لأنهم وجدوا أنفسهم جزءا من ثقافة الجماهير وليس من يصنع خطابهم.

وهذا لا يعني أن الإعلامي العراقي مفتقد للإقدام والجرأة، إنه يقدم على المجازفة ويتحرك في المواقع الساخنة، لكنه عندما يلتقي الجنود والناس يسألهم أول ما يسألهم عن رسالتهم إلى المرجعية!

وعندما يقنع نفسه أنه شاهد محايد يتحرك لإيصال صورة عما يحدث في بلاده، لا يستطيع رغم حياده المعلن أمام نفسه أن يرى الميليشيات كمعادل طائفي لخطاب داعش المسكون بقرون الظلام.

لذلك تلتبس لديه الرؤية، ولن تكون من الوضوح بالقدر الذي يمكنه أن يرى المشهد مثلما يراه الصحافي المحصن بلا دوافع وتأثيرات ضاغطة.

صناعة المحتوى المتميز صارت بالنسبة له، في أن يكون ذاك المحتوى جزءا من الخطاب السياسي والديني السائد في العراق، لذلك تبدو له الأسبقية في تواجده بين حشود الجماهير المليونية وهي تضي حفاة منهكة إلى المراقد الدينية، بدلا من أن يحلل التخلف الكامن في فعل تلك الجماهير.

وليس مستغربا أن نجد صحافيا قضى خمسين عاما متنقلا في شتى صنوف وسائل الإعلام، وامتلك تجربة صحافية متميزة، لكنه مع ذلك عندما يكتب اليوم نلمس ببساطة تأثيرات الخطاب الإيراني الشائع في العراق على آرائه، يكتب وكأنه صدى لما يحدث حوله من التباس وتداخل وليس كمحلل موضوعي.

الإعلامي العراقي يكاد يجسد بامتياز تحت وطأة انصهاره في الخليط الفوضوي الشعبي تعريف غوستاف لوبون لسيكولوجية الجماهير بصفته جزءا منها وليس مراقبا لها.

فإذا كانت التقاليد تمثل الأفكار والحاجيات والعواطف الخاصة بالماضي فهي وفق لوبون تمثل خلاصة العرق، أو ما يمثل الطائفة في العراق اليوم التي تسيطر بكل ثقلها على الجماهير.

لذلك ليس مستغربا أيضا أن يخصص الإعلام العراقي الحكومي وما يسمى بالمستقل مساحات واسعة للخرافة التاريخية بوصفها حدثا معاصرا ومهما لصناعة المادة الإخبارية.

سنكون متفائلين بمستقبل الإعلام العراقي إن وجدنا نسبة ضئيلة ترفض مثلا اعتبار الزيارات المليونية للعتبات الدينية مادة صحافية يمكن الاهتمام بها، إلا إذا كان عرضها كصورة واقعية لمهرجان خارج عن العادة من أجل لا شيء أو من أجل فكرة تاريخية مُختلف عليها، لكن حتى هذه النسبة غير موجودة للأسف، وإن وجدت فهي تقدم نفسها كمعادل طائفي لا يقل تخلفا، لأن رفضها للزيارات المليونية من أجل البديل الطائفي المقابل الكامن في خطابها.

وهكذا أصبح الصحافي جزءا من الجماهير وليس شاهدا على تخلفها، فقد أسهم الإعلام العراقي خلال إثني عشر عاما من الرثاثة في تقديم شعائر التخلف من الانتخاب والعيول وشق الرؤوس على أنها محتوى إعلامي متميز، بعد أن ساد الشعور بأن مثل هذه السلوكيات الدينية العتيقة قد اختلفت بحكم التطور الحضاري، كما قدم الإعلام رجال الدين بصفتهم سياسيين شهودا وصانعين للمشهد وليس متطفلين عليه.

وأسهم الإعلام العراقي تحت وطأة الانصهار باللاواقعية والقبول بالوضع القائم بصفته الخيار الذي لا بديل له، في إعادة التخلف ليس كشاهد على المساحات المريبة بل كجزء فاعل في مثل هذا التخلف.

الصحافيون العراقيون في الواقع ينصاعون لوجهة نظرهم الخاصة في كل ما يحدث اليوم، لأنهم جزء من جماهير اعتقدت لسنوات أنها تطبق قانون الشرف والدفاع عن الطائفة والملة والعقيدة عن طريق قطع الرؤوس وحرق الأحياء، في غياب خطير للوطنية.

عندما يتساءل لوبون عما إذا ينبغي علينا أن نأسف لأن العقل لا يقود الجماهير، لكن الأسف يحمل صورة أخرى عندما يكون الإعلام في العراق جزءا وليس شاهدا على جماهير لا يقودها العقل بل الخرافة.

الإعلام في العراق اليوم لا يستحق التهكم والنقد والتوجيه، بل أكثر ما يستحق الشفقة مثل الشفقة على جيل عراقي صار عمله تقبيل أقدام الزائرين للمراقد الدينية.

## شكسبير صحافيا!

لا أفكار تنتج قصصا في الصحافة اليوم، بل هناك بحث عشوائي عن قصص إخبارية، أي قصة لإعادة تدويرها في مطبخ الصحافة لتصبح قصة بغض النظر عن أهميتها واما إذا كانت تعوّل على وعي القارئ، بما أن كلام السياسيين أصبح مكررا وما قيل بالأمس قد يتكرر اليوم، حتى الحروب أفقدت دلالة المقولة التاريخية لمفهوم الخبر «الأخبار السيئة أخبار جيدة»، فلم يعد يغري صحافة اليوم مقتل العشرات هنا أو هناك لأن بالأمس قتل المئات!

هل يمكن صناعة قصة إخبارية متفاعلة من التاريخ من أجل استمرار شريط الأخبار، بما أن سلة الأخبار متشابهة هنا وهناك.

هذا ما فعلته الصحافة البريطانية ووجدت وكالات الأنباء الأمر مثيرا بالنسبة لها لتعيد القصة التاريخية وكأنها حدث، وتناقلت صحفنا العربية القصة باهتمام مبالغ فيه. «اللاقصه» ببساطة أن عالم النباتات مارك غريفيث عثر على رسمة يتوقع أن تكون الأولى لوجه الكاتب وليام شكسبير التي رسمت له أثناء حياته.

ويظهر من خلالها «الشاب شكسبير» المفترض بلحية وشارب مفتول، الأمر الذي دفع غريفيث إلى العمل باجتهاد لاكتشاف الشخصية، مدركا فيما بعد أنه حقا السيد الذي قال «أكون أو لا أكون».

ومهما يكن من أمر عما إذا كانت الصورة فعلا لشكسبير أم لا، إلا أن مارك هيدجيس رئيس تحرير مجلة «كونتري لايف» التي نشرت القصة واثق من أن الرسم يعود إلى الإنكليزي الذي ترك 38 مسرحية أرخت للقيم والشجاعة والانحطاط وحمرة الخجل المتلاشية.

وبدت القصة الصحافية ليست في صورة شكسبير، بل في الاستطراد والتفاعل مع عشرات المقالات المحللة والمفترضة بالحجج والنفي لإقناع الجمهور، والمقالات المستعيدة لأدب شكسبير في مناسبة مثيرة بامتياز.

أو كما وصفتها الكاتبة شارلوت هيجينز بأنها عينة من التمني للتعرف على شكسبير الحقيقي. فما يثير الانتباه أن الصورة تبدو مخيبة للأمال وتظهر شكسبير «أفضل كُتّاب العالم» أشبه بإسكافي! سنجد مقابل فكرة هيجينز مجموعة أخرى من المقالات والقصص التي تحلل افتراضات عن الصورة وفي اتجاهات تلتقي أو تختلف مع مارك غريفيث، وهذا كل ما تطمح له صحف اليوم بعد أن امتلأت سلالها بأخبار متشابهة ومكررة.

ألا يعني أن ذلك التكرار في القصص الصحافية بات يفرض على الصحافيين الاعتراف بأن أفكارهم لم تعد تقدم محتوى يجعل الصحف موضوع اهتمام القارئ.

ألا يبدو أن التشبث بأي قصة إخبارية بوصفها جديدة والاهتمام بتداعياتها ومنحها مساحة أكثر مما تستحق، لا يعني أكثر من أن المساحات البيضاء في ذهن الصحفيين أكبر بكثير مما كان يتوقعه القراء.

حتى وكالات الأنباء العالمية تكاد تعترف بعجزها في تقديم محتوى متميز بعد انتهاء احتكارها بتنوع مصادر الأخبار، وبعد الخشية المتفاقمة على مصير الصحفيين في ميادين الحروب والمواقع التي تسيطر عليها الجماعات المتطرفة.

أو بتعبير ليزد دوست كبيرة مراسلي هيئة الإذاعة البريطانية في الشرق الأوسط «لا توجد قصة تستحق أن يموت من أجلها الصحفي» في تأكيد واقعي على أن الصحفي بات اليوم هو القصة الإخبارية وليس صانعها!

المواطن الصحفي سلب من الصحفي الموصفات التاريخية بأنه يتحرك بأكثر من قدم ويرى بأكثر من عين ويسمع بأكثر من أذن، وأبقاه سجين كمبيوتره الشخصي يتربص التدوينات والتغريدات لتكون مصدره الإخباري.

لذلك يبدو السؤال واقعيًا عن الجهد المبذول في صناعة قصة صورة شكسبير وتداعياتها والمساحة التي أخذتها في صحف العالم والشاشات الإخبارية، ببساطة لا جهد صحافيًا يذكر، غير تداعيات متصاعدة ومستمرة.

كان هاملت يتهمك على المسرح الفاقد لتعبيرته في زمانه، بهامش فسرته المترجم الراحل جبرا إبراهيم جبرا أنه يوضح نظرة شكسبير للعروض المسرحية الرديئة آنذاك.

ويبدو أن الصحافة اليوم عليها الاعتراف بأن ملاحظتها للقصص الإخبارية والقبول بما يصلها من وكالات الأنباء ستصبح غير ذات جدوى، إن لم تصنع محتواها الخاص بأفكار صحافية متجددة. لأنها لا تحتاج إلى تهكم شكسبير لتدرك كم هي فقيرة وتستحق التعاطف.

## تبا للإعلام

قد نجد مسوغا لاستياء الفنان مورغان فريمان من وسائل الإعلام في تغطيتها للاحتجاجات في بالتيومور والمواجهات بين أميركيين من أصول أفريقية والشرطة على مدار ايام، واعتباره تغطية الإعلام لمقتل الشاب فريدي غراي من قبل الشرطة في جريمة اعتبرت عنصرية، غير واقعية، هو أيضا أمر قابل للفهم من قبل وسائل الإعلام نفسها وليس الجمهور وحده.

لكننا في كل الأحوال بحاجة إلى تفسير لاختصار ممثل محبوب مثل فريمان كل ذلك الاستياء بقوله «تبا للإعلام»!

لن نجد مثل هذا التفسير عند الكاتب السويسري رولف دوبلي في كتابه «الأخبار فن التفكير بوضوح: عمق الفكرة وعمق القرار»، عندما نصحنا بالتخلي عن متابعة الأخبار وقراءتها من أجل سعادة الإنسان. واصفا الأخبار بأنها مضللة وحشو فارغ ولا تفسر ذاتها وتسمم البدن وتزيد من الأخطاء الإدراكية وتغزو مساحة التفكير في الدماغ. ولا حتى عند رئيس حزب العمال البريطاني السابق إد ميليباند بصفته السياسية بعد ان أنهى معركته الانتخابية بهزيمة مدوية، عندما رأى أنه ليس بمقدور أحد إحداث أي تغيير إذا كانت فكرة مثل إن كل السياسيين مرتشون وغير شرفاء، سائدة في كل ما تكتبه الصحف.

يدرك مورغان فريمان مثل دوبلي وميليباند كم يبدو العالم مرتبكا من دون وسائل إعلام لأن الحكومات لا تدفع أكثر من ضريبة كلامية وهي تتحدث عن الانفتاح وتبادل المعلومات بحرية، والنخبة السياسية عندما تصل إلى موقعها لا تهتم بغيره بالقدر الذي يبقيها متنعمة، أما الصحافة فهي تمارس دورها في الرقابة.

فبمجرد تطويق وسائل الإعلام في صيغة التذمر التي أطلقها الممثل الشجاع ب «تبا للإعلام»، أو المطالبة بتقنينها، ذلك يعني بالتأكيد أنه يسيء فهم طبيعة الأخبار وهدفها.

الصحافة هي الطريقة الوحيدة المتاحة للمناقشة الحرة، والتي يعلم الجميع أهميتها الآن، ولكن الحكومات نفسها لن تشجعها ولن ترحب باستقلاليتها.

وهذا ما دفع بول داكر رئيس التحرير السابق لصحيفة ديلي ميل البريطانية إلى مناشدة الحكومات من أجل وقف العدائية تجاه الصحافة، واصفا تلك العدائية بأنها تهدد مستقبل صناعة واسعة النطاق. ويعتقد بول داكر مثل غيره من الصحفيين، أن أئمن ما تملكه الصحافة حريتها، وبمجرد منح الحكومات الحق في التدخل بالمحتوى التحريري، سيسلبها هذه الصفة الثمينة.

فهل يريد مورغان فريمان بكلامه أن يسلب أئمن ما تملكه الصحافة؟ هو يدرك أن عمل الإعلام وراء نسبة فساد أقل في بلاده وفي البلدان الديمقراطية الأخرى. وبمجرد تقييد حرية الإعلام يعني

أن مؤشر الفساد سيرتفع، مثلما يعني أن الحكومات ستمتدادي في أخطائها.

فالديمقراطية تتأسس على المشاركة وحرية المعلومة. وتحويل النقاش السياسي من وسائل الإعلام التقليدية إلى الإنترنت، مع كل ما تحمله هذه العملية من امتدادات تُحتم المشاركة الفعالة للعوام، هذه واحدة من أهم مهام الإعلام.

ولم يعد الإعلام يكتفي بتلك الصورة التاريخية وأصبح صناعة متحركة لا تخضع لأجندة مؤسسات أو حكومات أو أموال، الإعلام اليوم ليس عربية واحدة أو لوتين لا ثالث بينهما. إنه صناعة شعبية قائمة يحركها المواطن الصحفي قبل أن تتحكم بمقودها رؤوس الأموال والحكومات. أو مثلما يصفه بيان الإنترنت بأن الإنترنت قد بعثر نظام وسائل الإعلام الموجودة عبر تجاوز أحداتيتها القديمة «احتكار القلّة»، فالنشر وانتشار المضامين الإعلامية لم تعد مرتبطة قطعاً بالاستثمارات الضخمة، الوعي بالذات الصحافية، لحسن الحظ، هي الآن في طور الشفاء من وظيفة كحارس معبد، فكل ما يتبقى هي الجودة الصحافية التي تتميز بها الصحافة عن عملية نشر عادية.

لذلك لا يمكن أن نكتفي بفكرة أن إعلام المحطة الحكومية للدولة كذا منحاز، لأن ثمة المئات من المحطات المنافسة تقدم الصورة من زوايا مختلفة. ولم تعد إمبريالية البث الفضائي قائمة في شبكة «سي أن أن» مثلاً، لأن الأموال ليست وحدها من تحتكر المعلومة، قد تصنع الأموال محتوى متميزاً لكن هذا المحتوى لن يكون قادراً على صناعة رأي أحادي لكل فئات الجمهور وإن وصل إلى أبعد نقاط العالم النائية.

فتلميذ في قرية نائية من أفريقيا عبر هاتفه أو جهازه المحمول أصبح مصدراً خبرياً مهماً لكبرى المؤسسات الإعلامية التي تدمر منها الفنان مورغان فريمان. فهل من العدالة للإعلام بعد ذلك أن يتقبل الجمهور تلك الـ «تبا» التي أطلقها الممثل المحبوب؟

## من يعيد الصحيفة إلى زمنها؟

الصحف بلا أخبار، فهل أصيبت بالعجز عن تقديم محتوى متميز؟ يكاد يتكرر مثل هذا السؤال اليوم للمطالع اليقظ للصحيفة، أي صحيفة، إنه يطالع قصصا إخبارية مرت عليه ليلة أمس، ولهفته تتلاشى مع كل فقرة يقرأها لأن فطنته تخبره أنه يمر على مضمون يعرفه، فقد عرف الأحداث وسمع آراء قيلت فيها على الشاشة، كما أنه تابع مجريات تصاعدها على المواقع الإلكترونية.

ماذا بقي للصحيفة إذن، هل تعيد طبخ ما قُدم ليلة أمس وتقدمه في سلة لم تعد مغرية للقارئ؟

ندرك أن الصحف تعيش أزمة السوق المريضة، كما تعيش أزمة إخبارية في داخلها، وباتت عاجزة عن تقديم محتوى متميز.

كان سؤال «المحتوى المتميز» قد أطلق بكثافة في قمة أبوظبي للإعلام في دورتها الأولى، ومازال يتكرر دون أن يستقر على إجابة تعيد ثقة القارئ بصحيفته «كم بقي من القراء الأوفياء؟». إمبراطور الإعلام روبرت مردوخ تحرك نفاؤله دوافع تجارية، مع أنه يرى أن «صناعة الإعلام تعتمد على الإبداع كي تزدهر». هذا ما قاله في قمة أبوظبي للإعلام، حيث توقع أن الجيل الجديد من الموهوبين والمتعلمين تعليما عالياً سوف يغير السوق الإعلامية بطريقتين: على صعيد الطلب كأعداد متزايدة من المستهلكين، وعلى صعيد العرض كمنتجين موهوبين، وكلاهما سوف يزدهر إذا أُتيحت له الفرصة وحرية الاختيار.

بينما لا شيء يوحي بأن سوق الصحافة المريضة تتماثل للشفاء، إذ لم يشهد المرض عليها يوماً بعد آخر؟

كم من القراء العرب بقوا أوفياء لصحفهم اليومية؟ هذا السؤال قد يجد له إجابة أكثر وضوحاً عندما نطلقه على الصحافة البريطانية أو الأميركية مثلاً.

الصحف البريطانية تفر بعجزها عن صناعة محتوى خبري مغر لا يكرر ما نشر، وهي باتت تعتمد على ما تبثه وكالات الأنباء، مع أن الأمر ببساطة، حتى محتوى وكالات الأنباء السريع صار في متناول المستخدم عبر المواقع الإلكترونية.

ثمة تداعيات تتناولها الصحف وهي ليست من الأهمية التي تدفع القارئ إلى شراء الصحيفة من أجل مطالعتها، إذا لا يوجد خبر، فلا أهمية مؤثرة لتداعيات الخبر!

كانت الصحف البريطانية والأميركية تنفرد بقصص إخبارية عن البلدان العربية، لكن لا أحد يذكر لنا على مدار السنوات الأخيرة قصة إخبارية متميزة، فهي تكاد تنقل وبشكل حرفي تقارير

رويتز ووكالة الصحافة الفرنسية ووكالة أسيوتيد برس، وهي تقارير متوفرة للصحف العربية أيضا ومتداولة على المواقع الإلكترونية.

أين تكمن المشكلة؟ لا يمكن أن نقول لا أخبار كما حدث في الليلة الشهيرة من عام 1930، ففي الثامن عشر من أبريل أعلن مذياع نشرة الأخبار في راديو «بي بي سي» «لا أخبار هذه الليلة، ليلة سعيدة!» وانتهت نشرة المساء الإذاعية بمعزوفة على البيانو، لكن الصحف في اليوم التالي لم تظهر بيضاء، لأنه ببساطة لا تنطبق تسمية صحافي على صحافي يقول لا قصص اليوم، هو من يصنع القصص ويكون شاهدا عليها، يقول بتواضع رأيت وسمعت، لا فعلت.

أيضا لا يمكن أن نعزو مشكلة ضعف المحتوى إلى المواطن الصحافي وحده، لأنه غير مدفوع بالتنافس مع الصحف، ما تدفعه محض رغبة شخصية في نشر قصص مرت أمامه أحب أن يشرك الجمهور فيها، وهي في كل الأحوال ليست حائلا بين الصحافي والمحتوى المتميز.

يمكن أن نذكر هنا الأزمة المالية التي تعيشها الصحف، الأمر الذي دفعها إلى التخلي عن المراسلين، كما جعلت الأحداث الوحشية المتصاعدة في البلدان العربية المراسلين يعيدون النظر في شأن المخاطرة بالذهاب إلى أماكن الصراع، وهو ما يؤكد جيرمي بوين، كبير مراسلي «بي بي سي» المتنقل في دول الشرق الأوسط، قائلا إن التهديدات تجعل «حتى الصحافيين الأكثر ميلا للمغامرة والأكثر جرأة يفكرون بجدية حول ما إذا كان العمل يستحق المخاطرة».

نعم، العمل حيال فقدان الحياة لا يستحق المخاطرة، لكن علينا أن ندرك أن سلوك القراء تغير ولن يقبل العودة إلى الوراء، وأيضا لم يعد بمقدور الصحف وفق المحتوى الإخباري المأخوذ من سلة أخبار الإنترنت أن تقدم ما يحفز السلوك الجديد للقراء.

فمن يعيد الصحافة إلى زمنها، غير المراهنة على وعي قارئها؟

## الجماهير بصفتها صانعة لخطاب الإعلام

تبدو إحدى خصائص العصر العربي الحالي أن الجماهير هي من يصنع خطاب الإعلام لتكون مُرسلا وليس مُستقبلا كما صنفته النظريات الإعلامية، ليس لأن المواطن الصحفي صار شريكا فعليا في صناعة المحتوى، بل لأن الجماهير شكلت في مجملها كتلة دينية سياسية هائلة ومؤثرة، الأمر الذي صنعت معه إعلامها، أعلام لا يؤسس وفق مفاهيم المهنية والموضوعية، بل مكرس للاستجابة للهيكل السياسي والطائفي والعشائري العنصري.

فلم تعد وظيفة الإعلام وهي صناعة الرأي للتأثير على الجماهير، قائمة في زمن اللاواقعية أو الواقعية الدينية الرثة، بل أصبحت إعلاما ناقلا لفعل الجماهير للتأثير على ما بقي محايدا بغية انضمامه إلى ثقافة الحشد وتكريس الثقافة السائدة أيا كان محتواها.

وصارت الفوضى التي تصيب النفوس مصدرا غنيا لمحتوى إعلامي يقدم خطابه كحل مقدس بطريقة أن إعلام اليوم الديني-السياسي ليس مصدرا خبريا يقدم المعلومة، بل هو تجسيد لفعل شعبي قائم على استلهام التاريخ ومكتسح للجغرافيا.

فالجماهير المجنونة بطبيعتها عندما تصفق بحماس لفريقها بكرة القدم أو مطربها أو زعيمها، صارت بالوقائع السياسية الحالية تذرّف الدمع بغزارة لرجل الدين السياسي وتهتف بمسميات الخرافة التاريخية بصفتها حقيقة قائمة اليوم ومجسدة بالزعيم الديني، وهذا يؤكد صحة المقولة أن الجماهير تعيد في نهاية المطاف ما كانت قد قلبته أو دمرته، ذلك أن الماضي أقوى لديها من الحاضر بكثير.

فيجد سيرج موسكوفتشي في كتابه عصر الجماهير أن عمل الجماهير لا يخدم قضية التقدم دائما، فما يدمره دائما ليس تلك العقبات الأكثر عرقلة للتنمية، فالجماهير تجيش العناصر الرجعية مثلما تجيش العناصر الثورية.

وهو نفس التعريف الذي توصل إليه غوستاف لوبون مؤسس علم النفس الاجتماعي للجماهير بصفتها مؤلفة من أشخاص هامشين وشاذين عن المجتمع، وهكذا نجد أن فعل الجماهير كوحدة بناء ووظيفة، يتطابق مع الرعاع والسوقة والأوباش، إنهم رجال ونساء دون عمل محدد ومستبعدون من ساحة المجتمع الفعلية.

تعريف لوبون للجماهير وجد فعليا بإعلام ينقل بشكل متواصل فعل حشود الجماهير الجامعة للوغاء مع رجال الدين مع الوضعيين والسياسيين المبتدئين بصفتهم جميعا صانعي الحدث والتاريخ.

وهكذا صارت الجماهير تصنع رجال الدين بإعلامها، وهذا يفسر لنا كيف استطاع رجل دين

عاش عمره منزويا بلا تأثير سياسي أو شعبي يذكر، أن يحرك الحشود، وعندما أرادت الجماهير منح خطابها مرجعية استعانت به، بنفس الدرجة التي استعانت جماهير فئة أخرى بعد هيمنتها بخطاب رجل دين آخر نقيض له.

وهو نفس السبب الذي يمنح رجل الدين صفة القائد العسكري الذي يجيش ميليشيا شعبية بفتوى من عدة أسطر للقتال والتدمير كفعل حام للمقدسات لمقاتلة ميليشيات معتدية لكنها ترفع نفس الشعارات التاريخية!

وفي المحصلة هناك إعلام يتجاوز مفهوم التابع والمتبوع، بل أكثر إيغالا في التبعية، إعلام مطابق فعليا لفعل الحشد في صورته ومحتواه. من صنعه إذن غير الجماهير وإعلامها وفق نظرية لوبون؟

«طاقة الرعاع تتضخم في حشد الجماهير» كما يفسرها غوستاف لوبون في كتابه «سيكولوجية الجماهير» الذي ترجمه ببراعة هاشم صالح، وتجعل الخطاب الإعلامي منقادا لها بل مُقدّسا لسلوكها وهو ما يفسر لنا قيام وسائل إعلام بإضفاء قدسية على تقبيل أقدام الزائرين للمراقد كفعل منقذ ومطهر، مع أنه يظهر ضحالة مثل هذا التفكير.

تنقل مقدمة كتاب سيكولوجية الجماهير عن الباحث ب. أديلمان قوله «لقد حلت السياسة محل الدين، لكنها استعارت منه نفس الخصائص النفسية، بمعنى أصبحت السياسة ديننا معلما، وكما في الدين فقد أصبح البشر عبيدا لتصوراتهم الخاصة بالذات».

وهو ما يمكن عكسه اليوم على الواقع العربي عندما عاد ليحل الدين محل السياسة، وتخلي رجال الدين عن مواصفاتهم التاريخية المفترضة ليقوموا بنفس دور رجل السياسة وإن تطلب منهم الأمر التنازل عن القيم والاتسام بالوضاعة والندالة.

الخطر في مثل هذا الإعلام القائم في حشد من القنوات الفضائية والمطبوعات والمجالس والدواوين والتفاعل المتصاعد على مواقع التواصل الاجتماعي، ليس بتأثيره على العامة المنقادين للخرافة بأमितهم، بل على جيل صار لا يثق بالنظرية العلمية ويصدق رجل دين لا يؤمن بدوران الأرض، وآخر يمنحه مفتاح جنة موعودة وشهادة استشهاد من أجل فكرة غيبية.

مثل هذا الإعلام لا يمكن الاستهانة بتأثيره، فقوته تكمن في قوة جماهيره المكتسحة التي تصنع اليوم تاريخ الواقع العربي الرث.

## إعلام بلا إعلان

مرت استقالة بيتر أوبورن كبير المعلقين السياسيين في صحيفة ديلي تلغراف مع تداعياتها المتسائلة والمتهكمة في آن، وبسبب فكرة متأخرة جدا عن دور الإعلان في الصحف، لكنه سرعان ما عاد ثانية في وصف قاس عندما اعتبر وجود المواد الإعلانية كالماء الآسن في مجاري الصرف الصحي، الإعلانات تبعث برائحة كريهة في الصحف! وفق تعبير أوبورن.

مازال الجمهور ينصت لهذا الصحافي ويبدو أن ردة الفعل كانت أشبه بأن نتركه يتكلم، لا أكثر، حين أعاد كلامه السابق مؤكدا أن الإعلانات ليست سوى توجه رأسمالي أناني كره لا يتوافق في كل الأحوال مع اعتبارات المجتمع.

المثير في الأمر أن بيتر أوبورن طالب بتدخل السياسيين لحماية المجتمع من وجود الإعلانات في وسائل الإعلام، مع أنه أقر بأن الإعلانات كانت ومازالت منذ مئات السنين تمول الصحف ومن ثم التلفزيونات، إلا أنه قال «الإعلانات ليست كرة قدم يركلها السياسيون، بل أداة تبلور القيم الأخلاقية التي يسير وفقها المجتمع».

فيما برر استقالته من الصحيفة بالحاجة إلى تقييم العلاقة بين الإعلانات وسياسة التحرير.

مثل هذا الكلام دفع اللورد بيتر بيل أحد أهم خبراء الإعلان والتسويق في بريطانيا، إلى التعليق والتهكم، واصفا أوبورن كمن يستيقظ على سرير مختلف عما كان ينام عليه كل تلك السنين السابقة!

وعبر اللورد بيتر الذي كانت تثق بآرائه رئيسة الوزراء الراحلة مارغريت تاتشر، عن استغرابه من دعوة أوبورن للسياسيين إلى التدخل في تحديد مسار الإعلانات في الصحف، قائلا «لم أسمع أبدا في حياتي مثل هذا الهراء»، فالدعاية السياسية مفهوم مختلف وهي ليست الإعلان برمته، بل وسيلة من وسائل الإعلان.

ومع أن متحدثا باسم ديلي تلغراف ذكر في حينها أن «التمييز بين الإعلان وعملية التحرير هو من أولويات عملنا»، إلا أن ثمة زاوية في مثل هذا الكلام تبدو من الأهمية بمكان أن تدار على واقع الإعلام العربي.

فلم يحدث أن استقال صحافي عربي تحت هذا التسويغ الإعلامي، ولا أتوقع أن يحدث، فنحن متفقون في دواخلنا على الطريقة التي تبني بها وسائل الإعلام العربية، فهي إما أن تكون مشاريع تمثل الحكومات التي تنفق عليها من أجل نقل خطابها بالطريقة التي تعتقدها أسلم، وإما مشاريع حزبية، وهنا ستقدم خطابها وكذلك الإعلان بمثابة خدمات صحافية تقدمها للسياسيين من أجل استمراريتها.

هل يعني هذا ليس ثمة إعلام مستقل؟ أرى أن السؤال سيكون أجدى إن تحدثنا عن إعلام عالي المسؤولية متمسك بمهنيته.

صحيفة مثل الغارديان، التي تمويلها منظمة «سكوت تروست» الخيرية، وشقيقتها الأوبرفر وتميلان إلى الخط الديمقراطي الليبرالي، لا يمكن ان تتخليا عن الإعلان، لكن السؤال لماذا تمويل هذه المنظمة الخيرية الصحيفة وتحت أي شروط، هل تدفعها إلى التنازل عن قيم التحرير؟ نحن نتحدث هنا عن منظمة خيرية وليست حزبية أو حكومية، وسيمتلك السؤال مواصفات أوضح إن كان الممول حزبا سياسيا أو حكومة أو حتى رجل أعمال، كما هو الحال مع روبيرت مردوخ في صحف التايمز والصن.

رئيس تحرير سابق مثل آلان روسبردغر في معرض دفاعه عن الصحافة، يرى أنه لا يمكن معاملة صناعة الخبر وبيعه كبيع عرض تحليلي لفيلم سينمائي جديد. وهو ما يدحض فكرة بيتر أوبورن عن علاقة الخط التحريري بالإعلان، لأن المجتمعات الديمقراطية لا تقبل التنازل عن اتجاهات قائمة وراسخة من أجل صناعة تجارية.

فبالخلاف ليس في سطوة الإعلانات على وسائل الإعلام، بل في اختيار المجتمعات لخطابها وتنظيم أنفسها في ديمقراطية جديدة من الأفكار والمعلومات، وتغيير مفاهيم السلطة، وإطلاق الإبداع الفردي، ومقاومة خنق حرية التعبير، وفق مفهوم روسبردغر. يدرك أوبورن مثل غيره من الصحفيين أن وسائل الإعلام ستدخل في غياهب النسيان إذا أدارت ظهرها للمجتمع من أجل أنانية تجارية.

مع أن الأسباب التجارية قائمة في المشروع الصحافي، وهو ما دفع بعض الصحف إلى فرض رسوم على المحتوى الإلكتروني، إلا أن التعامل مع أسباب أهم تدفع الصحف إلى التقرب أكثر من العالم المعاصر، وأن يجد القارئ نفسه في الصحيفة كي لا يرميها من الوهلة الأولى. ما نحتاجه في تحمسنا للمستقبل التركيز على الصحافة كمفهوم وليس كنماذج للأعمال التجارية.

## رئيسة التحرير!

تبدو دلالة أن تكون سيدة رئيسة تحرير لصحيفة عريقة مثل الغارديان البريطانية التي تصدر منذ 194 عاما، مختلفة كليا وفق المفهوم العربي، سيفكر الذهن العربي السائد عن تقلد السيدة هذا الموقع -إن حدث في صحيفة عربية- في مفاضلة تقليدية مع الرجل، بينما الأمر هنا مختلف كليا مع صحافية مثل كاثرين فاينر، تخلف آلان روسبريدغر أقدم رئيس تحرير لصحيفة بريطانية بقي في منصبه عشرين عاما، مع أنه وضع عشر سنوات عمرا افتراضيا لرئيس التحرير، فثمة ما ينتظره بعد هذا الموقع.

عين القارئ البريطاني تمتلئ بمسؤولية عالية عندما تمر على الغارديان أو التايمز، وهي غير العين التي تطالع بتهكم الصحف الشعبية الأخرى واسعة الانتشار.

تقلد فاينر، بعد تفضيلها من بين اثنين من المرشحين، لهذا المنصب لتكون رئيسة التحرير الـ12 للصحيفة منذ تأسيسها عام 1821، جعلها تؤكد ما كان ينتظرها حقا بالاعتراف بأنه امتياز ومسؤولية عالية أن تكون على رأس فريق من صحافيي الدرجة الأولى يحظون بمتابعة القراء في مختلف أنحاء العالم، كما يضعها أمام مهمة التفكير بمستقبل الصحيفة وقدرتها على كسب رهان التحليل العميق وكسب رهان الابتكار في عصر الرقمية.

إذن نترقب ما ستفعله هذه السيدة بعد 18 عاما من التحاقها بالصحيفة وتقلدها منصب رئاسة تحرير الطبعة الاسترالية ومن ثم الطبعة الأميركية من الغارديان، وهي تنضم إلى مجموعة صغيرة من النساء في إدارة تحرير الصحف البريطانية مثل رولا خلف رئيسة تحرير فايننشال تايمز وليزا ماركويل رئيسة تحرير العدد الأسبوعي لصحيفة إندبندنت، وفيكتوريا نيوتن رئيسة تحرير العدد الأسبوعي لصحيفة ذا صن واسعة الانتشار، وسارة ساندز رئيسة تحرير صحيفة إيفنغ ستاندرد اليومية اللندنية المسائية المجانية، ودون نيسوم رئيسة تحرير صحيفة ذا ستار المعنية بتغطية أخبار المشاهير.

من الأهمية بمكان العودة إلى نظرة كاثرين فاينر إلى مستقبل الصحافة لمعرفة كيف تفكر هذه المرأة، لا تكتفي بالمهمة التقليدية للصحافي في أن يكون محرر ديسك! إنها صانعة محتوى ومخططة لحزمة كاملة متناسقة، فلم يعد ثمة مكان للصورة الكلاسيكية لرئيس التحرير بعد أن فقد مواصفاته منذ أن أطاح «المواطن الصحافي» بالصحافي من موقعه المتعالي عن القراء.

وهي تصف انتقال الصحافة الورقية إلى الرقمية، بأنه أشبه بالتحول من الحالة الصلبة التي تقدم الكتب والصحف المطبوعة إلى التدفق الحر في حالة سائلة، مع إمكانيات لا حدود لها وبسرعة هائلة تكاد لا تصدق.

فيما تعتبر مقاومة الصحفيين التقليديين للتغيير المتصاعد مضرًا بالصحافة نفسها، مطالبة الصحفي اليوم بأن يدرك أن دوره كصانع للحقيقة وشارح لها قد ولى.

ورفضت اعتبار التدفق الحر للصحافة على الإنترنت مجرد قيام «المواطن الصحفي» بنشر قصصه الشخصية، بل هو بصدد إعادة رسم تصور دور الصحفي في المجتمع وعلاقته الأساسية مع الجمهور، ومعرفة كيف يفكر القراء.

لأن الإنترنت أعاد «صحافة القيل والقال» بمشاركة المواطن الصحفي في تحرير الأخبار وبنشها، بعدما كان أقصى ما يفعله إرسال رسالة إلى محرر الصحيفة الورقية بصفته قارئًا وينتظر أن تنشر. وأوصل الإنترنت القارئ السابق للصحيفة الورقية إلى أن يكون مشاركًا يتحدث ويرد ويجادل، بل ويحارب وجهة النظر التي تتبناها الصحيفة.

ودمر الإنترنت التسلسل الهرمي الذي كان يضع المحرر في مستوى مرتفع عن القراء، وكان في أفضل الأحوال يعرف علاقته مع القراء عبر الرسائل التي يتلقاها منهم وقد ينشرها أو يرفضها. واتفقت فاينر مع الآراء التي تعيد تسمية القراء بـ «الجمهور السابق» في عهد الصحيفة الورقية، على اعتبار أن هناك القليل من الكتاب والكثير من القراء، وأصبح اليوم من الصعوبة بمكان معرفة الفرق بين الاثنين، بعد أن غير «الجمهور السابق» مكانه من مجرد الجلوس وقراءة الصحيفة الورقية، إلى المشاركة في التحرير من أي مكان يكون فيه.

واستنتجت بأن الصحفيين اليوم أكثر عرضة للمساءلة حول دقة معلوماتهم، بفضل تسارع المعطيات على الإنترنت من قبل «المواطن الصحفي» واستقلاليتها وحيويته في نشر الأخبار، الأمر الذي يدفع الصحفي إلى تقوية أدواته وتقديم مادة بلا ثغرات.

تؤمن هذه السيدة بفكرة إعادة صياغة النقاش حول معضلة الصحفي اليوم، والتخلص من وهم فكرة مستقبل الصحافة الآمن، وترفض الخلط بين فرص عمل الصحفي وبين جذب المزيد من الإعلانات التجارية للتمويل، لكنها تتساءل أيضًا «كيف يمكن لمستقبل الصحافة أن يكون آمنًا، بينما التمويل يأتي من خارجها؟».

تقترح رئيسة تحرير الغارديان تعريفًا جديدًا للصحافي لترك الفكرة الكلاسيكية السائدة عنه، والإشارة بوضوح إلى معرفته التكنولوجية، وعدم الخجل من علاقته العدائية بالحكومة.

لأنه وفق كلام سابق لها في محاضرة «لا يمكن اختصار الثورة الرقمية في التغيير التكنولوجي وحده، بل في تحول السلطة، وقدرة شبكة الإنترنت المفتوحة على أن تكون مساحة ضخمة للديمقراطية».

## المعلومات ليست عند أطراف الأصابع فقط

لن يمر المزيد من الوقت، قبل أن ينتاب القراء الحنين إلى الصحافة الورقية، فبينما الصحافيون والمنتجون ينهمكون في البحث عن طرق تطوير المحتوى المطبوع، يزداد الاعتقاد بأن عصر ما بعد الرقمية سيعيدنا إلى القراءة الطبيعية، الكتاب لن يموت والصحيفة ستعود تستقطب ثقة القارئ. ولا يعود ذلك إلى تراجع ما في سرعة مغريات التكنولوجيا، بل إلى إحساس يتصاعد بأن صلة الأجهزة بالدماغ والمشاعر تتبدل، وأن الإنسان لن يتخلى بسهولة عن الملموس والمحسوس الذي تمثله الصحيفة أو الكتاب.

ثمة طعم مختلف في القراءة التقليدية لا تقدمه القراءة الرقمية، وثمة تفاعل بين ما تمسه الأكف في الكيان الورقي والدماغ يختلف كلياً عما تمسه أطراف الأصابع في الأجهزة الرقمية، ليكون الشعار التقليدي لمايكروسوفت مثلاً «المعلومات عند أطراف الأصابع» قد فقد جدواه. القراءة مرحلة لاحقة للمحادثة، وهي أشبه بكائن حي قابل للنمو والتطور، الإنسان يتحدث منذ مئات الآلاف من السنين، لكن عمر الكتابة ستة آلاف سنة، والنصوص المكتوبة لها فعل مؤثر وأكثر استجابة من قبل الدماغ.

وقد توصل عالم اللغويات نعومي بارون في كتابه «مصير القراءة في العالم الرقمي» إلى أن 92 في المئة من طلاب الجامعات في الولايات المتحدة واليابان وسلوفاكيا وألمانيا، الذين خضعوا للمسح في دراسته فضلوا النسخ المطبوعة على الهواتف الذكية وأجهزة الكمبيوتر المحمولة وأجهزة القراءة الرقمية، لأنها ببساطة سمحت لهم بالتركيز.

وهي بالطبع ليست نتيجة مفاجئة، على الأقل بالنسبة إلى الصحافيين الذي يتعاملون يومياً مع النص والقصص الإخبارية.

سبق وان أثبت الباحثان بام مولر وودانيال أوبنهايمر أن الكتابة التقليدية تحفز الدماغ على إنتاج نص وملاحظات أعمق بكثير من تدوين واقتباس الملاحظات على شاشة الكمبيوتر، وهي نتيجة تفضي إلى أن عصر الورق لن يتلاشى بل بحاجة إلى محتوى مختلف منافس للمحتوى الرقمي.

أو وفق تعبير صحيفة الغارديان لا يمكن أن نصل إلى نتيجة عادلة عبر المقارنة بفعالية الطباعة في أفضل حالاتها مع العصر الرقمي في أسوأ حالاته، لأنه يجب علينا أن نتخلى على فكرة أن ثمة طريقة واحدة للقراءة، إذ لا يمكن حرمان الأطفال في مستهل حياتهم في التعلم من الكتب والأوراق والأقلام، كما لا نستطيع تخيل كيف سيعيش الأولاد من دون عالم لا حدود له يقدمه الكمبيوتر.

وهذا ما يفسره كاتب بريطاني مرموق مثل سايمون جنكينز، عندما وضع تصورا لمرحلة ما بعد الرقمية دون أن يلغي قيم القراءة التقليدية وطقوس زيارة المتاحف ودور العرض والمكتبات. فيرى أن العصر ما بعد الرقمي سيكون بمثابة معادل تاريخي لأزمة الراديو والتلفزيون والفاكس والصحيفة الورقية وبعدها الإلكترونية، دون أن يقلل من مستقبل قيم القراءة الشائعة والاستماع والمشاهدة الحية للحفلات الموسيقية والغنائية.

ويصف جنكينز الحاصل على وسام تقدير في مجال الصحافة، تلاشي الصحف الورقية لحساب الإلكترونية بالأمر المثير للسخرية، مطالبا بعدم الوقوع في خطأ إلغاء القديم من أجل التجربة الحية التي يبثها العصر الرقمي.

أو بتعبير المدير الاقتصادي لشركة غوغل هال فاريان الذي برأ الإنترنت من مقتل الصحف الورقية، بقوله إن «الإنترنت ببساطة هو وسيلة متفوقة في توزيع ومتابعة الأخبار على الصحافة المطبوعة وليس امتدادا لها».

فيما يحذر الروائي الأميركي الأشهر على قائمة الكتب جوناثان فرانزين من تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الحس الإبداعي العميق للكتابة.

وينصح فرانزين الجيل المعاصر بعدم إضاعة وقته في المزيد من التغريدات عبر تويتر، بدلا من تطوير أدواتهم في الكتابة.

وفي كل الأحوال لن تكفي المراهنة على القراء الأوفياء للصحف على بقائها، ثمة من ينتظر من الصحافي تجديد أدواته في نص مفيد غير خاضع للمفاضلة مع ما ينشره المواطن الصحافي، أو ما تقدمه المغريات الرقمية في الصورة والنص.

عصر ما بعد الرقمية قد يعيد الثقة للصحيفة الورقية، لكن وفق كل الاعتبارات ليست الصحيفة التي نراها اليوم وهي تخسر السباق مع الإنترنت، ثمة صحيفة ورقية ستولد من جديد.

## لوران وغراسييه:

### القليل من الحقيقة وحشد من الافتراءات

لا يسقط الصحفي كالسقوط المريع الذي وقع فيه الصحفيان الفرنسيان إيريك لوران وكاثرين غراسييه، إلا عندما يبيع المادة المشبوهة، أو يكتب من أجل المداينة ويروج لمعلومات غير مقتنعة بها تضر بمصداقية الصحافة الاستقصائية.

فقد ضُبط الصحفيان لوران وغراسييه في محاولة ابتزاز، عبر اشتراط الحصول على ثلاثة ملايين يورو مقابل الامتناع عن نشر كتاب عن العاهل المغربي الملك محمد السادس.

ويبدو أن لوران وزميلته غراسييه التي تجتاحها نوبة بكاء على ضعفها، قد أقدمتا فعلا على بيع مادة مشبوهة حاولت استغلال ضعف العقل النقدي العربي عبر القليل من الحقيقة المغطاة بحشد من الافتراءات، وهما في ذلك قد تصرفا خارج وعي التاريخ مع المغرب كبلد أحدث قطيعة مع الماضي.

أو كما وصف إيريك دويون موريتي محامي المغرب في القضية محاولة الصحفي الفرنسي ممارسة ابتزاز مباشر تجاه رئيس دولة وهو أمر غير مسبوق، وجرأة حمقاء. وقال «توقيع الصحفيين على إدانتهم وعلى ابتزازهما هذا أمر لا يليق بمن يدعي أنه صحفي، بل يليق فقط بأولاد الشارع».

وبتعبير الإداعي المغربي مصطفى الهرة بأن إيريك لوران وكاثرين غراسييه قد فتحا شركة أغلقت قبل أن تفتح.

ثمة درس ودلالة من سلوك الصحفيين وتسويغهما لما أقدمتا عليه، يجعل الصحفي -أي صحفي- يعيد قراءة تاريخ قيم المهنة، ويتساءل بعمق عما إذا كان إغراء المال كافيا لإعطاء تنازلات مريعة في القيم.

فتبرير لوران لا يكفي إن لم يكن إدانة لسلوكه، عندما برر قبوله للعرض بالظروف الشخصية التي يعيشها، ومعاناته مع مرض زوجته بالسرطان.

فيما انهارت الصحافية كاثرين غراسييه باكياً أثناء حوار معها، مشيرة إلى أن الضعف أمام المال هو شعور إنساني، وأنها قبلت العرض لأن المبلغ هو 3 ملايين يورو!

واعترفت أنها ضعفت مقابل إغراء المال، وأنها كانت ترغب في حياة أفضل بعد سنوات من التحقيق في مواضيع مغربية.

ليس من الأهمية بمكان في وقت تنتهك فيه منظومة القيم الصحافية مناقشة مضمون الكتاب،

حتى بعد إلغاء دار النشر الفرنسية «Le Seuil» العقد بين الجانبين ورفض نشر الكتاب، الأهمية تكمن في الشرح العميق الذي مس المنظومة الصحافية الفرنسية برمتها، وكم يحتاج الصحفيون من الرجال والنساء من العمل لإعادة ترميم ما مزق من قبل اسمين كانا يمتلكان من الأهمية والتأثير حتى سقوطهما المريع بتفضيل مصالحهم الضيقة والخاصة.

المثير في الأمر أن الإعلام الفرنسي لم يول مثل هذا الفعل الابتزازي أهمية تتناسب مع تأثيره، بعد أن تعرضت مسافة أخلاقية بين الجمهور والصحافة إلى المس وأثارت الاشمئزاز.

لوران وغراسييه انتهكا منظومة القيم التي أرستها الصحافة الفرنسية والغربية على مدار سنوات، لكن الإعلام الفرنسي تعامل مع القضية في الهامش ولم يضعها في متنه، ولو حدث مثل هذا الأمر مع أي طرف فرنسي آخر وليس مغربيا أو عربيا، لعلق الصحفيين على أعواد مشانق النقد والتفكيك.

لكن الذي عول عليه لوران باستغلال ضعف العقل النقدي العربي، ما زال قائما في مفاهيم الصحافة الفرنسية وهي لا تضع مثل هذه القضية في أولوياتها، مع أن المس كان لقيمها الصحافية ولم يقتصر على سلوك فردي لصحافيين من منظومتها.

لقد انكسر النمط الصحافي الذي كان يخدم المصالح الخاصة ورجال السياسة والنخب الاقتصادية المؤثرة، بوجود المواطن الصحافي، فإذا كانت منظومة القيم التي أرسيت عبر قرون قد انتهكت في الصحافة الفرنسية، فهل بقي لها مساحة نقد للتهكم على الصحافة العربية التي لم ترس منظومة قيم بالأصل؟

ألا يصبح بعدها السؤال مشروعا أن القارئ العربي كان محقا بدوافع الصحافة في بلداننا، فإذا كانت الصحافة الفرنسية وهي على ذلك المستوى صارت لا تخدم إلا فئة صغيرة من المستفيدين، فكيف بحال صحافتنا التي تتبع بأغلبها الحكومات.

الصحافة الفرنسية بحاجة إلى وضع قضية لوران وغراسييه في مكانها الحقيقي ودراسة تأثيرها وتداعياتها كي لا تكون مؤسسة دعاية فاشلة، بالمقارنة مع القول والقييل عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

## النوبلي بارغاس يوسا

### منزعج من صحافة القيل والقال

ينطبق أحيانا وصف صحف عالية الجبين الذي خص به المدون الإعلامي جيف جون روبرتس صحف التابلويد التي لا تخفض نظرها خجلا، على صحف يفترض بحساسيتها العالية، لأنها تتخلى عن مجهر المسؤولية في مراقبة أخبارها.

وهذا ما حدث بالفعل مع صحيفة نيويورك تايمز عندما اعترفت أن معاييرها الصحافية لم تتناسب مع استخدام معلومات عن الروائي ماريو بارغاس يوسا في عرض نشرته عن كتابه عن موت الثقافة.

فبعد أن عبر بارغاس يوسا الحاصل على جائزة نوبل للآداب عن انزعاجه من صحافة «القييل والقال» كونها نشرت معلومات عنه لا تمت للحقيقة بشيء، واصفا المعلومات بالافتراء الغادر، تراجعت الصحيفة عما نشرته معترفة أن محررها استخدم معلومات منشورة في موقع صحيفة دايلي ميل البريطانية على خلاف المعايير الصحافية لنيويورك تايمز وأنه لا ينبغي إدراجها في العرض.

ولنا أن نتخيّل معادل الحساسية الخبري بين صحيفة مثل نيويورك تايمز تصنف بحساسيتها العالية، وصحيفة شعبية مثل دايلي ميل القصة الإخبارية بالنسبة لها تفقد أهميتها إن لم تحمل مواصفات الفضيحة.

فلماذا استعان محرر الصحيفة الأميركية في صفحة جادة لمراجعة الكتب بمعلومات من صحيفة شعبية بريطانية، وهو يدرك أنها لم تتناول في قصتها ما يمت بصلة لأدب ماريو بارغاس يوسا وطريقة تفكيره في إنتاج النص الروائي، وقيمة ما يكتبه، بل تطرقت إلى معلومات عن حياته الشخصية وعلاقته بزوجته.

الروائي البيرواني لم يبال عندما نشرت الصحيفة الشعبية البريطانية قصة عن علاقته بملكة جمال الفلبين إيزابل برييسلر التي وصفها بلؤلؤة مانيلا، لأنه لا يعول على أخبار مثل هذه الصحف، وأنه لم ينزعج مثلا عندما وصفه نائب الرئيس البوليفي ألبارو غارتيا لينيرا بالرجل السياسي الفاشل، وأنه نموذج أوشك على الانقراض لكونه يؤمن بالأفكار الليبرالية!

لكنه لم يخف تدمره وانزعاجه من نيويورك تايمز وهي تنشر مثل هذا الهراء في صفحة عرض الكتب!

وقال إنه لا يملك أصلا أي حساب على موقع تويتر ليفند مزاعم الكلام المنسوب إليه حول علاقته بإيزابل برييسلر وبيع قصته معها ومجموعة من الصور إلى مجلة اسبانية بمبلغ كبير من

المال.

ثمة سؤال عن جدوى الاستعانة بمثل هذه المعلومات الشخصية في عرض كتاب بارغاس يوسا الذي يتناول تداعيات «وفاة الثقافة» وهو مجموعة مقالات عن المجتمع وطبيعة الحياة. فهل وضع المحرر مجهر المسؤولية على قصته قبل أن يدفع ما كتبه إلى النشر؟

إن تراجع الصحافة الورقية في الزمن الرقمي صنع نوعا من الإعلام «المحترم» وفق تعبير روبرتس، لإنتاج المزيد من قصص الجودة العالية. وليس كما عهدنا صحف التابلويد التي بنت سمعتها على إلحاق الأذى بغيرها واستقطاب الجمهور مهما كان ثمن التنازل بمنظومة القيم.

وبث معلومات هامشية في عرض لكتاب ثقافي لروائي حاصل على جائزة نوبل للآداب لا يمكن أن يحقق فكرة الإعلام المحترم التي عبر عنها جيف جون روبرتس، فضلا عن كونها فكرة بغیضة أن ينشغل بها إعلام يتميز بمسؤوليته العالية ويجد القارئ نفسه في صحفه، كي لا يرمي الصحيفة من الوهلة الأولى.

من الأهمية أن تركز الصحافة على خطابها كمفهوم في تحمسها للمستقبل، وليس نماذج أعمال تجارية.

إذ لا يمكن معاملة صناعة القصة الإخبارية وعرض الكتاب الثقافي كبيع صور إباحية في الصحف الشعبية، لأن المجتمع لا يقبل بالتنازل عن اتجاهات قائمة وراسخة من أجل صناعة تجارية.

## الصحافة تعني معرفة الآخرين أكثر

صدم جون كاي بحادثة صحافية في مستهل تجربته، جعلته اليوم أكثر حكمة ورسخت لديه فكرة أن التواضع من سمة الكبار، ويمكن أن نجد معادلا لهذه الحادثة-الصدمة من عمق الأجواء الصحافية اليومية وفق ما كتبه كاي في صحيفة فايننشال تايمز فقد نشر في مستهل حياته الصحافية عندما كان رئيس تحرير مجلة اقتصادية، مقالة بقلم أستاذ بارز يصفه بالمعروف بسبب تصريحاته بخصوص السياسة الاقتصادية أكثر من أبحاثه العلمية.

لكنه قبل مرحلة النشر الأخيرة أخذ يشكك في بعض الأرقام الواردة في أحد جداول المقال، وأثناء إجراء حساباته، وجد أنها كانت أرقاما خاطئة، فاتصل بالكاتب والأستاذ البارز واقترح عليه إدخال البيانات الصحيحة. وعندما استفسر مبدئيا منه إن كان يرغب في مراجعة النص واستنتاجاته في ضوء تلك التصويبات، أو على الأقل رؤية الجدول الذي تم تعديله؟

وجاءه جوابه بسرعة: لا ومن دون أي اعتذار!

تلك هي الصدمة التي علمت جون كاي الحكمة في مستهل عمره الصحافي الافتراضي والواقعي أيضا، وها هو منذ عام 1995 يواصل كتابة عموده الصحافي في الاقتصاد والأعمال التجارية، ويمارس عمله كأستاذ زائر في كلية لندن للاقتصاد، وأنشأ معهد الدراسات المالية باعتباره إحدى مؤسسات الفكر والرأي الأكثر احتراما.

ونشر كاي العديد من الكتب، بما في ذلك أسس النجاح للشركات (1993)، لجنة تقصي الحقائق عن الأسواق (2003) التمويل والاستثمار للناس (2009) الاعوجاج: لماذا يتم تحقيق أهدافنا أفضل بشكل غير مباشر (2010).

سأجد معادلا لهذه الحكاية على الضفة الأخرى لكنه يبعث بنفس الصدمة، فقبل سنوات أجريت حوارا مع روائية على درجة من الأهمية وحاصلة على جائزة أدبية مرموقة وأرسلته إلى مجلة عربية شهرية مرموقة أيضا بعد اتفاق مبدئي معها. وعندما نشر الحوار من دون تأخير، كانت الصدمة أشبه بسقطة صحافية مريعة، فالمحرر المسؤول اختصر الحوار بشكل عشوائي ومن دون الاتفاق معي على الأقل -كما حصل بين جون كاي والأستاذ البارز- وفي فوضى الاختصار ومن دون مراجعة حذف اسم الروائية المحاور، وهكذا بقيت الأسئلة المقطعة الأوصال معلقة تطلق على كائن مجهول لا يعرفه القارئ ويتلقى إجابات مختزلة غير مكتملة الفكرة بعد الاختصار العشوائي من قبل المحرر المسؤول، ولولا الصورة المنشورة للروائية مع الحوار لضاع كل شيء في المجلة المرموقة، وهذه المرة بسبب المحرر الذي لم يعتذر عن سقطة الصحافية بل دافع عنها تحت مسوغ إن الحوار مادة صحافية قابلة للتحرير، وبالطبع لم يجدد ما يبرر به حذف اسم المحاور.

في نهاية الأمر لم تكن الصدمة قد أصابتنني كصحافي بنفس القدر الذي أصاب الروائية التي وجدت اسمها محذوفاً وأوصال أفكارها مبعثرة في المجلة العربية المرموقة، لأنني ابن مطبخ صحافي أدرك طبيعة ما يحدث في مكاتب صحفنا ومجلاتنا العربية، وأجد العذر لزميل مرتبك في مهمته أو يعمل فوق طاقته، لكنني لا أجد له عذرا في الدفاع عن الخطأ.

وبين الأستاذ الاقتصادي المرموق ومحرر المجلة العربية المرموقة مقطعة أوصال حوارياً، تكمن تداعيات قصص على ما نشر وما لم ينشر نستطيع أن نستخلص منها أكثر من حكمة جون كاي الذي وجد إن الاعتراف بحدود المعرفة سمة الكبار.

إن العمل الصحافي يكشف طبيعة الآخرين كما هم وليس بما يسطرونه من أفكار. فعندما يعترضون على إصلاح معلومة خاطئة في مقالة لمجرد الاعتراض لا أكثر يكشفون عن حدود معرفتهم وعن قيمة ما يقدمونه للقراء.

في كل الأحوال علينا أن ندرك أن الصحافة صناعة تخضع للتحير المناسب لهوية الصحيفة وطبيعة خطابها، مثلما تخضع المادة لإخراج صحافي من الأهمية أن يتوافق مع الشكل العام، الأمر الذي يتطلب تكييف المادة المقدمة من قبل الكتاب مع طبيعة الإخراج الصحافي، وكل هذا يحدث بعد التشاور مع الكاتب نفسه.

في المقابل قد يكتشف كتاب على درجة من المعرفة أنهم يتعاملون مع محرر غير جدير بموقعه عندما يتصرف بما كتبه بشكل عشوائي ومن دون مسؤولية مهنية، لمجرد وضع لمساته على ما أرسل إليه.

المادة الصحافية ليست قصيدة، هكذا نفترض قواعد النشر وإحساس الكاتب بأن ما ينتجه أشبه بقصيدة غير قابلة للمس، فكرة لا يمكن تحقيقها في الصحافة.

وعندما يكون التواضع من سمة الكبار، سيسعر الكتاب الكبار حقاً بالامتنان من المحرر في تصحيح معلومة أو التنبيه على زاوية تناوله لحدث بغير مكانه.

ثمة طبخ وثمره متذوق في المطبخ الصحافي سنحتاج إلى مساحة من التوافق بينهما من أجل إنجاح الطبخة، وإلا تسربت رائحة الطعام المحروق.

## ثق بي، أنا صحافي

تفاهم القلق داخل مكاتب تحرير الصحيفة الوردية المفضلة لأصحاب القرار السياسي ورجال الأعمال عن مستقبلها التحريري بعد امتلاكها من قبل شركة يابانية خاصة.

فلم تضع إدارة فايننشال تايمز بعد 127 عاما من عمرها الصحافي أي ضمان لاستقلالية التحرير في عقد بيعها لشركة نيكاي اليابانية.

في النهاية، الأمر يتعلق بالمال حول صحيفة مازالت تمتلك من المشتركين ما يجعلها خارج سوق الصحافة المريضة في بريطانيا والعالم، عندما دفعت نيكاي اليابانية أكثر من أكسيل سبرنجر الألمانية، للاستحواذ على الصحيفة التي تملك قيمة تذكارية، وفق تعبير جون جابيير، فهي مثل أي منزل معروض للبيع في أرقى شارع في مدينة، ليس هناك العديد منها ولا يتم عرضها للبيع في كثير من الأحيان، «يصعب عليّ إيجاد معادل لصحيفة عربية في بغداد أو بيروت أو القاهرة كي أقرنها بمباني مدننا التاريخية».

الحديث عن الاستقلالية وحرية الصحافة غير مرتبط بصفقة بيع فايننشال تايمز التي شغلت الأوساط العالمية، لأنه سؤال تاريخي لم تتغير دلالاته وإن اختلفت صيغته مع تطور وسائل الإعلام. لكن أهمية هذا السؤال تصاعدت على نحو متزايد في العالم الرقمي بسبب تجاوز الاختلافات الثقافية وارتفاع مستوى الضغوط الاقتصادية والتحديات السياسية ودخول المواطن الصحافي الفضاء الإعلامي بقوة وسرعة، فأصبح مفهوم حرية الصحافة أصعب ممّا كان عليه.

إلا أن جون فالون، الرئيس التنفيذي لشركة بيرسون، المالك السابق للصحيفة التي استمرت 58 عاما، قد طمأن الجمهور بقوله إن «المال الياباني لا يشكل خطرا على استقلالية وحرية التحرير الصحافي»، معتبرا في الوقت نفسه عدم وجود قواعد لضمان حرية التحرير.

مثل هذا الكلام لم يرق لجين مارتنسون وهي تعرض لصفقة القرن الصحافية في مقال بصحيفة الغارديان بتساؤلها عمّا إذا كان مثل هذا الكلام يقودنا إلى تحول الصحافي إلى رجل أعمال يفكر بالمال أكثر ممّا يفكر بصناعة الرأي.

لأن الاستقلال التحريري والنزاهة هي أكبر أسلحة وسائل الإعلام في الدفاع عن خطابها أمام منافسة متزايدة، هذه ليست مجرد مسألة أخلاقية في العصر الرقمي، فجملة «ثق بي، أنا صحافي» لا يمكن إطلاقها لمجرد المزاح، الأمر أكبر بكثير من مصالح المعلنين وأصحاب القرار السياسي.

كان مثل هذا القلق قد تصاعد عام 2007 عند انتقال صحيفة وول ستريت جورنال إلى إمبراطورية قطب الإعلام روبرت مردوخ، فماذا حصل؟

لا أريد العمل لهذا الرجل!، كان أول ردة فعل على هذا الاستيلاء المالي بعد أن أثار قلقا داخل

صالة التحرير، وتسبب بدوره في عدد من الاستقالات، مثلما فعل توماس والكر الذي كان يعمل في قسم الأخبار الدولية في وول ستريت جورنال عندما خرج من مبنى داو جونز بنيويورك، ليعلن استقالته قائلاً لوكالة أسوشييتد برس «لا أريد العمل لهذا الرجل»، قاصداً مردوخ.

كل ذلك القلق والجدل حصل على الرغم من تعهد مردوخ بعدم التدخل تحريراً في محتوى الصحيفة، وعلى الرغم من تأكيد شركة نيوزكوب على هذا التعهد، إلا أن هناك الكثيرين الذين يشكون في مدى صدق مردوخ، معتبرين أن كل ما قاله سيتبخر عندما تستدعي مصلحته ذلك.

فما الذي فعل مردوخ آنذاك، المالك الجديد للصحيفة، غير تقليل سمك صفحات الجريدة وتغيير محتوى وثقافة الصحيفة عبر إحلال الأنباء العامة محل الأخبار المالية في الصفحة الأولى وإضافة صفحة رياضية أسبوعية للجريدة لا تضيف شيئاً لكم الهائل من الأخبار الرياضية.

ومهما يكن من أمر، فإن فايننشال تايمز حافظت قبل أن تتحول تحت سلطة مالكة الياباني الجديد، على جودتها العالية ولم تتعثر في الزمن الرقمي ولم تدخل مصحة السوق المريضة ولديها أكثر من مليون مشترك في النسختين المطبوعة والرقمية. وهو رقم يكفي أن يجعل المسؤولين في شركة نيكاي اليابانية يدركون أن أي تحرك لهم لا يمكن أن يعود بالصحيفة إلى الوراء، لأن تعثر فايننشال تايمز في الإيرادات أو الاشتراك، يعني أن التاريخ قد يحكم بأن بيرسون قد باعت في اللحظة المناسبة.

## سلطة المواطن الصحفي على الصحفي

أن تزيل صحيفة مثل التايمز تتميز بحساسيتها الإخبارية العالية قصة تعد «حدثًا» من منصاتها الرقمية تحت وطأة الانتقاد والاستياء الشديد في مواقع التواصل الاجتماعي، يعني أن سلطة المواطن الصحفي ارتقت مسافات أعلى من حساسية الصحفي.

من المفيد التذكير بمثل هذه السلطة وتأثيرها اليوم، بعد أن تغير سلوك القراء ولم يعد بالإمكان العودة بهم إلى الوراء، وعلى الصحفيين الاعتراف بأن سلطتهم لم تعد كما كانت في الزمن الورقي كمصدر وحيد للأخبار.

أو عندما اعتبرت كاثرين فاينر، رئيسة تحرير صحيفة الغارديان مقاومة الصحفيين التقليديين للتغيير المتصاعد مضرا بالصحافة نفسها، ومطالبة الصحفي اليوم بأن يدرك أن دوره كصانع للحقيقة وشارح لها قد ولى.

فقد أزالته صحيفة تايمز قصة إخبارية من موقعها على شبكة الإنترنت عن وفاة آرثر (15 عاما) ابن الممثل والموسيقي الأسترالي نيك كهيف، بعد سقوطه من منحدر في مدينة بيرتون، حيث حاول كثيرون من حوله إنقاذه لكنهم لم يفلحوا.

تداعيات إزالة الخبر تبدو من الوهلة الأولى استجابة لاستياء على مواقع التواصل الاجتماعي رأى أن القصة الإخبارية المنشورة لا تبدو لائقة بحزن مغني على وفاة ابنه. وهو ما دفع هيئة تحرير الصحيفة إلى الاعتراف بأن القصة الإخبارية التي نشرت تحت عنوان «دع طفلك يشعر بالخوف..» كانت «غير لائقة» من دون أن تصدر اعتذارا علنيا.

وقال متحدث باسم الصحيفة «نشرنا قصة وفاة نجل الموسيقي نيك كهيف في طبعتنا الورقية، وقررنا في وقت لاحق بأنها كانت غير مناسبة، فقمنا بإزالتها من المنصات الرقمية».

محرر خبر الوفاة استفاد من مقابلات سابقة مع المغني نيك كهيف تحدث فيها عن تجربة أولاده في المواقف المخيفة، وكيف على الآباء «الوقوف في الخلف» عندما يقترب أطفالهم من وضع مخيف، من أجل أن يكتسب الأبناء الخبرة والدراية، كما أنه يشاهد مع أبنائه المراهقين أفلام العنف ولديه هاجس الموت قائم بشكل ما.

دعم محرر خبر وفاة الفتى آرثر قصته الإخبارية بمثل هذه التداعيات التي أثارت استياء المواطن الصحفي وأرغمت التايمز على سحب الخبر وهي صحيفة تصنف وفق المدارس الإعلامية بالثقافة العالية مثلها مثل الغارديان وليس بالثقافة الواطئة التي تجسدها صحيفة ذي صن الشعبية عالية التوزيع.

فمن يحدد حساسية الخبر الصحفي في زمن جيل الويكيبيديا وفق تعبير بيان الإنترنت؟ هل

أنزل المواطن الصحفي بعد اجتياحه الفضاء الإعلامي، الصحفي من «برجه» وفرض عليه أن يعامله بالند وليس مجرد قارئ يتلقى رسائله المكتوبة وينشرها في أفضل الأحوال في صفحة بريد القراء. لم تعد مثل هذه المعادلة قائمة، وانتهت مع انتهاء زمن التلقين الإخباري، وبمثل هذا التفسير يمكن أن نسب قيام صحيفة مرموقة مثل التايمز إزالة قصة إخبارية وفقا لحساسية المواطن الصحفي التي تفوقت على حساسية محررها.

كانت تعليقات القراء على قصة وفاة ابن الموسيقي الأسترالي أشبه بمجهر مضاف يحلل تداعيات الخبر في عاصفة من التعليقات.

فقد وصفت بالقصة الفظيعة وأن بعض الصحف تمارس دورا مشينا من دون أن تشعر بالآلام أم ثكلي، وارتفع مستوى النقد الصحفي عندما كتب معلق بأن صحيفة التايمز هبطت حساسيتها الإخبارية إلى صف التابلويد الشعبية في قصتها عن عائلة ثكلي بوفاة ولدها.

بمثل هذه التعليقات أوصل الإنترنت القارئ السابق للصحيفة الورقية إلى أن يكون مشاركا يتحدث ويردّ ويجادل، بل ويحارب وجهة النظر التي تتبناها الصحيفة.

التدفق الحر للصحافة على الإنترنت ليس مجرد قيام المواطن الصحفي بنشر قصصه الشخصية وفق فكرة رئيسة تحرير الغارديان، بل هو بصدد إعادة رسم تصور دور الصحفي في المجتمع وعلاقته الأساسية مع الجمهور، ومعرفة كيف يفكر القراء.

لأن الإنترنت أعادت تشكيل محتوى الصحافة بمشاركة المواطن الصحفي في تحرير الأخبار وبثها، بعدما كان أقصى ما يفعله إرسال رسالة إلى محرر الصحيفة الورقية بصفته قارئاً وينتظر أن تنشر.

## التكنولوجيا التخريبية

اختار مراسلان في صحيفة فايننشال تايمز تسمية «التكنولوجيا التخريبية» وهما يعرضان للمحنة المتصاعدة التي تعاني منها الصحف حيال تسويق الأخبار من قبل المواقع الكبرى، فعصر الإنترنت لم يكن لطيفا مع ناشري الصحف، هكذا اختصرا الواقع الجديد.

فمع إعلان غوغل وأبل وفيسبوك تقديم خدمات إخبارية للمستخدمين، فإن مثل هذه المواقع التي تكاد تجمع غالبية سكان الأرض «أعضاء فيسبوك وحده أكثر من سكان الصين» تزيد في تسريع الانخفاض في عدد النسخ الورقية الموزعة للصحف.

فيسبوك: سيتمكن المستخدمون المتنقلون على وجه الخصوص من التمتع بقراءة الأخبار بشكل أسرع وأكثر سلاسة.

آبل: جمعت عشرات الناشرين في خدمة «آبل نيوز» في تطبيق سينطلق هذا الخريف تكون الخدمة الإخبارية عرض غير محدود من المدونات والفيديوهات والمواقع الإلكترونية.

غوغل: ستزيل فكرة المواقع الإلكترونية للصحف أو المجالات بوصفها علامات تجارية فردية يتم استيعابها بالكامل، بدلا من تفكيكها إلى مواضيع منفصلة ونشرها عبر تطبيقات مختلفة.

مثل هذه المواقع استثمرت فكرة زيادة الوقت الذي يقضيه المستخدمون على الهواتف الذكية، فقد أصبحت تلك الهواتف الطريقة المهيمنة لقراءة الأخبار.

وستتخلى ببساطة هذه الشركات الكبرى ومواقع التواصل الاجتماعي التي حققت نجاحات كبيرة عن مبادئها التأسيسية بالخروج المعلن عن تلك المبادئ وإنشاء صومعة مغلقة المحتوى.

عندما أطلق المدير العام السابق لوكالة الصحافة الفرنسية إيمانويل هوغ قبل أعوام ما سمي حينها «قنبلة إلكترونية» بإعلانه بيع الأخبار إلى المستخدمين مباشرة، متجاوزا الصحف والمحطات التلفزيونية والإذاعات، فسرت دعوته بالخروج من نظام صارم تقوم بموجبه وكالات الأنباء ببيع إنتاجها للصحف التي تبيعها بدورها إلى الجمهور.

وهاهي الصحف تخرج بشكل ما من هذا النظام الصارم بوجود المنصات الإخبارية الكبرى، بل إن وكالات الأنباء ستجد نتائجها الإخباري يصل متأخرا وغير ذي فائدة في عصر «الإنترنت لم يكن لطيفا فيه مع الصحف وفق تعبير هانا كوشلر واثيو غاراهان في فايننشال تايمز».

وإذا كان المحللون قد تمهلوا كثيرا في قبول بيع المحتوى المتميز على الإنترنت على اعتبار أن لا أحد منا على استعداد لشراء الأخبار، إنها غالبا ما ترمى يوميا في سلة «الرابش» وفق التعبير الإنجليزي المفرط بالتفاؤل، فإن ثورة غوغل وأبل وفيسبوك ستضع الصحف في سجن شراكة يتحول إلى مصهر يذيب تاريخها بمرور الوقت.

كما سيفقد الويب الوظيفة التي أوجد من أجلها بتحويله إلى جزر مبعثرة في تطبيقات خاصة، أو كما أسماها تيم بيرنرز لي مخترع الويب بـ «جزر مستقلة ضمن سياج كبير اسمه فيسبوك»، لتصبح الإنترنت مجرد بنية تحتية لعدد كبير من التطبيقات بعدما كان الويب/ المتصفح هو التطبيق الأساس.

فالأنظمة المغلقة التي توفر محتوى محدودا للمشاركين، لها مساوئها مقارنة بالأنظمة المفتوحة، وأن الاحتكار يهدد روح الابتكار، لكن الأفكار «رائعة الابتكار» وفق تيم بيرنرز لي، قد تكون أسرع في اقتناص الفرص غير المسبوقة.

لا ترقى المراهنة على الخدمات الإخبارية إلى مرتبة الجدل، فثمة تصورات وإن بدا أغلبها متفائلا على اعتبار أن آبل وفيسبوك وغوغل أضاعت بارقة أمل لصناعة الصحف الكاسدة ومنحت السوق المريضة علاجاً، ففيسبوك أدرجت تسعة ناشرين لخدمتها المسماة «إنستانت آرتيكلز» من بينهم صحيفة نيويورك تايمز، وآبل سجلت عشرات الناشرين في خدمة «آبل نيوز» مثل نيويورك تايمز والغارديان والإيكونوميست وفايننشال تايمز.

إلا أن كارا سويشر الصحافية المختصة في تكنولوجيا الإنترنت أجابت على سؤال عما إذا كان هذا النوع من الصفقات سيتحول سريعا لصالح بعض دور النشر على حساب غيرها، بقولها «سوف يقومون باجتذابكم، ثم في وقت لاحق، عندما تصبحون معتمدين تماما على المضمون الذي يقدمونه، سوف يبادرون بالمطالبة بمقابل مالي. هذه فكرة سيئة للغاية».

بينما يشير مارك تومبسون الرئيس التنفيذي السابق لصحيفة نيويورك تايمز إلى فوائد من هذه الشراكة الغامضة بين الصحف ومنصات الأخبار الجديدة كون الصحيفة قادرة على توفير محتواها من الأخبار لجمهور جديد واسع.

ويقول «نحن نتحدث عن فرصة لتوزيع المحتوى دون تكلفة على الإطلاق إلى أكثر من مليار شخص تماما».

أما غوردن كروفيت الناشر السابق لصحيفة وول ستريت جورنال فيرى أن الخدمات يمكن أن تعمل على إضعاف العلامات التجارية للناشرين باعتبارها مواقع مقصودة وتعزيز العلامة التجارية للمنصة.

ومهما يكن من أمر فكل الدلائل المتوفرة مع اقتراب انطلاق مثل هذه الخدمات الكبرى، لا تمنح سوق الصحافة المريضة الاحتفال بشفائها النهائي، وقد تجد لها مسلكا في عبور مرحلة الخطر، لكن يبقى الطريق مقلقا أمام الورق.

## انقراض الصحافة المتخصصة

سمت أشهر الصحف المصرية في متن أحد تقاريرها شاعرا بصفته ملحنا، وتحدثت عن أبحانه بثقة إخبارية ملفتة! سجد أمام هذا المثل العشرات الأخرى التي تجعل من «الصحافي» يتحرك بأدوات يجهل التعامل معها ويدفع بها عنوة من دون الالتفات إلى وعي القارئ.

إذا كنا نعرض لخطأ مريع في موضوع دائم التداول في الصحافة كخبر الشاعر الذي أضحي ملحنا، فلنا أن نتخيل صورة أن يعد صحافي تقريراً علمياً، أو يعالج تداعيات خطأ طبي في أحد المستشفيات أو يعرض لفكرة اقتصادية تتحدث عن أسعار الفائدة، أو يكتب عن سرعة معالجات الكمبيوترات وعدد العمليات التي تقوم بها في الثانية.

لا تنتهي الصحافة عند القصة الإخبارية السياسية التي عادة ما تحمل من التداعيات أكثر مما تعرض لجديد الخبر وهو ما يستسهله الصحافيون في إعداد مثل هذه القصص، ولا تنتهي أيضاً عند القصة الصحافية الثقافية التي تكاد تفقد مواصفاتها بسبب طريقة كتابتها الأدبية وإغراقها في الحسية والتعبيرية على حساب المعلومات، فعلى جملتها تصبح مثل هذه التعبيرية عائقاً أمام أهمية ما تريد إيصاله.

من المؤسف القول إن الصحافة بشكل عام تفتقد اليوم إلى الصحافي المتخصص، وليس الطبيب أو الفيزيائي أو الاقتصادي الذي يمارس الصحافة كعمل ثانوي. سجد مثل هؤلاء يجتهدون ويستخدمون معارفهم في إعداد التقارير وكتابة الأعمدة، لكنهم في النهاية يمارسون مثل هذا العمل الصحافي من خلف جدار اهتمامهم باختصاصهم وعملهم الأول غير الصحافي.

للصحافي المتخصص دور مهم في المعرفة وتقريب المعلومات إلى القارئ بلغة صحافية وليست علمية جامدة وتعريفه بدلالة وأهمية الأرقام ومستوياتها البيانية وإضاءة الزوايا الغامضة في القصص العلمية والطبية والتكنولوجية عبر سياق العرض والتحليل.

ليس بمقدور أي صحافي أن يصنع قصة إخبارية من خطأ طبي أحدث مأساة، إن لم يكن يمتلك معلومات صحيحة عن الأمراض وأسبابها وطريقة علاجها، وإلا سيعيد علينا الكلام المتداول بين الناس أنفسهم عن مثل هذه الأخطاء الطبية.

هناك التباس حقيقي شائع بين الجمهور حول المفاهيم الاقتصادية السائدة الآن وأسعار الفائدة وسوق الأسهم، لكن الصحف تعيد تكرار بيانات ما ترسله وكالات الأنباء حول هذه التقارير من دون أن تتدخل في إيضاح مثل هذه المفاهيم للقارئ العادي على الأقل لإعادة شد انتباهه لصفحات الاقتصاد.

الأمر نفسه يحدث مع بقية الصفحات المتخصصة في الطب والعلوم والتكنولوجيا، ولو تسنى

للقرء التعامل مع مثل هذه الصفحات كما يتعاملون مثلا مع الصفحات الرياضية سنعيد ترتيب العلاقة بين الصحف وقراءها الأوفياء.

ثمة إبهار وانسياق وراء التقارير حول أخبار ونشاطات الفضاء وما تقوم به المركبات الفضائية وحياة الرواد هناك، ومن المثير ألا يجد القارئ أي اختلاف بين عشرات الصحف في تناول مثل هذه القصص بسبب أن مصدرها واحد! لذلك ستصبح القصة مختلفة كلياً عندما توضع بيد صحفي متخصص يعيد توجيهها من زوايا صحافية يدرك أهميتها وفائدة إيصالها إلى القارئ مع جوانب تحليلية.

أغلب الصحف اتبعت سياسة قصيرة النظر عندما وضعت الصحافيين المتخصصين في أسفل اهتماماتها ربما بسبب التكلفة العالية أو لعدم تقدير أهمية وجودهم في الصناعة الصحافية، مع أنهم يستطيعون صناعة قصة إخبارية مفيدة وحصرية وتخليص الصحف من تكرار أخبارها السياسية والدوران في حلقة متشابهة.

التحذير من انقراض الصحافة المتخصصة لا يتأتى من عدم وجود مثل هذه الصحافة، لكن من طريقة اشتغالها بطريقة متشابهة ومملة من قبل صحافيين غير متعمقين في ما يحررونه من أخبار، ولا يمتلكون أفكاراً ولا رؤى مستقبلية وينتظرون ما يصلهم فحسب لإعادة تدويره.

الصحافيون المتخصصون يمتلكون حساسية عالية ومسؤولية أن تكون المعلومة دقيقة ويعتمدون على مصادر ذات مصداقية ومعرفة عما تتكلم عنه، ولا يهتمون بالأراء الشخصية المراوغة والمتطفلة على غير اختصاصها، لذلك صار من الأهمية أن يتوفر مثل هؤلاء الصحافيين في عالم تسيره التكنولوجيا العلمية ويشد الناس بالابتكارات، فيما وسائل الإعلام تكتفي بتناول الضوء الخارجي المبهر في هذه الابتكارات، لأنها تفقد الصحفي الذي يحلل أهمية ما بيد الناس وفائدته وحتى طريقة استخدامه.

## الإمبراطور يتراجع، الأخبار لا تباع!

قبل أعوام كان إمبراطور الإعلام روبرت مردوخ يعبر عن ثقة فائقة في استعادة العائدات الكبيرة التي انهارت في سوق الصحافة المريضة مع بيع محتوى الصحف الرقمية، كان يتحدث حينها عن صناعة مضمون مختلف ونوعية أفضل مقارنة مع الآخرين كي تحذو حذوه وسائل إعلامية أخرى.

تحدث باسم الناس ونقل سعادتهم آنذاك بدفع رسوم مقابل المعلومات والقصص الإخبارية حول المشاهير التي كانوا يحصلون عليها مجاناً.

حينها قررت مجموعات نشر تقليدية مثل نيوز كروب ونيويورك تايمز وأكسل سبرينجر أن تخوض التجربة وتبدأ بفرض رسوم مقابل الأخبار التي تنشر على الإنترنت مجازفة بتقليل حجم مستخدميها للحصول على مكاسب محتملة من خلال إيرادات الاشتراكات، وفي تعديل على مبدأ مجانية الإعلام على الإنترنت.

المتابعون الإعلاميون عبّروا عن خشيتهم من نجاح هذه الإستراتيجية ووصفوها بعالية الخطورة بسبب توفر مقدار كبير من الأخبار مجاناً على شبكة الإنترنت.

وكان السؤال الموجه إلى الإمبراطور حينها من يشتري أخباراً في زمن المواطن الصحفي؟ إلا أن الإجابة الأهم انطلقت من آلان روسبردرجر، رئيس تحرير صحيفة الغارديان السابق، عندما أشار إلى قيام مردوخ من قبل بتسعير صحفه بمبالغ ضئيلة جداً تصل إلى أقل من سعر التكلفة من أجل الاستحواذ على الجمهور، وهو نفسه الذي يطالب اليوم بفرض رسوم على دخول القارئ على موقع الصحيفة على الإنترنت.

روسبردرجر كان يرى أن المستقبل للصحافة الورقية والرقمية جزء منه وأن الأكثر تميّزاً هو الذي يفرض نفسه ويوثق علاقته مع القارئ.

واليوم تخفق ذا صن أشهر الصحف الشعبية البريطانية في بيع محتواها الرقمي «المثير» بعد تجربة وجدت فيها عزوف القراء عن موقعها الإلكتروني، لتعود إلى فتح صفحاتها أمام المستخدمين مجاناً.

الصحيفة المصنفة ضمن «الثقافة الواطئة» قياساً «لثقافة العالية» التي تمثلها صحيفة تايمز ضمن مجموعة نيوز كروب التي يمتلكها روبرت مردوخ، تعترف بتجربة إخفاق رقمية لصحيفة تقليدية.

وهذا الإخفاق تفسره ربيكا بروكس، التي كانت مشرفة على الصحيفتين، «بالتطوير الإلكتروني الذي سيضمن الحفاظ على المكانة المتفردة التي تحتلها ذا صن في الثقافة البريطانية».

وهو كلام مختلف عما قالته ريببكا من قبل بصفتها الذراع الإعلامي لمردوخ وتبنت إستراتيجية فرض رسوم على دخول الموقع الإلكتروني للصحف، عندما وصفت الخطوة آنذاك بالحاسمة لجعل الأعمال التجارية للأنباء اقتصاديا مثيرا. معتبرة قرار مردوخ بفرض رسوم على المستخدمين، أنه جاء في لحظة حاسمة بالنسبة إلى الصحافة، «ويمثل البداية على طريق الاستمرار في تطوير المنتجات الرقمية والاستثمار والابتكار من أجل القراء».

سنجد صعوبة في تفسير اندفاع ريببكا بروكس، المرأة التي لم تتنازل عن شجاعتها بعد أن قضت أربع سنوات أمام القضاء تبرئ سمعتها من تهمة التورط في أنشطة جنائية لاختراق هواتف المشاهير وأسر ضحايا في حرب العراق وأفغانستان، وهي تتحدث عن إستراتيجية فرض رسوم على مستخدمي الموقع الإلكتروني ومن ثمة التراجع عن تلك الإستراتيجية، غير إخلاصها لمردوخ بصفتها ذراعه الإعلامي.

إذ لم يحدث أن وقت بوعدها السابق في تطوير المنتجات الرقمية والابتكار في المحتوى، وفسرت بعد ذلك الإخفاق في بيع المحتوى الرقمي بالحفاظ على مكانة ذا صن في الثقافة الشعبية.

ومهما يكن من أمر فإن تراجع أشهر الصحف الشعبية البريطانية التي توزع أكثر من مليون نسخة بمثابة الدرس الأول الفعلي حول بيع المحتوى الرقمي الذي لم يدم طويلا بعد أن خذلها «المستخدمون»، وهو تعبير يبدو أكثر دقة من «القراء» لأنها مازالت تنافس الصحف الشعبية الأخرى في أرقام التوزيع.

مثل هذه الصحيفة مقياس معبر عن توجه القراء الإنكليز، فقارئ التايمز والغارديان سيمد شفته تبرما عندما تحدثه عن ذا صن، ويكتفي بتعليق مقتضب في نوع من التعالي، أو يهز رأسه بلا تعليق.

لكن الإخفاق الرقمي لهذه الصحيفة سيمنح المهتمين بالإعلام الرقمي فرصة التأكيد أو التراجع عن تحذيراتهم حول بيع المحتوى على الإنترنت، وأصبح تاريخ عودة صفحات الجريدة مجانية لمستخدمي الإنترنت، فاصلة رقمية لمزيد من التحليلات، لكنها بالتأكيد لن تكون وفق اعتبارات ريببكا بروكس التجارية التي تميل أينما مال سيدها مردوخ.

ثمة ما ينتظر الإعلام الرقمي والمراهنة على القراء الأوفياء لصحفهم، والأكثر صناع المحتوى المعروضون للإخفاق أكثر من النجاح.

## سحابة افتراضية.. سحابة صحافية

سنفترض قصة، لكنها في حقيقة الأمر واقع يحدث اليوم بصفته جزءاً من السحابة الافتراضية التي تبدو أنها اختصرت العالم برمته في فضاء غرفة المعيشة!

ثمة فنان تشكيلي عربي أتقن التصميم الصحافي بخيال مبتكر وماهر ويمتلك أيضاً مواصفات كتابة صحافية ونقدية قادرة على الأداء بأفكار متميزة، وضعه قدره أو خياره مهاجراً في قرية صغيرة في نيوزيلندا تحتاج ساعتين سياقه لتصل إلى أقرب بلدة إليها تمتلك قليلاً من ضجيج المدن.

يشعر تماماً بأن طاقته مهدورة، فهو يرسم برغبة متوحدة ولا يسمع ردود فعل على أعماله إلا من زوجته، ومن الصعوبة نقلها وعرضها في رواق فني. يحسد أولاده لأنهم يذهبون إلى المدرسة يومياً ولهم أصدقاء، الوقت الذي يقضيه أمام كمبيوتره صار أشبه بالجهد الضائع المكرر وغير المنتج، والرسائل التي يتبادلها صارت تكراراً مملاً لتداعيات الحنين حتى غاب عنها الحنين، يشعر أن أفكاره لا تأتي بشيء بكل ما يكتبه على صفحته، إنه يعيش في قرية فاتنة وهادئة كل ما يوده متوفر فيها ولا أحد يقلقه فيها مطلقاً، لكن مع ذلك طاقته معطلة، لأنه صحافي لا يتحرك! ومتى كان الصحافي لا يرى بأكثر من عين؟

كم تبعد نيوزيلندا عن مسقط في سلطنة عمان، السفن تملك الإجابة الأسهل والأجمل، فالطائرات لا تمت بصلة لخيال الرجل التشكيلي.

لقد وجدها، الأصح السحابة الافتراضية وجدته، «مازالنا قصتنا افتراضية، لكن مثلها تحدثت كما في الزمن الرقمي» فقد اختارته مجلة تهتم بالفن التشكيلي تصدر في مسقط مصمماً وكاتباً ومنتجاً لها، وأصبحت غرفة المعيشة في بيته بالقرية النيوزيلندية النائية أشبه بمكتب صحافي متكامل تديره السحابة الافتراضية، ومن السهولة أيضاً أن يحمل كمبيوتره المحمول في نهار مشمس إلى مقهى قريبة ليوصل عمله.

السحابة الافتراضية أعادت الطاقة المهدورة لهذا الصحافي وربطت قرية «ساووث وود» في نيوزيلندا بمكاتب المجلة في مسقط.

وهذا ما يحدث اليوم فعلاً عبر السحابة البشرية التي توزع مهام العمل المسطح عبر سحابة افتراضية منهية التسلسل الهرمي العقيم. إنك تعمل براحة تامة بمهام تحددها ويشترك معك الآخرون حتى وإن كانوا في أقصى الأماكن النائية. جهاز كمبيوتر، ودماعك، واتصال بالإنترنت من أجل العمل، ولا شيء أكثر.

وهذا ما دفع جاي ستاندينج، الأكاديمي المتخصص في طبيعة الخدمات ونمو العمل غير الآمن

إلى القول «إن السحابة البشرية تجعل تقسيم آدم سميث الشهير للعمال في صناعة الدبابيس يبدو متواضعا».

لأن السحابة البشرية بوصفها وسيلة جديدة لإنجاز العمل، يتم فيها تقسيم الوظائف الإدارية بين مئات المشاريع أو المهام المنفصلة، ومن ثمة نشرها على خدمة سحابة افتراضية من العاملين الراغبين الذين يمكن أن يكونوا بأي مكان في العالم، طالما لديهم اتصال بالإنترنت. سواء كانت خدمة السحابة البشرية ذات واقع مثالي أو مريّر، فهذا الواقع بتعبير سارة أوكونر من صحيفة فاينشال تايمز، يعتمد إلى حد بعيد أين تجد نفسك بالضبط في تسلسلها. أو بتعبير أحد العاملين في سحابة بشرية أن مهام الذكاء البشري جفت وانخفضت معدلات الأجور «الآن نحن بوصفنا عاملين يجب أن نتنافس مع عاملين آخرين للحصول على مهام الذكاء البشري».

الناشرون الذين يصنعون المستقبل بأفكارهم يعتقدون أننا على عتبة ثورة عمل مرنة، فخدمة السحابة البشرية تعد بالقضاء على نقص المهارات الصحافية وتخفيف عيوب العمل الكلاسيكي، وإيجاد جدارة عالمية حيث يتم مكافأة الصحافيين فقط على إنتاجيتهم، بغض النظر عن موقعهم، أو درجة تعليمهم وجنسهم أو عرقهم. أو وفق وصف أوكونر أن بعضهم يقول إن بإمكانها إعادتنا إلى عصر الصناعات المنزلية، الذي سبق حشرنا داخل مصانع أو مكاتب وأفقدنا السيطرة على عملنا. فهذا عصر ما بعد الرقمية يعود إلى الأصول.

بمقابل هذا يقترح صاحب مطبعة عربي على سياسي ثري وناشر وصاحب محطات تلفزيونية عربية، إصدار مجلة تهتم بشؤون المغتربين العرب في العالم، فثمة أكثر من جيل ولد هناك وولدت معهم الملايين من القصص الصحافية، إنهم قصة صحافية متجددة ودائمة، ستكون مثيرة إن جمعت بين متني مجلة أسبوعية أو شهرية.

يتأمل السياسي والناشر الثري الفكرة ولأنه خارج السحابة الافتراضية تماما، يتساءل لكن من يكتب في هذه المجلة الجديدة كل الكتاب العرب استهلكوا أفكارهم!

## الخرافة خبراً صحافياً

مع إنجازي الفقرة الأخيرة في هذا المقال يكون موعد نهاية العالم قد أزف نهائياً! وفق تقرير خبري تداولته الصحف البريطانية والأميركية، وهو كما يبدو وفقاً للحساسية الصحافية من الأهمية بتأثير حيث اختارته صحيفة ليبرالية مثل الغارديان البريطانية ليكون من بين أخبارها الرئيسية على الموقع الإلكتروني.

أهمية الخبر تأسست على تحذير منظمة مسيحية بأن العالم سيدمر في السابع من أكتوبر 2015 بعد أن نجا كوكب الأرض من «القمر الدموي» الذي شهدناه في نهاية سبتمبر في ظاهرة فلكية جلبت الاهتمام وفقاً للتفسير الفيزيائي وليس الأسطوري أو الديني.

وإذا كان تحذير مثل هذه المنظمة المسيحية يملك من الأهمية قدراً مثلما أعطته وسائل الإعلام مساحة شغلت فيه القراء، فلن تكون ثمة مساحة لهذا المقال ولا من يقرأه لأننا وفق الافتراض الخرافي قد متنا جميعاً!

وبطبيعة الحال يأخذ الخبر تداعيات واستطرادات وفق ما يحدد أهميته المحرر، فيعود مذكراً بأن هناك موعداً سابقاً في 21 مايو 2011 تحدث عن نهاية العالم ولم يتحقق.

ويأخذ على محمل الجد تصريح أحد أعضاء تلك المنظمة المسيحية التي تتخذ من فيلادلفيا مقراً لها يؤكد فيه تأسيساً على الكتاب المقدس أن في مثل هذا الموعد سيكون الله قد تحدث وأنهى العالم إلى الأبد.

وواقع الحال ليس الأهمية بما يقوله مثل هذا الرجل، لكن لماذا غاب سؤال الحساسية الصحافية، وهل وضع محرر هذا الخبر متنه تحت مجهره الصحافي، هل افترض كيف سيتقبله القراء، ما ردة فعلهم، ما أهمية أن تنشره الصحيفة، هل هو للتسلية مثلاً أو للتهمك؟؟

الخبر يبقى خبراً بوحده المتداولة منذ أن أطلق أول منادي المعلومة للجمهور بصوته في الأسواق والطرق لتتأسس المفاهيم البدائية للصحافة، وسيكون الخبر منحازاً إن تخلى عن مبدأ نقل المعلومة المجردة.

وخبر نهاية العالم ليس منحازاً، فالمحرر يدرك أن موعد المنظمة المسيحية حول نهاية العالم خارج حدود المنطق لأنها لا تمتلك القدرة والحدس لتحديد مثل هذا الموعد، إلا أن سؤالاً عن أهمية نشره يبقى متداولاً مع توفر حزمة من الأجوبة له لدى الصحيفة ومحلي مفاهيم الأخبار.

لكن ماذا بشأن الخرافة؟ أليس من المثير أن تعود فكرة الخرافة للتداول وفي وسائل إعلام عالية المسؤولية بعد أن قضت عليها طبيعة تطور العقل البشري، هل بمقدور وسائل الإعلام

تعاطي أخبار الخرافة كخبر نهاية العالم في السابع من أكتوبر، بوصفه مادة خبرية قابلة للتداول والتحليل.

المثير في الأمر أننا سنجد كما هائلا من أخبار الخرافة الدينية والتاريخية وتداعياتها تسيّر وسائل الإعلام بشكل يفوق حدود المنطق البشري، أما وفق مصالح سياسية أو تجارية رائجة. تعول مثل هذه الصناعة الإخبارية على المقدس بوصفه غير قابل للدحض وتروج ما تشاء من أفكار وقصص تثير الخوف والضغائن بين فئة من الجمهور، وتجد سوقا تجاريا يدر عليها الأموال والإعلانات والتبرعات. فوسائل إعلام الخرافة الدينية تدار من قبل تجار دين يمتلكون الأموال بمعية رجال دين بلحى وعمائم وكوفيات، ويتجاوب معها جمهور يسأل ويتحرى عن أفكار وقصص تاريخية لا تدخل في حدود المنطق.

وهذا يعني أن رسالة الخرافة قد وصلت بحدود ما بمجرد استجابة شريحة من الجمهور لها. من السهولة بمكان أن يعرض المتابع اليوم لحشد من المناسبات الدينية والتاريخية وقد تحولت إلى مهرجانات حاشدة للنحيب والاحتفال على حد سواء، تجعل منها وسائل إعلام قصة إخبارية رئيسية، تعرض وقائعها باعتبارها مقدسا دينيا وتاريخيا، ولا تناقش فكرتها وفق نقد عقلي واضح، لأن ثمة دافعا سياسيا أو ماليا وراء الترويج لها.

مهمة صناعة الرأي منوطة بإعلام حساس بقيمه الإخبارية يهدف إلى حرية تبادل المعلومات بين الجمهور، إلا أن وجود إعلام يروج لفكرة تاريخية أو سياسية بهدف ما، قائمة أيضا للأسف، وبمجرد أن ينجح مثل هذا الإعلام بزراعة الخرافة في عقول فئة من الأميين أو غيرهم يكون قد أشاع خطابا مهمته العودة إلى التاريخ الميت، لأن الخرافة الإعلامية من بقايا التاريخ الصامت وليست لها عين على المستقبل.

## رئيسات تحرير

المفاضلة مع الرجل لن تبدو من الأهمية بمكان في النظر إلى دلالة أن تكون امرأة رئيسة تحرير صحيفة، وهي غير الدلالة بطبيعة الحال أن تكون سيدة رئيسة للولايات المتحدة الأمريكية ولا حتى مثل رئيسة الوزراء البريطانية الراحلة مارغريت تاتشر التي لا ترى أن ترقية غيرها من النساء جزء من عملها، ولا تحمل مواصفات تروق النساء في السعودية لأن يكنّ في مركز القرار «بمملكة الرجال» لأن الاعتقاد السائد يرد تلك المواصفات إلى التعصّب النخبوي وكره النساء الديني والتقليل من شأنهن.

دلالة المرأة كرئيسة تحرير تفقد بمرور الوقت النظرة التاريخية للمفاضلة غير العادلة في الجنس، لكنها تبقى تحمل السؤال الفلكلوري: لماذا أنتِ رئيسة تحرير؟ ولن نجد إجابة معقولة عند ماري كاي ويلمرز رئيسة تحرير مجلة «لندن ريفيو أوف بوكس»، فهي ظلت تشغل هذا الموقع وفق النمط الكلاسيكي من عام 1992 حتى عام 2011، وتعيش عالمه وحدها، هي تؤدي العمل برمته تفكر ثم تفكر ويبدو هناك القليل من المساعدين لها.

أما لماذا بقيت كل تلك السنين تشغل مثل هذا الموقع؟ تقول لا يمكنني الإجابة على ذلك. وصف محاور ويلمرز في صحيفة «فايننشال تايمز» بأنها أفضل محررة في العالم، والأهم من ذلك كله أنها إنسانة خجولة تكره أن تكون موضع عرض أمام الناس. ويصفها بالقول «هذا مديح كبير لسيدة أمضت تقريبا 50 عاما وهي مهتمة أكثر من أي شخص على قيد الحياة بأن تكون النقاط في مكانها الصحيح. في (لندن ريفيو أوف بوكس) إنها تقرأ كل شيء يتم إرساله بحسب المواصفات، وتشعر بالبؤس إذا طبعت أي شيء لا يرقى إلى تلك المواصفات».

مع كل ذلك يصعب فهم لماذا هذه المرأة رئيسة تحرير مجلة توزع 67 ألف نسخة كل أسبوعين، تبدو مسرورة وهي تتأمل سؤال إن مجلتها لديها بالكاد امرأة تكتب لها. وتقول «أنا أريد نشر مقالات من شأنها تغيير المجتمع، لكنني أعتقد أن النساء يقللن من قيمة أنفسهن بسبب رغبتهن في معاملة تفضيلية، أنا لا أرى أنهن في حاجة إلى ذلك. لماذا ينبغي أن يكن بحاجة إليها؟».

ومن الصعوبة أن نجد إجابة عند زاني منتون بيدوس رئيسة تحرير مجلة «ذي إيكونوميست»، لماذا هي في هذا المنصب، فهذه المجلة التي مازالت تحتفظ بأرقام التوزيع المتصاعدة في زمن سوق الورق المريض، تعزز بالاكتماء باستقلاليتها من دون التعويل على أسماء من يكتب فيها، فلا أهمية للاسم فيها بقدر أهمية متن المادة.

في المرة النادرة التي خاطبت فيها زاني القراء عبّرت عن اعتزازها بتراث المجلة على صعيد

الاستقلالية التحريرية والتجارية، «ذلك أننا لا نخدم سوى الفكر الليبرالي».

رئيسة تحرير المجلة التي لديها 10 ملايين متابع على تويتر و6.5 مليون معجب في فيسبوك وتتمسك باستقلالية تحريرية وتحصر على حماية ذلك، ولا تنشر أسماء الصحافيين مع المقالات، ترى أن النجاح خلال العقود المقبلة لا يتطلب تفوقا تحريريا فحسب، وإنما الالتزام بالاستثمار والإبداع.

منذ عام 1843 شاركت مجلة ذي إيكونوميست فيما وصفه جيمس ويلسون رئيس التحرير المؤسس في «سباق محموم بين الذكاء الضاغط نحو الأمام وجهل وضع جبان يعوق تقدمنا» وها هي رئيسة التحرير تتطلع باتجاه الجولة القادمة من هذا السباق.

لكن الصحافية كاثرين فاينر تدرجت بكفاءة وتمهل حذر وذكي في آن حتى وصلت إلى رئيس تحرير الغارديان أعرق الصحف البريطانية التي تصدر منذ 194 عاما، تكاد تملك بحكم تجربتها إجابة معاصرة لماذا هي في هذا الموقع لأنها تعمل وفق ما ينتظرها في عالم رقمي بامتياز.

فاينر ترى أن الصحافيين اليوم أكثر عرضة للمساءلة حول دقة معلوماتهم، بفضل تسارع المعطيات على الإنترنت من قبل «المواطن الصحفي» واستقلاليته وحيويته في نشر الأخبار، الأمر الذي يدفع الصحفي إلى تقوية أدواته وتقديم مادة بلا ثغرات.

وتعتبر مقاومة الصحافيين التقليديين للتغيير المتصاعد مضرا بالصحافة نفسها، مطالبة الصحفي اليوم بأن يدرك أن دوره كصانع للحقيقة وشارح لها قد ولى.

تؤمن هذه السيدة بفكرة إعادة صياغة النقاش حول معضلة الصحفي اليوم، والتخلص من وهم فكرة مستقبل الصحافة الآمن، وترفض الخلط بين فرص عمل الصحفي وبين جذب المزيد من الإعلانات التجارية للتمويل، لكنها تتساءل أيضا «كيف يمكن لمستقبل الصحافة أن يكون آمنا، بينما التمويل يأتي من خارجها؟».

في كل الأحوال هناك مجموعة صغيرة من النساء في إدارة تحرير الصحف البريطانية مثل رولا خلف رئيسة تحرير فايننشال تايمز، وليزا ماركويل رئيسة تحرير العدد الأسبوعي لصحيفة «الإنديبندنت»، وفيكتوريا نيوتن رئيسة تحرير العدد الأسبوعي لصحيفة «ذا صن» الشعبية واسعة الانتشار، وسارة ساندز رئيسة تحرير صحيفة «إيفنغ ستاندر» اليومية اللندنية المسائية المجانية، ودون نيسوم رئيسة تحرير صحيفة «ذا ستار» المعنية بتغطية أخبار المشاهير.

## العصر الرقمي سيغير الأدباء إلى صحافيين

أتوقع أن يتأمل كيفين كيلى منظر الإنترنت كلام الروائي الأميركي جوناثان فرانزين ويستعيد ما كتبه، عن اختفاء الحدود الفاصلة بين الأجناس الأدبية المختلفة في الكتابة الرقمية.

فرانزين الذي يوصف بأنه من بين أهم الروائيين المعاصرين، بعد أن وضعت أعماله في لائحة الأكثر قراءة، يحذر الجيل المعاصر من إضاعة وقته في المزيد من التغريدات عبر موقع التواصل الاجتماعي تويتر، بدلا من تطوير أدواتهم في الكتابة، واصفا الكتابة بأنها ليست مؤسسة طائفية جماعية كي تجمع حولها الآخرين، بقدر ما هي جهد خيالي شخصي.

بينما يرى كيلى أن المستقبل سيشهد نشأة صيغة جديدة من صيغ أدب، ليس رقميا كليا فحسب، بل ويجري تداوله أيضا في الزمن الحقيقي ويسفر عن اختفاء الحدود الفاصلة بين الأجناس الأدبية المختلفة، ومناحي الحياة المتعددة، والهويات المتباينة.

فالكاتب الأميركي بريت ايستون إيليس مثلا أنفق في السنوات الأخيرة في سياق أحاديته مع نصف مليون من متابعيه في تويتر، وقتا فاق بكثير الوقت الذي خصصه لروايته القادمة.

ومثل هذا الكلام لم يكن سيروق للروائي الألماني الراحل غونتر غراس الذي يرى أن التجارب الافتراضية الظاهرية على الإنترنت لن تكون بديلا عن التجارب المباشرة.

لكن العصر الرقمي سيرغم الأديب على أن يكون صحافيا، بعد الترفع الأدبي عن استخدام أدوات الصحافي اللغوية والتقنية، والذي قضت عليه التكنولوجيا المتصاعدة.

وهذا ما يسميه كيلى بالأدب البديل، ومن حيث المحتوى الرقمي هو في حقيقة الأمر جهد صحافي ابتداء من التغريدات والتعليقات على فيسبوك والمحادثات والمراسلة الإلكترونية، وصار جمعها في كتاب شامل أدبا رقميا جديدا، عالجه يوهانيس تومفارت المُنظَر المختص بشؤون الإنترنت في دراسة لافتة بامتياز في مجلة فكر وفن، التي تصدر عن معهد غوته وترجمها عدنان عباس علي.

الإنترنت هبة السماء، منح الكُتاب الفرصة لأن ينشروا أعمالهم، من غير الخضوع لحسابات وأهواء دور النشر في أدب يساهم في كتابة كل جملة من جملة خليط من ناشطين في الويب، في تقدم تكنولوجيا جديد وجذري في عالم الإعلام.

وهذا ما سبق وأن شرحه بيان الإنترنت الذي أصدره نخبة من الصحافيين قبل سنوات عندما سمح الإنترنت بالتواصل مباشرة مع الأشخاص، وتغير الحديث القديم عن القراء والمستمعين والمتفرجين، واستغلال معرفتهم، فلننا بحاجة اليوم إلى صحافيين يعرفون كل شيء مسبقا، ولكن نحن بحاجة للذين يتواصلون، للذين يشكّون ويضعون الأسئلة.

فنسبة المؤلفات المنشورة بشكل شخصي، زادت على ثلاثين بالمئة مقارنة بإجمالي الكتب المباعة من قبل دور النشر، ذات الصفة الشبه احتكارية، وهذه النسبة في تزايد مستمر.

العصر الرقمي ينتج أدبا أسماه المحلل المتخصص بالويب كينيث غولدسميث بجرأة «الكتابة غير الإبداعية»، أو حلفا مع الشيطان كما بينت المهمة بشؤون محتوى الإنترنت جودي دين، لكن كل ذلك لا يمنح غولدسميث ودين أي سبب لأن يخشيا وسائل التواصل الاجتماعي، حسب يوهانيس تومفارت في دراسته المتميزة، فهناك سلسلة تتشكل في الشبكة العنكبوتية، وقادرة على إزاحة نموذج التمثيل البرلماني البالي السائد في العالم الغربي، النموذج القائم على أسس الديمقراطية البرلمانية.

ومع أن تومفارت يسمي الكتاب بالوسيلة الجليلة التي يتداولها الجمهور، إلا أنه يصر في نوع من التطرف على أن صلاحيته أشرفت على الانتهاء بعد تغلغل الأدب في كافة مناحي الحياة، ما ينطوي على فرصة تساعد على تقديم وسيلة جديدة، لعرض المؤلفات الأدبية، متمثلة بالكتاب الإلكتروني.

في النهاية، يرفع العصر الرقمي الأدب إلى طور جديد يتميز بمقاربة الجودة، ويجعل من الأدباء صحافيين بالضرورة عبر تعاملهم مع النصوص والأصوات والصور التي لم تعد ظرفيه، ولا يكسب الاهتمام العام إلا المتميزون.

## صمت إعلامي حيال انحناء آلهة روما لروحاني

تخلى الإعلام الغربي عن حساسيته العالية وهو يراقب الاستثناءات التي حلت على التقاليد العريقة في إيطاليا وفرنسا عند زيارة الرئيس الإيراني السابق حسن روحاني للبلدين، مع أن مثل هذه الحساسية كانت ستكون في غاية الانفعال عندما يتعلق الأمر بالصور أو التماثيل العارية في متاحف عربية.

روما المدينة العريقة عانت بما يكفي وهي تتأمل الصمت المريب تجاه حرمتها التاريخية من قبل إعلام حر، مثلما انتابها الخجل من الصفة المريبة بين السلطات الإيطالية ورئيس مثل روحاني لا يستطيع التخلص من تفكيره وفق الخرافة الدينية، فهو لم يقدم نفسه إلى إيطاليا وفرنسا بوصفه رئيساً يمثل الحضارة الفارسية، بقدر ما قدم نفسه وسيطاً لنقل تعاليم المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي!

ليس صعباً التوصل إلى تفسير تغطية التماثيل العارية عند زيارة روحاني ورئيس وزراء إيطاليا الأسبق ماتيو رينزي متحف كابيتوليان في العاصمة روما، لكن ما يبعث على الخجل هو تناول الخجول الذي هو أقرب إلى الصمت الإعلامي حيال هذا التنازل المريب عن قيم ليبرالية رفعها الغرب، من أجل لا شيء وفق الكاتب البريطاني رودجر بويز، عندما يتعاطى الغرب مع الوجه المعتدل لإيران من دون فهم لنواياها الحقيقية.

وهو ما دفع الكاتب الإيطالي ميشيل سيرا إلى القول إننا أخفينا أنفسنا ولم نخط التماثيل.

النفي الحكومي الإيطالي بعدم إقرار أي تدابير في حجب التماثيل العارية، وصل متأخراً وفاقداً لجدواه، بعد أن غطيت التماثيل، وبعد أن وصفه بعض السياسيين المعارضين بالخضوع والتخلي عن الثقافة والفنون الإيطالية والتملق المخزي لرئيس الدولة النفطية المسلمة. فيما اكتفت بعض الصحف بنشر صور التماثيل المغطاة بعد أن مات الحدث.

الحديث عن التقارب بين إيران والغرب لم يحض بما يكفي من مراقبة السلطة الرابعة ومن الممكن أن يجعل المنطقة أكثر خطراً.

فتغطية التماثيل العارية في طريق مرور روحاني لا تكمن أهميتها في تجنب الإساءة إلى مشاعر الرئيس الإيراني، بل في الإساءة إلى الحرية التي اعتادتها المدينة، وطعن الفنانين في قبورهم وصم آذان روما برمتها عن ألمهم!

لا أحد في صحافة إيطاليا المشغولة بالفساد والمافيا نبه حكومة بلاده، بأن روحاني يواجه يومياً في الطريق الواصل بين منزله ومبنى الرئاسة في طهران العشرات من المشاهد لبنات هوى يبعن أجسادهن من أجل البقاء، فمثل هذا المشهد المتكرر لا يمس مشاعر الرئيس الإيراني بقدر

المبالغة في تغطية تماثيل تاريخية.

ويبدو أن تقاليد النيبيذ الإيطالي الباهرة ستتراجع من أجل رغبة سياسية ضيقة وغير مضمونة العواقب، فبعدما ركعت آلهة روما أبعد النيبيذ عن مكانه المعلى، لأنه من المحرمات لدى السياسيين الإيرانيين.

ليس من المعروف عما إذا كانت الملاحق الأسبوعية عن الطعام والسياحة والسفر في الصحافة الإيطالية ستخصص مساحة لدلالة أن يغيب النيبيذ عن مثل هذه الموائد العالية. أم تمارس الصمت الخجول وتضرب بمصالح سوقها الدولي.

لماذا مرت مثل كل هذه التنازلات على وسائل الإعلام الغربية من دون أن تمارس لعبتها المعهودة؟ فمثل هذه القصص المغربية لم تكن تمر عابرة عندما يتعلق الأمر بتماثيل عارية ونيبيذ غائب عن طاولة الزعماء.

فإيران التي تثير إعجاب الإعلام الغربي اليوم بغياب الحديث عن حقوق الإنسان في البلاد التي تنفذ فيها أكثر عمليات إعدام سنويا للقاصرين وتصادر كرامة الإنسان في الاختيار الديني وحتى حرية اختيار الملابس، هي ليست إيران الواقع، بل إيران «التقيّة» التي تظهر عكس ما تبطن في فلسفة دينية تسوغها وفق تاريخ ملتبس.

إيران التي انحنت لها آلهة روما وارتدت باريس في استقبالها قفازات الحرير البيضاء، في حقيقة الأمر فتيل مشتعل لا يريد الإعلام الغربي تسليط عدساته عليها في الوقت الحاضر.

ويبدو أنه جزء من الثمن الذي طلبته طهران من الغرب، ويبدأ من تجميل صورتها وتقديم وجهها الملتحي بوصفه الأكثر اعتدالا.

وهذا ما يحذر منه رودجر بويز بقوله «تحدثنا مرة عن صدام الحضارات القريب، ولكننا نتحدث اليوم عن الصدام داخل الحضارات، حضارة قديمة يمكن إن أتيح لها أن تأخذنا إلى الحافة، ولهذا يجب أن نختار أصدقاءنا بعناية».

نظرية الإعلام الغربية في جعل إيران معادلا لحقوقها للسعودية لا تمتلك مقومات صمودها لأن الحديث عن فقدان الكرامة الإنسانية في إيران لا يحتاج إلى البحث عن مقابل آخر. المشكلة تكمن في سياسة رجال الدين الحاكمين والمتشددين، ولا تنتهي مثل هذه المشكلة بوجود مشكلة أخرى في السعودية. لكن الإعلام الغربي ما عاد ينظر إلى إيران من دون أن يكون هناك معادل للحديث يأتي من السعودية، بينما إيران ببساطة تعني إيران وكذلك السعودية تعني السعودية.

## الأخبار صناعة، والصناع يتراجعون

بعد انتهاء الخبر الأول في نشرة العاشرة بهيئة الإذاعة البريطانية بي بي سي، الذي استغرق ربع وقت النشرة تقريبا، وكان تقريراً عن رحيل مغني الروك البريطاني ديفيد بوي، كان عليّ أن أعيد ترتيب فكرة الصناعة الإخبارية، وفقا لما يليه من أخبار بعد أن اقتربت النشرة، وهي الأهم في ساعات البث من قضاء نصف الوقت المقرر لها، أولاً لأن خبر رحيل المغني- على أهميته- كان فينا وليس له تداعيات سياسية، وثانياً لأن النشرة استهلّت أخبارها بخبر من هذا النوع.

في طريقة الاختبار التي تضعها هيئة الإذاعة البريطانية للمتقدمين الجدد للعمل كمحررين في منظومتها، تقترح حزمة من الأخبار المتفرقة من بلدان مختلفة، وتطلب من المتقدم أن يعيد ترتيبها وفق درجة الأهمية، وهو نوع من الاختبار لمعرفة الحس التحريري في تحديد أهمية الخبر وألويته في نشرة أخبار.

وفق ذلك الاختبار دعونا نضع نشرة الساعة العاشرة باللغة الإنكليزية، في نفس امتحان الهيئة الذي يقبل المتقدمين للعمل كمحررين بعد النجاح في اجتيازه.

بعد تقرير رحيل ديفيد بوي الذي كان أنيا واستعاديا، تناولت النشرة مجموعة أخبار محلية لم يظهر فيها أي من السياسيين البريطانيين ولم تتناول قضية تشغل الرأي العام، وتضمنت أيضا خبرا علميا، وكان الخبر العالمي الوحيد تغطية إيصال المساعدات إلى المحاصرين في مدينة مضايا السورية ولم يستغرق من وقت النشرة أكثر من دقائق محدودة.

معد النشرة، وهو بدرجة رئيس تحرير، يدرك بلا شك الحساسية العالية لبي بي سي، مثلما يعرف أن الأخبار صناعة تتطلب التطوير والابتكار وليس دق المسمار الأخير في نعشها، ومنحه مثل هذا الوقت لرحيل فنان محبوب في الأوساط العالمية وليس البريطانية وحدها، ناتج عن أهميته، فقد رثاه رئيس الوزراء البريطاني الأسبق ديفيد كاميرون وأحاط المئات من المعجبين بمنزله وأوقدت الشموع على روحه في مختلف بقع العالم، وهكذا كان خبره.

لم يفت على معد النشرة طبيعة الجدل الذي رافق تخصيص ساعات إخبارية وبرامجية في بي بي سي عن رحيل الزعيم الجنوب أفريقي نيلسون مانديلا قبل سنوات، عندما عبّر المشاهدون حينها عن استيائهم من تخصيص كل هذا الوقت لرجل طاعن في السن ومتوقع وفاته، بينما لم تحظ أحداث الفيضانات في مدن الشمال البريطاني بأهمية تذكر.

مشاهدو بي بي سي أصحاب القرار في التلفزيون الوحيد في العالم لسبب بسيط لأن الهيئة ممولة من لدنهم بأموال الضرائب، ووظيفتها تقديم الخدمة لمشاهديها.

أرى أن الجدل سيثار هذه المرة، ليس على الوقت الطويل نسبيا المخصص لخبر رحيل مغني

الروك البريطاني ديفيد بوي، وإنما على سؤال هل تراجعت صناعة الأخبار إلى الحد الذي جعل محررها يشعر بنوع من السعادة بعدما حظي بخبر وفاة ديفيد بوي لينقذه من مأزق نشرة مسائية باردة «الأخبار الساخنة أخبار جيدة» لأن طبيعة الأخبار الأخرى في مساء ذلك اليوم كانت باردة للغاية وهي أشبه بملء سلة النشرة كي لا تبدو فارغة إلا من رحيل ديفيد بوي.

يمكن أن نطلق السؤال بطريقة أخرى هل المحرر ينتظر الأخبار أم يصنعها؟

أرى أن صناعة الأخبار بمحتوى مختلف باتت حاجة المستهلك وهذا ما صرح به جيمس هاردينغ مدير بي بي سي بالأمس القريب بقوله «هناك أربعة مجالات رئيسية يجب فحصها لجعل بي.بي.سي نيوز تتلاءم مع المستهلكين في المستقبل: المنصات التي سوف يستخدمها الناس لاستهلاك الأخبار والشؤون الجارية، نوع المحتوى الذي ينبغي أن تسوقه القناة، طرق خدمة جميع الجماهير، وتطبيقات العمل».

لم يعد التاريخ وصناعة المحتوى الإعلامي يستوعبان فكرة «لا أخبار هذه الليلة» فقد حدث مثل ذلك مساء الثامن عشر من أبريل من عام 1930، عندما أعلن مذيع نشرة الأخبار في راديو بي بي سي «لا أخبار هذه الليلة، ليلة سعيدة!» وانتهت نشرة المساء الإذاعية بمعزوفة على البيانو. المستهلك صار صانعا للخبر وشريكا فيه، لذلك تغير دور المحرر كمنتج وحيد وشارح للأخبار، لكن صناعته للخبر لم تعد تلبى دائما طموح الجمهور، سلة الأخبار ليست مغرية دائما حتى وإن امتلأت، المحتوى صار وحده من يحدد أهمية الأخبار، لكن عن أي محتوى يدور الكلام اليوم؟

## لم يعد الصحفي محظوظاً

لن تكون أزمة التوزيع التي عاشتها صحيفة بوسطن غلوب الأميركية الاختبار الأخير للصحافيين في ممارسة جديدة فرضت عليهم، فقد باتوا يدركون أن مهنتهم ليست للمحظوظين كما كان ينظر لها قبل أن ينزلهم المواطن الصحفي من برجهم العالي.

الصحافيون اليوم ليسوا محظوظين بعد أن أدركوا أن دورهم كصانع للحقيقة وشارح لها قد ولى، وهم شركاء في أعمال مختلفة آخرها توزيع صحيفتهم على المنازل بأيديهم.

فقد تسلح محررون ومصممون ومنفذون ورسامون في صحيفة بوسطن غلوب لتوزيع الصحيفة على المشتركين بعد إضراب عمال شركة التوزيع.

اضطر الصحفيون إلى ممارسة هذا العمل الشاق نسيباً بعد أن شعروا بأنهم على وشك فقدان قرائهم الأوفياء ما لم تصل الصحيفة إلى الآلاف من المشتركين.

وبالفعل تطوع مئة منهم لهذه المهمة الجديدة التي تثير لديهم مساحة من الحنين باستذكار الصورة السينمائية الواقعية التي كان يقوم بها الصبيان في توزيع الصحف على دراجاتهم الهوائية. «لم يعد الصبيان كما كانوا بالأمس وتحولت الدراجة إلى آي باد وهاتف ذكي».

كانت رسالة رئاسة تحرير الصحيفة إلى العاملين فيها تنبههم إلى تداعيات الأزمة التي تعيشها صحيفتهم، وما معنى أن تطبع مئات الآلاف من النسخ ولا نجد من يقرأها، بل كم ستتضرر سمعة صحيفتهم عندما تفقد المشتركين الذين بدأوا يعبروا عن استيائهم.

رسالة رئاسة التحرير لم تنس بأن تنبه الصحفيين المتطوعين لأن يتسلحوا بمعدات الموزع وملابسه الملائمة للأنواء الجوية من دون أن ينسوا المصباح اليدوي!

فكأن مثل هذا المصباح الذي ينير العناوين والقطع المعلقة على أبواب المنازل، وليس القلم أداة جديدة لصحافيي بوسطن غلوب للحفاظ على سمعة جريدتهم. وبطبيعة الحال لم يستطع كل المتطوعين من الصحفيين والعاملين في الجريدة سد الفراغ الذي تركه إضراب عمال التوزيع ولم تصل الصحيفة إلى ما يقارب 10 بالمئة من المشتركين وفق البيانات المعلنة.

نتحدث هنا عن صحيفة تأسست عام 1872، وتوزع في عددها الأسبوعي ما يصل إلى 400 ألف نسخة، وسبق أن عدتها مجلة تايم بأنها واحدة من أفضل عشر صحف يومية أميركية ما بين عامي 1974 و1984.

وفي حقيقة الأمر، فإن المشكلة بالنسبة إلى الصحفيين ليست إضراب عمال التوزيع، فهذا شأن بعيد عن هواجسهم، المشكلة تكمن بإحساسهم أنهم لم يعدوا يجدون المزيد من القراء لصحيفتهم المطبوعة.

صدور الصحيفة يعني بالنسبة إليهم أن مزاج القراء ما يزال معهم وإن تغيّر، كما يعني أن بوسعهم المراهنة على محتوى متميز تقدمه الصحيفة المطبوعة يشد القارئ إليها ولا يرميها من المطالعة الأولى عندما لا تعيد تكرار سلة الأخبار الإلكترونية والتلفزيونية.

تطوع صحافيو بوسطن غلوب لممارسة دور الموزعين وارتداء ملابس شتوية وحمل المصباح اليدوي للتأكد من عناوين المشتركين وأرقام المنازل، ليس مجرد موقف أخلاقي من أزمة صحيفتهم للوقوف معها، أو لإحساسهم أنهم بهذا المجهود الإضافي يحافظون على استمرار أعمالهم. بل الأمر أكبر بكثير من أزمة التوزيع التي تعيشها صحيفة عمرها 144 سنة، إنها أزمة الورقي والرقمي التي تهدد مستقبل الصحافة.

لقد عاد صحافيو بوسطن غلوب بوصفهم موزعين لا محررين إلى القراء بوصفهم «الجمهور السابق» في عهد الصحيفة الورقية، من أجل أن تبقى هذا التسمية بالنسبة إليهم كمنتجين للصحف الورقية.

لقد كان هناك القليل من الكتاب والكثير من القراء، وأصبح اليوم من الصعوبة بمكان معرفة الفرق بين الاثنين، بعد أن غير 'الجمهور السابق' مكانه من مجرد الجلوس وقراءة الصحيفة الورقية، إلى المشاركة في التحرير من أي مكان يكون فيه.

وها هو المحرر يعود إلى القارئ اليوم ليسلمه صحيفته الورقية باليد عله يرضى على المحتوى ولا يهجرها!

## مساحيق تجميل للعناوين الصحافية

دخلت الصحافة البريطانية بداية من عام 2016 مرحلة ما يمكن أن يطلق عليه «عملية تجميل» لعناوينها ومتمن قصصها الإخبارية، بعد النتائج المدمرة التي خلفتها عملية «الفن الأسود» بتنصت محررين في صحيفة «نيوز اوف ذا ورلد» على مشاهير وضحايا حرب العراق وأفغانستان، وما تبعها بعد ذلك من إصدار لـ«ميثاق شرف» يربط وسائل الإعلام أقرته ملكة بريطانيا.

وبعد أشهر من التحقيق وصف القاضي اللورد بريان ليفيسون العلاقة بين السياسيين البريطانيين والصحافة على مدى العقدين الماضيين بأنها «كانت مدمرة لأنها (الصحافة) لم تنظّم نفسها بشكل صحيح».

وأصدر ليفيسون تقريره حول أخلاقيات الإعلام من ألفي صفحة بعد استماعه إلى 184 شاهدا وقرائه للمئات من المذكرات المكتوبة، وانشغلت به وسائل الإعلام البريطانية ومازالت تداعياته مستمرة، حيث أعيد تنقيح قانون ممارسة التحرير الصحافي وأجريت عليه تعديلات وصفت بأنها الحد الأدنى بعد إقرار ميثاق شرف وسائل الإعلام.

وتركز التعديلات الجديدة للمدونة التي وضعت لأول مرة عام 1990، على أن الصحف مطالبة بدقة اختيار عناوينها والحرص على عدم تضمين أي معلومة غير معتمدة في نص القصة الإخبارية. وقد أدرجت فقرة جديدة تطالب الصحف بعدم الإفراط في تفاصيل قصص الانتحار والقتل ومراعاة تقديم الإجراءات القانونية حول تلك العمليات.

وقد تم تعديل شرط التمييز العنصري ليشمل الحاجة إلى تجنب الإشارة الضارة أو تحقير لهوية الفرد بين الجنسين. من دون أن يشير التعديل الجديد إلى قلق الأقليات من استهدافها من دون محاسبة.

ديباجة القانون الجديد تؤكد أن من واجب المحررين حل الشكاوى بسرعة ونشر الأحكام القضائية كاملة، كما تصدر من المحاكم والتعاون في ذلك مع منظمة معايير الصحافة المستقلة. كما تم إعادة تعريف «المصلحة العامة» من أجل الامتثال لقوانين منع التشهير وحماية البيانات الشخصية للأفراد.

مثل هذه التعديلات لا تبدو مفاجأة لحساسية قيم الصحافة، لكن الجدل يكمن في تأكيدها بنص قانوني في بلد مثل بريطانيا يعد مركزا للديمقراطية وحرية وسائل الإعلام، الأمر الذي سبق وأن وصفه اليستر كامبيل السكرتير الصحافي الأسبق للحكومة البريطانية في زمن توني بلير، بتعرض مسافة أخلاقية بين الجمهور والصحافة إلى المس مثيرة اشمئزاز العالم.

لكن بول داكر رئيس لجنة التعديلات الجديدة على القانون أكد على أن مثل هذه التعديلات

سوف لن تمس المعيار المقبول عالميا للممارسة الصحافية خصوصا بعد مرحلة ما بعد لجنة القاضي بريان ليفيسون.

مثل هذا الكلام يبدو أكثر هدوءا مما صرح به دارك من قبل بصفته رئيس تحرير صحيفة ديلي ميل البريطانية، عندما ناشد من أجل وقف العدائية تجاه الصحافة، واصفا تلك العدائية بأنها تهدد مستقبل صناعة واسعة النطاق.

مناشدة دارك السياسيين والشرطة «إسقاط العدائية» على اعتبار الصحافة الحرة كانت أحد العوامل التي تقف وراء المستوى المتدني نسبيا من الفساد في المملكة المتحدة.

فهو يرى أن مقررات لجنة ليفيسون، ثم الشرطة والسياسيين «جعلتنا مشبهين!»، لذلك يبدو من الأهمية بمكان استعادة الاحترام المتبادل مع الصحافة لأنه يمنع إصابة الديمقراطية بالمرض. لكن منتقدي التعديلات وصفوها بمجرد مستحضرات تجميل زائلة، وأن الصحافة ضحية خلافات ومصالح اقتصادية وسياسية، لأن فليت ستريت لم يتنازل عن قيمه في أسوأ الظروف التي مرت عليه من قبل.

واتهموا أعضاء اللجنة التي أجريت التعديلات على قانون ممارسة التحرير الصحافي بعدم وجود مصلحة لديهم في تنظيم مستقل وفعال للصحافيين.

التعديلات أتحت على تطبيق يحمل على الهواتف المحمولة في فرصة لاطلاع الصحافيين قبل إقرار العمل بها، مما يعني أن الجدل الذي يشهده فليت ستريت منذ سنوات لا يتوقع أن يخفت قليلا.

## طبعة ورقية ثمينة، ثلاثة إصدارات رقمية

قبل سنوات فجر رئيس مجموعة التلغراف البريطانية غريغ هادفيلد «قنبلة إلكترونية» على طاولة الصحافة الورقية معلنا استقالته بقول «لا مستقبل للصحافة الورقية، لذلك قررت ترك وظيفتي».

وحت هادفيلد الذي سبق وأن عمل رئيسا لتحرير صحيفة صنداي تايمز الإقليميين على أن يكونوا أكثر جرأة بقوله «إن المستقبل هو أكثر تنوعا، ليس ثمة انفصام أو قطيعة بين العمل الصحافي والتقني». مؤكدا أن المستقبل هو للصحافة الفردية وليس لوسائل الإعلام الكبرى. ليس مهما ما حققه هادفيلد خلال الأعوام الستة الماضية بعد تركه العمل الصحافي فهذا خياره في العمل الإعلامي الفردي، لكنه قدم درسا وإن كان عابرا في مثل هذه الاستقالة، لأنه ببساطة لا يمكن تمويل الصحافة بطريقة الرعاية القائمة، ولا يمكن في الوقت نفسه تكرار آلية عصر المشاهد والقارئ التقليدي.

هذه المتراجحة القلقة التي تعيشها الصحافة المطبوعة جعلت أصحاب القرار والناشرين يفقدون المسار الناجح وهم يدفعون صحفهم مرغمين إلى «السوق المريضة». الصحف تعيش في سوق مريضة، لكن لا طبيعة العلاج ولا طريقة تقديمه تنبئان بشيء من الثقة.

فسبق وأن خلصت دراسة أعدها «بيو ريسيرتش سنتر» إلى أنه «في مقابل كل دولار يكسب على الصعيد الرقمي، تتم خسارة سبعة دولارات من النسخ الورقية». وكل ما يُقدم عليه في إعادة استقطاب القراء للصحف الورقية بعد أن تغير سلوكهم وصار من المستحيل العودة بهم إلى الوراء، لا يفضي إلى الأمل.

صحافية مثل التايمز وشقيقتها الأسبوعية صنداي تايمز، تمثلان الثقافة العالية مقابل الصحف الشعبية الناطقة بخطاب الثقافة الواطئة، تعملان بطريقة تقديم المحتوى الرقمي المدفوع في بلد مثل بريطانيا مازال فيه سبعة ملايين شخص يشتررون الصحف الورقية. بينما توزع مليون نسخة مجانية من الصحف اليومية.

هاتان الصحيفتان ستقدمان على ما أسمته التخلص من الثثرة والتكرار والاكتفاء بتجديد موقعهما الإلكتروني ثلاث مرات يوميا فقط.

الفكرة تبعث على التساؤل: بدلا من أن يجد الجمهور المحتوى الرقمي المتغير طوال اليوم، ستتوفر له ثلاثة تحديثات رقمية، الأول في منتصف الليل وهو غالبا ما ستكون أخبار الليلة الفائتة، والثاني في التاسعة صباحا، أما الثالث فسيكون في الخامسة مساء، تماما مع ساعة انتهاء عمل

الموظفين. وبطبيعة الحال فإن هذه التحديثات ستكون خاضعة للاستثناءات في حال وقوع أحداث ضخمة.

ولنا أن نتخيل كم كان لدى الصحيفة من مستخدمين، وكم سيكون لديها بعد أن تفرض عليهم بشكل واقعي تصفح موقعها ثلاث مرات يوميا إن رغبوا في ذلك فعلا.

محررو التاييمز يعتقدون أنهم سيكسرون نموذج النشر القائم على التكرار والسماح لهم بإنتاج قصص أكثر في موعد متجدد وثابت. فالأخبار العاجلة باتت إلى حد ما سلعة متوقّرة للجميع، عبر المواقع الإلكترونية والمنصات التي تستطيع بسهولة أن تسبق الصحيفة، لذلك قرّروا التركيز على إضافة التحليل والعمل على مضمون الخبر.

مثل هذا التحدي يصفه رئيس تحرير التاييمز جون ويثرو بتطوير المفاهيم لتناسب مع العصر الرقمي، قائلا إن «قوة مبدأ الطبعة اليومية دامت لأكثر من 230 سنة، والتحدي اليوم يكمن في أن نضع المستخدمين في سلّم أولوياتنا ونتجنّب الثثرة».

فيما يرى نظيره في صحيفة صنداي تايمز مارتن إيفنز، أن مثل هذا التحدي يسلط الضوء على اتساع نطاق ما نقدمه بطريقة جديدة وسهلة، من دون التفريط في النسخة المطبوعة الثمينة.

هذه الاستراتيجية الرقمية وجدت ما يدعمها بوصفها فكرة مؤثرة في السباق الرقمي- الرقمي وليس في الصراع مع الورقي، فهي بحسب المستشار الإعلامي كولن موريسون تؤمّن عائدات إعلانية أكبر وتجذب القراء، لأن تحديد أوقات معينة للتحديث يخلق عند القراء عادة منتظمة في تصفّح الموقع.

لكن درجة وكمية المعلومات التي يتم تقديمها في المنصات الرقمية تجعل من التحديثات الثلاثة المقترحة لا تساعد على إعادة ابتكار المستقبل وقد تعيد تكرار أخطاء الماضي...

فسبق أن اعترف ناشرو الصحيفة بانخفاض عدد المستخدمين لموقعها على الإنترنت بعد فرض رسوم مالية على دخوله.

وقال الناشرون إن عدد زائري الصحفتين انخفض بنسبة 87 بالمئة منذ فرض الرسوم عام 2010.

وواجهت التاييمز معضلة عدم تقديم «محتوى متميز» مقابل استحصال رسوم لتصفح موقعها الإلكتروني على الإنترنت. وانخفض مستخدمو موقع الصحيفة بما فيه عددها الأسبوعي على الإنترنت بمقدار الثلث منذ فرض رسوم على الدخول إلى محتوى التقارير.

ثمة ما ينتظر التاييمز بوصفها الصحيفة البريطانية عالية المسؤولية، لكن من يتنبأ به؟

## حقنة أوسكار تعيد الحياة للصحافة الورقية

بدأت ردود الفعل السعيدة على فوز فيلم «سبوت لايت» الذي كتبه وأخرجه توماس مكارثي عن قصة حقيقية من سيرة كادر قسم التحقيقات بصحيفة بوسطن غلوب، بجائزتي أوسكار أفضل فيلم وأفضل إخراج، بدأت وكأنها أعادت الاعتبار للصحافة الورقية «هل فقدت مثل هذا الاعتبار؟». فقد شعر رئيس تحرير الصحيفة بريان ماكغوري مع هيئة التحرير وكأن كل واحد منهم ازداد طولاً! «أستخدم مثل هذا التعبير في تصريحات صحافية بعد حفل الأوسكار».

فيما قالت ساشا بلايفر التي شاركت في إعداد التحقيق المثير «مثلت دورها في الفيلم راكيل ماكادمز» «جائزة الأوسكار جاءت بالنسبة إلى الصحافة الورقية كحقنة تعيد لها الحياة». ويمكن إعادة نفس السؤال في الفقرة السابقة بطريقة «هل فقدت الصحافة الورقية الحياة أصلاً؟».

مع أن مثل هذا الأمر يغمر الصحفيين بالغبطة بلا شك، إلا أن الحصول على جائزة أوسكار ستعني الفيلم ومخرجه وكادر تمثيله وإنتاجه بلا شك أيضاً، ولا تفتح طريقاً جديداً أمام التفكير بواقع الصحافة الورقية ومستقبلها.

الفيلم كان باهراً، وعرض أجواء صحافية مثالية لفريق عمل متواجد منذ أوائل السبعينات في الصحيفة، لا يتدخل في مصهر التحرير الإخباري اليومي، بل يمضي أشهراً من أجل قصة إخبارية تهم مجتمع وسلطات مدينة بوسطن، بوصف الصحيفة أفضل ممثل محلي لتطلعات الناس.

وقصة الفيلم تدور عن كشف فساد داخل الكنيسة الكاثوليكية في بوسطن وعلاقات جنسية بين أساقفة وصبيان، مما دفع فريق العمل المكون من خمسة صحفيين إلى التوغل في المحاكم وأروقة المؤسسات الأرشفية وإقناع المحامين بالتحدث وجلب الضحايا من الصبيان لسرد قصصهم مع الأساقفة المعتدين عليهم جنسياً.

كان عملاً صحافياً يتطلب الصبر والأناة والإقناع من أجل الحصول على معلومة دقيقة عن تواطؤ الكنيسة مع الآثمين من الأساقفة.

حسناً، هذه مهمة طبيعية وشجاعة للصحافة تستحق الفخر، لكن هل جائزة الأوسكار منحت للصحافيين أم لمخرج وممثلين برعوا في تقمص الدور؟

الحديث الدائر عن بوسطن غلوب اليوم، يعني بالضرورة أن نتحدث هنا عن صحيفة تأسست عام 1872، وتوزع في عددها الأسبوعي ما يصل إلى 400 ألف نسخة، وسبق أن عدتها مجلة تايم بأنها واحدة من أفضل عشر صحف يومية أميركية ما بين عامي 1974 و1984.

لكنها أيضاً تعاني أسوأ الصحف الأخرى ودخلت إلى «السوق الورقية المريضة» ولم تصل بعد إلى العناية المركزة، ولديها من القراء الأوفياء ومن العاملين فيها ما يجعلها تحتفظ بتاريخها.

فقد واجهت هذه الصحيفة قبل أسابيع إضراب عمال شركات التوزيع بتسلح محررين ومصممين ومنفذين ورسامين لتوزيع الصحيفة على المشتركين.

اضطر الصحفيون إلى ممارسة هذا العمل الشاق نسبيا بعد أن شعروا بأنهم على وشك فقدان قرائهم الأوفياء ما لم تصل الصحيفة إلى الآلاف من المشتركين.

الواقع أن لا أحدا يستطيع أن يضمن أن الصحافة محمية من صدمة تكنولوجيا المستقبل، لكن هذا لا يعني أن نختصر نهاية أزمة الصحافة الورقية بحصول فيلم سينمائي على جائزة أوسكار، أو نظهر الأمر وكأنه بادرة لمستقبل مضمون وفق تصريحات متفائلة أكثر مما ينبغي، أو بتعبير مايك دارسي الرئيس التنفيذي لمجموعة تضم مؤسسات إعلامية في بريطانيا والولايات المتحدة، «إن ثمة جهدا ضائعا بذله العديد من مخططي وسائل الإعلام حول الإجابة عن أسئلة ضيقة تؤدي إلى كيفية معرفة تسييل المحتوى الرقمي، الأمر الذي أفقدهم المسار حول تأمين مستقبل مستدام على نطاق واسع».

يمكن للصحافة المطبوعة أن تنمو بمستوى الصحافة الرقمية، عندما تكون ثمة أفكار لصناعة محتوى إخباري بالمستوى نفسه الذي برع فيه فريق «سبوت لايت» في بوسطن غلوب، الأمر الذي دفع السينمائيين إلى صناعة فيلم منه بهر لجنة تحكيم أعلى الجوائز السينمائية في العالم. هذا التفاؤل يمثله ديفيد كاري الذي عمل رئيسا لمجموعة إعلامية وناشرا لمجلة «ذا نيويوركركر»، بتساؤله «هل يمكن أن نرى نمو الصحافة الرقمية والمطبوعة في المستوى نفسه من حيث الأرباح؟».

ويجيب: مع نمو الصحافة المطبوعة ببطء، واستمرار الصحافة الرقمية بنموها، الجواب هو نعم. في حين أنه يرفض التنبؤ بإطار زمني محدد لهذا التقاطع، إلا أنه يقول «نستطيع أن نرى المرحلة حيث تكون في المستوى نفسه من حيث

## الصحافي لا يقول فرحت، بل سمعت وشاهدت

عبر ناشر عربي وصحافي عن سعادته الغامرة بتوقف صحيفة إندبندنت البريطانية عن الإصدار، في تغريدة متهمكة على الصحف الورقية، لأنه لا يرى مكانا لمثل هذه الصحف بتاتا في العصر الرقمي، كان يتحدث بوصفه صاحب إنجاز رقمي في زمن الصحافة الورقية، وليس نتاجا طبيعيا للتصاعد التكنولوجي.

كتب مثل هذا الكلام مع أن الصحافي بكل بساطة لا يقول أنا فرحت، بل بكل تواضع يقول سمعت وشاهدت. قبل سنوات كان هذا الصحافي الناشر ضيفا على احتفالية إحدى الصحف العربية الصادرة في لندن بمناسبة ذكرى صدورها، جميع الحاضرين كانوا ينتظرون منه كلمات تهنئة لكادر الصحيفة ومشاركتهم الاحتفال، لكنه بدأ كلامه بسؤال «لماذا أنا هنا؟».

كان يسأل نفسه بوصفه ضيفا وصديقا لرئيس تحرير الصحيفة صاحبة الاحتفالية، ولا يوجه سؤاله للحاضرين، واختصر الإجابة بقوله إنه ضد الصحافة الورقية وضد إصدارها اليوم ولا يتوقع أي مستقبل لها، فالعصر للصحافة الرقمية، فيما هو قبل أن يكون ضيفا على صحيفة ورقية!

ليس مهما إعادة ما دار من جدل في احتفالية تغير مسارها، لكن الأهمية تكمن في المفاهيم التي يتداولها بعض المشرفين عن الإعلام العربي، وقراءة خاطئة من هذا النوع تجعل «التكنولوجيا المتقدمة بيد متخلفة» حسب تعبير الزميل هيثم الزبيدي.

فمثل هؤلاء وفق الكاتبة سوسن الأبطح «يحتاجون من يرصد كلاسيكيته» وهم يضعون حلولهم الرقمية في فوضى صحافية لا تقل عن فوضى العسكر.

تردي المحتوى وليست التقنيات هو ما أطاح بالإعلام العربي، أو استبدله على وجه الدقة. الناس لا تتابع الإعلام العربي لأنه لا يقول ما يفيد أو يقدم ما فيه معنى وفق تعبير الزميل الزبيدي «لا علاقة لهذا بأن ما يكتب يجد طريقه للنشر على ورق أو على شاشة كمبيوتر. المحتوى الجيد سيجد طريقه للقارئ بالتأكيد، مثله مثل المحتوى المثير، ولكن ليس المحتوى الرديء بالتأكيد».

فالصحيفة الورقية مثل الكتاب وسيلة جليلة يتناقلها الناس ويلجؤون إليها كحاجة روحية لا تفقد قيمتها، أما القراءة التبسيطية للتنافس بين الورقي والرقمي من دون أن يكون لجودة المحتوى دور فيها، فهي قراءة لا تفضي إلى شيء مثل موقف الناشر السعيد وكأنه من أطاح بصحيفة إندبندنت من عرشها الورقي.

سبق وأن طالب الكاتب البريطاني سايمون جنكينز بعدم الوقوع في خطأ إلغاء القديم من أجل التجربة الحية التي يبثها العصر الرقمي.

وتوصل الكاتب الذي يكتب عمودين أسبوعيا في صحيفتي الغارديان اليومية وإيفينينغ ستاندر

المسائية، إلى أن العصر ما بعد الرقمي، لن يجعل من شبكة الإنترنت مقصدا في حد ذاتها ولكنها ستكون خارطة طريق إليه.

كما أن الخلاف لا يبدو عند آلن روسبيردغر رئيس التحرير السابق لصحيفة الغارديان، في سطوة الثورة الرقمية على وسائل الإعلام، بل في اختيار المجتمعات لخطابها وتنظيم أنفسها في ديمقراطية جديدة من الأفكار والمعلومات، وتغيير مفاهيم السلطة، وإطلاق الإبداع الفردي، ومقاومة خنق حرية التعبير.

مازال القارئ الوفي على استعداد لمضاعفة ثمن القهوة عندما تقدم له مع صحيفة بمحتوى متميز، ليس من أجل منع سقوط الصحف الورقية، بل من أجل أن يكون الصحافيون أمام اختبار صناعة مختلفة.

لا نتحدث هنا عن مسحة حنين للماضي، بل عن صناعة تتطلب وسيلة مستدامة في تحرير الأخبار والتكيف مع سلوكيات جديدة للقراءة ومهمة تتجاوز الدور الكلاسيكي للصحيفة الورقية. وجنكينز وروسبيردغر ليسا من أعداء التكنولوجيا، فالإنترنت يعد أكبر مكافأة مبتكرة في حياة الإنسان، إلا أن العودة إلى الكياسة المعرفية التي سلبها الإدمان على الكمبيوتر تبدو مبهجة. الصحافي أيضا أمام اختبار ابتكار المحتوى المتميز وليس لشن حرب على الأنواع المتاحة اليوم رقمية كانت أم ورقية.

ندرك أن سيكولوجية القراءة تحتاج عقودا من أجل التكيف مع الطرق المعاصرة، فلم تفقد بعد الطبيعة البشرية حسها الذاتي لملمس الصحيفة والكتاب، والإنسان يرى أن المتعة التي توفرها له الصحيفة «بمحتوى متميز» لم تفقد أثرها بعد، وهو مستعد للبقاء وفيما لصحفه إن أدرك صانعوها أن سلوك القراء تغير ولن يعود للوراء.

مثل هذه المتعة التي تقدمها قراءة الصحيفة الورقية، تصبح بنكهة رقمية مختلفة وتسلية مفيدة في الأجهزة الذكية. ومثل هذين الوجهين للصحيفة الورقية والرقمية سيكونان متاحين إلى وقت، إن أدرك الصحافيون لدورهم الجديد في صناعة المحتوى المتميز.

الإنسان سيقضي وقتا سعيدا في المقهى القريبة من منزله ومستعدا لدفع ثمن مضاعف مقابل قهوته وصحيفته المتميزة، تماما كالمتعة التي يقدمها له جهاز الراديو في أوقات ما، لن يكون فيها مضطرا لإقفاله من أجل متابعة ما يبثه التلفزيون.

إن ما لم يستطع أن يفكر به زميلنا «الناشر والصحافي العربي» أن من كتب الصحيفة بالقلم وصممها بيديه بالمسطرة والمقص على الورق، هو من أقام صرح التقنيات التي نعيشها اليوم، أي أن الإنجاز بشقيه الثقافي والتقني ينبغي أن يمر من بوابة التعليم الحقيقي والمتفاعل وليس فقط من خلال شاشة الكمبيوتر.

## المشجعون لا يتخلون عن فرقهم،

### الصحف تخسر قراءها

أزمة الصناعة الإخبارية في الصحافة ليست مقتصرة على القصة السياسية بشكل خاص، فإذا كان المواطن الصحفي قد استولى على الحدث من الصحفي ونشره من دون تجميل في مدونته الشخصية، فإن الخبر الرياضي فقد تأثيره بعد أن بات يصل متأخراً، فيما الجمهور تابع المباريات مباشرة على أجهزته اللوحية وهاتفه الذكي.

بساطة يدرك الصحفي اليوم أن عصر الإنترنت لم يكن لطيفا مع الصحف، فإذا جاء الخبر متأخراً مكتفياً بسرد وقائع المباريات فإنه سيسقط في سلة تجمع الفائض عن الحاجة الإخبارية. الجمهور لم يعد بحاجة إلى مثل هذا الخبر بعد أن تابع التنافس الرياضي مباشرة سواء كان في منزله أو في الطريق أو الحافلة أو المقهى، جهازه المحمول كفيلاً بنقل الوقائع لحظة وقوعها، وفيما هو يناقش تداعيات الحدث على مدونته الشخصية تكون الصحيفة مشغولة في إعداد الخبر وتداعياته.

ليس من السهولة دفع المشجعين الرياضيين للتخلي عن مناصرة فرقهم المفضلة، إنهم مستعدون للجدل ساعات طويلة من أجل إثبات عشقهم لفرقهم ومساندتها حتى وإن كانت مغلوبة، لكن لا أحد يضمن أن مثل هذا الإخلاص يبقى قائماً عند المشجعين بوصفهم قراء أوفياء لصفح تتابع أخبار فرقهم.

مثل هذا القارئ-المشجع ليس لديه وقت يقضيه في قراءة قصة إخبارية في الصحيفة، كان شاهداً عليها وهو يتابع المباراة!

الفرق الرياضية لا تخسر جمهورها بسهولة حتى وإن انهزمت، لكن الصحف الرياضية تخسر يوماً بعد آخر قراءها، ولم يعد بمقدورها المراهنة حتى على قرائها الأوفياء.

كان الجمهور يترقب بلهفة وينتظر أربعاً وعشرين ساعة من أجل التعرف على نتيجة مباراة لم يكن تلفزيون بلاده يمتلك الإمكانية لنقل وقائعها مباشرة، واليوم هناك الآلاف من المراسلين المتبرعين من بين فئات المواطن الصحفي ينقلون وقائع بأجهزتهم المحمولة من داخل الملاعب الرياضية ليطلع عليها الملايين.

فهل بقي أي دور للصحافي الرياضي الذي تخصص له الملاعب أماكن وخدمات خاصة كي يدون ملاحظاته على المباريات، ويعيد للقراء طبخ طعام فقد نكهته!

يبدو لي أن المهمة أكبر من مجرد إنهاء دور الصحافي الرياضي، هو سيبقى ما دامت الأنشطة

والبطولات الرياضية متواصلة، لكنه أمام مهمة إعادة ابتكار مهنته، فدوره القديم لم يعد ذا أهمية اليوم، والأخبار الرياضية بوصفها جزءاً من الصناعة الإخبارية بحاجة إلى تطوير محتواها وليس دق المسمار الأخير في نعشها.

التدفق الحر للصحافة على الإنترنت ليس مجرد قيام المواطن الصحفي بنشر قصصه الشخصية وفق فكرة رئيسة تحرير الغارديان كاثرين فاينر، بل هو بصدد إعادة رسم تصور دور الصحفي في المجتمع وعلاقته الأساسية مع الجمهور، ومعرفة كيف يفكر القراء.

لا أحد يستطيع أن يضمن أن الأخبار محمية من صدمة تكنولوجيا المستقبل، وهذا ما عبر عنه مايك دارسي الرئيس التنفيذي لمجموعة تضم مؤسسات إعلامية في بريطانيا والولايات المتحدة، عندما عرض رؤيته بالقول «إن ثمة جهداً ضائعاً بذله العديد من مخططي وسائل الإعلام حول الإجابة عن أسئلة ضيقة تؤدي إلى كيفية معرفة تسييل المحتوى الرقمي، الأمر الذي أفقدهم المسار حول تأمين مستقبل مستدام على نطاق واسع».

إن أسئلة مثل هل تكمن المشكلة في صناعة الأخبار بشكل عام بما فيها الرياضية، أم في طريقة تقديمها أم في وسائل استقبالها، لا تحمل أياً من الإجابات الواضحة ولا حتى عند مخططي مستقبل الصحافة، لأن هناك مشكلة قائمة سببها الإنترنت أمام الواقع الورقي للصحف.

يمكن تأمل الأمر ببساطة إن المنافسات الرياضية مستمرة ومتصاعدة وبإغراء وإثارة، لكن الصحافة المكتوبة تتراجع أمام حيوية مثل هذه المنافسات ولا تقدم ما يجعل القراء ينشدون إليها.

فلم تعد مهمة الصحفي الرياضي مجرد متابعة المنافسات والاكتفاء بما يقوله عنها، ثمة ما هو أكثر ينتظره القراء.

## الصحافي والوزير: مَن يغطي من؟

كان الصحافيون في زمن الحكم الشمولي يتلقون مسبقا أسئلتهم من قبل المسؤولين من أجل أن يعيدوا إطلاقها على الرئيس أو الزعيم المحبوب، فتكون الإجابة مهياة سلفا، من كان يقوم بهذا الدور كان يضحك على نفسه أكثر مما يضحك عليه!

والحكومات كانت وما تزال، لا تكتفي بإخفاء الحقائق عن الجمهور، بل تسعى أيضا إلى تعيين مستشارين إعلاميين لا يشغلون مواقعهم كما ينبغي، وتخضع تصريحاتهم لأسلوب دعائي من أجل تلميع صورة حكومات بلدانهم، بغض النظر عما تقدمه.

اليوم بعض الصحافيين لا يتلقون الأسئلة مسبقا، بل يكررون أسئلة يعرفون أجوبتها مسبقا في مدهانة مكشوفة للمسؤولين الحكوميين، أو على الأقل لعجز في قراءة الواقع.

حدث مثل ذلك عندما سأل من يفترض به أن يكون «صحافيا»، وزير خارجية قطر عما يحدث من تفجيرات في بغداد، فرد الوزير ببساطة أن مثل هذا السؤال يوجه إلى وزير داخلية العراق وليس لي!

كان ينقص الوزير القطري التهكم بتذكير مثل ذلك «الصحافي» بأنه وزير خارجية قطر، والعراق ليس قطر كما تعرف أيها الصحافي!

مثل هذا يحدث حتى مع صحافي البيت الأبيض، أو كما يصفهم المراسل السابق لصحيفة نيويورك تايمز، راسل بيكر «لا يوجد صحافيون يغطون البيت الأبيض، بل يوجد صحافيون يغطيهم البيت الأبيض».

العلاقة بين الصحافة والحكومات لا يمكن أن تكون على ما يرام، ولن ترضى الحكومات أبدا عن الصحافيين، وإلا عم الفساد وضعف الأداء واختلت القيم.

الصحافة تراقب أداء الحكومات التي لا تدفع سوى ضريبة كلامية عن الحرية، لمنع التهاون في المال العام، وبمجرد أن يرضى المسؤولون عن الصحافيين، فهذا يعني أن جانبا في المعادلة قد اختل وفقدت الصحافة حساسيتها لمصلحة ما.

الصحافيون يدركون أن عليهم مقاومة خطر وقوع الديمقراطية فريسة للاستبداد والديماغوجية السياسية وحتى الإجرام من قبل القادة المنتخبين والمسؤولين الحكوميين.

أو بتعبير نيك روبنسون كبير مراسلي هيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي» في مقر 10 داوينغ ستريت، السابق «لقد كان هناك دائما توتر بين الصحافيين والسياسيين بحكم رغبتهم في السيطرة على وسائل الإعلام وإخضاع المراسلين لخطابهم السياسي».

مثل هذا الكلام أيضا تناوله آدم بولتون المحرر السياسي السابق لشبكة سكاي نيوز، عندما

طالب المستشار الإعلامي لرئيس أي حكومة بعدم إقصاء الصحفيين والعمل على مساعدتهم في الحصول على المعلومة الدقيقة، رافضا أن تكون مهمة المستشار الإعلامي لرئيس الحكومة هي إملاء الأخبار على الصحفيين.

المعادلة بين الصحفي والمسؤولين الحكوميين تعاني من الاختلال، وليس السياسيون وحدهم سبب مثل هذا الاختلال، بعض الصحفيين يشتركون في ذلك، ومن حسن الحظ أن المعادلة تجري في زمن معلوماتي مفتوح من الصعوبة بمكان خداع الجمهور فيه.

أن يعترف كبار الصحفيين الأميركيين بأن البيت الأبيض يمالي المراسلين من أجل مصلحة ما، فإن الاختلال في القيم الصحافية قد امتد إلى كبرى الديمقراطيات المعروفة بصحافتها الحرة وبحرية تداول المعلومات.

الصحافيون الأميركيون يمتلكون نماذج حرة ينبغي العودة إليها كلما تلوّثوا في مواجهة المسؤولين وتأشير الخلل الحكومي والأكاذيب السياسية، والصحافيون العرب معنيون بمثل هذه التجارب برغم صعوبة عملهم وخضوعهم للممول وضعف تجاربهم وضيق البدائل المتاحة أمامهم. يمكن استذكار تجربة كارل بيرنشتاين الصحافي والكاتب الأميركي الذي ساهم في كشف تداعيات فضيحة «ووتيرغيت» عندما كتب التقارير الإخبارية الأكثر أهمية التي تسببت في استقالة الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون آنذاك، ونشر مجموعة من المؤلفات حول سوء استخدام السلطة.

بيرنشتاين طالما اتهم السلطات بأنها تلوي عنق الأكاذيب لتطويق الصحافة، وسيكون من المخيف أن ينتقل اليوم مثل هذا الاتهام إلى الصحافة نفسها، وتتهم بلوي عنق الأخبار لتبويض صفحة الزعماء والوزراء ورجال الدين.

على الصحفيين أن يفكروا اليوم أضعاف ما كانوا عليه قبل عصر الإنترنت، قبل تحولهم إلى ظلال باهتة للحكومات والمسؤولين، فشبكة الإنترنت جعلت من العالم أكثر ديمقراطية عبر المزيد من الانفتاح والتواصل بين البشر.

أو كما يرى أريك شميدت الرئيس التنفيذي السابق لمحرك البحث العملاق غوغل، أن الشبكة العالمية لديها ما يكفي حتى الآن لترقى إلى مستوى اسمها، عندما شبه الأمر بحس فلسفي وملاحظة لافتة للنظر عبر قوله «ببساطة، الشبكة ربطت العالم لإطلاق سراح العالم!».

## غرفة الأخبار لم تعد تتحمل صحفيي الدرجة الثانية

لم تكن غرفة الأخبار كما هي اليوم، كانت أكثر سعة لتتحمل الحركة الدائمة فيها وتستوعب طموح الصحفيين من الدرجة الثانية من أجل إدراج سبق صحفي في وقت متأخر.

غرفة الأخبار اليوم أكثر هدوءًا وترقبًا وكأنها تنتظر ما يُصنع لها وليس ما تصنعه من قصص، ولم تعد نفس الحركة فيها وإن وجد فيها البعض من صحفيي الدرجة الثانية، فهم في الواقع يعيشون في حالة ضيق تفوق قدراتهم على العمل، بينما الضغط على كبار الصحفيين يدفعهم إلى التفكير في أكثر من زاوية لصناعة قصة إخبارية تعيد ثقة القراء بالصحيفة.

قبل أعوام كان بيننا من صحفيي العصر الورقي من لا يكف عن الصراخ مساء كل يوم «أوقفوا الطباعة!!» من أجل إضافة جملة يعتقد أنها ستغير تأثير ما كتبه من قصة على القراء، كان يستوي لديه الصراخ في إيقاف طباعة الصفحة إن كانت التغيرات تافهة أو على درجة من الأهمية العاجلة. توقف صراخ مثل ذلك الصحفي بمرور الوقت في غرفة الإخبار الرقمية لأنه يعيش طريقة تفكير لم تعد تتناسب مع الصناعة الصحافية، مع ذلك مازال يحلم بإدراج سبق صحفي في وقت متأخر، بينما السبق الصحفي لم يعد يمتلك مواصفاته السابقة بوجود المنصات الرقمية المتجددة على مدار اللحظة، وقواعد الصناعة الخبرية تغيرت طبقًا لتغير سلوك القراء الذي يرفض العودة إلى الوراء.

مثل هذا التميز المشكوك فيه لوقف المطابع، والذي كان يتوق إليه صحفيو الدرجة الثانية في العصر الورقي، حققه بشكل واقعي سايمون فوكس، الرئيس التنفيذي لشركة ترينيتي ميرور، عندما أوقف بشكل دائم صحيفة «ذا نيو داي» اليومية، بعد تسعة أسابيع فقط من إطلاقها مع شعار «الحياة قصيرة، دعونا نعشها بشكل جيد» وفق تعبير أندرو هيل في صحيفة فايننشال تايمز. نعم، سيكون أسهل إيقاف طباعة الصحيفة برمتها، من إيقاف صفحة واحدة من أجل تعديل مازال يعتقد بعض الصحفيين أنهم قادرون فيه على تحقيق معادلة «الأخبار السيئة، هي أخبار جيدة» بين هذا التدفق الهائل من الأخبار على مدار الوقت، فيما فرصة الصحيفة الورقية متاحة لمرة واحدة في اليوم لا أكثر.

التدفق الهائل إلى درجة مخيفة من الأخبار على المنصات الرقمية والهواتف والأجهزة المحمولة، ساهم في تقليص حجم غرفة الإخبار، ويمكن القول بجرأة أكثر تهميش غرفة الأخبار في الصحف اليومية، ولم يعد يتوقع عمال المطابع أن يعود إليهم مثل ذلك الصحفي ويعرقل عملهم في إعادة الطباعة. فمثل هذا المكتب ضاق ولم يعد يتحمل صحفيي الدرجة الثانية.

هذا التدفق الحر للمعلومات أعاد رسم تصور دور الصحفي في المجتمع وعلاقته الأساسية مع

الجمهور، ومعرفة كيف يفكر القراء.

حسنا، من بإمكانه العمل اليوم في غرفة الأخبار في الصحف المطبوعة؟ هل تكفي المواصفات الشائعة عن صنّاع الرأي بعد أن أنزل المواطن الصحفي، الصحفي من برجه العالي، ولم تعد هناك حاجة لصحافيين يعرفون كل شيء مسبقا، ولكن للذين يتواصلون، للذين يشكّون وي طرحون الأسئلة.

سبق وأن اعتبرت كاثرين فاينر رئيسة تحرير صحيفة الغارديان، مقاومة الصحفيين التقليديين للتغيير المتصاعد مضرا بالصحافة نفسها، فعلى الصحفي اليوم أن يدرك أن دوره كصانع للحقيقة وشارح لها قد ولى.

وطالبت فاينر بإعادة صياغة النقاش حول معضلة الصحفي اليوم، والتخلص من وهم فكرة مستقبل الصحافة الآمن.

وسبق وأن أكد بيان الإنترنت الذي أعدته نخبة من الصحفيين والباحثين في الإعلام والتسويق على غياب الحواجز التكنولوجية بين المبتدئين والمحترفين. لهذا يتوجب على امتياز حرية الصحافة أن يكون مكفولا لكل شخص يمكنه المساهمة في إتمام المهام الصحافية. بلغة الجودة، لا يجب أن توضع فوارق بين الصحفي المهني وغير المهني (من حيث الدّفع) ولكن بين الصحافة الجيدة والصحافة الرديئة.

وبطبيعة الحال هذا لا يعني التركيز على الصحافة كنماذج لأعمال تجارية، لأن عدم التركيز على الصحافة كمفهوم يبدد تهمسنا كصحافيين للمستقبل.

## الإعلام المستقل غائب عن منتديات الإعلام العربي

بدأت الأسئلة المطلقة في فضاء المنتديات الإعلامية العربية، وكأنها تدور حول نفسها وتنتظر إجابات غير متوقعة! كل هذا يحدث بحسن نية ومن دون مواربة، فتلك المنتديات تفتح نافذة جادة للحوار، لكن السؤال الحقيقي الذي يمس بفعالية الإعلام العربي المستقل، لم يكن حاضرا بقدر كاف.

لماذا يغيب مثل هذا السؤال عن واقع ومصير الإعلام العربي المستقل الذي كان يفترض أن يطلقه إعلاميون وفاعلون يمتلكون أدوات القرار والتأثير معا؟

يدرك غالبية المتحدثين في المنتديات أن الحكومات العربية لا يمكن أن تتخلى عن ترويج خطابها في إعلام تعتبره «حقاً مكتسبا لها» وتغدق عليه المال وتبحث من وراء صناعته عن الترويج لأفكارها وتثبيت أركانها، بغض النظر عن قيمة أو مصداقية هذا الخطاب.

الحكومات ببساطة تصنع إعلامها من أجل صناعة رأي يروج لإنجازاتها فحسب، وهي لا تدفع أكثر من ضريبة كلامية في التحدث عن الانفتاح، أما أن تتفق أو تختلف مع إعلام تلك الحكومات فأمر سيقودنا بالضرورة إلى الفخ السياسي، والسياسيون الكبار هم كذابون كبار، ولا نريد أن يكون الإعلاميون كذلك.

يبدو لي أن السؤال الأكثر أهمية يتجاوز الإعلام الحكومي اليوم بعد أن أتاح لنا الفضاء التكنولوجي المفتوح الحرية لصناعة إعلام مستقل، فهل يمكن أن نصنع إعلاما عربيا مستقلا موضع ثقة الجمهور، ومن دون أموال الحكومات؟ الأصل في السؤال هل تسمح لنا الحكومات بذلك؟ هل يمكن التخلص من فكرة إعداد منصات إعلامية تزعم أنها مستقلة، لكنها في حقيقة الأمر مجرد مشاريع سياسية وحزبية ودينية وتجارية همها الأساس تقديم خدمات صحافية مدفوعة الثمن؟

في حقيقة الأمر، لا تبدو وسائل الإعلام العربية الناطقة من خارج الدول العربية أكثر من مؤسسات محلية بطريقة أو بأخرى، فالصحف التي تصدر من هناك تغلق صفحاتها الأولى بأخر أخبار وكالات أبناء محلية لا يزور مواقعها أبناء البلدان ذاتها! وكذلك تفعل القنوات الفضائية، لأنها ببساطة وسائل إعلامية لا يمكن لها إلا أن تتبنى خطاب الممول، أو ما أسماه الدكتور هيثم الزبيدي بـ «الطفل المدلل للسياسيين» عندما اعتادت وسائل الإعلام العربية، على الأقل الرسمية منها، على مثل هذا الدلال الذي يأتي بالمال، فـ «الاحتكار للموارد جعل وسائل الإعلام تتوجه إلى القارئ الأهم: الزعيم. هو قارئ وحيد يحب نوعا من الأخبار، لكنه القارئ الذي ينبغي مراعاته، بقية الشعب بمن فيه كبار المسؤولين، مجرد تفاصيل».

مثل هذه الأسئلة المتصاعدة لدى الجمهور من قبل المعنيين بشأن مصير الإعلام العربي المستقل لم يتم تداولها بما يكفي، واختار المتحدثون في تلك المنتديات إعادة تدوير فكرة الصراع بين الإعلام التقليدي والإعلام الرقمي، وفكرة التكيف مع التغييرات الجذرية التي طرأت على المشهد الإعلامي.

أرى من الحق الاعتراف بأننا كإعلاميين فشلنا في صناعة إعلام عربي مستقل، قبل أن نفشل في إقناع ممول مستقل، وأقصى ما ذهبنا إليه كان أشبه بعودة إلى نفس طريق الحكومات، اختلفنا مع بعضها، ليس من أجل حق الاختلاف المشروع، بل من أجل أن نتفق مع غيرها! أليس مثل هذا يمثل انتصارا لإعلام الحكومات التي لم نكف عن انتقادها وانتقاد إعلامها؟

ما هز المسلمات في عالمنا هو قلة الوعي

سبق وأن وصف بيان الانترنت تحطيم أسطورة استحالة تغيير طبيعة وسائل الإعلام المطبوعة بأنه انتصار، وعلى الذين يودون البقاء في هذا العالم المعلوماتي الجديد أن يجددوا مثالياتهم وأفكارهم الصحافية.

لكن ما يمكن أن يسمى بـ «الإعلام العربي المستقل» ليس أكثر من فصيل في حزب سياسي أو ديني قائم علنا أو متوارٍ في بلداننا العربية يرفع صوته من الخارج، وليس بمقدوره حتى الحلم بالتنافس على مسك «المايكروفون الأقوى».

## محررو الأخبار كأنهم عاطلون

يمكن أن تكون يوميات محرر أخبار في صحيفة برتغالية لا تختلف كثيرا عن محرر أخبار صحيفة في البحرين، لم تعد الجغرافيا عائقا بقدر ما تلاشت تماما بين البلدان وفق فكرة صناعة الخبر الصحافي.

المشكلة تكمن في أن مصادر الصحيفتين البرتغالية والبحرينية واحدة وفق كل الأحوال، لهذا يمكن تخيل يوميات المحررين بثقة افتراضية وكأنها صورة من الواقع.

فكل منهما يجلس أمام جهازه في المكتب يتابع شريط الأخبار الذي تبثه وكالات الأنباء، يحاول أن يجد شيئا مختلفا ممكنا التقاطه، شيئا ما يعيد ثقة القارئ غدا بصحيفته الورقية، لكن الشريط الإخباري لوكالات الأنباء العالمية لا يقول أكثر مما نُشر في المواقع الإلكترونية.

هذا التشابه والتكرار يصيبان أي محرر في صحيفة يومية بالعجز والضغط على الأفكار، إنه يأمل أن يقدم طبقا إخباريا ساخنا ليوم غد، إلا أن الإنترنت قضى على مثل هذه الفكرة ونشر أخبار شريط وكالات الأنباء المهم منها والحشو الإخباري، فصارت كل الأخبار باردة وحفظت في ثلاجة سيرفرات غوغل!

عندها يكون الضغط على صناعة الأفكار عند محرر الأخبار أكبر من أن يبقى أسير شريط وكالات الأنباء، ليعيد مفاهيم صناعة الخبر الصحافي، من أجل ألا يكون شاهدا ومساهما في موته. ستظهر أمامه بدائل مقترحة ونوافذ أفكار فتحها المواطن الصحافي على شبكات التواصل الاجتماعي، وهذه أيضا ليست صناعة إخبارية تمتلك مقومات مهنية مكتملة أو بتعريف جون همفريز الذي عرف كمحاور لا يقبل التردد مع كبار السياسيين على «بي بي سي»، «كلام حانات» يتداوله الناس يوميا ولا يمكن التعويل عليه بأي حال من الأحوال.

فحسب تعبير همفريز «من يريد أن يعرف ما يفكر فيه الناس العاديون عليه مقابلتهم في حانة أو مقهى».

ببساطة، لا يصنع هؤلاء الناس في تدوينات على الإنترنت، رأي الجمهور ولا ذائقته بوصفهم صناع خطاب إعلامي.

هذا عامل آخر يواصل الضغط على محرري الأخبار في الصحف الورقية.

عندما ناقش العشرات من الصحافيين والمتخصصين قبل سنوات مستقبل الصحافة في عصر الإنترنت، كان شعار «صحيفة تصنع مستقبلا» مرجعا لتداول الآراء التي صدر بعدها بيان الإنترنت الذي عد الويب «الكل للكل» في محاولة تحريضية على ضرورة أن تتكيف الصحافة اليوم مع التكنولوجيا المتاحة، بوصف الإنترنت وسيلة تواصل مباشرة مع الأشخاص.

في ما مضى كنا نتحدث عن القراء وعن المُستمعين وعن المتفرّجين واستغلال معرفتهم، واليوم -حسب بيان الإنترنت- لسنا بحاجة إلى صحافيين يعرفون كل شيء مسبقاً، ولكن نحن بحاجة إلى الذين يتواصلون، إلى الذين يشكّون ويضعون الأسئلة.

سبق وأن كتبت أن الأخبار صناعة، والصنّاع يتراجعون، فلم يعد التاريخ وصناعة المحتوى الإعلامي يستوعبان فكرة «لا أخبار هذه الليلة» فقد حدث مثل ذلك مساء الثامن عشر من أبريل من عام 1930، عندما أعلن مديع نشرة الأخبار في راديو بي بي سي «لا أخبار هذه الليلة، ليلة سعيدة!». وانتهت نشرة المساء الإذاعية بمعزوفة على البيانو.

الأخبار لا تموت لكن صناعتها تعاني التراجع، فلا أحد يشتري أخبارا اليوم، لأن ثمة من يعرضها بشكل سهل ومجاني ومن دون تكاليف، لذلك يبقى التحدي أمام رؤوس الأموال في تطوير مفهوم هذه الصناعة لمسايرة الطلب.

لذلك أعادت الصحافية ماك كينون التي تعد من بين أكبر الناشطين في الدفاع عن حرية الإنترنت، تعريف محتوى الصحافة المتميز بإعداد التقارير بالتنقيب عن المعلومات وإضافة تحليل للموضوع ووضعه في السياق المناسب بطريقة لا تتوافر مسبقاً على غوغل.

وهي بذلك تمنح متسعا أمام الصحف لإيجاد قصص إخبارية غير مكررة، على الأقل للاحتفاظ بعدد من القراء، كما لا تدع الموضوعية الزائفة -وفق تعبيرها- تقلل من شأن الأخلاقيات المهنية. وترى كينون أن «المنحى الصحافي الأميركي الكلاسيكي للموضوعية (هو خاص بالولايات المتحدة الأميركية)، فإذا نظرت إلى الصحافة في أوروبا، فستجد أن الصحيفة يمكن أن تكون أكثر ارتباطاً بالأحزاب السياسية أو المواقف الفكرية، ومن الشائع في الكثير من أنحاء العالم أن تكون هناك صحافة يتابع الناس من خلالها الحقائق، وتقدّم فيها الحقائق مع إدراج وجهة نظر سياسية أو أخلاقية، ولسبب ما فإن الكثير من كليات الصحافة تتصرف وكأن هذه الظاهرة غير موجودة».

ثمة الكثير من الآراء والتنظيرات حول تسييل المحتوى الإخباري، وهذا ما نسمعه في المؤتمرات والندوات بشكل دائم، وهي تنظيرات تمنح -للهولة الأولى- دفقة أمل لصناعة تكاد تفقد مقومات تفردتها بعد أن شاعت بين الجمهور وخرجت من أيدي الصنّاع، لكن واقع الحال يقول إن محرري الأخبار في الصحف مازالوا يمارسون عملهم وكأنهم عاطلون!

## مراسلون صحافيون بعيون سيّاح

تعترف جيسيكا ديفي التي عملت خمسة أعوام (2008 - 2013) مراسلة صحافية من دول الخليج العربي، بأن 14 بالمائة فقط من سكان العالم يتمتعون بصحافة حرة وفق دراسة لمؤسسة فريدم هاوس، إلا أنها تكتب بحس سيّاحي عندما تتحدث عن بلدان عربية عملت فيها. تتحدث جيسيكا عن الرقابة وتعرض ما تعلمته من تجربة التعامل معها في تلك البلدان، ألا أنها «تتخرفن» كما تخرفن جون سيمسون كبير مراسلي هيئة الإذاعة البريطانية -حسب وصف صحيفة الغارديان آنذاك- وهو يعلن بثقة مبالغ فيها عام 2001 في أفغانستان «لقد حررنا كابول!»، وتكرر الأمر أيضا بـ «تحرير العراق» الذي تلاشى ليصبح هذا «التحرير» الخطأ الأشنع الذي ارتكبه السياسيون، وخضعت له وسائل الإعلام.

«تخرفن» جيسيكا يكمن في أن السنوات الخمس التي قضتها تنقل التقارير الصحافية، وتداول المسؤولين وتشارك في المؤتمرات، وتتجول في الأسواق والملاعب، علمتها أنها يجب أن تستخدم كلمة «ماء الشعير» وليس كلمة «البيرة!»، وأنه من المهم عندما تلتقط صورة لسيدة عربية يجب ان تنتبه كم بوصة عليها أن تظهر من ساقى المرأة فوق حذائها! وعندما تتحدث عن مسلسل «الجنس والمدينة»، الذي كان يعرض آنذاك، عليها عن تستخدم حروف مختصرة لعنوان هذا المسلسل!!

مثل هذه الدروس الهزيلة التي تعرضها صحافية على قدر كبير من التجربة مثل جيسيكا ديفي، تكشف لنا مساحة الخيبة التي تقدمها الصحافة الغربية عن واقع عربي سياسي وطائفي ملتبس في الأصل، وبحاجة إلى مراسل على درجة من الفهم كي يقدم صورة واقعية عنه، وليست الصورة القصصية التي ابتكرها المراسل الراحل روبرت فيسك مثلا. فهذا الصحافي الذي كان مراسلا لصحيفة التايمز، قبل انتقاله إلى ذي أندبندنت، بارع في التأليف ويمتلك مخيلة واسعة يحسد عليها، لكنّ ميزته الأساسية تبقى في معرفته نقطة الضعف عند القارئ العربي الباحث دائما عن يشفي غليله، حتى لو كان ذلك على حساب الحقيقة والواقع.

أو الفكرة التي يصر عليها باتريك كوكبيرن وكأن العالم العربي وجد كي يكون تحت حكم ديني ثيوقراطي.

يعترف كوكبيرن، بأن الحروب التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط في العقد الماضي، والمتصاعدة اليوم، أسهمت بطريقة ما في صناعة المفاهيم الخاطئة عن هوية المنتصر والمهزوم. ويعزو كوكبيرن الذي عمل مراسلا في دول عربية لصحيفتي فايننشال تايمز، ثم ذي أندبندنت، منذ عام 1979، سبب صناعة «المفاهيم الخاطئة» إلى الصحف والتلفزيون والراديو، حيث لعب

الصحافيون دورا مركزيا في ذلك، وهو في كل الأحوال يدرك أنه كان جزءا من هذه الصناعة. ويكتفي بذلك في نتيجة أسهم الصحافيون فيها، ويرى أنها جاءت وفق المفاجآت والتقلبات غير المتوقعة التي وقعت، ولا يلوم في النهاية الإعلام في الانقياد إلى هذه النتائج والإعلان النهائي عنها.

سبق وأن أطلق علينا في زيارة إلى مبنى صحيفة العرب اللندنية، عضو حزب المحافظين وعضو لجنة العلاقات الخارجية في مجلس العموم البريطاني، دانيال كافشينسكي، سؤالاً عن الخطأ الأكبر للغرب في الشرق الأوسط، فاختصر الزميل هيثم الزبيدي الإجابة بـ «احتلال العراق».

وبطبيعة الحال الإعلام كان شريكا فاعلا في مثل هذا الخطأ، وطلبت من كافشينسكي في ما يشبه الإجابة على سؤاله العودة إلى ما كتبه ماثيو باري في صحيفة التايمز البريطانية عمّا أسماه موجة الحنين التي تجتاح السياسيين والمحللين إلى قصة نجاح لورانس العرب إزاء فشل الحكومات الغربية في التعاطي مع أزمات تزداد تعقيدا في منطقة الشرق الأوسط كل يوم، وعجز قادتها على طرح تصوّر فعال كبديل للحروب الطاحنة التي تعصف ببلدانها.

يطالب ماثيو الذي يعدّ مع سايمون جنكينز أفضل من يقدم صورة واقعية عن الشرق الأوسط للقارئ الغربي، بالاعتراف بأننا ضللنا الطريق في الشرق الأوسط وأن ساسة الغرب يواصلون أكبر كذبة استمرّ تداولها منذ حرب الخليج الأولى، وهي «أننا نعرف ماذا نفعل هناك».

يمكن أن ينطبق هذا الكلام عن وسائل الإعلام الغربية لأنها حقا لا تعرف «ماذا يحدث في بلداننا العربية»، فبعد خمسة أعوام قضتها جيسيكيا ديفي في الخليج العربي لم تر أكثر من تصوير أقدام النساء هناك!

## الصحافة تتضاءل، الإعلام يتضخم

يتسنى لي يوميا مطالعة صحيفتي الغارديان والتايمز البريطانيتين، بوصفهما ممثلتين للخطاب الصحافي عالي المسؤولية، وأرى أنهما مثالان عاليان أيضا في الصناعة الصحافية، مثلما يتسنى لأي قارئ عربي اختيار الصحف في بلاده أو من بلدان أخرى كي يتخذها مثلا على الصناعة الصحافية. لا أطلع هاتين الصحيفتين من أجل متابعة الأخبار، كما بات يفعل غيري منذ سنوات، فالأخبار تُقرض اليوم أينما نكون، في الحافلة أو الشارع والمقهى، إنها تدور بحركة سريعة وفي جميع الاتجاهات على هواتفنا المحمولة، ترفض التأخر، يشترك في صناعتها الصحافي والمواطن الصحافي بفضل الأجهزة الذكية والتجربة الحية التي يوفرها عصر الإنترنت، ولهذا ليس مثيرا أبدا أن يواجه الإنسان اليوم الآخرين بخبر لم يسمعو به، لا أحد يفتح فمه مندهشا على وقع خبر!، الأخبار صارت تُستهلك وتُرمى في سلة المعلومات الهائلة.

ولهذا أيضا صارت مهمة تدوير الأخبار بالنسبة إلى الصحف بالية وغير مجدية، ثمة ما هو أكثر من الخبر ننتظره من الصحف.

الإعلام بوصفه عربة كبيرة وجميلة تحتوي دائما على خيارات مفيدة ومتجددة من التلفزيون والمنصات الرقمية والإذاعات والمواقع الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي... إلا الصحافة فتكاد تكون في مؤخرة تلك العربة المتحركة وفي صندوق صغير لم يعد يغري بالمرور عليه.

الإعلام يتقدم، لكن الصحافة لا تتحرك في عربته بنفس السرعة، الصحافة تدور على نفسها من دون أن تجد الحلول الدافعة، ولهذا توقفت مئات الصحف عن الإصدار، وواقع الصحافة في العالم اليوم أنها تعيش في سوق مريضة كما يطلق عليها البريطانيون.

عندما اخترت الغارديان والتايمز، فلأنهما مثالان لصحافة راسخة من مئات السنين وبدرجة حساسية عالية، لكنهما أيضا مثالان واقعيان لأزمة الصحافة المتصاعدة.

لا أجد فيهما أكثر مما أجده في منصات أخرى عن تدوير الأخبار بطريقة أو بأخرى، الصحيفتان بوصفهما ممثلين لمفهوم الصحافة الحرة بامتياز، لم تتحركا أيضا بمساحة لصناعة المحتوى المتميز الذي يشد القارئ وبقيتا أسيرتي الخبر.

لا نشك بأن الأخبار صناعة، مثلها مثل أي صناعة أخرى تحتاج إلى التطوير وليس دق المسمار الأخير في نعشها، لكن مثل هذه الصناعة لم تجد بعد الطرق المستدامة والمغرية التي تجذب إليها القراء.

أشعر بالخيبة عندما لا أجد صباح كل يوم في تلك الصحيفتين ما أتوق إليه، لأنني مثلا أسير شريط الأخبار طوال الوقت بحكم عملي الصحافي، وليس ثمة أكثر من تلك الأخبار.

ما ينتظره القراء الأوفياء مساحة تحليلية مضافة على الخبر تعرض لأراء متقاطعة أو متوافقة حوله.

ثمة مهمة صحافية لشرح الأخبار وعدم الاكتفاء بتجديدها ومتابعة تداعياتها، سبق وأن طرقها الثنائي ميليسا بيل وعزرا كلاين في موقع «فوكس دوت كوم» الذي انطلق قبل عام. وميليسا وشريكها عزرا احترفا صناعة الأخبار في صحيفة واشنطن بوست وعلمتهما التجربة البحث عما وراء القصة الإخبارية، وفكرتهما الجديدة ترفع مهمة شرح الأخبار من الهامش إلى المقدمة.

وسبق وأن تحدثت غلين غرينوالد عن إعادة صناعة الأخبار عندما أطلق موقعه الرقمي الجديد «فيرس لوك ميديا».

فقد استعان غرينوالد الذي ترك العمل في صحيفة الغارديان بعد أن أسهم في نشر وثائق سنودن حول التجسس الأميركي على العالم، بعدد من الصحفيين الماهرين لمساعدته، في محاولة لإعادة اختراع الصحافة في العصر الرقمي، بدءا من التسلسل الهرمي التقليدي لغرف الأخبار، والتركيز على الأزمة الاقتصادية والآلية السياسية التي تحيط بها، والاعتماد على تعليقات القراء للتخلص من «تحجر» الصحافة والتوقف عن التحدث للقراء بشكل سلبي.

وبعده رأى جيمس هاردينغ مدير هيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي» أن صناعة الأخبار بمحتوى مختلف باتت حاجة المستهلك بما فيها المنصات التي سوف يستخدمها الناس لاستهلاك الأخبار ونوع المحتوى الذي ينبغي تسويقه.

هؤلاء يدركون كما تدرك إدارة الصحف أنهم جوهر الصحافة وليس على هامشها، فتقديم الأخبار بمحتوى قصصي متميز ليس ببساطة ما تعرضه موسوعة ويكيبيديا، وليس افتراض أن الجمهور لا يفهم الأخبار.

المحتوى الصحافي المتميز كما أجمع عليه خبراء الإعلام في قمة أوظيفي الأولى قبل سنوات، مبني على فكرة تقديم صحافة مختلفة في وقت حان للصحف أن تتغير عما كانت عليه، لأن ثمة قارئاً موازيا يبحث عن الجودة اليوم، فيما هناك أموال تستثمر في الإعلام الرقمي أكبر مما كان عليه الأمر سابقا.

## الصحافة غيّبت الفلسفة والفيزياء

اقترحت صحيفة ليبراسيون الفرنسية قبل سنوات يوماً للفلسفة، لم تكن في الأمر مغامرة بقدر إعادة الهيئة الإعلامية للفلسفة التي تضاءلت لحساب الثقافة الواطئة في وسائل الإعلام. فمنحت الصحيفة كل العاملين بمن فيهم رئيس التحرير، إجازة ليوم واحد، ودعت بوقار الحكمة اليونانية فلاسفة من الجامعات لتحرير الصحيفة في ذلك اليوم. كان الهدف تبسيط الأفكار الفلسفية أولاً في قصص صحافية، ومحاولة إعادة اهتمام الناس بالفلسفة إزاء السطحية التي غلفت حياتنا المعاصرة. فالفلسفة ليست من الماضي، إنها يمكن أن توفر حلاً لمعضلات العالم السياسية والاقتصادية، ويمكن لها أن تلعب دوراً في إعادة المجتمع إلى اتساقه المفقود.

ماذا حصل بعدها؟ هل جذبت طبقة الحكمة التي غطت على صفحات جريدة ليبراسيون في اليوم التالي، الناس إلى الفلسفة، أم إنها قامت بتذكيرهم وبنية طيبة، بسيمون دي بوفوار وجان بول سارتر الصحافي أكثر من المفكر.

بلا شك كانت فكرة تستحق الثناء والغبطة آنذاك، لكنها ليست كافية، على الأقل بالنسبة للصحافة التي افتقدت الطريق نحو الأفكار العلمية وسقطت في لجة الفوضى السياسية، وانقادت لمسيرة مغريات التكنولوجيا ومنتجاتها بشكل تجاري.

الصحافة تراجعت عن تقديم فلاسفة بالشكل الذي يسحب الفلسفة من الرفوف العالية للمكتبات التاريخية إلى عناوين الصحف الرئيسية.

الصحافة تجاهلت أيضاً بشكل ما علماء الفيزياء ولم تعد تقدمهم كصناع حدث يمس حياتنا، إلا بقدر لا يليق بهم! لأنها ببساطة صارت ترى أهمية أخبار نجوم الموسيقى والسينما والرياضة بجبين عال، وترى علماء الفيزياء بعين شبه مغمضة.

لو جمعنا كل ما كتب في صحف العالم عن عالم الفيزياء البريطاني المثير للجدل الراحل ستيفن هوكينغ، فلا يعادل ربع ما نشر عن نجمة بوب أميركية لا تملك فكرة بسيطة للدفاع عن فنّها.

لا أملك حلاً لإعادة الصحافة لمثل هذا المسار، لأن الفلسفة ببساطة ليست أمراً مشوقاً، والفيزياء من الصعوبة بمكان أن تجد لها مهتمين كثيراً. لكنني أقترح على الصحف أن تقدم مثل هذه الأفكار العلمية ببساطة وتشويق أكثر من أجل أن يتفاعل معها القراء.

أستطيع أن أدافع عن هذا الاقتراح، بما نشرته صحيفة فايننشال تايمز البريطانية، فقد قدم لودوفيك هنتر - تيلني، عبر حوار بهيئة تحقيق صحافي البروفيسور الإيطالي كارلو روفيلي، بطريقة

تجعل المسائل الفيزيائية بمتناول القراء وكأنها نص أدبي مفعم بالحيوية.

اللغة في هذا الحوار الصحافي كانت واسطة للفهم وليست للمزيد من التعقيد عندما تفسر الجاذبية الكمية، كنظرية تحاول حل ما يصفه روفيلي بواحدة من المسائل الكبرى المفتوحة في الفيزياء.

أهمية أعمال هذا الفيزيائي الإيطالي ذي العقل الأدبي، بما فيها الكفاية لتتم مناقشتها في مؤتمر مدته خمسة أيام، بالتزامن مع عيد ميلاده الستين، لذلك تم ضمه إلى صفوف المشاهير من العلماء كموهبة تروج للعلوم شديدة التعقيد.

لقد قدم المحاور لودوفيك هنتر عبر صحيفة فايننشال تايمز، درسا صحافيا في غاية الأهمية، عن معنى أن نتعامل مع عالم الفيزياء بالطريقة المتميزة في الصحافة المتقدمة، التي لا تجعل من القارئ العادي يقرب الصفحة لمجرد أنه وجد كلمة فيزياء في تبويبها وليس كلمة رياضة مثلا. فعندما يقدم فكرة عن كتاب روفيلي «سبعة دروس مختصرة في الفيزياء»، يمنح قارئ الصحيفة مساحة من الثقة والاسترخاء، لأنه يقرأ شيئا جديدا عن الفوتونات والبروتونات والثقوب السوداء الساخنة والزمن غير المتصل.

يقارن روفيلي في كتابه حول الفيزياء، معادلة أينشتاين حول انحناء المكان مع «الجمال النادر لرباعية بيتهوفن، وتربية متأخرة»، وهو يضع النظرية العامة في النسبية في مستوى مسرحية الملك لير لشكسبير، أو الجمال الراقي في سقف كنيسة سيستينا في الفاتيكان.

كل ذلك بدا مفهوما بصورة أنيقة لدى عامة الناس، في كتاب روفيلي وبالطريقة البارة التي قدمها المحاور في الصحيفة البريطانية وهو يندد بـ «سوء الفهم وعدم الثقة بالعلوم التي يظهرها جزء مهم من ثقافتنا المعاصرة»، مثلما جعل القارئ العادي يعرف الفرق بين  $H_2O$  و  $C_2H_6O$ ، فالأول رمز الماء الكيميائي الذي عرفه الصغار في المدارس ونسيه الكبار في لجة الحياة، والثاني هو الرمز الكيميائي للنبيذ، الذي لا يفضله روفيلي على الماء، بينما يمارس عمله محاضرا في بلد النبيذ بمركز الفيزياء النظرية في مدينة مرسليليا الفرنسية.

هذا الحوار إن تكرر ما يشبهه، فهو قد يخفف من درجة الارتباب من العلوم ليس لدى عامة الناس فحسب، بل في وسائل الإعلام أيضا، إثر هيمنة الأفكار الدينية والتاريخية التي جعلت من المعرفة الحقيقية وكأنها ليست المعرفة العلمية، وجعلت من العلوم خبرا من الدرجة الثانية في الصحف اليوم.

## إنسان آلي بهيئة صحفي

عندما استضافت صحيفة فايننشال تايمز البريطانية في مقرها على الضفة الجنوبية لنهر التايمز الروبوت بيبر في دعوة غداء، لم تكن هيئة تحرير الصحيفة المعتادة على الزوار المثيرين للإعجاب، تفكر إلا إنسانيا بهذا الزائر الذي وصلهم مغلفا، وليس للاستحواذ على مكاتبتهم وإحالتهم على التقاعد!

الروبوت بيبر، يعتبر أحدث تكنولوجيا توصل إليها العلم تحمل ما يشبه مواصفات البشر، ويتمتع بدرجة من الدعاية جعلته أكثر إنسان آلي معروف في العالم يهدف إلى مساعدة الناس في حياتهم اليومية، لكن أن تستقبل أكبر الصحف البريطانية روبوتا بكل هذا الودّ من دون أن تفكر إدارتها بأنه قادم من أجل إزاحتها، أمر يحتاج إلى تعليق عميق.

هذا ما حصل بالفعل عند صفح أميركية، بعد أسابيع من دعوة الغداء في الصحيفة البريطانية التي شارك فيها بيبر من دون أن يتناول حبة بازلاء واحدة، فهو كان ضيفا من أجل محاكاة فكرة تقليد الغداء مع رفاقه من البشر ليروا بالضبط ما مدى «إنسانيته» ومدى الجانب الآلي الشبيه بالإنسان فيه.

لقد اتخذت روبوتات بمساعدة شركتي تويتر وفيسبوك، مكانا لم يكن مخصصا لها من قبل في تغطية المؤتمرات الانتخابية للحزبين الجمهوري والديمقراطي في ولايتي أوهايو وبنسلفانيا بالولايات المتحدة الأسبوع الماضي.

كانت تقوم بالمهمة التقليدية للصحافي في التقاط الزاوية الأهم في التصريحات لتعيد كتابتها، ومن ثم إعادة تحريرها من دون أن تغفل تداعيات الحدث وما يحيط به، لتكون القصة جاهزة بعدها للنشر في صحيفتي نيويورك تايمز وواشنطن بوست.

لم يشعر القراء إن كان ما نشر قد كتبه إنسان أم إنسان آلي، وبالطبع لم يكن ما كتب قد مرّ من دون أن تراجع عين بشرية خبيرة، فمهمة الروبوت الصحافية مازالت تحبو سواء في كتابة أو جمع الأخبار وتحريرها، الأمر الذي يفسر شكوى صحافيين تابعوا مؤتمر الحزب الجمهوري من عدم فهم روبوت خصصته قناة «سي أن أن» لطلبتهم، فيما اشتكى صحافيون من واشنطن بوست من أنهم قدموا طلبات إلى روبوت وتلقوا أجوبة لأسئلة أخرى.

لا يكون الإنسان الآلي صحافيا إلا بحدود لا يمكن تخطيها، لأنه في كل الأحوال يستحيل عليه التعامل مع اللغة بوصفها كائنا حيّا ينمو ويتغيّر، وإعادة تشكيل العلائق بين الكلمات لا يتمّ ببرمجة آلية من أجل اكتشاف العمق الكامن فيها.

مثل هذا الكلام وجد له معهد بوينتر للصحافة تبريرا معقولا حول مهمة الروبوت في كتابة

الأخبار بأن الهدف هو «تعديل النصوص المكتوبة لتناسب معايير الكتابة الصحافية، لأن العمل الصحافي يحتاج إلى السرعة والدقة والمعلومات الصادقة».

فهل نحن حقا على استعداد للعيش مع الروبوتات؟ وإذا كنا كذلك، أي نوع من التعايش، الجواب بالنسبة للصحافيين لا يكون إيقاف مسيرة الروبوتات.

في الواقع، التكنولوجيا تعتبر جزءا من الحل، وهي تجربة حية أغدقت على البشرية، لكن علينا ألا نهمل التفكير في كيف نجعل منها خارطة للطريق وليس الطريق بحد ذاته.

يطلق أندرو هيل من صحيفة فايننشال تايمز مثل هذا السؤال ويقترح الإجابة بوصفه صحافيا، عما إذا كانت كبرى الشركات في المستقبل قادرة على تحقيق هذا المستوى من الحكمة عندما تتولى الآلات المهام التي تسمح لها ببناء وصل خيرات العاملين.

لنأخذ الصحافة المالية مثلا، يقول هيل «قضيت ثلاث سنوات في بناء الثقة والمهارات متدربا عن طريق تحليل الأخبار عن أرباح الشركات. هذا هو بالضبط نوع التقارير الذي تقوم أسوشيتد برس بإنتاجه الآن تلقائيا، في شراكة مع شركة تدعى البصائر الآلية، على نحو مشؤوم بالنسبة لجميع الصحافيين».

يقترح أندرو هيل في مثل هذا الكلام أن يؤتى بأذكي إنسان آلي ليرى بعدها إن كان ما تنتجه تكنولوجيا «البصائر الآلية» يرقى إلى ما كتبه في تحليل الأخبار.

ويمكن مثلا استعادة عرض لكتاب أنجزته فرجينيا وولف قبل تسعين عاما في صحيفة التايمز، مع عرض لكتاب جديد سينشر لاحقا ببصمات الروبوت، في هذه الحالة التاريخ ليس ميتا أمام التكنولوجيا. فأى حديث عن المستقبل الذي تهيمن فيه الآلة على مختلف المهن يكون ذا معنى عندما يكون الجمهور في حالة من الاسترخاء الواضح بعد الإحساس أن ثمة فكرة في ما أنتج آليا. مع ذلك يقرّ المتحدثون الذين يستشرفون المستقبل بأن أعدادا قليلة من المحامين، أو المستشارين، أو المحاسبين الضالعين «لايذكرون الصحافيين في العادة» هم من ستكون هناك حاجة إليهم عندما تستولي أنظمة الكمبيوتر والإنسان الآلي على الكثير من المهام.

مثل هذا الكلام اتفق عليه الأب والابن ريتشارد ودانيال سسكيند مؤلفا كتاب «مستقبل المهن»، لكنهما لم يتحدثا عن الروبوت كصحافي، فيما تجربة تغطية مؤتمر الحزبين الأميركيين الأسبوع الماضي أجابت على جزء من السؤال.

## عطب في مركبة الحقيقة

ببساطة، تبدو مطاردة الأخبار فعلا يائسا بالنسبة للصحف، لذلك أصيبت مركبة الحقيقة بالعطب! عطب مستمر ليس من السهولة إصلاحه، كانت تلك المركبة تحمل علبة واحدة أو في أقصى الأحوال اثنتين... ثلاثة، لكن جوهر تلك العلب لم يكن يرتقي إلى درجة الخلاف وإثارة الشكوك والالتباس بين الناس.

اليوم الصراعات في العالم بفعل العصر الرقمي بوصفه أداة فائقة التوصيل، جعلت من الحقائق وكأنها نقائص، الأخبار المتداولة على كثرتها تحمل أكثر من وجه لحقيقة غائبة، اشترك فيها الجمهور وسقطت وسائل إعلام محترفة في شراكها.

وصار على نحو متزايد، ما يعتبر حقيقة مجرد رأي لشخص ما يشعر أنه على صواب، أو يريد إيصال فكرة بدافع ما، وسهلت التكنولوجيا انتشارها بسرعة لا يمكن تصوّرها.

هناك من الشائعات الكثير الذي حمل مواصفات الأخبار بنية خبيثة وبتلاعب متعمّد وهدفه إشاعة الذعر، أو لإيصال رسالة معينة، ومهما يكن فدوافع تلك «الرسائل- الأخبار» أصبحت تنتشر بنفس الطريقة، إن كانت نبيلة أو شريرة.

ليس من السهولة أن يتفق الجمهور اليوم على ما يمكن أن يسمى بالحقائق، هذا لا يعني أنه لا توجد حقائق، لكننا لا نستطيع أن نتفق على ماهية تلك الحقائق بوجود هذا الكم الهائل من المرسلين. وعندما لا يكون هناك توافق في الآراء بشأن حقيقة ما، ولم يعد بإمكان وسائل الإعلام كمنصات تلقي قبول الرأي العام لتحقيق ذلك، فهذا يعني أننا نقترّب من الفوضى.

ويرى دانييل سيترون الباحث القانوني والخبير في قضايا التحرش على الإنترنت، في تأثير تلك «الحقائق- النقائص» بأن الناس يندفعون تجاه المعلومات بغض النظر عما إذا كانت خاطئة أو مضللة أو غير مكتملة، لأنهم يقدمون على الحصول عليها بدافع تعلم شيء ذي قيمة.

وبإمكان المتابع العربي أن يتخذ من الحرب في العراق وسوريا نموذجا لقياس غياب الحقيقة، الصحف والقنوات التلفزيونية أظهرت تحيزا واضحا تجاه الوضع الراهن، وأبدت تقديرا للسلطة أو لمعارضيتها على حدّ سواء، مما جعلها تدفع ثمنا باهظا أفقدها ثقة الجمهور.

تحميل الأخبار على الهواتف الذكية يبدو أشبه بدورة مكررة سواء كان مصدرها موثوقا به أم لا، لكن وعلى نحو متزايد صارت مصادر تلك الإخبار غير ذي مصداقية، وصار من السهولة نشر الأكاذيب والأخبار المضللة عن عمد بوصفها حقائق، الأمر الذي يضيء الشرعية على الأكاذيب ويجعل من مهمة غرف الأخبار في الصحف اليومية أكثر صعوبة في وضع تلك الإخبار في مرشحاتها التي لم تعد قادرة على تصفيتها من الأكاذيب.

مثل هذا الأمر دفع كاثرين فاينر رئيسة تحرير صحيفة الغارديان البريطانية إلى التحذير من انتشار هذا النهج الملتبس حول مفهوم الحقيقة، لأنه يوحي بأننا كصحافيين في خضم تغيير جوهرى في قيم الصحافة وتحوّلها إلى مصدر تجارى استهلاكي بدلا من تعزيز الروابط الاجتماعية والديمقراطية، والارتقاء بوعي الجمهور والحد من الفساد السياسي.

غياب الحقيقة عن وسائل الإعلام يقود إلى منع اختيار المجتمعات لخطاباتها وتنظيم أنفسها في ديمقراطية جديدة من الأفكار والمعلومات، وتغيير مفاهيم السلطة، وإطلاق الإبداع الفردي، ومقاومة خنق حرية التعبير.

وترى فاينر أن تحويل الأخبار كـ«سلعة استهلاكية» يخلق نوعا جديدا من عصابات نشر الأكاذيب تتناسب مع ما يريدون ترويجه من أجل مصلحة شخصية ضيقة وتعزيز معتقدات خاصة بهم، بدلا من نشر الحقائق.

والعصر الرقمي سهل أكثر من أيّ وقت مضى نشر تلك المغالطات والأكاذيب التي تقف من ورائها حكومات أو مؤسسات دينية أو حزبية، وسرعان ما تنتشر بين الأخبار بوصفها حقائق ومعلومات صحيحة.

ووصل الأمر أن تنقاد لها وسائل إعلام عرفت باحترافيتها العالية من أجل الظفر بخبر عاجل، لكنها سرعان ما تتراجع عن ذلك بعد اكتشاف التضليل، الأمر الذي يوضح طبيعة المأزق.

المعلومات تتدفق أكثر من حاجة وطاقه البشر اليوم، ومع ذلك يزداد تدفقها بوتيرة مخيفة من كميتها الهائلة ومن طبيعة تأثيرها، كل ذلك أفقد الصحافيين مقود «صناعة الرأي» لأنه لم يعد مقتصرًا عليهم، لكن فرصتهم في العصر الرقمي وشيوع دور المواطن الصحفي، تكمن في صناعة محتوى يعيد ثقة الناس بوسائل الإعلام، تقدم الحقائق والمعلومات لا أن تتلاعب بالعقول، ويا لها من مهمة جديرة بالاندفاع.

## الإعلام لن يتخلص من إرث احتلال العراق

يوصف العراق بانتظام بأنه أسوأ خطأ في السياسة الخارجية البريطانية، لكن القليل جدا من يضع الإعلام شريكا في هذا الخطأ القاتل.

الإعلام لم يعمل بجد كما كانت ومازالت الحرب تعمل بجد، لم يتسق مع الرأي العام وأكثر من أربعة ملايين متظاهر تدفقوا على شوارع لندن قبل أسابيع من اندلاع غزو العراق، لم يكن الإعلام مرآة فعلية للناس آنذاك من أجل كبح جماح السياسيين وتهيئهم عن التحرك وراء الأكاذيب. وأعيد نفس السؤال مع إعلان تقرير السير جون تشيلكوت حول احتلال العراق، السؤال الذي بقي حائرا مع القليل من عدم الاحترام للمصداقية، وأعادته صحيفة فايننشال تايمز بطريقة عما إذا كان التقرير سيسمح لبريطانيا بالتخلص أخيرا من إرث العراق.

المريع في الأمر، الأكاذيب أكبر من حجم السؤال على مر التاريخ، والكذابون مازالوا يتصدرون المشهد بوصفهم المنقذين، والإعلام يتعامل معهم بذاكرة متهرئة عن قصد. الإعلام شريك في أكاذيب احتلال العراق، لكنه لا يحاسب نفسه لأن عجلته تدور بأسرع من ذاكرة الجمهور!

كان محدثي الإنكليزي على درجة من الأهمية ليدرك طبيعة صناعة الخطاب الإعلامي في بريطانيا «بلا، أن توني بليز كذب وأصر على الكذب» هكذا قال مضيئا «هو أمر لا يليق به وفق القيم الإنسانية، لكنه كسياسي يمتلك ما يبرر ذلك».

وقال وهو يحدثني قبل إعلان خلاصة تقرير تشيلكوت «الحرب تبدأ بكذبة تطلقها وسائل الإعلام، أو تكون صدى لمكذبيها من السياسيين، وإلا لا يمكن أن تستمر عجلة السياسة والإعلام معا».

مثل هذا الكلام يجرم مصداقية دعاة حقوق الإنسان، ويسقط وسائل الإعلام في وحل آسن، فالعرب لا تجلب الحرية، كما كانت تردد وسائل الإعلام الأميركية صدى كلام وزير الدفاع الأميركي آنذاك دونالد رامسفيلد.

المعضلة في الإعلام الذي رافق غزو العراق، ليست في تراجع حساسيته، بقدر التنازل المريع عنها والاندفاع وراء المبررات المغلوطة بوصفها حقيقة من أجل مزاعم المصداقية والحرية اللتين لم تستعيدا هيئتهما، حتى مع إعلان تقرير يتكون من أكثر من مليوني كلمة بعد استماع هيئة التحقيق لأدلة من أكثر من 150 شاهدا، وكلف ذلك أكثر من عشرة ملايين جنيه إسترليني.

لقد اعترف صحافي على درجة من المعرفة بأجواء العراق والشرق الأوسط مثل باتريك كوكبيرن، بأن الحروب التي قامت كانت سببا في تدمير أو تقطيع أوصال أمم موحدة وتقسيمها

بحكم الواقع.

فالولايات المتحدة -وفق كوكبيرن الذي عمل مراسلا في دول عربية لصحيفتي فايننشال تايمز، ثم ذي أندبندنت وأصدر أكثر من كتاب حول العراق- تجد هي وحلفاؤها أنفسهم أقوياء بما يكفي ليتخيلوا بأنه يمكنهم التخلص من الأنظمة التي لا تعجبهم، لكن إما أنهم لا ينجحون، أو أنهم ينجحون لكنهم لا يستطيعون تعويض ما دمروه.

لم يكن تقرير تشيلكوت معنايا بما أحدثته وسائل الإعلام من أذى وهي تسوغ لاحتلال العراق تأسيسا على أكاذيب معلنة ومكشوفة ومستمرة، بل كانت مهمته الأولى هي التحليل الدقيق لقرار الذهاب إلى الحرب.

وتطرق إلى مدى الأذى الذي أحدثه كل من بليز، وجاك سترو، وزير الخارجية الأسبق، ورؤساء سابقين في أجهزة الاستخبارات في تعاملهم مع الحقائق.

لكن روزماري هوليس أستاذة العلوم السياسية الدولية في جامعة لندن، تفسر ذلك بأن السياسيين البريطانيين «أثبتوا تماما أن الغاية تبرر الوسيلة»، مطالبة في تصريح لصحيفة فايننشال تايمز بـ «انهيار تلك الفكرة».

بينما يرى روري ستيوارت النائب المحافظ والمسؤول السابق في العراق بعد الغزو «أن الفشل في العراق كان أحد المؤشرات الأولى على أن بريطانيا بدأت تفقد لمستها بخصوص الشؤون الخارجية».

إذا كان تقرير تشيلكوت سيسمح لبريطانيا بالتخلص من إرث غزو العراق والإبقاء على فكرة أن توني بليز كان هامشا لقرار جورج بوش، ويكسد اللوم على السياسيين ومسؤولي المخابرات والدبلوماسيين والعسكريين لدورهم في الغزو، فإن الإعلام البريطاني لن يتخلص من هذا الإرث بوصفه شريكا فاعلا في صناعة وترويج الأكاذيب التي كانت سببا في مقتل 179 من الجنود البريطانيين ومئات الآلاف من العراقيين وتدمير بلد وتسليمه لأحزاب دينية وطائفية تحت مسوغ «تحرير العراقيين».

الإعلام صنع مثل هذه الخرافة «تحرير العراقيين من أنفسهم» في تبعية لأكاذيب سياسية، لكنه في النهاية يفلت من العقاب الاعتباري، فيما يظهر وقاحته ويبدو عالي الجبين وهو ينقل استياء الرأي العام من انصياعه لأكاذيب بوش وبليز.

لا قيمة لتقرير السير جون تشيلكوت إن لم يكن طريقا إلى المقاضاة الجنائية لتوني بليز، أما الإعلام فلن ينجو، على الأقل في نظر الرأي العام البريطاني الراض لفكرة الاحتلال، ولن يكون فم التاريخ من حجر عندما يعود إلى غزو العراق.

## صحف بريطانية تطلق النار على أقدامها

يمكن تحوير عنوان فيليب ستيفنز في صحيفة فايننشال تايمز إلى «صحف بريطانية تطلق النار على أقدامها» بدلا من «بريطانيا» ويصبح الأمر تعبيراً عن واقع تعيس ومكلف دفعت إليه صحف شعبية من أجل التأثير على رأي الجمهور وحته على التصويت لمغادرة الاتحاد الأوروبي. لكن أي جمهور؟

في علاقة «حب- كراهية» التي استمرت على مدى خمسة عقود بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي، ثمة مساحة في غاية الأهمية أكدت على أن فليت ستريت مازال يمتلك وحشية أسنان الذئب، المخاتل والمخادع، وأن قوة شارع الصحافة تكشف نقطة ضعفه.

ليس الاحتجاج وحده على النخب السياسية، الصحافة تسهم في صناعة مثل هذه النخب، بل لأن مثل هذه الصحف قد صنفت جمهورها مسبقاً ولعبت معه دوراً «انتهازياً» فازت فيه في النهاية صحف ذا صن وديلي ميل عبر تأجيج الخوف والأكاذيب الصريحة لكل من بوريس جونسون، ومايكل غوف، ونايجل فراغ.

الجمهور تعبير مؤثر وفق المفاهيم الإعلامية، ولهذا صار من الأهمية تصنيفه وفق قوة التأثير عليه من قبل الصحافة، مجموعات الناس ذات الدخل الأعلى والأقل وطبيعة أعمالهم وما يمتلكونه من مدخرات، ثملي مواقف الصحف وخطها التحريري.

هناك شريحة من الجمهور أكبر سناً وأفقر وأقل تعليماً كالعمال والموظفين العاديين، والمتقاعدين والعاطلين عن العمل الذين يشعرون بالضغط والخيانة بسبب الهجرة. هذه الشريحة خاطبتها صحف «بريكست» لدعم المغادرة من الاتحاد الأوروبي.

قرء صحيفه ذا صن من الشباب، وقرء ديلي ميل من الكبار في السن، وكل فئة من هاتين الفئتين من القرء تميل للمغادرة، كذلك الصحف التي يقرأونها.

ذا صن صحيفه روبيرت مردوخ المتشككة ظلت تتخمر منذ العنوان المتهور قبل ربع قرن «لا أهتم بك يا ديلاور» عن جاك ديلاور، رئيس المفوضية الأوروبية الاتحادي الأسبق.

واليوم يبدو عنوان «أمة منقسمة» الذي تصدر الصفحة الأولى لصحيفه «آي» أشبه بإجابة على سؤال مرت عليه أربعة عقود، من أجل أن ينتج هذا الواقع القلق الذي وصل متأخراً وألحق الضرر بالبريطانيين أنفسهم ولم يكن جديراً بالوفاء لطبيعه حياتهم، هم يدركون أنهم جزء من أوروبا ولا يمكن أن يكونوا هامشاً للولايات المتحدة بطريقة الكلب وذيله التي مارسها توني بليز مع جورج بوش. لكن لماذا قبلوا بإطلاق النار على أقدامهم، ولماذا حرضت الصحف الشعبية على هذا الفعل.

ربما يمكن تفسير الكلام السياسي لبوريس جونسون بأن التصويت للخروج من الاتحاد

لن يجعل بريطانيا تدير ظهرها إلى أوروبا، لأنه من الذكاء إلى درجة يدرك أن الانتهازية لعبة السياسيين منذ القدم.

جونسون، المراوغ بشكل صارخ، والحلقة الضيقة المحيطة به والتي توسعت بالاندفاع الشعبي المتهور، لا يملكان أي خطة للتكيف مع واقع ما بعد الخروج من أوروبا. أو وفق تعبير فايننشال تايمز «لم يفكر إلا بطموح مهووس ليحل محل ديفيد كاميرون رئيسا للوزراء، فهو فشل في تقديم بيان تمهيدي جاد لسبب بسيط هو، باستثناء بعض هراء الحنين لاستعادة حكم العالم، أنه لا يملك أدنى فكرة عما سيأتي بعد ذلك».

لا يمكن تفسير كلام مارتن كلارك، ناشر «ميل أون لاين» وهو يطمئن صحيفة الغارديان الراضية لفكرة الخروج من الاتحاد الأوروبي بقوله «نحن لا نُوجج المخاوف، فالمخاوف موجودة هناك»، إلا بنفس فكرة «لا أهتم بك يا ديلور» التي كتبت قبل عقود.

خذ مثلا عنوان صحيفة ديلي تليغراف على صفحتها الأولى «ميلاد بريطانيا جديدة»، بينما جاءت افتتاحيتها تحت عنوان «وقت للتفاؤل وبداية جديدة».

«دعونا ندخل قبل أن تصوتوا بالخروج» هكذا كتبت ذا صن قبل التصويت بأيام «عن المهاجرين التخريبيين في كاليه الفرنسي»، فيما كتبت صحيفة ديلي ميل «نحن من أوروبا.. دعونا ندخل» وكان عنوانا زائفا عن المهاجرين.

هذه العناوين الكبيرة أظهرت في طياتها تقارير ضللت عن قصد المصوتين البريطانيين حول قوة الاتحاد الأوروبي. وهاهي غالبية الصحف تصرح بأن الخروج من الاتحاد الأوروبي تعيس ومكلف، وسيجعل بريطانيا أكثر فقرا وأضعف على الساحة الدولية.

لقد وضع فليت ستريت جدول أعمال الخروج من الاتحاد الأوروبي وهو يعيش اليوم في مأزق النتيجة، ومع ان التلفزيون يملك وصولا أوسع للأخبار «ثلثا الناس في بريطانيا يحصلون على الأخبار من شبكة بي بي سي على الأقل مرة في الأسبوع»، ألا أن الصحف رغم وصولها إلى أقل من هذه النسبة من الناس لكن المواضيع التي تختارها والآراء التي تُعبر عنها تُنتج لها أصداء.

الأمر الذي يعتبره ديفيد ديكون، أستاذ وسائل الاتصال والإعلام، بأن الصحف تمتلك المزيد من النفوذ في إخبار الناس عن طريقة التفكير وكيفية اتخاذ القرار.

## صناعة الأخبار: أزمة داخل أزمة

فيما يخشى الصحفيون على مستقبلهم من الجملة المرعبة التي أطلقها خبير الذكاء الاصطناعي في جامعة ستانفورد سيباستيان ثرون «لا توجد وظيفة مكتبية آمنة»، فإنهم، في الواقع، عاجزون اليوم إلى حد كبير عن الإمساك بمهنتهم من أجل بقائها وبقائهم كصحافيين!

سايمون كوبر الكاتب الصحفي في فايننشال تايمز، يبدو حزينا حيال توقع المتفائلين بأن فرص العمل القديمة المخفية ستستبدل بها وظائف جديدة، ويقول «بالنسبة للصحافيين مثل هذا الأمر كان صحيحا بالتأكيد، لكن المشكلة هي أن معظم الصحافيين يريدون أن يبقوا صحافيين!». هذا يعني أن مهنتهم على وشك التلاشي فعلبهم البحث عن عمل آخر.

وفي موازاة القلق المتفاقم من أن الذكاء الاصطناعي سيجعل من الآلة كائنا يفكر ويصنع ويكتب، فإن الصحافيين يصارعون أنفسهم من أجل صناعة «إخبارية» لم تعد تقنع الجمهور! أي خبر يصنعه الصحفيون اليوم، بينما كل الأخبار المملنة صارت صناعة متداولة بين الناس بوصفهم الصناع والمستهلكين معا، ماذا عن الصحفي أيها السادة!

لقد عجز الصحفي في مستهل المشوار التنافسي في العصر الرقمي، عن تطوير مهنته من أجل الاحتفاظ بها، صحيح أن الأخبار صناعة تحتاج إلى التطوير وليس دق المسمار الأخير في نعشها، لكن الواقع يقول لنا إن هذه الصناعة صارت متاحة للجميع لهذا أنزل المواطن الصحفي، الصحفي من برجه العالي وأرغمه على التسوق من أخباره، صار هو المصدر فعلى الصحف ووكالات الأنباء أن تستعين به.

دعوني أستعيد مثلا يبدو واقعا من سوق الأخبار المريضة، فقد طرق الثنائي ميليسا بيل وعزرا كلاين مهمة جديدة تعيد مفهوم الصناعة الإخبارية عبر شرح الأخبار وعدم الاكتفاء بتجديدها ومتابعة تداعياتها، في موقع إلكتروني يحمل اسم «فوكس دوت كوم».

وميليسا وشريكها عزرا احترفا الإعلام في صحيفة واشنطن بوست، وعلمتهما التجربة البحث عما وراء القصة الإخبارية، وفكرتهما الجديدة ترفع مهمة شرح الأخبار من الهامش إلى المقدمة. إنهما يريان أن شرح الأخبار ليس ببساطة ما تعرضه ويكيبيديا، لأن الأمر ببساطة أن وكالات الأنباء والقنوات الفضائية ليس بمقدورها تقديم شروح لمجموعة واسعة من القصص الإخبارية التي تعرضها، وهكذا كما يقولان «نحن في فوكس في جوهر الصحافة وليس على هامشها».

ومع الصمود غير المتوقع لهذا الموقع إلى حد الآن في فكرة تبدو جديدة، لكنه ليس حلا، لأن المشكلة تكمن في الأخبار وليس في شرحها كما تعمل ميليسا وعزرا في «فوكس».

عندما يفتقد الجمهور الحماسة لأخبار مؤسسة إعلامية كبرى كهيئة الإذاعة البريطانية «بي بي

سي»، لأنها لا تقدم له أكثر مما يعرفه، أو قد عرفه قبل أن يشاهد نشرة الأخبار الرئيسية في مساء اليوم، فهذا يعني أن صناعة الأخبار في أزمة داخل أزمة الصحافة التي ترقد في السوق المريضة أصلاً.

من السهولة بمكان تحليل محتوى النشرة الإخبارية لـ«بي بي سي» لنكتشف العجز الذي أصابها، فقد لجأت -على سبيل المثال- في نشرة رئيسية إلى تخصيص نصف وقت النشرة إلى استذكار حادث شغب بعد مرور عشرين عاماً على حدوثه، مهما يكن من أهمية ذلك الحادث وعدد الضحايا فهو من الماضي، وقيمتها الإخبارية تضاءلت إلى حد مجرد استذكاره لا أكثر.

السؤال المشروع عن السبب الذي دفع محرر النشرة إلى التركيز على ذكرى إخبارية، هل يكمن في العجز عن صناعة قصة يومية متفاعلة، كيف اقتنع في صنع مادة إخبارية من الماضي؟ «لا أخبار هذه الليلة» حدث مثل هذا الأمر مساء الثامن عشر من أبريل من عام 1930، عندما أعلن مذيع نشرة الأخبار في راديو «بي بي سي»، «لا أخبار هذه الليلة، ليلة سعيدة!». وانتهت نشرة المساء الإذاعية بمعزوفة على البيانو.

مثل هذا الأمر لا يمكن أن يتكرر اليوم، لهذا لجأ الثنائي ميليسا بيل وعزرا كلاين إلى شرح الأخبار في موقعهم الإلكتروني.

أرى أن الأزمة ليست في الخبر نفسه، لأن الحياة لا يمكن أن تخلو من الأخبار بغض النظر عن أهميتها، لكن شيوعها بدرجة هائلة، جعلها تفقد تأثيرها بمرور الوقت، فلم يعد بإمكان الصحف في اليوم التالي تقديم طبخة بائنة، ولا بإمكان النشرات التلفزيونية أن تكرر ما بثت في المساء من دون جديد يجلب انتباه الجمهور.

السؤال الأكثر أهمية، كيف يستعيد الصحفي أدواته الفاعلة لإعادة صناعة الخبر؟ وتقديمه إلى الجمهور بمواصفات جديدة.

عندما ينجح الصحفي في ذلك، عندها سيكون من غير المهم أن نفتح الطريق أمام الروبوت الصحفي ليدخل معنا في منافسة واقعية، هي أقرب إلى مباراة شطرنج بين الإنسان والإنسان الآلي.

## الصحافيون ليسوا عملاء سريين

لا أعتقد أن مدرب منتخب إنكلترا المقال سام ألدرايس لا يمتلك قواسم مشتركة مع الصحافة كفكرة تتطلب الحذر والدقة وتوقيت المبادرة، التجربة علمته أكثر مما بمقدوره أن يواجه الفشل الآن، فلماذا سقط في الفخ!

لكن ألا يجدر بنا كصحافيين أن نسائل أنفسنا لماذا نصب الفخاخ للآخرين، بأي حال من الأحوال، هل هو مهمة العملاء السريين أم الصحافيين؟

لا يبدو في حقيقة الأمر أن سام ألدرايس وحده المدان في تلك «العملية الصحافية الوضيعة»، بل إن الصحافة نفسها رفعت بطاقة إدانة عالية على نفسها في تلك العملية.

لقد صورت صحيفة ديلي تلغراف بشكل سري ألدرايس وهو يتحدث مع صحافيين سريين منتحلين صفة رجال أعمال، حول طرق الالتفاف على قواعد لوائح اتحاد الكرة التي تم تحديثها في 2008 حول حقوق ملكية الطرف الثالث للحقوق الاقتصادية للاعبين.

ونشرت الصحيفة في مهمة اعتبرتها «مشروعة ومثيرة من أجل العدالة ومحاصرة الفساد» الشريط السري الذي يكشف تفاوض ألدرايس على صفقة بقيمة 400 ألف جنيه إسترليني مقابل إعطاء نصائح لممثلي شركة آسيوية لوكالة اللاعبين، وهو اتفاق قد يمثل تضاربا في المصالح.

دعونا نبحث عن تفسير يقنع الجمهور لمعنى «صحافيين سريين»؟ حتى إذا كان لهم ما يشبه المعنى في زمن ما، فإنهم اليوم تلاشوا في الزمن الرقمي المفتوح، بعد أن صارت الصحافة دورا وليست مهنة يمارسها الجميع، المواطن الصحفي لا يمكن أن يكون سريا، وإلا فقد صفة المواطنة، والصحافي عندما يكون عميلا سريا لا يجد من يثق بما يكتبه.

إذا كان جورج أورويل قد افترض أن الرياضة خليط من «الكراهية والغيرة والتفاخر، والمتعة السادية في مشاهدة العنف وتجاهل القواعد»، فإنه كان يتحدث في زمن لم تكن الرياضة تجارة هائلة لاستقطاب الأموال كما هي اليوم. كرة القدم لعبة بمواصفات سياسية وتجارية، وليس من مهمة الصحافة كما فعلت ديلي تلغراف أن تكون شريكة في مثل هذه اللعبة، بقدر ما تكون شاهدا محايدا. فالصحافة في أولى مهامها محاسبة السياسيين ومحاصرة الفساد وإطلاع الجمهور على المعلومات بطرق شرعية ولائقة بوصفها أفضل ممثل لتطلعات الناس.

أما إذا مارس الصحافي دور الشرطي السري فقد سقط في كسب ثقة نفسه، ومارس «سلوكا غير أخلاقي يؤثر على الجمهور»، حسب وصف بيتر بريستون رئيس تحرير صحيفة الغارديان لعشرين عاما (1975-1995).

لا يبرر بريستون، الذي لم يتوقف عن كتابة أعمدة أسبوعية عن التقاليد الصحافية، ممارسة

الصحافيين أدوارا زائفة واستخدام كاميرات خفية تحت مسوغ المصلحة العامة، بل يرى أن جدارة الصحفي في الحصول على أفكار واضحة بما فيه الكفاية وبطريقة مشروعة.

فهل كان بمقدور «صحافيي» ديلي تلغراف المتنكرين، إدانة مدرب منتخب إنكلترا المقال سام ألدرايس، من دون إسقاط المهنية في وحل المخاتلة؟

سنجد أمثلة مهمة عن استطلاعات واستقصاءات كشفت مكامن فساد وتحايل وجرائم سرقات كبرى اشتغل عليها صحافيون بارعون من دون التخلي عن مواصفاتهم الموضوعية والمعلنة.

هل تكفي الإشارة إلى فيلم «سبوت لايت» الذي جسد قصة حقيقية من سيرة كادر قسم التحقيقات بصحيفة بوسطن غلوب، وكيف كشف فسادا داخل الكنيسة الكاثوليكية في بوسطن وعلاقات جنسية بين أساقفة وصبان، مما دفع فريق العمل المكون من خمسة صحافيين إلى التوغل في المحاكم وأروقة المؤسسات الأرشيفية وإقناع المحامين بالتحدث وجلب الضحايا من الصبيان لسرد قصصهم مع الأساقفة المعتدين عليهم جنسيا.

لم يمارس الصحافيون آنذاك دورا زائفا، بل كانوا بهيئات معلنة وفي غاية الوضوح، ونجحوا في صناعة قصة ظلت مغيبة لأكثر من عقد، لكنها عندما أعيد تمثيلها في فيلم كتبه وأخرجه توماس مكارثي، حصدت جائزتي أوسكار.

فأى جائزة يمكن أن يحصدها المتخفون من «صحافيي» ديلي تلغراف؟

لا يبدو جمهور المنتخب الإنكليزي ولا حتى اتحاد كرة القدم، معنيا بالأفعال السرية للصحافيين في ديلي تلغراف، ولن يركز عليها وهو يتحدث عن فساد سام ألدرايس، لكن السؤال المقلق سيكون عن الصحافيين أنفسهم، وعمّا إذا كان ما دار أمام الكاميرات المتخفية يليق بهم، وهل يمكن اعتبار مثل هذا التخفي «فسادا صحافيا» لا يقل فسادا عن سقوط ألدرايس؟

## لن نميز مستقبلا بين الواقعي والافتراضي

تلقت السيدة السبعينية جواري بعد أن ضجرت من الوقوف المفاجئ للقطار الذي طال أكثر مما ينبغي، وضعت في حجرها صحيفة المترو المجانية الصباحية التي توزع في محطات قطارات لندن، أشعرتني أنها تريد الحديث، بينما أنا أتابع دون ملل تصفح الأخبار على هاتفي. تعمدت أن أميل شاشة هاتفي باتجاهها، فبدا لها واضحا بين خبر وآخر أن ثمة فقرات بالإنكليزية، وهذا ما منحها قدرة مضافة على الكلام معي.

قالت إنها تفضل كثيرا صحيفة المترو، ليس لأنها مجانية، بقدر الخدمة التي تسديها للمسافرين في مطالعة محتواها بدلا من التحديق في الوجوه.

قراءة الصحيفة حل، ونوع من الكياسة وبث الهدوء بين الناس والتقليل من الثثرة، لكن مثل هذا الحل، للأسف، يبدو اليوم من الماضي ولا أحد يعتد به، الهواتف سرقت الناس من أنفسهم. ها أنت جواري منذ عشر دقائق والقطار متوقف، وأنت لم ترفع رأسك عن تصفح هاتفك، بينما أرى أن الصحيفة تقدم لك أكثر من ذلك ومع ذلك صار الملايين مثلك لا يقرؤون الصحيفة! فتحت لي هذه السيدة بابا رائقا لكتابة مثل هذا المقال، وجعلتني أجد من يسمع أفكارني التي أكتبها منذ سنوات في الإعلام.

كان توقف القطار في منتصف الطريق، أكثر من عشر دقائق، يعد زمتنا طويلا وفق مقاييس قطارات لندن، لكنه بالنسبة إلى مثلي لديه ما يكفي من مصادر إخبارية لوكالات الأنباء العالمية على هاتفه المحمول، لا يعني هذا الزمن شيئا، تصفح الهاتف الذكي يقتل الزمن بشكل سريع ويجعل المتصفح لا يشعر به، لكن السيدة الصبورة وعالية الكياسة ملت قراءة صحيفة المترو لذلك فضلت الحديث معي، وكان مثيرا أن تكون المفاضلة بين قراءة الصحيفة الورقية وتصفح الهاتف الذكي. لكنني، يا سيدتي، لم أشعر بالملل وهاتفي يسرق الوقت، فإن لم أجد ما يغري في متابعة الأخبار أعود لقراءة العشرات من الكتب التي حملتها عليه. خاطبت السيدة في سري بمثل هذا الكلام، منتظرا أن تعود للحديث.

قالت هل يمكن أن أسألك منذ متى وأنت لم تقرأ صحيفة؟ قلت لها ربما لن أكون مثلا جيدا للتحدث عن عدم قراءة الصحف، فقالت لماذا؟ قلت لأنني أصنع الصحيفة.

تراجعت قليلا على كرسيها الضيق متسائلة، حقا ما تقول؟ هل أنت صحافي؟

قلت: نعم

يا لك من محظوظ!

يا للخيبة، تناست المرأة كل ما كانت تود الحديث بشأنه، عن الصحيفة الورقية والهاتف الذكي

وأغدقت عليّ بالحظ الشائع حول الصحافي، وهو في حقيقة الأمر ليس واقعياً.

قالت: إذن أنت لا تقرأ الصحيفة لأنك تعرف محتواها قبلنا ولست مثلنا تنتظرها، لكنني أستطيع أن أدلك على أشخاص في هذا القطار من دون أن أعرفهم يفضلون تصفح هواتفهم على قراءة جريدة جيدة تقدم لهم يومياً مجاناً!

ما زال القطار متوقفاً وأصوات التذمر بدأت ترتفع قليلاً بين المسافرين، مع أن رسائل سائقه الصوتية تعتذر لهذا التوقف بسبب مشكلة في السكك، إلا أن حديث السيدة لم ينته.

بادرت بسؤالها عن طقوس قراءة الصحيفة في المجتمع الإنكليزي إبان عقد الستينات من القرن الماضي.

كانت مدهشة! قالت، وكان ثمة احترام لعقل القراء، ولم يكن ثمة الكثير من الهراء الذي تنشره الصحف اليوم، كانت الأسر المتلهفة لقراءة الصحف تنتظر الصبيان وهم يدورون بدراجاتهم الهوائية على المنازل لتوزيعها.

وأكدت أن الصحف كانت توزع على البيوت بنفس الدقة التي يقوم بها موزع الحليب فجر كل يوم. واستمرت بحديث تخمره السعادة: كنا نقضي صباحنا في تداولها ونعود إليها بعد الظهيرة، لم تكن الصحيفة في محتواها تحمل الفكرة السائدة اليوم، تُقرأ خلال دقائق وترمي، كانت مع الراديو مصدرنا الأول، إذ لم يكن التلفزيون قد وصل إلى مرحلة الإبهار بعد.

تشوقت السيدة للحديث عن الحنين لزمن صحافي بامتياز وكأنها كانت تنتظر من يستمع إليها، بينما القطار عاد إلى مسيره.

سيكون الكلام، بالنسبة إليّ، مكرراً في الحديث عن الصحافة في العصر الرقمي، فهذه السيدة تدرك أن سلوك القراء تغيّر، ومن المحتم أن تتغير معه الصحف على الأقل للاستجابة لرغبات قرائها الأوفياء.

فقارئ الصحيفة الورقية بمواصفات هذه السيدة لم يعد موجوداً بشكل كبير وهو في طريقه إلى الاستبدال بقارئ بمواصفات رقمية يكون شريكاً في الصناعة الإخبارية ومتفاعلاً معها، ولا يكتفي بدور المتذوق المسترخي.

حتى الصحيفة ستغير رائحتها مستقبلاً من أجل أن تبقى بيد القراء، وسترتبط مع أجهزتهم الذكية بالطريقة التي أطلقت عليها غوغل اسم «زموت» حيث الإنسان العادي لا يميز بين الواقعي والافتراضي.

وصلت السيدة إلى محطتها قبلي، وتركت الصحيفة على مقعدها مثل كل الإنكليز من أجل أن تكون ثمة فرصة لمسافر آخر لقراءتها.

## بندقية الداعشي القليل كقلم المراسل الصحافي

لست من الذين يميلون إلى التهكم والسخرية من الصحافيين في العراق بوصفهم جزءاً من المشهد السياسي والديني الرث القائم، بل أرى بأنهم يحتاجون إلى التعاطف ممن يعيشون مثلي في حرية صحافية مثالية، أكثر من أي ملامة، لأنهم ببساطة عاجزون عن أن يكونوا شهوداً محايدين في وسط فوضى تغمر البلاد.

الصحافي العراقي يروج لرجل الدين والسياسي الطائفي ويقدمهما بفكرة غير قادر على الدفاع عن محتواها أمام المتلقي، فهو ضحية وضع ملتبس وفساد، ولم تتح له الفرصة كي يتعلم بشكل واضح أن الصحافي لا يقول أنا فعلت، بل بكل تواضع سمعت وشاهدت!

أستطيع أن أدافع عن هذا الرأي المتعاطف لا المتهم على عدم موضوعية ما يكتبه الصحافيون العراقيون اليوم تحت وطأة سيطرة الميليشيات الطائفية والأحزاب الدينية، بمثال لصحافي بريطاني أتاحت له من التجربة وتعلم حساسية القيم المهنية، ما لم يتح لأي من صحافيي العراق اليوم. لكنه ببساطة ارتكب أشنع مما يرتكبه الصحافيون العراقيون وهم يقدمون أخبارهم أقرب إلى صورة تقبيل أيادي رجال الدين!

فقد وقف مارك نيكول مراسل صحيفة ميل أون صنداي البريطانية في شمال العراق متباهياً بحمل بندقية عنصر من داعش بعد مقتله.

كانت تلك الصورة المثيرة للجدل شاهدة على تقريره «الإرهاب على نهر دجلة».

يمكن ببساطة تفسير هذا الفعل المشين لأنه صادر عن أرض العراق حيث غلفت الرثاثة المشهد برمته ولم تعد للقيم المهنية مساحة، مثلما يلتقط صحافيون عراقيون صوراً للمباهاة مع قتلة من طراز «أبو عزرائيل» و«أبودرع»، سمح المراسل البريطاني لنفسه بأن يمارس مثل هذا الفعل الشنيع بدلا من أن يكون شاهداً محايداً!

ألم يكن المراسلون البريطانيون يتهمون على زملائهم العراقيين وهم يهتفون إلى بول بريمر أو يصفقون إلى نوري المالكي!

لم يجد مارك نيكول غير ذريعة أنه حمل بندقية الداعشي القليل على مضض بناء على نصيحة عناصر البيشمركة الكردية التي كان يرافقها في تغطية القتال الدائر على حدود مدينة الموصل.

انتشرت الصورة بشكل مثير بين المراسلين الأجانب بعد نشرها في الصحيفة البريطانية الشعبية واسعة الانتشار، مثيرة الجدل المعهود عما إذا كان الصحافي شاهداً محايداً أم جزءاً من الحرب الدائرة؟ الأمر الذي دفع هيئة تحرير الصحيفة لاحقاً إلى إزالتها من الموقع بعد أن شعرت بأنها غير مناسبة، مبدية غضبها من مارك نيكول لأنه لم يرسل لإدارة التحرير غير تلك الصورة!

وتساءل توم راينر مراسل شبكة سكاي نيوز عما إذا كانت تلك الصورة تضع جميع المراسلين في خطر، فيما وصف فون سميث المراسل الحربي السابق، نشرها بالمرؤع الذي يفتقد إلى الحكمة.

وقال سميث، الذي أسس نادي المراسلين الأجانب في لندن، إن خطر نشر مثل هذه الصورة يهدد الصحفيين الشجعان في الخطوط الأمامية للقتال، لأن الجماعات المسلحة تتهم بالأساس المراسلين الأجانب بالمشاركة في الصراع وليس بكونهم مراقبين محايدين.

وتتساءل صحيفة الغارديان في تعليقها على نشر صورة المراسل مارك نيكول مع بندقية الداعشي القتل، عن الذي كان يفكر به وهو يحمل تلك البندقية بدلا من أن يكون قلمه السلاح الأكثر موضوعية.

مع ذلك يمكن تفسير كل الذي حدث، بطبيعة المكان وتداعياته والتناقضات التي تغلف المشهد العراقي برمته، فمثل الذي حدث للمراسل البريطاني وبندقية الداعشي القتل لا يحدث إلا بسبب كونه حدث في العراق! حيث افتقدت وسائل الإعلام إلى الحساسية والدرجة المقبولة من المسؤولية تحت سطوة الأحزاب الدينية الحاكمة، وأصبح الصحفي هناك مشاركا في صوت القطيع وليس شاهدا عليه.

سبق وأن اعتبر جيريمي بوين مراسل هيئة الإذاعة البريطانية في الشرق الأوسط، الحماس بأنه قد يفسد أو يصيب، ومثل فعل المراسل مارك نيكول، أفسد لأنه نتاج بيئة سياسية فاسدة تنتج بالضرورة مشهدا إعلاميا فاسدا.

ويقول بوين، إن تهديدات تنظيم داعش تجعل «حتى الصحفيين الأكثر ميلا للمغامرة والأكثر جرأة» يفكرون بجدية حول ما إذا كان العمل هناك يستحق المخاطرة.

كانت المسألة في النظر إلى المخاطرة بالذهاب إلى أماكن الصراع والحروب، والتكلفة الغالية التي يدفعها المراسلون، وبعد صورة مراسل ميل أون صندي مع بندقية الداعشي القتل، صارت المسألة في النظر إلى مهنية المراسلين الأجانب في العراق!

## 2016 أسقط نرجسية وسائل الإعلام

إذا كانت ثمة نرجسية تبقت لوسائل الإعلام التقليدية في العصر الرقمي وزمن المواطن الصحفي، فإن عام الصدمة 2016 قد أسقطها بالفعل، وجعلها تدور على نفسها متسائلة عن الثقة المتبقية التي تربطها بالقراء، هل مازالوا يثقون بنا؟

يمكن وصف 2016 من دون تردد بعام الكآبة بالنسبة إلى وسائل الإعلام، فكل الاستبيانات والأرقام التي استبقت بها الشأن السياسي في العالم سقطت بطريقة مريضة، وبشكل جعلها تفقد ثقتها بما تنتج، بعد أن فقدت ثقة الجمهور بها.

إنه نوع من التعالي وقطع الصلة المباشرة بالجمهور باعتباره مصدرا موثوقا، بدلا من الاعتماد على الدراسات ومراكز البحوث والاستبيانات التي تبني خلاصاتها على توقعات تقريبية.

لقد فشلت وسائل الإعلام التقليدية في إعادة اكتشاف محتواها في مقابل تصاعد المحتوى السريع الذي تقدمه شركات الإنترنت عبر الأجهزة الذكية المحمولة، وتفاقت معضلتها عندما واجهت تحدي تحويل الجماهير الرقمية المتنامية إلى إيرادات وأرباح.

كان أكثر ما تواجهه به التراجع الذي أدخل وسائل الإعلام التقليدية إلى السوق المريضة، توجيه أصابع الاتهام إلى شركات الإنترنت الكبرى واعتبارها تقود منافسة غير عادلة واحتكارية، بينما ذهبت شركات غوغل وفيسبوك مثلا إلى استقطاب فئات أكبر من الجمهور النهم لاستهلاك المحتوى السريع والمتجدد.

الصدمة السياسية كانت أكثر وقعا على وسائل الإعلام التقليدية، من خسارة طبيعة المحتوى المتميز الذي سبق أن وعد به إمبراطور الإعلام روبرت مردوخ، دون أن يفهم بذلك، فصحيفته الرقمية التي أنتجها مع شركة أبل لم تعمر كثيرا، وفكرة بيع المحتوى على الإنترنت لم يجد من يشتريه، فعادت صحفه الشعبية لفكرة تقديم المحتوى المجاني، من دون أن تستقطب القراء، الذين باتوا مستخدمين مخلصين لمواقعهم الاجتماعية.

في هذه الأثناء كانت شركة غوغل أكثر تقدما، وموقع فيسبوك صار منزلا عظيمًا يجمع أكثر من مليار ساكن في أروقتة، ويقدم كل شيء، فيما وسائل الإعلام التقليدية مازالت تعيد قراءة فكرة تقديم المحتوى المتميز، من دون أن تصل إلى ما يجذب فعلا!

صدمة «الثقة» كانت آخر ما أجهض بها العصر الرقمي على وسائل الإعلام التقليدية، وتمثلت في بريكست وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وفوز دونالد ترامب في انتخابات الرئاسة الأميركية، بينما كانت وسائل الإعلام توشي بثقة مبالغ فيها للقراء بغير ذلك، وهذا ما دفع ميغان كيللي المذيعة في قناة فوكس نيوز إلى اعتبار الأمر ذي صلة بثقة الجمهور المتراجعة بوسائل

الإعلام «ثمة فجوة تتصاعد بين الطرفين فالجمهور لم يعد يصدقنا، الأميركيون مثلاً لم يعودوا يبالون بكل ما تكتبه الصحف، وهذا مؤشر خطير ومقلق».

لأن «الجمهور لم يعد يصدقنا» فذلك يعني ببساطة أن وسائل الإعلام عاشت 2016 عام الكآبة الذي أسقط نرجسيتها القديمة وأرغمها على خلع ربطة العنق الكلاسيكية، لأن المصنع الرقمي الإخباري لم يعد يتحمل اليوم محرري المكاتب مشوشي الأفكار والتحليلات المكررة، فيما المواطن الصحفي يصنع مادته الإخبارية من الشارع!

وسائل الإعلام الحرة نتاج الديمقراطية الكبرى، والأفعال التاريخية لا تكتمل من دون وسائل إعلام مراقبة تمنع الفساد والتغوّل، وفي عام 2016، الخوف والغضب أصبحا عواطف سياسية مهيمنة في كبرى الديمقراطيات في العالم وأكثرها استقراراً واستدامة، ولم تكن وسائل الإعلام بريئة في هذا التصعيد الخطير الذي جعل من العواطف أكثر غرائزية وأقل جاذبية، وهذا ما يهدد فكرة الديمقراطية التي تعمل من أجلها وسائل الإعلام.

اندلاع مثل هذه العواطف البدائية يُثير القلق وفق تعبير مارتن وولف الكاتب في صحيفة فايننشال تايمز، لأن من الصعب احتواؤها، الديمقراطية في أعماقها هي شكل مُتَحَضَّر من الحرب الأهلية، إنها صراع على السلطة تحتويه التفاهات والمؤسسات.

يقول وولف «كلما كانت العواطف أقوى والطموحات أكثر احتواء، أصبح على الأرجح أن النظام الديمقراطي عُرضة للانهيان نحو الاستبداد، الغوغائيون هم نقطة المقتل بالنسبة إلى الديمقراطية». سيكون مقتل الديمقراطية أشد بشاعة عندما تصبح وسائل الإعلام شريكة في عملية القتل، أو تكف عاجزة بوصفها سلطة رابعة عن احتواء مثل هذا الاستبداد بوسائل مقنعة ومؤثرة.

في عام 1979، استاء دينيس هيلي، وزير المالية البريطاني آنذاك، من لوحة إعلانية كتب عليها «حزب العمال فاشل»، واتهم حزب المحافظين «ببيع السياسة وكأنها مسحوق صابون».

أن يتحول الأمر اليوم إلى أن تباع وسائل الإعلام مساحيق تجميل غير نافعة لقصصها وتحليلاتها الإخبارية، فإنها في النهاية لن تجد لها سوقاً.

قد تكون تلك وسائل الإعلام التقليدية في حالة تراجع بتقديم المحتوى المقنع والمؤثر، لكنها لم ترح تماماً من مواضعها.

الإعلام التقليدي لم يصل بعد مرحلة التلاشي، لكنه يواجه معضلة صناعة المحتوى المتميز التي لم يحلها بعد، ومحنة الحقيقة المفقودة التي تصاعدت في زمن سياسي لم تستطع قراءات وسائل الإعلام معرفة القوة الكامنة والمتصاعدة فيه، إلى درجة جعلت من يوت غينغريتس مستشار دونالد ترامب، يصف فكرة قلق صحيفة نيويورك تايمز حول الأخبار الزائفة بالفكرة الغربية للغاية، ويتجرأ على القول «إن صحيفة نيويورك تايمز هي الأخبار الزائفة ذاتها».

كان مثل هذا الكلام يقوله العراقيون عن نيويورك تايمز وهي تكتب بثقة مفرطة عن أكاذيب أسلحة دمار شامل تمتلكها بغداد قبل احتلال العراق وتدميره، لكن الزمن كان مختلفا آنذاك، لم يكن مثل هذا التأثير لصوت الناس على وسائل التواصل الاجتماعي.

## ما معنى أن تكون الصحافة الحكومية ديمقراطية

في نهاية ثمانينات القرن الماضي كان الكلام عن الديمقراطية في العراق مثلا، أو أي بلد عربي آخر نوعا من ترف الحلم المشوب بالخوف بالنسبة إلى وسائل الإعلام، كانت الدولة آنذاك توحى بشيء من ذلك عندما ناقشت علنا فكرة دستور جديد ركز على صحافة حرة، وحرية تبادل المعلومات والمطبوعات مع العالم، ثم رسالة سياسية غير مكتملة كانت القيادة العراقية تريد إبراقها إلى العالم، بعد سنوات مريرة من الحرب مع إيران، لكن الكل كان يدرك أن تلك الرسالة لن تكتب بشكل حقيقي، وبالتالي لن تصل!

جدل النقاش الذي بدا جديا آنذاك على شاشة التلفزيون بمشاركة هرم السلطة، حول حرية الصحافة أغرى مسؤولا إعلاميا في المؤسسات الحكومية لطرق هذا الباب بأناة، وجرب أن يسأل الرئيس عما إذا كانت مؤسسته الإعلامية مشمولة بهذا الكلام عن حرية التعبير.

كان ذلك الصحافي والمسؤول الإعلامي في الدولة العراقية من الذكاء إلى درجة يدرك فيها أن مجرد سؤال الرئيس عن حرية الصحافة يعني أنه عبر الخطوط الحمراء، لكنه ومن فرط توفقه أطلق هذا الأمل! ليس صعبا بعدها توقع إجابة الرئيس، فالتاريخ لم يلقم بعد قطعة حجر في فمه، عما إذا كانت قد تحققت بعدها فعلا مساحة من الحرية في وسائل الإعلام في العراق منذ انتهاء الحرب مع إيران عام 1988. لم تكن أمرا مهما آنذاك حرية الصحافة بالنسبة إلى دولة تمسك بصرامة بأطراف السلطة، لكن ووفق أن تكون الدولة ديمقراطية!! بعد احتلال العراق عام 2003، أصبح الضجيج عن حرية الصحافة معادلا لحرية النحيب على الخرافة التاريخية.

استعدت هذا الاستذكار مع ردود الفعل المستاءة التي وصلتنني على مقال لي عن الأخبار الزائفة التي تهدد بحرق الديمقراطية.

لكن ما معنى أن تكون الصحيفة ديمقراطية، هذا سؤال لاحق عن معنى أن تكون الصحيفة حكومية.

مازلنا نتقبل الصحافة الحكومية ولا نكف عن انتقادها، وهي في كل الأحوال تقابل انتقادنا بإهمال وتكرر إجابة كلاسيكية في خطابها الذي لا يحدد عن خطه المرسوم، عن مهمتها الأولى في إيصال وصناعة خطاب وأفكار الحكومة «المالكة والممولة» من أجل المحافظة على استقرار البلد ووحدته، أما ماذا نتوق منها كقراء فهذا ما تحققه لنا وفق رغبتها هي! وليس وفق ما نأمل.

العقد الأخلاقي المبرم بين الصحافة الحكومية والقراء، يكتبه المالك والممول ولا ينتظر إمضاءنا عليه، ولنا بعدها حرية قراء الصحيفة أو بسطها على الأرض لوضع الطعام عليها.

الصحيفة الحكومية أيضا لديها مشكلة أعلى منها متمثلة بعلاقتها مع وكالة أنباء الحكومة التي

عادة ما تكون مقربة أكثر من مركز القرار. الحكومة تعلن عن نفسها في وكالة أنباء الحكومة! وليس في الصحف الحكومية، لأنها ترى فيها درجة أوطأ، قد تشفق على الصحيفة بنوع من الحوار، لكن وكالة الأنباء المصدر الأعلى وعلى الصحف الانصياع لأخبارها من دون مس! تلك هي محنة الصحف الرسمية مع وكالة أنباء الحكومة.

الصحافة الحكومية خيار قائم اليوم في الدول العربية، لكنها فكرة مخادعة في الدول الديمقراطية، أي إن هذه الصحف موجودة وغير موجودة في آن واحد، ومثل هذا الكلام أشرت إليه بتساؤل عن الخيار الديمقراطي المرتبط بمواقع التواصل الاجتماعي، فهل بمقدور العالم التراجع عن وجود فيسبوك وتويتر مثلاً؟

إذا كان الرؤساء الديمقراطيون يفضلون صحفاً من دون حكومة على حكومة من دون صحف، وهو تفضيل مثالي للغاية يصعب تحقيقه في الواقع، فإن دول الصحافة الحرة لا تتردد في التعبير عن قلقها من فوضى التعبير!!، وباتت تبحث عن تعريف معاصر لمعنى حرية التعبير.

لدينا هيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي» مثلاً متميزاً عن الاستقلالية الإعلامية عن الحكومة، صحيح أن الحكومة أسستها لكنها تمول من أموال الجمهور وهي مرغمة على الاستجابة لرغبة هذا الجمهور وليس العمل فقط في خدمة خطاب الحكومة.

هذا الكلام يحتمل أكثر من تفسير، لكن «بي بي سي» طالما أعلنت أنها ترفض تدخل الحكومة في صناعة مادتها الإخبارية، وهي هيئة مستقلة ولا تستجيب لكل ما تطلبه الحكومة البريطانية منها، نعم تستمع إليها لكن دون خضوع أو إملاءات.

تسنى لي أن أسأل أحد كبار العاملين في «بي بي سي» عن صحة القناة السرية التي تربط الهيئة بمبنى الحكومة في 10 داوننج ستريت! قال كلنا نسمع بمثل هذه القناة لكن لا نراها، أنت نفسك تقول سرية، وجود هذه القناة يحتمل نعم وأيضاً لا!

مثل هذا التفسير لا يمنع أكبر مؤسسة إعلامية حرة في بريطانيا من أن تكون متأثرة بما تريده الحكومة أو على الأقل لا تعمل ضد توجهاتها.

اليوم ثمة حديث عن أن تكون صحيفة «برايتبارت نيوز» الأميركية، أول صحيفة حكومية في تاريخ الولايات المتحدة، هذا الكلام تهكمت به صحيفة واشنطن، بعد أن قرّب الرئيس دونالد ترامب رئيس تحرير الصحيفة ستيفن بانون وجعله مديراً لحملة الانتخابية، وأحد المستشارين في حكومته.

مجرد الحديث عن صحيفة حكومية في الديمقراطيات الكبرى يعني أنه من السهولة بمكان الإجابة عن أسئلة مكررة وغير منتجة في الغالب عن ديمقراطية الصحف الحكومية في بلداننا العربية.

## رحيل كاسترو: انقسام الصحافة، انقسام الرأي العام

كان الصحافيون على درجات مختلفة من الوعي والحس والتقاط المعلومة ورباطة الجأش وعدم التأثر، عندما استدعوا على عجل إلى المنطقة الخضراء الحصينة في بغداد بعد سبعة أشهر من احتلال العراق من قبل القوات الأميركية عام 2003.

لا أحد منهم قدّر ماذا ينتظره، فكل حدث في العراق آنذاك كان قصة صحافية، بينما الفوضى تعم البلاد، لكنها حقا كانت مفاجأة من قبل الحاكم الأميركي بول بريمر عندما أعلن عن اعتقال صدام حسين، المفاجأة وفق تحليل المضمون انعكست على الصحفيين والمراسلين أنفسهم ولم تأت من طبيعة الخبر المرتقب والمثير، عندما قابل ما يمكن أن يسمى بـ «صحافي» إعلان بريمر بالهتاف والتهليل، إلى درجة دفعت الحاكم الأميركي نفسه إلى أن يهدئ من روع ذلك «الصحافي» بيديه!

كأن السؤال الأكثر أهمية في تلك اللحظة «مَن يصنع رأي مَن، الصحافي أم الحاكم الأميركي المحتل؟».

مثل ذلك «الصحافي» كأنه جاء إلى المؤتمر الصحفي ليحتفل أو ليعبر عما يكمنه، وليس لنقل المعلومة.

تكرر المشهد الاحتفالي الناقم أو المبتهج بعد سنوات بطريقة أخرى عندما أقدم «صحافي» في القاعة نفسها برمي الرئيس الأميركي الأسبق جورج بوش، بحذائه! هل أقدم على هذا الفعل بوصفه ناقما على احتلال بلاده، أم بوصفه صحافيا يجهد للحصول على المعلومة؟ لا ضير أن نعود إلى جملة سابقة هنا «الصحافي لا يقول أنا فعلت، بل بكل تواضع يقول سمعت وشاهدت».

يمكن أن نستنسخ الصورة نفسها بطريقة أخرى مع إعلان خبر رحيل الزعيم الكوبي فيدل كاسترو، فردود الأفعال لم تكن عن خبر الموت نفسه الذي خلا من المفاجأة، ردود الأفعال كانت المفاجأة نفسها بما أقدم عليه الكتاب والصحافيون في تصريحاتهم المعلنة وآرائهم المكتوبة.

بعضهم لم يخف دموعه وشعوبيته وحزنه العميق، كان بإمكانه أن يُعبر عن ذلك بوصفه إنسانا يمتلك رأيا لما يجري، وليس كصحافي، فيما كان آخرون متطرفون في رأيهم بنفس درجة تطرف كاسترو نفسه، كما فعلت زوي ويليامز في صحيفة الغارديان التي طالبت بأن ننسى أي شيء متعلق بفيدل كاسترو، إلا كونه كان دكتاتورا!

على أي حال، ليس الصحافيون وحدهم مثلوا انقسام الرأي بشأن رحيل كاسترو، الصحف نفسها وجدت نفسها منقسمة، في التقارير وكتابة الآراء والأعمدة.

هيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي» وضعت خبر الرحيل المتوقع في مستهل نشراتها

الإخبارية وتابعت كل تداعياته وأجرت حوارات مع العديد من السياسيين اليساريين من بينهم زعيم حزب العمال جيرمي كوربين، وعمدة لندن الأسبق كين ليفينغستون اللذان قدما التحية، بينما غالبية الصحف البريطانية ازدردت كاسترو ولم تعتبره بطلا، بل وصفته بـ «المفترس لحرية الصحافة».

صحيفة صنداي تايمز اعتبرت أن خبر الوفاة قسّم العالم ما بين النظر إلى رمز ثوري وطاغية قاتل.

الغارديان اعتبرت أن هذا الرجل قسّم العالم في موته كما في حياته، بالنسبة إلى البعض هو بطل الثورة التي وقفت في وجه الولايات المتحدة، بينما يرى فيه آخرون مجرد دكتاتور يسحق حقوق الإنسان.

في غالبية الأعمدة والآراء التي نشرت في الصحف البريطانية تفوق بفارق كبير وصف «طاغية قاتل» على «رمز الثورة»، كان مُغريا الاعتقاد بأن التاريخ قلب صفحة بشأن كاسترو، لكن الخيار لم يكن متاحا أمام وسائل الإعلام، بغير أن تبرز خبر الوفاة وتداعياته، ومن دون أن تتردد في وصفه بالدكتاتور، فهو كاد يتسبب في حرب نووية تبيد العالم. كاسترو بطل في نظر الكثيرين، لكنه أيضا كان بطلا في صناعة أكبر الأزمات في العالم.

اتفقت الصحف البريطانية على أنه لم يكن في مهمة سهلة، لكن إعادة النظر إليه اليوم لا يجب أن تكون بعدسة القرن الحادي والعشرين، إنه جزء من تاريخ قرن سابق انقضت فيه الأمور بغير ما هي عليه الآن.

رسام الكاريكاتير في الغارديان اختار أن يكون كاسترو الزعيم المتماسك، عندما رسمه والسهام تثقب قبعته، بينما الخناجر تخترق لحيته وتنغرس في فكه، وزجاجة نظارته تهشمت، فيما بقي كما هو يدخن سيجاره برباطة جأش قل نظيرها.

فيدل كاسترو في هذا الرسم الكاريكاتيري ليس والت وايتمان تداعب لحيته الفراشات، بل تنغرز فيها السيوف.

مهما يكن من أمر، فوسائل الإعلام اعترفت في النهاية بأن كاسترو كان محظوظا أكثر من أي زعيم جدلي آخر، لأنه بقي على قيد الحياة، ولم يقتل مع كل الدسائس والمؤامرات التي حيكت ضده. وتلك قصة صحافية تغري حقا باستعادة فصولها التاريخية.

لم يتوقف التاريخ في كوبا، لكن الحانات أغلقت أبوابها، وتوقف لاعبوا البيسبول وعلق الموسيقيون غيتاراتهم على الرفوف، وتلك قصص صحافية لا يمكن أن تتجاهلها وسائل الإعلام.

## مُدْرسة رياضيات بوصفها صحافية

دخلت لوسي كيلاوي إلى مبنى صحيفة فايننشال تايمز، وعندما نظر أحد زملائها إلى ذراعها المعلقة على حمالة الكتف، قال «هذا أمر مزعج! لا يمكنك حتى تحويل الأمر إلى مقالة، لأنك كتبت واحدة بالفعل».

كانت لوسي قد سقطت من على دراجتها في اليوم السابق، وهي ليست المرة الأولى، لأنها سبق وأن كتبت عن حادث دراجة هوائية تعرضت له، هذه المرأة قادرة على صناعة الأفكار المتميزة حتى من يومياتها.

وبغير ما يتوقع القراء منها، تتجراً لوسي الحاصلة على أهم الجوائز الصحافية في بريطانيا على ما هو أهم من الكتابة بالنسبة إليها، لقد استعادت حدسها الرياضي وتنازلت عن مهامها الصحافية المرموقة في فايننشال تايمز بعد 31 عاماً من الكتابة، لتصبح مُدرسة رياضيات.

لقد عاشت واحدة من أجمل الوظائف في الصحافة من خلال كتابة عمود لمدة 22 عاماً، هي تحب ذلك لكنها لا تريد قضاء حياتها بفعل الشيء نفسه!

وتعتقد أن التدريس عمل في غاية الأهمية وهي فخورة بأن تكون قادرة على تولي هذه المهمة، لقد كانت والدة لوسي معلمة، وابنتها اليوم مُدرسة، لذلك تبدو متحمسة للعمل الذي تخلت عن الصحافة من أجله، من دون أن تفكر بالوظيفة الأنيقة التي يوصف بها عادة الصحافي، لأنها دخلت من الباب الأمامي للصحافة وليست متطفلة عليها، وسبق أن كتبت مثل هذا الكلام بطريقة ما عندما طلبت من عرابها قبل 35 عاماً من مغادرتها الصحيفة، الذي تقاعد من منصب رئيس تحرير في فايننشال تايمز، وسألته إذا كان بإمكانه مساعدتها للدخول في مجال الصحافة المالية، لكنه قال لا أستطيع، «إذا كنت سأُنجح صحافية سيكون عليّ الدخول من الباب الأمامي ولن أحتاج لأشكره على استخدام نفوذه».

في ذلك الوقت شعرت لوسي بغضب شديد، لكنها في النهاية بعد أن تمكنت من شق طريقها من خلال القنوات الشرعية، كانت ممتنة له لحظره الطريق عبر القنوات الأقل شرعية.

لقد كتبت لوسي كيلاوي من الأعمدة ما يمكن أن يؤلف حزمة كتب بأفكار مختلفة، سخرت من الأداء المكرر الخالي من الابتكار، وثقافة الشركات وغرور المدراء البغيض، وعالجت التقاطعات التي تلبد حياة الناس بروية متفائلة، كانت تقدم أفكاراً بديلة في كل مقالاتها إلى درجة اعتبرت فيها جوهرة في تاج فايننشال تايمز، ووصفها زميلها ليونيل باربر بأنها «صوت فريد من نوعه في مجتمع الأعمال». في واحدة من مقالاتها اللاذعة تناولت ما أسمته «قانون باركنسون للتفاهة» الذي ينص على أن الوقت الذي نمضيه في التفكير في أمر ما يتناسب عكسياً مع أهميته، فقد

تمضي لجنة ما ثلاث دقائق في الموافقة على بناء مفاعل نووي، ومن ثم تمضي 45 دقيقة في الموافقة على بناء مرآب للدراجات. لتصل بعد ذلك إلى استنتاج يتمثل في أننا نسهب في الحديث عن الأمر السخيف لأننا نفهمه، بينما نخجل من مناقشة الموضوع المعقد لأننا لا نفهمه جيداً. تعتقد لوسي كيلاوي بعد مهامها الصحافية في صناعة الأفكار، بأنها قادرة على تقديم ما يفيد المجتمع باختيارها تدريس مادة الرياضيات.

أليس في ذلك درس في غاية الأهمية للصحافيين في العصر الرقمي وزمن المواطن الصحافي، أن تترك كاتبة مرموقة ومشهورة مهمتها في أكبر الصحف البريطانية، لأنها تتوق إلى تقديم أكثر مما كتبته، هذا أمر يستحق التبجيل.

لكن دعونا نتخيل كيف قدمت لوسي كيلاوي استقالتها؟

بمجرد العودة إلى مقالاتها السابقة سنكتشف أنها تناولت مثل هذا الأمر بشكل ما، فقد تساءلت مرة عما إذا كانت هناك طريقة أفضل وأكثر صدقاً للاستقالة.

خطوة أولى، بحثت في غوغل عن عبارة «أفضل رسالة استقالة» ولم تجد أفضل من عبارة المغادرة لمكان أفضل، كانت تتساءل في لجة الجدل البريطاني عن بريكست، كيف سيقدم نايجل فراغ وديفيد كاميرون وبوريس جونسون وكريس إيفانز، استقالاتهم؟ لتصل إلى نصيحة عدم استخدام كلمة «استقالة»، ناهيك عن كلمة «أستقيل»، حتى كلمة «التنحي» أصبحت قريبة جداً من الحقيقة، بدلاً من ذلك، عليك الإشارة إلى ما تقوم به بأنه «التنحي جانباً» مهما كان يبدو التراجع أمامك متهوراً.

مثل رباطة الجأش هذه لا يتميز بها صحافيون إلا من مستوى لوسي كيلاوي، فقد سبق وأن اعترفت بأنها ليست مبتكرة «ولا حتى أكثر زملائي، فايننشال تايمز توظف الناس الأذكاء الذين يعرفون كيفية اكتشاف المواضيع المهمة وكتابتها بشكل رائع، وإعطاء القراء المزيج الصحيح مما هو مألوف ومدهش، الخبرة والمعرفة والممارسة والقدرة على الحكم والمهارة والذكاء كلها أمور تلعب دوراً، كذلك تفعل القدرة على الكتابة، والقدرة على التفكير، الابتكار بالكاد يأتي إلى هذه المؤسسة، هذا ليس إهانة لفايننشال تايمز، بل هو مديح لها».

تنصح مدرسة الرياضيات الجديدة بوصفها صحافية سابقة الشركات للبقاء على قيد الحياة، بحاجتها إلى التغيير من وقت لآخر؛ «يتعين عليها إنجاز الأشياء بشكل مختلف قليلاً عن الكيفية التي كانت تتم بها من قبل، ولكن لتحقيق ذلك لا تحتاج إلى الابتكار، بل هي بحاجة إلى أناس لديهم الذكاء والحكم للتوصل إلى التنويعات الصحيحة حول الأفكار الموجودة».

في النهاية فكرة أن يغير صحافي مرموق عمله إلى مدرس رياضيات، أكبر من أن يستوعبها صحافيو تشويه الحقائق ولوي عنقها والتملق للمسؤولين.

## طراز قديم من الصحافة

مازال بيننا وبعده أكثر مما يمكن تصوره من صحافيي الطراز القديم، يكتبون بأفكار وأدوات لم تعد تتناسب مع فكرة صناعة الرأي اليوم، أو كأنهم لا يطلعون على ما يتدفق بكميات هائلة من كتابات المدونين كمواطنين صحافيين يمتلكون القدرة والحس في التقاط الأفكار بطريقة مفيدة. صحافة الطراز القديم متوفرة بكثرة ليس فقط على المدونات الخاصة على فيسبوك أو المواقع الإلكترونية رديئة التحرير والنشر، بل في صحف شهيرة.

لم يعد إنتاج الصحيفة يقوم على فكرة متشابهة يديرها عدد محدود من المحررين في غرفة أخبار صغيرة، ومطبوعة صغيرة باللونين الأبيض والأسود، ثمة ما هو أكثر من ذلك بكثير، في صناعة الأفكار وتداولها بطريقة لم تعد تتناسب مع صحافة ذات طراز قديم، وفق قول جوليا كاجيه، أستاذة وسائل الإعلام في كلية العلوم السياسية الفرنسية.

لا أعني في ذلك فقط المهارات التكنولوجية في إعداد وتنضيد النص المكتوب والاهتمام بعلامات التنقيط، الشكل جزء مكمل للنص حتى قبل أن يصمم في متن الصحيفة، لأنه يعبر عن حس الكاتب في التعامل مع دلالة الكلمات، ويقدم مساحة مريحة للمحرر في قبول النص.

مازال صحافيو الطراز القديم غير قادرين على الاهتمام بنصهم، وكأنهم يكتبون بخطوط رديئة على ورق رمادي من مخلفات الجريدة التي رسخت في ذاكرتهم!

ليس هذا فقط، الأفكار الجاهزة صارت ميزة بالنسبة إليهم، وإعادة الجمل المكررة والمعروفة نوع من الثقة الباردة في استكمال النص، مثل هذا الأمر يعبر بامتياز عن صحافة الطراز القديم. يتسنى لي يومياً الاطلاع على أمثلة لكُتَّاب لهم شأنهم عندما تذكر أسماءهم ودرجاتهم الجامعية وتاريخهم الصحافي وقائمة ما نشر لهم على مدار عقود...، لكن بمجرد أن تقرأ جملة لهم يتسنى لك أن تتوقع ما يقدمون عليه تماماً في الجملة اللاحقة.

الفكرة متداولة وشائعة بين الناس وتسقط ميتة بين القراء عند إعادة كتابتها، فما دورك أنت كصحافي في إعادة صنعها وتأهيلها ثم تقديمها برؤية جديدة.

هذا الأمر ينطبق أيضاً على الذين لا يتوقفون عن تداول الأمثال الشعبية وإعادة ذكرها كلما تسنى لهم ذلك، بل يصير بعضهم على وضعها كعناوين لما يكتبون، ويبنون مقالاتهم على أمثال فلكلورية تمثل حديث الشارع ومتداولة بين الأميين وجلاس المقاهي، لكنهم في النهاية لا يقولون شيئاً غير تكرار ما هو شائع، هذا نموذج آخر لصحافة الطراز القديم!

حسناً، وصلني مقال لأستاذ صحافة متمرس ويمتلك من الخبرة على مدار عقود في الصحافة الورقية والتلفزيونية، ما يجعله يرقى إلى أعلى الدرجات الأكاديمية، ويدير اليوم مشروعاً إعلامياً

يوصل خطابه إلى الملايين من المستخدمين.

المقال ببساطة يتناول فكرة متشابهة في النظر إلى الحياة وتم تداولها المئات من المرات، ولو طرحتها على رجل أُمي لأعاد عليك نفس الجمل التي كتبها زميلنا الصحافي المدجج بخبرة أربعة عقود! ليس هذا فقط حتى طريقة تنزيدها واستخدام علامات التنقيط لا يمتان بصلة لطبيعة الجمل المكتوبة.

ماذا يعني هذا غير الفكرة الميتة التي كانت، ومازالت على نطاق كبير، في ملء المساحات بكلام مكرر وجمل طويلة مملة.

لا يوجد أسوأ في صحافة اليوم من شغل مكان لا يقدم فيه الكاتب شيئاً! مجرد شغل المكان والتحدث لاحقاً أمام الآخرين عن مهامه كصحافي! لكنه يخاتل ويتردد عندما يتعلق الأمر بالحديث عما أنجز.

هذا لا يعني بالطبع أن كل ما يمت لصحافة الأمس ممل ومن طراز قديم، ثمّة «ديناصورات فاتنة» صحافيون رواد أعادوا ابتكار أنفسهم ونجحوا في تأهيل صورتهم وقدموا أفكارهم بصورة إعلامية متجددة.

مذيع مثل ديفيد ديمبلي لا يشعر بالحرَج وهو يتلقى تسمية «الديناصور الفاتن» بعد استمراره أكثر من ربع قرن في التقديم من شاشة هيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي»، بل إنه الوجه الذي يستمر على مدار 18 ساعة متواصلة لنقل نتائج الانتخابات البريطانية منذ عام 1979، حتى أن أنا فورد قارئة نشرات إخبارية سابقة في «بي بي سي» وصفته بـ «الديناصور الفاتن» قائلة «أستغرب كيف يستطيع هذا الديناصور الفاتن الاستمرار في العمل مع بي بي سي مع أنني مهتما دقت النظر لا أرى امرأة بنفس السن».

واقِع الحال ليس العمر بقدر ما هو طريقة التفكير في صناعة صحافية متغيرة بحكم عوامل وتأثيرات الإنترنت، وتغير مزاج القراء وطريقة تقديم الأفكار التي لم تعد حصراً على الصحفيين أو «كهنة الحقيقة». لا أحد ينتظر من الصحفيين أخباراً شائعة وأفكاراً جاهزة، ثمّة عالم متداخل يعرض الأخبار لحظة حدوثها وعصر رقمي أنهى الدهشة والمفاجأة عند الناس بتقريب الأقاصي وتعريف الشعوب على بعضها، وعلى صحافيي الطراز القديم أدرك ذلك، لتجنب السقوط في فخ التكرار الممل.

## ركود رقمي، الورق يعني الورق!

مرّ عليّ خلال مطالعة الصحف البريطانية مصطلح «ركود رقمي» كان جديدا بالنسبة إليّ نسبيا، بينما هو ليس كذلك.

لم أتعمد أن أبقى المصطلح في ذهني، لكن دلالاته لم تغب، فيما قضيت بضع ساعات في مساء اليوم نفسه مع القراءة الورقية.

اخترت مجلة ثقافية وأتممت مطالعتها حتى منتصف الليل، كانت قراءة مشوقة لمجلة فكرية، لم يصبني الملل أو التذمر ولم أشعر بأنني محجوز للقراءة، ولم أعر بالا لما يصدر من هاتفي الذكي من أخبار مستعجلة تغري بمتابعتها، في النهاية لم أخضع للإغراءات الرقمية المحيطة بي والتي تكتنف حياتي وحياتكم منذ سنوات، وقضيت وقتا مفيدا مع القراءة الورقية للمجلة.

متعّة القراء في مجلة ورقية من الحجم الكبير، كانت دافعا للاستمرار بها، على الأقل لإعادة اكتشاف ما بتنا نخسره في العصر الرقمي، أكملت قراءة مجلة من مئة وخمسين صفحة في أمسية توصف بالكلاسيكية بالنسبة إلى الزمن الرقمي!

مثل هذا الجهد في القراءة ليس بمقدوري المراهنة عليه وأنا أتصفح المجلة نفسها على موقعها الإلكتروني، «كانت مواد المجلة متاحة على الموقع الإلكتروني، قبل أن أحصل على النسخة الورقية». سأشعر حينها بالتذمر واللهفة للمزيد من التصفح وعدم إكمال قراءة الصفحات وبالتالي عدم التشبع بالفكرة، سيكون تأثير المرور السريع على الصفحات قائما رغماً عني، فثمة إحساس ملحّ عمّا ينتظرني لأمرّ عليه وليس لأقرأه على الشاشة!

هل يحدث مثل هذا عند المطالعة التقليدية، بأن ينتقل قارئ كتاب ورقي إلى الصفحات الأخيرة وهو مازال في منتصف المتن؟ ليس تماما! لأن الكمبيوتر وجهاز القارئ الرقمي فقط من يساعدان على تلك الرغبة العجولة!

من السهولة العودة إلى فكرة التصفح الإلكتروني أو القراءة على الورق، فقد باتت المقارنة بينهما شائعة، وكل طرف يجتهد في الدفاع عن مسرته فيها، لكن فكرة المفاضلة ليست هي السبب الوحيد الذي يبقي إخلاصنا للورق، هناك ما هو أهمّ بالتأكيد، وهذا ما حصل لي مع ساعات مطالعة ورقية في غاية المتعة والصفاء الذهني.

الفكرة «البغيضة» التي كان يتحدث عنها الروائي الألماني الراحل غونتر غراس، عن المواقع الإلكترونية والصداقات الافتراضية ورفض وجود الكمبيوتر في مكتبه، ربما ستحقق العودة الكبيرة إلى الطبيعة الإنسانية غير الرقمية، إذا اعتبرنا أن «الرقمية بغيضة» وفق غراس، أو ميدانا يمنح حق الكلام لجيوش من الحمقى! وفق الروائي الإيطالي أمبرتو إيكو.

لكن، هذا التطرف الورقي لا يمكن أن يوقننا في خطأ إلغاء القديم من أجل التجربة الحية التي يبثها العصر الرقمي، حيث اعتبر الكاتب البريطاني سايمون جنكينز أن العصر ما بعد الرقمي، لن يجعل من شبكة الإنترنت مقصداً في حدّ ذاتها ولكنها ستكون خارطة طريق إليه.

القراءة الورقية لا تصنف القارئ بأي حال من الأحوال من أعداء التكنولوجيا، فالإنترنت يعد أكبر مكافأة مبتكرة في حياة الإنسان، إلا أن العودة إلى الكياسة المعرفية التي سلبها الإدمان على الكمبيوتر تبدو مبهجة، وفق تعبير جنكينز.

دعونا نستعدّ ما يقوله أساطين الورق في العالم، فشركة ساب، التي سبق وان رفعت هدفها للأرباح لعام 2020، تهدف إلى تحقيق ذلك الهدف جزئياً عن طريق إخراج أوروبا من «ركود رقمي» وهو مصطلح وضعته مجلة هارفارد للأعمال في حديثها عن الثورة الرقمية في أوروبا، عندما ذكرت أن معدل التغيير، منذ عام 2008، في الثورة الرقمية إما أنه تعطل وإما أنه تراجع.

ولم يفقد تصريح ماركوس دوهرله، تأثيره بعد ثلاث سنوات من إطلاقه في معرض فرانكفورت الدولي للكتاب، بقوله «إن الضجة حول التقدم الرقمي قد يكون مُبالغاً فيها، هنا في فرانكفورت 80 في المئة من الصناعة هي على شكل كتب مطبوعة، و20 في المئة منها رقمية».

وتعهد دوهرله الرئيس التنفيذي لدار بنغوين التي نشرت لكبار الكتاب، أن تظل ملتزمة بشكل عميق بالحبر على الورق، قائلاً «أعمالنا في الكتب المطبوعة دائماً ستكون مهمة، ليس لمدة خمسين عاماً، لكن إلى الأبد». وفي تفسير الأساس المنطقي لمثل هذه الخطوة، قال توماس رابي، الرئيس التنفيذي لشركة بيرتلسمان، التكتل العالمي لشركات الطباعة والنشر «الكتاب سيبقى واحداً من أعمال شركة بيرتلسمان الأساسية الاستراتيجية». وهذا ما يفسره غاي تشازان في تقرير له بصحيفة فايننشال تايمز حول السباحة عكس التيار في صناعة المطبوعات، بأن اعتقاد الكثيرين أن النشر سيقع ضحية التعطيل الرقمي، لم يحدث.

فلم تحلّ الكتب الإلكترونية محلّ الكتب المطبوعة في تفضيلات القراء، وشركات النشر لم تخضع لقوة السوق الهائلة لمتجر التجزئة على أمازون. ويقول دوغلاس ماكابي من شركة إندرز للتحليلات الاقتصادية «تبيّن أن سوق الكتب المطبوعة هي أكثر مرونة مما توقعها أي شخص».

في النهاية يكمن الالتزام بالحبر على الورق في احترام قوة الكلمة المطبوعة، وهذا لا يعني بالتأكيد عدم احترام للكلمة الرقمية! سيبقى المشهد كما هو يتكرر، فثمة فتاة تمسك بجهاز كندل من شركة أمازون، تتصفح وتقرأ بهدوء، وينتابها إحساس محتمل بشيء من غرور التملك، فيما يجلس بجوارها في الحافلة نفسها أو القطار، رجل يعتدّ بكتابه ويواصل القراءة فيه!

من المحتمل جداً أن يدخل الاثنان في حوار مشترك، لكن من غير المحتمل أن يكون الكتاب أو جهاز كندل مصدرًا للبغضاء بينهما!

## أيها الصحفيون: المشكلة فينا وليست في القراء

ما تعريف الخبر؟ قد يبدو السؤال فلكلوريا أكثر مما ينبغي، لكن التعريف التقليدي بدا بحاجة إلى إعادة تعريف حقا.

أهمية الأخبار لم تعد كما كانت تبهر القراء، إنهم يعرفون كل شيء، فماذا يصنع الصحفي؟ في واقع الأمر تلك محنة الصحافة اليوم.

البريطانيون يتداولون مقولة تاريخية تحثهم على الاطمئنان بالقول «لا أخبار هو خبر سار»، وهم في ذلك يرون أن البال سيكون هادئا ويتبدد القلق عندما تنعدم الأخبار، ويقصدون في ذلك بشكل تلقائي أخبار الكوارث والزلازل والفيضانات والطقس السيء... لكن الدرس الأول الذي يتعلمه دارسو الصحافة والإعلام في الجامعات البريطانية يقول «أخبار سيئة يعني أخبارا جيدة»! الصحافة ستكون مستعدة لمتابعة مثل هذه الأخبار السيئة التي يتجنبها الناس في مثالهم عن الزلازل والفيضانات. كانت الصحافة تصنع قصتها وتداعياتها من الأخبار السيئة، وتوصل المعلومات والوقائع للجمهور، وهي مهمة لم تعد قائمة اليوم.

السؤال الأهم يتعلق بشأن تعريف الأخبار السيئة بوصفها أخبارا جيدة، لم يعد يمتلك مواصفاته السابقة، بل لم تعد الأخبار كمادة صحافية تغري الجمهور مثلما كان يترقبها قبل تدفق المعلومات الهائل في العصر الرقمي.

أخبار الحوادث والكوارث صارت بيد الجمهور وعلى هواتفه الذكية، وصار تصوير ما يحدث وإن كان هامشيا وبلا قيمة، أمرا مسليا لنقله إلى الملايين من المستخدمين، بل مرضا نشترك فيه جميعا بتأثير الهواتف الذكية. الهاتف بيد المار في الطريق أداة مضافة لصنع الخبر وبثه في لحظة حدوثه، من دون أن ينتظر جزاء أو شكورا على هذا السبق! فما أهمية أن تنشره الصحيفة بعدها وفي اليوم التالي؟

صارت الصحف اليوم تستعين بما يبثه «المواطن الصحفي» على هاتفه باعتباره شاهد عيان، ولم يعد يتطلب الأمر إرسال صحفي إلى مكان الحدث، فثمة من التقط الخبر قبل المراسل الصحفي.

الفكرة اليوم ليست بالتنافس بين الصحفي والمواطن الصحفي، بل بتعريف جديد للخبر ومدى أهميته بالنسبة إلى الجمهور عبر إعادة تأهيله ليمتلك أهمية مطالعته في الصحيفة.

فما قيمة أن تقدم الصحف قصصا يعرفها الجمهور؟ هل من الأهمية بمكان أن تعيد تداعيات حدث جلل شاع على الهواتف الذكية في طبعة اليوم التالي؟

ألا يعني ذلك أن الخبر لم يعد خبرا بمفهومه المعروف فيما تقدمه الصحف، بل تداعيات

مستهلكة ومعروفة لدى القراء! هل مات التعريف المثير والذي تتفق عليه كل المدارس الإعلامية «الأخبار السيئة، أخبار جيدة»؟ فلم يعد بمقدور الصحف مواجهة القراء بأخبار جيدة في اليوم التالي، لأن المواطن الصحفي صار أول من يظفر بتلك الأخبار السيئة، ولأن الصحف ببساطة ما زالت تعمل وفق آلية قديمة وتلتزم بمواعيد مع المطبعة لتنتج جريدة توزع في اليوم التالي.

كي تخرج الصحف من أزمتها مع القراء عليها أن تعيد صناعة ما تقدمه، وتلك مهمة إنتاج المحتوى المتميز. ولكي تستعيد الثقة بـ «القراء الأوفياء» يجب أن توصل إليهم ما ليس بمقدور المواطن الصحفي والهواتف الذكية والمواقع على الإنترنت أن تصنعه.

الأخبار صناعة تتطلب التغيير بدلا من دق المسمار الأخير في نعشها، والصحافة في مهمة إعادة ابتكار نفسها في العصر الرقمي، لكن المعضلة في الكلام الكثير عن المحتوى المتميز من دون الاتفاق على نوعية هذا المحتوى والمستوى الذي بمقدوره أن يعيد ثقة القراء، بعد أن تغير سلوكهم ولم يعد بالإمكان إعادتهم إلى الوراء.

لا تبدأ المعضلة في تعريف جديد للخبر فحسب، بل هل ستكون مهمة الصحف تقديم الأخبار والقصص كما كانت تفعل منذ صدور أول صحيفة؟

أي دور يمكن أن تقوم به الصحف في العصر الرقمي؟

هل السلوك التقليدي للقراء مازال قائما في اقتناء الصحيفة والجلوس الرائق في المقهى لمطالعتها بمزاج ومتعة؟

إذا كانت مهمة الصحفي التقليدي تقوم على ملاحقة الأخبار وإعادة طبخها في قصص مكتوبة تنشر في اليوم التالي، قد لفظت أنفاسها الأخيرة في العصر الرقمي، فإن مفهوم القارئ التقليدي للصحف على وشك الانقراض أيضا، وهنا تكمن معضلة صناعة مادة صحافية تعيد تأهيل محتواها من أجل ابتكار قراء للصحف بمواصفات جديدة في العصر الرقمي.

من السهولة بمكان معرفة توك هذا النوع من القراء عبر دراسة مزاجه وما يفترض أن يقدم له، لكن الخلاف يكمن في كيفية صناعة مادة صحافية تجعله يعيد الثقة بصحيفته المفضلة.

ببساطة، المشكلة- أيها الصحفيون- فينا وليست في القراء أو نوعية الأخبار، علينا الاعتراف بأن الاكتساح الرقمي جعلنا ندور حول أنفسنا قبل أن ندور حول تداعيات الخبر الجاهز المرسل من وكالات الأنباء، ولا نخرج بأكثر من قصة مكررة ومعروفة مهما أضفنا إليها من تداعيات وتعليقات وتحليل.

إن لم يتخلص الصحفيون من الفكرة التقليدية لصناعة الخبر التي سقطت ميتة في العصر الرقمي، فسيصابون بما أصاب العاملين في صيانة عربات الخيول بعد اختراع السيارات، وفق تعبير الزميل يوسف بزي.

## سلب السلطة من السلطة الرابعة

عندما أطلق البرلمان البريطاني إدموند بيرك بعد 85 عاما من إصدار أول صحيفة في فليت ستريت، صيحت المدوية عن السلطة الرابعة، كان التاريخ في أوج يقظته، إلى درجة أنه لم ينم بعدها كلما تعلق الأمر بمس هذه السلطة.

«إنها السلطة الرابعة»، هكذا قال بيرك عام 1787 مشيرا إلى منصة الصحفيين في البرلمان البريطاني. كانت أدوات مثل هذه السلطة على وشك النضوج آنذاك، فقبل هذا التاريخ، وتحديدًا عام 1702 أصدرت إليزابيث ماليت صاحبة مطبعة في فليت ستريت صحيفة «ذي ديلي كورات» وهي تؤرخ لعهد الصحافة كسلطة تراقب السياسيين وأداء الحكومات وتمنع الفساد في المال العام.

كذلك بنيت الصحافة الأميركية المستقلة بعدها على مر القرن التاسع عشر مستفيدة من تطور الطباعة والمراسلات البريدية والتمويل الإعلاني.

أثير مثل هذا الكلام عن «السلطة الرابعة» إثر التحرك الحكومي في بريطانيا بشأن مناقشة تنظيم الصحافة، وهو أمر يعتبره الصحفيون أقرب إلى محاسبة الصحف على كشفها فساد السياسيين وتناقضاتهم.

صوت الصحفيين القَلْبُ والمتصاعد إزاء محاولة الحكومة سلب أئمن ما تمتلكه الصحافة، يُذكر بأن لولا الصحافة لما كشفت وثائق ويكيليكس التي هزت العالم وعرت الفساد ومن يقف خلفه من الحكومات وأصحاب الثروات، ولولاها لما كانت منظمة فاسدة مثل الفيفا تحت المراقبة اليوم بعد أن أحيل كبار المسؤولين فيها إلى القضاء، فبمجرد وضع العتلات الحكومية في عجلة الصحافة المتحركة، هذا يعني المزيد من الفساد والمزيد من التدهور في الحقوق وفي الاستحواذ على المال العام.

نتذكر قبل سنوات كيف نحت مؤسسات إعلامية بريطانية خلافاتها التاريخية جانبا وإلتقت في رسالة مهنية لمواجهة استحواذ إمبراطور الإعلام روبرت مردوخ على شبكة سكاي نيوز برمتها، معتبرين أن هذا الاستحواذ يهدد «التعددية في الإعلام».

وذُكرت الرسالة التي اشتركت في التوقيع على مضمونها كبرى الصحف البريطانية، بالتقاليد الصحافية التي أرساها فليت ستريت في بريطانيا والعالم، وأن المجتمع لا يقبل بالتنازل عن اتجاهات قائمة وراسخة من أجل صناعة تجارية.

لكن السياسيين المطالبين بتنظيم الصحافة، يشيرون أيضا إلى فسادها وانتهاكها خصوصية الأشخاص ومس حريتهم، مذكرين بتقرير القاضي اللورد بريان ليفيسون الذي اتهم وسائل الإعلام

البريطانية بنشر «فوضى مدمرة» منتقدا علاقاتها مع السياسيين.

هذا صحيح عندما تفقد الصحافة استقلاليتها وتتحول إلى مشروع تجاري أو سياسي بيد الحكومة أو رجال الدين والأعمال، عندها ستتحدث بصوت مصالحهم وتنظر إلى الحقائق بطريقة مشوهة وتصدر أحكامها وفق ما يرتئي ممولوها.

حساسية السلطة الرابعة في الدول الديمقراطية أيضا تعرضت للانتهاك والتشويه وفقا للمصالح المالية والسياسية، لم تعتذر الصحافة مثلا على أكاذيب بقيت متصاعدة ومستمرة عن أسلحة دمار شامل افترضت أنها بحوزة العراق قبل احتلاله، الأمر الذي دفع الروائي البريطاني هنري بوتر إلى كتابة مقاله الشهير في صحيفة الأوبزرفر قائلا «أولئك الذين يقولون إن التاريخ سيعفي دعاة الحرب في العراق، واهمون».

ومهما يكن من أمر، فالديمقراطية في حقيقتها تفضل دولة من دون حكومة على دولة من دون صحافة، لأن وجودها يعني بالضرورة مراقبة الأداء والتغول والطغيان.

أو بتعبير ستيفن بريل، الذي يدير مؤسسة تتابع وسائل الإعلام الإخبارية، أنه يجب ألا يشعر الصحفيون بالراحة لدراسة الحكومة دعم عملهم.

وسبق أن كتب جيف جارفيس، الأستاذ المشارك في كلية الدراسات العليا في الصحافة لجامعة نيويورك، مقالا في «نيويورك بوست» وصف فيه تدخل الحكومة بأنه غير مناسب وغير ضروري للحفاظ على مستقبل الصحافة.

أي سلطة رابعة تمتلكها الصحافة في العالم العربي؟، مثل هذا السؤال سيتعرض للتهكم عند إطلاقه قبل نصف قرن، لأن الصحافة العربية كانت صوت الزعيم ولا منافس لأخباره فيها!

لكن السؤال امتلك مساحة مريحة للرأي في عصر انتشار المعلومات، ستكون الصحافة معزولة وعلى الهامش، إن لم يكن صوتها جادا ومتضامنا مع آلام الناس ومدافعا عن حقوقهم.

صحيح أن الصحافة في العالم العربي لم تمتلك بعد بشكل فعلي دورها كسلطة رابعة، لأنها تخضع لسلطة الممول الحاكم، لكنها على الأقل تدرك هذا الدور المناط بها، وتلك مساحة مفيدة للتفاوض.

لا أحد يثق بأن الحكومات ستهرع في يوم ما من أجل المحافظة على السلطة الرابعة التي تمتلكها الصحف، إن لم تكن تسعى إلى اختراقها وإفسادها أصلا.

لكن الصحافة ستفقد مفهومها كصحافة بمجرد التفكير بالتنازل عن هذه السلطة من أجل غايات تجارية، بدلا من إعادة تشكيل علاقتها مع الجمهور وإعادة ابتكار نفسها من أجل القراء الأوفياء.

## الضغائن تهدد وسائل الإعلام

ما حدث في أوطأ الصحف البريطانية مسؤولة يمنحنا درسا عميقا في المسؤولية! الثقافة البريطانية تُقسّم عادة الثقافة بشكل عام والإعلام جزء منها، بالواطئة والعالية، والحال أن صحيفة التايمز مثلا لا يمكن أن توضع في نفس خانة صحيفة ذي صن، مع أن مالكهما واحد، هو روبرت مردوخ.

لقد ارتكب كاتب العمود كلفن ماكنزي في صحيفة ذي صن الشعبية، فعلا شنيعا عندما وصف روس باركلي لاعب منتخب إنكلترا ونادي إيفرتون بكرة القدم، بالغوريلا! لم يطل الأمر كثيرا بعد ذلك، ولم يكتب بعدها ماكنزي الذي يعد من المقربين إلى مردوخ مالك الصحيفة، أي مقال، وهو الذي رأس تحرير ذي صن ما بين عامي 1981 و1994 وعاد ليكتب فيها عمودا أسبوعيا منذ عام 2015، فقد أكدت الصحيفة أنه لم يعد يكتب ويعمل فيها، منهية بذلك عقدا معه بالاتفاق المتبادل.

ولا ينتهي الأمر بإقالة أو استقالة الكاتب الصحافي المُحمّل بخبرة نصف قرن في وسائل الإعلام! الدرس في أن يخضع كاتب على درجة مرتفعة من التجربة إلى مشاعر الحنق والضغينة على الآخرين لسبب يفتقر إلى الإنسانية ويجسد ذلك في مقال مكتوب.

لذلك لم يعبر صحافي مرموق كبيتر بريستون الذي رأس تحرير صحيفة الغارديان لسنوات عن حزنه على نهاية زميله ماكنزي، لكنه تساءل عما إذا كان إمبراطور الإعلام روبرت مردوخ سيُبيّض صفحة ماكنزي لاحقا بمنحه فرصة عمل جديدة!

نادي إيفرتون منع على أي من صحافي ذي صن دخول ملعبه، بينما نشرت الصحيفة اعتذارا مكتوبا للنادي واللاعب روس باركلي تحديدا.

لم يجد ماكنزي ما يسوغ به الوصف الشنيع الذي أطلقه على لاعب كرة قدم، سوى القول إنه لا يريد تشويه تاريخه مع الصحيفة، ويفاقم الجدل بشأن ما كتبه بمحاكاة ساخرة وليست عنصرية، بينما الشرطة تواصل التحقيق في قيمة العمود المنشور وعما إذا كان يحط من القدر الإنساني ويكشف عن كوامن عنصرية في وصف لاعب بالغوريلا.

وقال ماكنزي «أرفض السماح لهذا الجدل أن يستمر مزيلا عقودا من العمل العظيم مع ذي صن!» ولم يجد غير الاستعانة بجملة ونستون تشرشل «النجاح هو الانتقال من فشل إلى فشل، دون أن نفقد الأمل». وكما يبدو إن ماكنزي يترقب فرصة أخرى، فهو حليف طويل الأمد للمالك روبرت مردوخ.

الدرس المثير الذي تقدمه هذه القصة، لم تثر اهتمام وسائل الإعلام العربية، ربما لتفسير

محدود بمحليتها، بينما الحال أن المسؤولية وحساسيتها تتراجعان في ما يكتب ويُشر ويذاع على وسائل الإعلام.

نستطيع أن ندرج العشرات من الأمثلة الشنيعة التي أرتكبت في وسائل إعلام عربية ولم تقد نتائجها وتداعياتها إلى مصير قريب مما آل إليه الصحفي المحترف كلفن ماكنزي في صحيفة ذي صن الشعبية البريطانية.

التساهل مريع وتمير الأخطاء متواصل، وسائل الإعلام لم تعد تشعر بنفس الدرجة من الحساسية، بعد أن انقادت إلى الخطاب السائد على وسائل التواصل الاجتماعي، المجهر الصحفي لم يعد بنفس الدقة والتركيز، ولذلك مرت أخبار وقصص شنيعة واتهامات بغيضة وغير مسؤولة تحد من القدر الإنساني، كما شوّهت حقائق وأُخفيت جرائم تحت التهديد السياسي أو الديني أو التواطؤ مع الحكومات. صار بعضهم يكتب ويتحدث على الشاشات كي يعبر عن ضغينته تجاه الآخر.

إننا نعيش ما أسماه جون ثورنهيل «فقاعات الفلترة» لأن التكنولوجيا وشبكات التواصل الاجتماعي دمّرتا الحقيقة، ويكتب في صحيفة فايننشال تايمز «نحن نعيش في عالم ما بعد الحقيقة، حيث بإمكاننا تجاهل الحقائق التي لا تُعجبنا والاستفادة من أي سرد شخصي نرغب فيه». إذ لم يكن الصحفي غير مسؤول عما يكتب، فهذا يعني ببساطة أن صناعة الرأي تدار حالياً من قبل مدونين يعبرون عن ضغائنهم وما يأملونه لأنفسهم وما يكون عليه غيرهم. وهذا فخ مريع يقود وسائل الإعلام إلى هوته المريعة، فالمزاعم والمزاعم المضادة ليست أداة مقبولة لوسائل الإعلام عالية المسؤولية.

سبق وأن اعتبرت ميغان كيلى المذيعة في قناة «فوكس نيوز» الأمر ذا صلة بثقة الجمهور المتراجعة بوسائل الإعلام «ثمة فجوة تتصاعد بين الطرفين فالجمهور لم يعد يصدقنا، الأميركيون مثلاً لم يعودوا يبالون بكل ما تكتبه الصحف، وهذا مؤشر خطير ومقلق» ليس للصحف فحسب بل لفكرة المسؤولية والحساسية العالية في صناعة الخبر وكتابة الرأي ولحرية إشاعة المعلومات الصحيحة.

اليوم الصراعات في العالم بفعل العصر الرقمي بوصفه أداة فائقة التوصيل، جعلت من الحقائق وكأنها نقائص، القصص الإخبارية والآراء المتداولة على كثرتها تحمل أكثر من وجه لحقيقة غائبة، بل صارت تعبر بشكل مثير للاستياء عن الضغائن، ألم يُعبر كاتب «مرموق» عن ضغينته تجاه لاعب كرة قدم ووصفه بالغوريلا!

## فكرة متطرفة لإنقاذ الصحافة

من بين المقترحات التي قدمت قبل سنوات على طاولة لجنة التجارة الفيدرالية بشأن إنقاذ الصحافة الورقية في الولايات المتحدة، ثمة أفكار لاقت انتقادات وسخرية، وبقيت موضع تهكم إلى اليوم.

قُدمت مقترحات آنذاك من بينها تخفيف القيود في لوائح مكافحة الاحتكار بهدف السماح للمؤسسات الإخبارية بفرض رسوم على المحتوى الإلكتروني أو فرض ضريبة على أجهزة أي باد وغيرها من الأجهزة الإلكترونية لدعم تكلفة التقارير الصحافية أو تأسيس صندوق عام على غرار «أميريكو بربس» لدفع رواتب للصحافيين الصغار.

فكرة الضريبة بدت حينها ومازالت فكرة بغیضة، وهو ما دفع رئيس لجنة التجارة الفيدرالية آنذاك جون ليبويتز، في جلسة استماع داخل مجلس الشيوخ، إلى القول إنه يعتقد بصورة شخصية أن فرض ضريبة صحافية تمثل «فكرة بغیضة» وأن اللجنة لا ترغب بشدة في أي إعفاءات تتعلق بمكافحة الاحتكار. ولأن الإنترنت هز النموذج التجاري للصحافة، عقدت لجنة متخصصة في الكونغرس الأميركي جلسة استماع غير مسبوقة، في محاولة لدفع السياسيين التحرك بقوة لمنع انهيار الصحافة الورقية وانخفاض مداخيلها وإيلائها المزيد من الاهتمام.

تلك الفكرة البغيضة التي طرحت قبل سنوات، أعيد تداولها لاحقاً، مع أنها لم تبعث على أمل لإنقاذ الصحافة من أزماتها المتفاقمة، ولم تستطع كل الأفكار الأخرى بما فيها تدخل السياسيين، إنقاذ الصحافة الورقية من كسادها. إنقاذ الصحافة يبدأ من إعادة صناعة محتواها.

وهاهو داني فورتسون يطالب فيسبوك بوقف قتل الأخبار! ويعترف بإطلاق فكرة متطرفة لإنقاذ الصحف بمقال له في صحيفة صندي تايمز البريطانية. مقترحاً على فيسبوك وغوغل توفير مليار دولار لإنشاء مؤسسة دولية للصحافة المستقلة؟

حسناً، يكتب فورتسون «أعترف، إنها ليست فكرتي، إنها إميلي بيل، رئيسة مركز الصحافة الرقمية في جامعة كولومبيا». قضت بيل أكثر من عام تدرّس كيف اختطفت وسائل الإعلام الاجتماعية الصحافة، وتوصلت في النهاية عبر دراسة من 43 صفحة إلى نتيجة واقعية بشأن الأخطاء التي حدثت ومازالت مستمرة. في بريطانيا مثلاً، توقفت صحيفة الإندبندنت بعد ثلاثين عاماً من الإصدار لتصبح مجرد صفحة إلكترونية، وقبلها أغلقت ستون صحيفة محلية، فيما ارتفعت الإعلانات الرقمية بنسبة 17 بالمائة مستحوذة على حصة من الصحف المطبوعة.

وتعزو بيل ذلك إلى الأموال التي تدير عمالقة التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي، ولا ترى قوة إعلامية تقابل قوة فيسبوك الذي يقترب من المستخدمين بسرعة مليوني مشترك جديد شهرياً،

وهي وحدة سرعة فيزيائية جديدة!! ابتكرتها رئيسة مركز الصحافة الرقمية في جامعة كولومبيا. وتُعبّر في النهاية عن بأسها في استعادة الصحف الورقية هذا العدد من المسرعين إلى فيسبوك، لكنها تقبل بحصوله على حصة الأسد من العائدات الإعلانية، على أن يعطي الفتات من أجل إبقاء الصحف على قيد الحياة!!

ربما لهذا السبب اعترف داني فورتسون منذ البداية أن يدعم فكرة بغیضة! ويطالب فيسبوك بأن يكون شريكا مثاليا ويعيد خطة مارشال في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، لإنقاذ الصحف الورقية. ويقول ما لم تتخذ الشركة العملاقة خطوات حقيقية في مساعدة ناشري الصحف على كسب العوائد للصمود في وجه الكساد، فإن مستقبل الصحافة قاتم.

اتبعت صحيفة الغارديان البريطانية صحيفة نيويورك تايمز الأميركية، في النشر الفوري للقصص والمقالات على فيسبوك، وفعلا وصلت تلك النصوص أسرع من غيرها للمستخدمين، لكنها أضافت خيبة مادية أخرى لأنها لم تُترجم إلى عوائد وأرباح تدعم الصحف، بل أضافت دعما إلى فيسبوك نفسه.

شين سميث، نائب مدير شركة معنية بوسائل إعلام رقمية، يفسر تلك المعضلة بطريقة مثيرة للجدل، فيرى أن وسائل الإعلام الميته لا يمكن أن تستفيق وتكسب الأرباح حتى وإن وضعت على المنصات الاجتماعية، لأن الميت ببساطة لا يشبه الحي!

فكرة العمل المشترك تتردد كثيرا كطريقة مجدية للإنقاذ، فسبق وأن اقترحت مجموعة «نايت» وهي منظمة خاصة غير ربحية مقرها الولايات المتحدة، مكرسة لدعم الأفكار التحولية التي تشجع الجودة والابتكار في وسائل الإعلام وإشراك المجتمعات المحلية في صناعة القرار وتشجيع الفنون، اقترحت على عمالقة الإنترنت المساهمة في تمويل الصحافة الورقية، أو قيام بورصة لندن بتطوير صناعة الأخبار وتسويقها وتطوير الجدوى الاقتصادية لها.

لقد فعل محرك البحث العملاق غوغل مثل ذلك مع الصحافة، وسوّى خلافه مع وسائل الإعلام الفرنسية التي تتهمه بالاحتكار، عبر زيادة عائدات الإعلانات الإلكترونية للناشرين، وإنشاء صندوق بقيمة ستين مليار يورو لتمويل بحوث تطوير النشر الرقمي الفرنسي.

لكن ذلك المبلغ الكبير لم يعالج الكثير من أمراض الصحافة الفرنسية، لأن الأمر ببساطة متعلق بسلوك القراء الذي تغيّر، ولا يمكن للأموال أن تعيده إلى الوراء من دون محتوى جذاب.

يغيب في كل هذا الجدل الممزوج بالأمل، المحتوى المتميز، متى تصنع الصحافة محتوى يميزها عما يسوق على الإنترنت وعلى المنصات الاجتماعية، ستجد القراء الأوفياء.

عندما يغيب الطريق إلى ابتكار المحتوى المتميز، فهذا يعني أن الصحافيين عاجزون عن الإحساس بأنهم يعيشون في سوق مريضة.

## الرسائل الإعلامية ليست مواظب دينية

تحولت رسالة رئيسة الوزراء البريطانية السابقة تيريزا ماي بمناسبة عيد الفصح إلى موضع تهكم وانتقاد إعلامي، لمجرد أنها تلبّست بطريقة ما، دور رجل الدين وجمعت بين الغيبي الديني والسياسي البراغماتي! عندما افترضت أن القيم المسيحية يجب أن تجمع البريطانيين معا على قرار الخروج من الاتحاد الأوروبي.

من حق ماي بوصفها ابنة قس في الكنيسة أن تُعبّر عن إيمانها الشخصي، لكن تغليف القرار السياسي بمسحة قداسة دينية أمر يسقطها في فخ تاريخي تم تحييده منذ قرون في أوروبا بعد أن سال من أجله دم عبثي باسم الرب.

هذا العبث نفسه يمارسه سياسيون ورجال دين في العالم العربي والإسلامي اليوم وتهدر الكرامات وتستباح المدن، والجنّة المتقاتلون يرفعون نفس الراية الدينية بألوان سوداء أو خضراء.

إذا كانت وسائل الإعلام في العالم العربي جزءا من ذلك العبث الديني وهي تمارس خطاب التخلف الطائفي، فإن موعظة رئيسة الوزراء البريطانية كانت موضع نقد إعلامي وصفها بالتلميح الخاطئ، فالدين ليس حلا لمشاكل العالم السياسية مهما كان صالحا للمّ شمل البريطانيين وفق القيم الإنسانية، بعد أن شقهم الاستفتاء على خروج بلدهم من الاتحاد الأوروبي.

الاستر كامبل المستشار الصحافي السابق في حكومة توني بليز، كان من بين المتصددين لموعظة ماي السياسية بغلاف ديني، بوصفه المدافع عن حساسية الخطاب الإعلامي، مقترحا عليها أن تدرس بعناية فكرة الربط بين إيمانها والتحديات السياسية التي تواجه البلاد. وتكون حذرة من احتواء سياستها على عقيدتها الشخصية.

كامبل الذي يرأس تحرير صحيفة «نيو أوروبيان» الأسبوعية الموالية للاتحاد الأوروبي، لم ير أن رئيسة الحكومة البريطانية أشركت الله في التصويت على بريكست، لكنها اقتربت من ذلك أكثر مما ينبغي، طالبا منها الكثير من الجهد من أجل أن تقود بريطانيا إلى طريق التوحيد والأمل وليس الاعتماد على العقيدة الدينية.

وعزا نيك سبنسر، مؤلف كتاب «الأقوياء» و«السياسيون والله»، رسالة ماي إلى خوفها من الانقسام السياسي والشعبي في البلاد. بينما وصفت ليندا وودهيد، أستاذة علم الاجتماع في جامعة لانكستر، رسالة رئيسة الوزراء البريطانية بأنها استعانت بالدين المدني وليس الدين الأرثوذكسي المسيحي.

رسالة من ثلاث دقائق لرئيسة الوزراء البريطانية في مناسبة دينية أثارت عصفا إعلاميا وسياسيا في معقل الديمقراطية الأول في العالم، لكن من البساطة بمكان، أن نجد معادلا سياسيا وإعلاميا

نقيضا في الخطاب العربي السائد، فكل التحركات السياسية والحروب والقرارات تغلف بمسحة دينية وتاريخية وكأن الله من اتخذها!

يبدو الخلاف ليس سياسيا أكثر مما هو في منهج صناعة الخطاب، فتيريزا ماي بثت خطابها المصور على وسائل الإعلام ولم يستمر أكثر من ثلاث دقائق، لكن تداعياته بدت أكبر بكثير، فالجمهور -حسب كامبل- صار يعرف أكثر الطريقة التي تعمل بها الصحافة اليوم، مما أضعف قوة أباطرة الإعلام ومنح السياسيين فرصة لأن تكون وسائل الإعلام تمثل المصلحة العامة وليس مصالحهم الضيقة والخاصة.

مثل هذا الأمر سبق وأن تناوله صحافي وكاتب مثل سيمون جنكينز، واصفا انغماس وسائل الإعلام في احتفال رفع اثنين من الباباوات إلى مرتبة القديسين بأنه هراء من القرون الوسطى لا أكثر.

وشكك جنكينز الحاصل على وسام تقدير في مجال الصحافة ويكتب مقالين أسبوعيا في صحيفتي «الغارديان» و«ايفينغ ستاندر»، من دون أن يمسه الخوف أو الاعتقاد بأن الرقيب يقف على رأسه، بأصحاب المعجزات، لأن ثمة حاجة لمن يقوم بالتحقيق في أمرهم والبحث عن «فضائلهم الخارقة» لإثبات قيامهم بمعجزة.

وطالب أن يؤدي هذا التطويب ويليهِ التقديس، إذا «ثبت علميا»، إلى معجزة تتحقق في غضون خمس سنوات من وفاة المطوب! وأن ينظر للأمر مجرد إجراء يعني الفاتيكان، كي لا يحجم العقل وتعود الحضارة إلى الوراء لأن فرض الغيبيات في وسائل الإعلام وكأنها حقائق يمثل مصدر خطر على الملايين.

يمكن الاستعانة بأفكار جنكينز وعكسها على وسائل إعلام عربية وكيف تخصص مساحات كبيرة للخرافة الدينية، ويمكن إطلاق حشد من الأسئلة أمام حكومات عربية وهي تتنازل عن دورها السياسي لحساب المناسبة الدينية.

ثمة خطر مخيف تقترفه وسائل الإعلام العربية في الترويج للخطاب الديني بوصفه حلا للمشاكل السياسية، وتقديم رجال الدين وكأنهم أصحاب حلول اقتصادية وسياسية للمشاكل التي تعصف بالبلدان، مع أنهم لا يقدمون أكثر من ضريبة كلام مبني على قصص تاريخية ملتبسة.

لا يكمن الخطر في استعادة التاريخ الديني والتحدث بصوت الله من قبل السياسيين وحدهم، بل في تحوّل وسائل الإعلام إلى أداة مروّجة لمثل هذا الخطاب والتراجع عن دورها في مراقبة أداء السياسيين لمنع الفساد، إلى مصدر للمواعظ الدينية!!

## وزير سابق، رئيس تحرير حالي

السياسيون البارعون صحافيون ناجحون، وليسوا صحافيين سابقين، الصحافي المخلص لفكرة التعريف المثالي للصحافة لن يوصف بالسابق، لأنه لم يفقد طريقة التفكير بالنظر بأكثر من عين والسماع بأكثر من أذن والتحرك بأكثر من قدم.

الطريق إلى صالات السياسة عندما يمر عبر أروقة الصحافة يكون أكثر اعتدالا وضمانا لكسب ثقة الناس، وليس كالسياسيين المتطفلين على الصحافة، إنهم عاجزون عن إيصال أفكارهم بشكل سليم عندما يمارسون دور الكاتب من موقع أدنى!

مع أنه يمكن إدراج أمثلة مهمة في تاريخ السياسة عن صحافيين تبوأوا مناصب رفيعة، لكن لسوء الحظ المزمّن لدينا لا توجد أمثلة عربية جيدة عن صحافيين أضحووا سياسيين جيدين! توجد أمثلة عربية عن سياسيين وقادة أحزاب وتجار ورجال دين أرادوا أن يكونوا صحافيين، لكنهم عجزوا في صناعة الرأي وظلت وسائل إعلامهم مجرد مشاريع تجارية ممولة لا تقدم أكثر من الخدمات الصحافية.

الفكرة السائدة أن يرتقي الصحافي إلى سياسي تحمل طريق العودة أيضا، فالنظم الديمقراطية لا تنظر إلى علو مرتبة السياسي كما ينظر إليها في العالم العربي، فالرجل الذي كان يُدير خزينة بريطانيا العظمى وعضوا في البرلمان عن حزب المحافظين عاد إلى أدراجه ليكون رئيس تحرير واحدة من أقدم الصحف البريطانية.

جورج أوزبورن، وجد تعريفا جديدا لرئيس التحرير عند تقلده منصب رئيس تحرير صحيفة «إيفنينغ ستاندرد» المسائية، غير التعريف الذي اقترحه آلان روسبريدغر رئيس التحرير السابق لصحيفة الغارديان. فليس العمر الافتراضي لرئيس التحرير عشر سنوات، كما يعتقد روسبريدغر، فثمة ما أنتظر أوزبورن في مهمته المثيرة للجدل منذ قبوله بالموقع الوظيفي الجديد.

ليس لأن أوزبورن بقي يمارس دوره كعضو بالبرلمان البريطاني آنذاك، فثمة أطباء أعضاء في البرلمان، وهذا ما دافعت عنه رئيسة الوزراء البريطانية السابقة تيريزا ماي، مخففة من فكرة تضارب المصالح بين عضو البرلمان ورئيس التحرير الجديد، على اعتبار أن مثل هذا الأمر يجلب مجموعة واسعة من الخبرات إلى مجلس العموم. وهو أمر جيد بالنسبة لرئيسة الوزراء.

جورج أوزبورن خفف من القلق بشأن تعارض المهام، مؤكدا أنه سيبدأ عمله صباحا في مبنى الصحيفة قبل التوجه إلى البرلمان بعد الظهر، وهي فكرة مقبولة ومحظوظ بها أوزبورن ليس بما سيتقاضاه من راتب، بل لأن إيفنينغ ستاندرد صحيفة مسائية مجانية تكون بين يدي القراء بعد الظهر.

منذ أن تحولت إيفينغ ستاندر التي تأسست عام 1827، إلى صحيفة مجانية عام 2012، فإنها أعادت تقديم محتواها بطريقة تسرق القراء من هواتفهم الذكية، يجدها المسافرون في القطارات والمارة في شوارع لندن والضواحي والمدن القريبة منها، يحملها الموزعون ويعرضون على الناس جريدة من دون مقابل تقدم لهم فكرة عن أحداث اليوم منذ الصباح.

في حقيقة الأمر، لا تنافس هذه الصحيفة التي يملكها رجل الأعمال الروسي ألكسندر ليبيديف، غير جودتها، وهذا ما يجعل السياسي المحافظ في امتحان لا يقل صعوبة عن إدارة خزانة البلاد، فهو أمام 600 ألف قارئ ينظرون إليه بعين السياسي الجالس على كرسي التحرير.

في أوج أزمة العالم الاقتصادية التي عاشتها بريطانيا، كان جورج أوزبورن يقترح الحلول ويمضي بها واثقا، رافضا أن يُنظر إليه مع فريق حزب المحافظين الذي كان يدير الحكومة آنذاك مع ديفيد كاميرون، بأنهم أشبه برجال أعمال يتداولون حقائق الأموال الضخمة، كان يرى في موقعه الوزاري أكثر من ذلك بكثير.

وها هو وزير الخزانة السابق في حكومة ديفيد كاميرون، رئيس تحرير صحيفة مسائية يومية مجانية يتداولها البريطانيون باهتمام وشغف، تأتيهم من دون أن يذهبوا إليها. فأى اختبار سياسي صحافي سيخضع له جورج أوزبورن؟

يبدو لي أن ثمة درسا في هذا التحول، فالطريق ليس باتجاه واحد دائما، السياسي يقطع الطريق بالاتجاه الآخر ويعود ليكون في مواجهة نفسه، إنه الصحافي والسياسي في آن واحد، فمن يغطي من؟

يدرك أوزبورن أن علاقة الصحافة بالحكومات على مر التاريخ لم تكن حسنة، وعندما تكون على ما يرام فهذا لا يعني أكثر من أن أحدهما قدّم تنازلات، الصحافة ليست صديقة للحكومة، بل رقيب عليها لمنع الفساد والتغول، أمام ضريبة الكلام، لا أكثر، التي يدفعها السياسيون.

أهمية درس تعيين وزير الخزانة البريطاني السابق رئيس تحرير واحدة من أقدم الصحف في العالم، بالنسبة إلينا، هو أن نعيد التفكير في العلاقة المخادعة بين الحكومات والصحافة في العالم العربي، وأن نجد المهنية والمسؤولية تعلق دائما بالصحافي، كما نجد الإخلاص والصدق عند السياسي، فالصورة مزعجة بقدر كبير وهي تكشف عن تقديم التنازلات المريحة في القيم على حدّ سواء بين الطرفين.

## الروائي صحافيا

عندما نتحدث عن الروائي بوصفه صحافيا يتبادر إلى ذهننا أرنست همنغواي، ماركيز أيضا كان صحافيا يرفع أكمام قميصه عندما يكتب، الوجه الأكثر أهمية لامبرتو أيكو، كان الوجه الصحافي. وتشير كل الدلائل إلى أن العصر الرقمي سيغيّر الأدباء إلى صحافيين. لكن ما أقدمت عليه الفيلسوفة الهولندية كوني بالمن فاق كل الرؤى، في رواية «أنت قلت».

لقد اختار الشاعر البريطاني تيد هيزو الصمت حتى اللحظة الأخيرة بعد انتحار زوجته الشاعرة الأميركية سلفيا بلاث، فقوّلته كوني بالمن بوصفه الموضوع الأكثر طلبا.

اختار هيزو بعد موته، أو بالمن اختارت له أن يتخلص من صمته بشأن كل ما قال وقيل في الصحافة والكتب، ليجيب على أسئلتها الصحافية التي اندلعت كشلال من الكلمات الجارحة والمضيئة، الملتاعة بحزن والصادقة حد الدمع.

فكانت رواية استقصائية ترجمتها ببراعة الزميلة لمياء المقدم، بل قصة صحافية بامتياز نادر خالية من الفصول والأبواب التقليدية التي عادة ما تتشبث بها الكتب.

«أنت قلت» ليس كتابا، وليس رواية بالمفهوم الشائع، إنه عمل صحافي مبتكر، استنبط أدواته بنفسه وصنع مجده الذي سيبقى عاليا لا يضاهاى بين كل الكتب التي صدرت وستصدر، مثلما سيمثل إزاحة لكل الأقاويل التي أشاعتها الصحافة من دون ضمير، بعد انتحار سلفيا بلاث.

استعانت بالمن بقصائد عيد الميلاد الثماني والثمانين، المجموعة التي نشرها تيد هيزو قبل وفاته بأشهر قليلة، بالإضافة إلى ذلك شكلت أعماله الشعرية الأخرى مثل «حياة وغناء الغراب» و«كابريشو» و«عواء وهمسات» نقطة مهمة ورئيسية في كتابة «أنت قلت».

وهذا برأيي غير كاف لمثل هذه المهمة التي أناطت بالمن بها قلمها، كان المكان وطبيعته والأحداث التي جرت والحوارات العاشقة والساخطة وبريق الشر والأفاعي التي تخرج بين ليلة وأخرى من حفرها، والأوجاع في عيون سلفيا والصمت الموجه أيضا عند تيد، وطبيعة الأشخاص الشهود من بريطانيا حتى الولايات المتحدة... لا تكفي كل ذلك القصائد وحدها، كان ثمة جهد جبار قامت به بالمن وهي «تتخيل» بحس صحافي سردي تفاصيل الأطباق والكراسي في منزل الزوجين وأردية سلفيا وتعيش في مشاعرها، بل كانت روحها الناطقة بصوت تيد هيزو، فهو الذي قال أخيرا، وتلك أرفع المهام الصحافية التي تعلو على الروائي المترفع عن الصحافة.

لأن هذه الرواية عمل صحافي بامتياز، يعترف هيزو منذ البداية «كان أحدنا قد انتهى: هي أو أنا»، ولو تسنى لأي صحيفة نشر هذه الفقرات لأخذتها عنوانا رئيسيا لصفحتها الأولى.

يصف حبيبته أشبه بإجابة على سؤال صحافي: لم يسبق أن قابلت في حياتي شخصا يكاد

ينعدم لديه الفرق بين الحب والكرهية حتى يصبحا مرادفين لبعضهما، ترغب بشدة في أن تقع في حب أحدهم، لكن ما إن يحدث هذا حتى تكرهه.

ويتوقع مصيره ومصيرها منذ القصيدة الأولى عندما أخبرته أنها كتبت قصيدة بعد ساعات من لقائهما الأول، فهم منها أن الصورة التي رسمتها له تتلخص في كونه صياد نساء، وسارق قلوب، أو نمرا أسود يلاحقها.

تعرض كوني باليمن للأمكنة مستثمرة الاستطلاع الصحافي، فباريس كانت فرصة للتنقل بين مقاهي جلس فيها هممنغواي وفيتزجيرالد، تاركين آثار شفاههما العابرة للأطلسي على الزجاج والأكواب، وتتمتع سلفيا بلاث بعد أشهر من زواجها من تيد هيووز، بالعقري بيكاسو، والنظرة الجديدة للانطباعية الحديثة، حيث لن يكون بوسعهما معا أبدا أن يريا الشروق بعيون غير عيون مونييه، فيما كانت تستعيد هي كل المعارف عن باريسها المتحسرة بفقدانها الأمل، الصامتة بفعل كرامتها المهانة.

أليس مثل هذا الكلام تحقيقا صحافيا عن مدينة باريس نهاية عقد الخمسينات من القرن الماضي، قامت به بالمن وهي تحمل قلمها وعدستها وتثبت أفكارها عن المدينة التي تعرفها وتجولت في طرقاتها، أو عرفتها عن طريق الزوجين الشعارين الذاهبين إلى تعاسة لا تحتمل.

هذا العمل الذي اختفت فيه الحدود الفاصلة بين الأجناس الأدبية المختلفة، كان الإجابة الأكثر طلبا على كل ما نشر في وسائل الإعلام، وما اشتغلت عليه السينما أيضا في توظيف قصة الشاعرين، فتيد هيووز كان الرهينة الصامتة في الأعوام الخمس والثلاثين منذ انتحار سلفيا بلاث 1963 حتى وفاته 1998، رهينة داخل أسطورتها، مسجوناً ومقيداً في ضريح، حيث يتوافد الزائرون لمشاهدة الآثار المتبقية من زواج تراجيدي، منحهم كاتبو المذكرات والمؤرخون والصحافيون والأكاديميون صورة مشتركة جمعت بينهم، وجعلتهما غير قابلين للتفريق، لتنتقل بعد ذلك إلى أذهان ملايين البشر وترسخ لديهم.

ويصل تيد هيووز إلى قول كلمته الأكثر تعبيرا، فليس حقيقيا ما يدعيه المنافقون بكثير من المسؤولية الخادعة، من أن الموتى غير قادرين على الدفاع عن أنفسهم ضد التشهير وتشويه الصورة، كما لو أن الحي أقدر على الدفاع عن نفسه ضد هذا الوابل من التشهير، والتنكيل بسمعته، والافتراء عليه، والشائعات التي تحاك حوله وعنه.

وهاهي سلفيا تظهر كما هي وبصوت هيووز الذي يدافع عن نفسه ويظهر الحقيقة كما هي، بعد انتحارها وموته، لقد استنطقت كوني بالمن بعدالة القاضية الفيلسوفة المتمرسية ومهنية الصحافية تاريخ الشاعرين في درس سيبقى مثالا في الكتابة إلى الأبد، أو على الأقل كلما ذكرت سلفيا أو ارتفعت الأصوات المتهمة زوجها بالدفع باتجاه انتحارها.

في الصفحات الأخيرة يصف هيوز بطريقة مثيرة لاشمئزازه، كتاب السير الذاتية بأنهم يتصرفون بحياة الآخرين كما لو أنها ملكهم الخاص، فيتفننون في صنعها على طريقتهم، معترفا بصدمة من صورته المتناقلة في الكتب، وحياته المغلفة التي أصبحت مفتوحة على وسعها في كل مكان، زواجه، مشاعره أفكاره وتصرفاته، كلها تم تأويلها من الأصدقاء والغرباء، استغل عشرات الصحفيين الباحثين عن الشهرة اسمه وزوجته ليصنعوا أمجادهم، وكان ادعاؤهم معرفتهم بالشاعرين، بهذا الشكل الوضع.

حقا قال هيوز كلمته ودافع عن زوجته بطريقة ستجعله يعيد ثقته بالآخرين لأن كاتبة بارعة مثل كوني بالمن تولت هذه المهمة وأيقظته من رقاده الأبدي.

## الأخبار صناعة لا يديرها الصحفيون!

إذا كانت تُهم مثل إنتاج الجهل واختراق العقول والتأثير على صناعة الرأي عند الجمهور، قد أصبحت من فلكلور الصحافة في العصر الرقمي، فإن الصحافة نفسها في حيرة من أمرها مما تقدمه للجمهور، إنها في حقيقة الأمر لا تقدم شيئاً أكثر مما يعرفه الناس الذين استولوا على مهامها، ولم تنجح بعد في إعادة ابتكار مهمتها.

ما دور الصحافة اليوم؟ الدور التاريخي لم يعد ذا تأثير، والصحيفة التي كان يجد فيها القراء ما يشبع شغفهم بالمعرفة، لم تعد تمتلك مثل هذا التأثير بلا أدنى شك.

التلفزيون الذي يحظى بالمساحة الأكبر من اهتمام الجمهور، يوشك أن يكرر نفسه في طبيعة الصناعة النوعية للبرامج، أما دوره الاخباري فليس سوى تكرار وتلخيص لحزمة من أخبار شائعة ومتداولة على مدار النهار في الهواتف.

فهل يدفعنا هذا إلى الاعتراف بموت الصناعة الخبرية، أم أن التداول بشأن الأخبار كصناعة بحاجة إلى إعادة استنباط وليس دق المسمار الأخير في نعشها؟

من يتحمل مسؤولية صناعة الخبر إذا كان الجمهور نفسه يصنع ويستهلك الأخبار اليوم؟ أصبت بالحيرة وأنا أتابع نشرة العاشرة مساء يوم الاثنين الماضي في هيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي»، لم يكن ثمة شيء ذو أهمية في محتوى النشرة الذي استمر أكثر من أربعين دقيقة. لم تقدم لنا أعظم مؤسسة إخبارية في العالم ما يستحق المعرفة! بل وصل بها الحال إلى الاستعانة بمختصات تعليمية مع صور فوتوغرافية، وكأنها عادت إلى ممارسة دور الراديو بعد أن أودى المدونون على منصاتهم الخاصة بحياة المشهد الإخباري التلفزيوني على الشاشة.

نحن بحاجة إلى الاتفاق حول ماهية الأخبار التي تقدمها وسائل الإعلام اليوم وتستقطب شغف الجمهور، وإلا فإن الوضع سيصبح ميؤساً منه، لأن الجمهور صار يمتلك كل شيء.

إنها حالة ضعف قائمة في بنية اختيار وصناعة الخبر بعد أن تغير سلوك القراء ولم يعد بالإمكان العودة بهم إلى الوراء. من حق صنّاع الأخبار أن يكونوا مميزين، وأن يشمل عملهم جميع التفاصيل وإظهار ما يجعلهم مخلصين للتعريف الأول للخبر الصحفي الذي أطلقه اللورد نورثكليف مؤسس صحيفة ديلي ميل قبل قرن تقريبا، حين اعتبر أن الأخبار معلومات يريد أحدهم منع الناس من معرفتها، وما تبقى هو مجرد إعلانات.

لكن مشكلة الصحافة اليوم لا تتلخص في منع الناس من معرفة الأخبار فحسب، بل في قيام الجمهور نفسه بصناعة واستهلاك الأخبار! فيما لجأ الصحفيون إلى منصات هؤلاء الناس لاستخلاص أخبارهم وإعادة طبخها ثانية، في تداخل مربك بين المرسل والمستقبل.

ومع ذلك، هل هذا التركيز المفاجئ على الأخبار المتداولة على المنصات الاجتماعية والمواقع الشخصية وتطبيقات الهواتف الذكية سيؤدي في الواقع إلى جمهور أكثر استنارة ومعرفة بحقائق الأمور؟

هناك سبب لكون الأخبار لا تبدو ذات أهمية كما يأمل بعضهم. فهي يمكن أن تكون مزعجة وليست ذات أثر على تطوير المعرفة «كما حدث مع نشرة العاشرة مساء في بي بي سي». والعالم مملوء بالأمور التي تستحق الانتباه، بدءاً من تلفزيون الواقع وصولاً إلى الكوميديا التلقائية المصورة من الشارع والمنازل وأماكن العمل والمنتزهات، لماذا نهتم بأمر ممل جداً مثل الأخبار؟ في حرب الأفكار يشكل الضجر والتشويش سلاحين قويين، حسب تيم هارفورد، وهو يعالج مثل هذا الأمر الذي وصفه بتخصص حديث العهد، قوي الأثر، في تقرير له بصحيفة فايننشال تايمز البريطانية.

يعود هارفورد إلى دراسة نشرت العام الماضي لثلاثة باحثين حول كيفية قراءة الناس للأخبار عبر الإنترنت «كانت هذه الدراسة في ظاهر الأمر، عبارة عن تحقيق حول مدى استقطاب مصادر الأخبار، بدأ الباحثون ببيانات جمعت عن 1.2 مليون مستخدم للإنترنت، لكن انتهى بهم الأمر إلى تفحص ودراسة خمسين ألف مستخدم فقط. لماذا؟ لأن 4 في المئة فقط من أفراد العينة قرأوا ما يكفي من الأخبار الجادة التي تستحق أن تدخل في نطاق مثل هذه الدراسة. كان المطلوب عشر مقالات واثنين من مقالات الرأي على مدى ثلاثة أشهر».

ويعلق على ذلك مستعينا باتفاق الكثير من المعلقين الذين يبدون قلقهم «من أننا نعزل أنفسنا في فقاعات أيديولوجية، ونتعرض فقط لآراء الذين لديهم طريقة تفكيرنا نفسها. وهذا الأمر ينطوي على بعض الحقيقة، لكن بالنسبة إلى 96 في المئة من متصفح الإنترنت، لم تكن الفقاعة التي أثارت قلقهم أمراً ليبرالياً أو محافظاً، بل كانت: لا تهتم بالأخبار».

سبق وأن وصف باحث سويسري الأخبار بأنها مضللة وحشو فارغ ولا تفسر ذاتها وتسمم البدن وتزيد من الأخطاء الإدراكية وتغزو مساحة التفكير في الدماغ.

وأكد الكاتب السويسري رولف دوبلي في كتاب «الأخبار فن التفكير بوضوح: عمق الفكرة وعمق القرار» أن الأخبار كالمخدرات وهي مضيعة للوقت وتجعل قارئها متلقياً سلبياً وتقتل الإبداع في داخله.

ونصح دوبلي بالتخلي عن متابعة الأخبار وقراءتها من أجل سعادة الإنسان.

بالنسبة إلى الصحافة، كل ذلك بالطبع ليس مؤشراً على أي نوع من الأمل، عندما تصبح الأخبار صناعة تدار من غير الصحفيين، وعندما لا يهتم الناس بالأخبار.

## صحافة تهتف مع المشجعين

يفترض كورنيل ساندفوس، أستاذ الإعلام والصحافة في جامعة هدرسفيلد، شمالي إنكلترا، وجود مشجعين سياسيين كالمشجعين الرياضيين، وهو أمر معتاد فعلا، لكن أن يتصاعد مفهوم المشجعين عند وسائل الإعلام، فهو يعني بالضرورة سقوطها في هوة الصوت الذي لا يتوقف عن الصراخ، فلا يفهم منه أحد شيئا.

مشجعون صحافيون، ظاهرة غير مفهومة في وسائل الإعلام اليوم إلا بحدود خضوعها إلى المال بغض النظر عن تشجيع تلك الوسائل ومتى وإلى أي حد، إنها تستمر بالتشجيع حتى يتوقف الممول عن ردها بالمال، لتذهب إلى فريق آخر، وليس مهما بعدها مواقف ما كانت تشجعه بالأمس وإن كان نقيضا لما تشجعه اليوم، المال دافع للتشجيع حتى ينضب.

في كل مرة تذكر بعض وسائل الإعلام شيئا لطيفا عن رجال دين يبغضون الحرية ويشجعون التخلف، أو عن سياسيين فاسدين، يفقد الجمهور هدوءه وثقته بوسائل الإعلام برمتها.

لسوء الحظ، نسبة مؤثرة من وسائل الإعلام أنظمت إلى جوقه الفاسدين ورجال الدين المتخلفين، لذلك سيجد الجمهور وسيلة أخرى للحصول على المعلومات، في الأحرى قد وجد فعلا تلك الوسيلة أو في الطريق النهائي إليها.

فإلى أي مدى دبّ الضعف والوهن في متن وسائل الإعلام بعد انضمامها إلى جوقه المشجعين، بينما دورها الحقيقي أن تكون على المنصة العليا ويزداد المشجعون حولها يوما بعد آخر.

ليس صعبا معرفة لماذا نزلت وسائل إعلام إلى أرض المشجعين وصارت منهم وتركت منصتها، التمويل يجد الجواب الشافي، وليس صحيحا القول إن وسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت وحدها من أصاب وسائل الإعلام في مقتل وجعلها متأخرة جدا في العصر الرقمي.

الأموال التي صارت بيد السياسيين الفاسدين ورجال الدين دفعت وسائل إعلام إلى أرض المشجعين ليس إلا.

تجمع عناوين وتحليلات ومشاهد وسائل إعلام اليوم، على الهتاف والصراخ وكأنها في مباراة ملاكمة، وليس مهما في نظرها أن تتلاشى فكرة صناعة المعلومة والحياد واحترام وعي القارئ.

ومع أن التشجيع وفق سايمون كوبر الكاتب في صحيفة فايننشال تايمز، يعمل بشكل أفضل في الأنظمة السياسية المكوّنة من حزبين مثل الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة، لأنها تُحاكي شكل «نحن-ضدهم» في الرياضة.

لكن في الإعلام لا يمكن أن تكون مجرد مشجّع وإنما أيضاً «مشجّع مناهض» وليس من أجل هذا وجدت وسائل الإعلام.

يريد مشجعو نجوم الموسيقى والرياضة أبطالا يهتفون لهم بحماس ومتعة ويتألمون عند خسارتهم، لكن حتى هذا الشعور غير متاح للصحافة عندما تنزل إلى دور المشجع وتغادر دورها التاريخي الصلد الحامي لقيم الديمقراطية والمانع لتغول الفساد والمراقب لأداء الحكومات. ليس بمقدور أي وسيلة إعلام أن تجد شخصية سياسية أو دينية ساحرة لتكون في جوقه المشجعين لها، لأنها في واقع الأمر تقوم بدور لم يرسم لها مطلقا، لذلك ستبقى مشجعة وحيدة تصرخ حتى ينتهي المال الممول لصراخها.

في العراق وجدت «صحافة المشجع» بامتياز وكانت تصرخ بمال الممول كوقود يرخ في جسدتها، لكنها انطفأت بمجرد توقف زخ هذا الوقود الفاسد.

تكاد تكون وسائل الإعلام في العراق أنموذجا فاسدا في ذلك بحكم الرثاثة السياسية التي تحكم البلاد، لكن من السهولة بمكان تشخيص مثل هذا الإعلام الهابط حتى في أعرق الديمقراطيات. إذا كان التشجيع يمنح الناس هوية، فإنه مع الصحافة يكون قد وضعها في طبقة ضحلة وآيلة إلى الموت مع استمرار الإهمال من قبل الجمهور.

«الصحافة المشجعة» لا تحقق ذاتها بصراخ التشجيع بل تنصاع لرغبة الممول الفاسد وتجعل من الأكاذيب حقائق والمزاعم وقائع، في زمن لم يعد يخفى فيه على الناس شيء، ولأن هذه الصحافة تدرك الدور المطلوب منها، فأنها ستبقى تمارس الصراخ حتى ينتهي وقودها.

تقول جوان سي ويليامز مؤلفة كتاب «الطبقة العاملة البيضاء»: نحن لا نقول «أنا أحب فريق سين لأنني أعتقد أن رمية مهاجمه بارعة، بل نقول أنا أحب فريق سين لأنني أحبهم بشدة» ومثل هذا التفسير غير متاح لصحافة التشجيع لأنها تدرك أن تشجيع السياسيين ورجال الدين الفاسدين، ليس لحبها الشديد لهم كما هو حال مشجعي الفرق الرياضية، بل لأنها تنصاع لأموالهم.

المشجعون المتشددون يتمسكون بفخر بفريقهم في المحن وعند الهزائم القاسية. لكن الصحافة المشجعة تتخلى عن سياسيتها لمجرد توقف المال، وتظل تبحث عن سياسي أو رجل دين آخر لتشجعه!

مع ذلك علينا أن نحذر، لأن معظم «المشجعين الصحافيين» هم في الواقع مؤيدون عرضيون لا ينفعون الجمهور ولا الذي يشجعونه، فعندما تبقى وسيلة إعلام تمارس الصراخ طوال الوقت لا أحد يجد متسعا للاستماع إليها، لأن الصراخ عاجز عن صناعة الأفكار.

في كل الأحوال، الجمهور لا يثق بصحافة التشجيع، وكذلك الممول الفاسد لأنه بمجرد إيقاف التمويل ستغير هذه الصحافة ولاءها وتبحث عن سياسي آخر فاسد لممارسة فعل الصراخ عن إنجازاته.

في أوج أزمة الصحافة التي دخلت السوق المريضة منذ منتصف تسعينات القرن الماضي، كان

كل الذين يؤمنون بالدور النير للصحافة يعولون على القراء الأوفياء الذين لن يتخلوا عن صحفهم، بعد أن تقدم لهم المحتوى المتميز، ولم يعولوا كثيرا على المعلنين لإنقاذ الصحافة. لكن صحافة التشجيع لا تمتلك القدرة على التفكير في المحتوى المتميز لتنقذ نفسها، لأنها وجدت أصلا من أجل المحتوى الرديء.

## مشهد واقعي لأخبار مزيفة في عصر ما بعد الحقيقة

دعونا نرسم المشهد الواقعية وكأننا نملك كاميرا دقيقة لا تحيد عن زاوية المراقبة والتوثيق، كي لا نقع في نفس فخ الأخبار المزيفة.

صحيفة سويسرية مرموقة ومعروفة لدى المصادر الإخبارية الدولية، لا تدور بشأنها أي من الشكوك، تنشر تصريحاً لرئيس منظمة الفيفا. التصريح عبارة عن حوار لا يثير الشكوك عند قراءته، فضلا عن كونه يتناول قضية متفاعلة عن تنظيم مونديال 2022 في قطر، وهي الأكثر طلباً في وسائل الإعلام.

تقوم وكالة رويترز بنشر الخبر بوصفه حدثاً استثنائياً، نقلاً عن الصحيفة السويسرية، وتتابع التدايعات بشأنه، وتنقل عن مصدر قطري الدولة المستهدفة بالخبر، فيرد بطريقة لا تشك بالتصريح المنسوب لرئيس الفيفا، بل يدافع عن دولته ويكيل الاتهامات لدول أخرى محرضة.

يعود بعدها مصدر في منظمة الفيفا ويدلي بتصريح خجول بأنه لم يحدث مثل هذا الأمر. وبعد كل هذه التدايعات يتحدث محرر مسؤول في الصحيفة السويسرية، بالقول إنه لن ينفي أو يؤكد الخبر، لأن صحيفته لم تنشره أصلاً!

ومن نشر الخبر أيها السيد؟

هناك موقع مزيف صمم بطريقة تشبه الموقع السويسري الأصلي ونشر التصريح، لذلك لا نتحمل مسؤوليته.

تعود وكالة رويترز لسحب الخبر وتضيف خبراً معدلاً تأسيساً على تصريح المحرر المسؤول في الصحيفة السويسرية، وتبرر نشرها للخبر الأول بأنه كان نقلاً عن موقع الصحيفة على الإنترنت. أنا أملك سؤالاً هنا: لو قمت بنقل تصريح عن موقع وكالة رويترز نفسها، وهو موقع معتاد على تصفحه من دون محاذير مسبقة، وظهر لاحقاً أن هناك نسخة مزيفة من الموقع، ماذا بوسعني أن أقول؟

أرى أن المسألة هنا تكمن في طبيعة الخبر بغض النظر عن مصدره، التجربة في عصر «ما بعد الحقيقة» علمتنا أن نزيد حساسية مجاهر الاختبار. ولهذا تبدو حساسية الدولة المستهدفة في تصريح رئيس المنظمة الرياضية، رديئة!

وإلا كيف نفسر ردها المباشر على خبر مزيف يتحدث في قضية كبرى تمس أمنها ووضعها وكأنه حقيقة!

ألا تدرك ما يدور في ملفاتها الحساسة وتنقاد إلى كل ما ينشر؟ أما كان يجدر بها أن تقول لا يوجد مثل هذا الخبر أصلاً، بدلاً من أن تكيل الاتهامات لاحقاً لدول أخرى تأسيساً على خبر مفبرك!

الأمر لا يدعو إلى الحيرة بقدر ما يدعو إلى الهدوء في مراقبة ما ينشر اليوم، لأن هناك أكثر من ثلاثة مليار ناشر على الإنترنت يعبرون عن ضغائنهم ومشاعرهم وانحيازهم، من أجل تصديق ما يقولونه.

إذا كان الناس يسقطون بسهولة نسبية في فخ الصور المُحرّفة، فإن حزمة أسئلة ثقيلة تواجه وسائل الإعلام بشأن الأخبار المزيفة!

هل بات من السهولة أن تسقط وكالات أنباء كبرى وصحف مرموقة في فخ الأخبار المزيفة؟  
هل بتنا كصحافيين عاجزين عن معرفة الخبر إن كان ملفقا أم صحيحا؟

هل بات علينا أن نتخلى عن مجهر الحساسية الذي رافق سنين التجربة لأنه لم يعد قادرا على اكتشاف حقيقة الأخبار، والبحث عن أداة أخرى فائقة الحساسية.

ما معنى أن تتراجع وكالات أنباء كبرى عادة تكون «فلاتر» محرريها أدق من أن يتم عبور شوائب عبرها، عن أخبار «مهمة» بعد ساعات من نشرها.

بل كيف تسنى لدول وحكومات أن ترد على أخبار مفبركة تمس أمنها وكأنها أخبار حقيقية وتفاقم الاتهامات وتعرض لوقائع وتداعيات على خبر مزيف، وكأنها لا تعرف ماذا يحصل في أروقة حكومتها!

أن ترد حكومة ما على خبر مزيف وكأنه حقيقة، هو فعل معادل لنشر الخبر المزيف نفسه. الأخبار المفبركة أمر يثير الاستياء والشعور بالخيبة والضعف لدى وسائل الإعلام بعد نشرها، والفبركة تُفقد ثقة الجمهور بالمصادر وعدم الإصغاء إليها مستقبلا، أو بتعبير روث ماركوس في صحيفة واشنطن بوست «مع كون الحقائق من الموضات القديمة، فإن الخطوة التالية التي لا ترحم سوف تكون الحد من كل الأخبار إلى نفس المستوى من عدم الثقة وعدم التصديق، وإن لم يكن هناك ما هو صحيح، فيمكن لكل شيء أن يكون كاذبا».

اليوم نراقب باهتمام ما يقوم به محرك البحث العملاق غوغل في وضع المزيد من الأدوات لمساعدة المستخدمين في معرفة الأخبار المزيفة، مواقع التواصل الاجتماعي تقوم بدور آخر، فيسبوك يدرك أن استهداف ثلاثة مليار مستخدم بأخبار مزيفة أكثر فعالية وأرخص ثمنا من التحدث عبر التلفاز أمام جمهور عام.

أو وفق ما يقول تشارلي غوردان، المسوق لدى وكالة أولد كوتنينت في بروكسل «يكون استهداف فيسبوك أكثر نجاحا في الأنظمة السياسية التي تعمل بنظام المقاطعات».

تويتتر يتحرك بنفس الاتجاه بإضافة ميزة جديدة يتيح من خلالها للمستخدمين الإبلاغ عن التغريدات التي تحتوي على معلومات مضللة أو كاذبة أو ضارة.

هذا يعني أن الأمر يتسبب بقلق سياسي دولي، لا يمس الحكومة فحسب بل يمس الثقافات الاجتماعية التي تربط الناس مع بعضهم، فعندما يصبح كل شيء نسمعه أو نطالعه موضع شك، فهذا يعني أننا بحاجة إلى دماغ مضاف للعيش في وضعين، أحدهما مطمئن والآخر مشكك بكل شيء يمر عليه.

ولهذا وجد الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب الكثير ممن يصدقون كلامه المشكك بوسائل الإعلام، لأن هناك بالفعل أخبارا مزيفة تم كشف مضمونها المفبرك لاحقا بعد نشرها، هكذا يتحدث ترامب «بكل مصادرهم الكاذبة غير المسماة وتغطيتهم المنحرفة بشكل كبير والمحتملة، الأخبار الكاذبة تشوه الديمقراطية في بلادنا».

## لا توجد أخبار جيدة، ما لم يتوقف الناس عن الصراخ

هكذا يفترض مارك بويل، وهو كاتب نباتي مهتم بالبيئة والتواصل الطبيعي بين البشر، وحريص على أن يقضي حياة حرة في الطبيعة لا تقيدتها التكنولوجيا.

يرفض التكنولوجيا لأنها حسب رأيه تدمر الناس والأماكن. أزمنا تكمن في وسائل الإعلام التي أعادت تركيب حياتنا، لذلك جرب بويل أن يفطم نفسه عن وسائل الإعلام برمتها ليعيش التجربة، لكن ماذا حصل بعدها. لقد أعاد اكتشاف متعة الكلام الهادئ والنقاش الودي مع الجيران والأصدقاء في المقهى القريب من منزله، بدلا من التحدث والتعليق عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

لم يكن يعتقد هذا الكائن المتمثل بالأشجار الحرة والماء الرقراق في البيئة الإنكليزية المتسقة مع الطقس، إن الأخبار في حد ذاتها أمر سيء، مع أن الأخبار لا تصبح أخبارا عند وسائل الإعلام إلا عندما تكون سيئة! لكنه لم يكن يرغب في قراءتها لأنها أصبحت مملة وأكثر ضررا على النفس، ومع ذلك، فإنه غالبا ما يفتقد مقالات الرأي في الصحافة، وخاصة تلك التي يستكشف من خلالها الأفكار التي يمكن أن تفيد العالم من حوله.

تكمن المشكلة في الأخبار المتواصلة التي لا تكل عن تغطية ما يضر بالصحافة نفسها. الأخبار تسلب من الصحافة دورها في صناعة الوعي وبث الأفكار الجديدة.

لنر كيف تكون الأخبار ضارة، وفق مارك بويل، فهي تتحدث عن الإرهاب والفضائح والقتل والفساد والنمو الاقتصادي البطيء جدا والتصريحات الغبية للمشاهير، وعلينا ألا ننسى التصريحات الحكومية التي تزعم أن الحكومة تقوم بعمل عظيم!

لقد أصبح العالم سيئا بقدر كبير وساهمت صناعة الأخبار في ذلك السوء. ولهذا نشرت صحيفة الغارديان صورة تخطيطية لبويل في غابة يوقد النار بموقد من الأغصان ويحرق فيه صحيفة ديلي ميل الشعبية!

يعتقد بويل إذا كان جورج أورويل على قيد الحياة اليوم، لجعل الدمار معادلا للإبداع! بعد أن جعل في روايته 1984 الحرب هي السلام، والحرية تعني العبودية والجهل هو القوة.

اكتشف بويل أن الأخبار تشغله عما يجري حوله: الجيران، النباتات والحيوانات، الأرض التي تحث قدميه، بل كل ما يجري خارج عتبة باب منزله.

لكنه على الجانب الآخر اكتشف أيضا أنه رجل غير مسؤول لعدم مواكبته ما يحدث في العالم، أزمة اللاجئين السوريين محنة إنسانية يجب أن يكون للناس موقف واضح تجاهها، القتل العشوائي في العراق وتدمير المدن، وليس من العدل ألا يكون المرء مطلعاً على ما لا يحصى من الأزمات البيئية التي تصيب العالم.

تجاهل مثل هذه الأمور لا يمنح الإنسان القدرة على الاستجابة بشكل مناسب. ومع ذلك يدعو مارك بويل إلى صحافة بناءة وإعطاء العالم نظرة أكثر توازنا لما يحدث فيه.

سبق وأن حذر كاتب متخصص بفلسفة الاقتصاد من تأثير الأخبار على صحة الإنسان، معتبرا قراءتها تفاقم الخوف وتتسبب في العدوانية، وتعيق قدرة الدماغ على الإبداع وعلى التفكير العميق.

ونصح الكاتب السويسري رولف دوبلي في كتابه «الأخبار فن التفكير بوضوح: عمق الفكرة وعمق القرار» بالتخلي عن متابعة الأخبار وقراءتها من أجل سعادة الإنسان.

وعرض دوبلي التأثير السيء للأخبار على الإنسان عبر عناوين مقترحة وقيامه بتفسير دلالتها في استعراض لقصص إخبارية. ووصف الأخبار بأنها مضللة وحشو فارغ ولا تفسر ذاتها وتسمم البدن وتزيد من الأخطاء الإدراكية وتغزو مساحة التفكير في الدماغ، وأن الأخبار كالمخدرات، وهي مضيعة للوقت وتجعل قارئها متلقيا سلبيًا وتقتل الإبداع في داخله.

واجه حينها دوبلي ردودا قاسية، واتهم بالمبالغة وطرح أفكار خطيرة لعزل الإنسان عن المحيط الاجتماعي والسياسي، ليصبح فارغا ذهنيا.

وقالت ماداين بونتغ المحررة في صحيفة الغارديان إن أفكار رولف دوبلي متطرفة أكثر مما ينبغي، وعلينا تخيل كيف تكون حياة الإنسان عندما ينقطع عن متابعة أخبار العالم. إلا أن دوبلي قال إنه قرأ عشرة آلاف خبر على مدار سنة كاملة، ولم تساعده على اتخاذ قرار بشأن مسألة مهمة في حياته.

بينما توصلت ماداين بونتغ على عكس ما توصل إليه المحلل السويسري، إلى أن عدم متابعة أخبار العالم وليس الإدمان عليها تفقد الإنسان بصيرته.

ولأن مارك بويل نباتي بامتياز ويذهب بعيدا من أجل أن يكون جزءا فعليا من الطبيعة، فهو رافض للتكنولوجيا برمتها ويرى أن طريقة استهلاك الأخبار المعاصرة هي نتاج تكنولوجيا مدمرة للإنسان في النهاية.

لم يدخل في فكرة الضرر التي اقترحتها العالم السويسري بشأن قراءة الأخبار، إلا أنه يرى أننا بحاجة إلى أفكار مدروسة وأكثر هدوءا وصحافة أقل إثارة وضررا، وتجاهل أخبار المشاهير التي تشتت الذهن وتزيد الإحساس بالتشكيك في شخصية الآخرين.

ويقول هذا النباتي السعيد بعزلته الطبيعية «نحن بحاجة إلى عدد أقل من الناس يصرخون على بعضهم البعض، والمزيد من الناس الذين يستمعون إلى بعضهم البعض. نحن بحاجة إلى البدء في التحدث إلى جيراننا مرة أخرى، لمعرفة كل الأشياء الجيدة والسيئة التي تحدث لهم».

وإلى أن يبدأ ذلك، لا توجد أخبار جيدة في وسائل الإعلام.

## عندما تكتسي لغة الصحافة بالخيال الأدبي

كان رحيل المستشار الألماني السابق هيلموت كول مناسبة كي تكتسي لغة الصحافة بنوع من الخيال الأدبي، بعد أن شح هذا الخيال ولم تعد الصحافة تحتفي بكتابات مثلما كان يتوجُّ بها أمبرتو إيكو مقالاته الصحافية وهو يناقش كل شيء في الحياة، من حقائق السفر حتى هوانف السياسيين.

استعان بعض الكتاب في نيويورك تايمز والغارديان بالتاريخ الذي كان يرتديه هيلموت كول معطفاً، من أجل الكتابة عن الراحل، لم تكن اللغة مباشرة عندما يتعلق الأمر بالسياسي الذي وُحِدَ ألمانيا وكان من بين من دفعوا بقوة القاطرة الألمانية للاتحاد الأوروبي، قبل أن يضع الشعبويون العصي في طريق الاتحاد.

لم تفقد مثل هذه المقالات حسها الصحافي وإن كانت متوجة بنوع من اللغة الفخمة والمدججة بالخيال والأمثلة التاريخية المعبرة والرصينة، مثلما أعادت الحاجة الماسة والعاجلة للتخلص من اللغة السطحية والمباشرة. كان تاريخ وشخصية كول فرصة لكتابة صحافية من هذا النوع. مع أن مثل هذه اللغة لم تنقرض، لكنها بدأت تضعف بوجود سياسيين ضعفاء لا يكتنزون بعلوم السياسة مثلما تكتنز اللغة بالخيال الفذ، وصحافيين لا ينظرون بأكثر من عين ويمشون بأكثر من قدم ويسمعون بأكثر من أذن، لا يوجد صحافيون يغطون البيت الأبيض اليوم، بل يوجد صحافيون يغطيهم البيت الأبيض، حسب تعبير المراسل السابق لصحيفة نيويورك تايمز راسل بيكر. والحال هذه في أعرق بلدان الحريات الصحافية، فكيف إذا كان الحديث عن بلد عربي!

كانت سطحية باراك أوباما ومن ثم تهريج وعجالة دونالد ترامب سببا لأن يكون ثمة معادل لغوي في الصحافة يتناسب مع مؤهلات سياسي هذا الزمن. هذا المثال ليس مقتصرًا على الولايات المتحدة. إن يوجد سياسيون عرب بمواصفات رجال الدين هذا يعني بالضرورة أن يرافقهم وجود صحافيين يحظون بالفشل ولا يستطيعون تقديم أكثر منه.

فلم تمر علينا دروس سياسية جديدة لترتقي بها اللغة الصحافية، ولم يعد ثمة قدر من السياسيين اليوم كما كان من قبل، سياسيو اليوم تصنعهم المصادفة والوهم بقوة الخرافة الدينية والولاء إليها، كما يحدث في العالم العربي. حتى التاريخ لا يمنح مثل أولئك السياسيين دروسه الكبرى، بل يلجأون إليه عندما يتعلق الأمر بحاجتهم وولائهم الطائفي لتصبح الاستعارة منه ملتبسة وخالية من الحكمة ومثيرة للشقاق في النهاية. وهذا يعني بالضرورة أن ما يكتب عنهم لاحقا في الصحافة سيكون بمستوى سطحية ما ينتجه هؤلاء السياسيون.

من بين الدروس الصحافية النادرة التي مرت علينا مسعى وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف في العودة بنظيره الأميركي ريكس تيلرسون إلى التاريخ، لكنه ووجه بسد منبع، وكأن

التاريخ بلا ذاكرة في اللقاء الأول بين الوزيرين.

وسعى لافروف إلى إعطاء نظيره الأميركي تيلرسون «الحديث العهد» في الدبلوماسية درساً في أهمية معرفة التاريخ للاستفادة من دروسه، مؤكداً له أن من لا يتعلم من دروس الماضي لا يمكنه أن يعالج مشاكل الحاضر، لكنه فشل في النهاية عندما لم يجد من نظيره الأميركي غير كلام عن مشاكل الحاضر، فالتاريخ ليس من مهمة وزير خارجية مستجد.

هذا الدرس السياسي اللافروفي! قُدم أيضاً لكتاب الأعمدة الصحافية، لكنه مر عاجلاً من دون أن ينظر إليه كما ينبغي. لم تكتس اللغة الصحافية اليوم بالخيال الأدبي، ليس لأن الأدباء دائماً صحافيون فاشلون لا يتنازلون عن غرورهم، بل لأن الصحافيين أيضاً مباشرون في لغتهم إلى درجة لا يحتفون بخيال اللغة عند الحاجة إليه، ويكتفون بسهلها غير الممتنع، في نوع من الخشية يفسر تحت بند المهنية والموضوعية والحياد! وهي مسميات ليست صالحة دائماً عند الكتابة، فالصحافة لا تنتهي بالخبر وأدواته التقليدية، ثمة ما هو أكثر يفرضه المحتوى المتميز بعد أن قتل المواطن الصحافي الخبر وصنعه لحظة حدوثه على منصبه الاجتماعية.

لست مفرطاً بالتفاؤل أكثر مما ينبغي كي أطالب كتاب الأعمدة الصحافية أن يجعلوا من اللغة بنك أحلامهم، كما كان يفعل الروائي والفيزيائي أرنستو ساباتو، لكنهم بحاجة إلى ما كان يرتديه غارسيا ماركيز عند الشروع بالكتابة، بدلة العمل تماماً مثل الميكانيكي، من أجل إعادة تركيب العلائق بين الكلمات وصنع المحتوى، فاللغة الجاهزة لا تحتاج بدلة عمل، إنها متوفرة ويتداولها الناس في المقاهي والأسواق. البراعة تكمن في إعادة صناعة هذه اللغة.

تصنع لوسي كيلوي الكاتبة الصحافية في فايننشال تايمز التي تحولت إلى مدرسة رياضيات، إلى ما يشبه تلك اللغة في مقالاتها الصحافية عندما ترفض كلمة «نعم» بشكل متطرف. وتعيد اكتشاف قوة الرفض ذات التأثير الكبير على الحياة و«كيف يمكن الإجابة بالرفض دون الشعور بالذنب». بالتالي، الإجابة بكلمة «لا» لا تحظى بالمكانة الطائشة نفسها التي يحظى بها الفشل، الذي ظل الجميع مصراً على الاحتفال به منذ عقد من الزمن على الأقل.

لوسي مثل الراحل أمبرتو إيكو تحتفي بقوة اللغة في مقالات صحافية وليست كتب فلسفية عصية على الفهم، وهي مقروءة بدرجة كبيرة من قبل قراء صحيفة فايننشال تايمز. لذلك تبدو لي مثلاً متميزاً عندما أعود إليها في الدعوى من أجل أن تكتسي لغة الصحافة بالخيال الأدبي.

يبدو لي أن السؤال الأهم الذي ينبغي على كتاب الأعمدة الصحافية إطلاقه على أنفسهم بشكل دائم، «لست مضطراً للكتابة إلا عندما تتوفر الفكرة الجديدة»، لكن -ويا لسوء حظ القراء- أغلبهم يكتب اليوم تحت هاجس الاضطرار!

## بين أن نضع أفكارا أو نكرر ما يقوله الآخرون

تحول ما كتبه بشأن الحاجة الماسة إلى الخيال الأدبي في اللغة الصحافية، إلى ما يشبه «إدائتي» على ما أفكر وما أكتب! بالنسبة إلى بعض الزملاء.

ليس مهما أن أعرض هنا الثناءات، فهي قد تكون لا أهمية لها حيال ما كتبه زميلة عزيزة وصحافية بارعة بأنني لا أقرأ غير الصحافة الأجنبية، وهو أمر يشغلني عن نخبة من أهم الكتاب العرب. وأوردت نماذج لمن ترى أنهم كتاب صحافيون بخيال أدبي.

بينما اتهمني أستاذ جامعي بأنني مجرد «هامش» لما يرد في صحيفة الغارديان البريطانية بشأن آلية ومستقبل وسائل الإعلام، وهو أمر غير واقعي مطلقا عندما يتعلق بالصحافة العربية.

فيما وصف زميل من العراق دعوتي إلى الخيال الأدبي في اللغة الصحافية، بأنها تعبر عن الترف الذي أعيشه في الحياة والعمل، وهي لعمرى تهمة تستحق التعاطف مع مُطلقها لأنه يعيش في جحيم العراق، وتعبطني وسط ضغط عمل منهك لا ترف فيه في إدارة تحرير جريدة يومية تصدر سبعة أيام في الأسبوع!

وادعاءات أخرى تتهمني بـ «الترفع» عن قراءة ما يكتب في الصحف العربية، بل اتهمني آخر بأنني أجهل حتى أسماء الكتاب العرب المرموقين، وأكتب بلغة «مترجمة» وليست عربية سليمة! مثل تلك «الإدانات» وفق الزملاء المهتمين بما كتبت، تدفعني إلى تأكيد عدم إفراطي بالتفاؤل أكثر مما ينبغي كي أطلب كتاب الأعمدة الصحافية العرب بأن يجعلوا من اللغة بنك أعلامهم، وتبعد عني أيضا خضوعي المطلق لما ينشر في الصحافة الغربية، يكفي هنا استعارتي لتصريح راسل بيكر المراسل السابق لصحيفة نيويورك تايمز، بعدم وجود صحافيين يغطون البيت الأبيض اليوم، بل يوجد صحافيون يُغطيه البيت الأبيض. والتأكيد بأن تلك الحال في أعرق بلدان الحريات الصحافية، فكيف إذا كان الحديث عن بلد عربي!

حيال قائمة الزميلة العزيزة لكتاب أعمدة متميزة في صحف عربية، أتفق معها على غالبية من ذكرتهم، لكنني يمكن أن أدرج قائمة أطول لكتاب في الصحف نفسها، أقرب وصف لما يكتبوه هو التكرار الخالي من أي أفكار، إن لم نقل الهزلة، والاستعانة بجمل جاهزة سبق وأن تم تداولها مئات المرات.

أما اختياري لمثال لوسي كيلاوي، فلأن الفرصة متاحة بالنسبة لي لتقديمها كنموذج للقارئ العربي، ولنا أن نتخيل كيف لها بعد أن قضت ربع قرن من النجاح في أرقى الصحف البريطانية، أن تختار لها طريقا آخر في محاولة لإعادة استثمار الطاقة الكامنة في أفكارها والعمل كمدرسة رياضيات، وبعدها لن تكون مضطرة إلى كتابة مقال أسبوعي على سبيل المثال.

ستصنع مدرسة الرياضيات أفكارها على لغة هادئة كلما تسنى لها ذلك وستطلق لغتها الناضجة في مقال وفق خيارها الذي لا رجعة فيه، وليس لمجرد شغل مساحة محجوزة سلفا لها في الجريدة. وبطبيعة الحال، يصعب أن نطالب أيا من كتّاب الأعمدة العرب بمثل ما تنتجه كيلاوي، فوفق التقويم المفرط بالتفاؤل لم يتسن لصحافي عربي من الفرص والتعليم والاهتمام ما تسنى لهذه الصحافية البريطانية التي اختارت لاحقا أن تعود مدرسة رياضيات.

لديّ مثال آخر يستحق التأمل في تجربته، مثلما يصعب أن نقارن الفرص التي سنحت له، بأفضل ما سنح لأهم وأشهر الكتّاب العرب. لهذا أقول من الصعب على الكتّاب العرب في ظروف المضايقة والخوف والرقب السياسي الصارم ومصالح وسائل الإعلام وتمويلها أن يبرعوا مثلما برع السير سيمون جنكينز.

فهذا الرجل الذي يكتب مقالين أسبوعيا في صحيفتي الغارديان وإيفينغ ستاندر، تعد الكتابة بالنسبة إليه نوعا من متعة التأمل واكتشاف العالم، ولهذا يبدو مثالا صالحا، ليس فقط بنوعية ما يكتب، بل بطبيعة الحياة التي يعيشها والتي تُسهّل عليه الكتابة المتميزة، وهي حياة، على بساطتها، لم تتسن لأي من أبرع كتابنا العرب.

يستيقظ جنكينز يوميا ويأخذ حزمة الصحف إلى أقرب فندق من منزله في لندن، أو إلى مقهى، منتزه مطلق على فضاء مفتوح على حياة مفعمة بالنشاط، يقرأ بذهن رائق لهضم الأفكار ويتأمل ما يحدث في العالم من أجل صناعة ما يكتبه لاحقا.

تلك حياة لا تبعث على القلق المخيف وليس القلق الإبداعي، وتُسهّل عملية الكتابة، لأن جنكينز يعيش حياة مطمئنة ويكتب باطمئنان.

لذلك تبدو أفكاره بشأن بلداننا العربية أقرب إلى ما نفكر به، وليس ما يفكر به عادة الصحافي الغربي بطريقة غير مكتملة بشأن أحوالنا.

سافر سيمون كثيرا إلى عدد من الدول الإسلامية وفوجئ عندما وجد أن الأنظمة الحاكمة فيها علمانية بدرجة كبيرة رغم المشاعر الدينية على المستوى الشعبي، لكنه يعتقد أن الحسنة التي قدمتها هذه الأنظمة الدكتاتورية هي أنها تمكنت من إبقاء الإسلاميين بعيدا عن الصورة.

وكتب في مقال آخر أن الربيع العربي جلب البؤس والفوضى وليس السلام والديمقراطية التي وعد ديفيد كامرون الليبيين بها.

وقال «لقد ألحقنا بالعالم الإسلامي أضرارا تفوق كل ما ألحقه بنا وينبغي أن نتركه يحل مشاكله بنفسه». لذلك يعتقد أن عيش البلدان العربية تحت أنظمة دكتاتورية لعشرات السنين أفضل بكثير من حكم أحزاب الإسلام السياسي لأيام.

كان يعيد نفس فكرته بعد الاعتداءات الإرهابية التي ضربت فرنسا وألمانيا وبريطانيا،

بالقول إن داعش سيكون سعيدا عندما يعلن الغرب الطوارئ ويقيد الحريات ويلاحق المسلمين المعتدلين. وإن كل دين له سلالة من الأصوليين ويجب على الديمقراطية ألا تعطيهم مكبر صوت، بل هزيمتهم بالاعتدال والعقل.

سيمون جنكينز الذي يكتب في السياسة والتاريخ والنقد المعماري، والحاصل على جائزة الصحافة السنوية، وصف ترامب بأنه يتصرف أشبه بمعاون أسامة بن لادن أو شريك له أو ألعوبة بيده.

لا يكتفي هذا الكاتب بمعاينة العالم السياسي، فهو عندما يتألم على موت المكتبات فهذا لا يعني موت الكتب، لذلك وضع «تصورا» لمرحلة ما بعد الرقمية من دون أن يلغي قيم القراءة التقليدية وطقوس زيارة المتاحف ودور العرض والمكتبات. وطالب بعدم الوقوع في خطأ إلغاء القديم من أجل التجربة الحية التي يبثها العصر الرقمي.

ثمة عشرات الأسماء في الصحافة العربية كمعادل غير موضوعي، لأفكار سيمون جنكينز، أحدهم - أيتها الزميلة الصحافية العزيزة- يكتب أكثر من مقالين أسبوعيا في أهم الصحف العربية، فيها من التكرار والسرد التاريخي والجمل الجاهزة، والأبيات الشعرية ما يبعث على الانزعاج كفعل مرافق للقراءة!! ومع ذلك حصل على جائزة ا

## حان الوقت لإعادة النظر في وهم قوة الصحافة

لم تكن زعيمة حزب المحافظين تيريزا ماي وحدها الخاسر في الانتخابات البرلمانية البريطانية عام 2017، إنما الإعلام هو الخاسر الأكبر!

ليس مهما أن تطلق عليها الصحف البريطانية «البطة العرجاء» والمرأة الميتة التي تمشي على قدمين، المهم أن تعترف تلك الصحف بخسارتها في استقطاب عقول الجمهور، وأن تأثيرها أو انحيازها لحزب ما لم يعد أمرا ذا أهمية، هكذا كشفت الانتخابات في أعرق الديمقراطيات الغربية، والإعلام صنو لا غنى عنه في الديمقراطيات الكبرى، لكن خسارة القوى المؤثرة على الجمهور تعيد رسم فكرة التأثير واختراق العقول من أساسها.

لقد واجه الجمهور بآذان صماء كل التحذيرات والتحليلات الصحافية والصراخ التلفزيوني وأعاد مسار الانتخابات وفق ما يراه وليس وفق قوة تأثير وسائل الإعلام وانحيازها، وهذا يعني أن الوقت قد حان لإعادة النظر في وهم قوة الصحافة، وفق الكاتب بيتر بريستون المحلل للمضمون الإعلامي ورئيس تحرير صحيفة الغارديان السابق.

يعرض بريستون لتوجه الصحف البريطانية قبل الانتخابات وكيف أنها فشلت في إدارة عقل الناخب، فتحليلات الصحف اليمينية لإمبراطور الإعلام روبرت مردوخ، لم تكن سوى تحذيرات بعذاب سياسي سَحَقَهُ الناخب البريطاني في ما بعد، بل أن كلام صحيفة ديلي ميل في يوم الاقتراع بأن الأصوات كلها ذاهبة للمرأة الحديدية 2، لم يكن سوى تأكيد للجملة الفلكلورية «كلام جرائد»، فلم تعد تيريزا ماي الروح البريطانية، وإنما وجدت نفسها في ورطة.

لقد قادت الصحف اليمينية ما يمكن تسميته بالجحيم الذي ينتظر البريطانيين في حال انتخاب اليساري المتطرف جيرمي كوربين، كانت العناوين تقدح بالشر، الشر الذي سيتسبب به كوربين ويقرب نهاية العالم إذا عاد حزب العمال إلى الحكم ثانية، لم تذكّر مثل هذه الصحف بالشر الحقيقي الذي تركته أكاذيب توني بليز على حزب العمال، لكنها كانت تتحدث عن انحيازها المجرد لحزب المحافظين. مع ذلك فإنه لا يهم بعد انتهاء الانتخابات من الفائز، بقدر أن تمثال الصحافة قد فقد نصفه الأيمن وربما يتوارى مستقبلا ولن يحفظ في المتحف السياسي، فذاكرة الجمهور اليوم أقوى من متاحف الصحافة. ما بقي حتى الآن تمثال نصفي لتأثير الصحافة على رغبات وعقول الجمهور. هذا ما آلت إليه الانتخابات في بريطانيا.

قوة التأثير التي تمتلكها وسائل الإعلام ليست مقتصرة على طبيعة صناعة الخطاب وتوجيه العقول، بل في العلاقة التي ضعفت أصلا بين وسائل الإعلام والجمهور، تقلصت الطباعة وأصاب الكساد توزيع الصحف، الجمهور صار يقرأ ما يرغب به وليس ما يقدم له.

وصلت الجراً بالمحللين إلى القول إن وسائل التواصل الاجتماعي هي التي سلمت الولايات المتحدة إلى دونالد ترامب، وهي من دفعت البريطانيين إلى التصويت لصالح بريكست، بل وصارت تلك المواقع أكثر جراً من الصحافة اليمينية، وطوقت التلفزيون بحزام من الصدا.

لم تكن هناك أخبار وهمية بالتأكيد، دفعت البريطانيين لعدم التصويت بكثافة لحزب المحافظين، ولا يمكن أن نجد كلاماً عن تدخل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في تغيير مسار الانتخابات البريطانية، كما شاع في انتخابات الرئاسة الأميركية، بل ينصحنا بريستون بالنظر ملياً إلى ما حصل على فيسبوك عشية الانتخابات البريطانية، يكاد نصف الناخبين تقريباً قد حسموا أمرهم علناً على صفحاتهم الشخصية وأثروا على غيرهم من المتابعين، كانت وجهات نظر الناخبين تدافع عن نفسها بطريقة لا تقلد التحليلات الصحافية الجوفاء التي تلوي عنق الأخبار.

لقد صنع المجتمع العملاق على فيسبوك خياره من دون أن يراهن على الصحف، بل إن الأساليب الإعلانية التي أدارها حزب المحافظين صارت من الموضات القديمة، الأمر الذي أطاح بالمستشارين الخاصين لرئيسة الوزراء البريطانية، نيك تيموثي وفيونا هيل.

وقال تيموثي إنه قدم استقالته بعدما تأكدت نتيجة الانتخابات، محملاً نفسه مسؤولية البرنامج الانتخابي الذي وضعه المحافظون خلال الحملة التي سبقت الانتخابات.

لم يعد فلاسفة الإعلام صنّاع ملوك، من يصنع الملوك اليوم الجمهور ورغباته وطموحاته الشعبوية، النخبة بدأت تهبط من برجها العالي لاكتشاف الواقع كما هو.

قبل ثلاثة أشهر من الانتخابات التقيت مصادفة على جادة الطريق أليستر كامبل السكرتير الصحافي الأسبق للحكومة البريطانية إبان رئاسة توني بلير، والعقل الإعلامي المدبر لإعادة حزب العمال إلى السلطة، وأثناء الحديث المقتضب معه تطفل مار آخر عليه بسؤال ذكي عن توقعاته لمستقبل حزب العمال بعد صعود جيرمي كوربين، فرد عليه بجملة لا تقبل اللبس والتأويل، لا مستقبل سياسياً قريباً لحزب العمال! مثل هذا الكلام انطلق من فم كبير السحرة في معبد الإعلام، لكن الملايين من الشباب الذين يجولون يومياً في فضاءات الإنترنت فندوا مثل هذا الكلام لخبير إعلامي من طراز ناجح كأليستر كامبل!

الشباب من يصنع الرأي اليوم، ويصحون بأنفسهم لما يطبع وينشر من كلام صحافي محترف، يمارسون التحريض بطريقة سهلة، يبحسون عن آرائهم، يعبرون عن آرائهم، لكنهم في النهاية على قدم المساواة في المجتمع الرقمي الهائل الذي يقود العاصفة إلى الأمام، ويترك تراجع وسائل الإعلام التقليدية، فلم تعد تجدي حملاتها في مجتمع رقمي هائل يديره الناس، لم تعد فيه لأوهام قوة الصحافة غير أرشيف الأمس، ولا مزيد من الأعذار، فالصحافة تعيش في زمن ليس عادلاً بحقها.

## درس ديني لوسائل الإعلام

عندما يقدم رئيس أساقفة كانتربري القس جوستن ويلبي، درسا يمزج فيه الحس الإنساني والديني بتحمل المسؤولية عن الفظائع المرتكبة، فإنه يقدم في الوقت نفسه درسا لوسائل الإعلام التي تنازلت عن خطابها لصالح الخطاب الديني بأي درجة كان، لأن التطرف والمغالاة نتاج الدين. إذ طالب ويلبي رجال الدين أن يواجهوا مبررات عقائدهم التي تنص على الفظائع المرتكبة باسمهم، في تعقيبه على الهجوم الإرهابي الذي ارتكبه ثلاثة من المتطرفين الإسلاميين على جسر لندن عام 2017.

وقال «إن عدم الاعتراف بالدور الذي يلعبه الإسلام في مثل هذه الهجمات هو أقرب إلى عدم قبول دور المسيحية في مذبحه سريبرينيتسا». في اعتراف فذ من قس بوجود جانب مظلم في المسيحية كما في الإسلام. مذكرا هنا بالفظائع التي ارتكبتها الجيش الصربي بحق ثمانية آلاف من مسلمي البوسنة خلال الحرب الأهلية بعد تفكك يوغوسلافيا عام 1995.

لم يكن يتحدث هذا القس بوصفه حارسا مخولا باسم الله في الأرض كما فعل الخميني وابن لادن، بل انه طالب بتحمل مسؤولية مواجهة ما يمس التقليد الإيماني، إذ لا ينبغي للسياسيين ورجال الدين الاكتفاء بجملة «هذا لا علاقة له بالإسلام»، لأنه لا يمكن تجاهل الأساس الأيديولوجي في ذلك. والكتب المقدسة ملتوية لدرجة يمكن توظيفها من قبل الأشرار بيسر، ويمكن تصور ذلك عندما يتخذ داعش والمليشيات الطائفية نفس النص القرآني للقتال فيما بينهما!

يعترف ويلبي بصعوبة التعامل مع هرم واحد في الإسلام، إذ يصعب الاتفاق على وجود هيكل قيادي واحد للمسلمين من اجل اللجوء إليه، فهناك دائما مجموعات خاصة. وهذا جزء من المشكلة عندما توزع المسؤولية بين أطرافها.

هذا الدرس الإنساني الفذ من أعلى رجل في كنيسة إنكلترا بعد أن قُتل سبعة أفراد أبرياء على وقع صيحات اتخذت من الله وسيلة لإراقة الدماء على جسر لندن، يثير المزيد من التساؤلات أمام الخطاب المنتج في وسائل الإعلام اليوم والمسوغ لأفكار دينية متطرفة.

من الواضح أن رجال الدين تجار كلام لا يدفعون ضريبة غير التظاهر بأنهم صوت الله على الأرض لكسب المزيد من الأتباع والأموال، واتخاذ النص الملتوي في الكتب المقدسة وسيلة للإقناع. لكن لماذا تتخذ وسائل الإعلام اليوم منصة دينية عالية لترويج مثل هذا الخطاب الملتبس، إلى درجة انتقلت وظيفة المسجد إلى صحف وفضائيات بشكل خطير.

هناك جيل من الإعلاميين تلبسوا بهيئة رجال الدين، بوعي أو عن جهل، وخضعوا للخطاب السائد والناقل، فيما خصصت وسائل إعلام مساحة لتحويل مشهد التخلف الديني إلى حدث

إخباري دائم، الأمر الذي أنتج جيلا متطرفا يعبر عن نفسه وفق دينه أو مذهبه وليس لاعتبار وطني أو شخصي وثقافي متحضر. لم يحدث على مر القرن الماضي أن منحت وسائل الإعلام مساحة مثلما تمنح للدين ورجال الدين اليوم، والحال أن خطورة ذلك تجسدت في جيل استسهل إراقة الدماء. لم يكن ما يجري في المساجد في يوما خيرا ملفتا لوسائل الإعلام لتقوم بنقله في بث حي، أشبه بمباراة رياضية، كما يحدث اليوم. فهل صار الحدث يُصنع في المسجد، أكثر مما يصنعه رجال الدولة؟

كان الزعيم الأوحده مادة إخبارية معتادة يوميا، وصار رجل الدين المعادل المعاصر لزعيم الأمم. لتأمل بهدوء صورة العشرات من المايكروفونات التلفزيونية بعلاقتها المختلفة وهي تنصب في وقت مبكر أمام خطيب الجمعة، بوصفه مصدرا للحدث، مع إنه في واقع الأمر لا يقول أكثر مما قاله في الجمعة السابقة!

أي إغراء أخباري يقدمه هذا الخطيب لوسائل الإعلام غير الاعتراف بعجزها عن صناعة قصتها الخاصة بمحتوى متميز!

كان يُفرض عليها أخبار الزعيم الأوحده في قصة يومية تسد بها مساحة واسعة من بثها، بينما تتجه اليوم مباشرة إلى المساجد لنقل الهراء الطائفي وخطاب الكراهية لرجال الدين والدعاة وأئمة المساجد! وهذا لا يعني غير عجز وسائل الإعلام عن صناعة قصتها الخاصة.

المسجد غادر وظيفته منذ أن صار جزءا مؤثرا على بناء الدولة، ولم يكن في يوم ما الدين حلا للدولة، إن لم يكن معضلتها على مر التاريخ، وصار الإعلام شريكا في صناعة التطرف والكراهية عندما انساق للخطاب الديني بوصفه جزءا من مهمته الإخبارية، وليس ناقدا له ومفند التخلف الكامن فيه.

لا أتحدث هنا عن وسائل الإعلام التي اتخذت من الدين والطائفة خطابا وحيدا لمنتجها، من دون أن أقلل من خطورتها، لكن الخطر يكمن في وسائل إعلام خصصت مساحات مخيفة للترويج الطائفي والديني، يظهر أثره اليوم في جيل يُعرّف نفسه بتطرفه أو بكراهيته للآخر.

عندما يطالب القس جوستن ويلبي مواجهة التطرف في إطار تقاليد التحضر وتعليم الناس لماذا هذا غير مقبول، كما يتعين على السلطات القيام بالمزيد من الجهود لفهم «المبادئ الأساسية للإيمان الذي تتعامل معه». نجد في المقابل أن الغالبية العظمى من رجال الدين المسلمين يبرعون في الإيغال بتكفير الآخر والحث على قتله، والحال أن خطابهم سيكون محدودا إن لم تسهم وسائل الإعلام في الترويج له وتقديمه بطريقة الفرض المقدس.

علينا الاعتراف من دون تردد بأن الإعلام صار شريكا فاعلا في تفاقم محنتنا، عندما يمارس من دون تخويل اجتماعي دورا لم يرسم له.

## عندما يتمرد السياسيون، الصحفيون يقفون بثبات

عليّ الاعتراف أنني من جيل صحفي كان غير مسموح له الخروج عما مرسوم له من ثوابت الدولة، كانت الصحافة آنذاك ممسوكة بيد الدولة بقوة، لذلك تبدو الخطوط واضحة وليس بمقدورنا الخروج عليها، أن نتجرأ في مس تلك الخطوط الحمراء يعني أن نجازف ونتعرض للمساءلة، كانت التجربة مخيفة في زمن إعلامي لم يكن مفتوحا، ولم يكن من السهولة بمكان اختراق جدار المنع الصلد والمخيف.

قد تكون مرت إشارة هنا ومجموعة إشارات هناك لكن ما ترتب عليها كان يصيب بقية الصحفيين بالهلع! قبضة الدولة على تلك المفاصل كانت غير رحيمة مطلقا، ومن كان يتعرض لها يدرك ما يؤول إليه الحال!

مع كل ذلك الخوف كانت توجد صحافة بمعنى ما، لكن الحال تغير اليوم ولم تعد قبضة الدولة كما كانت، وما مر به جيلي شكّل تجربة جامعة للاعتداد بالنفس واختيار طريقة الكتابة، المصهر الصحفي معلم صبور يمنح الصحفي مجهرا بعدسة التآني واكتشاف الأمور على طبيعتها، من دون لبس ومس بالآخرين واستعراض زائف وقلب الحقائق، هذا بالنسبة للصحافي المتسق مع أفكاره وذاته.

الحال تغير، وما متاح للمدونين وصحافيي اليوم لم يكن متاحا لأبناء جيلي، مثلما ينعكس ذلك على طبيعة التجربة، الفضاء المفتوح أضعف قبضة الدولة، والرأي والرأي الآخر لم يقتصر على ما كان ينشر في وسائل الإعلام التقليدية، ثمة اجتياح مخيف وتدفق كم هائل من المعلومات مصدره الناس، الجميع يرى ويشخصّ الحوادث والأمور ويعلن عن موقفه من دون تردد أو وجل، فكرة الخوف من الدولة وقبضتها تهتت تقريبا، هناك دولة رقمية كبرى أقوى بكثير من الدولة القطرية منحت المواطن الصحفي أن يكتب ويعبّر عن رأيه كما يشاء، ولا يخشى كما كنا نخشى من الدولة. والحال لم يكن ذلك صالحا تماما، لأنه قاد إلى الإسفاف وإشاعة الضغائن والكراهية والرداءة، واستغل المتشددون ذلك لنشر أفكارهم المتطرفة، فيما تعرضت وسائل الإعلام إلى كيل من الاتهامات باعتبارها مصدرا لنشر الأكاذيب والأخبار الملققة.

بطريقة ما كان الإعلام الموجه بيد الدولة يصنع خطابه لاختراق العقول، لذلك بقي الحكم عليه مقترنا بطبيعة المالك والممول وسلطته، وبعد التحرر من تلك القبضة صار لازما على الصحفي أن يقف بثبات عندما يتمرد السياسيون.

فكرة الخوف من الحكومات لم تكن كما كانت عليه بالأمس، والدور التاريخي للصحافة بوصفها مانعا للتغوّل والفساد أتسع بمشاركة المواطن الصحفي.

المصداقية الصحافية تعني الوقوف بوجه فساد السياسيين، عندما يتمرد السياسيون، الصحفيون لا يتراجعون، والفكرة التي أشاعها السياسيون عما يسمى «ما بعد الحقيقة» ينال من مصداقية الصحافة، مثلما يتطلب من هذه الأخيرة أن تدافع عن دورها بدقتها، التراجع عن دقة المعلومات يعني بالضرورة فسح المزيد من الكلام عن الاتهامات بالأكاذيب.

إن تكون الحقائق من الموضات القديمة، حسب روث ماركوس في صحيفة واشنطن بوست، فإن الخطوة التالية التي لا ترحم سوف تكون الحد من كل الأخبار إلى نفس المستوى من عدم الثقة وعدم التصديق، وإن لم يكن هناك ما هو صحيح، فيمكن لكل شيء أن يكون كاذباً.

الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب كان لا يتوقف عن وصف الصحافة والصحافيين بالملففين، عندما قاد تياراً لترسيخ فكرة أن ما تنشره وسائل الإعلام ليس أكثر من حزمة أكاذيب. واندفع باتجاه ترسيخ فكرة أنه كرئيس دولة كبرى لم يعد بحاجة إلى وسائل الإعلام لإيصال خطابه السياسي، على اعتبار إن مصداقية ما يعلنه لا تلتقي مع ما ينشر من أخبار مفبركة! ولديه الملايين من المتابعين على حساباته الشخصية على مواقع التواصل الاجتماعي تغنيه عن وسائل الإعلام.

ترامب لا يتوقف عن وصف ما ينشر بأكاذيب ملفقة وأخبار وهمية، ويتواصل مباشرة مع ملايين الناس، فما حاجته إلى وسائل الإعلام، مثل هذه الفكرة بدت شائعة وتقلل من أهمية الدور المفترض للصحافة. وهنا تكمن خطورة انتشار تلك الفكرة، إن لم يقف لها الصحفيون بثبات. ليس في وجه ترامب تحديداً، بل في ما ينتج من محتوى يفنّد فكرة الأخبار الوهمية.

الخطورة لم تعد تكمن في الهراء الذي ينشر وحده، بل في كيفية تشذيب الصحافة لمنتجها بطريقة تعيد القراء الأوفياء إلى سكتها وإثبات من جديد أن مزاعم السياسيين بشأن وسائل الإعلام لم تكن في يوم ما صادقة، فلماذا يراد لنا أن نصدقها اليوم.

الوقوف بثبات أمام تحويل الصحافة إلى مجرد نشرة كاذبة، يعني منع السياسيين ورجال الدين من الاستحواذ على المال العام وشيوع الفساد مقابل ألا يدفع هؤلاء سوى ضريبة الكلام والوعود الزائفة.

لذلك يرى سايمون شاما أستاذ التاريخ في جامعة كولومبيا، إذا كان هناك وقت يجب فيه الاحتفاء بحرية الصحافة وتكريمها وحمايتها وتعبئة الجهود للدفاع عنها وعن العمل الصحفي الأساسي الجيد، فإن ذلك الوقت هو الوقت الحالي.

## إعادة تعريف الرقيب على وسائل الإعلام

لا يوجد أسوأ من تعريف الرقيب على وسائل الإعلام، فهو قارئ ليس حاذقا، جاهل يحجب كل ما لا يستوعبه، يفسّر النصوص وطبيعة الصور وفق ما يشاء وبمنطق الأمن على سلامة الوطن! يعامل الآراء بوصفها قنابل موقوتة وليس مجرد مشاركة لإثراء الحوار، النصوص الأدبية بالنسبة إليه شحنات من التحريض لا أكثر حتى وإن كانت تحلم بالحب.

الثالوث المحظور المتمثل بالدين والسياسة والجنس يتضاعف لديه حتى يصل إلى هامش النص وتأويله، الرقيب ببساطة كان حارس البوابة في وسائل الإعلام العربية، قبل مقتل حارس البوابة الأكبر من قبل الفضاء المفتوح وشيوع الإنترنت وحرية تبادل المعلومات.

الرقيب كان في العالم العربي، ولم يزل، رجل أمن بمواصفات متناقضة، فدوائر الأمن لا تقبل بمتقف مخلص لأفكاره أن يكون رقيبا، لأنه في أفضل الأحوال سيكون متواطئا مع ما يؤثر عليه من نص مبتكر ومعبر، وليس حاجبا لما يشك به.

لا أعني هنا أن بعض «المثقفين» لم يعملوا رقباء على ما يسمح له بأن ينشر في وسائل الإعلام، لكن المخلص للكتابة لن يقبل بمثل هذا الدور.

هل بقي مثل هذا الدور للرقيب على وسائل الإعلام، أعني العربية تحديدا؟ فعندما كان يحظر توزيع مجلة مثلا في البلاد، لم يكن يفكر أنها متاحة للجميع على الإنترنت، وعندما كان يصادر رأيا مكتوبا لم يكن يتوقع أن صاحب ذلك الرأي قادر على إيصاله إلى ملايين المستخدمين على مواقع التواصل الاجتماعي.

للوهلة الأولى توحى الفكرة بأن مثل هذا الرقيب تلاشى تقريبا بوجود الفضاء المعلوماتي المفتوح، لأن الحارس الأكبر للبوابة قُتل! وما يسمّى بـ «أمن البلدان» صار مفتوحا باختراق العقول بعد أن تحول العالم إلى أصغر من قرية، فشبكة الإنترنت وفق أريك شميدت المدير التنفيذي لشركة غوغل، ربطت العالم لإطلاق سراح العالم.

اليوم بدت الحاجة ماسة وعاجلة لمثل هذا الرقيب، فالدول الديمقراطية المؤمنة بحرية تبادل المعلومات، اكتشفت حاجتها إلى الرقيب الأخلاقي والأمني بعد أن تخلّصت شعوبها من الخوف من الرقيب الذاتي منذ عقود.

الرقيب الجديد هو مدونة أخلاقية ومهنية ملزمة، لكن مواقع التواصل الاجتماعي عاجزة عن صياغتها لضبط أداء أكثر من ملياري مستخدم، بدا تأثير ما ينشره صادما ويمس سلامة الناس وكرامتهم وينشر الكراهية والإرهاب، الحرية المتاحة للمدونين منحتهم فرصة لتعريف أنفسهم بما يكرهون، وفق تعبير الروائي سلمان رشدي.

مثل تلك الحاجة الماسة العاجلة تصاعدت بعد أن كشفت صحيفة الغارديان البريطانية عن مدونة النشر في فيسبوك، في وقت أصبح المحتوى ضخماً ولم يعد من السهل إخضاعه لمراقبة دقيقة.

تعترف مديرة سياسة التدبير في فيسبوك، مونيك ببيكيت، بأن وجود ملياري مستخدم لفيسبوك يجعل من الصعب التوصل إلى اتفاق حول ما ينبغي نشره وما يتوجب حظره.

وتقول مثل هذا «يتطلب الكثير من التفكير في أسئلة مفصلة وكثيراً ما تكون صعبة وتوفير الإجابة الصحيحة أمر نتعامل معه بجدية بالغة، فمهما جرى الاجتهاد في ضبط المحتوى، ستظل هناك مساحة رمادية يصعب الحسم فيها إزاء عدد من النقاط، إذ من الصعب مثلاً إيجاد حدود التماس بين السخرية والتهكم المسيء».

تعطي بيكيت، التي قضت أكثر من عقد من الزمان تعمل مدعياً جنائياً في الولايات المتحدة، مثلاً مقنعا يمس أكثر وسائل الإعلام في تغطيتها الخبرية وقصصها التحليلية فتقول في السياق الثقافي قد يكون انتقاد النظام السياسي الملكي مقبولاً في المملكة المتحدة، لكن في بعض بلدان العالم سوف تحصل على حكم بالسجن، إن لم يكن الإعدام كما كان ولم يزل! لهذا لا ترى مديرة سياسة التدبير في فيسبوك من السهل الامتثال لقانون واضح.

ومع أن إدارة فيسبوك لا تسمح للمستخدمين بالمشاركة في تفاصيل السياسة التحريرية، لأنها لا تريد أن تشجع الناس على إيجاد الحلول، حسب بيكيت، لكنها تنشر المعايير المجتمعية التي تحدد ما هو غير مسموح به ولماذا. وتلك المعايير عرضة للتغيير مع مرور الوقت ونمو المجتمعات وحساسياتها تجاه القضايا المعروضة.

المناطق الرمادية التي اتسعت مع توسّع المشاركة في مواقع التواصل الاجتماعي صارت تمس قيم المجتمعات والأمن القومي للبلدان، الأمر الذي دفع مارك زوكربيرغ إلى القول بعد نشر فيديو قتل على فيسبوك «لدينا الكثير من العمل للقيام به».

مع كل ذلك يتصاعد الضغط السياسي من قبل الحكومات الديمقراطية على الشركات الكبرى كفيسبوك وغوغل وتويتر، لتزيد من الرقابة على المحتوى المنشور في محاولة جادة لمنع انتشار الإرهاب والكراهية والتحريض على القتل.

مع ذلك ترى إدارة فيسبوك فوائد المشاركة تفوق بكثير المخاطر المتوقعة مما ينشر، لكن فكرة مديرة سياسة التدبير بأن المجتمع لا يزال يدرك ما هو مقبول وما هو ضار، بحاجة إلى أكثر من ذلك في بعض المجتمعات، والحال أن مجرد إطلاق مثل هذا الكلام يجعل الرقيب المقتول يهنأ في قبره، وربما يستعد للعودة إلى الحياة ليكون الميّت الأول الذي يحيا ثانية في العصر الرقمي!

## نكبة الإعلام في العراق

ليست نكبة العراق المتصاعدة والمستمرة في خطاب وسائل الإعلام وحدها، العراق برمتها تجسيد بامتياز للمحنة! الفشل السياسي والتخلف الاجتماعي صورتان معبرتان لبلد صار كل شيء فيه ملتبسا، فيما يدرك الجمهور بوضوح هذا الالتباس وأن محاولات العراقيين الجادة -إن وجدت أصلا- للتغيير قد ذهبت أدراج الرياح.

قد يختصر الإعلام المحن المتشابكة على البلاد، في نكبته نفسها، فهو تجسيد معبر عن الرثاثة القائمة منذ صعود أحزاب الإسلام السياسي والمسعى المتواصل إلى تحويل البلاد إلى مرقد تاريخي يندفع إليه الناس متشبثين بالخرافة، الخرافة التي أضحت حقيقة بمواصفات كاذبة.

لماذا يريد الإعلام العراقي اليوم أن يكون معبرا عن تلك الخرافة ويجسد الأكاذيب بوصفها الحقيقة الوحيدة. ولماذا قبل أن يكون خاضعا بعد أن منح شيئا من الحرية المفترضة؟

ليس صعبا الحصول على حزمة إجابات على هذه الأسئلة، لكن المشكلة تكمن في طبيعة قبول الإعلام بأن يكون هامشا لخطاب التخلف، وأن يطلق الأسئلة العرجاء على سياسيين فاسدين، فيما يغيب عن تملق أو خوف الأسئلة التي ينتظرها الجمهور.

الإعلام في العراق يقرأ المشهد بعين مماثلة لما يصرح به لوردات القتل، ويسبغ على الميليشيات الطائفية مواصفات وطنية عالية، ويقبل الظهور في صورة للذكرى مع القتلة باعتبارهم محررين! المأزق الأكبر في نكبة الإعلام العراقي تراجع المعيب عن كشف حقيقة الحكومة الافتراضية، واعتبارها مصدر قرار، فيما الواقع الملموس يقول غير ذلك مجسدا بأصوات العراقيين المستاءة والرافضة.

منذ أن صفق مهللا بالهتاف ما كان يسمى بـ «الصحافي» العراقي، أمام إعلان بول بريمر عن القبض على الرئيس العراقي الراحل صدام حسين، إلى درجة دفعت الحاكم الأميركي للعراق نفسه إلى أن يهدئ من روع ذلك «الصحافي» بيديه! وحتى قيام «صحافي» آخر برمي الرئيس الأميركي جورج بوش بالحداء «أكان شاهدا أم مشاركا في الحدث!»، فإن السؤال مازال يتكرر عما إذا كان ثمة أمل في مستقبل إعلامي وسط غياب الأمل السياسي وشيوع الرثاثة الدينية والاجتماعية.

صحافي وكاتب على درجة من الأهمية يحلل كيف أن الثقافة العراقية انطلقت بعد عام 2003 معتبرا سنة احتلال العراق مفصلا ثقافيا!!

صحافي يمتلك خبرة أكثر من ربع قرن، يقبل على نفسه بأن يكون هامشا لمعظم، من أجل تمرير خطابه لإشاعة التخلف، ورفض النظر للمستقبل.

تأمل ما حدث بعد احتلال داعش لمدينة الموصل عندما ارتكب محاور تلفزيوني في قناة

عراقية، ما يوصف بأنه أسوأ ما في الخلط الشنيع بين الديني والإعلامي، وهو يجري حوارا مع عسكري مهزوم، مبتهجا ومتحمسا بأنهما معا، المُحاور والمُحاور، تحت القَسَم في محاولة لدفع مصداقية ما ينقله للجمهور عبر الرادع الديني!!

لنا أن نجمع بعدها مئات القصص المشابهة من الصحف والتلفزيونات العراقية لصور مشينة يجسدها إعلام عراقي سقط في ضحالة السياسي والديني.

إن مثل هؤلاء «الصحافيين» يعملون من أجل زيادة الانقسام الذي يدفع به سياسيو الأحزاب الدينية والطائفية في العراق.

وأخيرا غاب الأمل تماما عندما لم يعتبر الإعلام العراقي المراسل الشجاع علي أركادي، أنموذجا مثاليا يقتدى به في المجازفة الصحافية بعد أن كشف الانتهاكات المريعة للقوات الحكومية والميليشيات الطائفية في تعذيب واغتصاب المدنيين في الموصل.

بدلا من أن يحتفي الإعلام العراقي بعلي الشجاع المجازف، سُرد وأسرته من العراق، فكان موضع احتفاء دولي بمنحه جائزة بايو، أكبر جائزة فرنسية لمراسلي الحرب، تقديرا للصور الصادمة التي كشفها للعالم عن جريمة الانتهاكات في الموصل، إلى درجة دفعت جيريمي بوين كبير مراسلي «بي بي سي» في الشرق الأوسط إلى القول «إنها أكثر الصور الشريرة والمزعجة التي شاهدتها في حياتي».

عندما وقف مارك نيكول مراسل صحيفة ميل أون صنديا البريطانية في شمال العراق متباهايا بحمل بندقية عنصر من داعش بعد مقتله، ومنتخذا من الصورة شاهدا فوتوغرافيا على قصته الإخبارية «الإرهاب على نهر دجلة». تحولت فعلته إلى وصمة مشينة ليس بنظر قراء ميل أون صنديا وحدهم بل بين المراسلين والصحافيين أنفسهم.

انتشرت الصورة بشكل مثير بين المراسلين الأجانب بعد نشرها في الصحيفة البريطانية الشعبية واسعة الانتشار، مثيرة الجدل المعهود عمّا إذا كان الصحافي شاهدا محايدا أم جزءا من الحرب الدائرة؟ الأمر الذي دفع هيئة تحرير الصحيفة لاحقا إلى إزالتها من الموقع بعد أن شعرت بأنها غير مناسبة، مبدية غضبها من نيكول لأنه لم يرسل لإدارة التحرير غير تلك الصورة!

يتساءل كاتب وصحافي عراقي مرموق عمّا إذا كان كل ما يُكتب ويُنشر معبرا حقيقيا عن طبيعة المشهد، وهل حقا يكتب عراقيون ذلك عن قناعة واتساق بين ما يعيشونه وبين ما يريدون تقديمه للقراء؟

أشك بذلك! إمّا لأن الكاتب سقط في وهم الخطاب السائد وطبيعته، وإمّا لأنه يكتب وفق مصالح أنانية ضيقة ومعيبة!

منذ أن أدارت وسائل الإعلام في العراق ظهرها للمجتمع من أجل أنانية طائفية أو سياسية أو

تجارية، واكتفت بفكرة ليس ثمة ما يمكن أن تتعلمه، فإنها قتلت الفرصة الممنوحة لها بالمشاركة في إخراج وطن من محنة سبها السياسيون ورجال الدين.

لقد قامت الغالبية العظمى من وسائل الإعلام العراقية بتشويه الحقيقة ومنع اختيار المجتمع العراقي لخطابه وتنظيم نفسه في ديمقراطية جديدة من الأفكار والمعلومات، وتغيير مفاهيم السلطة، وإطلاق الإبداع الفردي، ومقاومة خنق حرية التعبير.

إذا كان ذلك ما فعلته وسائل الإعلام في العراق منذ عام 2003، فلنا إلا أن نتأسى كثيرا على ما ارتكبه السياسيون ورجال الدين من انتهاكات وجرائم كبرى!

الحقيقة التي غيّبت في العراق، إن الفشل يحاصر البلاد ووسائل الإعلام كالأحزاب الحاكمة شريكة في صناعة الفشل والاحتفاء بسوق الغبار والمقابر.

## الأخبار الزائفة تضخم صوت الهتاف

حجة إنك على صواب لأن الجميع ضدك، ليس أمرا كافيا يجعلك الاستمرار بنفس طريقة التفكير الخاطئة. يحدث هذا في الحرب الإعلامية الدائمة بشأن الأخبار المزيفة التي وصلنا فيها إلى ما بعد الحقيقة، إلى حد يكمن الخطر المحدق بوسائل الإعلام بأن تفقد الكلمات معناها تماما، ويتم استغلالها في انهيار من الدماء كما حدث في مجزرة لاس فيغاس عام 2017.

فيسبوك وتويتر وغوغل يبحثان عن الحقيقة، يمكن أن نتقبل هذا الكلام للوهلة الأولى، لكن الأحداث المتصاعدة أغرقتنا بالأخبار المزيفة وصارت موضع التباس مثير للتشويش لدى الناس إلى درجة انتقل فيها فيسبوك من دور البطل إلى خانة الشرير.

نحن مضطرون إلى تشغيل دائم لحساسة «المؤامرة» من أجل فحص ما نقرأه يوميا، ألا توجد حقيقة في كل ما نطلع عليه يوصلنا في النهاية إلى إن كل شي يمكن أن يكون كاذبا، الأكاذيب المتصاعدة والمستمرة لا توحى للتاريخ بأننا عشنا العصر الأكثر ازدهارا في العلوم والتكنولوجيا.

الكذب في تليفق التقارير والأخبار صار مألوفا كالمالح في الطعام، إلى درجة تطاير من هذه الأكاذيب ما يمس كتاباتي وما يمسنى شخصا فإذا صدقنا مواقع التزييف الإعلامي، فأن هذا العمود الذي تقرؤونه الآن هو محض خيال، ولكن أوهام الغربان التي ترتدي ربطات العنق وتطمح أن تدخل التاريخ لنشر الأكاذيب بأجنحة من رماذ، لا يمكن أن تكون إلا من ضمن نظرية الكذب الإعلامي السائدة.

في عالم انقلب رأسا على عقب من خلال الأخبار المزيفة والحقائق البديلة، هناك فجوة عجيبة بين ما يقوله العالم الخارجي وما يجري في مناطق الحروب والتجهير القسري والتطهير العرقي، ذلك ما تصفه صحيفة فايننشال تايمز «عالم الأخبار المزيفة والحقائق البديلة».

هذا العالم تجسد بامتياز جديد بعد أن روجت المنصات الكبرى أخبارا كاذبة تدعي أن مطلق النار الذي قتل أكثر من خمسين شخصا في لاس فيغاس كان من الحزب الديمقراطي ومعارضاً للرئيس الأميركي دونالد ترامب.

وانتشر سوء التعريف سريعا من الزوايا المظلمة للإنترنت إلى منصات رئيسية مثل غوغل وفيسبوك وبعد ساعات فقط من إصابة المئات في مهرجان بالقرب من فندق ماندالاي، وهو آخر مثال على أخبار مزيفة تلوث وسائل الإعلام الاجتماعية وسط لهفة متابعه الأخبار العاجلة.

الجمهور بحاجة إلى الهتاف في مثل هذه الجرائم الشنيعة، والأخبار الزائفة تقرب فرصة اختيار نوع الهتاف مثلما تضخم من الدوي كي تحصل على المزيد من الاستقطاب، وفق بروك بينكوفسكي مدير تحرير موقع التحقق من الحقائق Snopes.com، الذي يقول «هناك نوع من

التدافع الجنوني لرسم هوية مرتكب المجزرة كديمقراطي أو جمهوري، حتى يتمكنوا من الهتاف، مثل هذا الأمر دفع الكثيرين من المتصيدين إلى الدخول عمدا في خضم المحادثة عن فكرة زائفة».

المحتوى الكاذب يمكن أن ينتقل بسرعة من وسائل الإعلام الاجتماعية إلى مصادر الأخبار المشروعة، ويسهل على المستخدمين الحصول على غرضهم من تلك الأخبار لترويج فكرة يتوقون إليها وإن كانت زائفة، وهذا ما يسميه بينكوفسكي بـ «القرف في دورة الأخبار على تويتر».

أو ما اعتبره دارل عيسى، أحد كبار أعضاء الكونغرس من الجمهوريين، بأن شركة فيسبوك أمضت وبشكل خاطئ وقتا فوق الحد لتوضح أنها ليست جهة حزبية.

وقال عيسى لصحيفة فايننشال تايمز «إنهم يحاولون إدارة الأمر من خلال القول نحن لسنا أعضاء في الحزب الديمقراطي، أعتقد فاتتهم النقطة، هناك مشكلة في الالتزام، لا تبدو فيسبوك مجهزة بالأنظمة المناسبة لتتمكن من حماية نفسها».

الخبر الملقق بشأن الديمقراطي مرتكب مجزرة لاس فيغاس، سيتكرر مع الأحداث الكبرى في أمر اشد خطورة، وسيكون هناك المزيد من الأخبار التي تسقط وسائل إعلام كبرى في الفخ المزيف.

وسيتفاقم القلق من خطاب الكراهية والأكاذيب مقابل حرية التعبير وسط كل هذا الهرج والمرج، الأمر الذي دفع ماثيو برينيس الرئيس التنفيذي لشركة كلاودفلير، وهي شركة البنية التحتية على شبكة الإنترنت التي حذفت موقع ديلي ستورمر اليميني من قائمة عملائها، تحت ضغط جماهيري ضخم و ضد سياسات الشركة المعلنة. إلى القول «استيقظت في مزاج سيئ وقررت عدم السماح لشخص ما بالوجود على الإنترنت، لا أحد يجب أن يكون لديه تلك السلطة».

مهلا أيها السيد ماثيو لقد جرب قبلك الإجابة على هذا السؤال «من يتحكم بالإنترنت» وفشل. لقد حاولا جاك غولدسميث وتيم وو، مؤلفا كتاب «من يحكم الانترنت؟ أوهام عالم بلا حدود» وهما من بين علماء القانون الأكثر إبداعا في جيلهم، إلا يتعاطفا مع الرومانسية المجردة في النظر إلى السلطة والعولمة تجاه الفضاء الإلكتروني، لكن حتى الحكومات الديمقراطية تعاني من مشكلات خطيرة فيما يتعلق بالإنترنت، لأنها ليست ضامنا محبا وعطوفا كبيرا يعمل للصالح العام. فمن يستطيع بعدها أن يوقف سيل الأكاذيب المستمرة، شركات التكنولوجيا القوية لديها تلك السلطة. يقول نواح ثيران المتحدث باسم جمعية الإنترنت، وهي مجموعة للصناعة تمثل شركات غوغل وفيسبوك «صناعة الإنترنت بأكملها تريد إنهاء الاتجار بالبشر، ولكن هناك طرقا للقيام بذلك دون تعديل قانون أساسي لخدمات الإنترنت المشروعة».

لقد أصبح مارك زوكربيرغ مُدركا لمسؤوليات شركة فيسبوك تجاه «مجتمعه»، لكن محاربة

الأخبار الزائفة كانت أيضا قرارا يتعلق بالأعمال، كما قالت ناتاشا لامب المتخصصة بآثار الاستثمار الاجتماعي «إن الأخبار الزائفة يُمكن أن تؤثر في سمعة شركة فيسبوك، حيث إن الناس يتعبون من موقع فيسبوك ويتركون المنصة جراء ذلك السيل من الغشاء».

وتحت وطأة سيل الغشاء الذي بات يحاصرنا منذ صباح كل يوم، سيتساءل مؤرخو المستقبل في النهاية لماذا عشنا في جو من الأكاذيب والكراهية؟

## الصحافة غير معنية بكسب الأصدقاء

ذلك مبدأ مثالي تطمح له المدونة الصحافية، لكن على مر التاريخ الصحافي لم تنج صحيفة من تقديم تنازلات سواء كانت مضطرة لها أم تحت وطأة الحاجة الماسة للحفاظ على وجودها. إن تكون الصحافة معنية بكسب المزيد من الأصدقاء، هذا يعني بالضرورة التخلي عن مهامها في ربط المجتمع بديمقراطية حرة قادرة على محاسبة الحكومات.

لسوء حظ الصحف عبر تاريخها أن معاركها مع الحكومات كانت تنتهي في الغالب لصالح القوة وسطوة المال، لذلك أبقى لنا التاريخ الصحافي مساحات مضيئة على قلتها عن صحف استطاعت فضح الحكومات وعزّت لصوص السلطة، وأرغمت بعضهم على الاستقالة. فالصحافة غير معنية بكسب المزيد من الأصدقاء، لكنها في الوقت نفسه لا تهدف إلى صنع الأعداء، مهمتها المفترضة تسمو فوق ذلك في اختيار المجتمعات لخطابها وتنظيم أنفسها في ديمقراطية جديدة من الأفكار والمعلومات، وتغيير مفاهيم السلطة، وإطلاق الإبداع الفردي، ومقاومة خنق حرية التعبير.

مثل هذا الأمر يأخذ صورة مخيِّبة في التاريخ الصحافي العربي، فالصحف العربية تبدو كمن يسير وهو نائم من أجل تمرير خطاب الحكومات، مع أنها تدرك وهي مستيقظة أنها ستسير نائمة في طريق الكارثة، التملُّق يخلق حالة أوسع من انعدام الثقة، وعندها لن تكون للصحيفة أي دور، ستبقى مجرد أوراق تذرّوها الرياح وفق تعبير كافكا.

الصحيفة لم توجد من أجل أن تكون مجرد ورقة يتجاهلها الناس، ستكون كذلك عندما لا تعبأ بالمجتمع ويكون طموحها جمع المزيد من الأصدقاء من الحكومة ومن رجال الأعمال وممن يستحوذون على المال والسلطة.

يستعين الكاتب ديفيد اغناتيوس بجملة كان روبرت كايسر، المحرر في صحيفة واشنطن بوست قد أطلقها، من أجل تعريف علاقة الصحيفة بالقراء، بالقول إن «القراء يستحقون لقطه واحدة وواضحة على الحقائق» حتى يتمكنوا من تحديد من هم الرجال الصالحون ومن هم الأشرار. ولكن اغناتيوس المشغول بمصير العالم في مقالاته، يعتذر من نفسه ومن زملائه الصحافيين بالقول «حتى في أفضل أيامنا، فإننا لا نفي دائماً بهذا الاختبار العسير».

ليس لأن مفهوم الحقائق مهمة عسيرة على الصحافيين! بل لأن العين الصحافية تنظر للحقائق وفق العدسة التي ترتديها، كسب المزيد من الأصدقاء بالنسبة للصحف يتطلب المزيد من العدسات، بينما حقيقة معرفة الصالحين والأشرار لا تحتاج أكثر من عدسة واحدة.

لست متشائماً، كما لست بطرا في مطالبة صحافتنا العربية بأكثر مما متاح لها من سلطة واهنة، لكن ثمة شواهد أمامنا فيها مفهوم التملق الليبرالي بأقصى درجات انعدام الثقة في الصحافة.

الأزمات بين الدول كشفت لدينا نوع من صحافة «التملق الليبرالي» الموغل في السطحية، وبات منعكسا في طريقة تناول الصحف الأميركية والبريطانية لتداعيات هذه الأزمات في الدول العربية، فأغلب ما كتب فيها يجسد بامتياز البحث عن المزيد من الأصدقاء، بغض النظر عن لقطة الحقيقة التي اقترحها روبرت كايسر.

في ظل حرب المعلومات العالمية كيف تنتصر الحقيقة في الصحافة، يتساءل ريتشارد ستينغل مدير تحرير مجلة تايم السابق والوكيل في وزارة الخارجية الأميركية «نحبذ فكرة أن الحقيقة عليها دوما أن تخوض النزال في سوق تجارة الأفكار، لكنها اليوم باتت تخسر، وليس كما كان في السابق». الصحافة لا تريد أن تكون «مكرا شيطانيا» كما يسميها الرئيس الأميركي دونالد ترامب، مثلما لا يرغب القراء بان تكون الحكومات من يغطي الصحف في مهمة معكوسة من أجل منعها عن التحرك لمتابعة هموم الناس وتقويض مهامها.

عندما ارتفع الحلم السياسي لجيرهارد شرودر من أجل ان يكون المستشار الألماني، قال «أنا بحاجة إلى صحيفة بيلد يوم الأحد من أجل أن أتولى الحكم» ولم تقل الصحيفة الأكثر تداولاً في ألمانيا، أنها بحاجة إلى شرودر لتبقى أكثر تداولاً.

صحيح أن الصحف لا تستطيع كشف مواضع الفساد والتزوير ونهب المال العام، إن لم تكن قوية ماليا ورابحة تجاريا. لكنها ستفقد البوصلة تماما عندما تختصر مهامها بمجرد جمع المزيد من الأصدقاء داخل الحكومات وخارجها.

مثل هذا الأمر سبق وأن حذرت منه كاثرين فاينر، رئيسة تحرير صحيفة الغارديان، لإيقاف انتشار النهج الملتبس حول مفهوم الحقيقة، لأنه يوحى بأننا كصحافيين في خضم تغيير جوهري في قيم الصحافة وتحوّلها إلى مصدر تجاري استهلاكي، بدلا من تعزيز الروابط الاجتماعية والديمقراطية، والارتقاء بوعي الجمهور، والحدّ من الفساد السياسي.

الحكومات تريد أن تنتقم من الصحف عبر إذلالها وإخضاعها، لإنهاء ما تبقى من الثقة التي يوليها القراء بالصحف، ومثل هذا الأمر لا يحدث إلا عندما يكون هدف الصحف البحث عن المزيد من الأصدقاء بدلا من كشف الحقائق للجمهور.

عندما أطلق البرلمان البريطاني إدموند بيرك بعد 85 عاما من إصدار أول صحيفة في فليت ستريت، صيحت المدوية عن السلطة الرابعة، كان التاريخ في أوج يقظته، إلى درجة أنه لم ينم بعدها كلما تعلق الأمر بمس هذه السلطة «إنها السلطة الرابعة»، كانت صرخة بيرك عام 1787 تشير إلى منصة الصحافيين في البرلمان البريطاني.

اليوم للأسف، الصحف نفسها تفرط بهذه السلطة من أجل المزيد من مهادنة ما يسمى «الأصدقاء».

## ماذا يحدث عندما تتوقف الصحف عن الإصدار

دعونا نتخيل الأمر بطريقة هادئة، لقد وصل العالم إلى نتيجة يخضع فيها تماما إلى جيل الهواتف الذكية، وينتهي من مسألة صارت بالية أكثر مما ينبغي، وغير مجدية ولا تحقق مردودا تجاريا، كل ما في الأمر أن الصحف تكرر قصصا صارت معروفة لنا، ولا تستحق مطالعتها.

يتوقع الكاتب مايكل سكابنكر أن يكون المستقبل لأجهزة الاستقبال التي تثقب أصابع الإبهام لدينا عندما يكون الإنترنت أشبه بعصب في داخل أجسامنا أو عين شفافة تتواءم مع عيوننا، أو... من يدري؟ عن ماذا سنكتم ضحكاتنا في المستقبل، عن أجهزة الكمبيوتر المحمول، الهاتف الذكي، التلفزيون، طريقة استهلاك الأخبار، الصحف مثلا...! أي أهمية بعدها للصحيفة الورقية عندما تكون أخبار العالم مخزونة في أطراف أصابعنا أو حدقات عيوننا؟

دعونا نفترض، لقد وصلنا من دون مفاجأة إلى اليوم الذي توقفت فيه الصحف الورقية عن الإصدار، ومن دون صدمة لا يوجد في المتاجر والمكتبات والمقاهي شيء اسمه الصحف.

ما الذي سيحدث؟ هل سيخرج الناس في تظاهرات احتجاجية ضد قتل الصحف الورقية؟ هل تتأثر الدول الديمقراطية على اعتبار أن الصحافة من أثقل دعائم الديمقراطية الواقعة ضد فساد الحكومات وتغولها؟

أستطيع أن أتخيل الواقع المفترض بعد أن تتوقف الصحف في دولة مهووسة بالصحافة مثل بريطانيا، ولكم ما تشاءون من رسم الصور في أذهانكم عن عالما العربي من دون صحف، حتى في هذا الزمن المفتوح معلوماتيا، وبعد أن فقدت الصحيفة دورها في أن تكون لسان حال الزعيم الأوحدا! والمصدر المقدس لإخباره «فكرة الجريدة في العالم العربي عادة ما تقتزن ببساط أرضي لوضع الطعام عليها، أو لفته، وفي أفضل الأحوال تكون كيسا للملابس الخارجة توا من محلات الغسل والكي».

ويبقى السؤال يمتلك أهميته بعد أن يورد الناس في العالم العربي قصصهم عن بلدان بلا صحف، عما إذا كانت صحفنا العربية في يوم ما ذات جدوى في إصدارها على مدار العقود الماضية.

لأن الجملة الرومانسية التي يتداولها الأميركيون والبريطانيون ويفضلون فيها دولة بلا حكومة على دولة بلا صحافة، لا معنى لها عند المواطن العربي غير الشغوف بمهمة الصحافة أصلا على مر تاريخها، إلا في استثناءات محدودة زمنيا. الأصح أن الصحافة لم تعبر كما ينبغي عن المواطن العربي، واكتفت بأن تكون لسان حال الحكومات.

في كل الأحوال لا أتحدث عن مصير الصحافيين بعد أن تتوقف الصحف عن الإصدار «لهم

ربهم»، بل عن مصير المجتمعات عندما تكون المقاهي والمكتبات والمتاجر بلا صحف معلقة للشراء.

سيتحدث أشخاص عن مسرات مفقودة ويحنون إليها، بعضهم يتذوق قهوته على أخبار الصحيفة بغض النظر عن أهمية تلك الأخبار، وبعضهم يرى فيها نوعا من السلوى لقضاء ظهيرة ما تبعد عنه الوحدة والكلام مع نفسه، وبعضهم أكثر شغفا بها ككائن ورقي محسوس بين الأصابع ولها ارتباط فكري بالمزيد من الوعي والتأمل في شؤون العالم.

كل ذلك سيُفقد وسنشعر بنوع من الحنين إليه، وسيتحدث كبار السن الذين عاشوا عصر الجرائد إلى أحفادهم في ما بعد عن شيء كان اسمه جريدة ورقية كانت في يوم ما مليئة بالأخبار والقصص المصورة تتحدث عن مصير هذا العالم، وسيمر مثل هذا الحديث على الأحفاد غير ذي أثر لأنهم سيحبون ببساطة: لا نحتاج مثل هذه الجريدة، فكل أخبار العالم متاحة لنا على الأجهزة الذكية في جيوبنا.

هذا النوع من الحنين بعد أن تفقد المجتمعات صحفها الورقية، سيكون مشابها لأنواع أخرى من الأشياء أُفقدت ولم تصب المجتمعات بالضرر، فالبدائل ستكون وافية بسبب التطور أولا والبدائل المتاحة التي تقدم الخدمة نفسها بطريقة حديثة وميسرة ومغرية أيضا.

لكن ثمة من يتساءل بألم: إلى هذا الحد ستكون الصحافة بلا تأثير على صناعة وعي المجتمعات؟ قد يتساءل كثيرون: وأين ذهبت مصطلحات اختراق العقول وصناعة الرأي والتأثير على الجمهور؟ أليست الصحافة أول من روج لتلك المصطلحات قبل وسائل الإعلام الأخرى؟

الصحافة صنعت التاريخ السياسي المعاصر، ومن بعد كان لها الدور الأول في صناعة النجوم، قبل أن يخطف منها التلفزيون هذا الدور.

الصحافة كانت سلطة المجتمع على الحكومات ومراقبة أداؤها ومنع السياسيين من الفساد والاكتفاء بدفع ضريبة الكلام المجرد، كيف يمكن أن نتجاهل أن الصحافة كانت في يوم ما الحنجرة العميقة، ولم يستطع فيسبوك مع ثلاثة مليار مستخدم أن يكون تلك الحنجرة بشكل ينافس الصحافة إبان مجدها الورقي.

لن تفشل الصحافة في معركة البقاء إلا عندما تفتقد الثقة بما تنتجه من محتوى، الثقة هي العنصر الوحيد الذي يحتل الأهمية القصوى، عندما تضعف اليوم تهتز ثقة الصحافة بمستقبلها.

أن يكون العالم بلا صحافة في المستقبل، سيناريو قائم، ليس من المهم اليوم تفنيده أو الخضوع له، الأهمية تكمن في أن تعيد الصحافة ابتكار نفسها للتلاؤم مع سلوك القراء الذي تغير ولا يمكن العودة بهم إلى الوراء.

أن تعيد الصحافة ابتكار نفسها تلك معضلة الحاضر من أجل دخول المنافسة في المستقبل.

## لا توجد دروس في التاريخ تتعلمها الصحافة

هل لدى التاريخ شيء كي يعلمه للصحافة؟ التاريخ يقدم دروسه الدائمة لكي تُستلهم، إلا أن مشاكل الصحافة تكمن في المستقبل!

تمثل الصحافة عبر التاريخ القوة والسلطة والاستحواذ على العقول، إلا أن مثل هذه السطوة تكاد تتلاشى يوماً بعد آخر، ولم تعد مهنة ذا امتياز لمجموعة من الأسماء، بعد أن أنزل الصحفي من برجه العالي، وصارت قوة المواطن الصحفي تهدد مهنة الذين كانوا في يوم ما من المحظوظين. لقد تم تحطيم العالم الحصري لشارع الصحافة، ولم يعد مبنى الصحيفة في نظر الناس يملك الهيبة والأسرار ما يجعله حلماً يتوق الآلاف لولوج أروقته. كل شخص قادر على تشييد صحيفته بنفسه، وليس مهما بعدها ما يجري.

الصحافة مهنة لا تختلف عن التمريض اليوم وفق وصف بيتر بيرستون رئيس تحرير صحيفة الغارديان السابق، من السهل أن تكون صحافياً مثلما ليس صعباً أن تختار التمريض مهنة لك.

ماذا عن المستقبل، قد يكون القلق ينتاب مجموعة من المهن المهددة بمستقبل تكنولوجيا آلي، لكن مهنة الصحافة مهددة كلياً، فلم تعد الحاجة ماسة للصحافي التقليدي الذي يفكر أكثر مما ينبغي وينظر بأكثر من عين، العالم أضحى مشيداً بالملايين من العيون الرقمية تشهد الأحداث وتسجلها وتبثها في لحظة حدوثها، هذا العالم المدار بجيل الهواتف الذكية لا يغفل حدثاً وإن كان هامشياً، فما حاجتنا إذن بالسيد الصحفي ذي الوظيفة التي كانت مرموقة في يوم ما؟

سايمون كوبر الكاتب في صحيفة فايننشال تايمز، يبدو حزيناً حيال توقع المتفائلين بأن فرص العمل القديمة المخفية ستستبدل بها وظائف جديدة، ويقول «بالنسبة للصحافيين مثل هذا الأمر كان صحيحاً بالتأكيد، لكن المشكلة هي أن معظم الصحافيين يريدون أن يبقوا صحافيين!» هذا يعني أن مهنتهم على وشك التلاشي فعليهم البحث عن عمل آخر.

إلا أن جون سنو مذيع النشرة الإخبارية المخضرم في القناة البريطانية الرابعة، يرى أن ثورة وسائل الإعلام الرقمية لم تملأ الفراغ الذي خلفه اندثار صناعة الصحف المحلية، ولم يعد ثمة ما يربطنا كصحافيين بالمهمشين والمحرومين والمُستبعدين.

ويقول سنو «في الواقع، أدى الاحتكار المعلوماتي الذي تمارسه شركتا فيسبوك وغوغل إلى إضعاف الإيرادات الرقمية في السوق بعدما علق عليهما الكثيرون آمالاً في أنهما ستحافظان على جودة الصحافة لسنوات قادمة. نحن الآن بحاجة إلى العمل معاً لإيجاد طريقة دعم أخرى قبل فوات الأوان».

أعتقد أن الجميع يدورون في حلقة محورها جودة الصحافة لاستعادة القراء الأوفياء، غير أن

هذا الدوران جعلهم يفتقدون السبل، فليس بين كل الخبراء في شؤون الإعلان والناشرين ومنظري الجدوى الاقتصادية من يتفق على مفهوم «جودة الصحافة» في عصر الهواتف الذكية.

الجودة الإخبارية والمحتوى المتميز كلمات براقة ومغرية وتبعث على الأمل، لكنها في الواقع تصبح كغيرها في الصناعة الإخبارية الرائدة في السوق المريضة، ولا تؤول إلى قوة التسويق.

لا يمكن للصحافة أن تستند على تاريخها الحصري المحنك لصناعة الأخبار، عندما لم تكن كل تلك البدائل متاحة آنذاك، ولم يكن غير الذي يمتلك قوة الأفكار أن يشغل مهنة محرر.

من أنتم؟ ذلك السؤال الذي أطلقه بثقة وقوة المواطن الصحافي عندما صنع خبره الأول على منصفته الخاصة، وتكرر بحدة بوجه الصحافي أكثر عندما امتزج بأصوات ملياري مستخدم لجيل الهواتف الذكية، صار مروعا وأكبر من فكرة التهكم نفسها في سؤال من أنتم؟

المعضلة أن الصحافيين لا يمتلكون الجواب في تعريف أنفسهم ومن هم في العصر الرقمي، وما أهمية عملهم بين جيل الهواتف الذكية! ولسوء الحظ أن التاريخ نفسه عاجز عن تقديم دروسه لهم من أجل استلهاها! صحيح أن التاريخ قد أرخ لكل الإنجازات الصحافية في مدونته، لكن تلك المدونة على ضخامتها لا تقدم درسا في العصر الرقمي، إنها مدونة الحنين والمجد الأقل ليس إلا، والتاريخ ليس أبا ضامنا للصحافة من أجل مستقبلها، لأن السوق المريضة تزداد مرضا، وكل ما يقدم من الدواء ليس ناجعا ومؤملا بالشفاء.

كل الدعوات تطالب الحكومات بالضغط على عمالقة العالم الرقمي لإعادة الصحافة إلى سكتها، عبر الدعم المالي والإعلاني والترويج المنصف لها على المنصات الرقمية ومحركات البحث التي تستحوذ على ألباب الجمهور.

كل هذا جزء من الحل، الأموال وقود لاستمرار المضي في الطريق! لكن مشكلة الصحافة اليوم ليست بالاستمرار وحده، بل بالمحطات التي تمر بها في العصر الرقمي وأيا من الركاب مازال يرغب في السفر بهذه الوسيلة الورقية، بينما جهازه الصاروخي يمتلك من البدائل ما يفوق التوقع يوما بعد آخر.

إذا توفر المال كطاقة داعمة، ماذا عن الصحافي كمنتج؟ هل بات بمقدوره أن يقدم محتوى مغريا يعيد القراء إلى صحيفته؟ تلك مشكلة الصحافة مع المستقبل، ولأنها مع المستقبل لا توجد في التاريخ دروس كي يقدمها، غير المجد الأقل.

## انحياز عقلي في عالم ما بعد الحقيقة

لأن سلطة الخبر صارت في كل مكان، صار العالم الرقمي المكان الذي تعيش فيه الثروة والسلطة، ولا يمكن للساعين إلى هذه الثنائية التي استند التاريخ عليها لسرد مدونته، أن تكون بلا أكاذيب!

المؤرخون والصحافيون جزء منهم يهيئ المساحة اللائقة بمسميات تحتفي بالكذب، القواميس اللغوية عدلت منها لتكون التعريفات وافية وصادقة لـ«أخبار كاذبة»، وهناك ما هو أكثر تأدباً من ذلك فـ«ما وراء الحقيقة» تسمية كيسة للأكاذيب من دون أن تغيّر شيئاً من الحقيقة.

التاريخ يدرك عبر مسيرته أن الطريق إلى السلطة والثروة يكمن في الأكاذيب، ذلك ليس جديداً عليه، الجديد الذي يشغل التاريخ الرقمي للعالم اليوم، نحن المستهلكون المغفلون الذاهبون بلا مبالاة إلى التعامل مع الأكاذيب وكأنها حقيقة، التحيز العقلي ميزة المستهلك في العالم الرقمي، فهو يصدق ما يتمناه بغض النظر عن حقيقته، ويعمل بإخلاص ومثابرة على نشره.

هكذا تستمد الأخبار الزائفة حقيقة وجودها، ليس من قوتها بقدر ما نقوم به نحن المستهلكون المغفلون أو الموهولون في الخطأ، بالترويج لها من أجل رغبة أنانية ضيقة.

لنتأمل المجاميع المنهمكة في توزيع المقاطع الفيديوية والقصص الإخبارية، وندرس الدوافع الكامنة في ذلك الفعل الجديد على نشر الأخبار.

لا يمكن لنا أن نزعم أن شخصا ما يقوم بتوزيع القصص الإخبارية من هاتفه المحمول على الأصدقاء المقربين، من أجل إشاعة الحقيقة وحدها! هذا تصور عشوائي في عالم تطبيقات الهواتف الذكية.

ولا يمكن للشخص نفسه أن يزعم أن حرصه الديمقراطي يدفعه لنشر المعلومات، لأنه ببساطة سيسقط في أول اختبار عندما يتعلق الأمر بقصة إخبارية لا تتواءم مع رغباته الوطنية! فهو يحجبها عن جهازه قبل أن يفكر مجرد تفكير بتوزيعها على معارفه.

الواقع، أننا نحن المستهلكون، وليس الأخبار الزائفة وحدها، السبب الرئيسي في شيوع مصطلح «ما بعد الحقيقة» لأن الحقيقة إن وجدت لا تحقق طموحاتنا الأنانية أو أقل منها، بينما ما بعد الحقيقة يعبر عما نكته للآخر وما يحقق التعريف الأناني للوطنية بالنسبة إلينا.

سبق أن افترض الكاتب جون ثورنهيل بأننا نعيش «فقااعات الفلتر» لأن التكنولوجيا وشبكات التواصل الاجتماعي دمّرتا الحقيقة، وكتب في صحيفة فايننشال تايمز معبراً عن احتقاره لفيسبوك «نحن نعيش في عالم ما بعد الحقيقة، حيث بإمكاننا تجاهل الحقائق التي لا تُعجبنا والاستفادة من أي سرد شخصي نرغب فيه».

ثمة جيوش إلكترونية تعمل اليوم لإشاعة الأخبار المزيفة تدار بعمل حكومي منتظم، تهدف إلى تشويه الآخر وإسقاط صورته في نظر الشعوب. وثمة فرق متخصصة في وسائل الإعلام تعمل على إعادة كتابة التاريخ المكتوب بطريقة ترضي مشروعها السياسي، وكأنها استعانت بالشهود من ذلك التاريخ الآفل.

وهناك مجاميع أقل تعمل من تلقاء نفسها على إشاعة الأكاذيب من أجل طموح شخصي بغض النظر عن نوعيته.

الأكاذيب لا تصنع نفسها بنفسها في العالم الرقمي، ثمة صناع مهرة وسدّج يقومون بذلك، المهرة يعملون على الفكرة المخاتلة والمحكمة من أجل تمرير أكاذيبهم، والسدّج من يرون الأكاذيب حقائق، ولسوء الحظ وهزالة الوعي هناك من يصدقها من دون أن يجهد نفسه بتفكير منطقي.

أنتم جميعا تمتلكون عشرات الأمثلة على هواتفكم الذكية وبريدكم الإلكتروني، وأنا أيضا أملك مثل تلك الأمثلة لأدافع فيها عن فكرتي في الانحياز العقلي.

ليس لأن الناس يزدادون غباء، فهذا أمر لا يمكن تقبله، مثلما لا يمكن تقبل أننا جميعا نشترك في إشاعة الكذب بوصفه حقيقة قائمة في عالم رقمي يدير حياتنا.

سأكتفي بمثال من بين المئات التي تطفّلت على هاتفي الشخصي وبريدي الإلكتروني، أرى أنه معبر عما أعالجه في فكرة هذا المقال، فقد تداول عراقيون أكثر من غيرهم! قصة خرافية وكأنها حقيقة، وصدقوها بدافع الحاجة الماسة والعاجلة بالنسبة إليهم بحثا عن «جائزة ترضية» حيال الخسائر المريعة التي أصابتهم في الوطنية وفي النظام الاجتماعي والديني، واكتشفوا في لحظة شاذة من التاريخ أنهم البلد الأعلى فسادا وتخلّفا في العالم.

مفاد القصة التي مازالت شائعة ومتداولة على تطبيقات الهواتف الذكية، ومنشورة على مواقع إلكترونية وصحف ورقية تتحدث عن قيام السياسي والقيادي في الحزب الشيوعي الصيني دينج هسياو ينج آنذاك، بالاستعانة بجامعة أكسفورد لترشيح متخصص بالتنمية الاقتصادية والإدارية للعمل مع الحكومة الصينية بصفة مستشار أول.

وتستمر القصة المعبّرة بامتياز عن «ما بعد الحقيقة» باختيار خبير من أصول عراقية يعمل في جامعة أكسفورد، للمهمة بعد مغريات مالية.

وتقول القصة الملفقة إنه «بعد ثلاث سنوات من بداية عمله ووضع خطة استراتيجية لكل وزارة، أخذت تجربته الإصلاحية لاقتصاد الصين تظهر للعيان».

وتصل القصة المزيفة إلى أن من يقف وراء نهضة الصين الاقتصادية الحالية مجرد رجل واحد حول اقتصاد الصين الهزيل الركيك إلى الأول عالميا! ويا للفخر إنه عراقي مسيحي.

بالطبع كل الذين تداولوا «القصة المزيفة» كان دافعهم الفخر بعراقيتهم المكسورة! بغض النظر عن مضمونها الملقق وغير المعقول، لكن لا أحد منهم جرّب الاستعانة ببحث بسيط في موقع جامعة أكسفورد للتأكد من مصداقيتها.

هذا يعني ببساطة أن الأكاذيب لا تصنع نفسها بنفسها في العالم الرقمي، بل نحن «المستهلكون الرقميون» حاضنة ناجعة لها. وإذا ارتقت المثالية إلى سلوك البشر «من لا يطمح إلى ذلك؟» فالتاريخ الذي يكتبه جيل الهواتف الذكية اليوم، يحرض على تدمير نفسه بنفسه وليس تدمير العدو، ولن يكون بعدها الاحتقار الذي عبّر عنه كاتب على درجة من الأهمية مثل تيم هارفورد، لفيسبوك، مجرد تعبير فظ من صحافي، بل رغبة جماعية للرفض لمنع خطر يمس الجميع وليس الصحافة وحدها.

## الأخبار بيئة صعبة تبحث عن هوية

من يعيش صدمة مستمرة: الأخبار أم صناعتها؟ ما يمكن قوله أن بيئة الأخبار تغيرت ولم تعد من نفس الطراز القديم.

في الماضي غير البعيد، كانت وسائل الإعلام موجودة للدفاع عن جمهورها، كما بينت بيت هاميل في كتابها «الأخبار فعل»، ومع ذلك لم يتغير التعريف الكلاسيكي للأخبار وبقي كما هو، لكن تأثير الأخبار ضعف ولم يصبح الخبر أيا كان مصدره مفاجئا للجمهور.

هناك عدد غير قليل من التعريفات للأخبار يمكن العودة إليها، مثلا ما قاله اللورد نورثكليف مؤسس صحيفة ديلي ميل قبل قرن تقريبا، حين اعتبر أن الأخبار معلومات يريد أحدهم منع الناس من معرفتها، وما تبقى هو مجرد إعلانات.

اليوم نوعية الأخبار تغيرت تدريجيا، الناس كل الناس! استثمروا أفكارهم في تلك الصناعة من دون أن ينتظروا مردودا أكثر من التعبير عن أنفسهم والتواطؤ مع رغباتهم بغض النظر عن مشروعيتها والدافع الأخلاقي الذي يحركها.

ومع هذا التغير في بيئة هدفها اختراق العقول وصناعة الرأي العام، فإن الصدمة مازالت تهز الصانع التاريخيين للأخبار، صدمة من القوة بحيث جعلت منصاتهم الكبرى تبحث عن سبل لإدامة محتوى مقنع يشد الجمهور ويجلب الأرباح، كي لا تتحول الأخبار إلى صناعة خاسرة.

الأخبار صناعة بحاجة إلى التطوير وليس دق المسمار الأخير في نعشها. لذلك تم إطلاق العلامات التجارية للأخبار في جميع أنحاء العالم من قبل الممولين والسياسيين الذين استخدموها كأدوات، أو الذين قلدوا من مواردهم ومهاراتهم من أجل أعمال المراقبة.

أخبار السياسيين لم تعد ذات أهمية وتأتي متأخرة دائما في وكالات الأنباء والنشرات التلفزيونية والصحف، السياسيون يعلنون عن أخبارهم لحظة وقوعها، ولديهم من المتابعين على مواقعهم الشخصية ما يفوق عدد المشاهدين لأشهر المحطات التلفزيونية! لهذا يزعم الرئيس الأميركي دونالد ترامب بأنه لم يعد بحاجة إلى وسائل الإعلام.

وفي الوقت الذي تعيد الصحف تدوير الأخبار بطريقة مراوغة وفيها المزيد من التدايعات للإيحاء بأنها تقدم طبقا مختلفا عما هو متداول، فإن هناك نوعا مختلفا من الأخبار في النشرات التلفزيونية!

كانت نشرة العاشرة مساء في هيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي» مثلا متميزا عما أصاب الأخبار، إصابة الأخبار بالصدمة جعلت محرر النشرة يبحث عن شيء مختلف كليا، وهذا لا يعود بالدرجة الأساس إلى عطلا الحكومة البريطانية، إنه مرتبط بأزمة صناعة الأخبار، إنها تتوسع بين

الناس إلى درجة تفقد فيها الأخبار قيمتها عند الانتقاء منها حسب الأهمية.

اختار رئيس تحرير نشرة العاشرة مساء في «بي بي سي» خبرا رئيسيا عن توغل التكنولوجيا الرقمية في طبيعة حياتنا مستقبلا، وخبرا آخر عن طعام المسنين في بريطانيا، ثم أخبارا قصيرة جدا عن اختطاف عارضة وخبرا هامشيا عن نشاط رئيس حزب العمال آنذاك جيرمي كوربين، تخللت النشرة أيضا بعض الأخبار الرياضية عن بطولة العالم لألعاب القوى.

لن يثير مثل هذا الانتقاء الاضطراري لأخبار النشرة، دهشة الأشخاص الذين لا يعيشون يومهم على وقع الأخبار، لكنه بالتأكيد سيثير استغراب أي متابع يتصفح هاتفه الشخصي عشر مرات يوميا على الأقل، لأنه لن يجد ما يثير اهتمامه في هذه النشرة، فقد مر عليه على مدار اليوم ما هو أكثر أهمية في صناعة إخبارية متدفقة، ومثل هذا الرأي لا يبعث على الاطمئنان بالنسبة إلى مؤسسة إخبارية كبرى كهيئة الإذاعة البريطانية.

ففي الوقت الذي تنهار فيه العديد من المطبوعات والمنصات التي تعد إرثا صحافيا، فإن التلفزيونات تحاول إعادة تأهيل صناعتها في ما يخص الأخبار.

اليوم شركات الأخبار تبحث مستقبلها بعدة وسائل، بينها عقد تحالفات في ما بينها كما حصل مؤخرا في الولايات المتحدة بإنشاء تحالف لشبكات إخبارية، حيث وصف ديفيد تشافيرن، الرئيس التنفيذي للتحالف الجديد، الوضع بالبيئة الصعبة لأي نوع من التشريع في الوقت الحالي «لكن علينا أن نحاول».

وقال تشافيرن «الأخبار قيّمة ومن المناسب توفّع أن يتم تقييمها».

ومثل هذا التصور جعل مارك لي هنتر ولوك فان واسنهوف مؤلفي كتاب «السلطة في كل مكان» يقولان «إن مستهلكي الأخبار المعاصرين يتقبلون الموقف التحريري غير المحايد، بشرط أن يكون هذا الموقف شفافا، ويطابق آراءهم الشخصية، ولا يؤثر في موثوقية المعلومات التي تتم مشاركتها».

لم تخسر وسائل الإعلام ثقة جمهورها فجأة ودون سبب، كما قال ليو جيرسترن ذات مرة لموظفي شركة «آي بي إم» أثناء مرور الشركة بأزمة.

يقول مؤلفا كتاب «السلطة في كل مكان»، «إن الجماهير يخبروننا بأنهم يريدون أن تعود المراقبة بشكلٍ يكفي لدفع ثمن خدماتهم. فإذا أردت النجاح في هذه البيئة، اسأل نفسك: من الذي أريد الدفاع عنه؟ كيف يمكنني أن أصبح جزءا منهم؟ يتم اختراع الإجابات في هذه اللحظة، ومزيد من الابتكارات على الطريق».

ومع كل هذا الضجيج والقلق على مستقبل صناعة الأخبار، يبدو كبار الصناع يدورون في حلقة تفقدهم البوصلة، لأنهم وفق كل الأحوال لا يمكنهم مواجهة ملياري مستخدم لفيسبوك يصنعون

أخبارهم بأنفسهم، ولا يمكن لهم سوى الاعتراف بأن سلوك القراء تغير ولم يعد بالإمكان إعادتهم إلى الوراء.

ما يصعب الإجابة عليه في كل الابتكارات التي تسعى إلى إنقاذ صناعة الأخبار من الصدمة وإخراج الصحف من السوق المريضة، هو عن أي خبر يمكن به الحديث عن إعادة الجمهور إلى تفاعله السابق؟

الحق لن يكون أي خبر مهما بلغت درجة أهميته موضع تفاعل وحديث بين الناس أكثر من بضع ساعات لا أكثر وليس كما كانت صدى الأخبار تستمر لأيام.

## عبث إخباري

تعلمت صحف ومواقع إلكترونية على طريقة سهلة لممارسة العبث الإخباري، واختلاق الزور والبهتان في ما لم يحصل أصلاً والتحدث عنه بوصفه خبراً حدث وتحرك فيه الشخص بمسميات معروفة وصرحوا وذهبوا إلى المحكمة وقالوا وبرروا وعبروا عن استيائهم وغضبهم وسعادتهم أيضاً. تلك قصص صحافية شائعة وتحمل أسماء معروفة وأماكن حقيقية، لكنها مفبركة ومن دون زمن. الأمر الذي دفع مارتن بارون المحرر في صحيفة واشنطن بوست إلى القول «إن هناك حرباً شعواء ضد الصحافة، وضد مبادئ التحقق نفسها».

سبق وأن كشفت دراسة حديثة أجراها معهد الصحافة الأميركي، عمّا يمكن أن يسمى بالفتفت في انفصال القصص الإخبارية الفردية عن مصدرها. فلم يعد يهم القراء المصدر الأصلي لأي مقالة بقدر ما يهمهم من في شبكتهم شارك بها. كان بوسع القراء من قبل أن يميزوا بسهولة بين المصادر غير الجديرة بالثقة، مثل صحف الأحزاب والنشرات الصفراء والمصادر الموثوقة كالصحف الراسخة. والآن، على النقيض من ذلك «قد لا تبدو مقالة شارك بها صديق أو أحد أفراد الأسرة مختلفة كثيراً عن مقالة منشورة في مدونة تروّج لنظرية المؤامرة»، وفق دراسة معهد الصحافة الأميركي.

تأليف مثل هذه القصص المفبركة لا يحتاج أكثر من خيال صحافي متوسط ومعرفة بالشخص المطلوب تناولهم سواء بالإساءة إليهم أو التبجيل من قدرهم، وكلا الأمرين غش مفضوح وسخيف. وقد تكون نتائجهما السلبية ذات آثار مهلكة.

تمارس مواقع إلكترونية وصحف وتلفزيونات مثل هذا الغش الإخباري بطريقة عابثة وبلا شعور بالمسؤولية الأخلاقية من أجل أهداف أنانية ضيقة لا أكثر، ويستهلكها الملايين مع تفاوت نسبة تقبلها وتصديقها سواء من قبل الحكومات أو المستخدمين. وهو أمر يدعونا إلى استشعار الأكاذيب في قصص إخبارية تنهال علينا بشكل صار فوق طاقة المستخدمين.

الآن بعد مرور كل تلك السنين على انتشار المواقع الإلكترونية تبدو أنها أقل براءة بكثير من تلك الفكرة التي كانت متداولة عن حرية تبادل المعلومات وشيوع الأخبار وخدمة المستخدمين المتعطشين للحقيقة! وهذا ما دفع الكاتب فرانيسيس ويلكنسون إلى اتهام المؤسسات الصحافية الرائدة بالتصرف أحياناً كما لو كانت تترفع كثيراً عن الأعباء مهرجي الأحزاب السياسية، متسائلاً عما إذا كان هذا يعد نوعاً من أنواع أفلام التجسس الرخيصة؟ إنه أمر لا يكاد يستحق النظر أو الاعتراف بوجوده، فضلاً عن سبر غور أساليبه وتكتيكاته.

عندما يتعلق الأمر بمؤسسات صحافية راسخة فإنه يمثل أقصى درجات الانحدار في زمن الأخبار الكاذبة والمفبركة، زمن ما بعد الحقيقة، لكنه يكشف عن نوع جديد من الأكاذيب تمارسه

بشكل متواصل مواقع إلكترونية تتوالد بطريقة مثيرة من أجل هدف واحد لا أكثر، هدف اختلاق الأكاذيب ونشرها.

ولاحظ راند والترز، الذي عمل في السابق في هيئة المشاريع البحثية الدفاعية المتقدمة الأميركية، بأن إضفاء الطابع الديمقراطي على عمليات إنشاء المعلومات وتوزيعها، لا يخلو من فوائد، ولكنه ينطوي أيضا على مخاطر جسيمة، بدءا بضياع معايير التميز الصحافية، كتلك التي تُفرض عادة داخل المؤسسات الإعلامية الراسخة. ففي غياب حارس بوابة وسائل الإعلام التقليدية، لم يعد الخطاب قائما على مجموعة مشتركة من الحقائق.

وترى سالي ليهيرمان الباحثة في جامعة سانتا كلارا أن «عالم اليوم المتصل بالإنترنت، أصبح فيه التثبت من مصداقية المعلومات أمراً أكثر صعوبة».

وتشير ليهيرمان المسؤولة عن مشروع عالمي أطلقه فيسبوك وغوغل لتوحيد جهودهما في المساهمة للتصدي لانتشار الأخبار والمعلومات الكاذبة، إلى أن الجمهور يصبح أكثر فأكثر تشكيقاً فيما يصله من معلومات.

إن التحيز صفة بشرية غالبية وجهود ضبطها واحتوائها، وتقييدها هي من أعمال المؤسسات في المقام الأول، وفق ويلكنسون، لكن كيف لنا كمجتمع إعلامي أن نمنع سيطرة مثل هذه الأكاذيب على ثقة الجمهور، ذلك ما يعني الحديث عن مدونة أخلاقية ورقابية على ما ينشر، وهو أمر أصعب من أن يتحقق في الوقت الحاضر. لأن الحاجة إلى التيقظ المتوازنة والمنصفة لم تعد كافية.

يُعرّف فرانسيس ويلكنسون في مقال له في «بلومبيرغ» الصحافة بفن التحقق من الأخبار. ويستدرك بالإشارة إلى وجود قوى خفية تحاول عكس توجهات التحقق نحو الوراثة.

ويحدث هذا عندما تتعامل مع الحقائق التي تأكدت مزاعمها وتحاول إضفاء المزيد من الشكوك عليها. ويُطلق هذا الأمر نوعاً من الطاقات (مثل الجدل، والسخط، وحرب الثقافات، وردود الفعل العنيفة) والتي تستخدمها بعض الأطراف في خدمة أهدافها السياسية.

إذا كان الرفض جماعياً لتحويل مواقع فيسبوك وتويتر وغوغل إلى حصان طروادة يجري من خلالها استغلال خصوصية الأشخاص سواء داخل أو خارج الحكومات، فإن تحدياً آخر يكمن في قبول ما ينشر من أكاذيب في وسائل إعلام منتشرة ويعامل كالحقائق، السؤال: من ينبغي أن يتحمل مسؤولية إيقاف حدوث ذلك.

فليس فيسبوك وحده من يوضع في خانة الشرير بشأن الأخبار الكاذبة والتلفيق المتواصل، هناك ما هو أكثر في مواقع إلكترونية وصحف ومحطات تلفزيونية لا يمكن وصفه إلا بالعبث الإخباري في عصر التضليل، لأن من يقفون خلفه لا يمارسون غير العبث وإدراك ووعي مقصودين، مشكلين خطراً مضاعفاً، لأنهم يكذبون من أجل الكذب وحده لا غير.

## مليون دولار من أجل حرية الصحافة

عندما طالب الكاتب جاك شيفر السياسيين بـ «الاستقامة» بدلا من العمل على «تكبيل» الصحافة بقوانين تتمر ما يريدونه أصلا، كان يراوده أمل بأن الاستقامة حل أفضل من الاستقالة من أجل العمل، فتعريف الصحافة بالنسبة إليه لا يمكن أن يتم عن طريق صناديق السياسيين والنقاش «الأنيق» على الطاولات، بل من خلال القصص المنتجة ومن يقف وراء إنتاجها.

القصص الصحافية مصدر الصداع الدائم في رأس الحكومة ولا تنتج إلا في صحافة حرة، ولم تكن الحكومة في يوم ما - بما فيها الحكومات الديمقراطية - ضامنا رحوما للصحافة الحرة، بل هي لا تدفع أكثر من ضريبة الكلام بشأن الفكرة الأفلاطونية عن تفضيل دولة بصحافة حرة على دولة من دون حكومة!

بوريس جونسون صحافي قبل أن يكون قياديا في حزب المحافظين الحاكم في بريطانيا، وعمدة لندن قبل أن يكون وزيرا للخارجية في حكومة تيريزا ماي ثم رئيسا للوزراء، وهو من أوقع بريطانيا مع مجموعة من المحافظين في مأزق بريكست، وجعل من المستقبل مشوشا أمام البريطانيين من دون أن يقدر اليوم على إيجاد حل للخروج من حفرة بريكست.

تحدث الوزير جونسون بلغة الصحافي وأعلن عن تخصيص أكثر من مليون دولار من الحكومة البريطانية لدعم حرية الصحافة في العالم، في استجابة صغيرة على تهديد كبير واعتراف من قبل الحكومة البريطانية بالحقيقة المروعة التي يواجهها الصحافيون الشجعان في جميع أنحاء العالم. هذا المبلغ على هزائته وسط الحوادث الجسام التي تلحق بالصحافة والصحافيين في العالم، كان موضع ترحيب من قبل وسائل الإعلام البريطانية، مع أنها لم تخف تفسيراتها بشأن الدافع السياسي الذي يقف وراء المبادرة التي تمثل الحد الأدنى من الجهد في الاتجاه الصحيح لمواجهة التهديدات المميتة للصحافة في البلدان التي تحافظ بريطانيا على علاقات تجارية ودبلوماسية معها.

بل إن صحيفة الغارديان فسرت مبادرة جونسون «الصحافي الوزير» بأنها اعتراف متأخر بحجم الأزمة مع استمرار متزايد للهجمات العالمية على الصحافيين في المكسيك وروسيا وسوريا والعراق والصومال وباكستان ومالطا حيث فجرت سيارة المراسلة دافني كاروان غاليزيا المساهمة في كشف ملفات الفساد، بينما يهدد السجن الصحافيين في تركيا ومصر وكازاخستان ورواندا وبوروندي وجنوب السودان.

يكاد يكون جونسون شاهدا بإفادتين مختلفتين في قضية واحدة، فهو يدرك بوصفه مراسلا سابقا أثناء احتلال العراق عام 2003، كمية الأموال الضخمة التي هدرت من أجل الرقي بمستوى

الصحافة في بلد موعود بديمقراطية، تلك الأموال التي تعادل أضعاف ما أعلنه في مبادرة الحكومة البريطانية، لم تنتج صحافة بالمستوى الأدنى من المعايير المرتقبة، وسيّر أغلبها ضمن أخطبوط الفساد في البلاد، ولم تزل الصحافة في العراق في مرحلة متأخرة للغاية ولا يمكن التعويل عليها في معركة الحقيقة المتصاعدة.

في سوريا هناك وجهان للصحافة عبارة عن صراخ متبادل لا أكثر بين صحافة النظام وصحافة المعارضة المدعومة من الغرب، فيما الحقيقة الغائبة عن تلك الحرب الفاشلة لا تجد من يلتقطها إلا من صحافيين بمبادرات شخصية.

لقد تلقت صحافة المعارضة السورية من الدعم ما يفوق المبلغ الذي أعلن عنه جونسون، لكنها لم ترتق إلى المعايير الصحافية المطلوبة.

لم تستطع الأموال من قَبَل حماية الصحافيين ولا يمكن التعويل على المبلغ البريطاني الجديد إلا بحدود الأمل، وهو ما نبه إليه رودني بيندر المدير السابق لمعهد السلامة الإخبارية الدولية والإداري الإخباري السابق في تلفزيون رويترز عندما وصف الاعتقاد السائد بأن معظم الصحافيين يموتون عند تغطية الحروب، بأنه أمر أبعد ما يكون عن الحقيقة.

الصحافيون يُقتلون لأنهم يكشفون الحقائق المريعة عن الفساد والتسلط والتعذيب والانتهاكات داخل حدود بلدانهم، من دون أن يكون هناك تحقيق عادل لملاحقة الجناة، لأن السلطات التي يفترض أن تكون منفذة للقانون هي نفسها مرتكبة الجريمة، لذلك ليس هناك أي حافز لهم للتحقيق. ولعل العامل الأكثر إحباطا هو عدم توفر الحماية للصحافيين الذين يتلقون تهديدات بالقتل. وتظهر أرقام لجنة حماية الصحافيين أن حوالي 40 في المئة من ضحايا القتل تعرضوا للتهديد مسبقا.

إعلان جونسون بأن بلاده التي ازدهرت فيها الصحافة، ستفعل أكثر من المال الذي خصصته لحماية حرية الصحافة في العالم، قد يدفع إلى التفاؤل عند السذج فقط في بلدان تنتهك فيها القيم الإنسانية قبل المعايير الصحافية.

الحقيقة التي ستزعج أيها الزميل السابق والمسؤول الحالي بورييس، أننا لا ننظر إلى قيمة المبلغ المخصص من قبل حكومتكم السامية لإصلاح الواقع المرير في صحافتنا العربية المتردية، على الأقل في البلدان التي وعدتموها بالديمقراطية عن طريق الحرب، لأن كل التجارب السابقة أفقدتنا الثقة بمبادراتكم.

دعني أعد عليك ما كتبه أستاذك في الصحافة ماثيو بارييس في صحيفة التايمز ربما لم تطلع عليه، كان اعترافا فذا بقوله «بعد أكثر من عقد من احتلال العراق، لنعترف بأننا أضعنا الطريق إلى الشرق الأوسط، في سياستنا الخارجية والعسكرية».

## الإعلام القديم يتربص ما بعد الرقمية

جربت شركة صناعة التسجيلات الأميركية المسؤولة عن ملصقات الألبومات وتعداد التسجيلات الذهبية والبلاتينية، بداية عام 2016 أن تعيد شريط الكاسيت، وبالفعل صنعت كمية منه وبعد عقدين من انقراض الكاسيت نفسه وأجهزة استخدامه لحساب الأقراص المدمجة.

لم تكن في كل الأحوال المبادرة تجارية وناجحة، لأن لا أحد بإمكانه إعادة العالم إلى الوراء لمجرد الحنين إلى تسجيلات الماضي، لكن مبادرة الشركة الأميركية بقيت خبراً مثيراً في وسائل الإعلام الغربية نشر باهتمام وكأنه فعلاً ستعود أجهزة الكاسيت القديمة إلى المنازل، بينما لا أحد في الولايات المتحدة أو أوروبا شاهد في المتاجر من يسوق لأشرطة الكاسيت.

مثل هذا الأمر عاد له الكاتب ديفيد ساكس في مقال ملفت بصحيفة نيويورك تايمز مستثمراً تسمية «الأنالوج» التكنولوجية التماثلية التي يمكن أن تضم وسائل الإعلام التقليدية القديمة، وجعلها معادلاً للرقمية، ليعيد الأمل بالإعلام التقليدي وأنه لم يفقد بعد مكانته، بل إنه مقبل على استعادتها يوماً بعد آخر.

ومع ذلك يرى ساكس في مقاله «التكنولوجيا الرقمية وتأثيراتها المدمرة» لا يعني ذلك أننا نواجه ضرورة الاختيار بين الرقمي والأنالوج، ويصف مثل هذا الاختيار بالمظهر الخادع للوضع القائم لأنه يتجاهل الطبيعة المعقدة للحياة على أرض الواقع.

ويقترح بدلاً عن ذلك، الوقوف أمام ضرورة تحقيق التوازن الصحيح بين الاثنين الرقمي والأنالوج. إذا ما وضعنا هذا نُصب أعيننا، فإننا بذلك نكون قد قطعنا الخطوة الأولى نحو بناء علاقة صحية مع جميع صور التكنولوجيا، والأهم من ذلك مع بعضنا بعضاً.

لم يذكر ديفيد ساكس مستقبل الصحف الورقية التي تعيش في السوق المريضة واختار الكتاب المطبوع مثلاً على فكرته التي تشمل في مجملها كل وسائل الإعلام التقليدية التي باتت أكثر صعوبة وكلفة من نظيرتها الرقمية، إلا أنها تبقى تمثل تجربة ثرية لا يضاهاها أي شيء تقدمه الشاشة.

ويقول «بذلك نجد أن حدود الأنالوج، التي جرى النظر إليها من قبل باعتبارها نقاطاً سلبية، تحولت اليوم إلى مزايا يقبل الناس عليها كثقل موازن للسهولة المفرطة في استخدام الرقمي».

لم يكن ديفيد ساكس أول من يدفع باتجاه العودة إلى الأصول بوصفها مصدراً قوياً للمعرفة الكيسة، من دون التخلي عن التجربة الحية التي يوفرها الإنترنت للبشرية، فسبق أن وضع الكاتب البريطاني سايمون جنكينز «تصوراً» لمرحلة ما بعد الرقمية من دون أن يلغي قيم القراءة التقليدية وطقوس زيارة المتاحف ودور العرض والمكتبات.

وأشار في مقال تحليلي في صحيفة الغارديان إلى أن العصر ما بعد الرقمي سيكون بمثابة معادل تاريخي لأزمة الراديو والتلفزيون والفاكس والصحيفة الورقية وبعدها الإلكترونية، من دون أن يقلل من مستقبل قيم القراءة الشائعة والاستماع والمشاهدة الحية للحفلات الموسيقية والغنائية.

وضرب مثلا عن تراجع أرباح تسويق الاسطوانات الموسيقية خلال السنوات الأخيرة، فيما لم تتأثر الحفلات الموسيقية الحية «فقد أغلق في بريطانيا مثلا 40 متجراً لبيع الاسطوانات الموسيقية، في حين تذاكر حفلات ريحانة تباع بسعر 330 جنياً استرلينياً، والحصول على مقعد في حفل لمادونا يعادل ثمن شراء كل اسطواناتها الموسيقية».

واستشهد بتفسيرات علمية تشير إلى أن التطبيقات الإلكترونية للكمبيوتر تساهم في إبطاء النمو الطبيعي للدماغ، والإدمان على الإنترنت يضعف التجربة العقلية في تدرجها، فيما يسعى الإنسان بطبعه إلى الرقي بذاته وعدم الوقوع أسيراً في واقع افتراضي.

هناك أيضاً الكاتب روبرت ليفين المتخصص بالثقافة الرقمية عندما كالتهم للإنترنت وحمله مسؤولية تدمير صناعة الثقافة عبر القرصنة الرقمية وتفاقم جشع الشركات الإلكترونية وسحق النتاج الموسيقي والسينمائي والصحافي.

وقال في مقال بصحيفة الغارديان بعنوان «كيف دمر الإنترنت سوق الأفلام والموسيقى والصحافة» إن كبرى الشركات الأميركية لإنتاج المحتوى الموسيقي والسينمائي فقدت مواردها لحساب القرصنة المتصاعدة على الإنترنت.

وأضاف ليفين مؤلف كتاب «رحلة بالمجان: كيف دمر الإنترنت صناعة الثقافة وكيف يمكن لصناعة الثقافة الدفاع» والذي صدرت طبعته الأميركية تحت عنوان «رحلة بالمجان: كيف دمرت الطفيليات الرقمية صناعة الثقافة وكيف يمكن لصناعة الثقافة الدفاع» أن كل الذي كان يباع صار مجاناً سواء بشكل مباشر أو عبر القرصنة الإلكترونية.

لكن مع ذلك، فحتى المتطرفون باتجاه تحميل الإنترنت مسؤولية تدمير وسائل الإعلام التقليدية، يتراجعون خطوة إلى الوراء عندما يصبح الكلام عن التجربة الحية التي يمثلها هذا الإنجاز للبشرية. لأنهم لا يتنازلون عن الكتابة وصناعتها بوصفها حساً يمتلك صوتاً وروحاً تضاف لها الرائحة والملمس عندما تكون كأننا مادياً محسوساً كالصحيفة والكتاب وليس رقمياً افتراضياً أشبه بالابتسامات المفتعلة على فيسبوك.

مقاومة التغيير موضوع مستمر، وهذا ما يعزوه مارتن بوشنر أستاذ الأدب في جامعة هارفارد إلى اعتراض مبكر على تكنولوجيا الكتابة من سقراط، الذي جادل بأنها «ستخلق النسيان في نفوس المتعلمين، لأنهم لن يستخدموا ذكرياتهم».

يُخصّ بوشنر الموقف السقراطي بأناقة: الكتابة، بالنسبة للمفكر اليوناني، كانت مجرد ظل صامت للكلام، طريقة تستوعب الكلمات لكن بدون صوتها، وأنفاسها، وروحها. كانت مجرد شيء آلي، تكنولوجيا.

سقراط، شأنه في ذلك شأن زملائه الحكماء مثل بوذا (...)، لم يكتبوا في الواقع أي شيء، رغم أننا نعرفهم بطبيعة الحال من خلال كتابة الآخرين. من المستحيل أن نعرف ما سيكون رأيه في الأدب شبه الآلي على تويتر، لكن انتقاده سوف يتردد صداه، على الأقل، مع أي شخص استخدم تقويم غوغل، حسب توماس هيل بتقريره الملف عن مستقبل الكتابة في صحيفة فايننشال تايمز.

## الكاتب الكبير عند وكالة رويترز

اختارت وكالة رويترز السقوط في أسهل امتحان لأساسيات الصحافة، عندما أطلقت وصف «الكبير» على الكاتب السعودي جمال خاشقجي، قبل سنوات من عملية قتله البشعة، بعد الإشارة إلى ما كتبه من ثناء على حملة مكافحة الكسب غير المشروع في مقال بصحيفة واشنطن بوست الأميركية، متهما ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان بفرض عدالة انتقائية للغاية.

ومع أن الكاتب السعودي كان من بين عدد آخر ممن استعان بهم تقرير وكالة رويترز «اتساع نطاق حملة اعتقالات سعودية شملت أمراء ورجال أعمال ووزراء» الذي كتبه ستيفن كالين وريم شمس الدين، إلا أن وصف الكبير سبق اسم الكاتب السعودي وحده من دون بقية الأسماء التي أخذ رأيها في الحدث كمادة سائدة. بينما النسخة الإنكليزية من الخبر نفسه الذي بثته الوكالة استخدم مفردة «Prominent» التي تعني «بارز»، فلماذا اختار محرر الوكالة استخدام مفردة كبير؟

لا تبدو المشكلة إن كان هذا الكاتب كبيرا أو صغيرا على حقيقته، لكن ما أهمية هذا الوصف الذي تحذّر منه دروس الصحافة الأولية وفق قواعد الحياد.

لم يعط تقرير الوكالة أي شرح على كبر هذا الكاتب ووفق أي مقياس ثقافي أو فكري أو صحافي أو ربما وفق مفهوم الشهرة التي يتمتع بها، فهل ستضيف هذه المفردة التفخيمية رصيда معنويا للكاتب لدى القراء؟ فيما يبقى تساؤل مشروع عن أهمية ذكر صفة «الكبير» تسبق وجهة نظر لا تختلف كثيرا عما قيل في زلزال اعتقال الأمراء في السعودية بتهم الفساد.

وفق تحليل مضمون التقرير- بغض النظر عن رسالته السياسية إن كان منحاذا أو موضوعيا- لا يوجد سبب مهني أو موضوعي بالنسبة لوكالة أنباء عالمية يفترض في تقاريرها أقصى درجات المسؤولية الصحافية والحساسية الإخبارية، أن تطلق صفات مرتبطة بالكبر والصغر والعظمة والضعف على أسماء من تستعين بأرائهم. ليس لأن تلك الصفات تصيب فكرة الحياد بمقتل وتكشف عن دوافع ضيقة وأنانية لوكالة أنباء يفترض أن تكون مصدرا موضوعيا للخبر، بل لأنها ستسقط في عين القارئ بمجرد الانتباه إلى صفة الكبير تسبق الاسم.

الكاتب الراحل نفسه لم يزعم أنه كبير، بل عاش أزمة شخصية وعملية بعد أن فشل مشروع إطلاق قناة فضائية بإدارته تابعة للأمير الوليد بن طلال. ولم يضع مثل هذه الصفة تسبق اسمه في المقال المنشور في صحيفة واشنطن بوست، فلماذا أضحى كبيرا في نظر محرري أعرق وكالة أنباء عالمية تبث تقاريرها بأكثر من لغة؟

لم تعد أزمة وكالات الأنباء العالمية في قواعد الحياد والموضوعية حسب، بل في وجودها أصلا

بسوق رقمية مفتوحة لصناعة الخبر يكاد يستحوذ عليها «المواطن الصحافي».

الوكالات تناضل لتستعيد شيئاً من موقعها السابق كمصدر إخباري لا بديل عنه بالنسبة لوسائل الإعلام.

كانت وكالات الأنباء المصدر الوحيد، وما تبثه يكاد يكون مقدساً بالنسبة لوسائل إعلام تقليدية، لكنها اليوم تبدو في موقع متراجع عن صناع المادة الإخبارية المنتشرين في الفضاء الرقمي والمتواجدين في موقع الحدث قبل أن يصله مراسل الوكالة نفسها.

فهل تبدو أزمة وكالات الأنباء سبباً للتخلص من قواعد الحياض، لتجد لها موضعاً جديداً في السوق الإخبارية المريضة؟

هل سيكون الموقف من الأحداث هو ما يميز أخبار تلك الوكالات، بدلاً من أن تكون مصدراً موثقاً للمعلومة؟

إن وضع صفة «الكبير» قبل اسم الكاتب السعودي في تقرير موسع قد يفضي إلى طريق للحصول على إجابات مقبولة على تلك الأسئلة. لأن سوء قراءة محرري رويترز أو خطأ ترجمتهم أو تعمدهم بإضفاء صفة «الكبير» المختلف على جدواها أصلاً، أصبحت أمراً عتيق الطراز بشكل قاتل للمادة الصحافية. من المفيد العودة إلى كلام المدير العام السابق لهيئة الإذاعة البريطانية الأسبق مارك تومسون حول قواعد الحياض، عندما وصفها بالقديمة ولا مكان لها اليوم في مجتمع الفضاء الإلكتروني والإعلامي المفتوح على الإنترنت.

مطالبة تومسون الذي انتقل بعدها إلى رئاسة تحرير صحيفة نيويورك تايمز، التخلص من قواعد الحياض التلفزيونية القديمة لاستقطاب المشاهد في عصر الإنترنت، قد تجيب عن بعض ما يكمن في ابتعاد المشاهد عن نشرات الأخبار، على افتراض أن الإنترنت تهدد بانهايار التلفزيون والصحافة التقليدية إن لم يتكيفوا مع المستقبل، وأنه لم يعد من المنطقي لخدمات وكالات الأنباء العالمية احتكار المنافسة وسط البدائل الهائلة للمستخدم على الإنترنت.

استخدم إدوارد لوس المراسل الصحافي لصحيفة فايننشال تايمز من واشنطن، اختبار تساؤلي مفاده «كم عدد الحبوب السامة اللازمة لقتل صفقة تجارية؟» وأنا سأستعير فكرة هذا الاختبار وأبدل الحبوب السامة بالكلمات السامة لقتل مادة صحافية؟ سيكون الجواب من دون شكل كلمة سامة واحدة تكفي لقتل تقرير صحافي، كما فعلت رويترز بإطلاق صفة الكبير!

وسائل الإعلام الدولية لا تمزح وهي تجعل المشهد السعودي الحدث الأكثر طلباً في تقاريرها الصحافية اليوم، لأن هناك دولة مختلفة لم تعد تسيطر على مجرياتها فكرة تاريخية مية اسمها «هيئة الأمر بالمعروف...» لكن قد تكون هناك كلمات في التقارير المتصاعدة والمستمرة أكثر إثارة للملل بعد التنازل عن قيم إعلامية تاريخية، كما فعلت وكالة رويترز للأنباء.

## الصحافة التقليدية استعادت المبادرة بمقتل خاشقجي

قلة من الناس يحتاجون التذكير بالتعثر المستمر في وسائل الإعلام التقليدية، لسوء الحظ هذا التعثر مازال مستمرا لكن الجمهور لجأ بشكل تلقائي إلى الصحافة على مدار أزمة مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي، بوصفها المصدر الأكثر أهمية في المعلومات.

هناك ضجيج وحماسة يرتكبان على مواقع التواصل الاجتماعي، أصوات متنافرة، كلام لا يُصدق، فنتازيا معلومات، شتائم بذينة، مكابرة الاستمرار في الطريق الخطأ... لم يجد الجمهور في كل ذلك الجحيم الرقمي طريقا إلى الحقيقة لمعرفة شيء معقول في تفاصيل جريمة مقتل خاشقجي. لذلك عاد بشكل تلقائي إلى وسائل الإعلام التقليدية، الصحافة استعادت دورها من دون أن تخطط لذلك، واستعان بها أغلب القراء، ولم يقتصر الأمر على الأوفياء منهم. كانت الحاجة ماسة وعاجلة إلى معرفة ما حصل، ولم تكن غير وسائل الإعلام التقليدية مصدرا مفيدا في قضية شغلت العالم.

في الماضي غير البعيد، كانت وسائل الإعلام موجودة للدفاع عن جمهورها، كما بينت بيت هاميل في كتابها «الأخبار فعل»، ومع ذلك لم يتغير التعريف الكلاسيكي للأخبار وبقي كما هو، لكن تأثير الأخبار ضعف ولم يصبح الخبر أيا كان مصدره مفاجئا للجمهور.

وهكذا بدت مفارقة مأساوية في أن يكون جمال خاشقجي ضحية لموقف صحفي، وبطلا في أن يعيد للصحافة دورها المختطف من قبل وسائل الإعلام الاجتماعية من دون أن يقصد ذلك. فبعض الأحيان يتمكن أناس في موتهم من تحقيق أهداف بدت في حياتهم مستحيلة، أو ربما ساذجة.

وبغض النظر عما حدث في الأخير، قدمت تلك الأزمة أمثلة للتعلم في نهج إعلامي متغير. لذلك بدت غالبية الصحف مدركة للمخاطر، وهي تشعر بنشوة استعادة شيء من دورها بأخبار فقدان أحد العاملين فيها بعملية قتل بشعة وخطيرة.

كانت صحيفة «برافو» التشيكية تقدم مثلا ملفتا عن ذلك بينما تدور كبرى صحف العالم بقصة خاشقجي عبر معلومات متدفقة تجذب إليها القراء وإن لم تصل إلى الحكاية القصة بعد.

«برافو» وصفت للعب السياسي بين الأطراف الماسكة بخيوط عملية القتل من أنقرة إلى الرياض حتى واشنطن، بالدرس الذي يمكن أن يتعلم منه المراقبون السياسة الواقعية على الهواء مباشرة.

وكتبت «الواقع أنه ربما قال الرئيس الأميركي دونالد ترامب في مكالماته الهاتفية مع بقية الزعماء، ساخرا، إن موت شخص إضافي لا يعني شيئا في ضوء الملايين من ضحايا الألعاب

الجيوستراتيجية في الشرق الأدنى». ورأت أن «الكيل بمكيالين يقوض مرة أخرى مصداقية السياسة الغربية، شئنا أم أبينا».

كذلك تجد الصحافة التقليدية فرصتها لاستمرار الحديث عن قضية جمال خاشقجي، لأنها أعادت لها المسار إلى طريق الجمهور، بينما لا تجد وسائل التواصل الاجتماعي في قضية قتل الصحفي السعودي إلا فرصة لحذف آلاف الحسابات المزيفة التي لا تهدف إلا إلى تشويه الحقائق وإثارة الضغائن والتقليل من قدر الآخر بلغة تفتقد إلى الاحترام والكرامة.

تعترف الكاتبة في صحيفة الغارديان نسرين مالك في اليوم الأول لأفضل جريمة استخبارات سرية في التاريخ، عندما عرف العالم برمته تفاصيلها بعد ساعتين من تنفيذها! بأن القصة لن تحظى بالاهتمام الإعلامي لأكثر من يومين أو ثلاثة أيام.

كانت نسرين مدفوعة بتجارب الانتهاكات التي طالما حدثت في البلدان العربية وسط لا مبالاة غربية.

لقد مر سنوات منذ دخول خاشقجي القنصلية السعودية في إسطنبول، ولا يمكن رؤيته مرة أخرى، لكنه ويا لسوء حظه نجح «في موته» في جعل عناوين الصحف تشد القراء في كل دول العالم بعد أن كانت مجرد أوراق تذررها الرياح.

تعزو نسرين مالك ذلك «ليس لأن خاشقجي كان صحافياً، وأن وسائل الإعلام عادة ما تثير الضجيج عندما يتعلق الأمر بأبناء جلدتها». القضية أكبر من قتل شخص معروف، وعدم الاهتمام بموت ملايين الأشخاص المجهولين.

هناك جريمة قتل اختفت فيها الحقيقة، وكانت الفرصة النادرة المواتية للصحافة لنشر المعلومات وتحليلها، لاستعادة المبادرة التي فقدتها منذ أن دخلت الصحافة عصر الإنترنت. وهكذا بدأ الجميع في كل مكان يتحدث عن خاشقجي.

كان هناك شيء ما حول هذا الحدث، شيء هبط بطريقة لم يكن أحد يتوقعها. كان هناك عنصر من السذاجة الاستخباراتية السعودية بارتكاب جريمة مروعة. والجمهور بقي يترقب معرفة حقيقة ما حدث، ومن حسن حظ الصحافة لم تقدر وسائل التواصل الاجتماعي أن تقدم شيئاً مفيداً، فمنحت هذه الفرصة الصحفيين الحقيقيين أن يكونوا مصدر المعلومة التي خطفت منهم. في قضية جمال خاشقجي لم يعد المصدر جيل الهواتف الذكية ومواقع التواصل الاجتماعي، كان جميعهم مشغولين في هراء فارغ وشتائم بذئنة بين المشككين بالقتل وبين المزييفين لما جرى، بغض النظر عن الحقيقة.

وهكذا استعادت الصحافة المبادرة في فرصة ثمينة، وأكدت أن القراء أكثر بكثير من جيل الأوفياء الذين لم يتخلوا عن صحفهم، القراء في حقيقة الأمر من يبحثون عن الحقيقة ويستحقون

لقطة واحدة وواضحة على الحقائق حتى يتمكنوا من تحديد من هم الرجال الصالحون ومن هم الأشرار. كما قال روبرت كايسر المحرر في صحيفة واشنطن بوست.

شعر الكثيرون بالامتنان للصحافة التي خرقت الانطباع السائد بشأن المصالح السياسية بين الدول، مثلما أثارت الاهتمام بشأن قضايا كثيرة مسكوت عنها.

صحيح أن وسائل الإعلام لم تحصل على الحقيقة بنفسها وكانت خاضعة لعملية ابتزاز معلوماتي تمارسه السلطات التركية، فيما أن القنصلية السعودية كانت أشبه بحصن صامت لا يقدر قيمة نشر المعلومة على الأقل للدفاع عن نفسه.

لكن الصحافة لم تتوقف عند ذلك واندفعت بأقصى ما يمكنها للحصول على معلومات صغيرة للبناء عليها، فيما بقي «المواطن الصحفي» مشغولا بالتعبير عن كراهيته أو دفاعه عما يعتقد، بينما الحقيقة توجد في مكان آخر.

## عدسة كوبييرن الصحافية غير رؤية ماثيو للعالم العربي

أعاد حوار الكاتب المخضرم باتريك كوبييرن مع رئيس الوزراء العراقي الأسبق حيدر العبادي في صحيفة الإندبندنت البريطانية، تكرار الأسئلة المكررة عن عدسة السائح الملتصقة بعين الصحافي الغربي عندما يتعلق الأمر بالعالم العربي.

كوبييرن عجوز مَهَر الصحافة وتجول بين بلداننا ونشر أكثر من كتاب عن ساستنا وتاريخ الحروب الملتبس، لكنه لسوء الحظ مازال مثل الغالبية العظمى من الصحافيين الغربيين، لا يستطيعون إكمال الأسئلة الناقصة، ويقبلون بإجابات «ساستنا المفترضون» على هزالتها، فيما تبقى الأسئلة الحقيقية معلقة في الهواء وفي صدور الجمهور.

ضحية هذا النقص في أسئلة غير مكتملة، الجمهور الغربي الذي لم تكتمل لديه الصورة السياسية ولو بشكلها الأعم عما يجري في بلدان الشمس الساطعة، فما قدمه باتريك كوبييرن في حوار العبادي الذي عد الأكثر طلباً آنذاك، مجرد انتظار إجابات والتوقف عن صناعة الأسئلة، لقد غابت الحقيقة في كل ما قاله العبادي وبقيت الرثاثة السياسية المستمرة والمتصاعدة في العراق وكأنها نوع من الانتصار.

بالنسبة لكوبييرن الأحزاب الإسلامية حل وليست أساس المشكلة المتفاقمة، كذلك يتحدث عن حزب الدعوة الإسلامي في تقديم العبادي، بينما التجربة كشفت أن ربع قرن قضاها العبادي في بريطانيا لم تستطع أن تغير طريقة تفكيره الذي بقي أسير أجواء الحسينية التي ارتادها صغيراً، فالذي كان ينظر له إصلاحياً ارتد طائفياً بدشداشته السوداء وهو يساير الجموع الحائرة والضائعة في لجة سؤال الخرافة التاريخية!

ونفى العبادي في إجابته عن الحشد الشعبي أن يكون لقاسم سليمان أو إيران أي دور في إدارة هذا الحشد، بينما بقيت الأسئلة معلقة على مثل هذه الإجابة الواهنة ولم يبادر كوبييرن الصحافي المحترف بإطلاقها.

الواقع أن المشكلة الصحافية لا تكمن في إجابات العبادي وحدها، بل في الفكرة التي يكونها المراسل الغربي عما يحدث في أرض العرب، هناك جهل حقيقي يصل غالباً إلى حد الكارثة في ما يكتب عن أحداث العراق وسوريا وليبيا واليمن، فضلاً عن إيران في الصحافة الغربية.

يحاول الدبلوماسي البريطاني إدوين سموأل، المتحدث السابق باسم الحكومة البريطانية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، سد نوع من هذا الفراغ المريع بحكم قدرته على التكلم باللغة العربية والعمل من داخل المنطقة العربية، لكنه وفق التقويم المفرط بالتفاؤل لا يستطيع مغادرة دوره كموظف في الحكومة البريطانية.

تسنى لي أن أطلق حزمة تساؤلات على دبلوماسي أميركي على درجة وظيفية مرموقة، بعد أن شعرت أنه يعي كما ينبغي تفاصيل المشهد السياسي الملتبس في عالمنا العربي.

تحدث لي هذا الدبلوماسي عن ليبيا التي يصعب فهمها بطريقة كمن حَبَرَ صحراءها الشاسعة، ليس لأنه قرأ أدب إبراهيم الكوني، بل لأنه فهم الوضع المرتبك هناك، وكيف كان الغرب سببا في ذلك، ولم يكن كل الذي جرى حلا، مثلما حصل في العراق.

قلت له هل يتسنى لي أن أجد الكثير مثلك على قدر من الفهم للواقع العربي في وزارة الخارجية الأميركية، وهل تتوقع أن يكون الصحفيون -على الأقل من تخصص منهم في شؤون الشرق الأوسط- على هذا القدر من الفهم!

ولأنه كأني دبلوماسي آخر لا يفترض أن يبوح بالإجابة كاملة، اختصر الكلام بـ «ليس كثيرا». لا تتفاءل كثيرا، هكذا قال، لأن العملية معقدة أكثر مما ينبغي في وزارة الخارجية الأميركية، فأنا أمتلك رأيا وتحليلا للوضع في بلادكم القلقة، وهناك أمامي سلسلة من الموظفين قبل أن يصل ما أعرضه إلى وزير الخارجية، ولك أن تتوقع بعدها إن كان سيصل للرئيس الأميركي أم لا. بالنسبة للصحافة الأميركية ربما يكون الأمر أسهل في إيصال الفكرة للقارئ، لكنه يعتمد على فهم نوعية ما يكتبه المراسل وطبيعة خطاب الصحيفة.

الجهل بما يحدث في العالم العربي بالنسبة للصحافة الغربية لن ينتهي بحوار باتريك كوبرن مع رئيس الوزراء العراقي، إنها سلسلة متواصلة لسوء الحظ لن يقطعها تلاشي المسافات الطبيعية بالتواصل الرقمي. فحتى هذا ليس كافيا كي يوِّلد الإعلاميون في الغرب فكرة صحيحة عن العالم العربي.

مازالت الفكرة ناقصة، وتأتي دائما متأخرة، وغير جديرة بالوفاء، وغالبا ما تحدث ضرا، مثل الضرر الذي سيولده حوار كوبرن مع العبادي لدى قراء الإندبننت.

سبق وأن كتب ماثيو باريس في صحيفة التايمز البريطانية ما يشبه الاعتراف عن جهل الغرب السياسي والإعلامي بالعالم العربي، لو تسنى لأي من صحفيي وسياسيي بريطانيا أو الولايات المتحدة الاطلاع على مقاله، لكان درسا لا ينسى بالنسبة إليهم.

تساءل ماثيو الذي يعد مع ما يكتبه سايمون جنكينز في الغارديان، أفضل من يقدم صورة للقارئ البريطاني عن الواقع العربي: لماذا نحن البريطانيون نشوق إلى أسطورة لورانس العرب، ونعتقد أننا قادرون أن نعطي لحلفائنا حكمة خاصة وخبرة في المنطقة؟

مثل هذا السؤال التهكمي يجد له ماثيو إجابة مؤذية بالقول بعد أكثر من عقد من احتلال العراق، لنعترف بأننا أضعنا الطريق إلى الشرق الأوسط، في سياستنا الخارجية والعسكرية.

فاحتلال العراق لم يجلب الديمقراطية لهذا البلد كما زعم «سياسيون و صحافتنا» بل أسفر وفق

ماثيو باريس عن دولة فاشلة، لا تزال تمزقها النزاعات الطائفية.

ويستمر بالتساؤل في مقاله بصحيفة التايمز «أي أدلة يقدمها لنا التاريخ من فلسطين والسويس وبلاد فارس والعراق وليبيا وسوريا... وانتوني إيدن وديفيد أوين وصديقه الشاه وبليز وكامرون؟ غير أننا نواصل التخبط».

لسوء حظنا أننا لا نجد الكثير من الكتاب والمراسلين في الصحافة الغربية مثل ماثيو باريس وسايمون جنكينز، لنبرر خيبتنا بالمراسلين الآخرين!

## الحكومات تريد أن تبقى الصحف على قيد الحياة

إذا كان امتلاك سيارة سيكون قريبا شيئا من الماضي، فهل من الأهمية بمكان أن نسأل عما إذا كانت قراءة الجريدة الورقية ستبقى فعلا قائما في المقاهي والمنازل؟ الأصح هل سيكون ثمة ما يمكن تسميته جريدة ورقية في المستقبل؟ ربما سيكون السؤال عن نوع السيارة التي كان يمتلكها جدك أكثر سهولة مما إذا كنت تتذكر شيئا ما كان يسمى جريدة؟

هناك سؤال يمتلك أهميته أيضا بالنسبة لجمهور اليوم أكثر من أي وقت مضى، بعد أن تناست الصحف دورها المفترض بالنسبة للمجتمع، لماذا يجب على الجمهور أن يهتم إذا بقيت تلك الصحف على قيد الحياة أم لا؟

نحتاج إلى خيال سينمائي ثلاثي الإبعاد من أجل إجابة مقنعة، فالمستقبل كفيل بتحويل الأحلام إلى حقائق، لكنه أيضا لا يبالي بما يحسب على الماضي، والجريدة ماضية في شكلها الورقي المألوف وكيف كان يتأبطها القراء الأوفياء ويتمتعون بقراءتها في صباح مشمس بمقهى الضاحية والبلدة، كل ذلك سيأخذ مساحة من أرشيف التاريخ الصحفي.

ستعترف عندئذ جميع حلول إنقاذ الصحافة الورقية بفشلها، تغيير رائحة الصحيفة الورقية إلى عطر منعش كان حلا فاقدا لجذواه وبلا إغراء لأن الزمن حينها سيكون قد تجاوز الورق، في بريطانيا بدأت البلاد تغيير العملة الورقية إلى بلاستيكية لأنه لا يمكن التعويل على تداول الورق سليما بين أيدي الناس، العملة اليوم مطبوعة على مادة لا يمكن تقطيعها أو إنلافها! الجريدة مستقبلا ستكون كذلك وباسم مختلف لا يمت للورق بصلة.

بالنسبة للسيارات، فقد تعين حظر بيع السيارات البترولية والبنزين في المملكة المتحدة اعتبارا من عام 2040. ولكن قبل ذلك أعلنت أكسفورد أنه من المقرر أن تكون أول مدينة بريطانية لحظر جميع سيارات البنزين والديزل والشاحنات الصغيرة من الشوارع المركزية، ومع أنه لا يتوقع أن تتخلى المدن عن صحفها في وقت قريب، لأنها لا تريد التخلي عن صوتها، الجريدة كانت ولم تزال إلى حد ما صوتي وصوتك وصوت الحكومة، لكنَّ الحنجرتين العاليتين «تويتير وفيسبوك» كانتا صوتا هادرا استقطب الجمهور بشكل مخيف، ولم يعد يهتم الكثيرون بصوت الجريدة، الحق لم يعد هذا الصوت مسموعا كما كان، لذلك بدأ مستقبل الصحف غير واضح في أحسن الأحوال.

إذا كانت الوظيفة التاريخية للجريدة تقديم المعلومات وإشاعتها وربط المجتمع في ديمقراطية حرة من الأفكار، فإن مثل هذا الدور سيكون بمقدور تكنولوجيا المستقبل التكفل به بنجاح، من يدري إن كان سيتوفر شريط الأخبار في عصب داخل العين نتحكم بمشاهدته، أو

عصب يومض صورة على الكف لتكون يدنا جريدتنا في المستقبل!!

ربما يكون المستقبل لأجهزة الاستقبال التي تثقب أصابع الإبهام لدينا عندما يكون الإنترنت أشبه بعصب في داخل أجسامنا أو عين شفافة تتواءم مع عيوننا، أو... من يدري؟ عن ماذا سنكتم ضحكاتنا في المستقبل، عن أجهزة الكمبيوتر المحمول، الهاتف الذكي، التلفزيون، طريقة استهلاك الأخبار، لأننا «نعتقد دائما بأننا وسط ثورة تكنولوجية كبيرة، وأن المستقبل سيكون امتدادا للأشياء الرائعة التي لدينا اليوم»، حسب مايكل سكابنكر في مقال له بصحيفة فايننشال تايمز.

هذا يعني أن مباني الصحف ستكون من الماضي، وسيكون هناك مؤرخون للصحافة التقليدية في زمن الصحافة الذكية.

وستكون هناك مهنة منقرضة كان يديرها الصحفيون، وتكنولوجيا متقدمة للذكاء الاصطناعي تصنع الخبر وتوزعه، وسيثار نفس الجدل بشأن موضوعيتها ومهنتها، وعمّا إذا كانت تدار وفق مصالح المصنعين الكبار الذين يتحكمون بالذكاء الاصطناعي.

لن يتوقف مستقبلا في كل الأحوال الجدل بشأن الاتهامات بالانحياز التي رافقت الصحافة منذ انطلاقتها.

يتوقع أن يكون ثمة جدل جديد بشأن مفهوم الصحافة الذكية، لأن المرسل والمستقبل سيتداخلان بشكل مثير للالتباس والشكوى. فمن هو المعبر الحقيقي عما يتوق له المجتمع من عمل الحكومات؟ هل يفيد الإنسان الآلي بوصفه صحافيا بما يسمو له الإنسان الطبيعي؟ ومن قال إن ذلك الإنسان الآلي لن يكون وفيًا لأبناء جنسه، ويتنكر لانشغالات الإنسان الطبيعي ويكون خادما للحكومة الذكية؟

مهلا! عن أي حكومة نتحدث كي نحاسبها عن الفساد في صحافة المستقبل، ستكون الحكومة آلية يديرها الذكاء الاصطناعي، والصحافة صناعة آلية تماما لا دخل للبشر في إنجاز محتواها.

حكومة المستقبل والصحافة ستكونان على توافق تام بفضل الذكاء الاصطناعي، فمن يحكم هو نظام برمجي دقيق يدير شؤون البلاد، يتخذ القرار بلا خطأ يذكر، يعطي الإيعازات للجيش بالتحرك ومنع الاختراقات والقرصنة، يسيطر على حدود البلاد الرقمية، يكتشف الجرائم قبل حدوثها، يشخص المجرمين من طريقة أفكارهم، فالارتباط سيكون آنذاك بين الحكومة الرقمية والشعب على درجة من الذكاء بحيث يعرف ما في أدمغة الناس!!

ماذا عن الصحافة؟ هل ستبقى لها مساحة لتشخيص الخلل ومنع فساد الإنسان الآلي، وتشخيص أخطاء الحكومة الرقمية، وإشاعة المعلومات بين الشعب؟ هل ستكون هناك أخبار وهمية مثلا، هل سيتنازل الذكاء الاصطناعي عن قيمه الأخلاقية المبرمجة ويروج لأخبار كاذبة؟

لأن الشعوب منذ الأزل لا تثق بالحكومات، فإن شعوب المستقبل التي ستدار حياتها بواسطة

الذكاء الاصطناعي ستستمر على نفس عدم الثقة، وستكتشف أن الذكاء الاصطناعي الذي يسير الحكومة سيرسم قناة سرية بينه وبين صحافة الإنسان الآلي وظيفتها التخادم مع الحكومة تماما كوظيفة الصحافة اليوم!

إن فكرة عدم بقاء الصحافة على قيد الحياة سيفندها المستقبل، لأن حيوات ذكية أخرى ستوجد للصحافة، تكون فيها في خدمة الحكومات وتدير ظهرها للناس!

## الصحافة جبانة قبل أن تكون شجاعة

ثمانية آلاف كلمة في تقرير صحفي مازالت تداعياته تمس الأوساط الفنية والسياسية والأمنية والاجتماعية في الولايات المتحدة ودول أخرى، ليست سببا كافيا للاقتناع بأن الصحافة لم تكن جبانة، بعد صمتها كل تلك السنين على انتهاكات المنتج الأميركي هارفي واينستين بالتحرش بعدد كبير من النساء.

لقد كان الصحفي والمحامي رونان فارو (1987) وهو ابن الممثلة السابقة ميا فارو والمخرج ودي ألن، قد تقلد وسام الشجاعة الصحافية بنشر تقرير من 8000 كلمة في صحيفة نيويورك عرض فيه قصصا مفصلة لثلاث عشرة امرأة، وكيف عشن ساعات الألم والإحباط والانهيال والخضوع إثر عمليات تحرش واغتصاب قام بها المنتج الأميركي هارفي واينستين.

الضجيج الذي تصاعد ودفع الشرطة للعودة إلى ملفات قديمة، ومنح وسائل الإعلام مساحة مريحة وشيقة لتداول قصص «هارفي المفترس»، كان يقف وراءه رونان الصحفي والمحامي الشاب الذي سبق وأن عمل مستشارا في إدارة الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما. وبطبيعة الحال يستحق رونان عبارات الثناء وسيوصف بالصحافي الشجاع والجريء من دون تردد.

ملاحظة قد تبدو مثيرة للقارئ العربي عن رونان فارو فهو ناشط مدافع عن حقوق المثليين، وهو ابن الممثلة ميا فارو والمخرج ودي ألن في الاسم، لكن والده البيولوجي يتوقع أن يكون المغني فرانك سيناترا.

نعم، سقط واينستين من وضعه كأحد عمالقة هوليوود ليصبح دخيلا موصوما بالعار منذ أن تم نشر التقرير الصحفي. الأمر الذي دفع مكتب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى القول إن بلاده بدأت مناقشات لسحب وسام جوقة الشرف، أحد أرفع الأوسمة الفرنسية، من المنتج السينمائي واينستين بعد مزاعم عن تحرشه الجنسي، معتبرا هذا «السلوك متناقضا مع الشرف».

كما ظهر علينا فنانون وكتاب وسياسيون يطلقون صيحات الإدانة العالية بحق المنتج مفترس النساء، الذي كان صديقهم حتى ليلة أمس! واستعاد أقرب الناس الذين كانوا يقضون معه الأماسي الباذخة ويعرفون الضحايا عن قرب، الشجاعة المتأخرة بعد عقود لإدانة صديقهم ووصمه بالعار.

الصحافة الأميركية والبريطانية مازالتا تعتبران الموضوع القصة الأكثر طلبا لحد الآن ولا يتوقع أن تنتهيا منها خلال أسابيع، وتشعران بالفخر لكونهما من فتح الملف الآسن الذي لطخ سمعة أوساط هوليوود بالعار.

على مهلكم -أيها الصحافيون الشجعان- لقد مرت سنوات على تلك الانتهاكات التي كانت تمر أمامكم، ومارستم الصمت عليها.

الصحافة الأميركية لا تترك نسمة تمر من أمام نجوم هوليوود دون أن تجد تأويلا وتداعيات مملة لمرورها، فكيف مرت عليها عشرات الانتهاكات والفضائح كل تلك السنين.

يتساءل بيتر بريستون رئيس تحرير صحيفة الغارديان البريطانية السابق، في وقت تستحق الصحافة الأميركية الثناء على كسر كل ذلك الصمت لسنوات وكشف قصة سقوط واينستين من قبل صحيفتي نيويورك تايمز ونيويورك «ألم يكن هارفي واينستين محميا لعقود من قبل الصحافة الجبانة».

ويعيد الصحافي ريان هوليداي إطلاق السؤال ملمحا إلى ما يشبه الاتهام، بأن وسائل الإعلام الأميركية مشغولة أكثر مما ينبغي بالقييل والقال، ويتبعون خطى نجوم هوليوود كجزء من عملهم اليوم، فكيف لنا أن نتصور أن مثل هذه الانتهاكات المريعة فاتت عليهم! لأنهم ببساطة «جبنة جدا»!! كما يرى هوليداي.

بلى، الصحافة جبانة عندما يتعلق الأمر بمصلحة ما. وكل هذا الشغب الإعلامي والشهادات التي تكشف فضائح التحرش بالنساء تدار اليوم وفي وقت متأخر جدا و متاح للجميع وليس كما كان يتطلب الأمر في حينها مواجهة قوة السلطة والمال والكشف عنها وتحمل نتائج تبعات ذلك بمسؤولية.

لا أدعي هنا أن كشف الانتهاكات من قبل الصحافة الأميركية، أمر لا يستحق الثناء بوصفه عملا متميزا، لكن أن تمر كل تلك التحرشات من أمام عيون عدسات الصحافة كل تلك السنين أمر يصيب بالخيبة أيضا.

لقد سبق وأن اتهم الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، الصحافيين بالمبالغة في الاعتداد بأنفسهم ولا يولون اهتماما كافيا بالبلد، من دون أن يصل إلى اتهامهم بالجبنة، وقال ماكرون للصحافي الذي سأله لماذا هو مقل في حديثه للإعلام، إن «الصحافيين ليسوا محور اهتمامي، أنا أولي اهتمامي للفرنسيين، هذا ما يجب فهمه».

إن البيانات التي تتحدث عن ازدياد ثقة الأميركيين في وسائل الإعلام، يفندها اهتزاز ثقة وسائل الإعلام بنفسها، فهي تصارع من أجل البقاء وسط فكرة التكرار الذي يهدد المحتوى.

ألا تكون وسائل الإعلام الوسيلة الأولى التي يرى فيها المجتمع حقيقة ما يحدث له، هذا يعني أن فكرة القبضة غير السليمة على دعائم السلطة من قبل السياسيين الفاسدين وأعيان المجتمع منتهكي القيم، في ازدياد مطرد.

لم يكن شعار السماح للناس بأن يقرروا ما يريدونه، بالنسبة إلى إمبراطور الإعلام روبرت مردوخ، خطوة رئيسية تدعو إلى الاعتقاد بأنه يجب عليك أن تثق في غرائزهم بدلا من أن تثق بغرائز النخب خاصة إن كنت تملك القوة لتشكيل تلك الآراء. وهذه واحدة من مشاكل الصحافة

الكبرى التي تبعتها عن مشاكل الناس.

لقد ظهر علينا الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما في بيان مشترك مع زوجته ميشال أوباما بعد التحقيق الصحافي الذي كتبه رونان فارو أحد الذين عملوا معه في البيت الأبيض بالقول «أي رجل يقلل من شأن المرأة ومن قدرها يمثل هذه الطريقة يجب أن يُدان ويخضع للمساءلة بغض النظر عن ثروته أو وضعه».

كم يبدو هذا الكلام طيبا ولو أنه جاء متأخرا أكثر مما ينبغي ولن يستطيع إنقاذ النساء اللواتي تحرش بهن هارفي المفترس.

## ما ينتظر الصحافة أكبر من إعادة تأهيل الصحفيين

بالنسبة إلى السياسيين المتسقين مع قناعاتهم، نقطة ضعفهم هي الصحفيون البارعون، يكرهونهم لأنهم لا يتدللون، يطلقون الأسئلة التي تبحث عن إجابات حقيقية، ولا تعينهم مطلقاً تلك الأسئلة التي سبق وأن أطلقت عشرات المرات وتكررت الإجابة نفسها.

وبالنسبة إلى الصحافة، فإن الأفكار المكررة والتي بلا روح هي نقطة ضعفها، عندها لن تكره الصحافة نفسها لأنها تكرر الشائع والسائد والمقال والمعروف، بل ستكون مكروهة من الجمهور، تماماً كما تكره المرأة الرجل بسبب رائحة فمه!

يفترض الصحفي تيم هارفورد من صحيفة فايننشال تايمز أن الثوم نقطة ضعف مصاصي الدماء. وهي تماماً نفس نقطة ضعف الصحف عندما تعجز عن صناعة الأفكار الجديدة، لأن الأفكار المكررة لها نفس رائحة الثوم عند القراء، وتزداد تلك الرائحة وتضعف بنفس قدرة الجملة التعبيرية في إعادة ابتكار نفسها عبر صناعة الفكرة المستحدثة أولاً وفي اللغة المضيئة ثانياً.

أنا قادر مثل جميع القراء على إعداد جدول عنوانه التكرار في الكتابة، بمجرد وضع قائمة للمقالات المنشورة في أي صحيفة عربية، هناك جمل جاهزة سبق وأن قيلت ويعاد تكرارها مئات المرات في مقالات تنشر في مساحة مميزة في الصحف.

وهناك أفكار سبق وأن تم تناولها وصارت سائدة مثل الملح في الطعام، وتعاد الكتابة عنها بشكل يثير الاستغراب والإزعاج معاً، بل سيبقى طعام الصحيفة مقبولاً وبلا ضرر ومحافظاً على نكهته أياً كانت، إذا لم يصف لها ملح المقال المكرر.

مقاومة التغيير موضوع مستمر، وهذا ما يعزوه مارتن بوشنر أستاذ الأدب في جامعة هارفارد إلى اعتراض مبكر على تكنولوجيا الكتابة من سقراط، الذي جادل بأنها «ستخلق النسيان في نفوس المتعلمين، لأنهم لن يستخدموا ذكرياتهم».

يُلخّص بوشنر الموقف السقراطي بأناقة: الكتابة، بالنسبة إلى المفكر اليوناني، كانت مجرد ظل صامت للكلام، طريقة تستوعب الكلمات لكن بدون صوتها، وأنفاسها، وروحها. كانت مجرد شيء آلي، تكنولوجيا.

الصحافة كلمة متفجرة اليوم، وهي غير مقبولة على الأغلب من جيل الهواتف الذكية، ومن جيل آخر كان قد أحب قراءة الصحيفة، لكنها تسبب له الخيبة كلما عاد لقراءتها اليوم!

تسنى لي الاطلاع على مجلة عربية جديدة أصابتنني بالخيبة مثلما نصيب «نحن الصحفيين القراء بالخيبة»، كل ما فيها يشير إلى موت الأفكار، لا توجد فيها فكرة واحدة جديدة، بل أستطيع أن أزعج أننا سنكتشف كل ما هو مكتوب فيها من جمل سبق وأن تمت كتابتها آلاف المرات، وتلك

مهمة سهلة ستكشفها لنا أبسط خوارزمية في برنامج كمبيوتر. هل يمكن بعدها أن نجهل سبب العجز الذي أصاب صحافتنا العربية عندما يتعلق الأمر بالمحتوى المتميز؟

نعم، هناك عجز في إدراك فكرة المحتوى المتميز لذلك بقينا ندور على أفكارنا القديمة ولا نمح القراء ما يجعلهم يتوقون إلينا.

لا يمكن بث الحياة في الأفكار الميتة، ومع ذلك تكرر صحافتنا العربية تلك الأفكار من أجل أن تشهر شهادة موتها.

دار هذا الحوار مرة بين فنان تشكيلي وطباعي مهر الصحافة على مر عقود، مقترحا على صحافي بارع إصدار مجلة جديدة بأفكار وتصميم مختلفين عما هو سائد، متعهدا بتحمل كلفة الإصدار والتمويل والتوزيع.

كانت الإجابة أقرب إلى الصدمة، عندما رد عليه الصحافي متسائلا: ومن سيكتب في هذه المجلة؟ كل الذين تقترحهم استهلكت أفكارهم وبقيت تدور على تاريخها!

كان يتحدث عن أسماء مشهورة في الصحافة العربية وما زالت أعمدتهم تنشر بتميز اليوم، لكنه يدرك أن الغالبية العظمى منهم يكتبون من أجل الكتابة وحدها كأمر واجب وفي توقيت محدد، إنهم في حيرة من أمرهم، وغرقى بما هو سائد يستنجدون بفكرة هامشية تنفذهم في مقال هذا الأسبوع، بينما دائرة الحيرة مستمرة في الأسبوع المقبل!

هل أبدو متشائما إلى هذا الحد؟ أنا لا ألغي الآخر مطلقا ولا أصادر ما يكتب، لكنني آمل أن أقرأ ما يضيف لنا فكرة جديدة ويحرضنا على إعادة صناعة الأفكار. وما يبعث على الأمل هناك من يقوم بذلك في تجارب متحركة يديرها على الأغلب كتاب وصحافيون لم يتخرجوا من مدرسة الأدب، قرأوا الأدب من أجل أنفسهم ومن أجل اللغة العميقة فيه، وليس من أجل الصناعة الصحافية، لأنها أمر مختلف تماما مثلما كان يصنع أمبرتو إيكو أفكاره بلغة صحافية في مقالات لا يملك القراء خيارا غير مطالعتها بشغف.

هل يوجد مثل هذا الخيار في صحافتنا العربية، عندما يقترن الأمر بكتاب أحياء من جيل الراحل أمبرتو إيكو؟ لا أعتقد! لأن لا أحد منهم استثمر لغته الأدبية كما فعل إيكو الصحافي وهو يعرض أفكارا مضيئة عما يمس حياتنا عندما يتحدث عن الحقائق والموبايل مثلا.

مع ذلك، يجب علينا تركيز اهتمامنا على صناعة الأفكار في الوقت الذي تبدأ فيه الصحف في التلاشي. كلما كان من الأسهل البدء في فكرة جديدة، نصح أكثر عنادا حول التخلص من الصحافة القديمة، من الضروري أن تختفي الأفكار المكررة الجافة واللغة الجاهزة في صحافتنا اليوم، لكن ذلك قد لا يكون كافيا لخروج الصحافة من السوق المريضة. لأن ما ينتظر الصحافة أكبر بكثير من إعادة تأهيل الصحفيين.

## الصحافة أكبر الخاسرين في حرب المراسلين

عندما كان يقال في زمن الحروب الكبرى «إن الصحافة أول من يدخل الميدان وآخر من يغادره» لم يكن الحديث ينصب على فكرة المنتصر والمهزوم، بقدر ما كان يعبر عن القدرة في إيصال الحقيقة إلى الجمهور، فعند كلا الطرفين كانت الصحافة منتصرة.

لكنها لم تعد كذلك بعد أن انتهكت قوانين الحروب، فلم يعد بمقدور المراسل الحربي ممارسة دوره التاريخي المجازف، أو في حقيقة الأمر لم يعد ما يستحق المخاطرة، بعد أن صنف المتحاربون المراسل الصحفي مع وضد وليس بكونه شاهداً على ما يحدث.

المراسل الحربي الشجاع كان من بين ضحايا الحرب في سوريا والعراق، لقد قتل بيد العناصر المتطرفة فقط لأنه كان شجاعاً وتجوّل في الميدان الملبس من أجل نقل الحقيقة وحدها، بينما بعض المراسلين سقط من أعين الجمهور لأن رسالته كانت على هامش الحقيقة، وبطبيعة الحال لا أحد يريد أو يفكر بمقتله، لكن لا أحد أيضاً يرغب بمشاهدة أنصاف الحقائق في حرب عبثية مستمرة.

وبصرف النظر عن الطريقة التي ننظر بها إلى الأمور، من الصعب أن يرى ديفيد غاردنر الكاتب في صحيفة فايننشال تايمز أي فائز في هذا الكابوس الجهنمي في سوريا، في ظل كل تلك البرك العميقة من اليأس والتشرد التي تعم البلاد والعباد، وهو ما يتيح فرصاً لا تقدر بثمن لكل تجار الحرب، من كل حذب وصوب، للاصطياد بغزارة فيها.

لكن مراسل «متخرفن» حسب وصف صحيفة الغارديان لجون سيمسون كبير مراسلي هيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي»، لأنه في لجة القتل على الهوية في العراق يقدم لنا صورة منزهة عن رجال الدين.

ففي الوقت الذي اجتاحت تنظيم داعش مدينة الموصل، قدمت عدسة كبير المراسلين استعراضاً للميليشيات الطائفية في بغداد، وانتقل سيمسون بعدها إلى النجف الأبعد عن الموصل مكان الحدث آنذاك ليحاوّر ممثل المرجعية الدينية بصفتها مصدر الحل السياسي.

ذلك ما يعني بوضوح أن أكبر الخاسرين في الحرب المستمرة هو المراسل الصحفي، ليس لأن تهديدات المتطرفين تجعل الأمر لا يستحق المجازفة وفق جيريمي بوين، بل لأن بعض المراسلين في الحروب الملتبسة لم يعودوا مجرد شهود وناقلين للحقيقة وحدها.

يعترف مراسل مخضرم في دول الشرق الأوسط مثل باتريك كوكبيرن، بأن الحروب التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط في العقد الماضي، والمتصاعدة اليوم، أسهمت بطريقة ما في صناعة المفاهيم الخاطئة عن هوية المنتصر والمهزوم.

ويعزو كوكبيرن الذي عمل مراسلا في دول عربية لصحيفتي فاينشبال تايمز، ثم الأندبنت، منذ عام 1979، سبب صناعة «المفاهيم الخاطئة» إلى الصحف والتلفزيون والراديو، حيث لعب الصحفيون دورا مركزيا في ذلك، وهو في كل الأحوال يدرك أنه كان جزءا من هذه الصناعة.

لم تعد وسائل الإعلام الكبرى قادرة على إيفاد المراسلين إلى المناطق الملتهبة، بسبب الأزمات المالية التي تعاني منها، وعدم وجود ما يضمن سلامة هؤلاء المراسلين، الأمر الذي دفعها إلى الاعتماد على مراسلين محليين، وهم في الغالبية ووفق التقويم المفرط بالتفاؤل، يفكرون بمصيرهم وسط التهديدات المتقاطعة، أكثر من أن يكونوا شهودا على حقيقة غائبة.

عندما سئل أبيه سيبيس، وهو منظر سياسي بارز للثورة الفرنسية، عما فعله خلال فترة الإرهاب 1793/1794، أجاب «بقيتُ على قيد الحياة». وعندما يعيد مثل هذه الإجابة اليوم أي مراسل صحافي خارج من ميدان المعركة فإن الجمهور سيكون سعيدا بذلك لنجاته، لكنه لن يقبل بإجابة ناقصة عما جرى في الميدان لأنه سيسأله لاحقا ماذا بشأن الحقيقة أيها المراسل؟

ولأن القول المتفائل بشأن الصحافة على أنها أول من يدخل ميدان المعركة وآخر من يغادره، لم يعد قائما، فإن المراسلين لم يكشفوا حقيقة الانتهاكات التي ارتكبت في معركة الموصل لتخليصها من تنظيم داعش، خاف المراسلون فشهدت الموصل معركة قذرة ارتكبت فيها الفظائع وبغياب شهود الحقيقة أو تخاذلهم عن قولها.

## أزمة الصحافة العربية تكمن مع نفسها

أن ينتهي حوار صحافي مطول مع الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي من دون أن يقول شيئا، هذا يعني أن الأزمة التي نعيشها ليست سياسية فحسب، ثمة أزمة تعيشها الصحافة مع نفسها! وأن يتحدث رئيس الحكومة العراقية أسبوعيا بما يشاء من دون أن يجيب عن الأسئلة المتراكمة والمتصاعدة في الشارع العراقي، بينما يمارس العشرات من الصحافيين أمامه دورا لم يوجد لهم، هذا يعني أن الصحافة أصبحت خارج الخدمة.

الرئيس المصري ورئيس الحكومة العراقية، هما الأكثر طلبا في المادة الصحافية، لكننا كصحافيين نبدو الأكثر عجزا في استنطاقهما أو إرغامهما على الكلام لاستحصال الأجوبة المنتظرة من الجمهور، ولسوء حظ الجمهور، لقد عجزنا عن ذلك، لأننا ببساطة نعيش أزمنا كصحافيين، مثلما تعيش الدول أزماتها السياسية والاقتصادية والمجتمعية، بينما لم نعد شهودا على هذه الأزمات.

تبدو لي علاقة الصحافيين الغربيين مع الرئيس الأميركي دونالد ترامب، لا يكتنفها العجز كما حال صحافتنا العربية، وإلا لما وصف ترامب الصحافة بـ «النبت الشيطاني» واعتبر كل ما يصدر عنها مجرد أكاذيب مختلقة.

ثمة إجابة شائعة عند القراء المخلصين للصحف في العالم العربي، إن لم يهمسوا بها للآخر، فإنهم يرددونها مع أنفسهم على الأقل، بعد لحظة استرخاء تلي المطالعة وإعادة الجريدة إلى الطاولة: لم أجد شيئا يستحق الانتباه، أو على الأقل ليس ثمة إجابات لأسئلة الناس.

أن ينتهي الحال بصحفنا العربية من دون أن تحمل الإجابات المنتظرة، هذا أمر جدي وخطير يهدد الصحافة برمتها ويقطع صلتها بالقراء.

علينا ألا نندرع بسطوة الحكومات على الصحافة، نعم هو أمر قائم وقبضتها لم تتراخ حتى بعد مقتل حارس البوابة، لكن الصحافة العربية فشلت أصلا في استقطاب القراء بصناعة أفكار حرة ومعالجات تعيد ثقة المجتمع بنفسه، وهي خطوط لا تمس المحرمات التي ترفعها السلطات العربية في وجه الصحف. لم تعد مشكلة الصحافة مع الحكومات وحدها، بل تكمن في عجزها عن إعادة ابتكار مهمتها وتقديم محتوى مرضي للقراء وقادر على إدامة الصحف وتمويلها، بدلا من أن تستمر في تقديم الخدمات الصحافية مدفوعة الثمن للحكومات ولرجال الأعمال والدين!

دعونا نعود خطوة إلى الوراء ونسأل عما إذا كانت الصحافة فقدت دورها في مشهد سياسي واجتماعي مرتبك ومخيف تعيشه المجتمعات العربية؟ لماذا لم يدق جرس إنذار عزوف القراء عن الصحف في آذان كبار الناشرين؟ ألا تجدر بنا إعادة حساب الوقت الذي يقضيه أكثر القراء الأوفياء

مع صحيفته المفضلة يوميا؟ بمجرد أن نعرف مساحة ذلك الوقت الضئيل، أعتقد أننا سنصاب بخيبة أكبر من الخيبة التي أصابت القراء العرب بالصحافة؟

الصحافيون بحاجة إلى إعادة ذلك الوقت «موضع فخر الصحف» إلى حياة القراء، وليس العيش على الوقت المستقطع الذي يأخذه القارئ بعجالة ولامبالاة لمطالعة الصحيفة إن وجدت أمامه، ولا يكلف نفسه الذهاب لشرائها.

الصحافيون بحاجة إلى إعادة متعة الاسترخاء والشغف إلى قراء الصحف في المقاهي، تلك المتعة المغمورة بالمعرفة لم تفقد بعد مواصفاتها الثمينة، وثمة أمل يجب أن يتمسك به الصحافيون المخلصون بإعادة مسرة قراءة الجريدة من أجل تحفيز الناس على التفكير والمعرفة أكثر. الصحيفة ليست كفيسبوك مصدرا للاكتئاب عندما يتعلق الأمر بالمقارنة الاجتماعية، فقد أظهرت إحدى الدراسات حول استخدام فيسبوك، أنه حين يقارن الناس أنفسهم بحياة أصدقائهم على المنصة الرقمية التي تبدو مثالية، فهم يشعرون بالاكتئاب.

لم يسبق أن انتاب القراء مثل هذا الشعور عند قراءة الجريدة، صحيح أن القارئ يشعر بالانزعاج يصل أحيانا إلى حد الاستياء من أكاذيب ومزاعم بعض الكتاب، لكن في النهاية تبقى الجريدة مصدرا لإعادة التفكير والتحفيز على نقد الآخر، وليس مصدرا للاكتئاب كما فيسبوك!

لقد تغيرت الأجواء السياسية في العالم العربي وولد جيل شرس في الجدل على المنصات الإلكترونية، وسادت مفاهيم طائفية وقومية وعرقية وعشائرية مدمرة، ولم يكن دور الصحافة العربية إلا المراقبة المتوجسة والمندهشة حيال ما يحدث، فيما أدرجت كل أدوارها باقتراح العلاج في الهامش، على الأقل لجيل الهواتف الذكية.

صدمة الصحافة العربية مستمرة، لكنها لم تبد لحد الآن ما يظهر أنها مستوعبة ما يدور حولها، وإلا لماذا تبقى متأخرة في وقت حرج يتطلب ممارسة دورها الحقيقي الذي وجدت من أجله.

الصحافة لم تُنتخب من قبل أي منظمات ومجموعات حقوق الإنسان ولم تُنتخب قط من قبل أي أحد، لكن من الواضح أنها تُشارك في تحديد كيف ينبغي مساعدة المجتمع على تسيير وضعه ووضع الحكومات أمام حقيقة قراراتها، وعندما تفقد بنفسها مثل هذا الحق التاريخي المعطى لها بتفويض مجتمعي وسياسي، فإنها قد حكمت على نفسها بالتلاشي، لتصبح أوراق الجرائد كأوراق الأشجار الميتة تذررها الرياح.

عندما تساءلت جين توينج، مؤلفة كتاب «جيل الإنترنت»: لماذا يصبح أطفال اليوم المتصلون دائما بالإنترنت أقل تمردا وأكثر تقبلا وأقل سعادة، وغير مستعدين نهائيا للبلوغ؟

لم يخطر ببالها وهي تجيب على سؤالها أن السبب يكمن في الصحف التي لم تعد تلفت انتباههم كما كانت تشد الأجداد إلى قراءتها؟

## الصحافة تخوض المعركة الخطأ لاسترجاع مكانتها

في فيلم «ذا بوست» للمخرج ستيفن سبيلبيرغ، بدت معركة الصحافة آنذاك مع الحقيقة وحدها، لا توجد معارك هامشية أخرى وليس كما هي معركة الصحافة اليوم.

توم هانكس رئيس تحرير واشنطن بوست في الفيلم كان نسخة طبق الأصل من رئيس تحرير الصحيفة آنذاك بن برادلي، لا يفكر بغير إنتاج قصة صحافية تُعَلِّي من شأن الصحيفة وتكشف الفساد الحكومي، وتعظم ثقة القراء.

أما معركة رئيس التحرير الحالي مارتن بارون المعادل للراحل برادلي، فتبدو مختلفة، ثمة معارك على الصحيفة أن تخوضها اليوم لم تكن تواجهها من قبل، أقلها المعركة مع الرئيس دونالد ترامب بشأن الأخبار الزائفة وجعل الصحف أشبه بـ «نبته شيطانية».

هناك معارك خطأ أرغمت الصحافة على دخولها في العصر الرقمي. وهذا يعني تهमيش معركة الصحافة الحقيقية مع نفسها وإعادة ابتكار أدائها وتطوير أدواتها للوصول إلى الحقيقة التي لم تعد متاحة للجمهور.

كان بن برادلي صحافياً يتحدى السلطة ويفسر العلاقة التي يجب أن تكون بين الصحافة والحكومة، لأنه كان يعتقد بأن الصحافة ليست مجرد مهنة من أجل الصالح العام وفق التشريعات الديمقراطية. ويرى أن الصحافي طالما يقول الحقيقة بضمير وإنصاف، فعليه ألا يقلق بشأن العواقب، كما كتب في رسالة قبل أكثر من أربعين عاماً. فالحقيقة بالنسبة إلى الصحافي الذي يكمن في داخله هي ليست خطرة كما يشاع دائماً، وإنما هي من تصنع الرجال الحقيقيين دون مقابل.

ما الذي على مارتن بارون أن يفعله، لقد سبق وأن اعترف «إن هناك حرباً شعواء ضد الصحافة، وضد مبادئ التحقق نفسها».

لكن الكاتب فرانسيس ويلكنسون اتهم المؤسسات الصحافية الرائدة بالتصرف أحياناً كما لو كانت تترفع كثيراً عن الأعياب مهرجي الأحزاب السياسية، متسائلاً عما إذا كان هذا يعد نوعاً من أنواع أفلام التجسس الرخيصة؟ إنه أمر لا يكاد يستحق النظر أو الاعتراف بوجوده، فضلاً عن سبر غور أساليبه وتكتيكاته.

منذ دخول الصحافة إلى السوق المريضة، كانت التحليلات تجمع على أن الإنترنت قد هزم وسائل الإعلام التقليدية، لكن مثل هذا التحليل سرعان ما تغير إزاء تفوق وسائل التواصل الاجتماعي، فبدت المعركة مع المواطن الصحافي وجمهورية ملياري مستخدم. الصحافة تنظر بعين الرهبة إلى فيسبوك وتويتر بوصفهما المايكروفون الأعلى في العالم، مقابل صوت وسائل الإعلام التقليدية.

لكن مثل هذا الأمر بدأ يفقد جاذبيته أيضا مع صعود مصطلح «ما بعد الحقيقة» والأخبار المفلتة، وثمة ردة عكسية تكنولوجية لدى الجمهور، لم يعد الغالبية منهم مهتما بأخبار وسائل التواصل. عدم الثقة في وسائل الإعلام الاجتماعية هو عودة غير متأخرة للصحافة بوصفها المصدر الأوثق لاستقاء الأخبار والمعلومات منها.

فقد كشفت دراسة استقصائية عالمية جديدة أن الغالبية من الناس يثقون بالصحافيين أكثر من ثقتهم بمنصات فيسبوك وتويتر، وأظهرت الدراسة تضاعف ثقة الناس بوسائل الإعلام مع أنهم يطالعون الأخبار أقل مما كانوا عليه.

مثل هذه النتائج خبر سار بلا شك لوسائل الإعلام، لكنه لا يكفي لطمأننة المنافذ الإخبارية الرئيسية، فالردة العكسية التكنولوجية تعود إلى تأثير الأخبار المزيفة التي شاعت في وسائل التواصل، وليس إلى تطوير محتوى وسائل الإعلام التقليدية.

وهذا ما يصفه جيمس بال مؤلف كتاب «ما بعد الحقيقة: كيف غزا الهراء العالم» بالخطر الذي شنت وسائل الإعلام عندما اعتبرت معركتها مع جيل الهواتف الذكية ووسائل التواصل الاجتماعي. هناك حرب خاطئة تخوضها وسائل الإعلام التقليدية مع وسائل التواصل الاجتماعي، لأن انخفاض ثقة الجمهور بفيسبوك ليس مفاجئا في عصر الأخبار الوهمية ولا يعني انتصارا للصحافة التقليدية. من المفيد أن يتواصل الصحافيون مع المواطن الصحفي الناشط بطريقة مطمئنة، لكنه من غير المفيد للصحافي أن يفقد الثقة بمستقبل صناعته.

إن فقدان الثقة في وسائل الإعلام الاجتماعي ليس أفضل الأخبار التي كشف عنها الاستطلاع بالنسبة لوسائل الإعلام التقليدية. لأن هناك نسبة كبيرة من الجمهور تقلل أو تتخلى عن متابعة الأخبار كليا.

دعونا نتفق على أن الأخبار ليست أمرا مسليا للجمهور كمشاهدة برنامج كوميدي أو فيلم، وهو أمر مثير للقلق أكثر من المعركة الخطأ التي تديرها وسائل الإعلام مع فيسبوك وتويتر. معركة الصحافة الحقيقية كيف تصنع من الأخبار قصة متفاعلة بين الجمهور، وليس التخطيط لمعركة مستمرة مع فيسبوك العملاق؟

أزمة الثقة بالأخبار يمكن أن تتسبب بمفارقة انتشار لوسائل الإعلام الأقل ثقة على حساب المصادر الإخبارية الراسخة. وتلك المعركة التي يجب أن تواجهها الصحافة اليوم. لأن المجتمع والحكومات الديمقراطية تستفيد في نهاية المطاف من وسائل الإعلام الإخبارية الحرة وعالية الجودة، كان نعوم كوهين، مؤلف كتاب «المعرفة للجميع: صعود وادي السليكون» يقول إن اعتبار الهاتف الذكي يجعل الإنسان أبكم أمر لا يتفق مع فكرة الديمقراطية كقوة سياسية وكرامة اجتماعية.

بينما عاد المخرج الأميركي تشارلز فيرغيسون إلى التاريخ من أجل تأكيد فكرة أن الصحف لا تستطيع كشف مواضع الفساد والتزوير ونهب المال العام، إن لم تكن قوية ماليا ورابحة تجاريا. ويزدكر فيرغيسون أن واشنطن بوست ونيويورك تايمز وصحفا أخرى وقفت في وجه الرئيس ريتشارد نيكسون بشأن الغارات السرية على كمبوديا وكشفت فضيحة ووترغيت، لأنها كانت صحفا قوية ماليا ورابحة تجاريا، أما اليوم فقد أصبحت الصحف تقلص من عدد صحافيتها، خاصة الصحفيين الاستقصائيين، وبيعت واشنطن بوست لشركة أمازون، بينما تعد لوس أنجلوس تايمز وشيكاغو تريبيون في عداد الصحف المفلسة، فيما تتعرض الشبكات التلفزيونية لضغوط مالية كبيرة، ولا توجد الآن في الولايات المتحدة أي شبكة تلفزيونية مستقلة. لسبب بسيط مفاده أن الصحافة تخوض المعركة الخطأ وتتجاهل معركتها الحقيقية مع صناعة الحقيقة بمحتوى متميز.

## موسم صحافة التوقعات

لا تحتل الصحافة كلام التوقعات مهما كانت درجة تحققه لأنه في النهاية سيفتقد مقومات الصناعة الخبرية، بما فيها التقارير المكتوبة وفق نظريات التحليل السياسي، لا تقدم نصها بشكل توقعات بقدر ما تعرض سيناريوهات من أجل أن تدافع عنها.

ومع ذلك يبدأ موسم التوقعات في الصحافة مع بداية كل عام جديد، وهو موسم مغرٍ للصحافيين لتقديم تنبؤاتهم عن السنة الوليدة، تلك التوقعات شبهها الكاتب تيم هارفورد في صحيفة فايننشال تايمز بقطع الحلوى الصغيرة في عيد ميلاد عالم الفكر: وهي مغرية، ولذيذة، وشهية، بيد أنها فوق ذلك ليست صحية تماما.

هذا اعتراف قاطع من هارفورد بأن توقعاته أيضا ليست صحيحة حتى وإن تحققت، لكن إغراء طعم الحلوى الصغيرة جعله يكون بين الصحافيين المتوقعين، ويضع قائمته في مقال مفصل.

الصحافيون الاقتصاديون سيكونون أول المقتحمين موسم التوقعات وسيضعون قوائم مفصلة عن هبوط وصعود السندات وحيوية الدولار وضعفه والحروب التجارية والطفرات الاقتصادية والتعثر المرافق لها... توقعات ستفقد قيمتها الصحافية بمجرد صعود خبر بوقائع حقيقية.

فيما يرسم الصحافيون السياسيون تحليلات متشائمة للعالم، فلا مكان للتفاؤل في قاموسهم لعدم وجود أي سبب يجعل المؤمنين بنظريات التحليل السياسي يضعون مسحة تفاؤل جدي تطراً في يوم ما على عالم السياسة. المؤامرات والحروب مصدر مثير للتحليل مثلها مثل شطحات وأنانية السياسيين.

لكن السؤال الذي لا يغيب يكمن في العواقب الصحافية لمدونة ضخمة من التوقعات تنطلق مع بداية كل عام، عن أي نظرية تحليل سياسي نتحدث ونحن نتوقع مواقف دول سيدونها التاريخ وتؤثر على الجغرافيا السياسية.

عادة تجري القراءة لما يحدث وما يمكن أن يؤول إليه الحال، لكن التوقع الممزوج بالأمان لا أهمية له غير الرغبة بإغراء القارئ الذي سيجد فيه «كلام جرائد» يحقق رغباته الدفينة.

أنا مثل بقية الصحافيين لا يمكن أن أغرق في التفاؤل بمصير الصحافة في العالم، وليس في الوطن العربي وحده، تماما مثلما استعان تيم هارفورد بمقالة ثاقبة تعود إلى عام 1996، توقع فيها بول كروجمان الحال في عام 2096، إذا كان التنبؤ بأن الروبوتات ستعيد تشغيل العالم، فلن يكون لدى النجارين وسائقي سيارات الأجرة، وكثير من الصحافيين أيضا، أي شيء جاد للمساهمة به في سوق العمل.

يقول هارفورد «إذا حدث هذا، فإنه يتعين علينا أن نتخلى عن النموذج الحالي القائم على

دولة الرعاية الاجتماعية، من أجل نموذج لا تعتبر فيه البطالة وصمة عار ولا دلالة على الفاقة، بل مجرد خيار مقبول تماما لطريقة الحياة. وهذا يتطلب نوعا من الدخل العالمي العالي للجميع»، لكنه في النهاية لا يشك بأن توقعه سوف يكون خاطئا، على الرغم من أنه يتمنى أن يحتاج الأمر إلى بضعة عقود قبل أن تصبح سفاهته بادية للعيان.

إذا كانت البطالة ستكون في يوم ما ليست وصمة عار طبعا لعصر الإنسان الآلي، فإن العار سيلاحقنا لأننا سنتوقف عن التفكير في العصر الآلي! أن تكون عاطلا عن العمل، إذن أنت لا تفكر لأن ثمة من يفكر نيابة عنك.

أنا أيضا مثل هارفورد لا أريد لنبوءتي أن تتحقق وتنتفي حاجة العالم إلى الصحافة، على الأقل كي لا نتوقف عن التفكير في صناعة محتوى صحفي يعيد القراء الأوفياء إلى صحفهم بعد أن سرقه جيل الهواتف الذكية.

سبق وأن أعلنت كبرى شركات التكنولوجيا في العالم عن وظيفة بشرية لمراقبة المحتوى، وهو اعتراف بعجز الإنسان الآلي عن قدرته على مراقبة المحتوى بقدر ما يقوم به الصحفي.

وأعلنت شركتا غوغل وفيسبوك عن إنشاء وظيفة جديدة وتعيين مسؤول سيحمل مسمى وظيفيا «شرطي محتوى» للتعامل مع أكثر القوانين المرهقة، التي تجبر فيسبوك وتويتر ويوتيوب على ضرورة الامتثال لها.

وسيكون من مسؤوليات «شرطي المحتوى» مراقبة كافة المحتوى المنشور وتحديد المحتوى غير القانوني وتنبيه الإدارة الرئيسية لحظره. ومثل هذا الأمر ليس بمقدور الروبوت القيام به.

سيحتاج فيسبوك وحده عشرات الآلاف من الصحفيين بوظيفة «شرطي محتوى» لمراقبة ما ينشر، وهذا مبعث تفاؤل في مطلع العام الجديد بأن التوقعات المتشائمة لن تتحقق على الأقل بالنسبة للصحفيين المهرة.

وترى سوزان وجسيكي الرئيسة التنفيذية ليوتيوب «لا يزال المراجعون البشريون ضروريين في إزالة المحتوى وتدريب أنظمة التعلم الآلي لأن الحكم البشري أمر بالغ الأهمية لاتخاذ قرارات حول المحتوى».

هذا الكلام لا يخضع لمنطق التوقع الصحفي الشائع في بداية العام الجديد، وهو يبعث على التفاؤل بالنسبة لمستقبل الصحافة، لكنه في كل الأحوال ليس كافيا للصحفيين.

التوقع بتلاشي وظائفهم قائم ومجزرة الصحف مستمرة، ولم تخرج بعد كبرى الصحف من السوق المريضة، التعافي يكمن في صناعة محتوى يعيد تقاليد القراءة عبر الأفكار والمعلومات الجديدة التي تدفع الناس إلى إعادة نظرهم إلى وظيفة الصحيفة، قبل أن يحطمها العصر الرقمي. مع بداية عام جديد منحت كاثرين فينر رئيسة تحرير صحيفة الغارديان البريطانية شحنة

عاطفية للصحافيين والقراء معا، عندما أعادت وصف العلاقة الخاصة بينهما بكونها ليست مجرد أخبار، إنها إحساس مشترك والتزام لفهم وإلقاء الضوء على عصرنا. وكم نبدو بحاجة إلى أن نرسخ مثل هذا الإحساس المشترك، هذا ما ينتظره القراء، ولسوء الحظ عجز الصحافيين عن تحقيق ذلك يبدو ماثلا للعيان.

## رئيس تحرير متقاعد لا يتوقف عن التفكير في الصحافة

أتخيله لا يتوقف عن التفكير منذ استيقاظه المبكر صباح كل يوم، أنه مشغول بمستقبل الصحافة وبعد أكثر من عقدين من تقاعده، في حقيقة الأمر أن بيتر بريستون الذي اختطفه الموت قبل أن يضع قدمه في بداية عقده الثماني، لم يتقاعد وبقي صحافيا مخلصا للكتابة حتى يومه الأخير، لنا أن نعود إلى مقاله الأخير في ليلة رأس سنة 2017، بينما اختطفه الموت بعدها بستة أيام.

هذا العجز الذي ترأس تحرير صحيفة الغارديان البريطانية وأخلص للصحافة المطبوعة، وآمن ببقائها وسط التنافس الشديد مع الصحافة الرقمية، ترك دروسا لأجيال من الصحفيين، كنا نتعلم منه الحكمة التي يستلها من تجربته في قراءة ما يجري من أحداث، بينما كان يسهم بشكل فعال في استقرار البدائل المتاحة أمام الصحف البريطانية في أوج أزمته بعد دخولها السوق المريضة. رحل بيتر بريستون الذي يعتبر على نطاق واسع كواحد من أرقى الصحفيين في جيله، أنظم لصحيفة الغارديان عام 1963، ورأس تحريرها ما بين عامي 1975 إلى 1995 وأشرف على الأوقات الأكثر دراماتيكية في تاريخ الصحيفة البريطانية العريقة، لكنه لم يغادرها بعد هذا التاريخ وبقي مخلصا للفكرة التي لم يتوقف عن إعلانها في مقالات مستمرة.

أطلق في عام 1996، الملحق اليومي للغارديان G2، وكان تحريضه وأفكاره الهادئة وراء إعادة تصميم جذرية للصحيفة في عام 1988. وسجلت الصحيفة زيادة في التوزيع خلال فترة رئاسته للتحرير وصلت إلى 500 ألف نسخة يوميا.

عاش بريستون العمر الافتراضي لرئيس التحرير مضاعفا دون أن يكرّر أفكاره، فعلى مدى عقدين من الزمن كان يقف في طليعة الابتكارات الصحافية، وتحويل الغارديان إلى قوة وطنية حقيقية ذات سمعة دولية، والتحريض على إعادة تصميم جذرية ومثيرة للإعجاب التي ساعدت الصحيفة على الكفاح ضد الحرب الوحشية لتسعير المادة الصحافية التي كان يديرها إمبراطور الإعلام روبرت مردوخ سواء في الصحف الشعبية التي يمتلكها أو في صحيفة التايمز المنافسة للغارديان.

ووصفت كاثرين فاينر، رئيسة تحرير صحيفة الغارديان، بريستون بـ «المحرر الرائع» و«السخي والداعم».

وقالت «منذ أن أصبحت رئيس تحرير صحيفة الغارديان والأوبزرفر في عام 2015، كان بيتر صديقا وداعما بشكل مثير للقلق، وتقديم المشورة والأفكار بشكل صبور ومثالي».

بينما اعترف آلان روسبريدغر الذي شغل منصب نائب بريستون وخلفه في رئاسة تحرير

الصحيفة، بأن الغارديان مدينة له بدين هائل.

وقال «لقد جمع بين النزاهة العظيمة والمثانة العنيدة والإنسانية اللائقة مع رؤية إستراتيجية حقيقية، لم يسع إلى الشركة مع السياسيين، وكان شجاعا، وشجاعا في قيادة الصحيفة».

يرسم مايكل وايت، المحرر السياسي السابق في صحيفة الغارديان، صورة واقعية لبيتر رئيس التحرير، بأنه يبدو للوهلة الأولى المحرر غير المحتمل في فليت ستريت، لكنه في الواقع لم يتنازل عن الكاريزمية ولم يرفع صوته أبدا سواء في المحادثة أو الكتابة.

قد أبدو مغاليا أمام القارئ العربي، وأنا أعرض لجانب من سيرة رئيس تحرير سابق لصحيفة بريطانية لا يعرفه، لكن الواقع أن تجربة بيتر بريستون وآراءه في الأحداث تقدّم لنا درسا صحافيا ثمينًا.

فعندما صوّت البريطانيون لمشروع بريكست والخروج من الاتحاد الأوروبي في صدمة سياسية واجتماعية ضربت البلاد، اتهم بريستون الصحافة بإطلاق فقاعات ثم تحثار بها، بالإشارة إلى «الضجيج الإخباري» عن شخصيات سياسية وجدت ثقلها في الصحافة أكثر مما قدّمته في السياسة.

لقد واجه الجمهور بأذان صمّاء كل التحذيرات والتحليلات الصحافية والصراخ التلفزيوني وأعاد مسار الانتخابات البريطانية وفق ما يراه وليس وفق قوة تأثير وسائل الإعلام وانحيازها، وهذا يعني أن الوقت قد حان لإعادة النظر في وهم قوة الصحافة، وفق بريستون المحلل للمضمون الإعلامي.

عرض بريستون لنتائج الانتخابات البرلمانية التي تلت تصويت بريكست وتوجه الصحف البريطانية قبل الانتخابات وكيف أنها فشلت في إدارة عقل الناخب، فتحليلات الصحف اليمينية لإمبراطور الإعلام روبرت مردوخ، لم تكن سوى تحذيرات بعذاب سياسي سَحَقُه الناخب البريطاني في ما بعد، بل إن كلام صحيفة ديلي ميل في يوم الاقتراع بأن الأصوات كلها ذاهبة للمرأة الحديدية 2، لم يكن سوى تأكيد للجملة الفلكلورية «كلام جرائد»، فلم تعد تيريزا ماي الروح البريطانية، وإنما وجدت نفسها في ورطة.

وتساءل بريستون بعد كشف الصحافة لفضيحة التحرش الجنسي في هوليوود، في وقت تستحق الصحافة الأميركية الشناء على كسر كل ذلك الصمت لسنوات وكشف قصة سقوط واينستين من قبل صحيفتي نيويورك تايمز ونيويورك «ألم يكن هارفي واينستين محميا لعقود من قبل الصحافة الجبّانة».

بينما عبّر عن استيائه بعد الفيلم الذي صوّره أحد الصحافيين لمدرّب منتخب إنكلترا المقال سام ألدرايس وهو يتحدث مع صحافيين سريين منتحلين صفة رجال أعمال، حول طرق الالتفاف على قواعد لوائح اتحاد كرة القدم.

وتساءل قائلا: إذا مارس الصحافي دور الشرطي السري فقد سقط في كسب ثقة نفسه، ومارس

سلوكا غير أخلاقي يؤثر على الجمهور.

لا يبرر بريستون، الذي لم يتوقف عن كتابة أعمدة أسبوعية عن التقاليد الصحافية، ممارسة الصحفيين أدوارا زائفة واستخدام كاميرات خفية تحت مسوغ المصلحة العامة، بل يرى أن جدارة الصحفي في الحصول على أفكار واضحة بما فيه الكفاية وبطريقة مشروعة. يجمع كل زملاء بيتر بريستون على هدوئه في أوج لحظات العمل التي تتطلب الحسم السريع وتدفع إلى الانفعال، لكنه وفق الأفكار التي تركها بشأن قيم الصحافة، كان «حنجرة عميقة» لم يخف صوتها في زحمة جيل الهواتف الذكية.

## المواطن الصحفي يعلم المراسل الصحفي

### في إيران درس الحقيقة

مع أنه من السابق لأوانه أن نبدأ مراسم دفن المراسل الصحفي، لكن علينا الاعتراف بأن هذا المراسل إن وجد في الاحتجاجات التي تصاعدت في المدن الإيرانية، لا أهمية له إن لم يغط الحدث على حقيقته، أو يتنحى جانبا إن كان خائفا.

الإيراني الثائر على التعسف والتخلف، والمواطن الصحفي الدائر في مسيرات الاحتجاج، يمارسان دور المراسل بامتياز، وأنهما موضع ثقة كبرى وسائل الإعلام في العالم، لأن الحدث المنقول لم يكتف بالكلمات بل وثق الثورة الإيرانية الجديدة على الملالي بالصورة، وتلك لعمري، إدانة لكل المراسلين الأجانب في الشارع الإيراني، فلم يعودوا شهودا للحقيقة بعد أن تغاضوا عن عمد أو جبن أو مواراة عن قول الحقيقة.

يبدو من المناسب لجميع المراسلين الأجانب في إيران، استعادة كلام راسل بيكر المراسل السابق لصحيفة نيويورك تايمز، بعد استعارة كلامه ومطابقته على ما يجري في إيران، فهذا يعني عدم وجود صحفيين يغطون الأحداث هناك، بل يوجد صحفيون يغطيهم الخطاب الرسمي الإيراني!

يمكن أن نجد مثل هذا الكلام في تصريحات الملالي في قناة «برس تي في» الإيرانية التي تبث باللغة الإنكليزية، فلديها القدرة المريعة على عدم الخجل، وهي تعالج الأحداث المتصاعدة وكأنها غير موجودة إلا في ما يقوله الرئيس الإيراني حسن روحاني والمرشد الأعلى علي خامنئي. الحدث لا يصنعه الملالي في طهران، بل يوجد في الشارع الثائر على إعادة إيران إلى قرون الظلام الطائفي. وتلك مهمة المراسل الصحفي في تسليط «لقطة واحدة وواضحة على الحقائق من أجل الجمهور الذي يستحق ذلك بجدارة حتى يتمكن من تحديد من هم الرجال الصالحون ومن هم الأشرار»، حسب تعبير روبرت كايسر المحرر في صحيفة واشنطن بوست.

لقد فشل المراسلون الأجانب في إيران بنفس القدر الذي نجح فيه المواطن الصحفي الإيراني، فبينما كانت تعلق أصوات المراسلين على أفعالهم، وهم يقدمون متابعات بسيطة لأحداث خطيرة، كانت عدسات هواتف المواطنين الصحفيين تهرب صور الحشود الغاضبة من دون تشويه أو مبالغة أو تلفيق.

بالأمس انتقد إليوت أبرامز، الباحث في دراسات الشرق الأوسط في مجلس العلاقات الخارجية الأميركية، أداء المراسلين الأجانب في إيران، مشيرا إلى أن الحكمة تقتضي أن يراقب كل مراسل في إيران ما يقوله في تقاريره، إلا أن عناوين ومحتوى صحيفة نيويورك تايمز مثلا عن انتفاضة

إيران جاءت «مضللة» لأنها اعتبرت أن ما يحدث هو «احتجاجات اقتصادية فقط» في محاولة لتفريغ المظاهرات من محتواها السياسي.

وتعكس التقارير الإخبارية المتحفظة التي أعدها توماس إردبرنك مدير مكتب صحيفة نيويورك تايمز في طهران، الحذر وخشية إبعاده من إيران، حسب أبرامز، ولذا جاءت خالية من الشعارات السياسية التي رفعها المتظاهرون مثل «الموت أو الحرية».

ومثال مراسل نيويورك تايمز يعبر بامتياز عن خيبة أمل بالصحافيين، ففي أفضل الأيام التي يجب أن تحتفي الصحافة بدورها في كشف تغوّل الفساد والظلم، تفشل في ذلك بمداهنة أنانية لتخلف ملالي طهران.

لم تستطع صحيفة على درجة عالية من الحساسية كالغارديان البريطانية تقديم مادة إخبارية مفصلة عن الحدث الأهم، واكتفت بتحليلات مترددة ومحبطة عما يجري في إيران، فيما سقط محرر على درجة من الأهمية مثل سايمون تيزدول في فخ الدعاية الإيرانية، عندما ركز على أعداء إيران متجاهلا أهمية ما يجري في إيران نفسها، بقوله «إن خصوم طهران يراقبون التطورات الأخيرة مثل الطيور الجارحة التي تحلق في السماء فوق الصحراء، متأملين أن تؤدي هذه التطورات إلى انهيار النظام».

ويرى تيزدول أن سقوط النظام في طهران سابق لأوانه، محذرا بأن أي ضعف للنظام في إيران قد يؤدي إلى تصعيد خطير في التوتر الذي يسود المنطقة.

وتلك قصة مستمرة لجهل إعلامي بالجغرافيا السياسية في المنطقة من قبل صحافيين غربيين، أو قفز على أسباب التوتر الخطير الذي يسود المنطقة بفعل الأذرع الإيرانية.

أمام كل ذلك التهاون وتردد المراسلين الصحافيين إزاء الاحتجاجات المتصاعدة في إيران، تبرز صورة التقطتها عدسة هاتف مواطن صحافي إيراني على درجة من الذكاء والبراعة، لفتاة إيرانية تقف على صندوق وسط الاحتجاجات، خلعت حجابها الأبيض المفروض عليها بسلطة الملالي وعلقته فوق عصا.

قد تبدو هذه الفتاة وكأنها تلوح بعلم أبيض في إشارة إلى الهدنة أو الاستسلام، وقد توحى أيضا بما يشبه «شنق الحجاب» تقليدا لصور الشنق المنتشرة هناك، ولكن نظرا لوجودها في بلد تحكمه الدكتاتورية الدينية وتلزم النساء بارتداء الحجاب، فإنه إشارة غير مسبوقة إلى التمرد والرفض والثورة لشابة إيرانية تمثل جيلا عاش الإحباط والظلم بأقصى صورته، جيل افتقد الحرية الاجتماعية والسياسية منذ صعود رجال الدين إلى الحكم وتحويل البلاد إلى مدرسة تاريخية للطائفية.

كان يفترض أن يلتقط هذه الصورة مصورو وكالات الأنباء العالمية أو المراسلون الصحافيون أو مراسلو القنوات التلفزيونية التي طالما تباغت المحطات الفضائية بوجودهم دائما في أرض

الحدث.

لكن المواطن الصحافي الإيراني الشجاع علمهم جميعا الدرس الإعلامي الذي كان يفترض أن يقدموه للجمهور المترقب، الدرس الذي يواصل تقديمه بشجاعة على منصته الخاصة ومواقع التواصل، مخترقا الحجب والمنع.

أيها المراسلون الأجانب لكبار الصحف والوكالات العالمية في إيران، كم كنتم صغارا أمام المواطن الصحافي الإيراني الشجاع.



## الحقيقة القبيحة وما بعدها

كنا نعتقد أنهم لن يكونوا مجانيين بما يكفي لإسقاط الأرض التي يقفون عليها والآن لسنا  
متأكدين جداً!  
ماثيو غرين أستاذ التشفير

## الحرية للذئاب تعني موت الأغنام

ماذا يحدث عندما تمثل المشكلة نفسها الحل. ذلك ما يجسده الزواج التجاري لعصر الأثرياء، فإيلون ماسك يجسد بامتياز المشكلة، لكنه بالاستحواذ على تويتر مثل الحل بوصفه بائعا متجولا ذا كفاءة عالية في تمرير الادعاءات المشبوهة.

وماذا يحدث عندما يمتلك من يتسبب بالمشكلة، الحق في تقرير ماهيتها وكيفية إصلاحها؟ لا نختلف بأن تويتر منصة تعاني من مشكلة المعلومات المضللة، ولا تكتفي بكونها منصة ممتازة لقراءة الأخبار والعثور على الآراء، لكنها تظهر أيضا للمستخدمين خليطا من المعلومات التي يمكن أن تكون مرهقة. نقطة الخلاف هي الوسطية. يعتقد بعض المستخدمين أنها مفرطة في التقييد. يقول آخرون إنها متساهلة للغاية. كلا الجانبين يدعي أن هذا يدمر تويتر!

لكن ماذا عن أثرى أثرياء العالم، الجنوب أفريقي الذي أصبح مواطنا أميركيا فقط في عام

2002؟

عادة ما تملي سياسات الأثرياء ما يشعرون به لكن لا أحد على يقين من الفلسفة التي سيعتمدها الملياردير الغامض. المحافظون رحبوا بشراء ماسك لتويتر على أنه انتصار لحرية التعبير. والليبراليون شعروا بالقلق من أن المعلومات المضللة ستنتشر على نطاق واسع إذا اتبع ماسك خطته لتفكيك مراقبة المنصة.

فالمحلل التكنولوجي روب إندرلي يرى أن ماسك يتصرف بتهوّر، معتبرا أن تركيبته التي تجمع بين التحكم المحدود بالانفعالات والثراء الفاحش ليست مناسبة لتويتر، فيما يصفه روجر كاي من شركة «إندبوينت تكنولوجيز» بالاستبدادي، ونظرته التحررية فيها شيء من سياسات اليمين المتطرف.

يعتقد ماسك أن امتلاك أكثر من 250 مليار دولار، يمنحه الحق في الإفصاح عن رغبته في حل مشاكل الأرض والفضاء، وفق ما يريد. بعدها لا يمكن الاستغراب من قيام مشعلو الحرائق بتمثيل دور رجال الإطفاء، والحرية التي يريدها ماسك لتويتر، غالبا ما تعني حرية الذئاب موت الأغنام بالنتيجة!

تلك الصفقة السريالية التي شغلت العالم تعني أن حرية التعبير ستكون وفق مزاج الثراء وليس وفق التعريف التاريخي للحرية التي هي أشبه بكائن حي ينمو ويتطور وقد يموت، وفي العصر الرقمي صارت الحرية لا تكتفي بكونها أداة لتواصل العالم، بل تطمح لحكم العالم.

ويتجاهل هذا التصوير الذاتي لحرية تويتر مدى التزام ماسك المهتم بمفهومه الخاص لحرية

التعبير. ذلك ما يجعل صفقة شراء تويتر خطيرة للغاية عند معرفة أولويات المالك الجديد. بل إن بيل غيتس قدّم في توقعه أن يصبح تويتر أسوأ في عهدة ماسك، على أن يكون أفضل أيضاً.

لقد قام الأثرياء بإدارة منحى اقتصاد العالم صوب جيوبهم، وتمثل ذلك بامتياز في اقتصاد كورونا وما ينتظرنا من اقتصاد ما بعد كورونا، لقد استولوا على الأرباح وأعادوا استثمارها في شراء المزيد من النفوذ السياسي، بحيث يمكن أن يساعد عدم المساواة السياسية في الحفاظ على اللاعدالة الاقتصادية. يمكنك شراء وسائل الإعلام أو منصات الوسائط الاجتماعية، وبالتالي يمكن أن تتلاعب بصناعة الخطاب لصالحك، والتحكم في الأدوات التي يستخدمها الأشخاص العاديون للرد.

سبق وأن صنف ماسك نفسه بالمتقف العام وصانع الفكر والرؤية، وبالتالي أصبح في أذهان كثير من الناس حكيمًا، وليس مقاتلاً شرسًا من أجل الأرباح بأي وسيلة!

لا يمكن للعالم أن يكون على هذا النحو وهو يصارع لتعريف نفسه من داخل العالم الرقمي. يمكننا الحصول على أشياء جميلة في تويتر، لكن علينا أن نتعلم كيف نرى من خلال قصص الاحتيال التي ترفع شخصيات مثل ماسك إلى أبطال.

## بيت آمن من دون ستائر

بيدو اننا سنجد معادلا تعريفيما لما قاله منظر جماليات المكان غاستون باشلار عن البيت « هو المكان الذي يجب أن يقبلنا عندما نذهب إليه» «تأمل كلمة يجب هنا!».

فالعالم برمته أصبح بيتا رقميا شاسعا يقبل كل يدخله من دون وجل أو تردد أو تمييز، البيت الرقمي آمن وإن كان من دون ستائر، فكل الذي يمرون من أمامه يرون ما يودون أن يرون، وبإمكانهم أيضا أن يبحثوا في اروقته وغرفه الافتراضية من دون ان يصددهم أحد.

ان بيانات المستخدم على فيسبوك مثلا لاتدعو للقلق وهي توضع في عالم جديد مفتوح، وفق تعبير ستيفن بول من صحيفة الغارديان، الذي ينصح بعدم إلغاء الاشتراك في هذا البيت الذي صار يضم أكثر من ثلاثة مليار شخص مرتبطين مع بعضهم البعض بطريقة ما.

هذا البيت الذي لا يحتوي على ستائر وإمكان من في داخله ان يرى عبر نوافذه ويتعرف على المارين أمامه والتواقين للدخول كأعضاء في اسرته، كما بإمكان المارين توثيق الآصرة من سكنة البيت السابقين له ببساطة، هو بتعبير جديد «اعلام رقمي» يعيد صناعة العالم من أجل تغييره، والعلاقة بين الناس.

لم يعد الإعلام مقتصرأ على رجاله السابقين ولا حتى أحفادهم، هناك جيل الويكيبيديا حسب تعبير «بيان الانترنت» بوصف من يصنع الحدث وينقله، فالشخصي أصبح عاما وإمكان الاخرين الاطلاع عليه، كذلك الحال مع من ينشر خبر تخرجه المصور من الجامعة، انه لا يفكر بالمتلقي بقدر ما يفكر بنفسه وبالعدد القليل من المقربين اليه، لكنه صنع خبراً انتشر داخل اروقة البيت الشاسع والمتقاربة غرفه في آن واحد!

خذ مثلا اجتهاد المرأة البرتغالية على فيسبوك وهي تلتقط من مقر اقامتها في لندن مجموعة من الصور لأحداث الشارع اليومي، ثمّة من ينتظر الباص مع كلبه، وهناك جمع من المحققين بإعلانات تعرض فرص عمل او غرف للإيجار، فيما يمضي الآخرون في قضاء عطلة نهاية اسبوع بالتنزه، جمعت هذه السيدة الصور الثلاث بهاتفها المحمول وكتبت تحتها تعليقا مقتضبا وحملتها بعد ثوان من التقاطها على صفحتها في فيسبوك، انها صنعت قصة اخبارية وفوتوغرافية في آن واحد من دون ان تقصد ذلك.

مثل هذه السيدة ثمّة ثلاثة مليار مستخدم يصنعون الخبر اليوم بطريقتهم الخاصة في اعلام جديد لا يرتدي قفازات، أو يخشى حارس بوابة أو رقيب، أو لجنة حياذ أو تحديد الصلاحية.

فهل يبقى الاعلام يترقب هذا المشهد الهائل الذي يديره «المواطن الصحفي»، فيما هو يصنع خطابه أو يريد صناعة رأي عام ويقدم بضاعته في السوق ويطلب مقابلها ثمنا؟

من يشتري اعلامنا اليوم فيما ثمة من يخرق المساحة الشاسعة ويقدم كل شي: الخبر  
والمعلومة والصورة والفيلم بلا مقابل؟  
سنعول على «المحتوى المتميز» كي يكون للإعلام اليوم مكانه بين جيل الويكيبيديا.

## وهن التجسس يصيب رومانسية الفضاء الإلكتروني

يصف فيكتور ماير أستاذ تنظيم الإنترنت في معهد أوكسفورد تردي العلاقة بين المستخدمين والشركات الكبرى على الإنترنت بـ «العواقب الوخيمة» وهو تعبير قد لا يفي بالقلق المتصاعد حول خصوصية المعلومات الشخصية بعد فضيحة التجسس لبرنامج سري أطلق عليه اسم «بريزم» أدخلته الاستخبارات الأميركية مباشرة على خوادم شركات إنترنت كبرى، لأن هذه الشركات بنت عقود تعاملها مع الناس على الثقة.

إننا نثق بكم أيها السادة ونمر إلى غوغل كما نمر إلى ممرات حدائق منازلنا، ونشعر أن فيسبوك وتويتر وسكايب ويوتيوب أشبه بغرف نومنا، أما أبل ومايكروسوفت فمعهما تكون أجهزتنا محمية، تماما مثلما نحمي أجسامنا من المرض!

فهل حقا اهتزت الثقة بيننا وبينكم؟ ولم نعد آمنين كما ينبغي في منازلنا الافتراضية؟ يستبعد ماير استعادة الثقة بين المستخدم وهذه الشركات، حتى لو اتضح أن المعلومات حول التجسس من قبل مخابرات الدول الكبرى كاذبة، فالثقة دمرت والجميع يتحدث عن ذلك».

كل هذه الشركات الكبرى تعتمد في وجودها على ملايين المستخدمين، وهم يثقون بها عندما يضعون معلوماتهم الشخصية لأغراض تجارية تسهلها هذه الشركات، لكن عن أي ثقة نتحدث عندما تُقدم معلوماتنا الشخصية إلى الاستخبارات الأميركية مثلا.

ومثل هذا الأمر دفع غريغ نوجيم كبير المستشارين القانونيين في مركز الديمقراطية والتكنولوجيا في نيويورك، إلى مطالبة غوغل بممارسة المزيد من الضغط على سلطات المخابرات للكشف عن مزيد من المعلومات حول التجسس على مستخدميه.

إلا أن لاري بايج الرئيس التنفيذي السابق لشركة غوغل، قد استبعد مثل هذا المسار، مؤكدا أن شركته تتخذ أقصى درجات حماية سمعة علامتها التجارية. وأنها تعزز بمستوى السرية حول الإجراءات القانونية الحالية التي تمنع تقويض الحريات الشخصية.

الأوروبيون لا يقبلون أن تكون لدى الولايات المتحدة معايير مزدوجة لحماية بيانات الأجانب تختلف عن معايير حماية بيانات الأميركيين، هكذا انطلق الصوت في البرلمان الأوروبي «بياناتي تخصني، هذا حجر زاوية في التفكير الأوروبي بشأن حماية البيانات».

كذلك تتصاعد الأسئلة عن المصادقية بعد فضيحة «بريزم» عن انتقاد أي دولة أخرى تتجسس على مواطنيها لأن ذلك ليس له مكان في النظم الديمقراطية، في حين ترتكب السلطات الأميركية الخطأ نفسه.

لقد سبق وأن أطلق جاك غولدسميث وتيم وو مؤلفا كتاب «من يحكم الإنترنت؟ أوهام عالم بلا

حدود» حزمة أسئلة تتجسد اليوم في فضيحة «بريزم»، مثل هل الإنترنت يمحو الحدود الوطنية؟ ومن يصنع مستقبلا صافيا يتم من قبل مهندسي الإنترنت والمبرمجين، ومنظمة الأمم المتحدة، أو الدول القوية؟ من هو حقا يتعين عليه السيطرة على ما يحدث على الشبكة؟

ويبدو أن تفاؤل بعض المحللين بقيام الإنترنت بتحطيم الانسجام التاريخي بين السلوك الفردي والسلطة الحكومية، يجد ما يزعج الكثيرين اليوم. وهذا ما عرض له مؤلفا ذلك الكتاب بهدوء وروية وعقلانية موحية، فهما لا يتعاطفان مع الرومانسية المجردة في النظر إلى السلطة والعولمة تجاه الفضاء الإلكتروني. ولا يكتفیان بعرض الجانب اللطيف للحكومة، عندما يقولان إن الحكومة ليست ضامنا محبا وعطوفا كبيرا يعمل للصالح العام، وتقوم بالأمر الصحيح دائما، فمقابل الفوضى التي واجهت «إيباي» مثلا في التسعينات نجد سوء استغلال من قوى الحكومة.

ويبدو أن العلاقة السيئة بين الإنترنت والفرد لا تقتصر على الديكتاتوريات، فحتى الحكومات الديمقراطية تعاني من مشكلات خطيرة، كما يخبرنا «بريزم» اليوم!

## الحرية وليس الخوف

«كنا نعتقد أنهم لن يكونوا مجانيين بما يكفي لإسقاط الأرض التي يقفون عليها والآن لسنا متأكدين جدا.» هكذا بدا تصريح ماثيو غرين أستاذ التشفير، محملا بالخيبة وهو يتفاعل مع تداعيات اختراق خصوصية الإنترنت من قبل الاستخبارات الأميركية والبريطانية.

كان صوته معبرا عن تساؤلات الملايين وهم يفترضون، أنه لم يكن بإمكان الاستخبارات استخدام إمكانياتهم لأضعاف المعايير، لكن الجميع أصيب بالخيبة، فنحن نتجول في بيت إلكتروني غير آمن، وبإمكان الاستخبارات معرفة أصغر خصوصياتنا على الشبكة العالمية، فكيف بوسائل الإعلام وشبكات البحث والمؤسسات الجامعية...؟

صدى الوثائق التي تم تسريبها وكشفت أن أجهزة الاستخبارات الأميركية والبريطانية قامت بفك شفرة تمكنها من التنصت على مجموعة كبيرة من اتصالات الإنترنت بما فيها الرسائل الإلكترونية والحوالات المصرفية والمحادثات الهاتفية، جعل الجميع غير آمن وأصاب الخبراء بالخذلان.

خبيرة ماثيو غرين وزملائه في أمن الإنترنت، سبقها تشكيك معلن لريتشارد ثيمي الخبير المتخصص في تقنيات الإنترنت الذي وصف «أمن الإنترنت» بالأمر المثير للغيثان، مؤكداً أن خبراء الأمن يشعرون بالقهر لأنهم لا يستطيعون تحقيق الأمن.

وشاركته غالبية خبراء، شاركوا في مؤتمر سابق عن أمن الإنترنت في لاس فيغاس، التأكيد على أنه «لا يوجد شيء اسمه أمن الإنترنت... فلا يوجد نظام آمن 100 في المئة، ولا يوجد شفرة لا يمكن اختراقها».

ثيمي أزعج شركات التكنولوجيا بقوله «صناعتنا برمتها قائمة على التواري والغموض... وما لدينا هو شيء محطم في أساسه... فكتابة الشفرات هو خيار الإنسان الساذج، لذلك كيف يمكننا استخدام كلمة «أمن» عندما لا نعني ذلك؟».

واليوم صار على العالم أن يجد تعريفا واضحا لعلاقة التكنولوجيا بالحكومات، فجاريد كوهين مدير التخطيط في شركة غوغل رفض أن تحل التكنولوجيا محل الحكومات، بعدما ساعد محرك البحث العملاق على سقوط أنظمة الحكم في بعض البلدان العربية.

كوهين شارك أريك شميدت المدير التنفيذي السابق لشركة غوغل في إصدار كتاب «العصر الرقمي الجديد: إعادة تشكيل مستقبل الناس والأمم والأعمال» ليثيرا القلق من انحراف العصر الرقمي وأن يدار بلا قيادة مسؤولة.

وحذر المؤلفان من الفوضى التي ستعم العالم وتدمر العلاقات بين الدول والشركات، إن لم توجد قيادة مسؤولة وقوانين تلزم التعامل عبر العصر الرقمي.

ويريان أن ثورة المعلومات ستجرد الناس من سيطرتهم على معلوماتهم الشخصية في الفضاء الافتراضي، والتي سيكون لها عواقب كبيرة في العالم المادي.

ويفسران كيف أن التكنولوجيا محايدة، والإنسان هو من يستخدمها لأغراض جيدة أو سيئة، يمكن أن تكون لها عواقب مؤذية.

وحتى الحكومات الديمقراطية تعاني من مشكلات خطيرة فيما يتعلق بالإنترنت، فهناك خطر أن تتمدد الحكومة في السيطرة على الإنترنت والحريات الشخصية، فيمكنها تغليف العقوبات على بعض السلوكيات، لكن من يحاسب الحكومات إذا تجسست علينا؟

سبق وأن تظاهر الآلاف من الألمان احتجاجاً على فك الشفرات من قبل أجهزة الاستخبارات، رافعين شعار «الحرية وليس الخوف»، وكان على عشرين ألف متظاهر أن يدركوا احتجاج ريتشارد ثيمي عندما اعتبر مصطلح أمن الإنترنت مثيراً للغثيان.

## تويتر متجر بحاجة إلى حراس

لو تسنى لأحدهم إطلاق شحنة كهربائية مميتة من على لوحة مفاتيحه للقضاء على مغرد في الجهة الأخرى من الأرض، لفعلها لأنه لا يكتفي باللغة الضحلة التي يستخدمها، هناك ما هو أشرس يتمنى فعله!

ثمة من يوجد على مثل هذه الشاكلة وهو يتخفى خلف جهازه المحمول، وكأن المسافات الواقعية الشاسعة بين المستخدمين، وعدم مبالاته بالمسافات الافتراضية القريبة، تمنحانه الضمان الأخلاقي لفعل ما يشاء في سلوك تعسفي!

هكذا يتعرض المغردون على شبكة تويتر، وخصوصا المشاهير منهم، ويبدو أن الإعلاميين ضحية أكبر لمثل هذا السلوك، الأمر الذي دفع إدارة موقع المدونات الصغرى، إلى أخذ الأمر على محمل الجد وعدم التسامح مع مثل هذه الاعتداءات «الافتراضية» وتطورها إلى «واقعية». وصار من الممكن الآن التبليغ الفوري عن مثل هذه الأفعال، على بعض الأجهزة المحمولة لحين تعميمه على الموقع الرئيسي، وتضامن مع إطلاق التبليغ بسوء المعاملة مئات الآلاف من مستخدمي تويتر.

وكان الهدف من ذلك رسالة واضحة من قبل الشبكة بأنها تريد إشعار المستخدمين بالأمان على تويتر، وتضييق الخناق على الجريمة الإلكترونية، بعدما تلقت كل من هادلي فريمان، الكاتبة في الغارديان، وكاثارين ماير المحررة الأوروبية لمجلة تايم، وجريس دينت الصحافية بجريدة انديبندنت، تغريدات جرى إرسالها أيضا إلى العديد من النساء الأخريات.

رجال الشرطة يطالبون وسائل الإعلام الاجتماعية بفعل ما هو أكثر من الكلام، من أجل إيقاف مثل هذا السلوك التعسفي، فيما يرى مراسل هيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي» «أن المنظمات التي تدير هذه المنابر الإعلامية الاجتماعية ربما تحتاج إلى إلقاء نظرة فاحصة طويلة، وإلى تحمل بعض المسؤولية».

وشبهه تويتر بمتجر بحاجة إلى تدابير وقاية كالحراس وكاميرات المراقبة لمنع الجريمة! ليس جديدا على الصحفيين التعليقات المسيئة من المستخدمين على قصصهم ومقالاتهم المنشورة.

فعدد غير قليل من القراء يستخدم عبارات تفتقر إلى الذوق العام وتصف الكاتب أو غيره بشتى أنواع النعوت والشتائم في خانة التعليقات تحت المقال، الأمر الذي يضع إدارة التحرير في مهمة فنية صعبة لـ«فلتر» التعليقات وحذف غير اللائق منها.

وبعض المؤسسات الإعلامية كـ«نيويورك تايمز» تخصص عدداً قليلاً من المشرفين لمتابعة

التعليقات السيئة، فيما تقوم مؤسسات أخرى، مثل «هفينغتون بوست» بالاعتماد على فريق من 30 مشرفاً ونظام كمبيوتر يعمل على تصفية الكلمات والعبارات لخلق بعض النظام بعد الفوضى التي تسببها أكثر من 4 ملايين تعليق كل شهر.

وسبق أن عانت ميلاغروس أوليفا، مراقبة موقع صحيفة «البايس» الأسبانية ما يكفي من المعلقين السيئين. وللمرة الثانية، تكتب مقالاً افتتاحياً تناشد فيه القراء التصرف بلطف. واقترحت تخصيص المزيد من الموارد لمحاربة المعلقين المسيئين ودعت إلى «معايير واضحة» للتعليق.

وكتبت أوليفا «أنا مع الرأي القائل بأنه على الصحيفة أن تفتح باب المشاركة... لكن النقد شيء والسب والتشهير شيء آخر».

لكن السيطرة لا تزال ضعيفة على التعليقات المسيئة.

فهل سيتطور الأمر لتتحول مواقع التواصل الاجتماعي إلى متاجر محاطة بكاميرات المراقبة وحراس إلكترونيين أذكاء؟ بسبب سلوك بعضهم، دعونا نرى؟

## أنانية الجزر المبعثرة

لا أحد يخشى على «ابتكاره» المذهل مثل خشية مخترع الويب تيم بيرنرز لي، بتحول الإنترنت إلى جزر مبعثرة تهدد مستقبل الشبكة في جميع أنحاء العالم، بعد أن فكر في أن يجعله وحدة كونية تجمع الفقراء والأغنياء.

من يتأمل كلام هذا الرجل المخلص لأفكاره في قمة الإعلام في أبوظبي ينتابه القلق من تلاشي فكرة «القرية العالمية» التي أشاعتها شبكة الإنترنت، عندما يعرب عن ألمه لقيام الشركات والمواقع بإنتاج برامجها الخاصة للتعامل مع الإنترنت دون المرور بالويب.

فالويب تطور ليصبح أداة قوية في كل مكان لأنه بني على مبادئ المساواة، وهذا ما يدفع تيم بيرنرز لي إلى التعبير عن خشيته من تلاشي هذا التنوع عبر تهديده بطرق مختلفة.

فالأنظمة المغلقة التي توفر محتوى محدودا للمشاركين، لها مساوئها مقارنة بالأنظمة المفتوحة، وأن الاحتكار يهدد روح الابتكار، لكن الأفكار «رائعة الابتكار» وفق تيم بيرنرز لي، قد تكون أسرع في اقتناص الفرص غير المسبوقة.

في هذا الكلام يمكن أن تصبح مواقع التواصل الاجتماعي أكبر مما هي عليه الآن، الأمر الذي يدفعها إلى الاحتكار وتقضي على كل فكرة تدعو إلى الابتكار.

ولم يتردد مخترع الويب في اتهام مواقع التواصل الاجتماعي التي حققت نجاحات كبيرة بالتخلي عن مبادئها التأسيسية، بالخروج المعلن عن تلك المبادئ وإنشاء صومعة مغلقة المحتوى. فمواقع الشبكات الاجتماعية التي لا تسمح لمستخدميها بتمرير المعلومات التي يضعوها على تلك المواقع إلى مواقع أخرى، إنما تضع هؤلاء المستخدمين في «مشكلة» تفتت شبكة الإنترنت إلى «جزر مبعثرة».

كذلك يشبه الأمر في احتجاز متسوق بمخزن واحد مقفل الجدران بدلاً من أن يكون في سوق مفتوحة.

بيرنرز لي الذي طور عام 1991 نظام الشبكة العنكبوتية (الويب) لربط الصفحات وتصفحها وتنظيمها على شبكة الإنترنت، يدافع عن أفكاره المؤسسة، عندما يقترح دمج الأنشطة الحياتية وبياناتها مع تطبيقات الهواتف الذكية لتشكيل مزيجاً يخدم المستخدم.

فكرة الويب التي بدأت على أن كل شيء مفتوح على بعضه إلا إذا كان بهدف الاشتراك في خدمة معينة «مثل صحيفة أو قاعدة بيانات مكتبية»، مهددة اليوم عبر قيام موقع التواصل الاجتماعي بكسر هذه القاعدة بشكل كبير، عندما يقوم فيسبوك مثلاً باستقطابه ثلاثة مليار

مستخدم، هم عملياً خلف أسوار رقمية لا يمكن لبقية الإنترنت اختراقها، كما إن المستخدمين لا يسمح بعضهم لبعض بأن يتدخلوا معلوماتياً فيما بينهم.

وهذا يدفع المستخدم الذي يريد أن يقرأ صحيفة مثلاً إلى تصفحها مباشرة من خلال تطبيقها الخاص، دون الحاجة إلى استدعائها من خلال المتصفح، الأمر الذي سيقتل فكرة الويب.

كذلك يصف مخترع الويب هذه الحالة بـ «جزر مستقلة ضمن سياج كبير اسمه فيسبوك»، لتصبح الإنترنت مجرد بنية تحتية لعدد كبير من التطبيقات بعدما كان الويب/ المتصفح هو التطبيق الأساس.

ويبدو دفاع بيرنرز مخلصاً للأفكار وليس لتسويق «فكرة تجارية» عندما ينشئ تحالفاً يسعى إلى درء الفجوة الرقمية التي تعود أساساً إلى الظروف الاقتصادية التي تحول دون النفاذ إلى التكنولوجيا.

فالشبكة العنكبوتية ستتصاعد أهميتها أكثر مما هي عليه الآن خلال السنوات القادمة على صعيد الأعمال، والصحة، والحياة الشخصية. وهذا في نظر مخترع الويب يستحق من الشركات أن تؤخر «أنانيتها» من أجل مستقبل العالم.

## طريقة واحدة لأحبك وألف طريقة لقتلك

لم تكن عدوانية «العراقي المعاصر» بحاجة إلى التستر خلف لوحة مفاتيح الكمبيوتر، كي تبدو أكثر فظاعة كما هي اليوم على فيسبوك وتويتر مثلا.

المواطن الصحفي يعرف طريقة واحدة كي يحب غيره وألف طريقة كي يقتله افتراضيا، وكأن الاختفاء خلف الجهاز مصدر حماية يكتفي من دون أن يكون ثمة رادع أخلاقي ذاتي.

وسائل الإعلام تعول على «المواطن الصحفي» كمصدر خبري في الأحداث الكبرى عندما تفقد مصادرها على الأرض لأي سبب كان، ويبدو مثال الثورة الخضراء التي اندلعت في إيران ضد حكم أحمد نجاد قبل سنوات مثلا متميزا في ذلك، عندما استقت محطات تلفزيونية دولية ووكالات أنباء أخبارها من مواقع التواصل الاجتماعي، بعد ان فرض ملاي طهران طوقهم الأعمى على المراسلين.

وتكشف أحداث العراق المتصاعدة بأكثر من اتجاه، درجة من الفشل للدور المرتجى من ذاك المواطن الصحفي، فما ينشر على مواقع التواصل الاجتماعي من المدن العراقية التي استولى عليها المسلحون والميليشيات والمدن الأخرى التي تحت سيطرة الحكومة، ليس أكثر من «هراء طائفي» يمثل ما يريده المغرد على تويتر أكثر من عكس صورة واقعية عن الواقع الملتبس، فبدا «المواطن الصحفي» في العراق اليوم معادلا طائفيا لطائفية الميليشيات والأحزاب الدينية الحاكمة أكثر منه مصدرا خبريا مفيدا.

علينا هنا ألا نتردد في تأشير العجز الواضح في وكالات الأنباء الدولية والمحطات التلفزيونية عن معالجة الخبر العراقي وتدايعاته المتصاعدة. الأمر الذي يؤول بالضرورة إلى حضور المواطن الصحفي كمصدر إخباري لحدث ساخن. لكن فشل بدرجة كبيرة في ذلك.

فماذا فعل العراقيون على أجهزتهم المحمولة وهواتفهم النقالة أكثر من بث مشاعرهم الطائفية مع وضد المجموعات المتصارعة؟ كم أوجدوا من بدائل لاختراق الحظر المفروض من حكومة بغداد على الإنترنت.

تبدو الإجابة على مثل هذه الأسئلة خيبة مريرة، تعادل الخيبة التي يعيشها العراقيون تحت حكم الأحزاب الدينية والميليشيات.

العالم ينظر إلى التصاعد الكبير في الخدمة الخبرية التي يقدمها المشتركون على تويتر وفيسبوك بأهمية حجت من مساحة دور محرر الديسك في الصحف والمحطات الفضائية، ولكن باستثناء بعض الأفلام القصيرة المصورة من أحداث الموصل، فإنه لم يتم الاعتماد على ما هو مفيد من ملايين التغريدات التي عالجت الأحداث في العراق.

في وقت أفضت التعليقات في الحال العراقي إلى تهديدات متبادلة بين المشاركين، تحمل معها السؤال عما إذا كانت مثل هذه التهديدات تحميها حرية التعبير، وهل حقا قدم العراقيون صورة واضحة عن قضيتهم للعالم؟ أم دخلوا في فوضى تعليقات كما هي حال بلادهم في فوضاها الواقعية.

لو تسنى لمغرد في عراق اليوم أن يرسل شحنة كهربائية قاتلة مع رده على مغرد عراقي أو خليجي آخر، لفعلها، لكن من حسن الحظ لم توفر التقنية مثل هذه الخدمة إلى اليوم!

لم يفشل المواطن الصحفي على امتداد سنوات عمره القليلة مثلما فشل في العراق اليوم، فظهر المشهد ملتبسا في كل وسائل الإعلام، وباداسة سريعة لطبيعة خطاب وكالات الإنباء العالمية على مدار الأيام الماضية نكتشف الخط البياني الملتبس في نوعية تغطيتها، بينما أفلت العراقيون فرصة جديدة مضافة لتوضيح قضية بلادهم أمام وسائل الإعلام، تكشف على الأقل أكاذيب السياسيين ورجال الدين في واقع سياسي وإعلامي رث.

## كراهية رقمية

عندما وقف الروائي سلمان رشدي في أعلى منصة بمهرجان أدنبره الدولي للكتاب، واصفا العالم بأنه يعيش على وقع الكراهية المتصاعدة، وأن الناس باتوا يُعرفون أنفسهم بما يكرهون. وحدد واحدة من خصائص العصر الحالي بنمو نوع من الثقافة مقترنة بسياسات الهوية والطائفية، أطلق عليها اسم ثقافة الإقصاء بدافع الكراهية.

كان رشدي يتحدث عن «مواطن صحافي» لا يحتاج أن يستأجر وسيلة إعلام لإيصال خطابه، فثمة تفاعل متصاعد ومستمر في الخطاب على تويتر مثلا، وجد أسرع الطرق للتعرف على الآخر أينما كان، سواء للتأثير عليه أو للإيقاع به.

ولأنه ليس من السهل وضع مدونة أخلاقية لشبكات التواصل الاجتماعي، كمعادل لقيم الأخبار والمسؤولية المهنية التي تتقدم مدونة الصحافة، فإن «الكراهية» لن تتلاشى من الفضاءات الرقمية التي تشكل صورة حياتنا المعاصرة.

تصاعد الكراهية وتحولها إلى تعصب ديني بعد سقوط الشيوعية، فسرها سلمان رشدي الذي تعرض إلى أشد موجة كراهية معلنة على وسائل الإعلام التقليدية في الثمانينات، ومستمرة اليوم على الشبكات الاجتماعية بأنها «بدلا من الستار الحديدي الذي كان مفروضا من قبل الأنظمة الشيوعية، وجدت الكثير من الجيوب المتطرفة في المجتمعات وتفاقت الكراهية والقبلية بين فئات كثيرة من الناس، وأصبحت فئات من المجتمع تقاوم الموت للدفاع عن قناعاتها الخاصة الدينية والقبلية».

ويبدو أن الفضاء الإعلامي المفتوح أضحى بيئة مشجعة لإظهار الغرائز البدائية والعدائية، بيد أن البعض تخلص من أي مسؤولية أخلاقية وهو يطلق العنان لصوته من دون قلق في النيل من ذات وشخصية وتوجهات وأفكار الآخرين.

مثل هذا الأمر دفع لوسيانا بيرغر، النائبة في البرلمان البريطاني عن حزب العمال، إلى المطالبة بحظر الكلمات العنصرية على صفحات تويتر.

هذه المرأة التي شغلت وزيرة الصحة في حكومة الظل البريطانية ضحية إعلام رقمي على الإنترنت يتهمها بمعاداة السامية.

فقد تلقت مئات الآلاف من رسائل الكراهية خلال ثلاثة أيام فقط في ذروة حملة ضدها على مواقع التواصل الاجتماعي.

لوسيانا بيرغر التي تحاصرها حملات الكراهية بتهمة معاداة السامية هي معادل للكراهية التي صُبت على سلمان رشدي المتهم بمعاداة الإسلام، وهو واقع يفسر لنا بلا تردد أن لا وجه للكراهية

بحالها التاريخي وصورتها الرقمية المجسدة اليوم.

تساءل بيرغر عما إذا كانت موقع التواصل الاجتماعي جادة حقاً في بذل المزيد من الجهد لوقف مثل هذه الاعتداءات، لأن استجابة إدارة تويتر في مواجهة الاعتداءات التي تلقتها، لم تكن بالقدر الكافي الذي كانت تنتظره.

ف«الكراهية الرقمية» بحاجة أن تؤخذ على محمل الجد، ومواقع التواصل الاجتماعي لديها مسؤولية أخلاقية لحماية مستخدميها، لذلك تقترح بيرغر أن تبدأ تلك الوسائل بحظر استخدام المفردات العنصرية والمهينة بشكل تلقائي وبنفس الطريقة التي تحظرها وسائل الإعلام التقليدية وغير مسموح بثها في الراديو والتلفزيون.

ويبدو مقترح النائبة العمالية البريطانية بحظر الكلمات العنصرية غير فعال بالنسبة إلى تقنيي تويتر، وفق متحدث باسم الموقع، إذ يرى «أن الشركة تعمل جاهدة لمكافحة التعاطي مع مثل تلك الاعتداءات العنصرية، لكن حجب مفردات معينة من التغريدات غير فعال في وقف السلوك غير المرغوب فيه».

ومهما يكن من أمر، فإن من يحتمي بالاسم المستعار أو يختبئ خلف لوحة مفاتيح الكمبيوتر، لن يرسم لنفسه مدونة أخلاقية قبل بث الكراهية.

## متى تحدث أول جريمة قتل على الإنترنت؟

يكاد يحمل تحذير منظمة الشرطة الأوروبية «اليوروبول» ملامح التوقع، وهو يفترض أن أول جريمة قتل على الإنترنت ستحدث!

واعتمد ذلك التوقع المخيف على تقارير نشرتها وكالة الأمن الأميركي، بعد تصاعد حالات القرصنة على الإنترنت.

لا توجد أدلة قاطعة على القيام بأعمال القتل عبر الشبكة العنكبوتية، مع أنه لو تسنى لأحدهم أن يطلق شحنة كهربائية قاتلة لفعّلها باتجاه من يختلف معه في الرأي! لحسن الحظ أن القتل العاطفي المتمثل في الشتائم والكلام البذيء أكثر ما يفعله قتلة اليوم، حتى يتسنى لهم القتل الفعلي كما سبق وأن توقعت الشرطة الأوروبية أن يحدث خلال الأشهر الأخيرة من عام 2014!

«القتل المتوقع» هو نتيجة الترابط التكنولوجي الذي جمع مفاتيح أبواب المرآب والمنازل والسيارات وحتى أجهزة علاج القلب والحسابات المصرفية، بعد ربط عشرات المليارات من الأجهزة بالإنترنت خلال العقدين المقبلين.

وهكذا لفت «اليوروبول» لطرق جديدة للابتزاز عن طريق استخدام الإنترنت، بالتحكم في إغلاق السيارات والمنازل، وعدم السماح للناس بالخروج منها، حتى يدفعون فدية، داعياً إلى تأسيس نظام جديد للحماية، يعتمد على الصوت وتعبيرات الوجه حتى يكون أكثر أمناً ولا يتمكن أحد من اختراقه بسهولة.

ويبدو الأمر أخطر بكثير من التحذيرات التي سادت مؤخراً حول المواقع المتطرفة أو المتعاطفة مع التنظيمات المتشددة، الأمر الذي صاعد المطالب بإزالة هذه المواقع من محركات البحث. إلا أن المدير التنفيذي لشركة غوغل أريك شميدت رفض حينها إزالة مثل هذه المواقع المتطرفة من محرك البحث العملاق. مسوغاً ذلك بالقول «إن وظيفة غوغل فهرسة كل ما ينشر على الإنترنت بغض النظر عن طبيعته، ولا يمكنه تحديد من الوهلة الأولى ما هو صالح وما هو شيرر».

ويأتي تحذير منظمة الشرطة الأوروبية، الذي نشرته صحيفة الإندبندنت البريطانية ليفاقم التساؤلات ويشير الهلع، خصوصاً في ظل ضعف الحكومات وعدم استعدادها للتصدي لهذا النوع من الإصابات وجرائم القتل عن طريق الإنترنت.

المجرمون الافتراضيون أصبحوا واقعيين بفضل إمكانية اختراق الأجهزة والتحكم فيها، فهم يستخدمون كاميرات الكمبيوترات والهواتف المحمولة في الاختراق، لأنه من المتوقع أن ترتبط كل الأجهزة الإلكترونية ببعضها خلال العقدين المقبلين.

وتدور المطالبات اليوم إلى تطوير تقنيات الطب الشرعي، لمواجهة مخاطر مشاكل الإنترنت، وضرورة وضع أجهزة مراقبة في الطرقات وأمام المستشفيات.

إلا أن هذه المطالب تصطدم بالتردد المشوب بالخطر من قبل الشرطة التي ترى أن مراقبة كل شيء قد يمكن المخترقين من الوصول إلى معلومات لا يجب أن يصلوا إليها، للحصول على المال، أو مهاجمة أشخاص آخرين.

الخبير التكنولوجي رود راسموسين يرى أن حقيقة القتل على الإنترنت أضحت واقعا قريبا، مع تكوّن سوق ضخمة غير مرئية تباع وتشتري فيها نقاط الضعف التكنولوجية لتستغل في الابتزاز، وإذا لم يحدث القتل كما توقعت منظمة الشرطة الأوروبية، فمن المرجح أن يحدث في غضون السنوات القليلة المقبلة. لأن هناك دائما شخصا شريرا يقف مراقبا ومتأملا ما في الخلفية لاستغلالها.

ومهما يكن من أمر، فإن الإنترنت -حسب أريك شميدت- لن تخلو بأي حال من الأحوال من المتطرفين كمن يود استخدام سيارة دون سائق ولا يفكر بالعواقب، وسنبقى نواجه مشكلة التمييز بدقة بين الحقيقة والتضليل.

## لا تمسوا حريتنا رجاء!

كان تحذير مخترع الويب تيم بيرنرز لي من انتهاك حرية الإنترنت، أشبه بمن يدافع عن استرخائه في منزله، حقا كان يتحدث هذا الرجل الذي منحه ملكة بريطانيا أرفع الأوسمة الملكية، عن منزله، وكأنه يتكلم بصوتنا «لا تمسوا حريتنا رجاء»!

لن يكف بيرنرز لي عن التحذير كلما تسنى له ذلك، من أجل الدفاع عن الفضاء الإلكتروني الذي ابتكره، فبعد أن رفض من قبل تحويل الإنترنت إلى جزر مبعثرة، يقف اليوم بوجه الحكومات والشركات الكبرى للسيطرة على الشبكة.

وبطبيعة الحال لن تروق للحكومات والشركات دعوته إلى وضع ميثاق عالمي يضمن الحقوق والحريات الأساسية لمستخدمي الشبكة، عندما قال وهو يناقش في ملتقى لندن مستقبل الإنترنت «أنه بات من الملح وضع نموذج عصري لميثاق (ماغنا كارتا)، الميثاق الإنكليزي الذي وضع في القرن الثالث عشر لتنظيم حقوق وحريات المواطنين الأساسية».

ويرى بيرنرز لي الذي سبق وأن اتهم مواقع التواصل الاجتماعي بالخروج عن مبادئها المعلنة وإنشاء صومعة مغلقة المحتوى «إذا تمكنت شركة ما من بسط سيطرتها على إمكانية وصولك إلى الإنترنت، وإذا تمكنت من السيطرة على حريتك في اختيار المواقع التي تزورها، سيكون لهذه الشركة سيطرة كبيرة على حياتك في نهاية المطاف».

وكان بيرنرز لي قد طور نظام الشبكة العنكبوتية «الويب» لربط الصفحات وتصفحها وتنظيمها على شبكة الإنترنت.

وارتكزت فكرة الويب على إن كل شيء مفتوح على بعضه إلا إذا كان بهدف الاشتراك في خدمة معينة «مثل صحيفة أو قاعدة بيانات مكتبية».

وها هو يعيد إطلاق نفس الأسئلة التي أثارها من قبل الكاتبان جاك غولدسميث أستاذ القانون في كلية الحقوق بجامعة هارفارد، وتيم وو أستاذ القانون في كلية الحقوق في جامعة كولومبيا في كتاب أثار ردود فعل باهرة تحت عنوان «من يحكم الإنترنت».

فهل الإنترنت يمحو الحدود الوطنية؟ ومن يصنع مستقبلا صافيا يتم من قبل مهندسي الإنترنت والمبرمجين، ومنظمة الأمم المتحدة، أو الدول القوية؟ من هو حقا يتعين عليه السيطرة على ما يحدث على الشبكة؟

بنظر هذين الكاتبين، فإن القوانين الوطنية والتقاليد والجمارك لا تقل أهمية عن السيطرة على الفضاء الإلكتروني كما هو الحال في الفضاء الحقيقي.

لكن حتى الحكومات الديمقراطية تعاني من مشكلات خطيرة فيما يتعلق بالإنترنت، فهناك

خطر أن تتماهى الحكومة في السيطرة على الحريات الشخصية، ويمكنها تغليف العقوبات على بعض السلوكيات مثلما يعتقد الكثيرون إنها فعلت ذلك في التعامل مع تعاطي المخدرات، وربما تقوم بالإفراط في حماية حقوق الملكية الفكرية، مما يؤثر سلباً في الإبداع.

بالنسبة إلى غالبية الناس في العالم، المنصات المعرفية والوسائط الإعلامية والشبكات الاجتماعية كلها جزء من الحياة اليومية. بل إن استعمالها أضحى أكثر بديهية من الهاتف والتلفزيون، حسب بيان الإنترنت.

وهكذا أوجد الإنترنت تعريفاً مضافاً لحرية الإنسان، يبدو أن الحكومات حتى التي لا يمس نظامها الأمني كرامة الناس، باتت تضع طوقاً حولها. الأمر الذي يفسر لنا الدعوة المتصاعدة إلى تثبيت دستور عالمي لحرية الإنترنت وإلى شرطة مخلصه لمنع اختراقه، وهذا ما لا تريده الحكومات حتى الديمقراطية منها.

## مواطن صحفي بلا أفكار

مع تصاعد الكم المخيف من المعلومات، يغيّب السؤال الأهم عن صناعة الأفكار، لأن وسائل التواصل الاجتماعي منحنتنا الفرصة الأسهل للتفاعل مع الثقافة السائدة، بل الخضوع لها فيما غابت عنا ميزة صناعة الأفكار في استثمار هذا الفضاء المجاني المدهش بتقريب المسافات وتسهيل شيوع الابتكار وانتشاره.

فيسبوك كان فكرة للشاب مارك زوكربيرغ للتواصل مع زملائه ضمن محيط الجامعة، ولأن الفكرة كانت نيرة تفاعل معها العالم وخضعت للتطور بتصاعد مثير، تويتتر كان أيضا فكرة صنعت معنى الاقتصاد والدقة وعمق التعبير. فلماذا تغيّب عنا الأفكار في استثمارنا لأبهر فكريتين تكنولوجيايتين معاصرتين؟

هكذا هي الفكرة أشبه بكائن حي قد يولد ميّتا وقد ينمو ويتطور عندما يشترك الآخرون في تنميته، ولكن التاريخ في النهاية سيكون شاهدا على منتج الفكرة الأولى، تماما كالرؤيوي الراحل ستيف جوبز الذي كان يفكر بتقريب تواصل العالم مع بعضه في جهاز خال من الأزرار والتوصيلات تسعه جيوب بناطيل الصغار!

الفكرة كانت في ذهن جوبز عن آي باد وآي فون... عندما كان العالم يستخدم جهاز كمبيوتر بحجم صندوق العروس، واليوم آي باد قطعة واحدة من لوح لا شيء فيه ولكن فيه كل شيء! إنه صانع أفكار وهذا كان عمله.

أريك شميدت المدير التنفيذي لغوغل كان متفائلا أكثر مما ينبغي، وهو يحرضنا على صناعة الأفكار عندما وضع الحل أمام العالم العربي حول معضلة تدفق المعلومات بقوله «اكتبوا».

واعتبر خلال مشاركته في قمة أبوظبي للإعلام بدورها الأولى شبكة الإنترنت، بأنها جعلت من العالم أكثر ديمقراطية عبر المزيد من الانفتاح والتواصل بين البشر، وأن الشبكة العالمية لديها ما يكفي حتى الآن لترقى إلى مستوى اسمها.

فهل يمتلك المستخدم العربي في تدويناته من الشجاعة ما يكفي ليفكر بطريقة مختلفة، ومن الجرأة ما يكفي ليؤمن أن بوسعه تغيير العالم، ومن الموهبة ما يكفي لتحقيق ذلك.

ألا يصبح السؤال عن غياب الأفكار في كل ما ينشره المواطن الصحفي على صفحته الإلكترونية، بحجم هذا الكم الهائل من المعلومات الذي نغرق فيه ونحن نسهم في صناعة خطابنا الإعلامي الشخصي على وسائل التواصل الاجتماعي.

لماذا نكتفي في أفضل الأحوال في نقل نشاطنا التدويني اليومي سواء من الجامعة أو المنزل أو الشارع أو المقهى أو عندما نتواصل مع الأصدقاء، بالكلام السائد لنصبح صورة مكررة من

الملايين في إعلام المواطن الصحافي؟

يكفي أن نتأمل الهراء الطائفي والديني والعنصري والقومي على فيسبوك لنعرف أي صلافة إعلامية نمارسها، وأي ضغينة تسكننا تجاه بعضنا وما حولنا.

هل من المروءة بشيء أن يختفي المدون العربي خلف لوحة المفاتيح وخلف اسمه المستعار ليظهر وضاعته بشتائم وإسفاف وتحقير الآخرين، من دون أن يحتكم لأي رادع أخلاقي.

فبمن يُصنع المستقبل؟ ألم يكن من أفكار نيّرة تنضج اليوم لتمنح الإنسان غدا الرفاهية والثقة بالنفس والاستقرار والهناء، في وقت منحتنا التكنولوجيا فرصة إعلامية متصاعدة للترويج إلى أفكارنا وتطويرها عبر الاتصال والاستقبال.

يكاد يكون إعلام المواطن الصحافي قاتلا متهورا للأفكار، بل هو كذلك عندما يتميز بالتعبير عن ضغينته في كل ما ينشره اليوم.

فلماذا جعلنا مواقع التواصل الاجتماعي «العربية» حقل ألغام بغيض بدلا من الاستفادة منها كمساحة حرة لأفكار بعدما تحدثنا طويلا عن قمع الحكومات لهذه الأفكار وحرية التعبير.

اليوم فيسبوك وتوتير خارج سيطرة حكوماتنا القمعية، فلما اختفت أفكارنا «النيرة» التي تحدثنا عنها وتذرعنا آنذاك بشرطي أمن يكتم أصواتنا؟

المثير في الأمر أن المواطن الصحافي العربي وجد له «ديكتاتور» يكيل له الشاء ويبرع في نشر صورته، ديكتاتور لا يرتدي بزته العسكرية، بل رجل دين مقدمس بعمامة سوداء أو بيضاء!

## الميكروفون الأقوى في العالم

يقترح تيم برادشو وهانا كوتشدر في تقرير لهما بصحيفة فايننشال تايمز مجموعة تعريفات لتويتر تأسيسا على طلب جاك دورسي الرئيس التنفيذي السابق للشركة من فريق العمل معه. فهو عند البعض منصة حية لوسائل الإعلام، وعند آخرين مجتمعا ديمقراطيا يسمح بالتحادث على قدم المساواة، فيما يختصر البعض مهمة تويتر بالحرية بصفته ملاذا مفتوحا بلا قيود غير القيم الشخصية للمغرد والرادع الأخلاقي الذي يتمسك به.

ومع أن دورسي وفريق عمله لم يتفوقوا على تعريف محدد واحد لموقع التغريدات المقترضة، إلا أن كلمات مثل «العالم الحي»، «جسيم تستهلك الوقت»، «حرية التعبير» كانت ماثلة في أفكارهم. لكنهم لم يحددوا السبب الذي يدعو الناس إلى استخدام تويتر، ولم يسهلوا الأمر عليهم لفهم كيفية استخدامه.

وهو أمر مختلف عن الدافع النقدي الذي ينطلق منه مارك زوكربيرغ المدير التنفيذي لفيسبوك بسبب المنافسة لا أكثر بقوله «يبدو الأمر وكأنهم قادوا سيارة من المهرجين إلى داخل منجم ذهب وتعطلوا».

مع ذلك تعهد دورسي بجعل تويتر أسهل وأكثر إقناعا لمزيد من الناس وأن يكون بسهولة النظر من نافذة البيت لرؤية ماذا يحدث، حتى لو كلف الأمر إعادة تشكيل التطبيق من جديد، بعد أن اقترح تعريفه الخاص للمنصة التي ابتكرها بصفتها الميكروفون الأقوى في العالم.

إذا كان صانع الأفكار يجد صعوبة في تعريف نتاجه، فإن الجمهور الذي يدير تويتر ستكون لديه الصعوبة نفسها لتعريف الشبكة الجدلية التي جمعتها مع مختلف الأطياف والتوجهات والأجناس. وهذا ما دفع المحلل بوب بيك إلى إعادة إطلاق السؤال عن فائدة المنتج في النهاية، وفق صحيفة فايننشال تايمز «هل هو مجرد مكان متخصص، أم يمكن توسيع هذه الأداة لتصل إلى ملايين الناس الذين حاولوا استخدام تويتر ثم تحولوا إلى شركات أخرى؟».

دعونا بصفتنا مستخدمين لهذه المنصة الإعلامية التي تشغلنا، نحاول تعريف العلاقة التي تربطنا بها، كي نحدد بعدها علاقتنا مع الآخرين بوصفنا منتجين ومستقبلين في آن واحد وهي صفة لم تكن موجودة في تصنيفات الإعلام من قبل.

الإعلام أصبح صناعة مختلفة كليا ولم تعد التعريفات القديمة تفي بالغرض، بل أختلف الأمر حتى فيمن يضع مثل هذه التعريفات، لم يعد خبراء الإعلام يستحوذون على مساحة التنظير والتعريف، الجمهور سيسأل بعدها: من أنتم؟

ستظهر النوازع الشخصية في كل تعريف مقترح من قبل المغردين، كما ستطفو المصالح في

طبقة عليا إلى الحد الذي ستحجب فيه النظر عن قيم المعرفة وشيوع المعلومة المفترضة في هذا الفضاء الشاسع.

ستكون هناك أصوات في غاية السعادة كانت معزولة أو فرضت العزلة عليها بعد أن وجدت من يتفاعل معها، سوف لن تحتاج الجماعات والمنظمات للتفكير في طريقة إيصال خطابها بوجود تويتر.

سنتفق بصفتنا المرسل والمستقبل معا على تعريف تويتر وفق ما نحب نحن وما يتوافق مع استخدامنا وبخوف أقل من الحكومات، غير مباليين بالمصالح التجارية والمالية للشركات الكبرى. مع ذلك يبدو من الأهمية بمكان العودة إلى كلام سابق لإيريك شميدت الذي عد شبكة الإنترنت عموما قوة لا تلين من أجل الخير في عالم الاتصال «فليس ثمة حواجز أمام خيالنا أو عواطفنا».

لكن تويتر والإنترنت بصفة عامة لن يخلوا بأي حال من الأحوال من المتطرفين كمن يود استخدام سيارة من دون سائق ولا يفكر بالعواقب، وسنبقى نواجه مشكلة التمييز بدقة بين الحقيقة والتضليل.

## صوت مستعار وراء تغريدات السياسيين الكبار

«ساعة جذابة يا أحمد. هل تود إحضارها إلى البيت الأبيض. يجب أن نشجّع أطفالا آخرين أمثالك على حب العلم. هذا هو ما يجعل أميركا أمة عظيمة».

لم تكن هذه التغريدة التي انطلقت من حساب الرئيس الأميركي باراك أوباما الذي يتابعه خمسة ملايين مستخدم، قد كتبت وفق الحس الذاتي لأوباما نفسه بصفته مغردا ومتسقا مع كلام يوصله إلى الملايين.

كانت التغريدة التي تفاعل معها الملايين على تويتر بوصفها أهم التدايعات على اعتقال الطالب الأميركي المسلم من أصول سودانية أحمد محمد من قبل الشرطة الأميركية لاعتقادهم أن الساعة التي اخترعها كانت قبلة.

لكنها ببساطة كتبت للرئيس ولم يكتبها هو، ولسنا على يقين إن قرأها لاحقا في حسابه أو أبلغ عن مضمونها قبل نشرها، ببساطة إن الرئيس لا يكتب تغريدات في حسابه!

لن تقتصر المفاجأة على أوباما، لنا أن نسأل أيضا عن المرشد الإيراني علي خامنئي الذي يمتلك حسابا فعالا على تويتر باللغات الفارسية والعربية والإنكليزية، إن كان حقا هو بنفسه من يغرد على تويتر الذي يعده مع مواقع التواصل الاجتماعي الأخرى من دعايات «شياطين الغرب» ولا يكف عن الدعوة إلى إنترنت إسلامي حلال!

سبق لأمبرتو إيكو وصف فكرة أن يكون الهاتف المحمول وسيلة مفيدة للسياسيين بالمضحكة، قائلا إن السياسيين الكبار لا يجيبون على الهاتف أصلا، لذلك مثل هذا الهاتف لن يكون شخصا عندما يرد عليه أكثر من مساعد للسياسي، ومثل هذه الفكرة تنطبق على تغريدات الزعماء والمشاهير إذا كان ثمة من يدير حساباتهم على تويتر وفيسبوك.

فحساب الرئيس الأميركي يديره فريق مكون من عشرين من مساعديه مرتبط بمكتب الاستراتيجية الرقمية في البيت الأبيض، ويعمل هذا الفريق على «إنشاء هوية رقمية للرئيس الأميركي كما يبحث عن سبل لجلب صوت الرئيس إلى الشعب» والفقرة الأخيرة المستلة من تقرير وزعته خدمة نيويورك تايمز، تنم عن خطاب سياسي واضح، يتم بموجبه استثمار فكرة مواقع التواصل الاجتماعي بوصفها وسيلة إعلامية مضافة.

فهل يمكن بعدها أن نتحدث عما هو شخصي في حسابات الكبار التي تمتلك قيمتها ليس بما ينشر فيها، فهو متوفر بوسائل الإعلام الأخرى وأولها التلفزيون، بل تكمن قيمتها برصيد الملايين من المتابعين لها.

من حق السياسيين والمشاهير ورجال الدين الترويج لخطابهم بصفة دعائية على اعتبار تويتر

هو تعريف لما يحدث الآن في العالم، لكن أن يكون صوتهم يحمل تعابير مصنوعة من قبل غيرهم، هذا يعني أن ثمة حساب ليس شخصيا في حساباتهم الشخصية! لأن التجارب الافتراضية الظاهرية على الإنترنت، وفق الروائي الراحل غونتر غراس، لن تكون بديلا عن التجارب المباشرة. تويتر هو عند البعض منصة حية لوسائل الإعلام، وعند آخرين مجتمع ديمقراطي يسمح بالتحادث على قدم المساواة، فيما يختصر البعض مهمة تويتر بالحرية بصفته ملاذا مفتوحا بلا قيود غير القيم الشخصية للمغرد والرادع الأخلاقي الذي يتمسك به.

فمع الكم الهائل من الهراء، هناك استيلاء على أفكار الآخرين في تغريدات تويتر، وهناك أيضا علاقة أوجدها السياسيون الكبار تقطع مع الوظيفة التي وجدها مثل هذا المايكروفون الأقوى في العالم.

اللغة صناعة حسية عميقة، وهذا ما يلفت الانتباه لمن يصنع بمئتين وثمانين حرفا فكرة مثيرة وتعبيرا متناسقا خاليا من الركاقة، فليس ثمة حواجز أمام خيالنا أو عواطفنا لأن شبكة الإنترنت عموما قوة لا تلين من أجل الخير في عالم الاتصال.

لكن، أي قيمة لمثل هذه العواطف إن كانت صناعتها تتم بالإنازة عنا!

سنكون سعداء جدا عندما يعلن كبار السياسيين والمشاهير - كما فعل الرئيس الأميركي باراك أوباما- عن الفريق المجهول الذي يجلس خلف لوحة المفاتيح ويغرد بصوتهم المستعار.

## صحافة ما قبل تويتر، صحافة ما بعد التغريد

لأن حرية التعبير لا تجلب مالا، لذلك وببساطة شديدة لا يمكن تحويل تويتر بصفته الميكروفون الأقوى في العالم إلى وكالة أنباء، الفكرة المتداولة حول تطوير موقع التغريدات القصيرة تضيق عندما تصل إلى اختصار مهمته في الأخبار العاجلة، بينما هو في حقيقة الأمر أوجد تعريفاً جديداً لصناعة الأخبار لم يكن متداولاً عند وكالات الأنباء العالمية.

يمكن القول إن ثمة صحافة ما قبل تويتر، هي صحافة مختلفة عما بعد شيوع التغريد، فليس تحويل تويتر إلى مجرد وكالة تبث الأخبار فكرة مالية بغیضة فحسب، وإنما تشبه فكرة أن نعود بالتلفزيون إلى ما قبل النقل الحي المباشر وفق تعبير إيملي بيل في صحيفة الغارديان.

لا يمكن وفق كل الأحوال أن يتسنى لأي شركة العمل وفق مفهوم الحرية المتاحة للمغردین، وبمجرد تقنين مثل هذه الحرية يفقد تويتر مواصفاته التي نمت بابتكارات المستخدمين وليس ببناء شركة مثلما يراد لتويتر أن يصبح وكالة أنباء إخبارية تجني الأموال من تسويق الأخبار.

الصحافيون العاملون في كبرى وكالات الأنباء باتوا لا يهتمون بشريط الأخبار الذي يصنعونه أو يستمعون إلى جهاز الراديو صباح كل يوم قبل المرور على التغريدات بصفحتها أخباراً عاجلة، رجال الأعمال أيضاً والزعماء والفنانون. فهل يمكن لأي وكالة أنباء مهما توسعت شبكة مراسليها أن تمتلك مثل هذا الحس الشاسع من الحرية المتاحة لمئات الملايين من المغردين ونشر الأحداث بنفس السرعة والامتداد الجغرافي؟

نستطيع أن نفهم الدافع النقدي الساخر الذي ينطلق منه مارك زوكربيرغ المدير التنفيذي لفيسبوك بسبب المنافسة وهو يختصر مستقبل تويتر بقوله «يبدو الأمر وكأنهم قادوا سيارة من المهرجين إلى داخل منجم ذهب وتعطلوا».

لأن زوكربيرغ مثل جاك دورسي يفكر في صناعة المال، وواحدة من المفارقات العميقة في الاقتصاد الأميركي هي أنه لا يوجد مال في حرية التعبير، هذا يعني بالنسبة إلى رؤوس الأموال أن مستقبل مثل هذا الموقع الاجتماعي العالمي يجب أن يدر مالا بقدر الضجيج الذي يصنعه 300 مليون مغرد، ويتضاعف كلما زاد عدد المستخدمين. لكن صناع المال هناك عليهم أن يفكروا أيضاً بالأثر الذي يتركه شعور المغرد عن المال المجاني الذي تدره كلماته المقتضبة على غيره.

تعهّد الرئيس التنفيذي السابق لتويتر جاك دورسي بجعله أسهل وأكثر إقناعاً لمزيد من الناس وأن يكون بسهولة النظر من نافذة البيت لرؤية ماذا يحدث حتى لو كلف الأمر إعادة تشكيل التطبيق من جديد، قد لا يكون التعهد المناسب أمام الأفكار التجارية المتصاعدة بتغيير وظيفة الموقع، لأن دورسي نفسه سبق أن اقترح تعريفه الخاص للمنصة التي ابتكرها بصفحتها الميكروفون

الأقوى في العالم.

مثل هذا الميكروفون متاح لأن تختلط فيه الأصوات والآراء، كل واحد منا يقول كلمته ويمضي، ليس من أجل أن تكون مثل هذه الأصوات مقننة بخطاب ما وبحساب مالي يزيد من ثقة المستثمرين.

تويتر ببساطة هو تعريف لما يحدث الآن في العالم، من دون اعتبار للحساسية والمسؤولية التي تتصف بها صناعة الأخبار في وكالات الأنباء، وهذا يعني أيضا أن ثمة أصواتا قبيحة وواطئة وخطرة تتدفق مع الأحداث مثلما تعرض الصورة الأكثر بشاعة لما يجري في أماكن أخرى من العالم.

سيكون من الرائع أن تتسم لغة التغريد بالاحترام في أكبر غرفة أخبار مستقلة في العالم، لكن مثل هذا الأمل مستبعد في الوقت الراهن في عالم مطوق بالكراهية والخلاف والظلم.

لذلك تدرك إدارة تويتر أن التحدي أمام المايكروفون الأقوى في العالم ليس تغيير الطبيعة الفريدة التي صنعها تويتر لنفسه بفضل المستخدمين، من أجل أن يقبل به شارع المال في أميركا وتحويله إلى شركة خبرية تغري المستثمرين والمعلنين ولا تبالي بفكرة المستخدمين.

ثمة مفهوم جديد للصحافة نما مع تويتر، وهو أمر أغرى رؤوس الأموال بتحويل هذا المفهوم إلى فكرة مالية لإعادة تأهيل السوق المريضة في صناعة الأخبار بعد أن اقترب دق المسمار الأخير في نعشها، وهذا مبعث الجدل المتصاعد حاليا حول التجديد في تويتر.

الأخبار لا تموت لكن صناعتها تعاني التراجع، فلا أحد يشتري أخبارا اليوم، لأن ثمة من يعرضها بشكل سهل ومجاني ومن دون تكاليف، لذلك يبقى التحدي أمام رؤوس الأموال في تطوير مفهوم هذه الصناعة لمسيرة الطلب وليس الاستيلاء على منصات كبرى نمت بأصوات الناس وليس بالأموال.

المثير في الأمر في كل ما يدور أن الغلبة لأفكار تضع الإيرادات وليس الفكرة التي وجد من أجلها تويتر. ومع ذلك لن تكون مثل هذه المنصة وحدها منقذة لإعلام تأخر عن مجارة المواطن الصحفي.

## من أنتم، الإعلام ليس حكرا عليكم

يطلق كم هائل من المساهمين في صناعة الإعلام بشتى وسائله مثل هذا السؤال على من يمتنهن الإعلام كحرفة، من أنت كي تحدد لنا ما هو المقبول وغير المقبول في صناعة الخطاب.

لم يعد الإعلام حرفة نخبة معينة ولا يمتلك أسوارا يصعب اجتيازها، فكل من يمتلك رابطا يوصله إلى الإنترنت هو إعلامي بطريقة ما.

ومع أن مثل هذا السؤال يمتلك مشروعيته في زمن جيل الويكيبيديا، الذي أنزل الصحفي من برجه العالي وجعله شريكا وربما أدنى منزلة من المواطن الصحفي، إلا أن بعض مطلقي مثل ذلك السؤال يفتقدون إلى أدوات الإقناع في تسويغ مشاركتهم في صناعة الإعلام.

وأيا كان الصحفيون يزدرون تلك القدرات للمواطن الصحفي ولا يعطونه ما يستحقه من الاهتمام، فهم لا يؤخذون مأخذ الجد من طرف مستعملي الإنترنت.

من السهولة معرفة دوافع التسلية ومحاولة إثبات الذات لدى بعض المشاركين في الفضاء الإعلامي، كما من المقبول أن تجد جهات سياسية أو اجتماعية تدافع وتروج لخطابها والدفاع عن مصالحها في وسيلة إعلامية، وهؤلاء يحذرون من إطلاق سؤال من أنتم في وجه الإعلاميين، لأنهم يهدفون أصلا إلى إقناع من يسهل لهم تقديم مثل هذا الخطاب بوسائل مؤثرة.

لكن مثل هذا السؤال يطلق اليوم بأقوى ميكرفون يصل صوته إلى أقصى القرى النائية في العالم، سؤال يمتلك من التحدي والجرأة والصلافة ما يصعب الوقوف أمام ضجيجه، إنه سؤال الملايين المشاركة في صناعة محتوى الفضاء المعلوماتي بكل ما يحتويه من ثقافة واطئة مخيفة وقادرة على تغيير المجتمعات بشكل جذري في سنوات ما لم يكن من قبل بمستطاع عقود أن تفعله.

إذا كان اكتشاف المحرك البخاري قد نقل العالم إلى مرحلة متقدمة بصفتها فاصلة زمنية، فإنها استغرقت عقودا كي تصل بنا إلى قطار بسرعة الصوت، بينما الفواصل الزمنية في تطور التكنولوجيا الرقمية أصغر من أن تشغل متن التاريخ عند العودة إليها، فما بين الجيل الأول والخامس من الهواتف الذكية، لم تشكل ملامح جيل بشري، فيما التقدم التكنولوجي يتصاعد باطراد مخيف.

الكم المتدفق من المعلومات المقدم على الإنترنت فوق طاقة البشر اليوم، ومع ذلك لا يشعر إريك شميدت المدير التنفيذي السابق لغوغل بالقلق، ويتربح أن يصل الإنترنت إلى أقصى القرى النائية ويتضاعف عدد مليارات المستخدمين.

وسبق أن أكد بيان الإنترنت الذي أصدرته نخبة من الصحفيين والمهتمين بالإعلام الرقمي، على

صيانة الحرية والبقاء للأفكار المتجددة على اعتبار أن الصحافة في حاجة إلى منافسة مفتوحة لإيجاد أحسن الحلول.

فالإنترنت تلغي الحواجز التكنولوجية بين المبتدئين والمحترفين، لهذا يتوجب على امتياز حرية الصحافة أن يكون مكفولا لكل شخص يمكنه المساهمة في إتمام المهام الصحافية بلغة الجودة، لا يجب أن توضع فوارق بين الصحافي المهني وغير المهني (من حيث الدّفع) ولكن بين الصحافة الجيدة والصحافة الرديئة.

ومثل هذا الأمر الذي أقره البيان في أحد بنوده في لقاء عقد بألمانيا، يتردد أمام صعود الرداءة على حساب الجودة، وذلك يفسر التساؤلات المتصاعدة اليوم بوجه مارك زوكيربرغ عن الجهد المبذول في مكافحة العنصرية على فيسبوك.

إذا كانت العنصرية تمثل أعلى درجات الخطر على المجتمعات، فإن قائمة طويلة من الرداءة في المحتوى المتدفق تمتلك من الخطر ما يجعل الكلام عن صيانة الحرية -وفق بيان الإنترنت- أشبه بتهديد للجودة والأفكار المتجددة.

من يكفل الحرية في صناعة محتوى يصيب المستخدمين بالمرض! لا كافل للحرية على الإنترنت لأنها مصونة بذاتها، لذلك فشلت كل الإجابات السابقة ومازالت عن سؤال من يتحكم بالإنترنت.

وبالنسبة إلى غالبية الناس في العالم، المنصات المعرفية، الوسائط الإعلامية والشبكات الاجتماعية كلها جزء من الحياة اليومية، بل إن استعمالها أضحت أكثر بديهية من التلفزيون، ولنا أن ندرك ما معنى أن يكون الهاتف المحمول تلفزيونا متنقلا في اليد وظيفته بث كل ما يلتقطه من هراء وذوي قيمة!

## حان الوقت لاستعادة الإنترنت

أستطيع أن أجد تفسيراً لمشاعري سواء بالاستياء أو الغضب أو رباطة الجأش عندما أتلقى رداً مسيئاً على ما أكتب، لكنه من الصعوبة أن أكون في موقف امرأة كاتبة أو صحافية أو فنانة تتلقى مثل هذا السيل المرير من الشتائم والحنق عندما تنهال عليها مثل هذه التهديدات التي سهلت شيوعها حرية التواصل على المدونات والمواقع الاجتماعية.

انهمرت على كيت سمورثويت وهي ممثلة كوميدية وناشطة سياسية الآلاف من التغريدات ومنع عرض مسرحي لها في جامعة لندن لأنها تنتقد فيه تجريم بائعات الهوى وإفلات المشتريين من العقاب!

ليس المهم مناقشة طبيعة العرض ودلالته على ثقافة المجتمع البريطاني، لكن من الأهمية بمكان تحليل مضمون ردود الفعل التي انهمرت على حساب سمورثويت على تويتر، أقل ما في تلك الردود مفردات تصفها بـ «العاهرة» و«الوقحة» وتهدها بالاغتصاب.

ويمكن أن نجد ما يقابل قصة كيت سمورثويت، في مجتمعاتنا العربية بما حدث للشاعرة السعودية أشجان الهندي عندما حاول عدد من المتشددین منع إلقاء قصيدتها في أمسية بمعرض جدة للكتاب تحت مسوغ يمت للقرون المظلمة كونها أنثى تلقي شعراً على الرجال! وما تبع ذلك من ضجيج هائل على تويتر جعل الشاعرة تكتب «حين يرسم الجهلاء صورهم الحقيقية ويضعونها في برواز ثم يقدمونها لك على أنها أنت! لا تغضب وتأمل قبل أن تفكر في الدفاع عن صور مشوهة لا تخصك!».

بدأت هذه الشاعرة السعودية أقوى مما نتخيل، فقبلها اضطرت كاتبة بريطانية تعرضت لسيل من الشتائم البذيئة على موقف لها عن التمييز على أساس الجنس «لأخذ قسط من الراحة» من وسائل التواصل الاجتماعي، وفضلت الهروب الإعلامي على مجرد قراءة شتائم الآخرين الموجهة إليها.

ويمكن سرد قصص لعدد كبير من النساء اللاتي انسجن من وسائل التواصل الاجتماعي أو أجبرن على تغيير عملهن بعد أن تعرضن إلى وابل من الهجمات على الإنترنت.

وسبق أن تلقت هادلي فريمان من صحيفة الغارديان وغريس دينت العاملة بصحيفة الإندبندنت وكاثارين ماير المحررة الأوروبية لمجلة تايم، تهديدات على تويتر.

والصحافية ايمي بينز التي سبق وأن عملت مراسلة لصحيفة يوركشاير بوست، ذكرت بأن «لدينا بالفعل الكثير من الأدلة على شتى الاعتداءات على الصحفيين عبر المواقع الاجتماعية».

وأكدت أن بعض أنواع هذه الاعتداءات المكتوبة جعلتها تشعر بالغثيان، الأمر الذي يحتم جمع

المزيد من البيانات عن مستوى هذه المشكلة وكيفية رد الصحافيين عليها وعاطفيا. وكشف مسح جامعي أن الصحافيين أكثر الفئات الاجتماعية تعرضا للاعتداءات اللفظية والتهديدات على مواقع التواصل الاجتماعي وبالأخص تويتر. وذكر المسح الذي أشرفت عليه الباحثة ايمي بينز من جامعة لانكشاير البريطانية، أن الغالبية العظمى من الصحافيين تعرضوا إلى شتائم وإهانات لفظية وحتى تهديدات عبر الإنترنت. وتباينت ردة فعل الإناث من الصحافيات اللواتي تعرضن للشتائم والتهديد، حيث عبرت 95 منهن عن الشعور بالضيق الدائم، فيما عبرت 66 في المئة من اللواتي شاركن في المسح عن الاستياء الشديد والخوف.

فهل ينبغي أن نترك مدوناتنا لمجرد أن بعض الجهلاء يرسمون صورة مظلمة في متن أو هوامش مواقع التواصل؟ يبدو موقف الشاعرة أشجان الهندي أشبه بإجابة شجاعة على مثل هذا السؤال. الإنترنت تجربة حية ومدهشة من أجل الديمقراطية، منحت صوتا لمن لا صوت له، يجب أن تكون وسيلة لقول الحقيقة بوجه السلطة وفضاء متاحا للجميع أمام عقد الأقوياء في السلطة وسيطرتهم على رؤوس الأموال، وأنه من المهم أن يرى من هم في السلطة قوة الشعور حول القرارات التي يتخذونها.

ولا ينبغي تحويل مثل هذه التجربة الحية والديمقراطية في حياتنا المعاصرة إلى مجرد وسيلة للتعبير عن الغضب والاحتقار والخلاف. فنحن ندرك أن التكنولوجيا المتصاعدة تتيح لوسائل الإعلام الجديدة التحرك بسرعة قصوى، ولا أحد بمقدوره أن يرسم الخط الفاصل بين الأشرار والأخيار. لكن في الوقت نفسه لا يمكن تجاهل ذلك، فوسائل التواصل الاجتماعي والصحف التي تنشر التعليقات عليها التفكير في مسؤوليتها للوقوف بوجه بوادر التمييز والعنصرية والكراهية من أجل استعادة هذا الفضاء الحر، فقد حان الوقت لاستعادة الإنترنت قبل أن يختطفه الأشرار لإشاعة العدوانية والتعليقات القبيحة.

## الإعلام الاجتماعي يفقد كياسته

ليس حزب العمال البريطاني أول من تنبه إلى أن بعض أعضائه انحدروا في النقاش السياسي على وسائل التواصل الاجتماعي إلى طريقة مدمرة للغاية حتى وصلت إلى المس الشخصي، الأمر الذي دفع إدارة الحزب إلى إعداد قواعد سلوك خاصة لأعضائه ومؤيديه باستخدام طريقة الحوار في وسائل صارت بيد الجمهور وجزءا طبيعيا من حياته.

الديوان الملكي الأردني سبق أن اعتبر أن أي تصريحات صادرة عن أعضاء الأسرة المالكة على تويتر وفيسبوك تعبر فقط عن مواقف أصحابها، في محاولة لضبط مسؤولية التصريحات بعد «التوسع في استخدام وسائل الإعلام المختلفة وأدوات التواصل الاجتماعي في التعبير عن آراء ومواقف مختلف أطراف المجتمع، ومنهم أفراد العائلة الأردنية المالكة، والتطور السريع الذي تشهده هذه الوسائل والأدوات».

فهل جعلتنا وسائل التواصل الاجتماعي نفقد كياستنا واعتدادنا بأرائنا وأنفسنا وبتنا بحاجة إلى ضبط إيقاع حياة افتراضية نعيشها بالاشتراك مع الملايين من المستخدمين من شتى البلدان والخلفيات الدينية والقومية.

بل هل أضحي ما نصح به من آراء على مدوناتنا الشخصية بحاجة إلى حساسية مضاعفة وميثاق شرف نوقعه مع أنفسنا بما يترتب عليه من مسؤولية.

الأحزاب والشخصيات السياسية والمشاهير يترتب عليهم أكثر مما يترتب على «المواطن الصحفي» من مسؤولية، وهذا ما عبر عنه بيتر ويلزمان، أحد أعضاء الحزب البريطاني المعارض، بحاجة حزب العمال إلى تطوير قواعد سلوك في ما يتعلق باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

أو بتعبير آدم بولتون المحرر السياسي لشبكة سكاي نيوز على مدار 25 عاما، بأن بعض السياسيين الجدد لا يقولون بالضبط ما يفكرون فيه حتى في المؤتمرات الصحافية على عكس الجيل السابق، واصفا ذلك بالأمر المحبط في مهمة المحاور.

يبدو أن الرقيب الذي قتل مع سقوط حارس البوابة بعد الانفتاح الرقمي بين جهات العالم، سيتم استدعاؤه بطريقة مختلفة أو سيستعين به الحس الشخصي والأخلاقي للمدون قبل البت بأي جملة يريد مشاركة الملايين فيها.

الرقيب هنا لا تفرضه سلطات حكومية أو أمنية تخشى على سلطتها، بل إنه رقيب بمواصفات ذاتية يعبر عن المسؤولية في التخاطب مع الآخرين عبر الفضاء الافتراضي. لا أحد يفرض مثل هذا الرقيب على المدون بل ستستعين به المسؤولية الأخلاقية والحس بإنسانية بقية المستخدمين على الفضاء الرقمي.

المدون يجب أن يكون مسؤولاً أمام نفسه وأمام متابعيه في إظهار احترامه لحقوق الآخرين، لأنه من غير المقبول أن يستخدم صوته بعد أن امتلك سلطة التدوين ونفوذه لتقويض قيم المجتمع مع الإفلات من المحاسبة.

ولا يمكن في كل الأحوال السيطرة على هذا الفضاء الشاسع أو فرض مدونة أخلاقية ليس بالإمكان إلزام الملايين من المستخدمين بها، لكن يبقى النازع الذاتي الأخلاقي يتحكم في ما يصدر عن المغردين والمدونين.

ألا يمكن بعدها القول إن فضاء التواصل الاجتماعي قد غير سلوكنا وطريقة تفكيرنا سواء بتقبل أو رفض أفكار الآخرين عبر المدونات.

فالكاتب الأميركي بريت إيستون إيليس مثلاً أنفق في السنوات الأخيرة في سياق أحاديته مع نصف مليون من متابعيه في تويتر، وقتاً فاق بكثير الوقت الذي خصه لروايته القادمة.

ويمكن أن نجد المئات من المستخدمين الذين لا يمتلكون شهرة وتأثير إيليس، لكنهم يتواصلون بفعالية ملفتة مع الملايين من المستخدمين.

العالم الافتراضي لا يكتفي بطبيعته المتاحة، إنه عالم أميبي متغير باضطراب وبحاجة إلى مدونة سلوك غير متاحة اليوم إلا بالنازع الأخلاقي للمستخدم.

ومثل هذه المدونة الأخلاقية سبق وأن شقت فليت ستريد بوصفه أعرق شوارع الصحافة الديمقراطية في العالم، فبلد مثل بريطانيا اضطرت إلى تشكيل لجنة خاصة بأخلاقيات وسائل الإعلام بعد أن وصلت العلاقة بين السياسيين والصحافة على مدى العقدين الماضيين إلى درجة مدمرة، لأن الصحافة لم تنظم نفسها بشكل صحيح، وفق تعبير القاضي اللورد ليفيسون رئيس لجنة التحقيق الخاصة بوسائل الإعلام التي أقرتها الحكومة البريطانية، الذي طالب بإنشاء هيئة جديدة صارمة يجب أن تكون مدعومة بتشريع لضمان فعاليتها.

الأمر الذي دفع السلطات إلى تشريع «ميثاق شرف» يربط وسائل الإعلام أقرته ملكة بريطانيا وفشلت الصحف في منعه بعد أن رفعت دعوة قضائية في المحكمة العليا.

إذا كان الحديث عن حاجة إلى ميثاق شرف لصحافة تملك مقومات راسخة وفي بلد ديمقراطي مثل بريطانيا، فإن مثل تلك الحاجة تبدو مطلباً أخلاقياً على مواقع التواصل الاجتماعي.

سبق وأن اتهمت وسائل إعلام تخضع لقوانين وضعية وتخطب وتهدف إلى صنع خطاب يرقى بوعي القراء، بأنها سببت دماراً لحياة أناس أبرياء على مدى عقود عديدة، ولكن الحديث عن وسائل تواصل اجتماعي تجمع أكثر من مليار مستخدم من دون أن تحدث ضرراً اجتماعياً، أمر لا يمكن توقعه.

## الحكومات لا تبالي بتصريحات المواطنين الصحافي

كان جليسي إعلاميا سابقا وهو مسؤول حكومي اليوم، ومن بين المؤسسين لاتحاد إذاعات الدول العربية، يدرك خفايا «اللعبة الإعلامية» بذكاء وعن تجربة، لا يعد نفسه صحافيا اليوم لكنه يحترف التعامل مع الصحافي لذلك لن يفرط بمعلوماته إلا إذا أراد لأنه في كل الأحوال يمثل حكومة بلاده التي تواجه كل ما يثار حولها بهدوء غريب بحجة الوسيلة، مع أن الدول مطالبة بموقف عندما يتطلب ذلك، بينما هم ينظرون بعين ثابتة لكل القوى مهما كبر حجمها أو صغر.

الإعلام في بلد جليسي ببساطة صورة مكررة بين الأمس واليوم، ومن البساطة بمكان ألا يشعر القارئ بفروق شاسعة وهو يضع على الطاولة أعدادا لصحيفة صدرت قبل خمسة أعوام مع أعداد نفس الصحيفة التي صدرت اليوم في ذلك البلد. التعبير لم يتغير ومصدر الخبر لم يتغير وطريقة المعالجة لم تتغير، مع أن العالم تغير والإعلام من بين أكبر عوامل التغيير بحكم الانفتاح الرقمي وسقوط حارس البوابة.

لا أحد من المسؤولين في ذلك البلد يسأل السؤال التقليدي «هل تُقرأ صحفنا؟» ربما يدرك في قرارة نفسه الجواب الصادم لذلك يخفي السؤال.

لكن ماذا فعل «المواطن الصحافي» كي يخرج رأس المسؤولين في تلك البلاد من الرمال. إنه يتحرك بحرية ومن دون خوف لرصد الحياة وتدايعياتها والإشارة إلى الخلل والاحتفاء بالإنجاز بغير طريقة الإعلام الرسمي الميت.

وعندما سألت جليسي عن العين الرسمية، هل تتأمل المواطن الصحافي وتقرأ ما يكتبه، على الأقل لاكتشاف إن كان ثمة خلل غاب عن حكومة بلاده، فمثل هذا المواطن شاهد لا يقبل اللبس لأنه ينقل المعلومة والصورة من مكان الحدث.

كانت إجابته صادمة بقدر لا يمكن تصديقه من رجل خبر دور الإعلام بقوله «قد نسمع مثل تلك الأصوات، لكننا لسنا مضطرين للتعامل معها أو الرد عليها!».

بدأ جليسي يشرح وجهة نظره بطريقة أن أدوات التواصل الاجتماعي أضحت بيد كل الناس للتعبير عن آرائهم والكتابة عما يرونه أمامهم، لكن حكومة بلادي غير مضطربة للرد على مثل هذا الكلام حتى وإن كان جادا، مع أن غالبية ما يتم تداوله يوضع في سلة الهراء.

المفاجأة بالنسبة إلي ليست طبيعة الرد، لأن المسؤول في بلادنا يفكر بعقلية الحكومة، وجليسي اليوم عقل حكومي بامتياز، المفاجأة تكمن بحساسية الإعلامي في داخله التي لم تكن سوى هامش للمناورة والتحرك لمعرفة قواعد اللعب مع وسائل الإعلام.

بشكل عام يتفاهل الصحافي عندما يجد زميلا له تقلد منصب ناطق باسم الحكومة لأنه سيجد

عقلا إعلاميا يتفاعل معه وليس شخصا طارئا على المنصب، يتفاهل لأن الزميل السابق وصوت الحكومة الحالي سيزوده بالمعلومة، فالناطق باسم الحكومة اليوم كان يطالب بالأمس بصفته الصحافية بحرية تداول المعلومات وها هو اليوم يمتلك مثل تلك المعلومة فلماذا لا يتسقى مع قناعاته ويزود زملاء الأمس بها؟

لكن واقع الحال في بلداننا العربية يكاد يوصف بالخيبة، فالناطقون باسم حكوماتنا يتصرفون بعقلية «رجل الأمن» أكثر من كونهم واسطة تقارب بين الحكومة ووسائل الإعلام.

بينما اليستر كامبل يمنحنا صورة معبرة عما يكونه السكرتير الصحافي للحكومة، فهذا الإعلامي لعب دورا رئيسيا في مساعدة حزب العمال البريطاني بالعودة إلى السلطة بعد انتخابات عام 1997، وأصبح في زمن رئيس الوزراء الأسبق توني بليز كبير المتحدثين باسمه، والمنسق الرئيس بين الحكومة ووسائل الإعلام.

حينها أعاد بوصلة علاقة الحكومة مع وسائل الإعلام، ووصف بكبير السحرة في معبد الإعلام في زمن بليز حتى استقالته احتجاجا على احتلال العراق عام 2003.

كامبل يؤكد أن الجمهور ممثلا بالمواطن الصحافي وجيل الشباب الجديد، سيسلب السلطة من أباطرة الإعلام والصحف الكبرى بسبب ارتفاع الوعي العام وتنوع مصادر جديدة للمعلومات، ويرى أن العلاقة بين الصحافة والجمهور تتغير إلى حد كبير لصالح الجمهور، الأمر الذي يفرض المزيد من التحديات أمام الصحف.

مثل هذا الناطق باسم حكومة بلاد يمتلك فيها الإعلام سلطة كشف الفساد وإسقاط الحكومات، طالب السياسيين بإزالة الاعتقاد الشائع عن الصحافة كمصدر وحيد للأخبار بسبب تغير دورها وتنوع مصادرها.

وبودي لو يستفيد جليسي «المسؤول الحكومي» وزملاؤه الناطقون باسم الحكومات العربية من مثل هذه النصيحة.

## غوغل لا يخاف من المعلومات، ماذا عن البشر!

نحن نعيش محنة تدفق البيانات على الإنترنت والكم الهائل من المعلومات الذي يفوق قدرة البشر الطبيعية، فيما ينتظرنا تحد مثير ومخيف في آن يسمى إنترنت الأشياء، عندما تتحاور الأجهزة في ما بينها متجاوزة البشر!

ستكون ربة البيت مجرد مراقبة عندما ترسل ثلاجة المطبخ الذكية رسالة مباشرة إلى أقرب متجر تطلب فيها المواد، ستتحاور أجهزة المطبخ مع المتجر בזكاء تكنولوجي، وقتها لا يعد ثمة داع لمداولات الناس.

يتساءل البعض ما الذي يمنع أن تكون حينها ثلاجة المنزل جاسوسا معلوماتيا برغبة أهل المنزل، أو بحكم خضوعهم التكنولوجي ومسيرة تطور الحياة.

المعلومات محنة أيضا، نحن نتخلى عن معلوماتنا الشخصية بخضوع تام وقبول لا مفر منه، لماذا؟ لأن الشركات الكبرى والبنوك والحكومات مهووسة بالمعلومات، إنها تجارة متواصلة تدر مالا هائلا وتجعل عيون الحكومات مفتوحة علينا، فيما نحن ندفع مالا مع التخلي عن معلوماتنا الشخصية من دون تفكير.

كان عليّ أن أقبل سلسلة طويلة من الأسئلة هي في حقيقة الأمر شروط كي تفتح لي الرسالة التي تلقيتها من القائمين على المؤسسة الطبية بعد أن طلبت موعدا منهم، كانت الأسئلة طبية وشخصية، فهم لم يكتفوا بمعرفة عنواني وعمري وتاريخ ولادتي ومنذ متى أقيم بمنزلي. تخلت أيضا مرغما عن معلومات كوني أذخن وأشرب الكحول أم لا، بالطبع كان عليّ أن أضع أرقاما لوزني وطولي وعما إذا سبق أن أجريت عملية جراحية وفي أي عضو من جسدي.

إنهم ببساطة رسموا خارطة معلوماتية كاملة عني بما فيها رغباتي وميولي وتاريخ أسرتي، ووضعوا شروطهم التي عليّ أن أقبل بها تحت بند خصوصية المعلومات، وهي عادة نصوص قانونية لا يمكن اختراق لغتها.

حدث مرة أن شركة فيسبوك تلاعبت بمواد إخبارية ومعلومات لمئات الآلاف من المستخدمين بغية إجراء تجربة نفسية، احتج بعدها المستخدمون مدعين تعرضهم للخداع، لكن الشركة ردت سريعا بأن موافقتهم كانت قد صدرت بالفعل.

وقبلها وضع أحد الباحثين برنامجا يتابع اتصالات المغردين على تويتر للاستدلال على عرق المستخدم وحتى ديانته، مما يثير تساؤلات عن خرق الخصوصية.

أين ستنهب مثل هذه المعلومات بما فيها معلومات المستخدمين الشخصية؟ مثل هذا السؤال أطلق على إريك شميدت مدير شركة غوغل آنذاك، في قمة الإعلام بدورها الأولى في

أبوظبي، فرد على السائل عما إذا كان يمزح! ماذا تعني أين تذهب، هي ببساطة ستذهب إلى خوادم «سيرفرات» غوغل.

شميدت اعترف بأن الكم الهائل من المعلومات يفوق طاقة البشر، من دون أن يعبر عن خوفه من هذا الكم من المعلومات.

غوغل لا يخاف من المعلومات هذا واقع تكنولوجي، مثل ثلاجة المنزل الذكية مستقبلا لا تبالي وهي تكشف عن أسرار البيت للسوبر ماركت مباشرة، ستنتهي عندها مفاهيم الخجل والمواراة والمباهاة والبخل والتبذير عندما تتراسل الأجهزة الذكية في ما بينها، فيما هي في حقيقة الأمر مراقب على طبيعة حياة الإنسان وسلوكه، حيث عد خبراء التكنولوجيا قدرة الروبوتات على جمع البيانات من المنازل باعتبارها أكبر قضية أخلاقية منفردة في هذا المجال.

وهذا ما أكده أيضا تقرير صادر عن «أوفكوم» الجهة المنظمة لوسائل الإعلام في بريطانيا نقله تقرير لصحيفة فايننشال تايمز «حيث يمضي المواطن البريطاني أكثر من 20 ساعة أسبوعيا في العمل عبر الإنترنت».

ببساطة يمكن الكشف عن سلوكياتنا وعاداتنا ورغباتنا وطموحاتنا من خلال استخدامنا للأجهزة والضرب على لوحة المفاتيح.

وهذا عمل، بحسب وصف أنجانا آهوجا في تقرير الصحيفة نفسها، جعل تحليل السلوك عبر الإنترنت نوعا من التدافع المحموم الجديد لما يشبه حمى الذهب.

الآن البيانات الشخصية تعتبر مثل غبار الذهب، ونحن نستسلم لها في كل مرة نوافق فيها على شروط وأحكام موقع إلكتروني على الإنترنت.

فقد عرض مشاركون في مؤتمر عقد بأحدى ضواحي العاصمة البريطانية لندن التحديات المتعلقة بالبيانات التي تنتجها أجهزتنا وإمكانية أن يجري تنظيم هذا التدفق. ووجدوا أن الأخلاقيات والسيطرة المحيطة بالاستخدام المتزايد للبيانات تعتبر فوضى حقيقية في عالم الملكية. وعدوا النقاش العام حول كيف ينبغي جمع وتخزين تلك الكميات الضخمة من المعلومات ومن ثم مراجعتها واستغلالها، أمرا ملحا.

المستخدم في الواقع التكنولوجي القائم أشبه بسلعة مطاطية بيد الشركات الكبرى، ونادرا ما يكون هناك تدقيق مستقل لماهية العلاقة العادلة والمعقولة بين شركة الإنترنت والمستهلكين. فمعلوماتنا الشخصية ربما تقع بيد من يستخدمها أداة تهديد فعلية، وقتها تنتهي الشكوك بأن العقد المبرم مع شركات الإنترنت لم يكن عادلا، إن لم يكن خدعة قانونية.

## العالم لن يكون أفضل مع أن الإنترنت تقدم لنا الأفضل

عرضت إدارة فيسبوك استبياناً على المستخدمين اختصرت فيه الواقع بسؤال «هل توافق على أن منصات وسائل التواصل الاجتماعي جيدة للعالم؟»، مثل هذا السؤال مهما يكن التوافق الشعبي عليه أو الاختلاف، فهو يمنحنا فرصة للتفكير بالمستقبل.

السؤال الأكبر لا يقتصر على فيسبوك وحده، أو منصات التواصل الاجتماعي المتسابقة على جذب شغف الجمهور، وإنما على الإنترنت برمتها كأداة غيرت العالم، هل وجدت لتكون حلاً للعالم.

نفس السؤال يعيد صياغته أندرو هيل من صحيفة فايننشال تايمز بشكل يشبه التوقع عما سيبدو عليه العالم بعد 30 عاماً مثلاً، هل تم تحقيق المساواة بين الجنسين، أو تلاشت الجريمة المنظمة، أو أصبحت الطاقة الرخيصة متاحة بوفرة.

يمكن أن نضيف له أكثر من ذلك وفق قلقنا المتفاقم، هل ستساعد الفرص المتاحة على الإنترنت على تخليص العالم من التطرف، وهل ستستثمر شعوبنا في مثل هذه التجربة الحية لإعادة تنظيم نفسها بديمقراطية حرة بعيداً عن الخرافة والتخلف الاجتماعي والديني.

وهل سيكون التواصل التكنولوجي السريع بين الناس فرصة لإعادة تشكيل مفهوم الحكم في الدول العربية.

في الواقع، إن السؤال القديم عما إذا كانت الإنترنت حلاً أم مشكلة، سيعاد تكراره بطرق مختلفة اليوم وفي المستقبل، كلما فشلنا في إيجاد الطريق للوصول إلى تلك الأهداف.

فينت سيرف، كبير مبشري الإنترنت في غوغل، كان صادقاً وواقعياً عندما تصدر هو وآخرون الإنترنت في وقت مبكر في سبعينات القرن الماضي كانوا «مدفوعين برغبة في حل مشكلة خاصة» وليس لإصدار بيان عن ربط العالم ببعضه بعض.

حتى السير تيم بيرنرز لي واضع فكرة نظام الويب المعتمد على ربط نظام المعلومات، عبر في أكثر من مرة عن خشيته من تلاشي هذا التنوع عبر تهديده بطرق مختلفة، بعدما أراد أن يصبح الويب أداة قوية في كل مكان لأنه بني على مبادئ المساواة.

هناك دافع تجاري تحركه شركات الأموال الضخمة وراء كل ما يجري اليوم في سيرفرات الإنترنت الهائلة، لا يمت بصلة للكلام العاطفي بشأن مستقبل العالم الأفضل. والأسئلة التي يطلقها ذوو النيات الطيبة تتردد في وسائل الإعلام، فيما تناقش كبرى الشركات الوسائل الأجدى لكسب الأموال وإغراء الناس بنوعية الخدمات المتقدمة.

مثل هذا الرأي جسده ماريسا ماير، الرئيسة التنفيذية لشركة ياهو، عندما اعتبرت أن الإنترنت

لم تكن شيئاً أكثر من «مشروع أبحاث حكومي» قبل تأسيس ياهو في العام 1994. ودافعت عن تأثير ياهو «الإنساني» بتأكيدهما على أن الكثير من الناس لا يستطيعون العيش من دون منتجاتها: شبكة الإنترنت، ومحركات البحث، والبريد الإلكتروني، وعلى ما يبدو اختيار غير محدود من المحتوى.

بكل بساطة تقول ماريسا إن ياهو «غيرت وجه العالم إلى الأفضل».

لكن هذا الأفضل بحاجة إلى تعريف يتفق عليه الناس، ما قيمة الرفاهية من دون قيم؟ هل يكفي أن نجعل التكنولوجيا تتطور بسرعة فائقة من دون أن نمنع وقوعها بيد الأشرار واستخدامها بنيات فاسدة وقاتلة؟

أو بتعبير أندرو هيل، مهمة فيسبوك هي «منح الناس القدرة على المشاركة وجعل العالم أكثر انفتاحاً واتصالاً». لكن المهندسين أو المحاسبين المحتجزين في مكاتب صغيرة بحاجة إلى جسر لوصولهم بـ «مروج الأقحوان».

كنت مستمعا عندما قال شميدت «شبكة الإنترنت ربطت العالم لإطلاق سراح العالم!». وعندما احتدم الجدل حول هذه الفكرة عاد الرئيس التنفيذي لشركة غوغل آنذاك للتبرير التاريخي القائم على فكرة الخير والشر بالقول «إن الإنترنت لن تخلو بأي حال من الأحوال من المتطرفين كمن يود استخدام سيارة من دون سائق ولا يفكر بالعواقب، وسنبقى نواجه مشكلة التمييز بدقة بين الحقيقة والتضليل، وهنا تكمن الصعوبة في التغلب على مثل هذه المشاكل».

كان مثل هذا الكلام قبل أن تطلق غوغل سيارتها من دون سائق!

وفي كل الأحوال، بقي جاك دورسي حتى تركه منصب الرئيس التنفيذي لتويتر، متشبثاً بطموحه لإقناع الجميع بأن منصبه هي النافذة الأفضل للعالم، وهي نفس الصيغة التي استخدمتها ماريسا ماير وقبلها إريك شميدت ومن ثم مارك زوكربيرغ... لكن العالم لن يكون بحال أفضل مع أن الإنترنت تقدم لنا الأفضل!

## مليون نسخة من صحيفة، أم مليون متابع على تويتر

قبل أقل من عقد من السنوات، وقبل أن تظهر الملامح الكاملة لمواقع التواصل الاجتماعي بوصفها الدولة الأكبر في الكون، كان سايمون جنكينز يبدي سروره لقارئ عموده الصحافي على موقع صحيفة الغارديان البريطانية، لكنه سيكون مسرورا جدا، لو تكلف هذا القارئ نفسه، الجهد والمال البسيط لشراء الصحيفة الورقية من الأكشاك، أو اتفق مع صبيان الصحف الذين يوزعونها صباح كل يوم من على دراجاتهم الهوائية.

استعان جنكينز بصورة شاعرية عندما تمتزج رائحة الحبر مع رائحة الأشجار أمام المنازل عند توزيع الصحف، لكنه كتب وبشكل «فظ» إلى حد ما، واتهم القارئ على الإنترنت بالإسهام في خسارة الصحيفة، «إنك تقرأ مجانا، لا تدفع شيئا مقابل ما أعرضه عليك»، وأصبح أكثر توترا عندما استعاد جملة الشاعر والموسيقي الأميركي الراحل جوني كاش «يلعن عينك!» *damn your eyes*. تحولت شتيمة الغزل الغنائي هنا إلى منقذ للتعبير عن فكرة، ألا يكون كل ما هو متاح على الإنترنت مجانيا بشكل مطلق.

كان جوني كاش يتغزل بالعينين عندما لعنهما، أما سايمون جنكينز فلعنهما بطريقة لا تثير الغضب، لكنها توضح ما يتوق إليه.

لم يكتب جنكينز ما كتبه في الغارديان، إلا ليعبر عن سعادته بفكرة شاعت آنذاك ودفعت إمبراطور الإعلام روبرت مردوخ إلى الدفع باتجاهها لاستحصال رسوم مالية مقابل المحتوى الذي تقدمه الصحف على الإنترنت، لم تصمد تلك الفكرة كثيرا وتخلت صحف عديدة عنها، بما فيها بعض صحف مردوخ نفسه، وعادت بعد سنوات تقدم محتواها المجاني على الإنترنت.

لم تبد القضية اليوم ببيع المحتوى الرقمي، بل كيف تحصل الصحف على قراء ومتابعين لما تعرضه، وبالطبع من دون التنازل الرومانسي عن فكرة المال.

اليوم يحق لساييمون جنكينز أن يطلب «متابعين» لمقاله على مواقع التواصل الاجتماعي بنفس طريقتة السابقة في المطالبة بمقابل مالي إزاء قراءة ما يكتب. لكنه كما يُظهر حسابه على تويتر ليس شغوبا كثيرا بمثل هذه الفكرة، ولديه 16 ألف متابع فقط، مع أنه من درجة مستوى الكتاب الذين يفترض أن يتابعهم المئات من الآلاف.

أصبح الشغف بالمتابعين-القراء مساويا في قيمته الافتراضية للمال وممهدا لاستقطاب المعلنين، وهذا ما توفره، بطبيعة الحال، منصات التواصل الاجتماعي على الإنترنت.

فعندما يمتلك أحدهم مثلا، نصف مليون متابع على تويتر، ويقترح على حسابه الشخصي مقالا أو قصة إخبارية نشرتها إحدى الصحف، فهذا يعني في أقل اعتبار أن ثمة مئة ألف اطلعوا

عليها، مثل هذا الرقم لا تحظى به أكثر الصحف العربية توزيعاً.

مئة ألف قارئ «توفره فكرة المتابع والصديق الافتراضي» رقم يبدو من الابتهاج إلى درجة أن «صناعة الرأي» نجحت بقدر كبير في إيصال فكرة ما إلى قراء من مختلف التوجهات.

ويبدو ذلك سبباً كافياً لجعل الصحف تولي عناية فائقة بمنصاتها على مواقع التواصل الاجتماعي، ويكون لديها من المتابعين من لديهم الملايين أو مئات الآلاف من الأصدقاء الافتراضيين.

عندما توجهت رئيسة تحرير صحيفة الغارديان، كاترين فاينر، لاستقطاب القراء والتنبيه على أزمة الصحيفة المالية، ذكّرت بأهمية الأرقام في المتابعة والتعليق، بوصفها نتيجة فائقة لمحتوى مقروء، عندما قالت إن 17 مليون قارئ تصفحوا الجريدة يوم إجراء الاستفتاء على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وتم عرض 77 مليون صفحة، وسجل القراء 131 ألف تعليق، الأمر الذي يؤكد أهمية ما تقدمه الغارديان للقراء في شتى بلدان العالم.

وبطبيعة الحال يمكن معرفة كم من هؤلاء القراء استخدموا حساباتهم الشخصية في تويتر وفيسبوك، وكم منهم استدلوا على القصص الإخبارية من روابط وضعت على مواقع التواصل الاجتماعي.

فكرة الأرقام على مواقع التواصل الاجتماعي لن تدخل «نادي الأولاد الأذكاء في الحساب»، بل تمارس سطوتها على نادي الأموال والمعلنين وهي بدورها من تجلب الأموال، وبطريقة متقدمة عما كان دعا إليه سايمون جنكينز قبل سنوات.

مليار مستخدم لفيسبوك يجعل من الأهمية بمكان أن يكون بينهم مئات الآلاف من القراء لحساب صحيفة ما، وهذا توجه إعلاني داعم لاستمرار الصحافة الورقية.

أن يكون لصحيفة عربية مليون متابع «حقيقي» على تويتر وفيسبوك، يعني أن الصحافة العربية حققت حلمها التاريخي وعوضت السنوات التي كانت تستخدم فيها لصناعة الأكياس ولف الأطعمة في عربات الباعة المتجولين.

## تويتر طفل يصرخ، متى يعقل؟

يبدو وصف الكاتبة الإنكليزية كايتلين موران لوسائل التواصل الاجتماعي بأنها أشبه بطفل يصرخ ويرمي نوبات الغضب على الآخرين، واقعيا إلى حد ما لتويتر نفسه بوصفه المايكروفون الأقوى في العالم.

وكايتلين بوصفها كاتبة وصحافية فاعلة ومنصتة للضجيج الاجتماعي القائم اليوم، لديها نصف مليون متابع على حسابها الشخصي، وهو عدد يجعلها تنتقي أفكارها وتتفاعل مع الآخرين بحيوية، ليس من أجل أن تكتب ثلاثة أعمدة أسبوعيا في صحيفة التايمز البريطانية فقط، بل من أجل أن يكون لرأيها تأثير على القراء.

وربما لهذا السبب حصلت على جائزة الصحافة البريطانية المرموقة عام 2010، فيما سماها نادي الصحافة في لندن بأفضل كاتبة عمود لعام 2012.

يمكن أن نستعيد أيضا الكاتب الأميركي بريت إيستون إيليس مثلا، الذي أنفق في السنوات الأخيرة في سياق أحاديته مع نصف مليون من متابعيه في تويتر، وقتا فاق بكثير الوقت الذي خصه لروايته القادمة.

مثل هذا الطفل «المزعج في صراخه» ينتظر أن يكبر كي يعقل قليلا، وهذا ما تتوق إليه كايتلين، فهي ترى أن تويتر الطفل سيتعلم المشي ويكبر بعدها، ويتوقف ربما عن الاعتداء على الآخرين!

ثقتها المفرطة بمستقبل وسائل التواصل الاجتماعي متأتية من كون تلك الوسائل مازالت تعيش مرحلة الطفولة وهي تحت تربيتنا كمستخدمين، ويمكن لها أن تهدأ في مرحلة أخرى من عمرها. تويتر تعريف لما يحدث الآن في العالم، لكنه ليس مثاليا، لأنه متاح كي تختلط فيه الأصوات والآراء، كل واحد منا يقول كلمته ويمضي، لكنه خطوة إلى الأمام لا يمكن التراجع عنها وفق كايتلين، التي حثت النساء على عدم التنازل عن حساباتهن لمجرد الخشية من تهديدات جنسية وكلام فظ.

وتطالب النساء بعدم التراجع، لأن صوت المرأة يمتلك أهمية حضوره على مواقع التواصل الاجتماعي مع تفهمها للحذر الذي تبديه النساء من تلك المواقع.

ثقة كايتلين بمستقبل «الطفل المزعج في صراخه اليوم» ليست مضمونة، لأن هناك الملايين من المربين، وإذا اعتبرنا أن الغالبية العظمى منهم يلقنون هذا الطفل الأفكار الناضجة والحس الإنساني المتسامح، لا يمكن أن نغفل نسبة الأشرار الذين يلقمونه بالتهديد والفظاظة من أجل أن يكبر في أحضانهم كشرير عالمي لا أحد يستطيع إيقاف انتهاكاته! وربما لهذا السبب رفض الروائي

الألماني الراحل غونتر غراس فكرة مواقع التواصل الاجتماعي واصفا إياها بالبغوضة، ورافضا أن يكون جزءا منها، لأن التجارب الافتراضية الظاهرية على الإنترنت لن تكون بديلا عن التجارب المباشرة.

أو بتعبير مارك زوكربيرغ المدير التنفيذي لفيسبوك، وهو ينتقد آلية بناء تويتر «يبدو الأمر وكأنهم قادوا سيارة من المهرجين إلى داخل منجم ذهب وتعطلوا».

جاء دورسي الرئيس التنفيذي السابق لتويتر، نفسه لم يتوصل من فريق العمل معه إلى تعريف واحد لتويتر، إلا أن كلمات مثل «العالم الحي»، «جسيم تستهلك الوقت»، «حرية التعبير»، كانت ماثلة في أفكارهم، وأضيفت لها اليوم فكرة تويتر الطفل عند كايتلين موران، في محاولة للتعامل معه بعقلية الكبار المرئية، وعدم محاسبته على عبثه اليوم على أمل أن ينضج بعد سنين ويتعلم المشي المستقيم والكلام المفيد.

إذا كان تويتر عند البعض منصة حية لوسائل الإعلام، وعند آخرين مجتمعا ديمقراطيا يسمح بالتحدث على قدم المساواة، فيما يختصر البعض مهمته بالحرية بصفته ملاذا مفتوحا بلا قيود غير القيم الشخصية للمغرد والرادع الأخلاقي الذي يتمسك به، فإن مثل هذه التعريفات لا تعتبره بأي حال من الأحوال طفلا متهورا، لقد ولد تويتر مثله مثل فيسبوك ووجد أنه يدير عالما يسكنه أكثر من مليار شخص يتصرفون وفق مشيئتهم، وعندما تكون أبا لمليار شخص بعد أشهر من وجودك الرقمي، فهذا لا يعني أنك قد عشت أصلا طفولة ما، ولا يمكن وفق التقييم المفرط بالتفاؤل أن ينتظر منك أن تكون أكثر تعقلا في ما بعد.

عزيزتي كايتلين موران، لست متشائما أكثر مما ينبغي، لكن تويتر لن يعيش «الحالة المحيرة لبنجامين بوتون» ولن يكون لا دورسي ولا باراغ أغراوال ولا أي مستخدم آخر بمثابة براد بيت في ذلك الفيلم المحير الذي يعكس دورة الزمن بشكل باهر.

تويتر لم يولد طفلا ولم يعيش فيسبوك مراحل التطور الرقمي كمعادل افتراضي للتطور البيولوجي عند الإنسان، وإلا لما كان لهما هذا الشعب الهائل والأموال الضخمة بعد أشهر من ولادتهما.

تويتر لن يعقل، لأن عدد المجانين فيه أكثر مما يمكن أن يتخيله العقلاء!

## فيسبوك ليس وحيد القرن في سوق الصحافة

«لا بد من تدمير قرطاج»، استعان مارك زوكربيرغ بمعارك التاريخ بوصفها الأكثر تعبيرية وهو يتحدث عن غوغل المحرك العملاق الذي أثار حفيظته، على الرغم من أنه كمحرك بحث لم يشكل خطرا على فيسبوك كموقع للتواصل الاجتماعي.

بمثل هذا الكلام الخطير الذي نطقه المؤسس لأكبر جمهورية افتراضية في العالم الرقمي، بدأ الخطر يمس الجميع بما فيهم وسائل الإعلام، الصحافة تحديدا، بدأت تشعر بأنها ستبقى مستمرة بالرقاد في السوق المريضة.

مع ذلك ليس ثمة تلميح في كلام زوكربيرغ إلى جنون عظمة أو حقد على غوغل، فهو زعيم شاب، ذكي وموهوب وواثق على نحو متزايد.

علينا أن نعود إلى حديث آخر لزوكربيرغ عندما تحدث إلى الكاتب ديفيد كيركباتريك عام 2012 وقال «فيسبوك لا يعني لي مجرد شركة، بل بناء شيء يغير الواقع، ويحدث تغييرا فعليا في العالم».

يستند مثل هذا الطموح عند مدير فيسبوك إلى بناء محرك اقتصادي يتيح لجميع الشركات منصة أخرى للتعامل وتقديم المنتجات، كما يبعث إلى الوجود المزيد من المعلنين والشركاء الآخرين، ويكون فيسبوك جزءا من النظام السياسي العالمي.

ببساطة يمكن اكتشاف مواضع الثقة في كلام زوكربيرغ لأنه يدير شبكة تواصل يستخدمها ما يقارب 1.1 مليار شخص يوميا، وهناك أكثر من 1.7 مليار مستخدم بشكل شهري.

مهمة فيسبوك المعلنة هي جعل العالم متصلا مع بعضه وأكثر انفتاحا، لكن مثل هذا العنوان الفضفاض يمارس بالفعل ضغوطا كبيرة على صناعة الصحافة، إنه يعيد تشكيل العلاقة بين المرسل والمستقبل، وبشروطه التي أفقدت وسائل الإعلام القدرة على مجاراتها.

يشعر الأميركيون بأن وسائل التواصل الاجتماعي ثاني أكبر مصدر إخباري لهم بعد التلفزيون، حسب مركز بيو للأبحاث الذي ذكر في دراسة له صدرت في شهر يونيو 2016، بأن الفئة العمرية ما بين 18- 24 عاما ترى في فيسبوك مصدرها الإخباري الأول بعيدا عن المواقع الإلكترونية الأكثر شعبية لتداول الأخبار.

كان يساور الناشرون القلق بشأن سطوة المواقع الإلكترونية، لكن مثل هذا القلق انزاح حيال قلق أخطر مصدره مواقع التواصل الاجتماعي التي تمارس اليوم إنتاج المعلومة وتوزيعها عموديا، إنها تقوم بدور واحد في الإنتاج والتوزيع مختصرة الطريقة الأفقية التي تمارسها وسائل الإعلام الأخرى، لقد أضحت فيسبوك مصدر المعلومة وموزعها.

ويعبر جيسي هولكومب، المدير المساعد في مركز بيو للأبحاث، عن قلق الصحف المتصاعد، لأن فيسبوك بدأ يزحف صوب الأدوار التحريرية التي كانت المعقل الأخير والهوية الأساسية لمهنة الصحفيين.

لم يعد الصحفي في برجه العالي منذ أن أنزله «المواطن الصحفي» من هناك ونافسه إلى درجة جعلته يتفقد أدواته إن كانت صالحة للاستعمال في الزمن الرقمي!

فيسبوك مصدر القلق في الوقت الراهن بالنسبة إلى الصحفي، لكن جيميما كيسس المحللة التكنولوجية، ترى أن فيسبوك يشجع على المشاركة السريعة والضخمة في تداول الأخبار، لكن عن أي أخبار نتحدث؟ تجيب جيميما «إنها حزمة ضخمة من القصص الزائفة والسطحية وخليط من الصور العائلية مع الصور الصحافية، ليس ثمة حديث عن سياسات تحريرية فيما يتداول على فيسبوك من أخبار».

الحديث عن هيمنة فيسبوك لتقويض صناعة الصحافة عمدا، يمس بالدرجة الأساس عائدات الإعلانات على الإنترنت والسيطرة على جزء كبير من منصة توزيع هذه الإعلانات.

تقدر مورغان ستانلي وهي مؤسسة للخدمات المالية، أن 85 سنتا من كل دولار جديد أنفق على الإعلان على شبكة الإنترنت في الولايات المتحدة، خلال الربع الأول من عام 2016 ذهبت إلى فيسبوك أو غوغل.

هناك صناعة جديدة هي خليط من محتوى وسائل التواصل الاجتماعي مع محتوى الترفيه ومقاطع الفيديو يمكن تسميتها مبدئيا بـ «وسائل الإعلام الاجتماعي» وهي بمثابة فرصة أمام صناعة الإعلام غير المنظم لكي تستقطب جمهورا عالميا ضخما. وهذا قلق مضاف لصناع الصحافة بعد خسارة نسبة من القراء إثر تحولهم إلى مستخدمين مستهلكين للمادة الإعلامية المقدمة بإغراءات من قبل «وسائل الإعلام الاجتماعي».

حقا، أن فيسبوك منجم ذهب اكتشفه هذا الشاب الطموح أكبر بكثير من عمره، والأكثر مدعاة للإعجاب هي المناجم التي تبتكر مع الوقت من أجل الاستحواذ على شغف العالم في منجم فيسبوك الذهبي الكبير.

## الأخبار الزائفة تحرق الديمقراطية

من يعيش المأزق اليوم حول صحة الأخبار، ليس المأزق في الإجابة على هذا السؤال، ثمة مأزق في إطلاق السؤال نفسه، لأن وسائل الإعلام التقليدية ترفع صوت الاتهام لوسائل التواصل الاجتماعي بترويج الأخبار الزائفة مرافقا لمثل هذا السؤال.

«إنها جميعا وراء الأخبار الزائفة...! ومن غيرها فيسبوك وتويتر وغوغل...!». مثل هذا الاتهام أشبه بحقنة إنعاش مؤقتة لوسائل الإعلام التقليدية للتشبهت به، وهي تعيش الوهن في سوق الصحافة المريضة، لكنه في كل الأحوال ليس السبب في تراجع اهتمام القراء بالصحف، بروز مواقع التواصل بوصفها منصة إخبارية وليس تبادل كلام المقاهي والحانات ونشر القصص الوهمية في القيل والقال، ما يقلق الصحف.

بالأمس، أطلق أحد كبار العاملين في القناة التلفزيونية البريطانية الرابعة، ما يشبه السهم الناري من دون أن يصل إلى هدفه، بل إنه توجه إلى عدة أهداف في وقت واحد ومن دون أن يختار مسبقا هدفه، فكان فيسبوك وغوغل وتويتر في ذهن دان بروك عضو مجلس الإدارة في القناة التلفزيونية الرابعة، وهو يحذر من أن الأخبار الزائفة يمكن أن تترك الديمقراطية قبل الانتخابات البريطانية.

وطالب دان الحكومة البريطانية بالتدخل إن لم تتحرك إدارة فيسبوك وشركات الإنترنت الأخرى لعمل المزيد من أجل إيقاف حشد الأخبار الوهمية، فهي حسب وصفه تتجنب تحمل المسؤولية عن ذلك، ومن شأن هذه الأخبار الوهمية حرق الديمقراطية في بريطانيا، إذ ثمة شر اندلع في الولايات المتحدة ومازالت تداعياته متصاعدة.

بسّط دان بروك الأمر وهو يتحدث في منتدى وسائل الإعلام في لندن، بالقول إن تلك المنصات الكبرى تزعم بأنها شركات تكنولوجية، وليست وسائل إعلام، وبالتالي إن تنظيم المحتوى الإخباري ليس من مسؤوليتها، معتبرا أن مثل هذا التسويغ ليس كافيا بقدر ما، ويضع تلك الشركات أمام المسؤولية.

في الوقت نفسه لم تترد إدارتا شركة غوغل وفيسبوك بالإعلان عن أنهما تعملان على إيجاد سبل للقضاء على الأخبار الوهمية ووقف انتشارها. ووصل الأمر إلى أن المدير التنفيذي مارك زوكربيرغ وصف القول إن فيسبوك أثر على نتيجة الانتخابات الرئاسية الأميركية، بالفكرة المجنونة.

لكن ميغان كيللي المذيعة في قناة «فوكس نيوز»، اعتبرت أن الأمر ذو صلة بثقة الجمهور المتراجعة بوسائل الإعلام، ثمة فجوة تتصاعد بين الطرفين فالجمهور لم يعد يصدقنا، الأميركيون مثلا لم يعودوا يبالون بكل ما تكتبه الصحف، وهذا مؤشر خطير ومقلق، ليس للصحف فحسب

بل لفكرة المسؤولية والحساسية العالية في صناعة الخبر ولحرية إشاعة المعلومات الصحيحة. لم يعد ما ينشر على المنصات الاجتماعية مجرد كلام مقاه وحنانات حسب وصف المحاور البريطاني الشهير جون همفريز، لأنه يرى أن ما يتداوله الناس يوميا على فيسبوك وتويتر لا يمكن التعويل عليه بأي حال من الأحوال بوصفه إعلاما.

والشروط الإعلامية المفقودة في هذا المحتوى المتداول على مواقع التواصل، صار موضع جدل أكبر من أن يصنف بكونه إعلاما أم لا، لأن تأثيره فاق التوقع وأثر على الجمهور وغير مزاجه، ووصل حد إرباك الديمقراطيات الكبرى.

وسائل الإعلام التقليدية لم تعد تتحدث عن السباق مع الإعلام الرقمي، بل عن خشيتها من نوعية المحتوى الإخباري الذي بات يتداوله الجمهور من تلك المنصات الاجتماعية بغض النظر عما إذا كان زائفا أم لا، غير عابئ بما تصنعه الصحف من قصص إخبارية وتحليلات واستبيانات. ووصلت الاتهامات إلى أكبر من ذلك بشأن القصص الكاذبة ومن يقف وراءها، الإعلام التقليدي أم وسائل التواصل الاجتماعي، انظر ماذا قال نيوت غينغريتش مستشار دونالد ترامب، معلقا على مثل هذا الجدل المتصاعد «إن فكرة قلق صحيفة نيويورك تايمز حول الأخبار الزائفة هي فكرة غريبة للغاية، إن صحيفة نيويورك تايمز هي الأخبار الزائفة ذاتها».

بينما كتبت روث ماركوس في صحيفة واشنطن بوست «مع كون الحقائق من الموضات القديمة، فإن الخطوة التالية التي لا ترحم سوف تكون الحد من كل الأخبار إلى نفس المستوى من عدم الثقة وعدم التصديق، وإن لم يكن هناك ما هو صحيح، فيمكن لكل شيء أن يكون كاذبا». الصحفيون كانوا وحدهم من يكتب المسودة الأولى للتاريخ قبل أن تمر على حشد المراجعين، ولم يعد مثل هذا التفرد قائما بعدما أنزل المواطن الصحفي، الصحفي من برجه العالي، ولم يعد بمقدور مراجعي مدونات التاريخ تحمّل كل هذا العبء الهائل المتدفق من مواقع التواصل الاجتماعي في المراجعة الحصيفة، وهذا يعني أن التاريخ سيصبح كذبة كبيرة أيضا.

إذا كان الرؤساء الديمقراطيون يفضلون صحفا من دون حكومة على حكومة من دون صحف، وهو تفضيل مثالي للغاية يصعب تحقيقه في الواقع، يبدو العالم اليوم أمام خيار ديمقراطي آخر مرتبط بمواقع التواصل الاجتماعي، هل يمكن بمقدور العالم التراجع عن وجود فيسبوك وتويتر؟

## سيرفرات غوغل أكثر سعة من رفوف التاريخ

عن أي مشاعر نتحدث عندما نتنازل عن حساباتنا على تويتر لأشخاص آخرين؟ مهما يكن السبب فنحن سنتخلى عن فكرة وكيان مرتبطين بنا، إلا إذا كنا غير صادقين في ما نغرد!

تويتر كالقلم، لا يمكن التنازل عنه، القلم ليس ككيان جامد يمكن إعارته، بل كفكرة وحس تعبيري خاص بنا، لذلك كانت فكرة 280 حرفا ثاقبة عن الاقتضاب والتركيز في التعبير.

حساباتنا على مواقع التواصل الاجتماعي ليست ظلا وجد مع وجودنا، أو رداء خارجيا نتخلى عنه متى شئنا، أو نتنازل عنه لآخرين أو نسمح للآخرين بالتعبير في متنه نيابة عنا، إنه ممثل ذاتي صرف عما نكنه وما نتوق إليه في عالم قلق ومتسارع صار فيه المرء ناطقا باسمه لإيصال صوته لأقصى مديات الأرض.

لذلك يبدو القبول بأن تكون هناك تغريدات كتبها آخرون في حساباتنا، أشبه بالوظيفة التي لا تعمل على تقديم شيء.

مثل تلك الوظيفة غير المعبرة تدفع السياسيين الكبار إلى إناطة فريق من العاملين لإدارة حساباتهم الشخصية على مواقع التواصل الاجتماعي.

هل كتب باراك أوباما حقا شيئا في حسابه على تويتر؟

أشك في ذلك! فمن يكتب لا يتخلى عما كتبه، قد يعيد النظر فيه، لكن التنازل فكرة لا تستقيم مع الكتابة.

لذلك تبدو تغريدات السياسيين الكبار مستعارة، وليست معبرة بحق عما يكونه في دواخلهم، ليس ضروريا العودة إلى جملة «السياسيون الكبار كذابون كبار»، لكن التذكير بها قد يبدو ضروريا في ما سيحل بالحساب الشخصي للرئيس الأميركي باراك أوباما بعد مغادرته البيت الأبيض.

تنازل أوباما عن 11 مليون متابع في حسابه على تويتر للرئيس اللاحق دونالد ترامب، بعد تغيير اسم المستخدم. استغل ترامب تويتر ليقصي أو يعري أو يتهكم على كل المناوئين له! ففقد حسابه في نهاية فترته الرئاسية.

وأرشفتم بعدها إدارة الأرشيف والوثائق الوطنية الأميركية تغريدات أوباما وترامب، بالإضافة إلى تغريدات حساب البيت الأبيض بوصفها وثيقة تاريخية لأول رئيس في الولايات المتحدة امتلك حسابا على مواقع التواصل الاجتماعي.

لاستيعاب فكرة التنازل عن الحساب، تجب معرفة أن حساب الرئيس الأميركي يديره فريق مكون من عشرين من مساعديه مرتبط بمكتب الاستراتيجية الرقمية في البيت الأبيض، ويعمل هذا الفريق على «إنشاء هوية رقمية للرئيس الأميركي كما يبحث عن سبل لجلب صوت الرئيس

إلى الشعب» والفقرة الأخيرة المستلة من تقرير نشرته صحيفة نيويورك تايمز، تنم عن خطاب سياسي واضح، يتم بموجبه استثمار فكرة مواقع التواصل الاجتماعي بوصفها وسيلة إعلامية مضافة. ويفسر ذلك كوري شولمان، نائب الرئيس التنفيذي للفريق الرقمي في البيت الأبيض، بقوله «هذه البنية التحتية الرقمية هي أحد الأصول ليس فقط بالنسبة إلى الرئيس القادم ولكن لجميع الرؤساء في المستقبل»، معتبرا الانتقال الرقمي السلس بين رئيس سابق ورئيس جديد أصبح من أولويات البيت الأبيض، بالنظر إلى التقدم التكنولوجي على مدى السنوات الثماني الماضية.

حسنا، ماذا بشأن أوباما الإنسان مغردا، ألم يعبر عن شيء ذاتي في تغريداته التي قد تتجاوز 317 تغريدة قبل أن يغادر البيت الأبيض؟

وماذا سيحل بتغريدته عن الطالب الأميركي المسلم من أصول سودانية أحمد محمد الذي اعتقل من قبل الشرطة لاعتقادها أن الساعة التي اخترعها كانت قنبلة؟

فكتب له أوباما «ساعة جذابة يا أحمد، هل تود إحضارها إلى البيت الأبيض، يجب أن نشجع أطفالا آخرين أمثالك على حب العلم، هذا هو ما يجعل أميركا أمة عظيمة».

وتفاعل مع التغريدة الملايين بوصفها أهم التداعيات على اعتقال الطالب الصغير.

الأرشيف لم يعد كافيا، لأنه في العصر الرقمي أضحت صورة للتاريخ محبوسة على الرفوف العالية، ومواقع التواصل الاجتماعي هي التاريخ بنفسه الذي لم يعد بحاجة إلى رفوف الأرشيف، سيرفرات غوغل أكبر سعة مما دونه العالم على مدار الآلاف من السنين، في واقع الأمر اختصرت تلك السيرفرات فكرة الأرشيف منذ أن وجد.

أرشفة تغريدات أوباما ومنح حسابه لترامب الذي تلاه، وهذا الأخير فقدته في النهاية. يُفقدان تويتير وظيفته بوصفه المايكروفون الأقوى في العالم.

لقد قبلنا بالجحيم الذي يستهلك الوقت لأن تويتير كان الوسيلة الأكثر تعبيرا عنا، وليس معقولا بعدها التنازل عن تغريداتنا حتى لعشيقاتنا!

## منصة رديئة للأخبار

لماذا فيسبوك منصة رديئة للأخبار؟ لأن ببساطة خبر التقاء آية الله علي خامنئي بابو بكر البغدادي من أجل إشاعة السلام في المنطقة، هو الأكثر نجاحا عندما ينشره أحدهم! سيكون هذا الخبر أكثر تداولاً من أي أخبار حقيقية أخرى عن الجرائم التي ترتكبها الميليشيات الطائفية وأحزاب الإسلام السياسي التي تمثل خطاب رجلي الدين المجتمعين من أجل إشاعة السلام!

خبر ملفق كهذا ينجح أكثر من أي خبر آخر حقيقي عند نشره على المنصة الاجتماعية ويتم تداوله باهتمام فائق، لأن هدف مؤسس فيسبوك مارك زوكربيرغ، عن «بناء الصحيفة الشخصية المثالية لكل شخص في العالم» نتج عنه ما يسمى اليوم «ما بعد الحقيقة».

في الواقع هو اسم منمق للأخبار الزائفة بوصفها حقائق.

الأمر المثير للقلق هو أن فيسبوك الأكثر أهمية بالنسبة للملايين من المستخدمين يقدم بكل بساطة أخباراً لإرضاء أهواء المستخدمين أنفسهم، لاغياً القاعدة الصحافية التي تقول «الأخبار السيئة هي أخبار جيدة».

ثمة سؤال عن مجهر التحري! هل يمتلك المستخدمون برمتهم مثل هذا المجهر الشخصي المرتبط بالحاسة والوعي والمعرفة والتحليل والافتراض والتدقيق؟

ليس بمقدورنا التشكيك في وعي القراء، لكن عندما نرى أخباراً مفبركة وساذجة تمر على هيئات تحرير صحف كبرى وتنشر على أنها حقائق، يبدو الأمر بحاجة إلى تمهل عندما يتعلق بمستخدمين على مواقع التواصل.

بعض الصحفيين يجازف بنشر كل ما يصله، من دون تحر وفحص عميق، فكيف بمئات الملايين من المستخدمين لمواقع التواصل الاجتماعي الشغوفين، وكيف بمثلهم من يريدون نشر ما يحقق رغبتهم من أخبار تُنكل بالآخرين أو تفترض انتصارات وهمية من أجل الإثارة واستقطاب الناس.

الخبر الذي افترضته بقاء خامنئي والبغدادي، سيجد له معادلاً زائفاً آخر مثيراً للاهتمام، مثل خبر البابا فرنسيس يؤيد دونالد ترامب، الذي كان الخبر الوحيد الأكثر نجاحاً في أخبار فيسبوك خلال الأشهر الثلاثة التي سبقت الانتخابات الأميركية.

«الأخبار المزيفة» هي عبارة تعرضت للتقليل من قيمتها، وفق تعريف نشرته صحيفة فايننشال تايمز البريطانية، التعريف المفيد هو أن الأخبار المزيفة هي تقرير مفبرك يقدم نفسه على أنه موضوع إخباري. هذا يستثني الإبلاغ المتحيز، والسخرية، والأكاذيب التي يدلي بها السياسيون ورجال الدين.

للوهلة الأولى، تبدو مثل هذه الأخبار منتشرة في كل مكان على فيسبوك.

لن يكون بعدها ثمة أفق تحليلي أو توقعي بغير أن تكون لكل مستخدم حاجة ضرورية إلى مجهر حسي افتراضي لفحص الأخبار، لا يمكن أن يوفر فيسبوك مثل هذا المجهر للمستخدمين في كل الأحوال، بل المعرفة من توفر هذا المجهر للجمهور.

ولن يكون بعدها أيضا بوسع زوكريغ أن يُعبر عن المزيد من الاعتقاد عن الفكرة التي مفادها أن الأخبار المزيفة على موقع فيسبوك تشكل جزءا صغيرا جدا من المحتوى.

يتجاهل الكاتب تيم هارفورد فكرة فحص الأخبار من قبل المستخدمين ويعبر عن «احتقاره لفيسبوك»! معترفا بأن أسباب تحيزه ضد هذا الموقع هي نفس الأسباب التي عادة ما يحتقر الناس بسببها فيسبوك: الخصوصية، وقوة السوق، والتشويش، والتفاعلات بالابتسامات الوهمية، وبقية الأمور الأخرى.

فالأخبار المزيفة يمكن أن تشعل حوادث منفصلة من العنف والكرهية وفق هارفورد، لكن لا الأخبار المزيفة ولا «فقاعة التصفية» المدفوعة لوغاريتما تعد قوة رئيسية في المشهد الإعلامي الكلي.

سبق أن افترض الكاتب جون ثورنهيل أننا نعيش «فقاعات الفلتر» لأن التكنولوجيا وشبكات التواصل الاجتماعي دَمَرتا الحقيقة، وكتب في صحيفة فايننشال تايمز «نحن نعيش في عالم ما بعد الحقيقة، حيث بإمكاننا تجاهل الحقائق التي لا تُعجبنا والاستفادة من أي سرد شخصي نرغب فيه».

تويتر وفيسبوك تعريف لما يحدث الآن في العالم، لكنه ليس مثاليا، لأنهما متاحان كي تختلط فيهما الأصوات والآراء، كل واحد منا يقول كلمته ويمضي، إنهما خطوة إلى الأمام لا يمكن التراجع عنها وفق الكاتبة كايتلين موران.

إذا ارتقت المثالية إلى سلوك البشر «من لا يطمح إلى ذلك؟» فالتاريخ الذي يكتبه مستخدمو فيسبوك اليوم، يحرض على تدمير نفسه بنفسه وليس تدمير العدو، ولن يكون بعدها الاحتقار الذي عبر عنه كاتب على درجة من الأهمية مثل تيم هارفورد لفيسبوك، مجرد تعبير فظ من صحافي، بل رغبة جماعية للرفض لمنع خطر يمس الجميع، وليس الصحافة وحدها.

مدونة القيم الإنسانية بحاجة إلى تجديد صارم لتأخذ بنظر الاعتبار ما يدونه الناس على منصاتهم الرقمية التي أراد لها مؤسس فيسبوك أن تكون الصحيفة الشخصية المثالية لكل شخص في العالم، لكنها في حقيقة الأمر لم تكن كذلك، بل عبرت أكثر عن الضغائن التي تسكن البشر، كانت في مجملها صحيفة شخصية مثالية للكرهية.

## المرشد الأعلى لفيسبوك

تحت صورة لمارك زوكربيرغ وهو يُرضع عجلا بزجاجة حليب، وبعد أيام من احتفاله باقتراب عدد سكان جمهوريته غير الأفلاطونية إلى مليار مستخدم، طالب الكاتب جون نوتون، مؤسس فيسبوك بمحاولة العيش في العالم الحقيقي!

الصورة حقيقية بلا شك، الحقل والعجل الصغير والحليب، وحتى مارك، لكن اللاحقي هو المضمون الكامن في الرسالة الأخيرة لمؤسس فيسبوك، عندما يرفع من درجة إيمانه في علاج علل العالم وتمكين المجتمع عبر موقع التواصل، أنه تواق جميل بلا شك، لكنه أبعد من حلم، لأن زوكربيرغ يمتلك فكرة خافتة عن المجتمع الحقيقي وهو يعيش حياة مثالية في الواقع وتحت سطوة حياة رقمية، إنه المرشد الأعلى لفيسبوك! مع كل ما يُذكر به هذا المنصب من تخلف ديني وسلطوي وقمعي وتوسعي ليس في إيران وحدها.

إذا كانت فكرة الإنترنت وجدت في ربط العالم من أجل إطلاق سراح العالم، وفق تعبير أريك شميدت الرئيس التنفيذي السابق لشركة غوغل، فإن رسالة زوكربيرغ الأخيرة عن رحلة فيسبوك لبناء المجتمع العالمي، بدت وكأنها تكرر لرسالة تاريخية لأحد القديسين إلى أتباعه.

يتساءل زوكربيرغ بلغة تقترب من حب الحكمة عن النقاش المعتاد بشأن المنتجات وتحديث الأعمال في فيسبوك، قبل أن يطلق الكلام الأخطر والأبعد من الحلم الأفلاطوني، عما إذا كان بمقدور التواصل الرقمي بناء العالم الذي نريد!

وقال مؤسس فيسبوك «إن فرصتنا الكبرى هي الآن عالمية، في نشر الرخاء والحرية وتعزيز السلام والتفاهم، وانتشال الناس من الفقر وتطوير التعليم. ومثل ذلك يكلف تحديات ويحتاج إلى استجابات دولية في إنهاء الإرهاب ومكافحة تغير المناخ ومنع الأوبئة».

ويرى زوكربيرغ أن التقدم يتطلب عمل الإنسانية معا ليس فقط كدول، ولكن كمجتمع عالمي، زاعما أن فيسبوك يمتلك مثل هذه الفرصة لبناء مجتمع عالمي.

مثل هذا الكلام كان قد أطلقه بطريقة ما نابليون بونابرت في حلمه العالمي، وأعاد أدولف هتلر في مسعى لإخضاع قارة، لكن السياسيين الكبار التواقين للظفر بالمستقبل، هم كذابون كبار! وبما أن مارك زوكربيرغ مازال حذرا في خطواته المقتربة من السياسة، فإننا لا يمكن أن نصنفه كذلك.

لكن رسالة زوكربيرغ تعنيني وتعنك، كما تعني الملايين من الفقراء من مستخدمي فيسبوك في شتى بقاع العالم، وحتى أولئك من غير الأعضاء في الجمهورية الافتراضية، لأنهم على الأقل يمتلكون فكرة ما عن هذا الموقع الذي يريد تغيير العالم.

وهذا على ما يبدو إن «المرشد الأعلى لفيسبوك» وموظفيه مطالبون بتحمل المهمة الشاقة المتمثلة في بناء مجتمع عالمي.

لكن، في الواقع، وبما أن زوكربيرغ يتكلم في رؤية طوباوية عن البشرية جمعاء، لا يوجد أي اختبار لبناء مثل هذا المجتمع، ولأن الجمهورية افتراضية لا توجد فرصة للتفاوض.

يتساءل جون نوتون أستاذ التحليل التكنولوجي ومؤلف كتاب «من غوتنبرغ إلى زوكربيرغ: ما تحتاج معرفته عن الإنترنت» عما إذا كان زوكربيرغ يدرك ما يعنيه حقا إلى المجتمع بوصفه المرشد الأعلى لفيسبوك، لأن كل الدلائل القريبة منه تشير إلى أنه يمتلك فكرة خافتة عن ماهية المجتمع الحقيقي، تتعدى بقليل الفهم الذي يشير إلى مجموعة أشخاص لا يتوافقون على كل شيء «في أي قرية من العالم»، ولكنهم ابتكروا طرقا للتقدم والقيام بما يحتاجون إليه بشكل جماعي.

يرى الناقد نكولاس كار أن فكرة بناء مجتمع على نطاق كوكبي لا تبدو مثيرة للجدل من الوهلة الأولى، وهي أمر عملي وضروري وجيد تماما، لكنه يعتبر زوكربيرغ مثل وادي السيليكون فقاعة تكنولوجية، خارج السياسة، خارج التاريخ.

والآن وقد كُسر التاريخ من خلال فقاعة تكنولوجية أسمها فيسبوك تسببت في اضطراب الخوارزميات، علينا إعادة التاريخ مرة أخرى إلى سكتته، ويجب أن تكون الحتمية التكنولوجية مرادفة للحتمية التاريخية، وفق كار الذي استنتج أن رسالة زوكربيرغ جعلت من وادي السيليكون منفصلا عن الواقع، وأظهرت كيف يمكن لشخص أن يكون على حد سواء، ذكيا بطريقة مذهلة وساذجا بشكل مثير للدهشة.

ليصل إلى القول إن مارك زوكربيرغ ليس شخصا شريرا، لكنه لا يعرف سوى القليل عن العالم الذي يعيش فيه البشر.

سبق وأن قام زوكربيرغ مع زوجته برحلة لاستكشاف جميع أنحاء الولايات المتحدة لمعرفة ما إذا كان هذا العالم الواقعي المحير منفتحا على بعضه مثل العالم الافتراضي الذي يديره على فيسبوك.

لكن رسالته الأخيرة إلى ما يقرب من ملياري مستخدم يعتقد أنهم يقدمون الولاء لجمهوريته الافتراضية أثبتت أنه يعرف القليل عن العالم الحقيقي، وكان من الأفضل الشروع في معرفته أكثر. من المؤسف القول إن التعصب والقسوة والحرب وقصر النظر والكرهية الدينية والقومية، التي تكتنف أحوال العالم، انتقلت بطريقة أو بأخرى إلى مواقع التواصل الاجتماعي، إن لم تكن سببا غير مقصود في زيادة انتشارها.

صار الناس يعرفون أنفسهم على فيسبوك -ويا للخيبة- بما يكرهون!

## مفعول النعامة ليس مجديا مع فيسبوك

عبر لي أستاذ جامعي بريطاني من أصول عربية عن إحساسه الفظيع تجاه ما ينشر على فيسبوك، ليس بطريقة الأفاقين الذين يزعمون أمام الآخرين أنهم لا يشاهدون التلفزيون، بينما هم في حقيقة الأمر مولعون بكل ما يعرض فيه.

قال إنه يشعر بالاستياء والانزعاج مما ينشره غالبية المستخدمين على هذه المنصة، لم يجد ما هو مفيدا بالنسبة إليه على الأقل لمعرفة حقيقة أخبار بلده من الناس وليس من وسائل الإعلام، لكن الناس -للأسف- لا ينشرون غير الهراء! فكل الكلام المنشور محبط للغاية.

لدى هذا الأستاذ المعتد بنفسه وأفكاره حساب على فيسبوك لا ينشر فيه شيئا مما يفكر فيه، لكنه نافذة لمراقبة التفاعلات المحتمدة على تلك المنصة المزعجة أكثر مما يمكن أن نتصوره من حشد من الثرثارين المتجمعين في قاعة واحدة.

ليس مدمنا على فيسبوك، لكنه يشعر بالندم كلما تسنى له تصفح ما يكتبه الناس ممن يعرفهم أو لا يعرفهم، الأمر يشبه ما يقوم به غالبية الأطفال في تغطية عيونهم عند مشاهدة فيلم مرعب على شاشة التلفزيون، أو ما يسمه تيم هارفورد في صحيفة فايننشال تايمز «مفعول النعامة»، فبالنسبة إلى السلبى من الأخبار ليس هناك ضرر كبير من تغطية عينك، لكن عندما تكون هناك دروس عملية يجب تعلمها، يُعَبّر هارفورد عن استغرابه في أن نظل نختبأ وراء أقرب قطعة أثاث، فهذا يعني أن المشاكل آتية «في بعض الأحيان لا يمكن أن نكون مثل النعام، بل نكون مضطرين لمواجهة معلومات غير مرحب بها. حتى في هذه الحالة، يكون لدينا مجال كبير لرؤية الأشياء بالطريقة التي نفضل رؤيتها بها».

هذا الأمر ما يثير صديقي الأستاذ الجامعي، كي لا يفقد هدوءه مع أخبار وآراء نقلت الثقافة السائدة وحديث الشارع إلى منصات هائلة للتبادل بين الناس في مختلف جهات العالم.

فالناس لا يزدادون غباء بمرور الوقت وفق الكاتبة فاي فلام، لكن البروفيسور في النظم المعقدة بجامعة انديانا، فيليبو منز، لديه تفسير لذلك، فلدى الإنسان ميل فطري لنسخ السلوكيات الشعبية، أشبه بحيوانات نهمة لاستهلاك ما ينشر على مواقع التواصل الاجتماعي.

يشرح هارفورد ذلك بالقول إن الناس ينقبون في المعلومات التي تمنحهم طوقا لتأييد معتقداتهم الحالية، عند دعوتهم للبحث عن المزيد من المعلومات، كانوا يبحثون عن بيانات تدعم أفكارهم المسبقة. «تأكيد التحيز هذا هو الجانب الآخر من مفعول النعامة، وعند الطلب منهم تقييم قوة الحجة المعارضة سيبدلون جهدا كبيرا في التفكير بطرق لدحضها».

لا يحتاج الأمر إلى جهد كبير لتحليل مستوى ما ينشره العامة من أخبار وتعليقات على

منصاتهم الاجتماعية، فهو مرتبط بمستوى الوعي وطريقة التفكير والانحياز الفطري، وزاد الأمر رداءة التصاعد السياسي والديني الرث داخل المجتمعات العربية.

كل هذا الكم من التدوينات ليس مصدرا إعلاميا وفق المحاور التلفزيوني البريطاني جون همفريز، إذ لا يرى همفريز الذي عرف كمحاور لا يقبل التردد مع كبار السياسيين على «بي بي سي»، في هذا الكم الهائل من المعلومات على تويتر وفيسبوك أكثر من «كلام حانات» يتداوله الناس يوميا ولا يمكن التعويل عليه بأي حال من الأحوال. فحسب تعبيره «من يريد أن يعرف ما يفكر فيه الناس العاديون عليه مقابلتهم في حانة أو مقهى».

لكن أن يسهم أفراد على درجة من الوعي في تلك الرداءة والسلبية ورفع مستوى الضغائن وإثارة الاستياء وتكرار نشر الهراء في محاولة متصاعدة لجعل الناس يصدقون مثل هذا الكلام، أمر مخيف حقا.

من الأهمية بمكان أن نتساءل عن القضايا التي تعرض وسائل الإعلام إلى السطحية والتكرار والانقياد للثقافة السائدة؟ إحداهما هي العقلية الضيقة وتكرار الشائع من الكلام، والمؤسف حقا أن يقوم بذلك إعلاميون على درجة من الأهمية بالنسبة إلى بعض الناس.

الجمهور أعاد صنع خطاب كتّاب وصحافيين، فانقادوا بوعي أو بانحياز أناني لثقافة الجمهور الشائعة، فقد وصل الأمر بروائي وقاص أصدر أكثر من عشرة كتب أن يخاطب متابعيه على فيسبوك باللهجة الدارجة!

وخطورة ذلك تكمن - بغض النظر عما يريد إيصاله من أفكار - أنه وجد في السطحية وسيلة مغرية للانتشار!

إعلامي قضى أكثر من نصف قرن من العمل الاحترافي والمسؤول وزع على متابعيه باهتمام مثير، خبرا مفبركا عن هروب زعيم عربي والاستقرار في دولة آسيوية، قبل أن يضع مثل هذا الخبر تحت مجهره الإعلامي الذي حاز عليه قبل خمسين عاما!

لن يكون «مفعول النعمة» مجديا مع ما ينشر على فيسبوك، لكننا لا نملك خيارا إزاء ما نشعر به من الاستياء والإحباط عما يكتبه البعض!

## الإقلاع عن فيسبوك كالإقلاع عن التدخين

تصف هانا جين باركنسون، وهي كاتبة في الموسيقى والتكنولوجيا والصحة النفسية في صحيفة الغارديان البريطانية تجربة أربع سنوات بعد الإقلاع عن فيسبوك، بملتبسة المشاعر تشبه إلى حد كبير في نتائجها الإقلاع عن التدخين!

لا يمكن أن تقول هانا إنها كانت سعيدة لأربعة أعوام من دون فيسبوك، وهي أيضا ليست حزينة أو نادمة، لذلك أبقى حسابها على فيسبوك بعد قرار التوقف عنه.

عادت هانا إلى حسابها لتعيد التفكير في دلالة أن يكون المرء ليس من مجتمع ملياري مستخدم، كانت تريد في كل ذلك تغيير حياتها وعدم الاطلاع على وجهات النظر المراوغة التي يتقاسمها الناس بحرية غير مسبوقة، كانت أيضا تريد الابتعاد عما يخيف في فيسبوك، هناك النفاق والكرهية وحزم مريضة من الحقد، فضلا عن الشتائم البذيئة وتدوير الأكاذيب إلى درجة توهي بأن الناس يزدادون غباء.

واليوم تعترف هذه الصحافية بأن قرارها بترك فيسبوك لم يكن صدر عن وعي حينها، وتشبهه بالإقلاع عن التدخين وإلهاء نفسها بالرقص أو الغناء كي لا تدخن، لكن بماذا تلهي نفسها عن فيسبوك وهي تكتب يوميا تقريبا في صحيفة الغارديان المرموقة!

التوقف عن فيسبوك لم يجعلها تشعر أنها بحالة جيدة، بل فجر لديها المزيد من مشاعر فقدان!

هذا أمر مقبول من هذه الكاتبة الشابة. بعد سنوات من هجران حسابها أعادت هانا دراسة طبيعة قرارها بوصفها كاتبة مهتمة بالصحة النفسية أيضا، وتوصلت إلى أن التوقف عن فيسبوك قرار محفوف بالمخاطر من جانبها، لأن كل ما سبق وأن كتبتة على صفحتها مازال موجودا على الإنترنت، تلك هي المشكلة مع غوغل الذي لا ينسى أبدا «إلا إذا كنت تستخدم وضعية الحق في النسيان التي فرضتها المحكمة الأوروبية على غوغل حسب طلب الأشخاص».

ومع أن هذه الصحافية لم تلق ما يصل إلى درجة التحرش والتخويف قبل قرار التوقف عن حسابها، إلا أنها افتقدت وجودها في العالم الرقمي، لذلك تصف العودة إلى فيسبوك بعد فترة استراحة مدتها أربع سنوات، بالتجربة الشاقة حقا.

دعونا نتقابل مع أطباء علم النفس وخبراء التكنولوجيا وأساتذة علوم الصحافة والإعلام، لنسأل ببساطة إن كان ترك فيسبوك يمثل تجربة شاقة لامرأة معرضة، وفق التقييم المفرط بالتفاؤل، إلى التحرش والتهديد على منصتها الرقمية أكثر من التحرش في الطرقات ومكاتب العمل، وفي الوقت نفسه تُجمع تحذيرات الأطباء والمحليين النفسيين على أن مواقع التواصل الاجتماعي سبب

للتعاسة والاكنتاب، بل تؤدي أحيانا إلى الإصابة بنوع من الغباء!

الأمر في النهاية يحمل لونين متناقضين لم نتفق تماما على أي منهما.

كان الروائي الألماني الراحل غونتر غراس يصف الصداقات على فيسبوك بـ «الهراء» الذي لن يسمح لنفسه بأن يكون جزءا منه، فأى شخص لديه 500 صديق لا يوجد لديه أي أصدقاء، معتبرا التجارب الافتراضية الظاهرية على الإنترنت لن تكون بديلا عن التجارب المباشرة.

لكن تجربة هانا جين باركنسون جديرة بوضعها تحت مجهر الدراسة ليس للاقتداء بها، بل لمعرفة أن الوظيفة التي وجد من أجلها فيسبوك تشظت تحت وطأة ما يُعبّر به المستخدمون عن أنفسهم أو ما يريدون أن يصلوا إليه، لا يمكن أن تجعل من ملياري مستخدم أنقياء، مثلما لا يمكن أن تتهم كل سكان فيسبوك بالأغبياء.

إننا نشهد منذ أكثر من عقد ثقافة فيسبوك الكاسحة والمانعة لأي نصوص مخلصة ومعتدة بمتنها.

أن يصبح مليارا مستخدم كتابا، هذا أمر لا تقبله الكتابة نفسها، ولهذا يتبوأ الهراء الذي أسماه غراس منصة عالية على فيسبوك.

لقد انساق كتاب وصحافيون ورجال دولة ودين وسياسة إلى الثقافة السائدة على فيسبوك، وعبروا عن أنفسهم بأوطأ المستويات، من دون أن تحول رباطة جأش بين ما كتبه وبين أنفسهم على الأقل. فيسبوك مشجع متميز على العجالة بالكتابة وهي امتداد للمشاعر المتسارعة غير المستقرة والمتهورة والتي غالبا ما تحدث ضررا.

ولهذا يتساءل الروائي سلمان رشدي عن السبب الذي جعل الناس يعرفون أنفسهم بما يكرهون! فيسبوك يعطيك الحجة السهلة للتعريف بنفسك بما تكره، إما بالانتقام وإما بالرد على سطحية الآخرين لتسقط في النهاية بدوامة الهراء المستمرة.

التاريخ يمكنه تعليمنا شيئا مفيدا بالتوازي مع الهوس بفيسبوك، وفق تيم هارفورد، وهو ألا نصاب بهوس معرفة فكرة الشيء الكبير التالي، أي المعجزة التكنولوجية التي تظهر في معزل والتي تعمل على تغيير وجه جزء من الحياة مع إحداث موجة صغيرة بالكاد في مكان آخر.

التجربة الحية التي يسديها الإنترنت للبشرية لا يمكن أن تجعلنا تنازل عن قيمنا البشرية في ثقافة راسخة وليست ثقافة واهنة، أو كما يصفها غراس بالهراء.

عندما أتحدث عن نفسي أشعر كم أنا محظوظ بأن أكون مراقبا من بعيد على حفلة الشجار والمزاعم والاستعراض الفارغ على فيسبوك، على الأقل كي لا أسقط في مشاعر الغيظ التي تصيب غالبية المستخدمين، ولا أحتاج بعدها أن «أدخن فيسبوك» كي أقلع عنه تجنباً لأمراض أشد من سرطان الرئة!

## البابا فرنسيس صحافياً

حيال نظرة الاحتقار والرفض والانحياز المتصاعدة والمستمرة لوسائل التواصل الاجتماعي بسبب انتشار الكراهية وانتهاك الخصوصية والتشويش والتفاعلات بالابتسامات الوهمية، ثمة ما يبعث على الأمل وسط كل هذه الخيبة التي نعيشها رقمياً.

إنه طريق يعيد لأعصابنا شيئاً من الهدوء والرغبة بالتأمل وسط التفاعلات الفظيعة بين أطراف العالم التي بات كل شخص فيه يمتلك صوته الإعلامي الخاص.

الحساب الرسمي للبابا فرنسيس على تويتر مثلاً، يعيد الحكمة المفقودة لتواصلنا الرقمي المستمر، ليس لأنه لا يعبأ بالركام الهائل من الانتهاكات اللغوية بين البشر التي أتاحها الهواتف الذكية، بل لأنه لا يفقد الثقة بالعالم المسالم الرحيم المتآخي.

حساب البابا فرنسيس بأكثر من لغة احتفى بكونه مكاناً غنياً بالإنسانية، داعياً أن تكون مواقع التواصل الاجتماعي كذلك. ومثل هذه الدعوة صعبة التحقيق تحمل في طياتها أملاً كبيراً يجعلنا على الأقل نضع الكراهية في الهامش، ليكون غنى الإنسانية هو متن وسائل التواصل الاجتماعي.

عندما يطالب البابا في تغريدة صغيرة بأن يُوضع العمل السياسي حقيقة في خدمة الشخص البشري والخير العام واحترام الخليفة، ويدعو لنعمل معاً لكي يتمكن الأطفال من النظر إلينا مبتسمين ويحافظوا على نظرة نقية مُفعمة بالفرح والرجاء. يزيد الأمل في وسائل التواصل بكونها أداة معاصرة وجدت من أجل خير البشرية، لكنها لسوء الحظ استثمرت بطريقة لعينة لتقسيم المجتمع.

هذا ما عبر عنه تشاماث باليهابيتيا أحد أوائل المسؤولين التنفيذيين السابقين في فيسبوك، عندما أكد أن الشبكة الاجتماعية «تدمر التماسك الاجتماعي»، معرباً عن شعوره بـ «الذنب الهائل» بشأن عمله السابق في فيسبوك. باليهابيتيا الذي انضم إلى فيسبوك في عام 2007، لم يعد يسمح لأطفاله بالوصول إليه، معتقداً بأنه شارك في إيجاد أدوات تمزق النسيج الاجتماعي.

ووصف باليهابيتيا الزميل المؤسس لمالك فيسبوك مارك زوكربيرغ، العالم الرقمي بالسيء لأنه يفسد الأسس الأساسية لكيفية تصرف الناس تجاه بعضهم البعض.

إنني أبدو بعد هذا الكلام، كمن يعيد الأمل في تغريدات البابا فرنسيس من دون أن يغفل الاستياء والرفض المتواصل، فصعوبة الإقلاع عن مواقع التواصل أشبه بالإقلاع عن التدخين! كما سبق وأن وصفته الصحافية هانا جين باركنسون، وهي كاتبة في الموسيقى والتكنولوجيا والصحة النفسية في صحيفة الغارديان البريطانية، عاشت تجربة أربع سنوات بعد الإقلاع عن فيسبوك، ملتبسة المشاعر تشبه إلى حد كبير في نتائجها الإقلاع عن التدخين! عادت هانا إلى حسابها لتعيد

التفكير في دلالة أن يكون المرء ليس من مجتمع ملياري مستخدم الرقمي، التوقف عن مواقع التواصل لم يجعلها تشعر أنها بحالة جيدة، بل فجر لديها المزيد من مشاعر فقدان!

إن الوظيفة التي وجدت من أجلها وسائل التواصل على اختلاف طبيعتها عملها تشظت تحت وطأة ما يُعبّر به المستخدمون عن أنفسهم أو ما يريدون أن يصلوا إليه، لكن في النهاية لا يمكن أن تجعل من ملياري مستخدم أنقياء، مثلما لا يمكن أن تتهم كل سكان مواقع التواصل بالغباء.

التاريخ يمكنه تعليمنا شيئا مفيدا بالتوازي مع الهوس الرقمي، وفق تيم هارفورد الكاتب في صحيفة فايننشال تايمز، وهو ألا نصاب بهوس معرفة فكرة الشيء الكبير التالي، أي المعجزة التكنولوجية التي تظهر في معزل والتي تعمل على تغيير وجه جزء من الحياة مع إحداث موجة صغيرة بالكاد في مكان آخر.

وهذا سبب منطقي يدفعني إلى استعادة الأمل في ما يدوّن وينشر على مواقع التواصل، وأن أنظر إلى كلام البابا كحكمة مستعادة للعالم المصاب بالخراب والحروب وارتفاع مستوى الكراهية. أنظرُ إلى تدوينات البابا فرنسيس بوصفه يمارس الصحافة أصعب المهن من دون أن يفقد نبل الهدف، ويجسد شكلا من أشكال العدالة ليس في قيمه الدينية المعلنة بوضوح والتي يعمل من أجلها، ولكن أيضا بتدوينات على حسابه الرسمي هي شكل آخر للعدالة مثلما هي عمل صحفي لربط المجتمع في ديمقراطية من الأفكار وإعادة إنتاج الأمل المفقدين من عالمنا. لسوء الحظ لا أجد مثل هذا الأمل المتمثل في كلام البابا فرنسيس في حسابات رجال دين كانوا سببا في إشاعة الكراهية.

فبينما يستعين البابا فرنسيس في إحدى التغريدات بحكمة الله كي تساعدنا لنعرف كيف نستقبل ونقبل الذين يتصرفون ويفكّرون بشكل مختلف عنا، نرى أن فكرة الخلاف مدعاة للإقصاء والاجتثاث والقتل عند خامنئي.

بالأمس منحنا اللورد بيو رئيس اللجنة المستقلة للمعايير في الحياة العامة، التي تقدم المشورة لرئيس الوزراء البريطاني بشأن الأخلاق، دفقة أمل مضافة بقوله إن الإساءات على مواقع التواصل وإن كانت تصدر من أقلية من الناس، لا يمكنها أن تدفع إلى تأجيل النقاش خصوصا في السياسة، مؤكدا ان حذف المحتوى التخويفي في وسائل التواصل لا يتعلق بخنق النقاش «بل بضمان وجود ديمقراطية نشطة يشارك فيها الناس بطريقة مسؤولة تعترف بحقوق الآخرين في المشاركة ولوجهاً نظراً مختلفة».

وسائل التواصل الاجتماعي أعادت تشكيل العالم، لنكتشف الخراب الهائل الكامن في أعماق المجتمعات، إلا أن كل ذلك الخراب غير قادر على حجب صوت البابا فرنسيس كأحد أصوات الأمل المتعددة في الإنسانية.

## تحطيم المعبد الإعلامي على رؤوس مشيديه

يكاد هذا المشهد المصور بكاميرا غير احترافية، يختصر سنوات من الضجيج والعبث الإعلامي الذي مر على العالم. هناك أم أميركية استعادت المبادرة ببندقيتها من أجل تحطيم المعبد على رؤوس مشيديه مدرءا فيسبوك، وتويتر وحشد آخر من المساهمين في صناعة عالم رقمي يتصاعد من وادي السيلكون.

جملة المجتمع يدمر نفسه بنفسه، لم تجد لها حلا تلك الأم الأميركية غير تدمير سلاح المجتمع الرقمي لاستعادة سطوتها على أسرتها.

ببساطة يكشف لنا هذا الفيديو عن خطبة ألقتهها الأم أمام الكاميرا «لولاها لما شاهدنا هذا الفيديو، بينما حطمت أجهزة مماثلة لها!!» وبحضور أبنائها وبندقية القتل في يدها، عن مشهد مماثل أداره الرجال الأشداء في الحكومات الدموية، هذه الأم الأميركية كانت قاتلة بامتياز في تعاملها مع أدوات التواصل الرقمي في العالم المعاصر، لتعبر عن غضبها تجاه انشغال أبنائها بوسائل التواصل عن حياتهم الطبيعية.

تقلدت بندقيتها في حديقة مجاورة لمنزلها بينما يحيط بها أولادها والرهبة أخذت من ملامحهم، بعد أن وضعت هواتفهم الذكية وأجهزتهم المحمولة على منصة لتصوب عليها إطلاقات الموت.

خطبت الأم الأميركية البدينة، الغاضبة والناقمة على عالم جديد سلب أفراد الأسرة من الأسرة! قائلة «أنا هنا لأشجب وأستنكر آثار مواقع التواصل الاجتماعي على أبنائي، ومنها عصيان الأوامر وقلة الاحترام» قبل أن تطلق النار على أجهزة أبنائها الذكية من البندقية في يدها.

وردت على شتائم أولادها وهم يرون هواتفهم تحطم بإطلاق نار حانق من بندقية والدتهم بقولهم تباً لك «لا أقبل أن يشتمني أحد، أنا هنا لأستعيد مكانتي كأم، أرفض عصيان الأوامر، فكلمات أبنائي هي الأهم بالنسبة لي من أي جهاز إلكتروني، وأرفض أن يكون لهذه الأجهزة تأثير سلبي عليهم، بعد أن يتواصلوا مع أشخاص لا يعرفونهم، يتورطون بمشكلة لا دخل لهم فيها، ويقعون بالمشاكل في المدرسة لأنهم أحضروا هواتفهم» قبل أن تنقض على ما تبقى من هياكل الهواتف المدمرة بمطرقة حديدية لتتم عملها في التحطيم التام بقوة البندقية والمطرقة.

كانت خطبة أم حريصة ومسؤولة عن كل كلمة قالتها في حضور أبنائها بمختلف أعمارهم، من أجل استعادة مكانتها المفقودة في الأسرة، لحساب فيسبوك وتويتر!!

لكن على مهلكم! هل حقا استعادت تلك السيدة الغاضبة التي كان يتطاير الشرر من عينيها الواسعتين مكانتها، بمجرد تحطيم هواتف أولادها بطريقة عنيفة وببندقية تستخدم في الحروب وقاتل الأعداء، لم يفكر لا كلاشينكوف ولا غيره من صناعات البنادق الرشاشة في حرب تحطيم

## الهواتف الذكية!

يبدو لي أن زوكريبرغ وزملاءه أمام حرج كبير، فجملة المجتمع يحطم نفسه بنفسه على وسائل التواصل، تجد لها مسوغات متداولة تبدأ بالشعبوية وتتصاعد بالكراهية، ولا تنتهي في ما بعد الحقيقة.

علينا أن نقدر غضب هذه الأم الأميركية من تأثيرات وسائل التواصل على أولادها، لكنها لسوء الحظ لم تجد الحل لا في غضبها ولا في استخدامها السلاح القاتل، الغضب لا يجلب حلا لمعضلتنا جميعا، نحن جيل الهواتف الذكية، مثلما اعتبر روني باتز، الباحث بجامعة لودفيغ ماكسيميليان في ميونيخ، الديناميكية التي تؤدي إلى الغضب ليست ذاتها التي تؤدي إلى التغيير، قائلا «عندما تتركز الأنظار على مثل هذه الأحداث والفضائح، فإنها تصبح مفيدة فقط عندما تكون ثمة عملية جارية تكافئ حجم الغضب المشتعل».

بينما يرى ليونيد بيرشيدسكي الكاتب الروسي المهتم بتأثيرات وسائل التواصل على الحياة العامة والسياسية، حظر الهواتف الذكية عن الأطفال يعيدهم إلى تعلم مهارات عتيقة، فالهاتف الحديث يشمل جهازاً للتسجيل الصوتي وكاميرا وأطلساً للخرائط، وكراسة للكتابة، ولذلك فإن حرمان الأطفال من مثل هذا الجهاز المفيد سيكون أمراً قاسياً ولن تكون هناك فائدة جراء ذلك، ويشبه بيرشيدسكي الأمر بحرمان البالغين من هواتفهم في أماكن العمل.

يعترف الباحثان في وسائل التواصل ديفيد غنسبرغ ومويرا بروك في دراسة مشتركة لهما، بأن الناس يشعرون بالقلق تجاه تأثير التكنولوجيا على مساحات انتباهنا وعلى علاقاتنا، وتجاه تأثيرها على الأطفال على المدى البعيد.

ويريان أن تلك أسئلة من المهم الإجابة عنها، ولا يزال أماننا الكثير لتتعلمه.

ومع أن العالم الرقمي وصوتنا فيه أعطى المستخدمين جرعة شجاعة للتعبير عن أفكارهم مثلما أصابهم بالتنمر وزاد من نسبة الإحساس باللامسؤولية تجاه ما يعلنونه على مدوناتهم الشخصية، وبتعريف أنفسهم بما يكرهون وفق الروائي سلمان رشدي، إلا أن وسائل الإعلام المحترفة أصيبت بعدوى مماثلة وتراجع مستوى الحساسية لديها، وهنا يكمن الخطر الجمعي على المجتمع.

القليل جدا من حافظ على عاداته القديمة الجميلة، إننا نتواصل مع بعضنا البعض بطريقة أكثر سهولة لكنها جافة وأقل جودة وعاطفة، وربما لهذا السبب حملت الأم الأميركية بندقية العائلة لتحطم بها هواتف أولادها.

يعرض بيرشيدسكي مثل هذا الأمر بطريقة مبسطة بعد قضاء وقت مع فيسبوك، قائلا «لكنك ستكتشف أنه كان من الأفضل لو أنك قضيت هذا الوقت في أداء أي شيء آخر، باستثناء تعاطي الهيروين بالطبع. ما يهم هنا ليس السؤال عما إذا كان الناس يستمتعون بالوقت الذي يقضونه

بموقع فيسبوك، لكن الأهم هو السؤال عما إذا كان الناس يضيعون وقتهم في علاقات ضحلة وفي مطاردات غير مثمرة».

لا الأم الغاضبة ببندقيتها، ولا التفسير الذي سبق وأن عرضه أريك شميدت بالقول إن الإنترنت أطلق سراح العالم من أجل ربط العالم، ولا حتى الأمل الذي يتوج به زوكريبرغ رحلاته من أجل مجتمع أفضل على فيسبوك، قادرة جميعها على تغليب الفوائد على الأضرار في عالم صارت فيه أدمغتنا لا تعطي الأوامر إلا لأصابع تتحرك على شاشات صغيرة!

## ديمقراطية الحظر

ما أهمية الثروة الديمقراطية لزعيم ونائبة «بريطانيا أولاً» بول غولدينغ وجيدا فرانسن التي أعاد الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب نشر مقاطع فيديو لها معادية للمسلمين. الثروة تصاعدت من بول وجيدا اللذين يقودان الجماعة البريطانية المتطرفة بعد أن تم تعليق حسابها على تويتر وفيسبوك ويوتيوب.

المزاعم عن حرية التعبير يمكن أن يستعيدها جنرالات الحقب الدكتاتورية ببساطة، لكن مهلاً أين كان قد صدق كلامهم بالأمس، وكيف لنا أن نتقبله اليوم، إنه مجرد تسويخ ساذج للحرية المتاحة لنا جميعاً على وسائل التواصل، حرية فاقت المفهوم الذي عمل عليه الرجال الأوائل سواء من كان من السياسيين المخلصين أو الصحافيين الذين اجتهدوا من أجل الهدف الأسمى للحرية. لا تحظى جماعة «بريطانيا أولاً» اليمينية باهتمام البريطانيين المعتدّين برصانتهم، مثلما لا يلقى خطابها غير الهامش في وسائل الإعلام، لذلك تفتعل الضجيج الذي يصل إلى حد الهذيان أحياناً من أجل لفت الاهتمام إليها. ولا تجد معادلاً لها سوى الإسلاميين المتطرفين داخل المجتمع البريطاني.

ويمكن أن تساعد الصورة التقليدية التي تروجها وسائل الإعلام لبريطاني حليق الرأس، غاضب، ناقم، يكشف جسمه عن مساحة من الوشم «العنصري» مقابل الإسلامي الملتحي بملابس طالبان وعمامة القرون المعتمدة، على التعرف على عنصرية اليمين البريطاني، وتنكر المتشدد الإسلامي لقيم المجتمع البريطاني.

لذلك يبدو من العدالة الإعلامية أن تحظر حسابات هؤلاء على وسائل التواصل.

حظر موقع «بريطانيا أولاً» وحساب بول غولدينغ وجيدا فرانسن، يمكن أن يعزز «ديمقراطية الحظر» ليس فقط وفق إعلان إدارة تويتر الذي ذكر أنه بدأ «تحديثات على قواعد الموقع وسياسة وسائل الإعلام للحد من السلوك، الذي يحرض على الكراهية والسلوك المسيء»، بل لأن مدونة القيم الإعلامية والاجتماعية بدأت تراجع متنها بتحريض متصاعد، بعد الشعور الجمعي بأن المجتمع يدمر نفسه بنفسه عن طريق خطاب إعلامي يحث على التطرف والكراهية.

فإدارة تويتر وفق مبادئها المعلنة لا تسمح بحسابات هدفها الأساسي التحريض على الأذى تجاه الآخرين على أساس هذه التصنيفات.

وسبق وأن اعتبر اللورد بيو رئيس اللجنة المستقلة للمعايير في الحياة العامة، التي تقدم المشورة لرئيس الوزراء البريطاني بشأن الأخلاق، الإساءات على مواقع التواصل وإن كانت تصدر من أقلية من الناس، لا يمكنها أن تدفع إلى تأجيل النقاش خصوصاً في السياسة، مؤكداً أن حذف

المحتوى التخويفي في وسائل التواصل لا يتعلق بخنق النقاش «بل بضمان وجود ديمقراطية نشطة يشارك فيها الناس بطريقة مسؤولة تعترف بحقوق الآخرين في المشاركة ولوجها نظر مختلفة».

وبطبيعة الحال مثل هذا الكلام المعتدل للورد بيو لا يحقق طموح غولدينغ اليميني المتطرف، عندما زعم بأنه تم تعليق حرية التعبير فعليا في بريطانيا، واتهم مواقع التواصل باضهاد صراحة الوطنيين والقوميين.

رئيس جماعة «بريطانيا أولا» ونائبته بحثا لهما عن موقع آخر لإيصال خطابهم المتشدد حاثين أنصارهم على الوصول إلى شبكة «غاب» الاجتماعية الجديدة التي فتحا فيها حسابا جديدا. موقع «غاب» هو شبكة مقرها في تكساس تشبه تويتر، قبلت باليمينيين البريطانيين المتطرفين، من أجل هدف أناني يكمن في جلب المزيد من المستخدمين لإشاعة خطاب الكراهية، لكنها تبقى في كل الأحوال خارج حدود المنافسة مع فيسبوك وتويتر.

لماذا قبلت «غاب» بالمطرودين من تويتر وفيسبوك، مع أن مبادئها التوجيهية تنص على أن «الشكل الصحيح الوحيد للرقابة هو خيار الفرد الخاص بالانسحاب» وأن مهمتها وضع الناس وحرية التعبير أولا واتباع جميع القوانين المعمول بها في الولايات المتحدة.

يرى البروفسور ماثيو فيلدمان، المدير المشارك لمركز الدراسات المناهضة للفاشية وما بعد الفاشية بجامعة تيسايد البريطانية، أن ثمة خطرا يكمن في وسائل التواصل البديلة لأنها ستشهد حركة متنامية للجماعات اليمينية المتطرفة، لن تكون مرئية بشكل واضح للمحققين في المملكة المتحدة.

ويقدر فيلدمان أن هناك العشرات من الجماعات اليمينية المتطرفة في بريطانيا، وجدت لها مساحة غير مسبوقة من على وسائل التواصل، تمنحها الحق في التطرف!

وهذا ما تصفه فيديا رامالينغام، مؤسسة منظمة تستخدم التكنولوجيا للرد على التطرف، بالزمن الرقمي المثير للقلق، حيث تشهد الثروة العنصرية والتخطيط والتحرك من قبل الجماعات اليمينية المتطرفة في بريطانيا أوج نشاطها على وسائل التواصل.

وواقع الحال ليس المعضلة في جماعة «بريطانيا أولا» وحدها، بل إن وسائل التواصل تمنح الفرصة لظهور الجانب المعتم من الإنسان، والتعبير عن نفسه بما يكره، لكن هذه الوسائل لا تقوم بما فيه الكفاية من أجل مراقبة وحظر المحتوى المتطرف، لأسباب تصفها مديرة سياسة التدبير في فيسبوك، مونكا بيكيرت، بأن وجود ملياري مستخدم لفيسبوك يجعل من الصعب التوصل إلى اتفاق حول ما ينبغي نشره وما يتوجب حظره.

وتقول «مثل هذا يتطلب الكثير من التفكير في أسئلة مفصلة وكثيرا ما تكون صعبة وتوفير

الإجابة الصحيحة أمر نتعامل معه بجدية بالغة، فمهما جرى الاجتهاد في ضبط المحتوى، ستظل هناك مساحة رمادية يصعب الحسم فيها إزاء عدد من النقاط، إذ من الصعب مثلا إيجاد حدود التماس بين السخرية والتهكّم المسيء».

في كل الأحوال تبقى شركة فيسبوك بطيئة في التفكير بشكل متعمق، في تأثيرها الحقيقي على العالم وتفسير هذا التأثير أمام نطاق أوسع من جمهور المستخدمين والسياسيين وغيرهم من الأشخاص.

وتتساءل صحيفة فايننشال «إن كان لدى الشركة بالفعل البحوث المتعلقة بهذا الموضوع، فهي لم تتقاسمها مع أحد. وهي أيضا لم تفعل شيئا يذكر للتشجيع على إجراء تحقيقات أكثر عمقا».

## حبل الخصوصية يلتف حول رقابنا

### أم رقاب شركات التكنولوجيا؟

قدّر الثري الصغير مارك زوكربيرغ خصوصية أسرته الصغيرة بثلاثين مليون دولار، وهو مبلغ كبير للغاية لعائلة مكونة من شاب وزوجته وطفلتيهما.

لقد اشترى مؤسس فيسبوك عام 2013 أربعة منازل محيطة بمنزله الفخم، من أجل المحافظة على خصوصيته الشخصية، الأمر الذي دفع المتهمين والحاسدين من المعلقين إلى اعتبار هذا السخاء يفوق فكرة المبالغة في الخصوصية نفسها.

لا أعتقد أنه سيجد كل هؤلاء المعلقين غير فعل التأفف المزعج عندما يعرفون قصص سياسيين ورجال دين في العراق اشترى قطعاً واسعة محيطة بمنازل استولوا عليها بعد احتلال العراق عام 2003، لحماية أنفسهم، وليس من أجل خصوصيتهم، فعندما ترتبط الخصوصية بالكرامة، نجدها عند أولئك السياسيين ورجال الدين في العراق صلفاً ووضاعة!!

وهذا كما يبدو لي سبب الخلاف على مفهوم الخصوصية المتصاعد في العصر الرقمي، لقد انتهكت الخصوصية مع صعود جيل الهواتف الذكية، جيل يجد نفسه في مواقع التواصل الاجتماعي بوصفها التعريف الأمثل له ولعلاقاته وتاريخه الشخصي وما يطمح إليه.

لم تعد الحكمة السائدة «منزل الرجل الإنكليزي هو قلعته» قائمة بشكلها التاريخي، فالمنازل لم تعد قلعة يعتدّ بها، عندما أصبحت للناس منازل افتراضية تتشابه مع ملايين الجيران، أضحت بعدها التعريف الشائع للخصوصية مثار خلاف متصاعد، ليس فقط على ضفتي العالم، بل في داخل البيت الواحد.

الأميريكيون يعتقدون أن الخصوصية هي الحرية في أن يفعل المرء ما يريد في بيته، ومثل هذا الأمر عندما يتعلق بالسعوديين مثلاً، ستثور له ثائرة الحلقة الدينية التي بدأ ينكسر طوقها على المجتمع، فتفسيرهم للخصوصية مستمد من خرافة تاريخية مرتبطة بفكرتهم الضيقة للدين.

سبق وأن قارن الباحث جيمس كيو ويتمان مفهوم الخصوصية في بحث نشر بمجلة «بيل لو جورنال» في عام 2004، فالأوروبيون ينظرون إلى الخصوصية على أنها تتعلق بالكرامة، المتأصلة في التصورات التاريخية الفرنسية والألمانية عن الشرف، الذي غالباً ما يهتمّ بالحماية من تطفل الصحافة.

ويطلق الألمان على هذا «تقرير المصير المعلوماتي»، وهو تعبير فخم، لكنه يعني الحق في تقرير ما يريد الشخص أن يُبلغ به عن نفسه، وفق صحيفة فايننشال تايمز.

وترى هانا كوشلر في تقرير لها بصحيفة فايننشال تايمز «حتى الآن يتبع وادي السيلكون تعريفاً أقرب إلى التعريف الأميركي للخصوصية، إلا في الحالات التي تمّ كبحها من قبل أجهزة المنظمة الأوروبية. يتمثل الافتراض في أنه في حالة نشر صور أو أيّ محتوى آخر في منطقة تابعة لشخص آخر، تكون لديك توقعات متضائلة من الخصوصية، ربما تكون قادراً على الانسحاب وعدم المشاركة، ولكن لا يتعين عليك المشاركة في ذلك بشكل نشط».

الجدل لم يعد فقط على الاتفاق على تعريف واضح على مفهوم الخصوصية في العصر الرقمي، بل إن حبلها يلتف على رقابنا نحن المستخدمين الشغوفين المتحمسين بسخاء للتفريط ببياناتنا الشخصية للشركات التكنولوجية، أم على رقاب الشركات نفسها؟

فضيحة فيسبوك الأخيرة باستغلال بيانات خمسين مليون مستخدم من دون موافقتهم، دفعت بالأصوات المطالبة إلى الارتفاع والضغط على الحكومات والشركات معاً، إلا أن الشركات التكنولوجية الكبرى لديها دائماً من الأسباب التي تدافع فيها عن أرباحها، على الرغم من أن التكاليف صغيرة للحفاظ على بيانات المستخدمين المرتبطة بخصوصيتهم، مقارنة بحجم المبيعات السنوي للشركات، إلا أن مجموعات التكنولوجية تُشير إلى أن تنظيم حماية البيانات يُمكن أن يكون واحداً من الضوابط الأكثر تكلفة في تاريخ القطاع.

الخبر السيء وفق المعلقة الصحافية ميرين سومرست، بالنسبة لشركات جمع البيانات هو أن المستخدمين إذا علموا فعلاً مقدار ما يدفعونه مقابل خدمات الإنترنت المجانية، ربما أصبحوا أقل حماسة للاشتراك فيها.

وهذا ما تطالب به كوتشلر باللاحق بالواقع في العالم الرقمي عبر تغيير مفهومنا عن الخصوصية، حيث يعاني كل شخص من العدد الكبير فوق الحد من الجيران الفضوليين.

شركة فيسبوك نفسها اعترفت في بيان سابق لها أن جمع البيانات أساسي لطريقة عمل الإنترنت، بغض النظر عما إذا كان المستخدم يمتلك حساباً أم لا على فيسبوك.

ولدى سؤال فيسبوك عما إذا كان للناس اختيار يمنع جمع بياناتهم قال الموقع لوكالة رويترز «هناك أمور أساسية يمكنك أن تفعلها للحدّ من استخدام تلك المعلومات للإعلانات مثل استخدام إعدادات متصفح أو جهاز تمحو ملفات (كوكيز). هذا ينطبق على خدمات أخرى غير فيسبوك لأن الأمر أساسي لطريقة عمل الإنترنت».

إذن مازال الحبل يلتف على رقاب الشركات والحكومات والأجهزة الأمنية، وبطبيعة الحال على الناس؛ المستخدمين المفرطين برضى بياناتهم والذاهبين بإرادتهم إلى حبل الخصوصية الملتفة على رقابهم.

صحيح، أن فتح حساب على مواقع التواصل الاجتماعي خيار شخصي لا يرغمك أحد عليه، لكن

هل يمكن أن تكون طبيعة تعاملاتك مع العالم المتغير بنفس البساطة من دون هذا الحساب؟ أنت مرغم في النهاية على التفريط ببياناتك الشخصية ووفق الشروط التي تضعها الشركات. المطالبات المتصاعدة اليوم على تنظيم حماية البيانات تأخذ طابعا سياسيا يمس أمن البلدان، بعد أن انتهك خصوصية الأفراد، لذلك يقول بول جوردان، المدير الإداري الأوروبي في «الاتحاد العالمي لاختصاصيي الخصوصية»، «المستهلكون يُصبحون أكثر تثقيفاً وحذراً بشأن حقوق الخصوصية، في قلب تنظيم حماية البيانات العام توجد حماية المستهلك». مع ذلك مازلنا نختلف على تعريف الخصوصية في العصر الرقمي، رغم أنها عرضة للانتهاك المستمر.

## الحقيقة القبيحة تتجسد في رأسمالية المراقبة

يتساءل جون نوتون، داعيا الجميع لوضع إجابات مقترحة لتساؤلاته: كيف أوصلنا فيسبوك إلى هذه الفوضى التي لا يمكن الخروج منها؟ فيسبوك اليوم أكبر شركة في العالم غارقة في الظلام. ويسرد نوتون مؤلف كتاب «من غوتنبرغ إلى زوكربيرغ: ما تحتاج معرفته حقاً عن الإنترنت» في مقال له بصحيفة الغارديان التدايعات المترتبة على الطبيعة الغريبة للتكنولوجيا الرقمية، وأيديولوجيا وادي السيليكون، والسذاجة السياسية المدهشة لمارك زوكربيرغ، ورؤية النفق الأخلاقي لمهندسي البرمجيات، والأهم من ذلك نموذج الأعمال الذي جاء ليكون معروفا باسم «رأسمالية المراقبة».

كل هذه لا تمنع مصدر الشكوك لملايين المستخدمين في قدرة فيسبوك لمعرفةنا على حقيقتنا كما تزعم خوارزمية الموقع المتلهفة للمزيد من البيانات الشخصية كي تعرض علينا اختراعات مثيرة من أجل الإغراء، فالنساء المستخدمات عادة ما يقترح عليهم رسمة ممثلة شهيرة في معادلة صورية افتراضية لتكون شبيهة لها! وهو أمر مغرٍ بلا شك بالنسبة للمرأة، أما الأولاد الصغار فعادة ما يتنبأ فيسبوك لهم بالمستقبل، وسيكون أمرا مثيرا لهم لمواصلة لعبة التوقع وضخ المزيد من المعلومات عن أنفسهم من أجل شيء واحد، أن فيسبوك هو من يحدد لنا طريقنا القادم، وليس العمل والدراسة والتفكير والتخطيط.

لقد ساعد ذلك، سخاء المستخدمين بتقديم جميع أنواع المعلومات عن أنفسهم «ما يحبون ويكرهون، وما هي المدارس التي دخلوها، وماذا فعلوا من أجل لقمة العيش، وما إلى ذلك»، وكان من السهل تجميع ملف تفصيلي لكل واحد منهم. ويمكن استخدام هذه المعلومات لتمكين العملاء الذين يدفعون ويطلق عليهم اسم المعلنين، من توجيه الرسائل التجارية إليهم.

دعوني «أزعم» بوصفي مستخدما مراقبا لفيسبوك من دون أن أشارك بتقديم رأي أو معلومة على صفحتي الشخصية على عكس ما أقوم به من نشاط فَعَال ودائم في حسابي على تويتر، أن الذكاء الرقمي في معرفة أهواء ورغبات المستخدمين ليس أكثر من وهم، وفكرة إعلانية تمنحنا صندوقا ملونا ومعلبا بطريقة تتوق الأيدي والعقول لتلقفه، لكنه سيكون فارغا وهشا من الداخل، سواء عرفنا ذلك آجلا أم عاجلا. الغلاف الملون الجميل لا يمنع هشاشة المحتوى.

تصنيف أهواء المستخدمين باستخدام سمات الانفتاح، الوعي، الانبساط، الاتفاق، العصبية... حلول كما تشير التقارير التي ينشرها المتخصصون إلى أنها مثيرة للإعجاب ودقيقة، لكنها في حقيقة الأمر مثيرة للتهكم أيضا وتجعل من هؤلاء المحليين أضحوكة، لأنها في الواقع تهدف إلى تشتيت الانتباه عن الحقيقة.

لقد عرض فيسبوك على الصحفي روبرت شريمزلي من صحيفة فايننشال تايمز إعلانا مغريا لشراء نعل بثمان يصل إلى 80 دولارا، مع أنه لم يفكر مطلقا بشراء مثل هذا النعل وبهذا السعر، ولم يسبق له أن اشترى نعلا بأكثر من 15 دولارا! لذلك لا يخفي شكوكه مثل غيره من ملايين المستخدمين، بعدم فعالية بيانات الشركات الكبرى، ويحذر بقوله «مهما كانت تلك الشركات جيدة التنقيب في البيانات، فلا يزال من الواضح أن أمامها طريقا طويلا لكي تتعلم فن الاستهداف في الرسائل».

ولهذا يصل مؤلف كتاب «من غوتنبرغ إلى زوكربيرغ: ما تحتاج معرفته حقًا عن الإنترنت» إلى نتيجة أن فيسبوك أصبح قوة رأسمالية هائلة للمراقبة يستمد إيراداته من استطلاع مستخدميهم. وكلما انخرطوا معه بزيادة الوقت الذي يقضونه في الموقع، زادت البيانات القابلة للاستبدال التي أنشأوها.

وقد اتضح أن هذا الكم الهائل من البيانات جعل فيسبوك الشركة السادسة الأكثر قيمة في العالم، بعد أن بنى المبرمجون نظاما آليا لمساعدة المعلنين في اختيار جماهير معينة وتنقية رسائلهم، وفي غضون ذلك وصلت الإيرادات الإعلانية إلى ما يقارب مئة مليار دولار.

علينا ألا ننسى أن مؤسس فيسبوك مارك زوكربيرغ نفسه كان يحتقر الإعلان في بدايته، لكنه في النهاية واجه الواقع وأصبح فيسبوك شركة إعلانات. وبالأمس القريب تعهد في جلسة استجواب أمام مجلس الشيوخ الأميركي بأن تكون هناك دائما نسخة مجانية من فيسبوك، فيما أبقى على احتمال طرح نسخة خالية من الإعلانات بمقابل مادي!

هناك رأي يرى أن القيمة الاقتصادية الحقيقية التي خلقتها شركات التواصل الاجتماعي مبالغ فيها، أو بتعبير الكاتب نوح سميث أنها «الأفيون الجديد» فإذا كانت شبكات التواصل الاجتماعي بالفعل تؤثر على الكثير من المستخدمين على نحو يشبه تأثير السجائر أو الهيروين، فإن ذلك يعني أن المنافع المترتبة عليها أقل مما يبدي الناس استعدادهم لدفع المال مقابل الحصول عليها. استعان نوتون بتعريف مرتبط بالأعصاب للمسرحي البريطاني الراحل كينيث تينان، ليصل إلى أن فيسبوك أشبه بسر لا تدري أنك تحتفظ به.

ويمكن تفسير مثل هذا الكلام بالعودة إلى حديث سابق لأندرو بوسورث، أحد كبار المسؤولين التنفيذيين في شركة فيسبوك الذي اعترف بالحقيقة القبيحة التي تؤمن بها إدارة فيسبوك عبر صلب الناس بشكل عميق كلما تسنى للشركة ربطهم معا، لدرجة أن أي شيء يتيح ربط المزيد من الناس أمر جيد وله ما يبرره بالنسبة لإدارة فيسبوك، بغض النظر عن الحقيقة التي لا تشعرهم بالقلق من النتائج المشكوك بها.

شكوك المستخدمين المتصاعدة التي أضحت حقيقة مقلقة، لا تبددها المخاوف الشخصية

التي أعرب عنها زوكرييرغ أمام مجلس الشيوخ الأميركي من احتمال وجود انحياز سياسي في شركته، لأن الأمر أكبر من الانحياز، إنه يكمن في الحقيقة القبيحة التي جعلت الناس يعرفون عن أنفسهم بأكثر مما يكرهون، فيما استحوذت «رأسمالية المراقبة» على هذه التعريفات لتتاجر بها!

## حان وقت رفع المعاول في وادي السيليكون لتحطيم فيسبوك

العلاقة بين الشركات التكنولوجية الكبرى ليست بالشكل العطوف الذي جسده كلمة مؤسس مايكروسوفت بيل غيتس، بعد رحيل الرؤيوي ستيف جوبز، عندما اعتبر بعد ساعات من وفاة مؤسس شركة أبل، أن تأثيره على العالم سيستمر لعدة أجيال.

التنافس الشديد بين الشركات أثناء الحياة ليس كما دفقة العواطف بعد أن يرحل أحدهم، هذا الكلام عبر به غيتس عن غريمه وصديقه الراحل، معبرا عن انبهاره بما أنجزه من تصاميم وقدرة جوبز البديهية على تسويق المنتجات التي تبتكرها شركته.

يحدث هذا عندما يموت أحدهم! بينما في أروقة وادي السيليكون هناك حرب تتصاعد بين شركات تكنولوجية وإعلامية للاستحواذ على القرار الرقمي في إدارة العالم.

تحقق أبل أغلب أرباحها من بيع أجهزة الهواتف الذكية، وأجهزة الكمبيوتر اللوحية، في المقابل تحقق شركات غوغل وتويتر وفيسبوك أغلب أرباحها من الإعلانات.

انتهى الوقت الذي يكظم فيه كبار مدراء الشركات غيظهم من التفوق المثير لشركة فيسبوك، فالشاب مارك زوكيربرغ لا يمتلك خبرة وحنكة تيم كوك وتاريخ شركة أبل، مع ذلك يقف في قمة جمهورية الملياري مستخدم!

لقد منحت فضيحة استخدام بيانات شخصية لخمسين مليون مستخدم من قبل شركة كمبريدج أناليتيكا للاستشارات السياسية، فرصة كي تكون الحرب السرية التي تدار في مختبرات وورش الشركات التكنولوجية، حربا علنية على فيسبوك التي استحوذت على الفرص برمتها، مجسدة في ذلك اللا عدالة التكنولوجية.

فضيحة جمهورية ثلاثة مليار مستخدم أنها كانت على علم لسنوات باستخدام بيانات شخصية لحوالي خمسين مليون مشترك من قبل شركة كمبريدج أناليتيكا لإغراض سياسية.

ومثل هذا الأمر لا يبقى تيم كوك الرئيس التنفيذي لشركة أبل صامتا في حرب التنافس، عندما افترض أنه عندما سيكون في محل زوكيربرغ «لم أكن لأسمح لنفسني بأن أكون في مثل هذا الموقف».

واعتبر كوك أنه من غير المنطقي أن نرجح أن فيسبوك لا تعتني ببيانات المستخدمين لأنها تمنحهم خدماتها مجانا. واصفا بيع بيانات المستخدمين الخاصة بأنها «افتحام للخصوصية».

هنا وجد مارك زوكيربرغ الذي يدور العالم من أجل ربطه في مجتمع واحد اسمه فيسبوك! في موضع دفاعي للمرة الأولى تقريبا بعد سنوات من الإبهار والأموال، عندما استعان بكلمات لجيف بيزوس، الرئيس التنفيذي لشركة أمازون، أشارت إلى أن «هناك شركات تجعلك تدفع أكثر، وهناك

شركات تعمل جاهدة لتكلفك أقل».

لكن مدير فيسبوك لا بد له أن يجلس على كرسي الاعتراف بعد فضيحة البيانات التي هي بمثابة غبار من الذهب للمؤسسات الأمنية، بقوله إن شركته لا تزال تفتقر إلى الشفافية بخصوص بعض الخيارات التي أقدمت عليها في وقت سابق، مقترحا تولي لجنة مستقلة اتخاذ بعض القرارات نيابة عن الشركة.

اليوم زوكيربرغ يعلن دون موارد أنه مستعد لقبول قواعد تنظيمية جديدة، بعد أن اعتذر لمستخدمي فيسبوك إثر ظهور تقارير استغلال بياناتهم الشخصية سياسيا.

خطة الدفاع التي تعلمها المدير الشاب كان فيها نوع من التراجع بإعلانه أنه يريد أن يجعل من فيسبوك منصة «أكثر ديمقراطية» بحيث يسمح للمستخدمين برفض قرارات فيسبوك ومراجعتها في ما يتعلق بالمحتوى الذي يسمح بنشره أو يحظر نشره.

يبدو من الأهمية بمكان أن نتذكر في لحظة التراجع والدفاع ما قاله زوكيربرغ في أوج صعوده بشأن منافسه تويتر قبل سنوات «يبدو الأمر وكأنهم قادوا سيارة من المهرجين إلى داخل منجم ذهب وتعطلوا».

بعد فضيحة الاستحواذ على بيانات غبار الذهب لتكون أداة سياسية يبدو أن سيارة فيسبوك هي التي تعطلت، وليس كما تصور زوكيربرغ تويتر المقيد في منجم الذهب.

التنافس بين شركات وادي السيليكون ليس محض خلاف من أجل الاستحواذ على الأموال والفرص فحسب، بل هناك أيضا رغبة سياسية كبرى في السيطرة، فموقع فيسبوك ليس مجرد وسيلة اجتماعية محبة تقرب بين الناس في أطراف العالم المتباعدة، هناك ما هو أخطر وأكثر تحديا لما يشغل أجهزة الأمن في العالم.

قبل خمس سنوات، بدأ الباحثون في مركز القياس النفسي التابع لجامعة كامبريدج في نشر أعمال متقدمة للغاية، تحدد كيف يمكن استخدام موقع شبكات التواصل الاجتماعي لقياس السمات الشخصية بكل دقة لملايين الناس.

من خلال النظر إلى كيفية استخدام الناس لموقع فيسبوك والأمور التي يبدون إعجابهم بها، توصل الباحثون إلى أن أحكام أجهزة الكمبيوتر على شخصيات الناس، استنادا إلى آثارهم الرقمية، أكثر دقة من الأحكام التي يصدرها الناس المقربون إليهم.

ووفق صحيفة فايننشال تايمز، فإن أجهزة الأمن والاستخبارات انتبهت إلى هذا العمل، حيث إنها تبحث عن أي دليل متقدم يرشدها إلى تفهم دوافع المواطنين.

لقد بدأت المعاول ترفع لتحطيم فيسبوك، ولم يكن تساؤل الكاتب المتهمكم روبرت شريمزلي في فايننشال تايمز، أول من رفع المعاول اللغوية بقوله «إن كان فيسبوك ذكيا حقا، فلماذا يروج

للنعال؟ وإن كانت شركات البيانات الكبرى فعالة إلى هذه الدرجة المخيفة في معرفة كل جانب من جوانب شخصيتي، لدي سؤال واحد فقط: لماذا يواصل فيسبوك محاولة بيعي نعالا بقيمة 80 جنيها؟».

لهذا تشكك زينب توفيقى، الأستاذة في جامعة نورث كارولينا، في كامل نموذج أعمال فيسبوك، ولا ترى أن المشكلة تكمن في أمن فيسبوك وحده بقولها «إن كانت شركتك تبني جهاز مراقبة واسع النطاق، ستُستخدَم البيانات في نهاية المطاف، وسوف يساء استخدامها. وسيتم اختراقها وانتهاكها وتسريبها وسرقتها واستهدافها وتزويرها ومشاركتها وبيعها».

هل تحطم فيسبوك، ذلك ما صرح به شاب عمره 28 عاما، يصبغ شعره باللون القرمزي، هو كريستوفر وايلى الذي كشف الغطاء عن الأساليب الحديثة المستخدمة في استهداف الناخبين واستمالتهم في الولايات المتحدة وبريطانيا وغيرهما من البلدان لدى عمله في شركة كامبريدج أناليتيكا.

قال وايلى لصحيفة الأوبزيرفر إنه افترض أن العمل قانوني تماما وفوق الشبهات، لكنه أضاف «لقد حطمتنا فيسبوك» الموقع أو الشركة، أو كليهما.

## لماذا لا نقاوم استبداد وسائل التواصل الاجتماعي

تركز الزوجة على جهازها الذكي بطريقة تغض النظر عن كل نداءات زوجها على أهميتها، فقلقلها يكمن في ما تتابعه على إنستغرام، ثمة غيرة وحسد ومباهاة وتعبيرات عن مودة زائفة من صديقات حقيقيات وافتراسيات، لقد اختصر عقلها ذلك الوقت في ما تتابعه على هاتفها، بينما أقرب الناس إليها لم يعد له وجود، استبداد تويتر وفيسبوك وإنستغرام صار أقوى من الحب بين الزوجين.

ويتم تبادل الأدوار في المشهد نفسه، فالزوج بصلافته المعهودة لا يعبأ بكل طلبات الزوجة وهو يركز على ما نشره الأصدقاء المفترضون على فيسبوك، بل إنه لا يفرط بالرد على رأي زميل أو صديق افتراضي على تويتر وإن تطلب الأمر ترك أفراد الأسرة ينتظرون على مائدة الطعام. ثمة عجالة وأهمية مقلقة في الكلام الساخن، وقبول هش في النهاية بالطعام البارد!

قد تلحق تلك الدقائق المتوترة بين الأفراد داخل الأسرة الواحدة نوعاً من الندم على هذا الخضوع لاستبداد وسائل التواصل، لكن مثل هذا الندم يتلاشى بعد دقائق، ويعود الإغراء للمواقع بقوة أكثر، هناك سحر يصيبنا بالوهن ويشدنا إلى الجهاز ممزوج برفض داخلي، لكن الأول يتغلب دائماً وتذهب سدى كل الخيارات الأخرى والوعود المقاومة للأجهزة الذكية، فلم يحدث أن تخلى أي شخص عن هاتفه الذكي، وإن حدث ونجح أحدهم في التخلي عنه لعشرين ساعة فإنه على استعداد لقضاء ضعف هذا الوقت في البحث عنه.

كذلك يتساءل سام ولفسون الكاتب في صحيفة الغارديان البريطانية: لماذا ينحني الناس إلى الضغوط الاستبدادية لوسائل التواصل الاجتماعي؟

ليس من المفيد أن نعود إلى كلام الروائي الألماني الراحل غونتر غراس، لكن التذكير به يمتلك أهميته عندما وصف مواقع التواصل بالفكرة البغيضة رافضاً أن يكون جزءاً منها، معتبراً بأن من لديه 500 متابع لا يوجد لديه أي أصدقاء، فالتجارب الافتراضية الظاهرية على الإنترنت - حسب غراس- لن تكون بديلاً عن التجارب المباشرة.

فجيل الهواتف الذكية قد وضع التجارب المباشرة في متحف التاريخ الرقمي ويرفع بقوة الصداقات الافتراضية. على سبيل المثال يتفقد الأميركيون هواتفهم الذكية ثمانية مليارات مرة في اليوم، بحيث يُعطون البيانات مع كل تفاعل يقومون به.

مع ذلك ينمو الرفض بدرجة واعية داخل فئات كبيرة من المجتمع لمثل هذه الضغوط الاستبدادية للسطوة الرقمية على حياة الإنسان وعلاقته بالآخر، لأن هناك صراعاً خاصاً يتفاقم مع أصدقاء كانوا حقيقيين نلتقي بهم بشكل دائم في جلسات المقهى، واضحوا افتراضيين على مواقع

التواصل، وأصدقاء افتراضيين تعرفنا عليهم من دون أن نلتقي بهم. هناك مكائد يومية ورياء وتعبير مزيف وسطحي عن النفس وعجالة في تقييم الآخر واتهامه من دون تردد أو روية، مواقع التواصل الاجتماعي جعلتنا نفقد رباطة جأشنا ونعرّف أنفسنا من دون تردد بما نكره! وتلك لعمري أسوأ مواصفات جيل الهواتف الذكية.

لا يوجد تفسير عند فيسبوك وتويتر لأيقونة التفضيل، سوى أنك تفضل تلك الصورة أو التغريدة لأن هناك بالأساس كراهية مضمرة.

هناك خط فاصل بين الصداقة والفتنة على مواقع التواصل حسب تعبير سام ولفسون، بين الواقع وبين ما يحصل على الإنترنت من تفاعل اجتماعي تكون فيه التكنولوجيا وسيطا.

ثمة خطر في أن تجعل تلك التكنولوجيا الاجتماعية الإنسان لا يقدّر مستوى التكبر على الآخر في داخله، أو التوهم بأنه يتمتع بقدرة فائقة على قلب الحقائق وتزوير عصي على الكشف، وثمة وهم في ما نبديه بمدوناتنا الشخصية جعلنا العصر الرقمي نعتقد أنه حقيقة.

كل التعريفات المقترحة لفيسبوك وتويتر أهملت هذا الخطر الذي يهدد الإنسان بجحيم يستهلك الوقت، وركزت على أنّ كلا منهما منصة حية لوسائل الإعلام، وعند آخرين مجتمع ديمقراطي يسمح بالتحادث على قدم المساواة، فيما يختصر البعض مهمة تويتر بالحرية بصفته ملاذا مفتوحا بلا قيود غير القيم الشخصية للمغرد والرادع الأخلاقي الذي يتمسك به.

لكننا لسوء الحظ، عقدنا جميعا حلفا مع الشيطان حسب تعبير جودي دين المهمة بشؤون محتوى الإنترنت، وهي تشير إلى علاقتنا مع الإنترنت تحديدا وهوسنا بالرابطة الرقمية مع الآخر.

هكذا ستظهر النوازع الشخصية في كل تعريف مقترح من قبل المغردين، كما ستطفو المصالح في طبقة عليا إلى الحد الذي ستحجب فيه النظر عن قيم المعرفة وشيوع المعلومة المفترضة في هذا الفضاء الشاسع.

## من منا قادر على التخلص من السموم الرقمية

تشكك جو إيسون الكاتبة في صحيفة فايننشال تايمز في قدرة الإنسان المعاصر على التخلص من السموم الرقمية، ليس لأنها لا تريد ذلك بل لأنها أكثر واقعية من الكلام الفارغ والنصائح المتشابهة، بتجنب متابعة الأخبار وعدم الرد على الرسائل النصية واللهو بأي شيء، إلا الهاتف الذكي.

مع ذلك يستمر سؤال إيسون المشكك في رغبة أدمغتنا في التخلص مما أسمته «السمية الرقمية» لأنها لا تندرج تحت مواصفات إدمان الكحول والمخدرات، ثمة إرادة ورغبة لدى المدمنين في التخلص من التعاطي مع الشراب والمخدرات، ولا تتوفر مثل هذه الإرادة في أدمغتنا للتخلص من الاستعانة بحياتنا الرقمية في البريد الإلكتروني والشغف بالمتابعة الإخبارية لأحداث العالم، والتلصص الدائم على الاستعراض الفوتوغرافي والآراء المكررة للأصدقاء على منصاتهم الشخصية، مع أنها لا تضيف أكثر من الشعور المكرر بالإزعاج والتندر والغيرة أحيانا، لكنها سموم رقمية نتسابق بتوق لتعاطيها لينتابنا في النهاية الشعور بالإرهاك والجمود الفكري والصداع وألم العينين، ولا نأخذ العبرة في اليوم التالي ونحن نعود لعادتنا المستمرة من دون أن نشعر بالندم.

صنعت جو إيسون ما أسمته بثنائية Fomo التي كانت تصيبنا في الماضي بالخوف من أن يفوتنا أي شيء، والتي تحولت إلى Jomo اليوم وتعني الاستمتاع بالابتعاد عن كل شيء والشعور بالتححر الذي يأتي مع قطع الاتصال ووضع الهاتف جانبا. كل ذلك جزء من الموضة الجديدة للعناية الذاتية العقلية، لأن الهواتف سيئة للغاية واستنزاف قوتها أمر جيد.

لا تشكك هذه الكاتبة في نصائح الخبراء النفسيين والأطباء، لكنها لا ترى أي تأثير فعلي لما ينصحوننا به «لأن الشخص الوحيد الذي سيفتقدك على هاتفك أثناء التخلص من هذه السموم سيكون أنت». أنا مثلكم أعيش الفظاعة التي يمكن أن تكون عليها الرسائل الإلكترونية والنصية، ومازلت سجيناً لدوامة الأخبار، هذا بحكم عملي الصحافي، لكن ماذا عن الكم الهائل المتدفق من تلك الفظاعات التي ترد علينا يوميا، هل نمتلك القدرة على تجاهلها؟ سيكون ذلك ممكنا عندما نتجاهل هاتفنا الذكي، من منا قادر على التخلص منه؟

لا أحدث عن نفسي مثلا في الفشل بمعالجة السموم الرقمية من أدمغتنا، الأمثلة معروفة ومتواصلة ويمكن أن نشير إليها أينما نمر اليوم في الطرقات أو في المقاهي والحافلات.

فحتى اللحظات التي تريد التمتع بها بعيدا عن التدفق الرقمي المتواصل تجد نفسك حائرا وقلقا في العودة إليها، في حفل أعياد الميلاد نظمت المؤسسات الإعلامية وشركات النشر في الدول الأوروبية حفلا ضخما في لندن منتصف النهار، فبدا لي أغلب الحاضرين أخذوا وقتا مستقطعا من أعمالهم كي يعودوا لاحقا، فلا هم يعملون ولا هم في استراحة! ولم تستطع كل فعاليات الحفل

الجميلة من سحب الحاضرين من هواتفهم، كانت اللمسات جدية وهي تضغط بعجالة على شاشة الهواتف للإجابة على رسائل تعتقد أنها مصيرية ومستعجلة، لماذا هذا الشعور؟ ذلك ما فسرتة إيسون في ثنائية «فومو» بالأمس و«جومو» اليوم.

وتقول «من حيث المبدأ، أؤيد بقوة التخلص من السمية الرقمية» لأنها وحدها من تفهم أننا الآن سجناء لتكنولوجياتنا ومستعبدون من قبل هواتفنا الذكية. وتعترف بأن إدمانها على هاتفها مثير للاشمئزاز «أقضي نصف حياتي في رغبتني في رميه في نهر التايمز والنصف الآخر في البحث عنه، فقط لأجده في يدي. لكن هل يمكنني التخلص من السمية الرقمية؟».

سبق وان خلص تقرير لصحيفة الغارديان البريطانية، إلى نتيجة مخيفة بأن عصر الأخبار الصادمة على مدار الساعة يصيب الجمهور بمرض اللامبالاة.

وتعتبر كاتبة التقرير إيسا غيبيرت أن تغطية الأخبار الكارثية التي أصبحت الآن تأخذ منحى محدودا مشكلة في حد ذاتها، بينما يمثل عدم الاكتراث الجمهور مشكلة أخرى. ولكن قد يكون هناك سبب وجيه لكلتا المشكلتين، بعيدا عن الانهيار الأخلاقي.

إلى أن تصل إلى نتيجة مفادها أن «اللامبالاة أو عدم الاكتراث بالأعمال الوحشية الحقيقية التي تحدث من حولنا، قد تبدو قاسية بعض الشيء. ولكن عدم الاكتراث، بالمعنى الطبي، ينبع بشكل أساسي من الرغبة في المساعدة. حيث لا يوجد شعور بعدم الاكتراث أو اللامبالاة من دون الشعور أولا بالتعاطف: فالأشخاص الذين يعتنون بأشخاص آخرين يشعرون بالمعاناة، ويريدون التخفيف من معاناتهم. لكنهم لا يستطيعون النجاح دائما».

هذه بلا شك السموم الرقمية التي تستمر في سريانها بدمائنا وتحريك أدمغتنا، من دون أن تتوفر لدينا الإرادة النهائية على التخلص منها. إلا إذا اتخذنا مسار الحياة المختلفة الذي يسلكه الناشط البيئي مارك بويل، وهو كاتب نباتي مهتم بالتواصل الطبيعي بين البشر، يرفض التكنولوجيا لأنها حسب رأيه تدمر الناس والأماكن. أزمطنا تكمن في وسائل الإعلام الرقمية التي أعادت تركيب حياتنا، لذلك جُرب بويل أن يقطع نفسه عن وسائل الإعلام برمتها ليعيش التجربة، لكن ماذا حصل بعدها. لقد أعاد اكتشاف متعة الكلام الهادئ والنقاش الودي مع الجيران والأصدقاء، بدلا من التحدث والتعليق عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

لم يكن يعتقد هذا الكائن المتمثل بالأشجار الحرة والماء الرقراق في البيئة الإنكليزية المتسقة مع الطقس، إن الأخبار في حد ذاتها أمر سيء، مع أن الأخبار لا تصبح أخبارا عند وسائل الإعلام إلا عندما تكون سيئة! لكنه لم يكن يرغب في قراءتها لأنها أصبحت مملة وأكثر ضررا على النفس.

## ابحثوا عن نسخكم الرقمية المزيفة

دعك من المشاهير والنجوم والكتاب المعروفين، إذ ستجد لهم عشرات الحسابات الوهمية على مواقع التواصل الاجتماعي، يمكن أن نتفهم ذلك من باب التوريط والإساءة إليهم أو من باب الإعجاب من أجل الترويج لهم، وفي كل الأحوال لم تُستحصل موافقتهم على تلك الحسابات التي لا تمثلهم لا بالخير ولا بالشر.

الأمر المحيّر، هو أن يجد إنسان عادي من ينتحل اسمه في حساب في مواقع التواصل الاجتماعي، ويتحدث بطريقة تريد تغيير العالم، وتنتقد الآخرين وتكيل السباب للسياسيين والناس. عبث رقمي ينتحل اسما حقيقيا لجعله موضع انتقام، أليس في ذلك تحريضا على قتل اسم صاحب الحساب؟

فليجرب أي واحد منكم البحث عن نسخه الرقمية الكاذبة، ليجد ما يصيبه بالحيرة، وما يستعصي على التفسير بالنسبة إليه، إنسان يحب أن يقول شيئا عن نفسه ونظرته للمجتمع أو ربما مجرد مساحة لتبادل الكلام مع الأصدقاء، لماذا يصنع أشرار العصر الرقمي نسخة مزيفة منه؟ لا يحمل الجواب إلا نتيجة واحدة تؤول إلى المحتوى الضار والمضلل، فالنسخ المزيفة من الناس الحقيقيين لا تقود إلا إلى الأخبار الكاذبة، هذا يعني المزيد من الكراهية والمزيد من العنصرية والمزيد من الطرقات التي تعيد الإنسان الحالي إلى عصر التقاتل. هناك حسابات مزيفة تقاتل بشراسة وتعمل بجد من أجل الرفع من شأن ما وتقزيم الآخر وإخراجه من الميدان، المشكلة أن المعركة مستمرة ومعرفة المهزوم فيها ليس واضحا في المدى المنظور، من أجل توقع نهاية المعركة.

يقول نواح ثيران المتحدث باسم جمعية الإنترنت، وهي مجموعة للصناعة تمثل شركات غوغل وفيسبوك «صناعة الإنترنت بأكملها تريد إنهاء الاتجار بالبشر، ولكن هناك طرقا للقيام بذلك دون تعديل قانون أساسي لخدمات الإنترنت المشروعة». تويتر يعمل اليوم لحذف الملايين من الحسابات المزيفة، لكنه لا ينهي المشكلة، فدوران تلك الحسابات يمكن أن يعود باسم وهمي آخر للاستمرار في اللعب والعبث بأحوال ومصائر الناس. وهذا ما يسميه بروك بينكوفسكي مدير تحرير موقع التحقق من الحقائق Snopes.com بـ «القرف في دورة الأخبار على تويتر».

لقد عشت ذلك بنفسني عندما اكتشف أصدقاؤني البعيدين أنني طردت من عملي في قصة إخبارية ملفقة انتشرت على المواقع الإلكترونية، وسرعان ما شاعت على مواقع الضجيج الاجتماعي، بعضهم صدق القصة المزيفة واتصل بي ليطمئن، مازالت هذه القصة الإخبارية الكاذبة موجودة، والمصدر الكاذب لم يتوقف عن الأكاذيب، ويعمل على المزيد منها، لكنني مازلت استيقظ صباحا واضغط زر الكمبيوتر قبل أن أجري تمارين الصباح الرياضية في حديقة منزلي الصغيرة، لأعود

نشطا إلى ممارسة عملي.

لقد تحقق الهدف من القصة الكاذبة، لأنها وصلت وصدّقتها الكثيرون ممن لا يعرفونني، وهذا يعني أن القصة الكاذبة ستستمر وتتوالد وستجد لها من المشتركين من يشجعها، ومن المخدوعين من يدفعها للاستمرار، ومثل هذا السبب يجعلني أعود ثانية إلى كلام روث ماركوس الكاتبة في صحيفة واشنطن بوست بقولها «مع كون الحقائق من الموضوعات القديمة، فإن الخطوة التالية التي لا ترحم سوف تكون الحد من كل الأخبار إلى نفس المستوى من عدم الثقة وعدم التصديق، وإن لم يكن هناك ما هو صحيح، فيمكن لكل شيء أن يكون كاذبا».

اليوم يدير غريغ مارا، مدير إدارة المنتجات في فيسبوك، نسخة رقمية من لعبة القط والفأر حيث يتعقب بشكل محموم «الأشرار» الذين يعملون على نشر الأخبار الكاذبة، ومن ثم يحاول إغلاق حساباتهم. قال مارا أمام جمهور مهرجان أفكار آسبن «هذا الفعل موجه ضد الخصوم، الناس يحاولون اختراق خطوط دفاعاتنا». أما زوي ويليامز الكاتبة المتمرس في التحليل الإعلامي في الصحافة البريطانية فتقترح بناء قانون أخلاقي بشكل تدريجي، وجعله أكثر تعقيدا! وترى أنه ليس هناك أي سبب على الإطلاق لعدم قدرة تويتر على التعامل مع كلام يحض على الكراهية أو البوتات المدمرة أو مصانع السياسة الخلفية التي تمارس لعبة الروليت الكاذبة من دون أن تخسر، فنحن المستهدون وحدنا، الخاسرون من دون أن نلعب معهم.

كل هذا يبدو معقولا تماما، حسب جيليان تيت من صحيفة فايننشال تايمز، لكن هنالك الكثير من المشكلات، فليس من السهل دائما تحديد ما هو كاذب، أو إزالة المنشورات السياسية دون أن تظهر بمظهر من ينخرط في عملية رقابة. ومن الصعب أيضا التحقق من صحة الأخبار بشكل سريع بما فيه الكفاية، قبل انتشارها بشكل سريع. ورغم ثقة غريغ مارا، ليس من السهل دائما إقناع المستخدمين بالتوقف عن قراءة الأخبار الكاذبة.

ويقول «عندما بدأت فيسبوك في إرفاق إشارات خبر مثير للجدل مع بعض المقالات العام الماضي، وجدت أنها في الواقع عززت محتوى الخبر، وبالتالي تخلصت منها الشركة».

لا يبدو لدينا وسيلة للفرار من هذه الدوامة التي لا تكفي بملاحقة المشاهير -هذه الكلمة بحاجة إلى تعريف معاصر يتناسب مع جيل الهواتف الذكية فليس الشهير كل من يظهر على شاشة التلفزيون- بل تلاحق الجميع في حسابات مزيفة لا تهدف إلا إلى الحط من شأن الناس عبر قصص ملفقة تشيع الكراهية. أنا مضطر للوصول إلى هذه النتيجة: فمن يستحوذ على بياناتي الشخصية من دون موافقتي اليوم لا يكتفي بذلك غدا، أنه سيشرع بمحاولة قتلي!

## الضرائب لن تسقط الإمبراطوريات الرقمية

لن تذرف أبل ولا غوغل ولا فيسبوك ولا أمازون الدموع أمام مبنى 10 دوانينغ ستريت إثر تهديدات وزير الخزانة البريطاني السابق فيليب هاموند بفرض ضرائب على كبرى الشركات الرقمية.

طموح الحكومة البريطانية جمع 500 مليون دولار سنويا من الضريبة الجديدة التي تستهدف شركات الإنترنت العملاقة وليس المستهلكين ولا شركات الإنترنت الناشئة.

وهو مبلغ هزيل عندما يتعلق الأمر بشركات تكنولوجيا كبرى لديها من المستخدمين ما يفوق سكان الدول الكبرى، تكفي الإشارة إلى أن أبل أول شركة في العالم تتجاوز حاجز التريلين دولار من حيث قيمتها المالية.

سبق وأن توعد هاموند خلال كلمته أمام مؤتمر حزب المحافظين بمضي بريطانيا قدما «بمفردها» في تطبيق الضريبة إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن هذه الضريبة على مستوى الاتحاد الأوروبي. وهذا يعني أن تطبيق هذه الضريبة الرقمية سيجعل بريطانيا في المقدمة مقارنة بالحكومات الأخرى في هذا السياق.

«تهديدات» فيليب هاموند بالضريبة لا تبدو قادرة على وضع العصي بدواليب دوران الشركات المستمرة بأقصى سرعته، فهي مستمرة بالتوسع بقوة في بريطانيا من أجل الاستفادة من القوة العاملة عالية المهارة في البلاد. غوغل مثل شركات سناب وأبل وأمازون التي ضاعفت عدد مكاتبها في لندن رغم حالة الغموض التي تحيط بمستقبل العلاقة بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي.

انزعاج الشركات الرقمية من بريطانيا لا يبدو من قيمة الضريبة، بل من طبيعة الموقف السياسي البريطاني المغلف بصيغته التجارية، عندما تنفرد بفرض الضرائب قبل أن يصدر قانون أوروبي مشترك.

يصف الكاتب أليكس ويب في مقال له في بلومبيرغ، الأمر بأنه استغلالية سياسية محضة، مشيرا إلى أن النظام لم يواكب التقدم مع الطريقة التي تصنع كبرى شركات العالم أموالها «فلقد كانت شركات التكنولوجيا قادرة على الوجود حيث يمكنها حصاد الأرباح الهائلة بأكثر الوسائل المواتية ضريبيا، الأمر الذي أسفر عن حرمان الحكومات من مليارات الدولارات من العائدات الضريبية».

الضريبة البريطانية يمكن تسميتها بفشل المجازاة السياسي، فهناك دول رقمية افتراضية قوية بأموالها المتزايدة وبعدها سكانها الافتراضيين المؤثرين في صناعة الرأي العام الدولي، وهناك دول حقيقية تزعم أنها مازالت متمسكة بالنظام الديمقراطي الكلاسيكي وفرض النظام بقوة القانون.

المنافسة مستمرة، والشعور الذي لا يقبل الشك أن الدول الحقيقية ضعفت كثيرا أمام سطوة وتأثير الدول الرقمية، وفكرة الضريبة البريطانية ليست سوى أسهل الطرق لمحاصرة تلك الدول التي تدير العالم بجيل الهواتف الذكية. بل إن الشعور الجمعي لسياسيي تلك الدول أن الشركات الرقمية تسلب هيبة البلدان وتجردها من سلطتها، عندما تمضي في طريق إسقاط البلدان الحقيقية ليدار المستقبل بسطوة الإمبراطوريات الرقمية.

هناك حرب أخلاقية أضرمت النيران فيها قبل أن يصل سكان فيسبوك إلى مليار مستخدم، دعك من قيمة الضريبة التي توعدّ بها هاموند كبرى الشركات التكنولوجية لأنها لم تكن إلا البداية، ولأن الضريبة أكثر الأسلحة المتاحة أمام الحكومات في حربها الرقمية الجديدة للدفاع عن سلطتها، لذلك يبدو هاموند في حالة تأهب، هذه الحرب يقودها وزراء المالية والتجارة وليس لوزراء الدفاع إلا دور هامشي فيها.

دونالد ترامب دخل هذه الحرب مبكرا، لذلك لا يعوّل كثيرا على وسائل الإعلام التقليدية، وعادة ما يصفها بالكاذبة مطالبا بمحاصرتها، يكفيه أنه يمتلك أكثر من خمسين مليون متابع على تويتر، يدير بهم حربته المتقدمة منذ الخطوة الأولى التي وضعها في البيت الأبيض. ترامب لم يكف عن انتقاد وسائل الإعلام التقليدية ليفتح الآفاق أمام الشركات التكنولوجية. لذلك هناك معارضة شديدة من الولايات المتحدة ضد هذه الضرائب.

الحرب التي تزداد ضراوة بين الدول الحقيقية والشركات التكنولوجية الكبرى، ستمزق الإنترنت أيضا، وهذا ما نبه إليه إريك شميدت الرئيس السابق لشركة غوغل.

توقع شميدت وهو يلقي كلمة في حدث خاص في وادي السليكون، أن الفضاء الإلكتروني يتجه نحو تمزق تاريخي. حتى الآن، شبكة الإنترنت موجودة «في الغالب» بوصفها منصة عالمية متكاملة، تتحرك خلالها المعلومات والأموال والتجارة الإلكترونية بسهولة حول العالم. لكن شميدت يخشى من أن هذا على وشك الانهيار.

تقول غيليان تيت المحررة في صحيفة فايننشال تايمز «إذا كان وادي السليكون مهتما بهذه القضية منذ فترة طويلة، فإن معظم الاقتصاديين والمستثمرين بدأوا يتنبهون بشكل بطيء للمخاطر والآثار».

وتقترح طريقة للتفكير في شأن فيسبوك، فقبل سنوات قال الرئيس التنفيذي لفيسبوك، مارك زوكربيرغ، للمستثمرين إن «المنتجات لا تثير ذلك الاهتمام الذي يجعلها تتحول إلى شركات حتى يكون لديها ما يقارب مليار مستخدم».

قد يكون ذلك منطقيا في عالم فيه ثلاثة مليارات مستخدم يتم ضمهم بسهولة. لكن في حال كان توقع شميدت صحيحا، فقد تحتاج الافتراضات الإيجابية بشأن حجم قاعدة مستخدمي

الإنترنت في المستقبل إلى المراجعة خصوصا في ما يتعلق منه بالسوق.

في الوقت الحالي تستمر هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام (آيكان) وهي جهة عالمية مسؤولة عن الحفاظ على بروتوكولات الإنترنت. في اتخاذ تدابير لضمان بقاء جذور الشبكة متصلة، أيا كان ما سيحدث للمنصات.

ويرى كريس مونديني من (آيكان) «حتى في عالم أصبح قوميا وممزقا بشكل متزايد هناك قدر كبير من التعاون يحدث على المستوى الفني».

هذا لا يعني أن سلاح الضرائب الذي استخدمه وزير الخزانة البريطاني فيليب هاموند ليس جارحا، لأننا كمستخدمين نشارك في الحرب وبضراوة في صف الدول الافتراضية ضد دولنا الوطنية تحت شعور غريب بأننا ندافع عن أفكارنا وحریتنا، بينما الأمر أكبر من ذلك.

### وزير خارجية لأكبر شركة غارقة في الظلام

في أوج غطرسة فيسبوك كان مارك زوكربيرغ يتهكم على تويتر وجماعته! راسما مشهدا لمجموعة مهرجين وكأن سيارتهم تعطلت فجأة في منجم ذهب! لقد بعث برسالة غرور تكنولوجية من

## منصة إمبراطورية يعيش فيها مليارا مستخدم.

لم يدم ذلك الغرور عندما بدأت المعاول تهاجم قلعة فيسبوك، لأنها شركة تدير تجارة غير مسؤولة بحياتنا وما نمتلكه من خصوصية، فانبثت الأصوات مطالبة بتهديم المعبد على رؤوس مشيديه.

ماذا عنا نحن الشعب الرقمي المكون من ملياري مستخدم، لولا اندفاعنا لما كانت فيسبوك بهذه السطوة والثراء.

سبق وان حذفت فيرا يوروا، مفوضة العدالة في الاتحاد الأوروبي، المسؤولية عن حماية البيانات والنزاهة الانتخابية، حسابها على فيسبوك، لأن الموقع أصبح مثل «طريق سريع للكراهية» حسب تعبيرها. بينما يحاول عدد غير قليل من المستخدمين الإقلاع عن فيسبوك بوصفه إدمانا مثيرا للصراع.

لكن القضية تبدو سياسية أكثر من الإدمان والكراهية، ومارك الشاب لم يتعلم بعد من التاريخ السياسي الحافل، كان واضحا ارتبأكه أمام أعضاء لجنة الكونغرس الأميركي التي أرادت محاسبته على التسيريات واستغلال حساب المستخدمين، وإن كانت بعض الأسئلة الموجهة إليه من سياسيين تنم عن سذاجة تكنولوجية.

أن تكون إمبراطورا لثلاثة مليار مستخدم، يعني أنت تتقلد منسبا سياسيا خطيرا، لم يحظ به ونستون تشرشل.

اليوم تعترف شركة فيسبوك أنها دولة عليها أن تدير اللعبة السياسية كما ينبغي، لكن الشاب مارك زوكربيرغ لا يمتلك مؤهلات الحوكمة الرشيدة، لذلك استعان بنك كليغ نائب رئيس الحكومة البريطانية ما بين عامي 2010 و2015 إبان تحالف حزبي المحافظين والليبراليين الديمقراطيين، ليكون وزير خارجية فيسبوك. انتقل إلى وادي السيليكون مطلع العام 2019 وباشر مهام عمله السياسي في أكبر دولة افتراضية.

بث كليغ نوعا من الأمل في منشور له كمتابع على فيسبوك قبل أن يتسلم منصبه الجديد، عبر مطالبته بمواجهة الأسئلة الشائكة بشأن كيفية تأثير التكنولوجيا على المجتمع.

التاريخ ليس كابوسا بشكل دائم كما يرى جيمس جويس، عندما يتعلق بوزراء خارجية على درجة من الاعتداد بأفكارهم، الأمثلة لا تغادر المتن السياسي، ونك كليغ مر عليها بلا شك، هو يعرف معنى أن تكون مسؤولا على درجة مرموقة ولسنوات عدة في 10 دوانغ سترت، يعني أن تهبط ذهنك لصناعة الأفكار وقبلها أن تكون مهيا لإيجاد الأجوبة، هذا عمل سياسي يديره اليوم وزير خارجية فيسبوك البريطاني الذي جعل من حزب الليبراليين الديمقراطيين للمرة الأولى

في التاريخ السياسي البريطاني يقولون إن المعادلة المكونة من حزبي المحافظين والعمال قد كسرت، هناك طرف ثالث دخل على أدبيات السياسة البريطانية يجب أن يضاف إلى القاموس. ربما من أجل هذا تم اختياره ليزيل الغبار من على شاشة الإمبراطورية الرقمية المترامية الأطراف.

سيترك مارك زوكربيرغ المدير التنفيذي للمؤسسة، ومايك شروفر كبير مسؤولي التكنولوجيا في فيسبوك، المهمة لك كليغ، في صياغة استراتيجية فيسبوك في المرحلة القادمة. فهل سينجح في إدارتها؟

يرى أليكس ويب بمقال في بلومبيرغ، أن كليغ يتطلع لأن يصبح ضمير فيسبوك، وأكثر من مجرد متحدث باسم الشركة العملاقة. ويعبر عن اعتقاده بأنه سيكون قيمة كبيرة في مساعدة زوكربيرغ وزملائه في التعامل مع البرلمانين في أوروبا والتصدي لتهديداتهم بفرض ضرائب كبيرة وقوانين أكثر صرامة بشأن تبادل المعلومات عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

لكن جورج باركر وتيم برادشو المحرران في صحيفة فايننشال تايمز، ينظران إلى نائب رئيس الوزراء البريطاني السابق على أنه اختيار غريب لهذا الدور، نظرا لخبرته المحدودة في السياسة الأميركية. أما باعتباره أول موظف خارجي في فريق القيادة العليا في فيسبوك، فإنه يمكن أن يساعد في الحد من الانتقادات التي مفادها أن زوكربيرغ منعزل جدا وأنه أجرى تغييرات ضئيلة على دائرته الداخلية.

وضع نك كليغ قدمه الأولى في وادي السيليكون في وقت بالغ السوء، فقد انتهى ذلك الوقت الذي يكظم فيه كبار مدراء الشركات غيظهم من التفوق المثير لشركة فيسبوك، فالشاب مارك لا يمتلك خبرة وحنكة تيم كوك وتاريخ شركة أبل، مع ذلك يقف في قمة جمهورية الثلاثة مليار مستخدم!

سبق وأن تساءل جون نوتون، مؤلف كتاب «من غوتبرغ إلى زوكربيرغ: ما تحتاج معرفته حقًا عن الإنترنت» كيف أوصلنا فيسبوك إلى هذه الفوضى التي لا يمكن الخروج منها؟ فيسبوك اليوم أكبر شركة في العالم غارقة في الظلام.

ويسرد نوتون في مقال له بصحيفة الغارديان التداعيات المترتبة على الطبيعة الغربية للتكنولوجيا الرقمية، وأيديولوجيا وادي السيليكون، والسذاجة السياسية المدهشة لمارك زوكربيرغ، ورؤية النفق الأخلاقي لمهندسي البرمجيات، والأهم من ذلك نموذج الأعمال الذي جاء ليكون معروفًا باسم «رأسمالية المراقبة».

ويمكن الحصول على بعض الإجابة وليس كلها على تساؤلات نوتون، بالعودة إلى حديث سابق لأندرو بوسورث، أحد كبار المسؤولين التنفيذيين في شركة فيسبوك الذي اعترف بالحقيقة القبيحة

التي تؤمن بها إدارة فيسبوك عبر صلب الناس بشكل عميق كلما تسنى للشركة ربطهم معا، لدرجة أن أي شيء يتيح ربط المزيد من الناس أمر جيد وله ما يبرره بالنسبة لإدارة فيسبوك، بغض النظر عن الحقيقة التي لا تشعرهم بالقلق من النتائج المشكوك فيها.

عندما استعان نوتون بتعريف مرتبط بالأعصاب للمسرحي البريطاني الراحل كينيث تينان، ليصل إلى أن فيسبوك أشبه بسر لا تدري أنك تحتفظ به. كان يبعث برسالة مبكرة إلى نك كليخ قبل أن يتقلد منصبه الجديد، عليه أن يدرك أنه اليوم وزير خارجية شركة غارقة في الظلام وعليه أن يقود خطة دفاع فيسبوك قبل أن يحسّن صورتها. فهل نجح كليخ في مهمته، أو أزال بعض الغبار من على وجه فيسبوك؟ ذلك ما سنقترح إجابة لاحقة له في متن هذا الكتاب.

## من يصنع الرأي العام؟ السياسيون أم الشعب الرقمي؟

لم يفشل السياسيون على مرّ التاريخ كما فشلوا في معركتهم الدعائية مع جيل الهواتف الذكية! لقد عجزوا عن صناعة رأي هذا الجيل أو مجرد التأثير عليه، بعدما حطم هذا الجيل برغم اندفاعه وعدم قدرته الواضحة على صناعة أفكار مهمة وراسخة، الفكرة السائدة عن السياسيين، وجعلهم مجرد أشخاص مدفوعين بالمصلحة الشخصية لا يدفعون غير ضريبة الكلام المجرد.

السياسيون فشلوا في التأثير على الرأي العام في العصر الرقمي، وإذا كان بمقدورنا أن نستعيد كلاما مهماً لأجيال من السياسيين من العقود الماضية، فإن التاريخ سيفشل في المستقبل في توثيق أيّ كلام يمتلك أهميته للسياسيين الذين عاشوا عصر الهواتف الذكية.

قدّم ونستون تشرشل درساً سياسياً بجملته المشهورة «النجاح هو الانتقال من فشل إلى فشل، دون أن نفقد الأمل» ويمكن أن نستعيد جملاً أخرى من هيلموت كول ونوري السعيد وطارق عزيز والأخضر الإبراهيمي وسعود الفيصل.. لكن التاريخ سيفشل في يوم ما عندما يريد أن يستعيد تصريحات سياسيي الزمن الرث الذي حوّل رجال الدين إلى حاكمين باسم الخرافة.

يوجد اليوم تبرير للفشل بفشل آخر من قبل سياسيين غير محظوظين إلا بالاستحواذ على المال في عمليات فساد كبيرة. مواقع التواصل الاجتماعي أوجدت الشعب الرقمي الخارق للحدود ومحطم فكرة حارس البوابة، هذا الشعب مراقب دائم لأفعال السياسيين وتحركاتهم وتصريحاتهم، فمن يصنع الرأي العام ومن يتبعه في نهاية الأمر؟

لم يحسّن السياسيون من رصيدهم بالخطاب الشعبي والطائفي والقومي الضيق، وفشلوا في تشكيل الرأي العام، إلا بحدود عمليات بيع وشراء للقيم. وبقيت الأحزاب السياسية والجمعيات الدينية بعيدة كل البعد عن تأييد الرأي العام، لأنها فقدت فن التواصل مع الناس من أجل تغيير أفكارهم والدفع بهم إلى منظور مختلف. أو بتعبير الكاتب البريطاني كنان مالك في صحيفة الغارديان «إنه فن الإقناع السياسي، وليس الكفاءة في تفكيك الرأي العام، الذي يحتاج إلى إعادة اكتشاف».

الأنانية قطعت صلة الأحزاب الحاكمة بالناس الذين غالباً ما ينظرون إلى السياسيين بازدراء، بعد أن كان السياسيون يعملون من أجل صناعة الرأي العام، صار عليهم أن يغيّروا أنفسهم وطريقة تفكيرهم تأثراً بالرأي العام الذي يصنعه شعب الهواتف الذكية.

من غير المعقول أن السياسيين غالباً ما لا يأخذون اهتمامات الناس بجدية، سواء كانت اقتصادية أو ثقافية. والأمر الأكثر إثارة للتساؤل هو الإصرار على أنه يجب على الأطراف الحاكمة تغيير سياساتها بحيث تتماشى أكثر مع الرأي العام. دور الأحزاب السياسية لا يعكس الرأي العام

فقط، يجب أيضا تغيير الرأي، من أجل كسب الجمهور لمنظور سياسي. وإلا لن تكون هناك حاجة للمناقشة السياسية. وكثيرا ما يعني التعامل مع اهتمامات الناس إعادة صياغة تلك المخاوف لإظهار أن مظالم الناس حقيقية، وإلا قد لا تكون الأسباب والحلول كما تراها النخبة الحاكمة.

لنتأمل كيف انقلب كل شيء في عصر الهواتف الذكية والفضاء الرقمي المفتوح على كل الآراء، لم تعد الحكومات والأحزاب قادرة على التأثير على الرأي العام، لأن له من القوة والكثافة والسرعة والتواصل والقدرة على الوصول إلى كل الإحداث وإعادة تدويرها لتكون في متناول ملايين الناس. صار السياسيون الفاشلون في التأثير على الرأي العام يستعينون بالذباب الإلكتروني من أجل الترويج لهم، بطريقة تستعيد الخطاب السياسي القديم الذي يجعل من الأكاذيب حقائق، ولا يحمل غير الثناء للزعماء!

لذلك أضحى التحدي الأكبر للسياسيين المعاصرين، إتلاف الفكر السياسي وقدرته على التحريض والإقناع وليس العمل السياسي من أجل إعادة الثقة بمفهوم الوطنية.

سبق وأن طلب رئيس المفوضية الأوروبية جان كلود يونكر، من فريقه بعد أن فقد صبره في النهاية، «العثور له على عصا لمن عصى» بحسب أحد كبار الدبلوماسيين الأوروبيين. «وقد فعلوا ذلك»، هذه طريقة معاصرة للقمع الديمقراطي للمحافظة على الكيان الأوروبي من التمزق، لكن لسوء الحظ لا يمتلك السياسيون في عالما العربي مثل «تلك العصا القانونية» بل إنهم لا يريدونها أصلا، إنهم يديرون ميليشيات قاتلة في السر، ويقدمونها للشعوب كمنظمات خيرية مدنية! بينما مازالت القوى الأمنية تمارس سطوتها القمعية وكأن العالم لم يتغير.

لقد انتزع جيل فيسبوك وتويتر «صناعة الرأي» من السياسيين، التي كانت بمثابة القلب في جسم الدولة، وصار هذا الجيل يفكك التصريحات المتناقضة بالصوت والصورة، ويتهم عليها ممارسا أعلى درجات الإثارة الإخبارية، وهو أمر ليس ضارا عندما يتعلق بالعلاقة غير السليمة بين السياسيين والجمهور.

هكذا تضيع المبادرة من السياسيين في التأثير على عقول الناس، فلم تعد طريقة غسل الأدمغة تحمل مواصفاتها التلفزيونية البائدة بوجود فيسبوك وتويتر.

العصر الرقمي أفضل وقت لاندلاع حرب التأثير على الرأي العام وصناعة الرأي، وإعادة اختراق العقول، فلم تعد فكرة المرسل والمستقبل كما كانت، ولم يعد بمقدور الحكومات الاطمئنان على دورها القديم، الذي يجعل الشعب يتملكه الخوف كلما أراد الاقتراب منه، ولم يعد التلفزيون يدار بيد الزعيم وحده، اليوم تتواجد ملايين التلفزيونات الشخصية تبث في مختلف الاتجاهات، تتقاطع وتتصارع وتضع الحقائق والأكاذيب في وقت واحد وتجد لها من المريدين والمتعاطفين ما يفوق قدرة الحكومات على السيطرة عليها، وهذا سبب اقتناع دونالد ترامب رئيس أكبر دولة في العالم

بعدم حاجته إلى التلفزيونات ووسائل الإعلام التقليدية، عندما يكون لديه عشرون مليون متابع على تويتر.

لذلك يطالب كارل بيرنستاين الصحفي والكاتب الأميركي الذي ساهم في كشف تداعيات فضيحة «ووترغيت»، بضرورة مقاومة خطر وقوع الديمقراطية فريسة للاستبداد والديماغوجية وحتى الإجرام من قبل القادة المنتخبين والمسؤولين الحكوميين. لأن حتى الديمقراطيات الكبرى ليست حارسا أميناً للحقيقة التي ينشدها الناس.

## الأخبار الرسمية كانت وحدها الوهمية

عندما يتعلق الأمر بالحكومات، فإنها المصدر الأول للأخبار الكاذبة، الاتحاد الأوروبي لا يناقش هذه الفكرة تحديدا وعمل جاهدا على تطبيق قانون بشأن المعلومات المغلوطة واجه الكثير من الصعوبات.

القانون الأوروبي لمكافحة الأخبار الكاذبة حريص على أن تترافق التحقيقات حول الكيفية التي تأثرت بها العمليات الديمقراطية في السنوات الأخيرة، كما تبدو الحاجة ماسة وعاجلة لمنع تكرار تأثير الأخبار المزيفة في الدورات الانتخابية القادمة.

لكن الأمر أكبر من ذلك بكثير، فمصطلح «تفضيل» الأخبار المزيفة من قبل الجمهور يبدو خادعا. حسب بول تشادويك محرر شؤون القراء في صحيفة الغارديان البريطانية، فإذا كان القانون الجديد جيدا بما فيه الكفاية، هل سيحرز تطبيقه تقدما حقيقيا في منع التزييف المستمر والمتصاعد حد أن هناك شعورا جمعيا بأن لا شيء يبدو صحيحا، وهذا يعني أن كل شيء يمكن أن يكون كاذبا!

يدين العالم إلى الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب بكونه رفع مصطلح «الأخبار المزيفة» إلى المنصة العليا، مما أثار الشكوك بشأن المعلومات المضللة والجدل المتفاقم بشأنها، لكن من يضع تصريحات ومقولات ترامب نفسه تحت مجهر الشك إن كانت تندرج ضمن الأخبار الكاذبة؟ والحق، إن أي حكومة تمارس القمع يمكنها السيطرة على الإنترنت، بالطبع الأمور تكون أفضل في ظل نظام ديمقراطي يتمتع بحرية الصحافة والتعبير وقضاء مستقل وانتخابات نزيهة.

لقد تم إحياء المصطلح القديم «الأخبار المزيفة» ووصلنا إلى مرحلة «ما بعد الحقيقة» في عصر ترامب الذي هو أشبه ببرنامج من تلفزيون الواقع، تُحمل فيه مواقع التواصل الاجتماعي وشركات التكنولوجيا الكبرى مسؤولية تلك الأخبار الملفقة. مع أن هذه الشركات تنكر أي خطأ في أعمالها تعمد تزييف الحقائق.

ويوافق فيسبوك وتويتر وغوغل على أن «المجتمعات الديمقراطية المفتوحة تعتمد على المناقشات العامة التي تسمح للمواطنين المطلعين على التعبير عن إرادتهم من خلال عمليات سياسية حرة ونزيهة». والآراء الناتجة عن ذلك لا يمكن عدها بطريقة أو بأخرى ضمن الأخبار الكاذبة.

تعترف مديرة سياسة التدبير في فيسبوك، مونكا بيكيرت، بأن وجود ثلاثة مليارات مستخدم لفيسبوك يجعل من الصعب التوصل إلى اتفاق حول ما ينبغي نشره وما يتوجب حظره. وتقول مثل هذا «يتطلب الكثير من التفكير في أسئلة مفصلة وكثيرا ما تكون صعبة وتوفير الإجابة

الصحيحة أمر نتعامل معه بجديّة بالغة، فمهما جرى الاجتهاد في ضبط المحتوى، ستظل هناك مساحة رمادية يصعب الحسم فيها إزاء عدد من النقاط، إذ من الصعب مثلا إيجاد حدود التماس بين السخرية والتهمك المسيء».

تعطي بيكيرت، التي قضت أكثر من عقد من الزمان تعمل مدعيا جنائيا في الولايات المتحدة، مثلا مقنعا يمس أكثر وسائل الإعلام في تغطيتها الخبرية وقصصها التحليلية فتقول في السياق الثقافي قد يكون انتقاد النظام السياسي الملكي مقبولا في المملكة المتحدة، لكن في بعض بلدان العالم سوف تحصل على حكم بالسجن، إن لم يكن الإعدام كما كان ولم يزل! لهذا لا ترى مديرة سياسة التدبير في فيسبوك من السهل الامتثال لقانون واضح.

يعرّف القانون الأوروبي المعلومات المضللة على أنها «معلومات خاطئة أو مضللة بشكل يمكن التحقق منه» والتي «يتم إنشاؤها وتقديمها ونشرها لتحقيق مكاسب اقتصادية أو لخداع الجمهور» و«قد تسبب ضرا».

ويشمل الضرر «تهديدات للعمليات السياسية وإعادة صناعة السياسات الديمقراطية بالإضافة إلى الأمور العامة مثل حماية صحة مواطني الاتحاد الأوروبي أو البيئة أو الأمن».

ولا يشمل التعريف الإعلانات المضللة أو أخطاء التقارير أو الهجاء أو المحاكاة الساخرة أو «الأخبار والتعليقات الحزبية المحددة بوضوح».

ومن بين أهداف القانون، الشفافية حول الإعلان السياسي والقائم على أساس القضايا «بهدف تمكين المستخدمين من فهم سبب استهدافهم بإعلان معين».

ويعترف القانون بقضايا حرية التعبير الكامنة في تشكيل ردود فعل قابلة للتطبيق على المعلومات الخاطئة. لا ينبغي على الحكومات الموقعة على القانون «اعتماد سياسات طوعية، لحذف أو منع الوصول إلى محتوى قانوني آخر فقط على أساس الاعتقاد أنه خاطئ».

ألا يعني هذا أن المعلومات المضللة عندما يكون مصدرها سلطات عليا، ستكون محمية بالقانون!

يتساءل الكاتب البريطاني كنان مالك في لغة تهكمية عما إذا كنا نريد تخلص عالمان من الأخبار المزيفة اليوم عن طريق العودة إلى الأيام التي كانت الأخبار الوهمية الوحيدة هي الأخبار الرسمية؟

وعندما يتعلق الأمر بالحكومات العربية فإن الأخبار الرسمية إما لا تقول شيئا وإما تُنشر كي لا تقول الحقيقة التي تبقى من مكان آخر، صار يعرفه المواطن الصحفي ويعمل جاهدا لإيصاله إلى الناس.

## وزير خارجية فيسبوك يدير غرفة حرب الأخبار الكاذبة

حرب الأخبار المزيفة متقدمة، ونحن من تأخر في الدخول إلى مضمارها، هكذا يرسخ وزير خارجية فيسبوك نك كليغ، هذا الاعتقاد في مهمته، بينما أعتبره الصحفيون الضمير الناطق باسم أكبر دولة افتراضية في العالم.

كليغ نائب رئيس الحكومة البريطانية ما بين عامي 2010 و2015 إبان تحالف حزبي المحافظين والليبراليين الديمقراطيين، انطلق بمهمته كمدير الشؤون العالمية في فيسبوك منذ عام 2019، معترفا بأخطاء ارتكبتها الشركة الشابة (عمر دولة فيسبوك 19 عاما عند كتابة هذا المقال)، لكنها وفق تعبيره بطريق التحسن في مرحلة جديدة من الإصلاح والشعور العالي بالمسؤولية والرغبة على التغيير.

يدير نك كليغ غرفة عمليات حرب الأخبار الكاذبة من مركزها في دبلن وبارتباط مع مكتب الشركة الأم في الولايات المتحدة، للسيطرة على الأخبار الكاذبة خصوصا ما يمس منها الانتخابات في دول العالم الديمقراطي. قائلا «سنطلب ممن يريدون الخوض في السياسة وإصدار إعلانات أن يكون مصرحا لهم بذلك»، مع عرض «إخلاء للمسؤولية» يتضمن الجهة التي دفعت ثمن الإعلان.

فيسبوك شركة كبرى وبمثابة دولة مسؤولة من شعبها الذي وصل إلى ملياري مستخدم، واعترافها اليوم بدورها السياسي جاء متأخرا إثر الخطر المحدق بمنظومة القيم التي تمس حياة المجتمعات والدول. مؤكدة عبر وزير خارجيتها بأن عليها أن تدير اللعبة السياسية كما ينبغي، لكن المشكلة تكمن في رئيسها الشاب مارك زوكربيرغ الذي لا يمتلك مؤهلات الحوكمة الرشيدة. لذلك سيساعد النهج الجديد -حسب تعبير كليغ- في تعزيز جهود فيسبوك بالاستجابة السريعة لمكافحة المعلومات المضللة، عبر آلاف الخبراء من جميع أقسام الشركة، بما في ذلك رجال القانون والمتخصصون في المعلومات الاستخباراتية بشأن التهديدات المحتملة وجمع البيانات.

سيعمل هؤلاء الذين يقارب عددهم ثلاثين ألف موظف موزعين في جميع أنحاء العالم، بشكل وثيق مع المشرعين واللجان الانتخابية وشركات التكنولوجيا الكبرى والأكاديميين ومنظمات المجتمع المدني، لإدارة المعركة ضد الأخبار المزورة عبر فيسبوك وواتساب وإنستغرام، لمنع وسائل القمع الجديدة ونشر الأكاذيب في العالم الرقمي.

أما الجنرال الذي يدير غرفة العمليات الحربية فهو نك كليغ السياسي المعتدل والهادي الذي كان في فترة ما ظل مستقلا لرئيس الحكومة البريطانية السابق ديفيد كاميرون.

يرى أليكس ويب بمقال في بلومبيرغ، أن كليغ يتطلع لأن يصبح ضمير فيسبوك، وأكثر من مجرد متحدث باسم الشركة العملاقة. ويعبر عن اعتقاده بأنه يشكل قيمة كبيرة في مساعدة

زوكربيرغ وزملائه في التعامل مع البرلمانين في أوروبا والتصدي لتهديداتهم بفرض ضرائب كبيرة وقوانين أكثر صرامة بشأن تبادل المعلومات عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

حسنا، لا يمكن لأي عاقل أن ينكر وجود حرب رقمية تضم فيها نار الأخبار الكاذبة، لكن من بإمكانه تحديد الأطراف المتحاربة، ومن في حقيقة الأمر يحارب من، إذا كان كل شخص يمتلك هاتفًا ذكيًا اليوم متهما بدخول هذه المعركة سواء بنية الحرب أو من دونها؟ هذا يعني أن العالم برمته يعيش حربًا عبثية لا هدف لها سوى التنكيل بالآخر من دون أي سبب. ومن ساعد على نشوب هذه الحرب فيسبوك نفسها.

فيسبوك مصدر القلق في الوقت الراهن بالنسبة إلى العالم برمته، لكن جيميما كيسس المحللة التكنولوجية، ترى أن فيسبوك تشجع على المشاركة السريعة والضخمة في تداول الأخبار، لكن عن أي أخبار نتحدث؟ تجيب جيميما «إنها حزمة ضخمة من القصص الزائفة والسطحية وخليط من الصور العائلية مع الصور الصحافية، ليس ثمة حديث عن سياسات تحريرية في ما يتداول على فيسبوك من أخبار».

لقد شعر الصحفيون الذين حضروا المؤتمر الصحافي الأول لكك كليك بوصفه مدير الشؤون العالمية في فيسبوك، مثلما شعرنا نحن المتابعون له على شاشات أجهزتنا الذكية، بنفحة من اليأس تغلف وعوده الجادة في إدارة غرفة عمليات حربية صارمة.

إنه يريد تحقيق نصر محسوس في حرب افتراضية، لكنه غير واثق في دولة يرأسها شاب عاجز عن فهم طبيعة المجتمعات الحقيقية بينما عدد سكان دولته الافتراضية يعبر المليار الثاني.

علينا أن نذكر كليك بحديث لزوكربيرغ عندما تحدث إلى الكاتب ديفيد كيركاتريك عام 2012 قائلا «فيسبوك لا يعني لي مجرد شركة، بل بناء شيء يغيّر الواقع، ويحدث تغييرًا فعليًا في العالم». فغرفة عمليات حرب الأخبار الكاذبة التي يديرها اليوم بمساعدة آلاف الجنرالات المتخصصين، تهمل عن قصد الحرب التي تدور في أروقة وادي السيليكون، هناك حرب تتصاعد بين شركات تكنولوجية وإعلامية للاستحواذ على القرار الرقمي في إدارة العالم. بالتأكيد هي ليست حرب الأخبار الكاذبة التي شمر لها نك كليك سواعد جيشه!

## أبو الإنترنت لم يكن محقا تماما

تستعين الأفكار الصحافية بالتاريخ بوصفه ملهما عند الحديث عن تجرئة الإنترنت إلى ممالك، وكأن ما يحدث للشبكة اليوم أشبه بما حدث «للممالك الأربع» اليونانية والرومانية واليهودية والبروتستانتية.

قد لا تكون المقارنات مع حالة الإنترنت المعاصرة واضحة على الفور، لكن دراسة أكاديمية حديثة توصلت إلى أن شبكة الإنترنت قد تمت تجزئتها بالفعل إلى أربع ممالك وقد تقترب في حد ذاتها من خاتمة دراماتيكية. فهناك اليوم الإنترنت الليبرالية، وإنترنت البرجوازية، وإنترنت المنع ثم الإنترنت التجارية.

وطالبت الدراسة بالاهتمام بالشبكة نفسها أكثر من الأنظمة والبروتوكولات والمعايير التي تشكل الويب، مشددة على الوعد الأصلي لهذه التكنولوجيا الرائعة كان بالأناقة ضحية للأولويات الجيوسياسية المتضاربة.

لقد وضع المصممون الأوائل انفتاح الإنترنت نصب أعينهم وهم يبشرون بالتجربة الحية التي تعيشها البشرية اليوم، أو بتعبير الشاعر جون بيرى بارلو، عندما وصف الفضاء الإلكتروني بأنه «عالم في كل مكان وفي أي مكان» لم تنطبق عليه مفاهيم الملكية والهوية.

مع أن الملايين من المستخدمين ينشدون الإنترنت المفتوح، لكن أخطاره سرعان ما أصبحت تقوض سلطة الحكومات وتتلاعب بالديمقراطية، حتى وصل بالاتحاد الأوروبي الذي طالما ركز عبر تاريخه على الحرية كمعادل للكرامة الفردية، أن يفرض لوائح وقوانين صارمة وصفها الناقدون بـ «الإنترنت البرجوازي». دعت من الاستبدادية التكنولوجية في تعامل روسيا والصين مع حقوق الأشخاص في إنترنت المنع.

إذا كان هدف الإنترنت المفتوح الجمهور بغض النظر عن أين يكون، فإن الإنترنت التي تروج لها كبرى الشركات الأميركية أصبحت كجزر مسورة لا يمكن الوصول إليها بالإمكانات المتاحة لعامة الناس.

هناك عمل سياسي ودولي لتعطيل التوازن الذي اقترحه المؤسسون الأوائل للإنترنت، ووضع ضوابط صارمة للوصول إلى الإنترنت كما يحدث في المناطق الريفية والفقيرة في دول العالم المختلفة. هكذا تصبح استبدادية الإنترنت إذا سادت مأساة العالم وفق تعبير صحيفة فايننشال تايمز البريطانية، من دون أن تتغاضى عن العيوب الظاهرة جراء ازدهار الإنترنت المفتوح، وتطالب بمعالجتها ولكن ليس على حساب قتل المبادئ الأصلية التي تم بناء الشبكة عليها.

إن الارتباطات الجغرافية محيرة لمن يرون في الإنترنت وسيلة بلا حدود تجعل المسافات

والأماكن بلا أهمية، غير أن تلك الحيرة تتلاشى عندما ندرك أنه برغم ظهور مفاهيم العولمة وتلاشي المسافات، فإن الحدود القومية تعكس اختلافات حقيقية ومهمة بين الناس في الأماكن المختلفة، لهذه الأسباب بدا أن الإنترنت حطمت الانسجام التاريخي بين السلوك الفردي والسلطة الحكومية.

يلخص جاك غولدسميث وتيم وو مؤلفا كتاب «من يحكم الإنترنت؟ أوهام عالم بلا حدود»، ذلك في القبضة الأميركية على الإنترنت المجسدة أولا باستحواذها على «إيكان» المؤسسة المتخصصة بالأسماء والأرقام المُشرفة على توزيع أسماء النطاق على الإنترنت التي تتخذ من ولاية كاليفورنيا مقرا لها منذ العام 1998، وتتبع لوزارة التجارة الأميركية.

ففي خضم محنة ياهو مع فرنسا كتب بول كروجمان عمودا في صحيفة نيويورك تايمز عن موضوع تهديد الإنترنت، لحقوق الملكية الفكرية وقوانين الضرائب التقليدية، حيث قال محذرا «إن تقنية الإنترنت تزيل الحدود وتقوض السلطة الحكومية، هناك شيء خطير ومقلق يحدث، ولم أسمع أي أفكار جيدة حول ما نفعله في هذا الشأن».

وفي أواخر تسعينات القرن الماضي كان هناك اتفاق عام يجمع على أن تحدي الإنترنت للسلطات الحكومية سيققل من أهمية الدولة القومية. يقول نكولاس نيغروبونتي المؤسس المشارك ومدير مختبر الوسائط المتعددة بمعهد ماساتشوستس للتقنية «لا تتعلق المسألة بعدم أهمية القوانين، بل بعدم أهمية الدولة القومية» وخلص إلى نتيجة مفادها أنه «لا يمكن التحكم بالإنترنت».

يمنحنا مؤلفا كتاب «من يحكم الإنترنت» قصة تكاد تكون مثالية عن فكرة الحدود في الفضاء الإلكتروني، فقد كان سيريل لينويل هوري رائدا في رسم الحدود على الإنترنت، عندما تبنى ذلك المجال القائل إن الإنترنت قادرة على محو الحدود، وتحدث هوري عن وادي السليكون في الولايات المتحدة بلكنة فرنسية مصبغة بجذوره التونسية، إذ هاجر والداه اليهوديان إلى فرنسا. نشأ هوري وترعرع في فرنسا، ودرس في معهد العلوم التطبيقية الرفيع في تولوز، وهو إحدى المؤسسات التعليمية التي يطلق عليها اسم «المؤسسات الكبرى» في فرنسا، ويقدم للمجتمع الفرنسي صفوة الطلبة في مجالات السياسة والفكر وإدارة الاعمال. وبعد أربعة أعوام من تخرجه، هجر هوري مجتمع الصفوة الفرنسي إلى نيويورك، وقرر العمل في مجال الكمبيوتر، وساهم في كتابة الشفرة التي مكنت المتعاملين في السوق من تحريك المليارات من الدولارات حول العالم يوميا، فإذا كان ما أنتجته الحضارة الوطنية الفرنسية قد وجد طريقه إلى وادي السليكون في مانهاتن، فمن الواضح أن الحدود الوطنية آخذة في الانهيار.

بيد أنه كان مقدرا لهوري أن يعزز من تأثير الحدود الجغرافية لا تدميرها، ففي رحلة إلى

باريس في أغسطس عام 1999 اكتشف شيئاً لم يقلب مستقبله المهني رأساً على عقب فقط، بل أحدث تحولا في الفكرة التقليدية بشأن الإنترنت والمكان، ففي أحد الأيام، كان هوري جالسا في منزل والديه يتفقد بريده الإلكتروني من جهاز الكمبيوتر المحمول الخاص به قبل النوم، ورأى بوابة إلكترونية اعتاد تصفحها وهو في نيويورك، وعلى جانب الصفحة الرئيسية للبوابة إعلان عن خدمة توصيل الزهور للمنازل من متجر أميركي، وعلى الإعلان رقم هاتف يبدأ (1-800) وهذه الخدمة سارية فقط في الولايات المتحدة.

وفي تلك اللحظة أدرك هوري أن منطق الإنترنت لم يكن يهدف مباشرة إلى القضاء على الحدود، فقد اكتشف أنه على العكس من ذلك، إذ أن خدمة توصيل زهور عبر الحدود أمر غير منطقي، وأدرك أيضا أن الناس يدفعون مقابل شراء برامج تحاكي الحدود وتخلقها على الإنترنت، حتى يتسنى لتجار الزهور والآلاف غيرهم من أصحاب الشركات على الإنترنت معرفة أماكن تواجد عملائهم، وقد رأى أن برنامجا يحول دون أن يرى من هم خارج أميركا الإعلانات الموجهة للأميركيين، وبالمثل الإعلانات الموجهة للفرنسيين والألمان، سيدر أرباحا ضخمة. وتلك التقنية عينها هي التي ستسمح للمواقع الترفيهية بتوجيه محتواها بحسب مواقع جمهورها، وكل ما سيتطلبه الأمر برنامج لتحديد المواقع الحقيقية لمتصفح الإنترنت، وأسس هوري شركة أسماها «إينفوسبليت» وخصص نشاطها لهذا الأمر.

واليوم عندما نستعيد جملة أبو الإنترنت فينت سيرف «إن الإنترنت صممت دون أي اعتبار للحدود الجغرافية بين الدول، والحركة الفعلية على الشبكة غير مقيدة على الإطلاق بالجغرافيا» نكتشف أنه لم يكن محقا تماما.

## مواقع التواصل تحرك الديمقراطية الجديدة

يسهّل جون نوتون على البيئة الإعلامية فهم ما يحصل فيها، لأنه يعتقد أن العالم الرقمي وشركات التكنولوجيا غارقة في الظلام. نوتون باحث أيرلندي مرموق فهو أستاذ التكنولوجيا في الجامعة المفتوحة وكاتب دائم في صحيفة الغارديان البريطانية ومدير برنامج الزمالة الصحافية في كلية وولفسون وأحد أساتذة جامعة كمبريدج، والأهم من كل ذلك بالنسبة للمهتمين بالبحث في العصر الرقمي، أن جون نوتون مؤلف كتاب «من غوتنبرغ إلى زوكريبرغ: ما تحتاج معرفته حقا عن الإنترنت» يجيب في متنه بوضوح قلّ نظيره عن أسئلة ملتبسة متعلقة بالإعلام الرقمي وما يمثله فيسبوك بالنسبة لنا اليوم من معضلة أخلاقية!

يملك نوتون الحق في أن يطلق لقب المرشد الأعلى لفيسبوك على مارك زوكريبرغ، بغير أن يتهمك عليه، لأنه يتكلم في رؤية طوباوية عن البشرية جمعاء، على اعتبار أنه رئيس جمهورية افتراضية مكونة من ثلاثة مليار مستخدم. ويتساءل عما إذا كان زوكريبرغ يدرك ما يعنيه كلامه حقا عن المجتمع المثالي، لأن كل الدلائل القريبة منه تشير إلى أنه يمتلك فكرة خافتة عن ماهية المجتمع الحقيقي، تتعدى بقليل الفهم الذي يشير إلى مجموعة أشخاص لا يتوافقون على كل شيء «في أي قرية من العالم»، ولكنهم ابتكروا طرقا للتقدم والقيام بما يحتاجون إليه بشكل جماعي. نوتون يؤمن إلى حد ما بدراسة فكرة نظرية المؤامرة، لذلك يحذرنا من وقوع الديمقراطية ضحية اختراق متعمد من قبل الشركات التكنولوجية الكبرى.

فهو من بين الذين يحاولون النظر إلى «التاريخ الطبيعي» لنظرية المؤامرة. ويرى أن انتشار معتقدات نظريات المؤامرة هو «طريقة لمحاولة فهم عالم مُعقد ومُربك لمواطن عادي». ويقول «أيا كان رأيك في دونالد ترامب، فهو مؤلف نظرية المؤامرة. كانت نوعا من الحافز بالنسبة إليه، حيث إن انتخابه كان له تأثير في دمج نظريات المؤامرة في نظرية واحدة».

ويشرح ذلك بقوله «إن نظريات المؤامرة هي جزء مهم جدا من الحياة في العديد من المجتمعات، بقدر ما فكر الناس فيها، كنا نظن أنها أشياء مجنونة يعتقدونها المجانين، وأن ليس لها تأثير كبير على الديمقراطية».

لذلك توصل إلى أن وسائل الإعلام الاجتماعية تشكل تهديدا وجوديا لفكرتنا عن الديمقراطية، لأننا نسلم بإرادتنا لوحة المفاتيح الغامضة لمن يتلاعب ببيئتنا الإعلامية من الجهات الفاعلة الأجنبية والمحلية، وهو الوضع الطبيعي الجديد للعصر الرقمي الذي يربط علاقتنا مع بعضنا ومع العالم.

فالتدخل السياسي عبر وسائل التواصل الاجتماعي بات يهدد الديمقراطية والحكومات بشكل فعال أكثر مما كان متوقعا، عندما قدّمت فرق التحقيق المكونة من شركات أمن سيبراني وباحثين من جامعة كولومبيا، ومجموعة غامضة تدعى «كانفيلد ريسيرش»، التي شكلها مجلس الشيوخ

الأميركي بشأن التدخل الروسي في الانتخابات الأمريكية، نتائج جعلت من القراءات واقعية بشأن الدور الذي تلعبه وسائل التواصل الاجتماعي في تهديد الديمقراطية.

لقد درس فريق التحقيق 10.4 مليون تغريدة و1100 مقطع فيديو على اليوتيوب و116000 مشاركة في إنستغرام و61.500 مشاركة شخصية على فيسبوك تم نشرها من 2015 حتى نهاية عام 2017. استهدفت الناخب الأميركي لزرع عدم الثقة والخلاف.

يصف جون نوتون مجموعة التعليقات والاستعارات وفلسفة الاستهداف التي نشرها «البروباغنديون» بأنها مثيرة للإعجاب. فالروس استهدفوا بلا هوادة الأميركيين من أصل أفريقي على فيسبوك، لتصل عملية الاستهداف إلى 1.2 مليون متابع.

كما وجد تقرير لجامعة أكسفورد الشيء نفسه، فقد تم استقطاب الرأي العام الأميركي والتدخل في الانتخابات من خلال تشجيع الناخبين الأميركيين من أصل أفريقي على مقاطعة الانتخابات أو إتباع إجراءات التصويت الخاطئة، ودفع الناخبين من أصل مكسيكي وأميركي إلى عدم الثقة بمؤسسات الولايات المتحدة وتشجيع الناخبين اليمينيين المتطرفين على أن يكونوا أكثر صدامية، ونشر الإثارة والتأمر، وغيرها من أنواع الأخبار السياسية غير المرغوب فيها والمعلومات الخاطئة للناخبين عبر الطيف السياسي. مع كل ذلك عبّر مديرو التكنولوجيا في الكونغرس الأميركي عن عجز قدراتهم لتقييم ما إذا كانت روسيا قد أنشأت محتوى يهدف إلى تثبيط أي شخص عن التصويت. وهذا ما يسميه نوتون بـ «استراتيجيات الإنكار» ليطلق السؤال الأهم ماذا يعني كل هذا؟ ويجيب: ببساطة أن العالم قد تغير، وأن الديمقراطيات تدخل لعبة جديدة. فالتلاعب ببيتنا الإعلامية من قبل الجهات الفاعلة هو الآن الوضع الطبيعي الجديد.

وينقل نوتون في مقال له بصحيفة الغارديان البريطانية عن أحد المراسلين من ذوي الخبرة قوله «لم يعد ينظر إلى وسائل الإعلام الاجتماعية على أنها مجرد أداة مفيدة للتأثير على الانتخابات. إنها التضاريس التي تركز عليها ثقافتنا السياسية بأكملها، وتشكل قممها وودياننا من استغلال خطابنا اليومي بلا حدود. وإلى أن نستبدل هذه الوسيلة بالكامل، يجب أن نتوقع المزيد من الهجمات في أشكال مختلفة، تضيف المزيد من الشك عما إذا كان ما نتصفحه على الإنترنت يعكس الواقع، أو شيئاً قريباً منه».

ويصل في النهاية إلى أن وسائل الإعلام الاجتماعية تشكل الآن تهديداً وجودياً لنوع الديمقراطية الليبرالية التي نحب أن نفكر بها. أنا أثق بطريقة تفكير جون نوتون منذ أن قرأت له للمرة الأولى كيف أن فيسبوك أصبح أكبر شركة في العالم تريد أن تغرقنا بالظلام، فلم أراجع عن قراري بالإفلاق عن حسابي الشخصي على فيسبوك منذ سنوات!

## عصر العبودية التكنولوجية

استعاد جون هاريس الكاتب في صحيفة الغارديان البريطانية رواية الكاتب الكندي دوغلاس كوبلاند «عبيد مايكروسوفت» التي استوحى فيها أجواء شركة مايكروسوفت إبان مجدها في منتصف تسعينات القرن الماضي عندما رفع بيل غيتس شعار «المعلومات عند أطراف الأصابع» وكأنه يقول إننا وحدنا من سيصنع مستقبل العالم.

كان هاريس يريد القول بعد أكثر من ربع قرن من صدور رواية الكاتب الكندي، إن شركات التكنولوجيا الكبرى لن تكون وحدها القادرة على صناعة المستقبل، ثمة معركة إنسانية تدور وهي أقوى من المعركة السياسية بين الحكومات والشركات التكنولوجية العملاقة.

يقول هاريس «إن الاعتقاد بأن الغد مكان مختلف عن اليوم هو بالتأكيد علامة مميزة فريدة لنوعنا» لكن ذلك لا يعني أن فيسبوك مثلاً وحده من يمتلك صناعة المستقبل، فالتكنولوجيا لا يمكن اختزالها في جشع كبريات الشركات في وادي السيلكون.

مثلما أنقذ دوغلاس كوبلاند أبطال روايته من أن يكونوا عبيداً لمايكروسوفت، ثمة مساحات أمل في المجتمعات لإعادة تشكيل الإنسانية بطريقة لا تكون خاضعة حد العبودية للتكنولوجيا، فالإنسان أقرب إلى هواجسه مما تقترحه عليه أبل وفيسبوك وغوغل وأمازون، وهنا يمكن الإتيان بأمثلة محملة بالأمل لمطوري أنظمة وبرامجيات وتطبيقات تساعد الناس في الأماكن المهمشة على تسهيل حياتهم الاجتماعية والصحية بعيداً عن جشع الشركات الكبرى.

فأبطال «عبيد مايكروسوفت» هم أشخاص لطفاء وبسطاء بدأوا تدريجياً يلاحظون أن العمل يستغرق وقتاً أطول ويصبح كل شيء يدور حول الشركة ووجودهم فيها، إنه نوع من الإقطاع الجديد يبدأ من الإفطار مروراً بالولوج إلى مكاتب الشركة ولا ينتهي بالحياة الشخصية، تلك أحدث صور العبودية التي سرعان ما دفعت أحد أبطال الرواية لأن يقرر المغادرة فوراً، يرمي كل شيء ويبدأ عمله الخاص. يحلم بخلق شيء فريد وتغيير حياته للأفضل. هكذا يحذرنا دوغلاس كوبلاند في وقت مبكر قبل أن تسلب مواقع التواصل الاجتماعي وأبل وأمازون حياتنا الخاصة، من غزو الشركات العملاقة لذاكرتنا الخاصة، عندما يصبح الإنسان بذاكرة تكنولوجية يقتل الحلم في داخله، ويصبح الأمل بلا أمل إلا بإيعاز مما تمنحنا إياه تلك الشركات الجشعة.

وتصور صفحات الختام في الرواية بطلة وأسرته في لحظة تعجب من حقيقة أنها أصبحت «جزءاً من امرأة، جزءاً من آلة، ينبعث منها ضوء ماكنتوش أزرق».

نشرت هذه الرواية في عام 1995، عندما عرضت على الكمبيوتر نافذة تتوسع باستمرار على العالم. لم يكن لدى العديد منا أدنى شك في أن القفزة التكنولوجية من القديم إلى الجديد لا

تمثل شيئا سوى التقدم. وبحلول بداية هذا العقد، تمت الإشادة بمنصات وسائل الإعلام الاجتماعية كوسيلة للتحرر الفردي والجماعي، ولكن أين ذهب هذا الإيمان في المستقبل؟ على الرغم من اليوتوبيا الرقمية التي وعدنا بها، فإن شركات التكنولوجيا العمياء والجشعة وغير الخاضعة للمساءلة تهيمن على حياتنا.

تمتلك كل من غوغل وأمازون وأبل وفيسبوك إجابات واضحة على تلك الهيمنة، لكن الفشل السياسي والاقتصادي والشغف الأناني للإنسان، يحولان دون مضاهاة القوة الهائلة لتلك الشركات مع عدم وجود إحساس بالمسؤولية المتكافئة.

يمكن تصوير ذلك بشكل أكثر وضوحا عبر هيمنة فيسبوك على حياتنا الخاصة بوصفه الأكثر مثالية على نبوءة المستقبل المنتظرة، فيما يتصاعد الرعب بشأن تأثيراته الاستقطابية ليس فقط على الخطاب السياسي بل على الاستقرار الاجتماعي الأساسي.

علينا أن نعود إلى حديث لمارك زوكربيرغ عندما تحدث في رؤية طوباوية عن البشرية جمعاء إلى الكاتب ديفيد كيركباتريك عام 2012 وقال «فيسبوك لا يعني لي مجرد شركة، بل بناء شيء يغير الواقع، ويحدث تغييرا فعليا في العالم».

يختصر جون هاريس ذلك بمجرد أن يكون الإعداد الافتراضي لدينا في فيسبوك هو قبول، فتح، تنزيل. الآن يبدو الأمر وكأن العديد منا يثبت بشكل متزايد على الخيارات المعاكسة: الحذف، الإقلاع، الإلغاء.

بدأت شعارات الشركات الكبرى جوفاء بنظر الكثير من الناس عندما تزعم أن «المستخدم هو الهدف لجميع القرارات التي نتخذها» «نريد أن نشعر بأنك قريب من الأشخاص الذين لا يمكنك رؤيتهم كل يوم» وهو كلام يخفي الاستحواذ الجشع على المتاجرة بكمية لا حدود لها من البيانات الشخصية.

فيسبوك الآن وفق تعبير الكاتب جون نوتون أكبر شركة في العالم غارقة في الظلام. يسرد نوتون في مقال له بصحيفة الغارديان التداعيات المترتبة على الطبيعة الغريبة للتكنولوجيا الرقمية، وأيديولوجيا وادي السيليكون، والسذاجة السياسية المدهشة لمارك زوكربيرغ، ورؤية النفق الأخلاقي لمهندسي البرمجيات، والأهم من ذلك نموذج الأعمال الذي جاء ليكون معروفا باسم «رأسمالية المراقبة». كذلك ينتظر بعض المتحمسين بشأن «المدن الذكية» فرصهم لجمع البيانات ليشهد القرن الحادي والعشرون نهاية مفهوم الخصوصية ويكون عصرا لا مثيل له في المراقبة الدقيقة لكل ما يقوم به الإنسان. لقد حققت شركات التكنولوجيا الكبرى نبوءة جورج أورويل بشكل مثالي، فالأخ الأكبر يدار اليوم من وادي السيليكون وليس من البلدان الشيوعية التي صارت هامشا في متن التاريخ.

لا يزال العديد من كبار رجال التكنولوجيا يحاولون إقناعنا بأنهم هنا لتوحيد الإنسانية، أما تحقيق الربح فلا يشكل غير أثر جانبي، وهي مزاعم تبدها قوة الرقمية الرأسمالية، والحاجة الملحة للحكومات للتغلب عليها.

وهذا ما يؤكد حديث سابق لأندرو بوسورث، أحد كبار المسؤولين التنفيذيين في شركة فيسبوك الذي اعترف بالحقيقة القبيحة التي تؤمن بها إدارة فيسبوك عبر صلب الناس بشكل عميق كلما تسنى للشركة ربطهم معاً، لدرجة أن أي شيء يتيح ربط المزيد من الناس أمر جيد وله ما يبرره بالنسبة لإدارة فيسبوك، بغض النظر عن الحقيقة التي لا تشعرهم بالقلق من النتائج المشكوك فيها.

## رسالة القديس مارك زوكيربرغ إلى المستخدمين

بدأت رسالة مارك زوكيربرغ إلى المستخدمين أشبه برسالة قديس من القرون الغامضة إلى المصلين، أو فتوى مثيرة للجدل لرجل دين موجهة إلى المستخدمين المسلمين! يتفهم جون نوتون دوافع الرسالة المكونة من 3220 كلمة عن مستقبل الخصوصية على فيسبوك، فالأمر قريب جدا من محفظة زوكيربرغ المالية، لأنه اكتسب ثروة غير معقولة وهو غير مستعد لتقويضها. علينا تذكر هنا مقولته الشهيرة عام 2012 «فيسبوك لا يعني لي مجرد شركة، بل بناء شيء يغيّر الواقع، ويحدث تغييرا فعليا في العالم».

ركز زوكيربرغ الذي لم يعد شابا في رسالته على أنه «سيبني منصة للرسائل والتواصل الاجتماعي تركز على الخصوصية»، لذلك فإن مربع الماسنجر الصغير الذي تم تهميشه بسبب كم الأخبار الهائل على الصفحة الرئيسية لفيسبوك، سيكون في المستقبل موضع تركيز في تفاعلات المستخدمين بوصفه بيئة آمنة للتواصل الخاص. وفي محاولة من الشركة، كما يبدو، لتجنب المسؤوليات المستقبلية. فجعل البيانات تختفي تلقائيا وتهميش تأثير النصوص الإخبارية وجعل التفاعلات خاصة، يقلل من حاجة شركة فيسبوك إلى تهذئة ومراقبة أكثر من ملياري مستخدم، خشية من جهات سياسية تسعى إلى التأثير عليهم.

وهذا ما يعده كريس نوتال الكاتب في صحيفة فايننشال تايمز، إعادة السلطة إلى المستخدم ويقلل من تحمل فيسبوك مسؤولية ما يجري، من خلال نقل تحول الخدمة إلى ملايين المحادثات والمجموعات الخاصة.

توقع زوكيربرغ في غضون أعوام قليلة، أن تصبح الإصدارات الجديدة من ماسنجر وواتساب، الطرق الرئيسة التي يتواصل بها الناس على فيسبوك. إضافة إلى ذلك، شرح بالتفصيل كيف سيكون هناك عمل مشترك بين ماسنجر وواتساب ورسائل إنستغرام المباشرة. وستستخدم شركة فيسبوك التشفير بين طرفين وعدم تخزين كلمات السر أو تخزين البيانات في البلدان التي قد لا تكون آمنة فيها. وستنتهي صلاحية المحتوى تلقائيا أو ستتم أرشفته بمرور الوقت.

لكن نوتون الباحث الأيرلندي وأستاذ التكنولوجيا في الجامعة المفتوحة يحذر بلغة العارف بالفكرة الحقيقية لفيسبوك، من أن الشبكة الجديدة المشفرة ستوفر للمجرمين الخصوصية التي يتوقون إليها، كما ستكون حماية رسائل المستخدمين من أعين المتطفلين خطوة مفاجئة تثير المشاكل للعالم. لأن مارك عندما يتحدث عن الخصوصية لا يفرق بين فيسبوك كملك شخصي له وبين البنية التكنولوجية التي يعمل عليها. ربما وجد زوكيربرغ طريقة لاستثمار البيانات الوصفية من الرسائل المشفرة، في كل الذي يمهد له من تغيرات تلعب على فكرة الخصوصية، وهي «ضربة عبقرية» وفق خبراء العلاقات العامة، فالشركة المتهمه بشكل فاضح بالمتاجرة بالبيانات الخاصة،

تحركت بسرعة لافتة لتكون بطلا عالميا في الخصوصية المشفرة!

وهو نوع من الانحراف يفسره جون نوتون، ف«القديس مارك» أو «آية الله» أو الشيخ زوكيربرغ وفق تعبير المستخدمين العرب، شعر بأن التكاليف المتزايدة الهائلة لتنسيق محتوى فيسبوك ستصبح في النهاية غير مدعومة. لكن إذا تحول جزء كبير من هذا المحتوى إلى رسائل مشفرة فجأة لم يعد بالإمكان تحميل فيسبوك المسؤولية عنه، وبالتالي فإن خطط فيسبوك هي وسيلة للحصول على انتصار كبير في العلاقات العامة مع توفير الكثير من المال.

هناك تفسير آخر لرسالة زوكيربرغ، لا يخلو من السخرية، باعتبارها ضربة استباقية ضد إجراءات مكافحة الاحتكار. بعد أن بدأ السياسيون يتحركون بالفعل لتفكيك شركات التكنولوجيا الكبرى.

يفترض نوتون جدلا أن المشروع الجديد ليفيسبوك سينجح على المدى الطويل وأن مراسلات ثلاثة مليار مستخدم أصبحت غير قابلة للاستغلال أو النفاذ إليها من قبل هيئات إنفاذ القانون والهيئات التنظيمية ووكالات الاستخبارات. وهذا يعني إذا كان التشفير تاما بشكل مطلق ولا أحد يستطيع الوصول إليه بما في ذلك فيسبوك، سندخل في حروب تشفير جديدة مقابلة لحروب التشهير المتصاعدة اليوم، فمن يستطيع بعدها تطبيق القانون وكسر التشفير للوصول إلى أجهزة واتصالات الإرهابيين والمجرمين؟ الفكرة في النهاية أكثر من ساخرة، فكل خبراء الكمبيوتر يجمعون على أنه لا توجد وسيلة لتوفير هذه الإمكانية دون إضعاف سلامة بيانات المستخدمين والأجهزة وأنظمة الاتصالات. بعبارة أخرى لا أحد قادر على منع المتلصقين، إذا أراد تطبيق القانون وكسر التشفير للوصول إلى حسابات المجرمين!

إن زوكيربرغ غير قادر على الحفاظ على الخصوصية، وعزمه الواضح على توسيع التشفير غير القابل للكسر بين أكثر من ملياري مستخدم، سيجعل الأزمات الأخيرة تبدو وكأنها حفلات شاي، بينما تأخذنا حرب التشفير إلى آفاق مجهولة هي أشد بؤسا من معركة التشهير.

ويفسر ذلك مارتن تيسن في تقرير له في مجلة «تكنولوجيا ريفيو» بأن السعي إلى الحصول على بياناتنا الشخصية يؤدي إلى طريق مسدود في عالم متصل بالشبكة. ما نحتاج إليه، بدلا من ذلك، هو تثبيت حقوق استخدام بياناتنا بشكل قانوني لا لبس فيه ولا يحصل من دون موافقتنا.

في النهاية لا يبدو أن المستثمرين يشعرون بالهلع من كل الذي سيحدث، فأسعار الأسهم متصاعدة وخدمة فيسبوك القديمة مستمرة وهي مضخة لا تتوقف عن توفير الأموال من نتائج تلقي الإعلانات وعرض الأخبار، كل ذلك سيستمر جنبا إلى جنب مع نظام المراسلة المشفر بشدة. ونبقى نحن، المستخدمين المتلهفين، في كل الأحوال، ضحايا قابلين بدورنا المنصاع للشركات التكنولوجية!

## وهن رقمي في جدار المجتمع العربي

لا يتردد «برلماني» عراقي في توجيه الإهانات للآخر بطريقة شعبية وسطحية عندما يستخدم اللهجة الموعلة في الدارجة، في التعبير عن نفسه عبر حسابه على تويتر الذي يتابعه مئات الآلاف من المستخدمين.

في الواقع، هذا البرلماني يعبر عن شخصيته المتناقضة بامتياز، لأنه يظهر نغمته على الوضع السياسي القائم، بينما هو شريك فعلي في تلك الرثاءة. أن تكون ناقما على البؤس السياسي وأنت جزء من تشكيله، لا يعني غير أن تكون عنصرا سياسيا ضارا متواجدا في المنطقة الخضراء «أي منهم كان نافعاً؟».

سنجد أمثلة عربية أخرى معادلة للبرلماني العراقي، مسؤولين على درجة من الأهمية في بلدانهم... وزراء... قادة سابقين وحاليين... وربما لهذا السبب اعترف الأمير تركي الفيصل رئيس الاستخبارات السعودية السابق بأنه يمتلك حسابا على تويتر باسم مستعار من أجل مراقبة الأجواء المحتملة وتجنب المتطفلين. إنه نوع من الاعتداد بالنفس ورباطة جأش لم يعد يمتلكها سياسيو اليوم في زمن التواصل الاجتماعي.

الكوميديا السياسية المتمثلة بالبرلماني العراقي يمكن تشخيصها في أخطر الظواهر الإعلامية المتصاعدة والمستمرة على فيسبوك وتويتر في عالمنا العربي.

وصلت الرداءة إلى أن يكون التميز في أن يعلن المرء عن أميته دون مواراة! وإلا ما الذي يدفع اللجوء إلى أسوأ لهجة في التعبير يستخدمها السياسيون العرب لقتل اللغة، ومثالهم بامتياز البرلماني العراقي!

سنجد معادلا برلمانيا لذلك في أرفع الديمقراطيات الغربية، عندما يتعلق الأمر بالتطرف والعنصرية، إنهم يغرّدون على الضفة الأخرى ينتقدون المحتوى الضار ويحملون شركات التكنولوجيا الكبرى مسؤولية ذلك، ومن الغريب أن أعضاء البرلمان لا يتساءلون أبدا عما إذا كانوا ضحايا لنفس التأثيرات التي تحدثها هذه الأدوات التي يستخدمونها أيضا طوال الوقت.

خذ ما حدث للعضو في مجلس الشيوخ الأميركي إليزابيث وارن عندما دعت إلى تفكيك شركات التكنولوجيا العملاقة.

وكتبت وارن إحدى المرشحات عن الحزب الديمقراطي إلى الرئاسة الأميركية في 2020، في تغريدة عبر تويتر «هل لديكم فضول لمعرفة سبب اعتقادي بأن فيسبوك تتمتع بنفوذ هائل؟».

وفصّلت خطة واسعة لتفكيك شركات التكنولوجيا العملاقة التي تتمتع «بنفوذ زائد على اقتصادنا ومجتمعنا وديمقراطيتنا وتخفق المنافسة» مصوّبة خصوصا على فيسبوك وغوغل وأمازون.

إليزابيث وارن كغيرها من سياسي الغرب تحذر من مشكلة كبيرة تقلق الحكومات بشأن تعرض الناس مرارا وتكرارا للأفكار الراديكالية والمتطرفة.

لدينا في العالم العربي يمارس السياسيون ورجال الدين أقصى درجات الطائفية والكرهية في تعبير معن على حساباتهم في مواقع التواصل الاجتماعي.

إذا نظرنا إلى الطائفية، فمن الصعب ألا نعتقد أن وسائل التواصل الاجتماعي، كانت سببا في زيادة منسوبها، ستجد «جيوشا من الحمقى» يعبرون عن أنفسهم بما يكرهون وبطريقة متخلفة، وهذا شأن عام صار متاحا، لكن أن يكون السياسيون أنفسهم شركاء في تمزيق بنية المجتمع وبث الهوان في جدرانها، ذلك هو الخطر الأشد.

لماذا إذا يطالب السياسيون شركات التكنولوجيا الكبرى بأن يتعين عليها فعل المزيد من أجل منع انتشار التطرف والكرهية والعنصرية، إذا كانوا هم شركاء في مثل هذه الأفعال؟

سيكولوجية الإنسان الضعيف تتفاعل مع كل إهانة رقمية طفيفة يشعر بها، الأمر الذي يدفعه إلى ارتكاب ردة فعل شديدة، وهكذا تمتد حلقة الإهانات في تغريدات مستمرة، ولا تنتهي إلا بمحصلة من الهراء الذي يضيف وهنا إلى الوهن الذي أصاب المجتمع العربي، وكانت وسائل التواصل أحدث طرق انتشار هذا الوباء.

لقد أطلق تشارلز آرثر محرر صفحة التكنولوجيا السابق في صحيفة الغارديان ومؤلف كتاب «الحروب الإلكترونية: الحرب التي هزت عالم الأعمال»، تساؤلات مجددة للغاية هي أشبه بحلول ليكون فيسبوك وتويتر وواتساب أكثر جدوى لتفاعل الناس، ماذا لو أن المجموعات على فيسبوك التي يشارك فيها السياسيون تمنح الناس الفرصة لقول أشياء لن يفكروا في قولها بصوت عال؟

ومقابل مقترح آرثر بمطالبتة رئيس وأعضاء حزب المحافظين البريطاني بالتعليق العلني على مفهوم الإسلام في المجتمع البريطاني والعالم، نقترح أن تفتح حسابات السياسيين العرب التي بعضها يحظى بمتابعة الملايين، فرصة حوار بشأن حماية المجتمع من الكراهية والطائفية؟

ماذا لو اعترف مسؤولون وبرلمانيون وسياسيون اليوم بأنهم لفقوا معلومات وأدلوها ببيانات غير صحيحة للإضرار بغيرهم وتشويه سمعتهم، في محاولة لإصلاح الخطأ عبر الاعتراف بالخطأ!

ألا يصبح مثل هؤلاء نموذجا للمستخدم العادي للتفكير في إصلاح نفسه والتوقف عن بث الكراهية عبر حسابه الشخصي؟

ثمة خطر يكمن في مجموعات على وسائل التواصل يديرها سياسيون ورجال دين وظيفتها تفسير التطرف، فهذه المجموعات وفق الباحث كاسس سنشتاين في جامعة شيكاغو ترتبط ارتباطا وثيقا بالمخاوف الحالية بشأن عواقب الإنترنت.

وقدم سنشتاين فهما لديناميات المجموعات على واتساب بكونها تميل نحو المواضيع الأكثر

تطرفا وفق ما يعرف باسم «قانون استقطاب المجموعة» في التحولات الثقافية وسلوك الأحزاب السياسية والمنظمات الدينية.

يتمثل الخطر الرقمي بالاستقطاب عندما يكون لكل شخص رأي مشابه إلى حد كبير بشأن موضوع «على سبيل المثال، جميعهم ينتمون إلى نفس الحزب السياسي، أو نفس الطائفة أو القومية»، ولكن البعض لديهم آراء أكثر تطرفا.

لذلك نترقب خطة فيسبوك الجديدة التي أعلنها مارك زوكيربرغ على أمل جعل البيانات الضارة تختفي تلقائيا وتحطيم تأثير المنشورات الإخبارية وجعل التفاعلات آمنة وخاصة، كل ذلك يقلل من حاجة شركة فيسبوك إلى تهذئة ومراقبة جمهورها الواسع الذي يسعى إلى التأثير عليها.

## السعادة تكمن في الدراجة الهوائية وليس في الأجهزة الذكية

بالنسبة لي كان مشهدا يستحق التأمل في العصر الرقمي، وفي مدينة ذكية مثل لندن. لأنه يعيد لنا السعادة الطبيعية المسلوحة من قبل الأجهزة الرقمية، فالرجل الذي تعرفت على وجهه منذ سنوات أعتاد مثلي على المقهى الهادئ في الرواق المجاور للكنيسة. نشعر أننا نعرف بعضنا البعض بالرغم من عدم تبادل الحديث العميق، كان مثلي يجلب كتابه للقراءة، لكنه تغير لاحقا، الأدق تطور باتجاه استخدام جهاز القارئ الإلكتروني في المطالعة، بينما مازلت أنا محتفظا بالكتاب الورقي.

ومثل أغلب أيام عطلة نهاية الأسبوع جمعنا المقهى، كعادته أخرج من حقيبته جهازه الإلكتروني للقراءة، وبقيت أتصفح هاتفي في يوم لندني مفعم ببرودة لذيدة، في تلك الأثناء ركن أحدهم دراجته الهوائية أمام المقهى وجلس ملقيا التحية على الرجل المستمر بالقراءة في جهازه الإلكتروني.

وسرعان ما بادره بالسؤال، إن كان الذي في يده أي باد؟ فرد عليه الرجل، بالنفي، قائلا: هذا جهاز القارئ الإلكتروني، يحمل مئات الكتب لمطالعتها بطريقة ميسرة.

تساءل صاحب الدراجة: إذا ما هو أي باد؟

مثل هذه المحاورة المقتضبة بين شخصين بريطانيين في منتصف العمر، ترفع مستوى الانتباه إلى أقصاه.

فهذا الإنكليزي صاحب الدراجة ليست لديه فكرة عن جهاز أي باد! وهو أمر يدعو إلى المسرة في أن بعضنا مازال يحتفظ بعالمه الخاص من دون أن تربكه الحياة الرقمية. بلا شك هو أسعد منا جميعا، نحن المهووسون بأجهزتنا الرقمية، لأنه ببساطة لا ينتابه القلق الرقمي مثلما يسيطر علينا، نحن جيل الهواتف الذكية!

وضح صديقي لصاحبه الفرق بين جهازي القارئ الإلكتروني وأي باد بكل أريحية ومن دون أن يمارس دور المعلم، بينما تراكمت أمامي الأسئلة المثيرة عن فكرة أن يمتلك الإنسان دراجة هوائية يقودها في الفضاءات المفتوحة وبين الحقول، ولا يبالي بمعارك التخريدات على تويتر، أو الهراء المتصاعد والمستمر على فيسبوك.

أيهما أكثر سعادة من يعتز بدراجته الهوائية كصديق وفي لا يخذل، أم من يصطحب جهازه الرقمي إلى سرير نومه؟

أيهما أصح دماغا ورئتين مفتوحتين، نحن المهووسون بكمبيوتراتنا الشخصية ومتابعة كل جديد في الأجهزة الإلكترونية لشرائه، أم هذا الرجل الذي يضبط وقته على الطقس ليقوم برحلته

الحيوية على دراجته الهوائية؟

الواقع، أن أجهزتنا الرقمية لم تجلب لنا السعادة المرتجاة، بينما خسرنا الكثير في التخلص من حياتنا القديمة، بالطبع لا أقلل هنا من أهمية التجربة الحية التي وفرها الإنترنت للبشرية، لكن ثمة مساحة كبيرة من عدم الرضا تكمن وراء خياراتنا المندفعة باتجاه الاستخدام المفرط للأجهزة، أو بتعبير الكاتب تيلر كوين في «بلومبيرغ» إن الحياة على الإنترنت تدفعنا إلى الاستثمار الأقل في الذكريات الجيدة، والإحساس بالرضا والارتياح على المدى البعيد.

ويرى أن ما تقدمه شبكة الإنترنت لنا ليس أكثر من تعزيز المتع والملذات الآتية قصيرة الأجل، التي تغفو عنها الذاكرة في سرعة عجيبة. «والنتيجة الأكثر سلبية تفيد بأن الحياة على الإنترنت صارت تحجب عنا همّ وإدراك الحياة التي نعيشها» غير أن كوين يدعو إلى ألا نترك الحياة تبتعد بنا إلى هذا الحد. فبعد كل شيء، يتخذ البشر خيارات مماثلة بشأن موازنة السعادة على الأجلين الآني والبعيد.

ومثل هذا الأمر سبق وأن شخصه عالم النفس دانيال كانيمان، وهو يقرب مفهوم السعادة عبر الاستمتاع باللحظة الآتية، وبين الشعور بحس عام من الرضا والارتياح عن الحياة، هذا التباين في فكرة السعادة يظهر بالنسبة لي بين الرجل صاحب الدراجة الهوائية الذي لم يتعرف بعد على ماهية جهاز آي باد «ما أسعده!»، وبيننا جميعا نحن جيل الويكيبيديا، حسب تعريف بيان الإنترنت.

فالأجهزة المرتبطة بالإنترنت تزداد بريقا في أيادينا وجيوبنا، وتضيف المزيد من الشغف الذي لا يخلو من القلق لحياتنا، بينما تستمر المخاطر المحدقة بعقولنا وقلوبنا، من دون أي رغبة في العزوف عن هذه الأجهزة، فأنا لا أعرف أي شخص يحاول اليوم التخلص من هاتفه الذكي، لذلك أعد الرجل صاحب الدراجة الهوائية سعيدا بدرجة نادرة وفق تعريف السعادة لدانيال كانيمان الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد.

في النهاية يبقى كل الكلام الداعي إلى التخلص من «السموم الرقمية» نصائح مكررة لا يطبقها حتى أكثر المتحمسين للترويج لها.

سبق أن وضعت جو إليسون الكاتبة في صحيفة فايننشال تايمز ما أسمته بثنائية Fomo التي كانت تصيبنا في الماضي بالخوف من أن يفوتنا أي شيء، والتي تحولت إلى Jomo اليوم وتعني الاستمتاع بالابتعاد عن كل شيء والشعور بالتححر الذي يأتي مع قطع الاتصال ووضع الهاتف جانبا، في محاولة لمجاراة الموضة الجديدة للعناية الذاتية العقلية والتخلص من السجن التكنولوجي، لأن الهواتف سيئة للغاية واستنزاف قوتها أمر جيد، كما تقول.

لقد أصبح العالم سيئا بقدر كبير وساهمت الحياة الرقمية في ذلك السوء، حسب الناشط

البيئي والكاتب مارك بويل.

يعتقد بويل إذا كان جورج أروويل على قيد الحياة اليوم، لجعل الدمار معادلا للإبداع! بعد أن جعل في روايته «1984» الحرب هي السلام، والحرية تعني العبودية والجهل هو القوة. لذلك أعاد اكتشاف ما يجري حوله: الجيران، النباتات والحيوانات، الأرض التي تحت قدميه، بل كل ما يجري خارج عتبة باب منزله. لأنه تخلص من أن يكون جزءا من العالم الرقمي.

## الكمبيوتر معلم صبور بحاجة إلى الحياء

كان يعد أشبه بمعلم صبور لا يتذمّر من الأسئلة الساذجة، على الرغم من حجمه الكبير آنذاك، هكذا كان يوصف الكمبيوتر الجهاز النادر والعجيب، لذلك أطلقت مايكروسوفت أجمل شعاراتها الترويجية وهي تروج لنظامها التشغيلي بـ «المعلومات عند أطراف الأصابع».

الكمبيوتر لم يكتف بوظيفة واحدة مسماة، إنه يتجدد بشكل دائم ويتكيف مع وظائف حميدة وأخرى شريرة كثيرة! مثل أي آلة يمكن استخدامها في أعمال الإنتاج الخَيْر لمنفعة المجتمع، أو تحويلها إلى أداة للقتل. وهكذا أصبح هذا الجهاز الذي اختصر الجغرافيا بمساعدة شبكة الإنترنت، أداة مساعدة للتعبير عن تفوق الإنسان مثلما أسهم في التعريف بغطرسته، لأنه يمنح أحساسا بحرية غير مسؤولة ولا حدود لها، لكنها في الوقت نفسه حرية محفوفة بالمخاطر، حولها الكثير من الناس إلى عبث مستمر.

فانخفاض تكلفة استخدام أجهزة الكمبيوتر لاتخاذ قرارات تمس حياتنا، وضع يتخذه البشر لدفع الشركات والهيئات العامة لأن تطرح أنظمة مماثلة على نطاق واسع. حسب تعبير مادهو ميتامورجيا في صحيفة فايننشال تايمز.

ولن يحمل الأمر أي مفاجأة عندما نعرف أن العالم أنتقل من نحو 27 مليار جهاز متصل بإنترنت الأشياء في عام 2017 إلى أكثر من 40 مليار جهاز عام 2020. وعلينا عندها أن نتخيّل ما يترتب على ذلك عندما نصل إلى 2030.

اليوم نحن نعبر عن أنفسنا بما نملكه من كمبيوترات وأجهزة ذكية، ولا يكفي هذا التعبير بتعريفنا للآخر، بل يكشف عن تشويه وكرامية ورغبة في القضاء على الآخر وتدميره لمجرد انه لم يعجبنا في ما يقول وفي ما يتصرف.

إثر مقال سابق لي تلقيت ردود فعل غاضبة ومنتشجة، أغلبها لم تناقش أفكار المقال، بل عبّرت عن كراهية مجردة لما كتبته، فقلت حينها من حسن حظي أن التقنية لم تتطور بعد إلى درجة أن من عبّروا عن كراهيتهم لي بشأن ما كتبت، لم يتسن لهم إطلاق شحنة كهربائية لقتلي مع الآراء التي وصلتني عبر المنصات الاجتماعية. فهذا السلاح في العصر الرقمي ما زال غير متاح إلى اليوم! لكنه سيكون متاحا لسوء حظ الإنسان.

فهل ارتكب اليوم الكمبيوتر جرائم قتل بيد مستخدميه؟

لقد أظهرت الاختبارات أن البيانات الفاسدة على الإنترنت من شأنها أن تؤدي إلى نتائج فاسدة تؤثر بشكل مؤد على قطاعات واسعة في المجتمع لا تقلّ خطرا عن عملية القتل.

وليس بمقدور أكثر الأنظمة الرقمية تطورا أن تجعل من الكمبيوتر وبالتالي الإنترنت وسيلة

محايدة. لذلك تجرّب شركة غوغل اليوم أمثلة مضادة تسمح للمستخدمين بالتلاعب بالمتغيّرات، مثل تبديل الإناث بالذكر، لترى ما إذا كانت ستغيّر النتيجة.

في حقيقة الأمر، المشكلة لا تكمن في الاستخدام الشرير وحده للتجربة الحية التي منحها الإنترنت للبشرية، بل بالشركات الكبرى التي تستثمر بيانات الأشخاص من دون موافقتهم في استثمار تجاري يدرّ عليها الأموال الضخمة.

صار الكمبيوتر أداة بيدنا لتعرية أنفسنا عبر الكشف عن خصوصياتنا وكلّ ما نملكه للشركات بطيب خاطر، وأداة أخرى لشنّ هجمات الكراهية وتدمير الآخر.

يشك ريتشارد إيبينك، المدير القانوني لاتحاد الحريات المدنية الأميركية، بقدرة المتخصصين والمستخدمين على فهم تلك الأنظمة التي نتعامل معها بطيب خاطر في أجهزتنا الذكية ويقول «لا أحد يفهمها، وهم يعتقدون أن شخصا آخر قد يفهمها. في النهاية نحن نثق بها».

وتشرح المحامية ساندرنا واشتر، الباحثة في الذكاء الاصطناعي في معهد أكسفورد للإنترنت، هذه الفكرة بالقول: تبدأ علاقتك مع الأنظمة الرقمية عند تغذيتها ببياناتك التاريخية، أو متغيرائك أو بياناتك الإحصائية، وتتوصل إلى ملف شخصي أو نموذج، لكن ليس لديك أي فهم بديهي لما تتعلمه الخوارزمية فعليا عنك.

وتقول «بالطبع يمكن أن تعطي الخوارزميات نتائج غير عادلة، لأننا ندرّبها على بيانات متحيّزة في الأصل عبر القرارات البشرية. لذلك من غير المستغرب أن يحدث ذلك».

وتطالب الكاتبة البريطانية جيليان تيت بإعادة التفكير في الفئات التي نحاول تثقيفها عبر الإنترنت. وتقول «نعم، من المهم تحذير المراهقين بشأن التلاعب السيبراني، على أنه يجب علينا أن نتذكر أن نراقب أجدادهم أيضا». لأن هناك الكثير من التساهل يجب التخلص منه.

ما ينتظرنا من إنترنت الأشياء يمثّل خطرا اجتماعيا بقدر فائدته التكنولوجية المتقدمة، مع تحذيرات من أن صعود إنترنت الأشياء سيعمل على إيجاد جبهة جديدة ضخمة من عوامل الضعف والخضوع وانعدام الخصوصية، ما لم يتم التعامل بجديّة مع أمن «أسرة نومنا ودواليب ملابسنا» المتصلة بالإنترنت مثلا، من قبل كل من الشركات المصنّعة والمستخدمين.

لا تزال هناك أسئلة عميقة بلا إجابة بشأن ما إذا كان ينبغي لشركات تصنيع أجهزة إنترنت الأشياء أو مستخدميها تحمل المسؤولية عن ضمان الأمن؟ فالكمبيوتر لم يعد الجهاز الوحيد في مستقبل حياتنا، سنكون مربوطين بأجهزة من غلاية القهوة إلى طاولة الكتابة إلى صنوبر ماء الحمام وحتى أريكة الجلوس، سيمنحنا المستقبل رفاهية عالية في الخدمات، لكنه مستقبل سيطلق العنان لأن نكون تحت رحمة اللجام في معادلة الفارس والحصان!!

## إمبراطورية فيسبوك في لائحة الدول المارقة

دعونا نُعدُّ قراءة المشهد بعين سياسية على اعتبار أن فيسبوك أكبر دولة افتراضية في العالم اليوم، هناك خلاف سياسي بمواصفات رقمية يمس أمن البلدان ويهدد ديمقراطيتها، لذلك شكلت رئيسة الحكومة البريطانية السابقة تيريزا ماي لجنة مهمتها تقديم خلاصة عن قوة فيسبوك السياسية وتداعيات تأثير محتواه على الديمقراطية.

فيسبوك لم يتصرف كدولة محترمة مع طلب اللجنة البريطانية الإجابة عن أسئلتها، وتصرف وفق وصف صحيفة الغارديان بـ «قوة متعجرفة»، الأمر الذي دفع داميان كولنز رئيس لجنة الإنترنت والثقافة والإعلام والرياضة في مجلس العموم، إلى وصف مارك زوكيربرغ بالشخص غير المسؤول الذي يجلس على رأس واحدة من أكبر الشركات في العالم، عندما ازدري اللجنة البريطانية برفضه الإجابة عن أسئلتها، وبعث بممثلين عنه ليس لديهم معلومات كافية للإجابة عن الأسئلة.

ألم تحدث حروب بين بلدان من قبل بسبب هذا النوع من الازدراء السياسي والتعجرف الذي أبدته شركة فيسبوك؟ ثم من قال لا توجد حرب اليوم تحركها شركات التكنولوجيا الكبرى!

لقد رُفعت المعاول من أجل تهديم معبد فيسبوك على مشيديه، فهو مصدر يعرض «الديمقراطية» للخطر باستهداف خبيث ودؤوب لمواطني الدول الذين يعانون عبر إعلانات مزلة ومن مصادر غير محددة، يتم تقديمها من خلال منصات وسائط التواصل الاجتماعي.

انتهى الوقت الذي تكظم فيه الدول غيظها من السطوة المثيرة لشركة فيسبوك، فالشاب مارك زوكيربرغ لا يمتلك خبرة وحنكة هلموت كول مثلا أو خضوع غورباشوف، مع ذلك يقف في قمة جمهورية الثلاث مليارات مستخدم!

قدمت اللجنة البريطانية تقريرها المكون من مئة صفحة واصفة فيسبوك بقوة سوقية هائلة تتمكن من كسب المال عن طريق التنمر على شركات التكنولوجيا الصغيرة والمطورين الذين يعتمدون على هذه المنصة للوصول إلى المستخدمين، وتتصرف بطريقة «العصابات الرقمية» في عالم الإنترنت.

وطالبت اللجنة بتحول جذري في ميزان القوى بين المنصات والجمهور من أجل إنهاء عصر التنظيم الذاتي غير الكافي، والتشديد على حقوق المواطن، من خلال إرغام شركات التكنولوجيا الكبرى بالالتزام بقواعد مدونة أخلاقية مكتوبة يضعها البرلمان، والإشراف عليها من قبل هيئة تنظيمية مستقلة.

لكن السؤال مازال مشرعا، عما إذا كانت هذه الشركات العملاقة توافق أم لا.

يرى داميان كولنز أن عصر التنظيم الذاتي للشركات العملاقة لم يعد مناسباً ويجب أن ينتهي،

مطالباً بتعديل ميزان القوى بين تلك المنصات والرأي العام بشكل جذري، ومحذراً في الوقت نفسه من ترك الأمور من دون تشريع صارم لأن المعلومات المضللة على الإنترنت ستصبح أكثر تطوراً بمرور الوقت.

وقال «نريد أن نتصرف ضد هذا المحتوى. إنه ليس رأياً، بل أكاذيب واضحة تنتشر بشكل ضار ويجب إيقافها».

حزْمُ رئيس لجنة الإنترنت والثقافة والإعلام والرياضة في مجلس العموم البريطاني، متأثراً من القلق المتفاقم من الطريقة التي تتلاعب بها وسائل التواصل الاجتماعي بالمرهقين وجيل الألفية، لكن حقيقة المشكلة لا تكمن في فيسبوك وحده.

ماذا بشأن غوغل ويوتيوب وتويتر... في حشد بيانات المستخدمين من دون موافقتهم ونشر المعلومات المضللة التي لا يذكرها تقرير اللجنة البرلمانية البريطانية أسوة بشركة فيسبوك؟

علينا الاعتراف بأننا بتنا نبيع الأفكار السياسية والدينية والترويجية في العالم الرقمي بنفس طريقة تسويق الأحذية في الأعياد، ولو تسنى لدينس هيلي وزير المالية البريطاني عام 1979، أن يعيد اتهامه لأعضاء حزب المحافظين بأنهم صاروا يبيعون السياسة وكأنها مسحوق صابون، لمجرد مشاهدته لوحة إعلانية كتب عليها «حزب العمال فاشل»، فماذا سيقول اليوم وسط تدفق الهراء السياسي والأكاذيب الشنيعة على مواقع التواصل الاجتماعي؟

النكبة أن كلفة شراء هذه المعلومات الخاطئة في العصر الرقمي أرخص بكثير من الأحذية، وأن الضرر الذي تسببه يفوق ضرر الحذاء الضيق، لكننا لا نشعر بضررها بنفس شدة الألم الذي يسببه الحذاء من أول ارتداء!

عندما انتشرت فضيحة فيسبوك وأن الشركة كانت على علم لسنوات باستخدام بيانات شخصية لحوالي خمسين مليون مشترك من قبل شركة كمبريدج أناليتيكا لأغراض سياسية، لم يبق هذا الأمر أجهزة الاستخبارات والحكومات في العالم مجرد مراقبة من دون أن تفعل شيئاً. والتقرير البريطاني اليوم يرفع المعاول من دون تردد في محاولة لإيقاف ضرر أفكار المعبد قبل أن يجتمع العالم برمته على تحطيم فيسبوك لاحقاً.

مع التقرير البرلماني البريطاني الصادر كتاب «الوقوع تحت تأثير زوكيربرغ»، لروجر ماكنامي الذي نشر بداية العام 2019، ليقدم رواية لاذعة عن الطريقة التي يعتقد فيها أن وادي السيليكون ووسائل الإعلام الاجتماعي قد ضللا طريقهما.

ماكنامي تكنولوجي مخضرم وداعم مبكر لزوكيربرغ، لم يتوقف عن مساندة النشطاء الذين يمارسون الضغط من أجل تغيير طريقة عمل التكنولوجيا بشكل جذري. وفي هذا الكتاب يُجادل بأن الوقت قد حان من أجل المزيد من تنظيم عمل تلك الشركات العملاقة.

من المفيد هنا استعادة المقترح المثير للانتباه لأحد الأكاديميين الذي طالب التعامل مع المواقع التي تنشر أخبارا مزيفة مثل التبغ! عبر إرغام شركات التكنولوجيا على وضع عبارة «تحذيرات صحية» على هذه المواقع، لكنه أغفل عن قصد - كما يبدو لي - التعامل مع المدمنين، لذلك تبدو فكرة الإقلاع عن فيسبوك، مفيدة للنقاش من أجل التخلص من الإدمان الرقمي قبل الأخبار الكاذبة.

## فاز سلوك الانتزاع عندما فشلت وسائل الإعلام في الإقناع

من كان يعلم أن نايجل فاراج الشعبوي الذي يعاني الازدراء في وسائل الإعلام بقدر أكبر مما يزدريه الشارع البريطاني يؤسس حزب بريكست قبل أسابيع من انتخابات البرلمان الأوروبي وينتهي به المطاف فائزا يعيش لحظته التاريخية ويوجه رسائل تحذير شديدة لحزب المحافظين والعمال ووسائل الإعلام من أن هذا الفوز سيتكرر في الانتخابات البرلمانية.

بل إن ستيف بانون، المستشار السابق للرئيس الأميركي دونالد ترامب، والمحرّض على الأفكار لدى الحركات القومية الشعبوية عبّر عن سعادته بـ «وفاة» مشروع التكامل الأوروبي. في تأكيد لاعتقاده القائم بأن الفجوة الأخلاقية ليست جريمة في عالمه!

سعادة بانون تكتنفها رمزية كبيرة بتقدم اليمين المتطرف المناهض للوحدة الأوروبية برئاسة مارين لوبان على حزب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون.

لقد ظهرت الأحزاب «المعادية لأوروبا» بوصفها أكبر الأحزاب في أربع من دول الاتحاد الأوروبي فرنسا وإيطاليا وبريطانيا وبولندا. فمن كان يتصور ذلك في صحف دفعت بكبار منظريها ومفكريها وكتابها، لتحذير الجمهور من ضرر الشعبويين على الأمة البريطانية والفرنسية، تنتهي إلى أن سمة من سمات غريزة الاختيار والتجريب تسود إلى درجة لم يعد فيها رأي الجمهور يتفاعل مع صناعة الرأي التي تحترفها وسائل الإعلام.

لذلك لم يكن مفاجئا للقراء المخلصين لصحفهم اليومية في بريطانيا مثلا أن يجدوا مفردات السكاكين والخناجر والمطارق في صدر عناوين الصحف إثر تقدم اليمين المتطرف.

معركة مماثلة مستمرة في وسائل التواصل الاجتماعي يديرها الجمهور بعيدا عن كل تنظيرات المدارس الإعلامية، جعلت الناس تتسق معها وتمضي بقناعاتها المعلنة، في إهمال مخيف لكل ما يسطر من مقالات في الصحف وأسماء احترفت الكتابة والتنظير وصناعة الأفكار.

ليس مهما ما يقوله سايمون جنكينز وسوزان مور في الغارديان ولا تحليل ماثيو باريس في التايمز، فهناك مجاميع على السوشيال ميديا تدعم باندفاع من يريد تحطيم فكرة الأمة الأوروبية بخرور قومي ضيق.

لقد نجح الجمهور الشعبوي في الانتصار عبر سلوك «الانتزاع» بدلا من «الإقناع» الذي فشلت فيه وسائل الإعلام بجدارة، إذ لم تعد قادرة على صناعة أفكار جديدة مقنعة للناس. ولم يعد كلام أندرو كوبر، عضو مجلس اللوردات المنتمي إلى حزب المحافظين ومستشار الحكومة السابق لشؤون الانتخابات، عن بوريس جونسون يمتلك نفس القدر من التأثير اليوم بعد الانتخابات الأوروبية عندما وصف جونسون بـ «الخواء الأخلاقي والشعبوية».

اليوم جونسون يكتب في صحيفة الدايلي تلغراف «نحن قادرون على تطبيق البريكست ولا بد من القيام بذلك»، ويتحدث بثقة في متن صحافة بريكست نفسها بقوله «لا يمكن لأي شخص عاقل أن يسعى فقط للخروج من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق، لكن لا بد لأي شخص عاقل أيضا أن يبقى هذا الاحتمال واردا».

هل صعود اليمين المتطرف لإدارة البرلمان الأوروبي يعني فشل صناعة الخطاب الإعلامي المؤثر أكثر من فشل الأحزاب السياسية المعتدلة في الانتخابات الأوروبية؟

الحقيقة، تبدو الإجابة بنعم كبيرة، فواقع صناعة الخطاب بلغ حدا لا يمكن الاعتماد عليه والوثوق بأفكاره بوجود جيل يصنع قناعاته بنفسه على منصاته الشخصية ويستثمر في النتائج لصالحه ويمنح نفسه المكافأة التي يحددها!

إذ لا تكفي التعزية الوحيدة التي أتت من هذه الانتخابات بالنسبة إلى البريطانيين المتمسكين بالبقاء داخل الاتحاد الأوروبي، بحصول الحزب الليبرالي الديمقراطي على 16 مقعدا في البرلمان الأوروبي.

لقد منح اليمين الأوروبي علاوة سياسية وإعلامية لنفسه مأخوذة من حصص وسائل الإعلام التي فشلت في بث أفكار التأثير بطريقة مقنعة للجمهور، الأمر الذي يرجح أن يساعد هذا الوضع في تحول واضح بعيدا عن معايير الثقة والإقناع والعقلانية والمسار الصحيح التي تزعم وسائل الإعلام الأوروبية العمل من أجلها، ما سيؤدي إلى ازدواجية الجهود البحثية التي تضع مزيدا من الحواجز في أنحاء أوروبا لتمتد إلى العالم برمته. ويصبح الحديث أكثر عن أوروبا غير موحدة هو السائد، أما أطنان المقالات والتحليلات عن أوروبا الموحدة المتسامحة التي دمجتها الصحف عالية المسؤولية فستذروها الرياح وفق تعبير كافكا!

بموجب هذا السيناريو، سيتم تبرير إحجام أسواق صناعة الرأي عن نشاطها بعد فشلها في اختراق العقول، فالشعور بالقلق لا ينتاب المسؤولية الأخلاقية التي يرفعها عليا الكتاب والمحللون في الصحافة عالية الحساسية وحدها، بل إن مستقبل الثقة مهدد بين أجيال تصنع رأيها بنفسها وبين ما كان يطلق عليه قديما مصدر المعلومة والمرشد لتوجه الناس في اتخاذ قراراتهم السياسية. هذا يهدد أيضا علاقة الحكومات مع وسائل الإعلام، وقد تعود إلى تصنيف جديد لمفاهيم تأثير تحاربها اليوم على فيسبوك بوصفها تحريضا وتنمرا وأخبارا كاذبة.

الدروس التي تلقتها وسائل الإعلام من فشلها في التأثير على الناخب الأوروبي أكبر بكثير من دروس الخيبة التي منيت بها الأحزاب الخاسرة وفق تعبير تيريزا ماي.

بل إن دعوة الرئيس البولندي الأسبق ليخ فاونسا التي سبقت إدلاء الأوروبيين بأصواتهم إلى مكافحة الشعبويين والهمجيين بقوة، وألا نتركهم يخيفوننا لن تجد لها صدى بعد الانتخابات، لأن

الصحافة بكل ما تمتلكه من قوة تأثير لم تستطع انتزاع هذا الخوف من قلوب الأوروبيين. وربما سيكون لكل بلد أوروبي «بريكسته» الخاص وعندها لا تجد وسائل الإعلام من التأثير غير القبول بالواقع الجديد.

## فيسبوك ليس منقذا لكساد الأخبار

هل سيبدد موقع فيسبوك الشكوك المتصاعدة من قبل وسائل الإعلام بشأن دوره في التنافس غير العادل، بعد عرضه غير السخي عن استحداث منصة إخبارية بالاتفاق مع وسائل إعلام كبرى؟ لا يبدد هذا الأمر التشاؤم الذي يضيء على العلاقة المرتبكة التي تتعدى التنافس إلى الاستحواذ والإقصاء، بين وسائل الإعلام الكبرى ومواقع التواصل الاجتماعي، لكن فكرة اعتزام نشر الأخبار في بوابة منفصلة على فيسبوك، تطلق حزمة من الأسئلة عن دلالة ذلك بالنسبة للصحافة؟ والأهم ماذا تمثل تلك الخطوة بالنسبة لفيسبوك؟

فبينما يحاول صناع الصحافة التنبؤ بالطموحات الحقيقية لفيسبوك، يوجد أمر واحد واضح وفق صحيفة فايننشال تايمز «المدفوعات هي ساحة المعركة. حتى لو لم تحقق نجاحا، فقد زادت فيسبوك التحديات أمام منافسيها بمجرد ولوجها لهذا المجال».

عرض فيسبوك بسيط للغاية ومن طراز تجاري وإخباري قديم، وفق تعبير إميلي بيل في صحيفة الغارديان، ستدفع شركة فيسبوك ثلاثة ملايين دولار في عقد سنوي «دون أن يعرف بعد هل هو مبلغ نهائي أم سيتكرر في مراحل لاحقة» للاستعانة بقصص إخبارية توفرها صحف ووكالات أبناء دوله ينشرها فيسبوك في تطبيق جديد اسمه «أخبار» سيكون متاحا للمستخدمين في تبويب منفصل، وهذا يعني أيضا أن شركة فيسبوك عندما تهتم بنشر الأخبار وتنسيقها، تحدث تحولا كبيرا في استراتيجية أعمالها. لأنه سبق وأن أعلن مارك زوكربيرغ أن فيسبوك ليس منصة إخبارية، وهو يحاول التهرب من تهمة المساعدة على نشر الإخبار الملققة.

قال زوكربيرغ وقتها أن مستقبل الأعمال والإعلان في فيسبوك «فيديو وفيديو وفيديو»، الأمر الذي سارع بتراجع تداول الأخبار وطمسها في نهاية المطاف.

ربما وجد زوكربيرغ طريقة لاستثمار فكرة الأخبار التي تعاني من التراجع، في كل الذي يمهد له من تغيرات في مواجهة الفضائح التي تلاحق شركته عبر المتاجرة بالبيانات الخاصة والترويج للأخبار الملققة.

فيسبوك مصدر القلق في الوقت الراهن بالنسبة إلى العالم برمته، لكن جيمينا كيسس المحللة التكنولوجية، ترى أن فيسبوك يشجع على المشاركة السريعة والضخمة في تداول الأخبار، لكن عن أي أخبار نتحدث؟ تجيب جيمينا «إنها حزمة ضخمة من القصص الزائفة والسطحية وخليط من الصور العائلية مع الصور الصحافية، ليس ثمة حديث عن سياسات تحريرية في ما يتداول على فيسبوك من أخبار».

لهذا كانت المناقشات المبكرة بشأن منصة أخبار فيسبوك الجديدة تتم مع شركات «أي».

بي.سي.نيوز» المملوكة لشركة ديزني، وبلومبيرغ، وداو جونز (الشركة الأم لصحيفة وول ستريت جورنال)، وواشنطن بوست.

في كل تلك الوجود، ليس من المرجح أن تكون أعمدة كبار الكتاب في صحف مؤثرة ضمن هذا الاتفاق، على الأقل كي لا تلحق الضرر بنفسها عندما ينتقل قراء مشاهير الكتاب من تصفحها إلى فيسبوك.

نشر الأخبار نفسها كان موضع اهتمام بدرجات متفاوتة في المنصات الاجتماعية الأخرى؛ أبل وتويتر ولينكدان، لديها فريق تحريري للاهتمام بالأخبار لكنه ليس ضمن أولويات عمل تلك الشركات، أما الإعلان الجديد من قبل أكبر إمبراطورية رقمية في العالم، يعني أن فيسبوك قد أقرّ أخيراً أن الأخبار صارت ضمن أعماله.

شركة أبل لديها منصة تعنى بالأخبار، لكنها لا تدفع مقابلاً للمؤسسات وتكتفي بالاتفاق مع تلك المؤسسات على إعادة نشر قصصها الإخبارية وصورها أيضاً. فيما الخدمة المقترحة من فيسبوك تبدو أكثر جدية للمشاركة من قبل المستخدمين.

لكن السخاء في التفاؤل بشأن هذه المنصة بوصفها منقذاً للكساد الذي يعم سوق الصحف والصناعة الإخبارية بشكل عام، لا يمثل شيئاً لأن كبرى الصحف في العالم ما زالت تعاني من الخطر المحدق بها بسبب نموذج إيرادات فيسبوك نفسه واستحواده على السوق. مع ذلك يمكن القول إن فيسبوك يفتح علاقة جديدة مع المؤسسات الإخبارية بعد سنوات من الإخفاق والتوتر والانتقادات، يسمح بعرض صحافة عالية الجودة مع دعم مباشر للمؤسسات التي تنتجها. بيد أن ذلك لا يبدد الشكوك من قبل صناعات الأخبار في المؤسسات الإعلامية الكبرى، وفق إميلي بيل، لأن المنصة الجديدة من قبل فيسبوك ستحث على نوع جديد من التنافس في التغطية الخبرية، ربما تقوض استقلالية منافذ الأخبار أو علاماتها التجارية مقابل سطوة فيسبوك على ملايين المستخدمين. مهمة فيسبوك المعلنة هي جعل العالم متصلاً مع بعضه وأكثر انفتاحاً، لكن مثل هذا العنوان الفضفاض يمارس بالفعل ضغوطاً كبيرة على صناعة الصحافة، إنه يعيد تشكيل العلاقة بين المرسل والمستقبل، وبشروطه التي أفقدت وسائل الإعلام القدرة على مجاراتها.

سبق وأن فشل فيسبوك في تجارب سابقة متعلقة بمنصات نشر المقالات الفورية التي أطلقت عام 2015، علينا ألا ننسى هنا مغامرة «فيسبوك لايف» فهي لم تطفئ شيئاً بشأن فكرة الأخبار الأصلية، تلك مبادرات سابقة مثلت خيبة لوسائل الإعلام والناشرين، الأمر الذي يزيد من التوجس وانعدام الثقة في التعاون الجديد بشأن منصة الأخبار.

كان القلق يساور الناشرين بشأن سطوة المواقع الإلكترونية، لكن مثل هذا القلق انزاح حيال قلق أخطر مصدره مواقع التواصل الاجتماعي التي تمارس اليوم إنتاج المعلومة وتوزيعها عمودياً،

إنها تقوم بدور واحد في الإنتاج والتوزيع مختصرة الطريقة الأفقية التي تمارسها وسائل الإعلام الأخرى، لقد أضحى فيسبوك مصدر المعلومة وموزعها.

يلخص جيسي هولكومب المدير المساعد في مركز بيو للأبحاث، قلق الصحف المتصاعد، بالقول إن فيسبوك بدأ يزحف صوب الأدوار التحريرية التي كانت المعقل الأخير والهوية الأساسية لمهنة الصحفيين.

في النهاية هل تغيّر منصة أخبار فيسبوك المستحدثة شيئاً في الثورة الرقمية المتصاعدة؟ من المفيد القول إنها ستسلط الضوء على استمرار الاندماج الإجباري -وإن كان بطيئاً- للأخبار في أعمال شركات التكنولوجيا الكبرى، بينما يبقى السؤال مفتوحاً بشأن مقاومة الصحف ووسائل الإعلام التقليدية لجاذبية التمويل الإضافي للأخبار من قبل فيسبوك.

## المال لا يمثل شيئاً لـ فيسبوك

مع أن الإشارة السياسية التي أرسلت إلى شركة فيسبوك أكبر من أن توضع مجرد علامة في هامش التاريخ الرقمي، ليس بسبب ضخامة الغرامة المالية التي فرضت عليها، بل بأهميتها التحذيرية.

كانت الرسالة عبارة عن «قرصه أذن» قيمتها خمسة مليارات دولار فرضت على فيسبوك لانتهاكها خصوصية المستخدمين، ولأن المال لا يمثل شيئاً بالنسبة لدولة افتراضية يسكنها ثلاثة مليارات مستخدم، كان الوجد أمضى وأشد إلى درجة مس الألم غوغل وأمازون وتويتر وأبل ومايكروسوفت.

بينما الرسالة سياسية اقتصادية لا تتنازل عن غرور الحكومات واستقلالية الدول حسب وصف ديفيد فلاديك المدير السابق في اللجنة الفيدرالية الأميركية بقوله «يبدو واضحاً أن هذا المبلغ كبير جداً. ويرسل إشارات واضحة إلى عمالقة التكنولوجيا في العالم» إلا أن الوقت مازال مبكراً لمعرفة تفاصيل العقاب، وكيف سترسم لجنة التجارة الأميركية خريطة طريق مستقبلية لهذه الشركات.

لم تذرف تلك الشركات من قبل الدموع أمام مبنى 10 دوانينغ ستريت إثر تهديدات وزير الخزانة البريطاني السابق فيليب هاموند بفرض ضرائب رقمية. لأن طموح الحكومة البريطانية جمع 500 مليون دولار سنوياً من الضريبة الجديدة التي تستهدف شركات الإنترنت العملاقة وليس المستهلكين ولا شركات الإنترنت الناشئة. وهو مبلغ هزيل عندما يتعلق الأمر بشركات تكنولوجيا كبرى لديها من المستخدمين ما يفوق سكان الدول الكبرى، تكفي الإشارة إلى أن أبل أول شركة في العالم تجتاز حاجز التريليون دولار من حيث قيمتها المالية. هذا يعني أن المال لا يمثل شيئاً عندما يتعلق الأمر بالعقوبات.

لقد كان القرار الأميركي بشأن تغريم فيسبوك أشبه بانفجار هائل جعل ثلاثة مليارات مستخدم يتفقدون بيوتهم الافتراضية على فيسبوك، بينما توجهت العدسات إلى حصن مارك زوكيربرغ، لكن الأيام القليلة التي مرت توحى أن لا أحد شعر بالخسارة لا في فيسبوك ولا غيره، عندما قررت المفوضية الفيدرالية للتجارة في الولايات المتحدة فرض غرامة بقيمة خمسة مليارات دولار على شركة فيسبوك لتسوية قضية انتهاك خصوصية بيانات المستخدمين عام 2012.

وحققت المفوضية في مزاعم حول استخدام شركة كمبريدج أناليتيكا للاستشارات السياسية بيانات 87 مليون مستخدم على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك دون موافقتهم. لتتوصل في النهاية إلى تغريم فيسبوك خمسة مليارات دولار.

إلا أن قرار الغرامة الأكبر في التاريخ يحتاج إلى عدة إجراءات من قبل القسم المدني بوزارة العدل الأميركية حتى يكون نهائياً.

فيسبوك بنظر دول العالم اليوم ليس أكثر من «دولة مارقة» فلم تتصرف كدولة محترمة مع طلب لجنة بريطانية حكومية تحقق في تأثير محتواه على الديمقراطية إلا بشكل متأخر لا يبدو عليه الاهتمام، الأمر الذي دفع صحيفة الغارديان إلى وصف الشركة بـ «قوة متعجرفة» فيما وصف داميان كولنز رئيس لجنة الإنترنت والثقافة والإعلام والرياضة في مجلس العموم، مارك زوكيربرغ بالشخص غير المسؤول الذي يجلس على رأس واحدة من أكبر الشركات في العالم.

عندما انتشرت فضيحة فيسبوك وأن الشركة كانت على علم لسنوات باستخدام بيانات شخصية لملايين المستخدمين من قبل شركة كمبريدج أناليتيكا لأغراض سياسية، لم يبق هذا الأمر أجهزة الاستخبارات والحكومات في العالم مجرد مراقبة من دون أن تفعل شيئاً. لذلك ارتفعت معاول الدول لتهديم معبد زوكيربرغ. والغرامة الأميركية الجديدة على ضخامتها لا تبدو أنها ستهد حرجاً في إمبراطورية فيسبوك، فالمال لا يمثل شيئاً لفيسبوك وفق تعبير جون نوتون مؤلف كتاب «من غوتبرغ إلى زوكيربرغ: ما تحتاج معرفته حقا عن الإنترنت» لأن فيسبوك أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أنها خرجت عن إطار السيطرة على نطاق عالمي. فرغم انتشار خبر الغرامة فإن سعر أسهم الشركة ارتفع على غير المتوقع. مع ذلك يطالب نوتون المتخصص في التكنولوجيا الرقمية، إعادة النظر في تنظيم عمل الشركات. لأن ما حدث في فيسبوك أيقظ العالم ولا يمكن أن يتم الاكتفاء بفرض غرامات مالية فقط بل من خلال إجراءات «صارمة وموجعة».

واقترح نوتون الباحث الأيرلندي وأستاذ التكنولوجيا في الجامعة المفتوحة إلزام الشركات التكنولوجية «الغارقة في الظلام» بوضع شروط وقوانين تنظم مشاركة معلومات مشتركها لأي طرف ثالث، وتمنعها من شراء الشركات الأخرى العاملة في نفس المجال، وتضعها تحت مراقبة الدول العاملة فيها.

سبق وأن توصل هذا الباحث إلى أن وسائل الإعلام الاجتماعية تشكل تهديداً وجودياً لفكرتنا عن الديمقراطية، لأننا نسلم بإرادتنا لوحة المفاتيح الغامضة لمن يتلاعب ببيئتنا الإعلامية من الجهات الفاعلة الأجنبية والمحلية، وهو الوضع الطبيعي الجديد للعصر الرقمي الذي يربط علاقتنا مع بعضنا ومع العالم.

إلا أن ليندا فاسولا من «إذاعة أميركا الوطنية» ترى أن المشكلة الحقيقية تكمن في أن الجمهور الذي لا يعلم ما هي الوسيلة الإعلامية الرسمية، كما أن شبكات التواصل الاجتماعي ليست لديها آلية واضحة للتحقق من الأحداث، ولا قراءتها مجدداً من قبل مصحح للوقوف على حقيقتها قبل النشر.

هناك حرب أخلاقية أضرمت النيران فيها قبل أن يصل سكان فيسبوك إلى مليار مستخدم، دعك من قيمة الغرامة الأميركية والضريبة التي توعدت بها بريطانيا وفرنسا كبرى الشركات التكنولوجية، لأنها لم تكن إلا البداية، ولأن الغرامات والضرائب أكثر الأسلحة المتاحة أمام الحكومات في حربها الرقمية الجديدة للدفاع عن سلطتها، لذلك تبدو الحكومات وأجهزتها القضائية في حالة تأهب، هذه الحرب يقودها وزراء المالية والتجارة وليس لوزراء الدفاع إلا دور هامشي فيها. فلنا أن نتخيل كيف سنبذو نحن «المستخدمون الخاضعون» وقودا لهذه الحرب التكنولوجية!

## لا تمسوا الصحافة وأنتم تكلمون فيسبوك

هناك معادلة جديدة يصعب على المشرعين تفهمها ولا يبدو أن وسائل الإعلام التقليدية ستقبل بنتائجها! السؤال الشائع اليوم عما إذا كان فيسبوك وتويتر ويوتيوب وغوغل شركات مصنفة ضمن وسائل الإعلام، ويجب أن ينطبق عليها مفهوم حرية التعبير وإشاعة تبادل المعلومات أسوة بوسائل الإعلام القديمة، أم هي شركات تكنولوجية بحاجة إلى قانون خاص بها؟

لا فيسبوك ولا تويتر ينظران باعتداد إلى وسائل الإعلام الأخرى بوصفها تمتلك مقومات التأثير والأهمية على الجمهور، ولا وسائل الإعلام التقليدية تقبل بأن تصنف مواقع التواصل الاجتماعي ضمن فئاتها الصحافية. فمن يحمل الغضب على من؟

نعم، ثمة غيلة وازدراء ومنافسة غير عادلة تجري اليوم بحق الصحافة بشكل عام، لكن المشرعين والحكومات ينظرون بعين واحدة إلى الجميع بوصفها وسائل إعلام، وهذا أمر لا يرضي الصحافة التقليدية إن لم يكن يصادر أثمن ما تملكه.

أن تعاقب فيسبوك على انتهاك الخصوصية والترويج للأخبار الكاذبة وتشجيع الكراهية وفق تشريع قانوني، فليس من العدل أن يساوي هذا التشريع الصحف بوسائل التواصل الاجتماعي. سبق وأن حذرت جمعية وسائل الإعلام في بريطانيا (NMA) من أن تشكل خطط الحكومة لتنظيم وسائل التواصل الاجتماعي خطراً على حرية الصحافة.

وطالبت الجمعية التي تمثل حوالي ألف عنوان في الصناعة الصحافية بما فيها الصحف المرموقة، بإعفاء «واضح وشامل» للصحف من تداعيات القانون المقترح لضمان عدم إغراق الصحافة في الاتهامات المتصاعدة بشأن الانتهاكات المرتكبة على الإنترنت.

ورقة القانون أوصت بإنشاء هيئة رقابة لمعالجة المحتوى السام، لها صلاحيات قانونية بتغريم المنصات على الإنترنت ومنع المواقع من نشر المحتوى المتطرف وخطاب الكراهية وإساءة معاملة الأطفال والأخبار المزيفة. ويركز القانون بوضوح على الشركات الكبرى مثل فيسبوك ويوتيوب وتويتر.

لكن القانون لا يفرق بين وسائل الإعلام الجديدة والتقليدية وينظر لها بنفس العين، الأمر الذي يسبب نوعاً من السأم للصحف وهي ترى نفسها تحت رقابة قانون جديد يقيد حريتها التاريخية. فهناك مخاوف من إمكانية استخدام الصلاحيات الجديدة لتكليم الصحافة.

واعترفت جمعية وسائل الإعلام، أن هذا القانون سيضع ناشري الصحف تحت المراقبة من أجل معاقبتهم، وسيكون له «تأثير قمعي على حرية الصحافة».

وترى الجمعية التي تمثل قطاعاً بقيمة تقدر بستة مليارات دولار أن مشروع القانون الجديد

سيجعل هيئة الرقابة الرقمية الجهة التنظيمية القوية مسؤولة عن جميع المحتويات التي ينشئها المستخدمون على مواقع الصحف، بما في ذلك تعليقات القراء. وهذا من شأنه أن يضع ناشري الصحف ضمن نطاق اختصاص الهيئة الرقابية ويكونوا عرضة للغرامات والعقوبات الأخرى.

وفقرات القانون تعيق أيضا توزيع المقالات الإخبارية التي تنشرها الصحف على وسائل التواصل الاجتماعي ومحركات البحث، إذا تمنع الحثيات نشر مقالات تتعلق بمواضيع حساسة مثل الإرهاب أو الجنس. من دون أن يوضح الحد الفاصل في طبيعة ونوعية المقالات عند تصنيفها. وقال بيان جمعية وسائل الإعلام «في غياب الإعفاءات المتعلقة بالصحف، ستضع البنود قيودا غير ضرورية على الإطلاق وغير متناسبة وغير مناسبة قانونيا، على حرية الصحافة، والتي من شأنها أن تقوض بدلا من إدامة دعم عمل الناشرين لصحافة موثوق بها وذات جودة عالية للجمهور المتزايد باستمرار والذي يطالب بها».

صحيح أن مواقع التواصل استحوذت على السوق واستدرجت المستخدمين، فيما تراجع مستوى القراء، إلا أن الصحافة مازالت تسير بجبين عال رغم الصعوبات، لذلك لا يمكن معاملة محتواها في القانون بنفس مستوى «كلام المقاهي» المنشور في مواقع التواصل.

سبق وأن حذر جاستن ويلبي رئيس أساقفة كانتربري من «الحقائق البديلة» على الإنترنت، لكن لا يمكن للكنيسة التي يمثلها أن تفقد الثقة بوسائل الإعلام التاريخية.

وقال رئيس أساقفة كانتربري وهو يتحدث في مكتب فيسبوك بالعاصمة لندن «لا يوجد شيء اسمه حقيقة بديلة» في إشارة واضحة إلى استقاء الحقائق من مصدرها، داعيا مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي إلى التعبير عن «الحقيقة واللفظ والترحيب» عبر الإنترنت. وتجنب الاستخدام الوحشي لوسائل التواصل.

وقال عندما تنظر إلى قطعة منشورة على فيسبوك، ستكتشف السم في التعليقات تحت هذه القطعة. لذلك أعلنت كنيسة إنكلترا عن مجموعة من المبادئ التوجيهية لوسائل التواصل الاجتماعي، وهي الأولى في تاريخها التي بنيت حول المبادئ الثلاثة «الحقيقة واللفظ والترحيب» التي طرحها رئيس الأساقفة، لكن لم يحدث مثل هذا الأمر في تعامل الكنيسة مع الصحافة عالية الحساسية، بينما لا يأخذ التشريع الجديد ذلك بعين الاعتبار عندما يساوي وسائل التواصل الاجتماعي بوسائل الإعلام.

تحذير رئيس الأساقفة تزامن مع خطر جديد تمت مناقشته في كبرى المؤسسات الأمنية الأميركية والبريطانية، يكمن في أن الذكاء الاصطناعي أصبح قادرا على انتحال هوية شخصيات حقيقية وإنتاج نصوص وقصص إخبارية على درجة عالية من الحرفية تستند على أخبار مزيفة ومضللة.

السلطات التشريعية محقة وهي تفكر بالعواقب الخطيرة على مستقبل المجتمع في العصر الرقمي، لكنها بحاجة أيضا إلى من يذكرها بأهمية بقاء الصحافة بوصفها الوسيلة الأمثل لتبادل المعلومات ومنع تغول الحكومات وفسادها. لا أن تكون ضحية لانتهاكات مستمرة ومتصاعدة في مواقع التواصل الاجتماعي.

## بندقية أمس هاتف ذكي اليوم

عندما كان النقاش يقود إلى الجدل في عصور آفلة ينتهي الأمر بأن يحمل الرجال السلاح ويتوجهون إلى ميدان القتال، كان السلاح أداة الرجل للتعبير عن نفسه، هذا لا يعني أن المرأة لم تكن تحمل سلاحها آنذاك. اليوم نعيش في عصر تكنولوجياي مناسب لسد فجوات ما كان يسمى بعصر السلاح، فلكل منا سلاحه الشخصي المعبر عن طريقة تفكيره بما فيها الإعجاب والكرهية والانتقام والتحيز والترويح، ومن يدري ربما نصل إلى يوم يكون بمقدور المغردين إرسال شحنات كهربائية قاتلة عبر أجهزتهم الذكية للقضاء على الخصوم في منازلهم!

الهاتف الذكي سلاح الإنسان اليوم، وهو أفضل بمرات من السلاح العتيق الذي يحترف القتل أو الصيد فحسب، فالهاتف يمتلك جملة مواصفات معبرة بامتياز عن كل ما يكمنه الإنسان لمحيطه، مثلما هو أداة لإنجاز مهام حياتية وتواصل مع الآخر على أطراف متباعدة من العالم.

هذا السلاح المشروع معادلة وجودية تعبر عن كوننا حاضرين ومشاركين بقوة، وهو أشبه بنافذة على عمل سياسي وإعلامي مزدوج غير متوازن على نحو متزايد، صار بيد الجميع وبتشريع قانوني مبكر أشعر الحكومات لاحقا بالندم، عندما خرج عن نطاق سيطرتها وصار معارضا لها وناشرا الأكاذيب ومحرضا على سلطاتها ومهددا أمنها.

الهاتف الذكي سلاح جديد أخطر بكثير من البندقية، وتلك الحقيقة صارت تعريفا جديدا للإعلام، كانت الفكرة التاريخية تقول أن وسائل الإعلام أول من يدخل ميدان المعركة وآخر من يغادرها، وفي عصر الهواتف الذكية صار الإعلام هو المعركة ميدانا وأداة وبشرا هم بمثابة الجنود في مفهوم المعارك القديمة. لا يوجد استثمار أخلاقي لحد الآن من قبل الدول ورؤوس الأموال الكبرى في الهاتف الذكي وهو يخوض الحرب الأخطر في تاريخ البشرية.

من يدير هذه المعركة اليوم؟ ذلك هو السؤال الملتبس الذي خرج عن سيطرة الدول وهدد أمنها؟ لأنها معركة بميدان فضائي شاسع يكون الاتصال فيه باتجاهين على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع، يتقاطع فيه المتحاربون، ويتخذون أكثر من هيئة تتخفى بالآلاف الأسماء والتعريفات، تخالط، تكذب، تلتف، تنشر الإشاعات، تزور الصور... بانتظار أن توصلنا الشركات التكنولوجية إلى هواتف ترسل شحنات قاتلة! يمكنك الشعور بفوضى العالم عبر الأجهزة الذكية بمجرد الاستيقاظ صباح كل يوم، لأننا رغم التحذيرات نتجه إلى هواتفنا الذكية قبل أي فعل آخر لنعرف تفاصيل المعركة المستمرة طوال الليل لنستمر معها على مدار النهار.

فقد لاحظ دانييل غيلبرت، الرئيس التنفيذي لشركة برين لابز لتحليل الإعلانات أن العلامات التجارية الإعلامية الجديدة وحيلا جديدا من شركات الخدمات تستخدم الاتصال المباشر مع المستهلكين للنمو. وقال إنها تشكل شريحة ضخمة من المعجبين المتعصبين.

وفي كل الذي يجري، الإعلام الضحية الأكبر، وهو يعيش زمنا ليس عادلا بحقه، فهناك ما يسمى بالدهاء التكنولوجي تعمل عليه منظمات وأحزاب سياسية من أجل الوصول إلى الناخب والتأثير على الأفراد لأنهم يحرصون على سماع أصواتهم خارج الخطاب الإعلامي المرسل من الوسائط التقليدية. لا التلفزيون ولا الصحف صارت موضع ثقة بالنسبة للجمهور، هناك أصوات تقدّم الإغراء المناسب لمزاج الجمهور، تصلك أينما تكون من أجل هدف واحد هو التأثير عليك واستقطابك للحصول على صوتك في معركة افتراضية تنتهي على الأغلب بنتائج واقعية على الأرض في تشكيل الحكومات والسياسات، والدفع برجال الدين والإعمال إلى مواقع القرار.

المؤسسات الأمنية والحكومات والأحزاب والسلطات التنفيذية تأخذ بنظر الاعتبار المناقشات والأصوات التي تجري على منصة الإنترنت. بوصفها التعبير الأمثل لما يجري على الأرض لمراقبته، ويمكن عن طريقها اتخاذ القرارات المناسبة. نشر مؤخرا تقرير عن خطة طويلة الأمد يعمل عليها حزب بريكست المبني على فكرة إخراج بريطانيا من أوروبا، تتلخص باستخدام تطبيق عبر الأجهزة الذكية يجمع آراء الأعضاء ويقوم بتحليلها ومن ثم الرد عليها، هي معركتهم الجديدة للتأثير على العقول مثلما هي معركة حركة النجوم الخمسة الإيطالية الشعبوية.

تعبر زوي هودج الكاتبة في صحيفة التايمز عن رغبتها مثل بقية الجمهور لإيصال أصوات الناس إلى السياسيين، وهو أمر مفيد أن يكون للتكنولوجيا دور في القضايا الخاصة، لكنها تتساءل ماذا بشأن استغلال بيانات الأشخاص واستهدافهم في معلومات مضللة أو انتهازية أو حتى أنانية؟ تقول زوي «نريد من السياسيين سماع آرائنا ولكننا لا نريدهم استخدام بياناتنا لاستهدافنا». وتنبه إلى ضعف الحكومات في استجابتها للتحديات الرقمية ومعرفة الجهات التي تتصيد الناس في غرف تترقب الصوت والصدى في الفضاء الرقمي! الشركات التي تقود الحرب الجديدة هي بمثابة جيوش الأمس، تمتلك علاماتها التجارية الإعلامية، والجندي الواحد فيها بمثابة فرقة محصنة بالمعلومات الهجومية للتأثير على قرار الناس ودعم الحلفاء وإسقاط الخصوم في حرب مشرعة تقلق الدول وأمنها وإن كانت طرفا في مجرياتهما، لأنها خارج حدود السيطرة يوما بعد آخر.

تنقل صحيفة فايننشال تايمز عن بينديكت إيفانز، من شركة أندريسن هورويتز، قوله إن «احتكارات التكنولوجيا لا تميل إلى السقوط مثل روما، لكنها تسقط مثل البندقية. إنها لا تزال موجودة، ولا أحد يغزوها فعليا، لكن طرق التجارة انتقلت إلى أماكن أخرى، والأشياء التي منحها القوة والثروة توقفت عن أن تكون مهمة، وأصبحت مجرد مدينة أخرى، ومن ثم مدينة مهملة في الخلف». وهكذا تدرك الدول أن الهاتف الذكي سلاح قاتل أشد من بندقية الأمس، لكنها لن تمتلك اليوم ولا غدا القرار بمنع تداوله كما كانت تفعل مع البنادق بالأمس، لأنه ببساطة صار أداة لإدارة العالم.

## الأخطر من سقوط هيبة اللغة تسليع الذات على وسائل التواصل

هل يجدر بنا أن نغند الفكرة القائمة وبقوة اليوم بشأن أن تكون كاتباً، هذا يتطلب منك أن تجعل من نفسك منتجا جاهزا للاستهلاك العام على مواقع التواصل؟ أن يكون نصك مُنتجاً مُستهلكاً غير أن تكون مقروءاً، القراءة بمفهومها المعرفي لا تنطبق على ما نقرأه على مواقع التواصل. لا تبدو الحاجة ماسة وعاجلة للكثير من الكتاب لتفنيد ذلك الواقع الرقمي القائم، مع أنه نزول عن هيبة اللغة لتقديم صورة سطحية ملائمة لجيل مواقع التواصل عن طبيعة الكتاب على مواقع التواصل الاجتماعي.

الأمثلة قائمة ويسيرة في التناول، لنأخذ مثلاً الروائي البرازيلي باولو كوهيلو، عليه أن يكون مادة «للاستهلاك» على مواقع التواصل الاجتماعي عندما يتأمل هذا العدد المخيف من المتابعين له، يكفي أن نشير إلى أن حسابه على تويتر يتابعه أكثر من 15 مليون شخص، وتلك خدمة مغرية لا توفرها أعداد القراء الطبيعيين لكتبه.

مع ذلك، يصعب أن نجد معادلاً موضوعياً بين القارئ لروايات كوهيلو وبين نسبة كبيرة من ملايين متابعيه على تويتر، بالطبع لا يندر أن يكون من بين هؤلاء الملايين من هم قراء حقيقيون وشغوفون بروايات الكاتب البرازيلي، لكن ذلك ليس كافياً لإيجاد المعادل الموضوعي.

لن يتردد المستأوون من تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على مفهوم المعرفة في القول بأن كوهيلو «يبيع نفسه» على وسائل التواصل الاجتماعي، فإغراء الملايين من المتابعين أكبر من أي مبرر إبداعي آخر. وهنا يكمن الخلاف بشأن معرفة الخط الفاصل بين إخلاص المؤلف لجوهر الكتابة وحدها وبين شهرة أسلوب الحياة الرقمي الجديد.

علينا ألا نخلط مفاهيم الشهرة الرقمية عندما يتعلق الأمر بعراضات الأزياء ونجوم السينما والغناء والرياضة، وبين من يصنع أفكاراً، من السهل أن تبيع عارضة أزياء جميلة أو لاعبة تنس رشيقة صورها المغربية بعد نشرها على مواقع التواصل، لكن علينا أن نتفق على مفاهيم جديدة متعلقة بالأفكار التي يعرضها كتاب وأدباء ومفكرون على منصاتهم الرقمية.

المشكلة تكمن في أن الكثير من الكتاب يعرفون أنفسهم بسطحية تهدد هيبة اللغة وجوهر الكتابة، في نشر رسائل إخبارية ومدونات قصيرة تتمحور حول الصورة أو النشاط الاستهلاكي الذي يتكرر عند كل الناس، في يوميات خالية من العمق والتأمل في أحوال العالم، وهذا يكشف عن نوايا الكاتب غير الإبداعية عبر فكرة البيع القائمة في البحث عن المزيد من الأصدقاء الافتراضيين، وهم في حقيقة الأمر لا يشكلون معادلاً بأي حال من الأحوال للقراء الفعليين، أو بتعبير الروائي الألماني الراحل غونتر غراس الذي وصف مواقع التواصل الاجتماعي بـ «الهراء» مطالباً بالابتعاد

عنها ورفضاً أن يكون جزءاً منها بقوله «إن الفكرة التي تخضع للاتصال بصورة مستمرة، والتي ربما تتعرض للمراقبة، هي فكرة بغیضة».

يمكن للقراء الحقيقيين، إذا افترضنا وجود ما يمكن أن يسمى بقارئ افتراضي متسرع، عدم الاهتمام بتسويق مشاهير نجوم الفن والسياسة لأنفسهم على مواقع التواصل، لكن من الصعب أن يسامحوا كاتباً ألهمهم عندما يجدونه يقدم نفسه مثل أي منتج آخر للاستهلاك التجاري على الإنترنت. الخيبة تكمن في تقديم الأفكار الإبداعية كمنتجات قابلة للتدخين أو الارتداء أو الازدراء! عندما يتعلق الأمر بما يسمى «بناء العلامة التجارية الشخصية» فيبدو من الأفضل للكتاب ترك نصهم أن يفعل ذلك، فليس من مصلحة الكتابة أن يقدم متنها نفسه بطريقة مثلما تفعل صورة عارضة جميلة في حسابها.

إن لم تكن مشهوراً على وسائل التواصل، فهذا لا يمت بصلة إلى نوعية منتجك الإبداعي، بيد أن الأمر برمته ليس مصدراً للقلق بالنسبة للكاتب كما يرى جوناثان فرانزين. فالملايين الذين يتابعون كوهيلو على تويتر ليسوا هم العينة المثالية لقراءه. ذلك ما يجعله أقل قلقاً من ذلك الانهماك المستمر الذي ينقل فيه كل ما يصادفه في الحياة على حسابه، وفي حقيقة الأمر أنا أشك بأنه يدير مثل هذا الحساب الذي يتطلب مجهوداً إعلامياً جباراً، لأن الوقت الذي يقضيه في التفاعل مع ملايين المستخدمين يتطلب منه أن يقضي وقتاً مضاعفاً آلاف المرات عما يخصه لكتابة رواياته، وهذا أمر يدفعنا للتحذير من تحول الكتابة من إبداع فردي ملهم إلى مؤسسة جماعية تدار من قبل فريق رقمي يتطلب إدامة حساب شخصي على مواقع التواصل.

الكتابة الحقيقية أكثر أهمية من تسليع الذات عبر التغريدات العابرة والسطحية، ومواقع التواصل ليست ممثلاً معبراً عن الكتاب والكتابة معاً، فجوهر الإبداع أكثر أهمية من التمثيل على الحسابات الشخصية التي أضحت فضاءاً للغريزة أكثر منها مساحة لصناعة الأفكار العميقة وتبادل المعلومات.

وفي كل الذي يحصل في العصر الرقمي لا أحد محصن من هذا الإغراء الذي صار شغفاً تقودنا إليه أجهزتنا التي أضحت عينا تالفة. لكن الأخطر من كل ذلك هو الهبوط المريع لكتاب معروفين إلى الثقافة السائدة وتهديم اللغة بمعاول التعابير الركيكة بلهجة دارجة، والتكرار السطحي من دون أي خشية على هيبة اللغة ورفعها. الأخطر من تسليع الذات بالنسبة للكتاب على مواقع التواصل هو التعريف بأنفسهم كجزء فعال من «جيوش الحمقى» الذين يعج بهم الفضاء الرقمي وفق تعبير أمبرتو أيكو.

## الأفكار في المدونات وإن طغى فيسبوك وتويتر

بدا الوقت هذا الأسبوع ملائماً جداً لمراجعة التعريف بأنفسنا بوصفنا مدونين نعيد تعريف العالم بشكل يومي مستمر، فالمدونات تعريف جديد للإنسان وما يحدث في العالم في العصر الرقمي.

قبل عقود كان ديف وينر قد أنشأ مدونته الخطيرة، فيمكن أن يمنح سبق الريادة في التدوين، لكن الأهم من ذلك هو استمراره بالرغم من استحواذ إمبراطوريات التواصل الاجتماعي على الفضاء الرقمي.

مازال وينر المتخصص بالبرمجة النصية ومنذ عام 1994 يحدث مدونته المهمة بالتقاطع الحاصل بين التكنولوجيا والسياسة، بطريقة يصفه فيها الباحث الأيرلندي في التكنولوجيا والأدب جون نوتون، بكنز دولي على شبكة الإنترنت، ومازالت مدونته [scripting.com](http://scripting.com) بمثابة قراءة لازمة لأي شخص مهتم بالتكنولوجيا والإعلام والسياسة.

أهمية ما يكتبه ديف وينر الباحث الزائر في جامعة نيويورك في مجال الصحافة، تكمن بعدم ركضه وراء المال، فعلى الرغم من العدد الضخم من المستخدمين المتابعين له، لم يقبل نشر الإعلانات لأنه يرفض «التقاط القمامة» حسب تعبيره، ويعلن بلا تردد بأنه لا يحتاج إلى المال بقدر حاجته إلى الأفكار المبتكرة «سبق وأن باع شركته التكنولوجية الخاصة عام 1987 مقابل مبلغ كبير»، لكنه لم يسترخ منذ ذلك التاريخ، ولم يتمتع بالمال كما فعل غيره عندما يتقاضى بعض المبتكرين مبالغ كبيرة يتفرغون بعدها إلى لعب الغولف وشراء اليخوت الفخمة والتسكع في أروقة الرفاهية الباذخة.

كانت لدى وينر سلسلة طويلة من الابتكارات التكنولوجية باسمه، ومع كل ذلك لا يطمح إلى إغراء المستخدمين القراء، كما يفعل مثلاً أي نجم بوب لديه بضعة ملايين من المتابعين على تويتر، دعك من الرئيس السابق دونالد ترامب الذي صنع سياسته بالتغريدات. وينر يقترح ويصنع أفكاراً عبر مدونته الرائدة. لقد استمر بتذكيرنا بأهمية التدوين على الرغم من انفجار وسائل التواصل الاجتماعي التي سحبت أوكسجين المعرفة من بيئة المعلومات الخاصة بنا.

التدوين هو الشكل السائد للمعرفة وصناعة الأفكار اليوم، لذلك يوصف تويتر على أنه خدمة «تدوين مصغر»، ولكنه بعد أن أصبح الميكرفون الأقوى في العالم تدهور-لسوء الحظ- إلى أن وصل إلى «مجار سامة» حسب تعبير جون نوتون.

في أواخر تسعينات القرن الماضي أصبحت المدونات الإلكترونية مصدر إلهام بالنسبة للكثيرين منا، وبدا الأمر وكأن فكرة عالم الاجتماع الألماني وأحد منظري مدرسة فرانكفورت النقدية يورغن

هابرماس، بشأن التصور المثالي لمنتهى الحوار الديمقراطي وتجاهل المرتبة الاجتماعية قد بدأت في الظهور حقا في العالم الرقمي.

وهكذا قدم إلينا فيسبوك في عام 2004، ثم يوتيوب في 2005 وتويتر بعده بسنة، بدأ الأمر وكأن هذه المواقع الاجتماعية ستزيد من ديمقراطية العالم وتكون مثالا للحكومة الرشيدة بعد أن صار بمقدور كل الناس التعبير عن أنفسهم. إلا أن الذي حصل أن المناقشة على هذه المنصات تم تنظيمها بواسطة خوارزميات كانت موجهة أكثر لزيادة عدد المستخدمين بدوافع الربح المادي بدلا من التداول العقلائي. والثاني هو أن العديد من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي بدوا وكأن لديهم رغبة محدودة في المناقشة العقلانية. وهكذا تحول تويتر إلى قناة سامة وأجزاء كبيرة من فيسبوك ويوتيوب أصبحت فضاء لنظريات المؤامرة وخطاب الكراهية، والأسوأ أن مواقع التواصل الاجتماعي التي ترسخت كجزء من حياة الناس تمثل مرتعا للتلوث أكثر منها للمعرفة.

لذلك لا يرى الكاتب كاس ر.سانستين التعامل مع هذه المخاطر ومجابهتها كافيا بمجرد الاعتماد على الرسائل المجردة بشأن أهمية حرية التعبير. ويقول في مقال له ببلومبرغ «من السهل تفهم سبب إجماع فيسبوك عن العمل كوزارة للتدقيق في الحقائق، على غرار ما طرحه جورج أورويل في روايته 1984. بيد أن عام 1984 هو أمر، وعامنا الحالي أمر مختلف تماما. ورغم أن أنوفهم، تساهم شركة فيسبوك وغيرها في الوضع الراهن العاصف بقوة الحقيقة في النقاش الديمقراطي يوما بعد يوم. ومن شأن ذلك تقويض أركان الديمقراطية نفسها. ويبقى التساؤل بلا إجابة، ما الذي يمكننا فعله إزاء ذلك؟».

الغموض الذي يكتنف وسائل التواصل الاجتماعي وتأثيرها على الديمقراطية قد حجب حقيقة أن عالم التدوين لا يستمر في الوجود فحسب، بل يؤدي أيضا إلى أداء العديد من الوظائف الفعالة في الحياة، يكفي أن نذكر هنا أن أكثر من 409 ملايين شخص يشاهدون أكثر من عشرين مليار صفحة تدوين شهريا، وأن المستخدمين ينشرون سبعين مليون منشور جديد و77 مليون تعليق جديد كل شهر.

وتشير إحصائية أخرى إلى أنه من بين 1.7 مليار موقع في العالم، هناك حوالي 500 مليون مدونة. يستضيف وورد برس وحده 120 لغة منها ثلاثة أرباعها بالإنكليزية. المدونون العرب يمتلكون نسبة تدعو للتفاؤل أيضا.

صحيح أن نسبة كبيرة من المدونات شخصية لا تعبر إلا عن نفسها، لكن نسبة كبيرة منها أيضا تعد من بين أفضل مصادر المعلومات لدينا للحصول على نظرة ثاقبة بشأن العالم وما يتعلق بالاقتصاد والسياسة. ولهذا ينصحنا جون نوتون وهو باحث وأستاذ التكنولوجيا في الجامعة المفتوحة ومدير برنامج الزمالة الصحافية في كلية وولفسون وأحد أساتذة جامعة كمبريدج،

باستقاء أفضل المعلومات من المدونات الحكيمة، من دون أن يقترح علينا ترك حساباتنا على فيسبوك أو تويتر!

لذلك يرى ديف وينر أن مواقع التواصل الاجتماعي نوع من المدونات التي تحظى بشعبية كبيرة، لكنها لحد الآن غير قادرة على استبدال التدوين نفسه «لأنك تستخدم مدونتك الشخصية بشكل صحيح بينما لا يحصل مثل هذا على فيسبوك وتويتر»، عدد الأحرف المحدود في تدوينات تويتر مثلاً أشبه بالبقرة المقدسة تحول دون تحويل الكلام إلى أفكار، فلا يمكن أن يكون المستخدم مدونا وهو يختزل صوته، قد يكون كذلك في جمل قصيرة مضحكة ومثيرة، وهذه ليست من مواصفات المدون.

لم يلهمنا الكتاب الكبار بتغريدات قصيرة، بقدر ما حرضونا على الخيال في نصوص رائعة، ذلك هو الفن.

## عقلنا الثاني هاتف ذكي لا يساعدنا على التفكير

إنه معدل مثالي أن يقضي الإنسان ساعتين في القراءة يوميا، فوسط مشاغل الحياة، تكون القراءة مساحة أمل وهدوء وطريقا لإنتاج حزمة من الأفكار الجديدة في الذهن، لكن الأرقام الأخيرة تتحدث عن أكثر من ساعتين يقضيها الإنسان في التحديق بهاتفه الذكي! ربما يكون جزء من هذا الوقت المستغرق مخصصا للقراءة، لكنه في كل الأحوال لا يمتلك فعل التأثير على الوعي المرتجى من القراءة، إننا نشاهد أكثر مما نقرأ ونفكر ونحلل! تلك مهمة الشاشات الصغيرة المغربية.

وتذكر دراسة جديدة أن البريطانيين قضوا ما معدله 2.4 ساعة في اليوم على هواتفهم المحمولة عام 2019، بزيادة قدرها 15 بالمئة عن العامين السابقين، ولكنها أقل من المتوسط العالمي الذي يبلغ 3.7 ساعة في اليوم.

وتشير الدراسة التي أعدتها شركة App Annie المتخصصة بتحليل مستويات وتأثيرات استخدام الهاتف على الإنسان المعاصر، إلى أن متوسط الاستخدام العالمي للهاتف الذكي ازداد بمقدار 35 بالمئة عما كان عليه في عام 2017.

فلنتخيل بعدها الشغف الذي تلبسنا عندما نعرف أن الناس في بريطانيا أنفقوا 2.5 مليار دولار على تحميل التطبيقات عام 2019، بزيادة 85 بالمئة عن السنوات الثلاث الماضية، بينما تم تحميل تلك التطبيقات 21.5 مليون مرة.

تختصر نتائج هذه الدراسة فكرة مفادها أن الهواتف الذكية ستكون عقلا جديدا ثانيا لنا لتدبير علاقاتنا بالآخر كما ترتبط بجميع أجهزتنا في المنزل وخارجه بوصفها واجهة أساسية تتفاعل من خلالها مع العالم من حولنا. لكن في الواقع، عقل لا يساعد على التفكير، لأنه يصيب عقلنا بالالتكالية والكسل وينتظر أن تأتية النتائج كاملة!

فهل حقا أن الشاشات الصغيرة تساعدنا على القراءة والتفكير السليم وتنمية وعينا؟ يختصر بول بارنز المدير الإداري لشركة App Annie الإجابة بكلمة «الترفيه»!  
فالاتجاه الأكبر في جميع أنحاء العالم حسب بارنز، يسير نحو مشاهدة المزيد من الترفيه على الهواتف.

ويقول «أصبح الهاتف المحمول الشاشة الأولى التي يستخدمها الناس. في البداية كنت تجلس لمشاهدة التلفزيون وربما تنظر إلى تويتر على هاتفك. لقد تغير ذلك فعلا، هناك نمو كبير في عدد الجلسات حول الفيديو. ازداد بنسبة 34 بالمئة في العام الماضي في جميع أنحاء العالم».  
يتحدث بارنز متفائلا بالترفيه ويطالبنا بمتابعة الناس في القطارات والحافلات لنرى أنهم جميعا

مشغولون بمشاهدة شيء ما على هواتفهم، وهذا تحول كبير يعود إلى زيادة عرض النطاق الترددي للبث بالإضافة إلى الشاشات المتطورة، حيث يعدنا برؤية المزيد منها.

ولا يرى بول بارنز المدير الإداري لشركة App Annie في المملكة المتحدة وأوروبا، أن هذا الانشغال الشخصي بالهواتف يطمس الحدود في التفاعلات الاجتماعية، لأن المستخدمين أنفسهم نشطوا بإنشاء مقاطع فيديو مضحكة يتفاعلون بها مع أفراد العائلة والأصدقاء! ويؤكد في مثال على ذلك أنه تم قضاء 68 مليار ساعة على خدمة الفيديو الموسيقية، والتي حققت ثاني أعلى معدل نمو في التنزيلات لأي تطبيق اجتماعي في المملكة المتحدة.

كم نبدو بحاجة إلى من يخبر هذا السيد المتفائل بالترفيه، إذا كان قد قضى البريطانيون أنفسهم نفس الساعات على قراءة صحفهم «هذا أكثر ما أفكر فيه في وقت كتابة هذا المقال»، بل هل حظي السيد وليم شكسبير جد أولئك البريطانيين بهذا الوقت الهائل، ماذا عن وليم بليك وت.إس إليوت وفيرجينيا وولف، هل جعلتهم الهواتف الذكية «عقولنا الثانية» يشعرون بالراحة في رقادهم الأبدي. إن إسحاق نيوتن نفسه لو كان حيا لعامل دعوة السيد بول بارنز بالازدراء وهو يجعل من الترفيه أداة لقتل التفكير.

سبق وأن توصل عالم الاجتماع المعاصر يوفال نوح هراري إلى خلاصة مؤلمة بمجرد أن تفهمنا أجهزة الكمبيوتر والهواتف الذكية بشكل أفضل مما نفهم أنفسنا، ما الذي يعنيه هذا لاختيارنا للمهن أو أحبائنا أو قرارات التصويت؟ يتصور هراري عالما تتشاور فيه أنا كارنينا مع خوارزمية موقع فيسبوك، قبل أن تقرر ما إذا كانت ستقع في غرام الكونت فرونسكي «وهو ما يؤدي إلى انتحارها في نهاية الرواية»، وحيث تحدد أنظمة الذكاء الاصطناعي معايير صنع القرار السياسي. لن تصبح ديمقراطياتنا أكثر من مجرد «عرض عرائس عاطفي»، قد يظن البعض أننا وصلنا إلى هذه المرحلة منذ الآن كما بدا ذلك في تفاؤل بول بارنز.

بالأمس قال أحد الداعمين للحملة الحكومية الداعية إلى عدم منح الأطفال الهواتف الذكية، إن على الآباء أن يشعروا بالخجل قبل أن يقدموا لأطفالهم تلك الهواتف، بينما طالب آخر بإصدار عقوبات رادعة على المشاة الذين يحدقون في الهواتف بالطريق، لأنهم ببساطة لا يباليون بمن حولهم ولا يعيرون بالا عما إذا كانوا يحولون دون منع الآخرين من المرور أو يصطدمون بهم.

إن ما يسمى بعقلنا الثاني «الهاتف الذكي» أفقدنا الكياسة، وهذا لا يعني أبدا التقليل من قيمة التجربة الحية التي يقدمها الإنترنت والاتصالات السريعة. فالعودة إلى الجذور مرتبطة بالنمو العقلي واستمرار التفكير وليس الترفيه. من دون أن ننفي حاجتنا له كوسيلة للراحة والمتعة والاسترخاء من التفكير نفسه.

ثم من السذاجة الاعتقاد أن الأجهزة الاستخباراتية في العالم تخلت عن محاولة الالتفاف من

أبواب خلفية في برامج الترفيه لاقتحام خصوصية المستخدمين والتجسس عليهم ودراسة أهوائهم. المشكلة في تلك التكنولوجيا المتصاعدة، أن الهواتف الذكية التي تقدم لنا خدمات رائعة، تحولها الشركات إلى متاجر لعرض دمي لحصد المزيد من الأموال. مجتمع الهاتف الذكي يبتعد اليوم عن الهدف الذي وجد من أجله الإنترنت، إلى درجة تجعلنا نشك بأن الإنسان الذي يعيش اليوم أفضل عصور البشرية، ربما يتقلد مرتبة متقدمة بالغباء! هذا يعني أننا أضعنا القصة التي وجد من أجلها الإنترنت كتجربة حية للبشرية.

## أن تعرّف نفسك بما تكره صندوق إعلامي أسود

للوهلة الأولى يبدو الحساب للسيدة «...» على تويتر أسوة بكل الحسابات المتاحة، بيد أنها تعرّف نفسها بما تكره، كما تذكر دينها في نبذة التعريف، وتضع صورة مناسبة «لها» من يستطيع أن يؤكد ذلك؟ لأنها غير موجودة أصلاً! ذكر الدين في التعريف يبدو محاولة ذكية للهروب من فكرة التزييف، لكن بمجرد إضافة الكراهية المعلنة إلى جواره فإنها تثير الريبة القاطعة. أن تقول إنني فلان أعرف نفسي بأنني أكره الدولة كذا والسياسي فلانا، فإنك مشروع معلن لممارسة التضييل.

حساب هذه السيدة المزيفة كان يتواصل معي بشكل يبدو عليه الاهتمام بما أكتب، لم تكن في كل ما تكتبه تصنع فكرة جديدة، أو على الأقل تدافع عن كراهيتها المعلنة بشكل يشجع على الحوار، لذلك لم تثر اهتمامي كثيراً إلا عندما أدركت أنها غير موجودة وهي صاحبة حساب مزيف من أجل الترويج «لصحافي» آخر مثير للشفقة أكثر منه للازدراء.

هذا الصحافي الناشط «نجم» في الفضائيات بصفته سلعة مطلوبة للدفاع عن إيران بعد أن تهاوى خطابها السياسي في العالم العربي، وتحت بند الرأي الآخر تستعين به القنوات الفضائية العربية كي تجد من يدافع عن وجهة نظر إيران، لكنه لا يبدو أكثر من ماكينة مديح وشتائم في الوقت نفسه، تدور بشكل مستمر لتنتج نفس القطعة، يقرأ أحداث الواقع الواضحة بطريقة منحرفة، يحول الهزيمة المعلنة إلى نصر، وتلك لعمرى أسوأ مراتب السقوط الإعلامي، فمثلاً عندما انهزمت إيران أمام العراق في مباراة بكرة القدم، كتب أن إيران دائماً مصدر سعادة للعراقيين، وخسارتها طريقة مقصودة لإسعاد العراقيين!

أما عندما تفقد نائب الرئيس الأميركي مايك بنس قوات بلاده في قاعدة عين الأسد في الأنبار في زيارة مفاجئة لم تعرف بها الحكومة العراقية أصلاً، إلى درجة أن مكتب رئيس الجمهورية برهم صالح أعلن أنه لم يكن مطلعاً بشكل مسبق على زيارة بنس، كتب «الصحافي المحترم» أن رئيس الحكومة العراقية عادل عبدالمهدي رفض لقاء بنس!

بينما الحقيقة التي لا تقبل اللبس أن نائب الرئيس الأميركي رفض بشكل معلن لقاء أي من السياسيين العراقيين واكتفى بالاتصال الهاتفي بعادل عبدالمهدي. زار العراق من دون أن تعرف الحكومة وغادرها من دون أن يلتقي أياً من وزرائها، تماماً كما فعل الرئيس دونالد ترامب في المرة السابقة. تلك القراءة المنحرفة تجد لها صدى ملفتاً عند السيدة صاحبة الحساب المزيف، ماذا يعني هذا! أن «الصحافي المحترم» لا يكتفي بالتزييف المعلن الذي يمارسه بإصرار يثير الازدراء بوصفه إعلامياً محايداً، بل يدير حسابات مزيفة تدافع عما يريد تمريره إلى الجمهور.

وكان «ذكاؤه» قد أخبره أن يختار اسم امرأة من غير دينه في حساب ينشر فيه ما لا يقدر إعلانه باسمه الحقيقي؟ «ولنا أن نتخيل خدعة أن تكون سيدة غير مسلمة تدافع عن ملالي

إيران!»، لكن كشف الفكرة أسهل من الكشف التقني لعملية التزييف، وأن الصحافي نفسه من يدير الحسابين وربما مجموعة أخرى من الحسابات على وسائل التواصل لا تخلج من إعلان كراهيتها! فحساب السيدة المزييف وظيفته الترويج لما يكتبه «الصحافي المحترم» والدفاع عن كل ما يقوله حيال النقد الموجه إليه. هذه أقرب الوقائع المكررة في عملية التزييف المستمرة والمتصاعدة على وسائل التواصل. بإمكانكم أيضا أدراج حزمة كبيرة أخرى من أمثلة التزييف، لكن ما يهمني أكثر هو أن يكون الإعلامي مصدرا للكراهية، ذلك أسوأ ما يمكن أن يلتصق بالصحافة.

كان الروائي سلمان رشدي قد وصف العالم المعاصر بأنه يعيش على وقع الكراهية المتصاعدة، وأن الناس باتوا يُعرفون أنفسهم بما يكرهون. وحدد واحدة من خصائص العصر الحالي بنمو نوع من الثقافة مقترن بسياسات الهوية والطائفية، أطلق عليه اسم ثقافة الإقصاء بدافع الكراهية.

ذلك ما يثير المخاوف القائلة من مصير هذا العالم وأن تكون وسائل الإعلام مصدرا لازدراء وسحق الآخر والتنكيل به، فقد تفاقمت - حسب تعبير رشدي - الكراهية والقبلية بين فئات كثيرة من الناس، وأصبحت فئات من المجتمع تقاتل حد الموت للدفاع عن قناعاتها الخاصة الدينية والقبلية. توجد اليوم ملايين الحسابات الزائفة المنتشرة على شبكة التواصل الاجتماعي، تعمل بشكل نشط وتتحدى الجهود التقنية والذكاء الاصطناعي في إيقافها. تشير تقديرات شركة فيسبوك وفق إحصائية نشرتها صحيفة فايننشال تايمز إلى أن الحسابات المكررة تمثل نحو 11 في المئة من المستخدمين النشطين شهريا، بينما تشكل النسخ المزيفة نسبة 5 في المئة، يدعي آخرون أن المجموع أعلى، ومع ذلك، تواصل شركة فيسبوك الترويج لقاعدة المستخدمين التابعة لها، على أنها تبلغ رقما لا يصدق هو 2.45 مليار شخص شهريا، أي نحو ثلث سكان العالم.

وطالما قال مارك زوكربيرغ إن الشركة التي أسسها هي منصة للأصالة. وأصر في استجواب معن أمام الكونغرس الأميركي العام الماضي على أنه من غير المسموح للمستخدمين أن تكون لديهم حسابات مزيفة. لكن مثل هذا الكلام المثالي لا أهمية له حيال ما يحدث حقا في العالم الافتراضي الذي تديره شركات التواصل الاجتماعي، إلى درجة يعتقد فيها آرون غرينسبان، زميل زوكربيرغ السابق في جامعة هارفارد، أن ما يصل إلى النصف هو حسابات مزيفة.

وخلال تقديمه أدلة إلى لجنة برلمانية فرعية بريطانية معنية بالتضليل الإعلامي وصف غرينسبان الشركة بأنها صندوق أسود، قائلا «نسمع بشكل روتيني أن لدى الشركة أكثر من مليار مستخدم، وأعتقد أن هذا غير صحيح».

فلم يعد الحذر من الأصدقاء الافتراضيين المزييفين يمثل الخطر وحده، وإنما الخطر صار يكمن عندما نكتشف أن الأصدقاء الحقيقيين ليسوا سوى نسخ مزيفة!

## فقدنا براءتنا التكنولوجية

يستخدم صحافي على درجة عالية من الحساسية تعبير «فقدان البراءة التكنولوجية» وهو يتحدث عن الخصوصية المفقودة في عالم رقمي طاغ على حياتنا، ومع أن الدلالة الموغلة في الشخصية الكامنة بمفردة البراءة تثير نوعا من النفور أو الازدراء، لكن آلان روسبريدغر يعنيها وكأنه يتحدث عن علاقة إنسانية حميمة متعلقة بالحب!

فروسبريدغر كان أكثر رئيس تحرير بقي في موقعه بصحيفة الغارديان البريطانية وهو اليوم يترأس معهد رويترز لدراسة الصحافة وكبير المستشارين في شركة اتصالات أوتاوا، وحساسيته العالية متأتية من مسؤولية وجدت على عاتقه جعلته يحذر من فقدان المستمر لمفهوم الخصوصية، عندما أصبحنا نحمل آلات المراقبة في جيوبنا ونثبتها في منازلنا. ويبدو اليوم أننا سعداء جدا في السماح لغوغل بالبحث فينا! بعد سنوات من البحث بشغف فيه من أجل المعرفة. فقدان الخصوصية صار سمة بشرية مشتركة ومستمرة في الانهيار وبمعاولنا التكنولوجية وباندفاع قل نظيره في التاريخ الإنساني. قد نكون جميعا غير مرتاحين لمنح الكثير من الشركات الكبرى حق الوصول إلى حياتنا بحيث صارت تعرف عنا أكثر مما نعرفه عن أنفسنا، في المقابل نحن سعداء بتداول تلك البيانات من أجل الخدمات «المجانية في الغالب!» التي تقدمها لنا الشركات التكنولوجية الكبرى مع أنها مرفقة بالكسل المعرفي عندما تخلصنا من مشقة البحث المضمني في المصادر المكتوبة.

تقول ماريا روزاريا تاديو، الباحثة في معهد أكسفورد للإنترنت ونائبة مدير مختبر الأخلاقيات الرقمية إن هذه الراحة لها ثمن، «فكرتي التخمينية هي أنه كلما زاد عدد المدن الذكية كانت مساحة الهجوم أوسع». مع ذلك، يمكن لكل شيء أن يتعطل وينهار في غمضة عين كما هو الحال دائما في العالم الرقمي. فالمطالب السياسية والشعبية تتصاعد يوما بعد آخر من أجل هدم معبد فيسبوك مثلا على مشيديه!

لذلك تحذر تاديو في تصريح لصحيفة فايننشال تايمز، من الوقت الذي تنتشر فيه عمليات جمع البيانات ويستمر التوثيق، فإن الخطر هو أن ننشئ سجنا دائريا - تتم مراقبة نزلاته على مدار الساعة - من خلال توسيع أنظمة المراقبة على نحو لا يتناسب مع التهديدات.

لقد فقدنا براءتنا عندما جعلنا التكنولوجيا تستخدمنا منذ أن جعلنا أجهزة الطبخ والتسخين والتبريد في زوايا المطبخ تراقب كل كلمة تقولها ربة البيت لأطفالها وزوجها تحت مسوغ معرفة رغبات الساكنين لتلبية طلباتهم! وفقدنا براءتنا التكنولوجية منذ أن وضعنا جهاز كشف خياناتنا في جيوبنا، وفقدنا براءتنا منذ أن كشفنا للآخرين مكان تواجدنا وسمحنا لأي كائن أن يتتبعنا أينما كنا.

فقدنا براءتنا التكنولوجية عندما أرغمنا على الانصياع بصمت لكاميرات الدوائر التلفزيونية المغلقة القادرة على التحسس العصبي لتتعرف على الوجوه.

لقد ابتكرت الكاتبة شوشانا زوبوف مصطلح «رأسمالية المراقبة» منذ عام 2014، واختارت أن تنبه العالم في كتاب حمل عنوان «عصر رأسمالية المراقبة: الكفاح من أجل مستقبل بشري في الحدود الجديدة للسلطة» من عواقب المراقبة على مجتمع القرن الحادي والعشرين.

فرأسمالية المراقبة وفق زوبوف «طفرة مارقة في الرأسمالية كنظام اقتصادي قائم على المراقبة» وإطار أساسي لفهم البيانات الضخمة بوصفها النفط الجديد الذي يجلب الثروة والحقل الأوسع للتجارة الرأسمالية، لعدم توفير قوانين الخصوصية أو مكافحة الاحتكار، الحماية الكافية من الممارسات غير المسبوقه للمراقبة التي تهدد الاستقلال الفردي والديمقراطية معا.

وتصف زوبوف أستاذة العلوم الاجتماعية في جامعة هارفارد رأسمالية المراقبة بأنها منطق اقتصادي واجتماعي. ينشأ عن مفهوم «قوة البيانات» للتحكم بالسلوك البشري على عكس القوة السياسية والعسكرية. فمن خلال التحليل التنبؤي للكثير من البيانات التي تصف حياة وسلوك مئات الملايين من الناس، يمكن تحديد الروابط والأنماط السلوكية، والاستدلال على المعلومات المتعلقة بالأفراد، والتنبؤ بسلوكهم المستقبلي، ويتم تطوير هذا المنهج في الإعلانات عبر اختبار نطاقات ديموغرافية مختلفة، لمعرفة ما هو الأسلوب الأكثر نجاحا.

لا تبدو الاحتجاجات المتأخرة على هدر الخصوصية المستمر بتصاعد مخيف، التي يرفعها المفكرون والمسؤولون عن صناعة المعرفة للمجتمع، قادرة على انتزاع المبادرة من الشركات التكنولوجية الكبرى، فحتى جيفري فاوكر كاتب أشهر التحليلات التكنولوجية في الصحافة الأميركية، يرى أن أجهزة المراقبة التي نضعها في جيوبنا ونثبتها في منازلنا جعلتنا نشعر بجنون العظمة! وكان الأخ الأكبر عندما يرقبنا يمنحنا قدرا لم نكن نعتقده عن أهميتنا كأشخاص.

بينما تأتي كل المحاولات لاسترجاع خصوصيتنا من الشركات التكنولوجية متأخرة وغير جديرة بالوفاء، مقابل الغزو الذي يكتسحنا وبارادتنا بطرق تزداد إثارة.

وإذا كنا نختلف اليوم على تعريف معنى الخصوصية فإنه لا يمكن لنا أن نتفق في المستقبل على تعريف ما بعد أن نفقد تمتعنا كأفراد بأي خصوصية.

لذلك تبدو الحاجة ماسة وعاجلة أن تفكر النخبة وأساتذة الجامعات المرموقة ومراكز البحث الاجتماعي بالآثار المترتبة على فقدان حقوق الإنسان من استلاب خصوصيته، قبل أن يغير الأفراد في المستقبل طبيعة مفاهيم الخصوصية الخاصة بهم، سواء الحقيقية أو المجازية. وإذا تغيرت المفاهيم التاريخية للبشر، عندها ستتغير القيم ويصعب علينا بعدها أن نتحدث عن البشر بوصفهم كائنات عاقلة تريد أن تجعل العالم مثاليا.

## مرة أخرى، فيسبوك قوة متعجرفة بموقفها من تويتر

اليوم تتم استعادة جملة صاحب فيسبوك مارك زوكربيرغ التي قالها قبل سنوات تحت نشوة التفوق والثراء، بوصفها «معلومة متجددة» وملائمة لتعبر عن صراع الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب مع موقع تويتر ومديره السابق جاك دورسي.

استثمر المدير التنفيذي لشركة فيسبوك قصص الخيال الأدبي وهو يصف منصة صديقه دورسي «بيدو الأمر وكأنهم قادوا سيارة من المهرجين إلى داخل منجم ذهب وتعطلوا».

وفي حقيقة الأمر إن زوكربيرغ يقع في خطأ مكشوف عندما يعتقد أن الحرب التي شنها ترامب على تويتر لا تستهدف فيسبوك، بل هي حرب ضد جميع مواقع التواصل الاجتماعي، لأن فكرة «التكسب» من هذه المعركة على حساب تويتر لا تعني غير خسارة فيسبوك ثقتها بنفسها، فترامب يرى في جميع وسائل الإعلام التقليدية والرقمية «نبته شيطانية» لا تنشر غير الأكاذيب، حتى النأي بالنفس عن هذه المعركة الذي اتخذه مدير فيسبوك هو خسارة للقيم التي يزعم زوكربيرغ العمل من أجلها.

فما وجده مدير فيسبوك في «منجم ذهب تويتر العاطل» يمكن أن نجد له مقابلا في تعبير تيم هارفورد الكاتب في صحيفة فايننشال تايمز الذي سبق وأن عبر عن «احتقاره لفيسبوك»! معترفا بأن أسباب تحيزه ضد هذا الموقع هي نفس الأسباب التي عادة ما يحتقر الناس بسببها فيسبوك: الخصوصية، وقوة السوق، والتشويش، والتفاعلات بالابتسامات الوهمية، وبقية الأمور الأخرى.

علينا التذكير هنا بكلام سابق لزوكربيرغ عندما تحدث إلى الكاتب ديفيد كيركباتريك عام 2012 وقال «فيسبوك لا يعني لي مجرد شركة، بل بناء شيء يغير الواقع، ويحدث تغييرا فعليا في العالم».

وفي النهاية، عندما أعلن أن شركة فيسبوك لن تفرض أحكامها على مدونات ترمب «لاحقا تم اغلاق حساب ترامب»، فهو لا ينأى بنفسه عن معركة ترامب مع وسائل الإعلام، بقدر ما يضع شركته في صف الرئيس الذي لا يثق بالجميع؛ وسائل الإعلام التقليدية والشركات الرقمية. بينما ينبغي على زوكربيرغ أن يعلن ما كان يفترض به لمساندة موقف زميله دورسي الراض لتراجع تويتر عن موقفها من تغريدات ترامب.

بالتأكيد هناك من المستشارين من ذكّر زوكربيرغ بـ «قرصه الأذن» الأميركية قبل الاتفاق على دلالة تصريحه المتكسب من معركة ترامب وتويتر، عندما فرضت السلطات غرامة خمسة مليارات دولار على فيسبوك لانتهاكها خصوصية المستخدمين.

حسنا، لا يمكن لأي عاقل أن ينكر وجود حرب رقمية تضم فيها نار الأخبار الزائفة والتحريض على العنف، لكن من بإمكانه تحديد الأطراف المتحاربة، ومَن في حقيقة الأمر يحارب مَن، إذا كان كل شخص يمتلك هاتفًا ذكيًا اليوم متهما بدخول هذه المعركة سواء بنية الحرب أو من دونها؟ هذا يعني أن العالم برمته يعيش معركة عبثية لا هدف لها سوى التنكيل بالآخر من دون أي سبب، ومن ساعد على نشوب هذه الحرب شركة فيسبوك نفسها، ترامب أيضا يدير «تلفزيون الواقع» في حسابه على تويتر مع ثمانين مليون متابع، نستيقظ كل يوم للتوجه إلى أجهزتنا قبل احتساء فنجان القهوة الأول لمعرفة من أقيّل ومن نكّل به من قبل سيد البيت الأبيض.

يرى مايك إيزاك في تقرير له بصحيفة نيويورك تايمز، إن اعتقاد زوكربيرغ، بعدم التدخل في مدونات الرئيس ترامب، حتى إن كانت تشكل انتهاكا للقواعد المفروضة على أشخاص آخرين، ينبع جزئيا من إيمانه بأنه ينبغي على شركة فيسبوك النأي بنفسها عن الخوض في غمار المشاجرات السياسية، والسماح لثلاثة مليارات مستخدم على منصتها بطرح آرائهم، كما يروق لهم.

وهذا الكلام مثير للتساؤل المتهكم واللاذع أمس واليوم وسيبقى كذلك، مثلما كان شأن فيسبوك نفسها وعلاقتها بصناعة مستقبل العالم. ومن شأنه أيضا أن يثير استياء العاملين في الشركة الذين ما زالوا يعتقدون أن زوكربيرغ لا يفعل ما يكفي لمواجهة حملات التضليل على مختلف صفحات الموقع.

وتنقل نيويورك تايمز عن فانيتا غوبتا، رئيسة مؤتمر القيادة المدنية وحقوق الإنسان قولها «لدى تويتر وفيسبوك معايير مجتمعية لمكافحة القمع والكرهية، والتحريض على العنف. ومع ذلك، تفرض مبادئ دورسي تلك المعايير على رئيس الولايات المتحدة، في حين أن زوكربيرغ لا يفعل شيئا مطلقا، مسببا ضررا جماعيا مربكا».

وهذه ليست المرة الأولى التي تتصرف بها فيسبوك كقوة متعجرفة وليس كدولة رقمية محترمة، تدافع عن قيم تزعم بإعلانها، لذلك ما زالت المعاول ترفع هنا وهناك لتهديم معبد فيسبوك على مشيديه، فهو مصدر يعرض الديمقراطية وقيم المجتمع للخطر، مثلما يساهم في هبوط حساسية الأخبار.

أو بتعبير روجر ماكنامي مؤلف كتاب «الوقوع تحت تأثير زوكربيرغ»، الذي يرى أن وادي السيلكون ووسائل التواصل الاجتماعي قد ضلّا طريقهما.

ماكنامي تكنولوجي مخضرم وداعم مبكر لزوكربيرغ، مع ذلك لم يتوقف عن مساندة النشطاء الذين يمارسون الضغط من أجل تغيير طريقة عمل التكنولوجيا بشكل جذري. ويعتقد أن الوقت قد حان من أجل المزيد من تنظيم عمل تلك الشركات العملاقة.

كل هذا في مجمله لا يعني أن الناس وحدهم من يقومون بعملية التضليل على منصاتهم

الاجتماعية، فالسياسيون ورجال الدين والزعماء والمشاهير والكتّاب... وهوامشهم يشاركون في ذلك بدوافع أنانية سياسية أو شخصية أو عرقية أو دينية.

لقد سبق وأن أطلق تشارلز آرثر مؤلف كتاب «الحروب الإلكترونية: الحرب التي هزت عالم الأعمال» تساؤلات مجدية للغاية هي أشبه بحلول لتكون فيسبوك وتويتر وواتساب... أكثر جدوى لتفاعل الناس، ماذا لو أن المجموعات على فيسبوك التي يشارك فيها السياسيون تمنح الناس الفرصة لقول أشياء لن يفكروا في قولها بصوت عال؟

أرى أن هذا السؤال جدير في إعادة إطلاقه بطريقة موسعة بالتزامن مع معركة ترامب الجديدة على تويتر.

## فيسبوك المستبد الأكبر في العالم

يتهمك جون نوتون مؤلف كتاب «من غوتنبرغ إلى زوكربيرغ: ما تحتاج معرفته حقا عن الإنترنت» على قرار شركة فيسبوك إنشاء محكمة داخلية للبت في المحتوى مكونة من عشرين شخصية عامة، معتبرا الأمر كما لو أن شركة إكسون العملاقة قررت إنشاء «أعلى محكمة للبت في قراراتها بفتح أو إغلاق مصافي النفط ومستوى انبعاث ثاني أكسيد الكربون الذي ستسمح به».

يختصر نوتون، علينا جميعا بلغة المحلل التكنولوجي، فهم فيسبوك عندما قدم قراءات معمّقة لما يدور في إمبراطورية سياسية خارج حدود المسؤولية أكثر من كونها شركة تكنولوجية، فهي مسؤولة عن نموذج أعمال سام حققت تقدما مخيفا على مدار أكثر من عقد لتقويض المؤسسات والممارسات الديمقراطية على حد سواء.

وقرار الشركة بتشكيل مجلس الإشراف على المحتوى من قبل عشرين شخصية، ينتظر أن يتضاعف عددهم إلى أربعين، لا يثير قلق جون نوتون وحده، بل إنه يمثل اتجاها أوسع كي تتنازل الهيئات السيادية والمحاكم والهيئات التشريعية عن سلطاتها لحساب الشركات التكنولوجية الكبرى مثل فيسبوك وأمازون وغوغل، بوصفها دولا رقمية عملاقة تدير العالم اليوم، وأن المجلس يمثل فكرة مثيرة للإعجاب بالنسبة لهذه الشركات في صعودها الذي لا يرحم، لإخفاء حقائق غير مرغوب فيها، فهي تريد أن تضع القضاة وتحاكم نفسها بنفسها!!

سبق وأن أطلق نوتون لقب المرشد الأعلى لفيسبوك على مارك زوكربيرغ، بغير أن يتهمك عليه، لأنه يتكلم في رؤية طوباوية عن البشرية جمعاء، على اعتبار أنه رئيس جمهورية افتراضية مكونة من ثلاثة مليارات مستخدم. وتبدو اليوم أحدث محاولة بتشكيل مجلس قضائي للإشراف على المحتوى، لتأكيد أن فيسبوك قوة سياسية متضخمة.

فالشركة بالأساس تقنية تعاني من وهم أنها دولة قومية، سبق وأن أعلنت عن عملتها الرقمية العالمية «ليبرا» لتكون البنك الدولي الذي يدير اقتصاد العالم في الظل، مع أن المشروع أصبح لحد الآن أشبه بموقع للمقامرة من دون أن تجذب «ليبرا» اهتمام المتعاملين بالعملات الرقمية، إلا أن زوكربيرغ كان يأمل بأكثر من ذلك تحت وطأة حاجة عصية على الفهم إلا بحدود الرغبة بالثراء، وتراكم المزيد من الأموال فوق ثروته الباهظة، لأنه اكتسب ثروة غير معقولة وهو غير مستعد لتقويضها.

الغريب أن العالم يبدو وكأنه منوم مغناطيسيا حيال ذلك، فمن سيق بالمال عندما يكون مصدره وأمين صندوقه فيسبوك، أليس مصطلحا ما بعد الحقيقة والأخبار الزائفة كبرا وتضخما مع تضخم فيسبوك أصلا.

لا شيء مخيفاً أكثر من أن تتحول شركة فيسبوك إلى أكبر مستبد في العالم لتبادل المعلومات، لذلك يجب أن تكون لديها محكمة خاصة بها، سبق وأن عينت الشركة نائب رئيس الوزراء البريطاني الأسبق نك كليغ بمثابة وزير خارجية ناطق باسمها.

ومع أن كليغ نفسه يهون من وطأة هذه الفكرة بقوله إن المجلس الجديد مخول للإشراف على المحتوى المنشور مع ميثاق خاص به، سيعمل على السماح أو إزالة المنشورات على المنصة نفسها.

لكن هذا التبسيط لا يمنع من أن تلك المجموعة من الشخصيات ستكون أشبه بمن يدافع عن فيسبوك نفسه وليس عنا وعمما ما نريد قوله، بل إن بعضهم بقبوله الاشتراك في اللجنة قد التزم بتأييد الغرور المفرط لزوكربيرغ حول الأهمية المركزية لفيسبوك للعالم. وإلا كيف لنا أن نفهم قبول صحافي بارع ومسؤول مثل آلان روسبريدغر رئيس التحرير السابق لصحيفة الغارديان بالمشاركة في اللجنة، ذلك ما يشكل مفاجأة ليس لجون نوتون وحده، فقد أدخل روسبريدغر نفسه إلى ميدان سيرك، خصوصا عندما أعلن أن «مجلس الرقابة على فيسبوك هو أحد أهم المشاريع في العصر الرقمي» بيد أنه أمر يفتقر إلى الإقناع عندما ترى إيفلين دويك الباحثة في جامعة هارفارد، أنه بداية لتشكيل دساتير جديدة لتنظم طبيعة الخطاب عبر الإنترنت!

كيف ذلك وفيسبوك ليس هيئة عامة بل شركة عالمية قوية وغنية لا تتمتع بشرعية ديمقراطية لإدارة ما يفكر به ويتوق له العالم في المستقبل. وإن أطلق ملايين المستخدمين على زوكربيرغ «القديس مارك» أو «آية الله» أو الشيخ زوكربيرغ وفق تعبير المستخدمين العرب.

لذلك يحذرنا نوتون من وقوع الديمقراطية ضحية اختراق متعمد من قبل الشركات التكنولوجية الكبرى. فوسائل الإعلام الاجتماعية تشكل تهديدا وجوديا لفكرتنا عن الديمقراطية، لأننا نسلم بإرادتنا لوحة المفاتيح الغامضة لمن يتلاعب ببيئتنا الإعلامية من الجهات الفاعلة الأجنبية والمحلية، وهو الوضع الطبيعي الجديد للعصر الرقمي الذي يربط علاقتنا مع بعضنا ومع العالم.

يختصر جون نوتون كل ذلك بقوله إن الوحوش ما زالت تسرح على فضاءات فيسبوك، لكن هذا ليس سببا لفتح حديقة حيوانات للوحوش نفسها أمام الناس من أجل الفرجة أو حتى محاولة لتدجين المستحيل.

## الانغماس البشري في الرقمي لا يعني نهاية وسائل الإعلام

يمنح ريتشارد ووترز مراسل فايننشال تايمز من سان فرانسيسكو، دفقة أمل غامضة لوسائل الإعلام التقليدية، برفضه الاعتقاد بأن استحواذ الوسائل الرقمية على حياتنا أثناء الانعزال الإجباري تحت وطأة انتشار وباء كورونا، يعني نهاية المدى وآخره.

ولأنه أحد مراقبي عالم التكنولوجيا فقد لمس ووترز بشكل فعلي الانغماس البشري في الرقمي وسط غياب مخيف للورقي، لقد استرخى الناس أمام الفيديو وانغمسوا في متابعة أجهزتهم، كانت تلك الأجهزة بمثابة الكتاب والصحيفة التقليدية، فيما كسد الورق ولم يجد من يبحث عنه، أو بتعبير ساتيا ناديلا الرئيس التنفيذي لشركة مايكروسوفت، الذي لخص الأمر على أفضل وجه حين قال: إن قواعد التباعد الاجتماعي جلبت كل شيء بعيد.

لا أحد يتراجع عن الاتفاق على أن الكتاب أو الصحيفة هما الوسيلة الجليلة التي استمر في تداولها لمئات السنين، إلا أن الكلام المتطرف بشأن انتهاء صلاحيتها قد ازداد في العقدين الأخيرين منذ أن أصبح الكتاب الرقمي متاحا على أجهزة القارئ الإلكتروني، ومنذ أن جمعت آبل بهاتفها الذكي حزمة كبيرة من صحف العالم. فيما كيفت الصحف خدماتها ومحتواها لقارئ إلكتروني من دون أن تخذل قراءها الأوفياء المولعين بتصفح الجريدة. لكن واقع الحال أن فكرة كل شيء رقمي بدت حقيقية في زمن التباعد الاجتماعي وكأن المستقبل اقترب عشرين عاما. لقد سبق وأن عرض منظر الإنترنت كيفين كيلى تأمله بشأن المستقبل الرقمي، وما توقعه قبل سنوات قليلة صار واقعا بشكل مبكر تحت وطأة انتشار كورونا.

كتب كيلى قبل أن يسمع أحد أو يتوقع أن أوصال العالم الطبيعية ستقطع ليكتفي بتواصله الرقمي، المستقبل سيشهد نشأة صيغة جديدة من صيغ أدب، ليس رقميا كليا فحسب، بل ويجري تداوله أيضا في الزمن الحقيقي ويسفر عن اختفاء الحدود الفاصلة بين الأجناس الأدبية المختلفة، ومناحي الحياة المتعددة، والهويات المتباينة. وهذا ما يسميه كيلى بالأدب البديل، ومن حيث المحتوى الرقمي هو في حقيقة الأمر جهد صحافي ابتداء من التغريدات والتعليقات على تويتر وفيسبوك والمحادثة والمراسلة الإلكترونيتين، وصار جمعها في كتاب شامل أدبا رقميا جديدا.

يكفي أن نتخيل أن الكاتب الأميركي بريت إيستون إليس مثلا أنفق في السنوات الأخيرة في سياق أحاديته مع نصف مليون من متابعيه في تويتر، وقتا فاق بكثير الوقت الذي خصه لروايته القادمة. ولنا أن نتخيل كم تضاعف هذا الوقت تحت وطأة الحجر المنزلي. إليس نموذج رقمي معروف، لكن على المستوى الآخر توجد أمثلة مثيرة لمستخدمين يقدمون المحتوى الإعلامي الرقمي ويستقطبون الجمهور أكثر مما تفعله وسائل الإعلام التقليدية. العصر الرقمي ينتج أدبا أسماه المحلل المتخصص بالويب كينيث غولدسميث جرأة «الكتابة غير الإبداعية» ولم يكن يعني

الصحافة بمفهومها التاريخي، أو ما أسمته جودي دين المهمة بشؤون محتوى الإنترنت «حلفا مع الشيطان»، لكن كل ذلك لا يمنح غولدسميث ودين أي سبب لأن يخشيا وسائل التواصل الاجتماعي، حسب المنظر المختص بشؤون الإنترنت يوهانيس تومفارت في دراسة نشرت ترجمتها مجلة «فكر وفن» الألمانية، فهناك سلسلة تتشكل في الشبكة العنكبوتية، قادرة على إزاحة نموذج التمثيل البرلماني البالي السائد في العالم الغربي، النموذج القائم على أسس الديمقراطية البرلمانية.

لكن ليست كل الآراء على غرار ما يجزم به تومفارت، لأن ثمة من يرى أن العصر ما بعد الرقمي، لن يجعل من شبكة الإنترنت مقصدا في حد ذاتها ولكنها ستكون خارطة طريق إليه.

فكلما ازدهرت فرص التعامل الجماعي خف الشعور بالوحدة، وهذا ما لا يقدمه الجلوس الدائم أمام شاشة الكمبيوتر، فالرسائل النصية الهاتفية تمثل نافذة على العالم وليست بابا. بعكس ما يقدمه تصفح الجريدة في المقهى على سبيل المثال.

من الخطأ - حسب تعليق ريتشارد ووترز - استخدام التكنولوجيا على كل مقياس تقريبا، مع أنه اتضح بالنسبة لأتباع الرقمنة، أنه لا شيء يضاهاي جائحة عالمية لفرض التغيير.

فالانتقال القسري إلى الإنترنت في مجالات العمل والتعليم والتسويق والطب والترفيه لا يعني نهاية الوسيلة الملموسة المقابلة، لأن هناك علاقة حسية بين أصابع الإنسان وقلبه مع ما يمسكه ويطالعه، والصحيفة مثال جيد وبارق، مع أن تأثير الرقمي سريع وواضح في عملية الانتقال.

صحيح أن فايروس كورونا حرك جميع العوامل الرئيسة التي تؤثر في وتيرة تبني الحياة الرقمية من سلوك المستهلك والعمليات التجارية، حتى التنظيم الحكومي. لكن تبقى الحاجة ماسة إلى ما يحقق الجانب الإنساني الطبيعي الذي لا يقدر الرقمي على توفيره. لذلك هناك فئة كبيرة من مراقبي التكنولوجيا تتوقع عودة طرق العيش والعمل القديمة تدريجيا بما فيها المطالعة التقليدية للصحف والكتب الورقية، مع أن التغيير السلوكي القسري عبر مجتمع بأكمله شيء لم يكن بإمكان شركات التكنولوجيا الكبرى أن تحلم به، كما حصل أثناء انتشار الوباء.

في النهاية، كثير من المقارنات الفضفاضة وغير الصحيحة تمت بين كورونا والحرب، لكن المقارنة تحمل معنى واحدا على الأقل حسب ريتشارد ووترز «كلاهما يمكن أن يعجل بتغيير مجتمعي واسع. العودة إلى أي شيء يقارب الحياة الطبيعية ما قبل انتشار الوباء ستؤدي إلى انخفاض في النشاط الرقمي، سيعيد البشر اكتشاف متعة التواصل الشخصي» وسيشعر القراء بحنين جارف إلى كائن مطبوع له ملمس وصوت ومحتوى يصل بيسر إلى الذهن أسمه جريدة، عجزت إلى حد الآن أن تقدمه لنا أجهزتنا الذكية على أهميتها. ومهما يكن من أمر فإن عالم وسائل الإعلام الذي ستخلفه الجائحة سيكون مختلفا تماما عن العالم الذي سبق الأزمة.

## هل يجب أن نثق في تويتر، وإن لم نثق ماذا يمكننا أن نفعل؟

كان الأمر صدمة حقيقية مزعجة ليس لإدارة تويتر وحدها، بل للملايين الذين يثقون بالأمان تحت منصفها الزرقاء، فبعد اختراق مجموعة من المتسللين حساب مشاهير تعطلت أنظمة تويتر، ولم يكف تصريح ماثيو غرين أستاذ التشفير في جلب الطمأنينة لنا جميعا نحن محبو تويتر أكثر من فيسبوك، بقوله «كنا نعتقد أنهم لن يكونوا مجانين بما يكفي لإسقاط الأرض التي يقفون عليها والآن لسنا متأكدين جدا».

حقا هناك من لديه القدرة لإسقاط كل شيء عنا في شبكته الشريرة المبتزة، وبعدها هل يجب أن نثق في تويتر؟ وحتى إذا لم نثق أصلا، فماذا يمكننا أن نفعل حيال ذلك؟

في حقيقة الأمر نحن نعيش حياتنا الرقمية من خلال الإيمان الأعمى بسلامة الأنظمة، ونفترض أنها ستحمي كل معلوماتنا الشخصية، على الرغم من أننا غير مؤهلين للتحقق من ذلك.

مع ذلك، للإجابة على سؤال الثقة وعدم الثقة بتويتر سأستعيد تصريحا سابقا لريتشارد ثيمي الكاتب المتخصص في أثر التقنيات الجديدة على المجتمع، عندما وصف مصطلح «أمن الإنترنت» بالأمر المثير للغثيان، مؤكدا أن خبراء الأمن يشعرون بالقهر لأنهم لا يستطيعون تحقيق الأمن.

وشكك ثيمي في قدرة الشركات المتخصصة في مجال أمن الإنترنت ومكافحة الفيروسات على حماية الشركات والوكالات والمستخدمين العاديين.

سبق وأن اتفق غالبية المشاركين في مؤتمر «أمن الإنترنت» الذي أقيم قبل سنوات في لاس فيغاس الأميركية، على أنه «لا يوجد شيء اسمه أمن الإنترنت، فلا يوجد نظام آمن 100 في المئة، ولا توجد شفرة لا يمكن اختراقها».

وخلال نفس المؤتمر أكد ثيمي وهو متحدث رئيسي دائم في الوكالات الحكومية ومؤتمرات التكنولوجيا حول العالم، على أنه لم يتمكن أي برنامج لمكافحة الفيروسات من مكافحة كل الهجمات، وكل يوم تعلن شركة أو مؤسسة حكومية جديدة عن تعرضها للاختراق الأمني عبر الإنترنت.

وقال «صناعتنا برمتها قائمة على التواري والغموض، وما لدينا هو شيء محطم أساسا، فكتابة الشفرات هو خيار الإنسان الساذج، لذلك كيف يمكننا استخدام كلمة 'أمن' عندما لا نعني ذلك؟». وهذا لا يعني أن كل شيء بات غير آمن بالمطلق، «فالعاملون في مجال أمن الإنترنت يكذبون على أنفسهم بشأن الكم والكيفية التي يوفرون بها الحماية، إنهم سيئون في ما يتعلق بالتقليل من المخاطر ولكنهم جيّدون للغاية في ما يخص إثارة المخاوف عن طريق التظاهر بأن كل شيء آمن».

واتهم ثيمي المشارك الدائم في مؤتمرات القرصنة في مختلف دول العالم، الشركات بترويج دعاية حول تلك «الخرافة» ويروجون لها أمام العامة عن طريق رفض مناقشة مدى «اختراقهم» بشكل علني.

قد يكون الكاتب ريتشارد ثيمي متطرفا في رأيه، وإن تحدث بثقة العارف عما يتكلم، لكن تصريحات مكتب التحقيقات الفيدرالي بعد عملية اختراق حساب في تويتر أثارت المخاوف أكثر من الاطمئنان وهو يعزو دافع عملية الهجوم إلى «احتياال العملة المشفرة».

وبعد أن اكتشف مشاهير العالم وزعماء سياسيون مثل إيلون ماسك وبييل غيتس وجو بايدن وباراك أوباما، اختراق حساباتهم الموثقة بالإشارة الزرقاء لعدة ساعات، كانت هناك أشياء قليلة واضحة بشأن عملية الاختراق باستثناء أن ما حدث كان يمكن أن يكون أسوأ بكثير.

وافترض بروس شناير الزميل في كلية هارفارد المتخصص بتقنيات الأمن التكنولوجي، أن يتخيل الأميركيون حدوث عملية الاختراق في الليلة السابقة للانتخابات الرئاسية الأميركية! وقال «يا إلهي، لا يتطلب الأمر الكثير من الخيال للذهاب إلى هذا الافتراض».

وتساءل شناير مؤلف كتاب «الكمبيوتر والتشفير» لماذا لا يتعين على شركات التكنولوجيا اتباع قواعد مماثلة للبنوك عندما يتعلق الأمر بعدم السماح للموظفين بالوصول إلى حسابات العملاء». ويرى لو كان تويتر بنكا وحدث مثل هذا الاختراق لتم طرد كبار المدراء التنفيذيين.

بالنسبة لي وللملايين من مستخدمي تويتر لا يمكن لنا التكهن أكثر من اللازم بالتفاصيل التقنية والمآرب خلف هذا الاختراق، لكن الواقع أننا نعاني من ضعف اجتماعي في الاعتماد المفرط على تويتر الذي يحصل على كمية هائلة من طاقة المستخدمين دون أن يفكروا بتنظيم أنفسهم.

لذلك ينصحنا شناير بعدم السماح لهذه الاحتكارات الرقمية السيطرة على حياتنا بشكل تام، والحال لا يقتصر على تويتر وحده، إنه إحدى المنصات فقط.

فإذا كان الهجوم جريمة مالية مباشرة ليس لها دوافع أو آثار جيوسياسية، فسيكون هذا هو أفضل السيناريوهات المحتملة وسط تسونامي التضليل. ولكن لا يزال من غير الواضح ما إذا كانت تلك النتيجة هي النهائية، بينما لم تعلن إدارة تويتر عن استعدادها للاحتمالات الأكثر تعقيدا والتي تبدو مخيفة للحكومات بنفس القدر من الرهبة للمستخدمين الأبرياء. لا يبددها إعلان تويتر أنها لا تملك «أي دليل على وصول المهاجمين إلى كلمات المرور».

تريد هيدر وويليامز، الأستاذة في كلية كينغز كولييدج في لندن، من تلك المخاوف بقولها ماذا لو اخترق حساب ترامب على تويتر وكتب شيئا يمكن للعالم أن يصدقه؟

وتصف ويليامز المشاركة في كتابة دراسة عن «السيناريو الكابوس عن أثر تويتر في الدبلوماسية

وتصعيد الأزمات»، الحال أشبه بكابوس مرعب لو اخترق حساب الرئيس الأميركي وأعلن المخترق عن إطلاق صاروخ نووي! وتقول «هذا هو سيناريو الكابوس الحقيقي، حيث لا يمكنك معرفة ما إذا كان هناك شيء حقيقي أم لا».

لقد استمعت مرتين بشكل مباشر إلى حديث إريك شميدت الرئيس التنفيذي السابق لشركة غوغل، في أبوظبي ولندن، وفي المرتين لم يستطع أكثر من بعث دعوات اطمئنان عائمة للمستخدمين من أجل سمعة شركته أولاً. واصفا عمليات التجسس على المواقع الإلكترونية بـ «حقيقة من حقائق الحياة العصرية». وقال «هناك تجسس متواصل منذ سنوات، وهناك مراقبة، وهكذا دواليك، وأنا لن أحكم على ذلك، إنها طبيعة مجتمعنا».

في النهاية ما الذي ينبغي لنا أن نستخلصه من هذا الاختراق لحسابات معروفة على تويتر؟ الواقع لا ينتهي الأمر بقلب الحقائق وحدها، حسب جيليان تيت مراسلة فايننشال تايمز في نيويورك، وإنما سنكتشف بعد زوال الصدمة الطبية لوباء كورونا، أن خسائرننا التي عدت ثانوية حيال فقدان الأشخاص بالمرض، ستكون أخطر مما حسبناه والاختراقات السيبرانية واحدة منها.

## رسالة العدالة والنقاش المفتوح لا تبدد ظلام الحياة الرقمية

أمر يدعو إلى الإزعاج أكثر من الحيرة، أن يكون كاتباً على درجة من الأهمية وأصدر أكثر من خمسة كتب في المعرفة والفلسفة، لكن عند تأمل حساباته على مواقع التواصل تكتشف بيسر الانهيار المريع في اللغة وتراجع الأفكار! لا يمتلك هذا المثال غير ذريعة الخضوع إلى الثقافة السائدة لاستقطاب المزيد من المتابعين، وليس الإسهام بصناعة معرفة عميقة. بينما كان الأجدد به أن يبقى على ربطة عنقه مشدودة! احتراماً لقواعد اللغة.

بمجرد اقتحام «جيوش من الحمقى» لوسائل التواصل الاجتماعي وفق تعبير الراحل أمبرتو إيكو، صارت الحرب تدور حول «إلغاء الثقافة» وانهيار «صناعة الأفكار» و«قتل اللغة» و«تشويه الآخر وسحقه» و«نشر الأكاذيب» يقابلها «خفق حرية التعبير» و«المصادرة والمنع» و«اللاعادلة» و«ثقافة الإلغاء»، وفي كلا المستويين يجري الأمر بدون وجه حق واضح وبحمافة قل نظيرها في التاريخ. وهو ما يصفه الصحفي البريطاني أوين جونز بـ «سياسة النقاش السام الذي أصبح هدفا للإساءة». ويكتب جونز في صحيفة الغارديان «النقاش السياسي أصبح سبباً للانقسام والانتهاك الشخصي والإساءات أمر يكاد يكون يومياً بين الناس».

لا نتحدث هنا عن السفاهة والعبث السائد بلا اكتراث فقط، بل عن خسارة النخب المعرفية لنفسها في عصر وسائل التواصل الاجتماعي. فأولئك الذين تم وصفهم بـ «الغوغاء عبر الإنترنت» هم في الغالب أشخاص لم يتمكنوا أبداً من التأثير على المحادثات بشأن مصائرهم، وفق تعبير نسرين مالك الكاتبة في صحيفة الغارديان البريطانية. فلماذا يراد للآخرين أن يسيروا خلفهم وهم نيام، من دون الشعور بالمسؤولية. يبدو الأمر متعلقاً بحرية الإنترنت في الغالب وليس الحرب الأيديولوجية والدينية والعرقية المندلعة منذ سنوات على وسائل التواصل. فالشركات التكنولوجية لا تريد فتح صناديقها السوداء على سعتها امتثالاً لمدونة القيم ونشر الثقافة العالية، لأن ذلك يغير نماذج أعمالها ويؤثر على أرباحها، مثل كل شيء رديء وشائع.

تحاسب نسرين نفسها كمدونة على حسابها الشخصي في مرحلة لاحقة لما تكتبه في الصحيفة التي تعمل بها، كي لا تبدو متأخرة عن التفكير بما تتبناه متسائلة «كم عدد الطرق التي يمكن أن يساء فهمها، وهل يمكنني الدفاع عنها إذا كانت كذلك؟»، فالكتابة على مواقع التواصل ليست عملية فكرية واعية الآن، إنها مجرد غريزة بهدف الضرر بالآخر وإن تطلب الأمر تزيقه، الكتابة على مواقع التواصل أضيفت إلى غرائز الإنسان الأخرى كدليل على التطهير والاجتثاث الذي يمارس من دون رقابة أخلاقية في عالم رقمي مهول يتفاعل معه الملايين.

ومع ذلك لا يمكن لي ولغيري، إدانة التجربة الحية التي تقدمها الإنترنت للإنسانية، مثلما لا يمكن لنا إنكار أهمية وسائل التواصل الاجتماعي، كوسيلة نسمع من خلالها أصواتاً مهمشة والتعرف

أكثر على طريقة تفكير أصوات مهمة أخرى، حتى بالنسبة إلينا كصحافيين أصبحت تلك المنصات منافسا حقيقيا لغرف الأخبار. قد يكون من الصعب في بعض الأحيان التمييز بين جماعات مدفوعة بهدف الإضرار بالأشخاص والدول على مواقع التواصل، وبين المؤسسات الأمنية التي تعمل على إثارة الفوضى، لكن من السذاجة الاعتقاد بعدم وجود جهات متطرفة وغير متسامحة تعمل على المنصات الاجتماعية تحت ذريعة الدفاع عن العقيدة والدين والطائفة والقومية والوطن.

لقد طمس العالم الرقمي بعد اجتياحه لحياتنا منذ أكثر من عقد، الخطوط الفاصلة بين العام والخاص، وبين المسؤولية الشخصية والعملية، وكشف عن نرجسية تهدد مفهوم الحرية، وصرنا مراقبين بذهول للتصعيد الدرامي في كل شيء من التلاعب بالانتخابات إلى دعاية الأنظمة الاستبدادية والترويج لأفكار متعصبة يجهر بها رجال دين بطريقة وكأنهم شهود عيان على ما حدث في التاريخ السحيق، بل إنهم يخولون الحق لأنفسهم بمسك سوط الله لجلدنا يوميا في منصات يتابعها الملايين.

بالنسبة إلى كل هؤلاء بما فيهم الأنظمة لا يتعلق الأمر باستغلال حرية التعبير فقط، بل لإزاحة النخبة الفكرية وصنع قوى جديدة تدير ثقافة مدمرة تتسخ اليوم بفكرة «ما بعد الحقيقة»، وهذه القوى الجديدة ليست سوى أحدث طريقة يتم بها انتزاع الخطاب الدعائي السياسي القديم من الجهات التي كانت فاعلة في يوم ما وتسيطر بمفردها على العقول عبر جعل صوتها الحنجرة القوية والوحيدة. أدرك مثل الكثيرين أن التمييز وسط هذا الكل الموهول من المعلومات، صعب على الأغلب، وأن العدالة مختلف بشأنها على المنصات الرقمية، بيد أن الرسالة المفتوحة بشأن «العدالة والنقاش المفتوح» التي وقّع عليها 150 كاتبًا وصحافيا وباحثًا، ونشرت في مجلة «هاربر» أثارت الالتباس والانتباه معا بشأن مصيرنا الذي يرسم على وسائل الإعلام ومواقع التواصل، أو طريقة تعريفنا بأنفسنا.

فعندما تطالب نخبة من المفكرين والكتاب، بينهم نعوم تشومسكي وجي. كي. رولينغ وسلمان رشدي ومارغريت أتوود، في تلك الرسالة المحتجين في العالم بعدم الانجرار إلى ما وصفته بـ «ثقافة الإلغاء»، هذا يعني أن مفهوم الحرية في خطر أيضا! الأمر الذي دفع الكاتب الصحفي جوناثان كوك إلى اعتبار من السهولة بمكان دعم حجة الرسالة الداعية إلى التسامح والنقاش الحر والعدل «لكن الحقيقة تكمن في أن العديد من الذين وقعوا عليها لم يظهروا التزاما تاما بحرية التعبير في أفعالهم. وتبدو نية الكثيرين منهم عكس هدفهم المعلن: فهم يريدون خنق حرية التعبير، وليس حمايتها».

لقد وصف من قبل المحلل التكنولوجي جون نوتون العالم الرقمي بأنه غارق في الظلام. ويبدو أن رسالة العدالة والنقاش المفتوح لا تبدد الكثير من الظلام الذي يحيط بحياتنا الرقمية.

## فيسبوك مسدس غير مرخص في أيدي 3 مليار مستخدم

مع المقاطعة المعلنة من بعض أكبر العلامات التجارية في العالم لفيسبوك بسبب رفض الشركة حظر المحتوى العنصري والعنيف، أعيد الكلام عن «المسدس غير المرخص»! باعتبار فيسبوك أداة للقتل المعنوي والأخلاقي بيد عناصر أكبر شعب في دولة رقمية على مرّ التاريخ، ومن يدري عندما يتحول ذلك القتل المعنوي إلى حقيقي، ويكون بمقدور المستخدمين إرسال شحنة كهربائية عبر الأجهزة الرقمية تقتل الآخر لمجرد خلاف في الرأي أو كراهية! من يدري فما كان صعباً على التخيل في الماضي، صار واقعا تكنولوجيا محسوسا اليوم.

رفعت المعاول منذ زمن في وجه فيسبوك مطالبة بهدم المعبد على مشيديه، واليوم تمتلك كبرى العلامات التجارية وصفة سحرية لقطع أموال الإعلانات عنه، إن لم تراقب شركة فيسبوك المحتوى العنصري والتشهير والكراهية المتصاعدة، إلا أن عناد مؤسس فيسبوك مارك زوكربيرغ، يوغل في الغطرسة كعادته وهذه المرة يعبر عن ثقة مفرطة بأن المقاطعين سيعودون بقوله «لن نغير سياساتنا بسبب تهديد نسبة صغيرة من عائداتنا».

بينما الواقع أن عدد الشركات المقاطعة لفيسبوك في تزايد، فيما تقوم في الوقت نفسه عشرات الجمعيات الأخرى بمراجعة كيفية قيام فيسبوك بتقليل خطاب الكراهية على المنصة الأشهر في العالم.

ويتوقع أن توصي كبرى المؤسسات الخيرية في بريطانيا بالتغييرات التي يجب على مواقع التواصل الاجتماعي إجراؤها خصوصا بعد الاجتماع المخيب للأمال بين ممثلي تلك المؤسسات وإدارة فيسبوك بما فيهم زوكربيرغ، معلنة أنها لن تتسامح مع أصوات التمييز والكراهية والتشهير، فقد حان الوقت لاتخاذ إجراءات تجعل منصات التواصل أكثر شمولاً، ومكاناً للنقاش، وليس للكراهية.

وهو أمر من الأهمية بمكان مما دفع صحيفة الغارديان البريطانية إلى تخصيص افتتاحيتها الأسبوع الماضي، منبهة من الخطر الحقيقي الذي يدهم الديمقراطية، فكل نقاش سياسي منذ أن بدأت فيسبوك بالسيطرة على الديمقراطية وضع عملاق التواصل الاجتماعي نفسه في الجانب الخطأ من التاريخ، وأصبح نافذة لبث العنف والكراهية والعنصرية.

وتعبر الصحيفة عن تشاؤمها من إمكانية إصلاح فيسبوك من الداخل «لأن نموذج عملها وربحيته يستفيدان ويزدهران مع إثارة الجدل ومع تفشي الغث من الأخبار».

وتعتمد فيسبوك على جمع البيانات الشخصية للمستخدمين حتى يتم استهدافهم بمحتوى يوافق أمزجتهم، ويزدهر مع دفع الناس للتراشق والشجار والتشهير والسب، لأن هذا السجل

الدائم يضمن بقاءهم كمستخدمين لخدماتها، وبينما قد لا يكون ذلك نافعا للمجتمع، تحقق فيسبوك من خلاله أرباحا ضخمة.

وتحذر الغارديان من عدم الإشراف على محتوى فيسبوك، لأن ذلك يعني أنه سيتحول إلى مستنقع للعنصرية وكرهية النساء ونظريات المؤامرة.

الواقع إن فيسبوك اليوم هي دولة عظمى مارقة خارج نطاق السيطرة، فإذا كانت مقاطعة كبرى العلامات التجارية الإعلان على فيسبوك، لا تخيف زوكربيرغ، فمن يمكنه محاسبة منصات وسائل التواصل الاجتماعي؟ تتساءل كارول كادوالدر الكاتبة المهتمة بالمستقبلات في صحيفة أوبزيرفر البريطانية، من دون أن تتردد بتشبيه فيسبوك بكوريا الشمالية! معتقدة عدم وجود قوة على هذه الأرض قادرة على محاسبة فيسبوك «لا توجد هيئة تشريعية، ولا وكالة لإنفاذ القانون، ولا منظمة، لقد فشل الاتحاد الأوروبي من قبل كما فشل الكونغرس الأميركي عندما فرضت لجنة التجارة الفيدرالية غرامة قياسية بقيمة 5 مليارات دولار على شركة فيسبوك لدورها في فضيحة كامبريدج أناليتيكا، وهي غرامة على ضخامتها ساهمت بشكل معكوس في ارتفاع سعر أسهم فيسبوك».

لذلك يعتبر الناقمون على فيسبوك من المحللين والخبراء، بما في ذلك الدول، مقاطعة كبرى الشركات لفيسبوك لحظة مثيرة للاهتمام، وربما تاريخية، لأن نضوب أموال الإعلان سيكون الشيء الوحيد القادر على إنهاء غطرسة زوكربيرغ وشركته.

لكن ماذا إذا فشلت تلك المقاطعة؟ ربما ستظهر حينها شركة فيسبوك جبروتا لم يشهده التاريخ.

الشواهد وكلها قريبة، أظهرت أن فيسبوك أسهمت في التأثير بانتخاب رئيس أقوى دولة في العالم، كما بثت مذبحه حية بين الأبرياء في نيوزيلندا إلى الملايين حول العالم، وساعدت في التحريض على إبادة جماعية في أكثر من دولة شهدت حروبا.

وسبق وأن أظهر تقرير للأمم المتحدة أن استخدام فيسبوك لعب «دورا حاسما» في التحريض على الكراهية والعنف ضد مسلمي الروهينغا في ميانمار، التي شهدت مقتل عشرات الآلاف وفرار مئات الآلاف من ديارهم.

لذلك لا يمكن اعتبار فيسبوك مرآة للأشخاص كما زعم نك كليخ الذي هو بمثابة وزير خارجية فيسبوك، بقوله «فيسبوك منصة أشبه بمرآة للمجتمع»، بل إنها مسدس غير مرخص وخارج نطاق السيطرة، وفي أيدي 3 مليار شخص في جميع أنحاء العالم، وزناده مخترق من قبل عملاء سريين يعملون لصالح الدول، مع ذلك يعيش مارك زوكربيرغ حياته الطبيعية في وادي السليكون باعتباره صانع القرار الوحيد في شركة لم يشهد لها العالم مثيلا من قبل.

ترفض كادوالدر التشبيه التقليدي لحجم فيسبوك بالصين باعتبارها دولة افتراضية يسكنها أكثر

من ملياري مستخدم، وترى أنها أكبر من دولة مارقة وأخطر من بندقية، فيسبوك بنظر كادوالادر سلاح نووي مدمر، بيد شاب اختار ببساطة تجاهل منتقديه في جميع أنحاء العالم. وعامل طلبات الدول بوقاحة، وتشكك بكل الكلام الصادر عن فيسبوك بوضع الفلاتر للسيطرة على طبيعة الأخبار والتحكم بنوعيتها، كما لو أن شعب كوريا الشمالية قادر على العمل والتحرك خارج سيطرة الدولة! وتقول إن زوكريبرغ ليس كيم جونج أون المدجج بالصواريخ النووية العابرة للقارات، بل إنه أقوى بكثير.

لذلك يتعلق الأمر في النهاية بنا كمستخدمين وبطبيعة علاقتنا مع مواقع التواصل الاجتماعي، من دون أن نترقب وصول منقذ ما، لا من الدول والحكومات ولا من تأثير مقاطعة كبرى الشركات للإعلان على فيسبوك بغية انصياعه للقيم.

من المثير ان الولايات المتحدة وحدها تمتلك القدرة على قص أجنحة فيسبوك، بينما فيسبوك هي الوحيدة القادرة على إيقاف نشر دونالد ترامب للأكاذيب. تلك المفارقة تجعلنا لا ندرك اللحظات المحورية في التاريخ إلا بعد فوات الأوان. فهل فاتت على العالم السيطرة على مسدس فيسبوك غير المرخص؟

## الحل في متناول اليد للخروج من زنزانة الإنترنت

تضع الكاتبة ريانون لوسي كوسليت، الحل بين أيدينا بثقة مفرطة وتفأؤل قلّ مثيله لمساعدتنا على الخروج من زنزانة الإنترنت! لإعادة تشكيل علاقتنا مع أنفسنا وبالتالي علاقتنا مع الآخر. لأن مجرد إعادة التحقق من الأخبار السامة التي نتفاعل معها بشكل مهول يوميا على مواقع التواصل وصفحات الإنترنت هو أمر مروّع وقهري.

تبسّط كوسليت الأمر علينا بالعودة إلى أنفسنا بشكل نشط، ووضع خط دفاع جذري واستمرار التواصل الدائم مع الذات وليس مع غوغل، وترى في ذلك حلاً فعلاً للخروج من زنزانة الإنترنت، وإعادة الاتصال بالعالم كما هو وليس عبر الشاشات الصغيرة المؤذبة.

قد يبدو كلام هذه الكاتبة، التي أصدرت روايتها الأولى عام 2018 «طغيان الأشياء المفقودة» وقبلها نشرت كتابا مشتركا عن عدم التسامح في وسائل الإعلام، مثيرا للتهكم أكثر من اللامبالاة، لكننا بمجرد إعادة كتابة مقطع عرضي مقرب لأنفسنا في عصر الهواتف الذكية نكتشف أننا نعيش مع وسائل الإعلام الرقمية نوعا من الشرود الواعي! وذلك في حقيقة الأمر أخطر بكثير من القيام بأفعال غير واعية.

نسافر عبر الزمن في تصفّحنا المستمر لأجهزتنا الرقمية ومتابعة الأخبار السامة والاهتمام بتداعياتها أكثر من الأخبار السعيدة لنسقط في المقولة التاريخية التي تُجمع عليها كل المدارس الإعلامية «الأخبار السيئة هي أخبار جيّدة».

ماذا يحصل في يوميات الناس حاليا؟ إننا جميعا نتشابه إلى حد كبير في العيش داخل زنزانة الإنترنت، وتسير الأمور على هذا النحو: نفتح عيوننا صباحا ونتوجه إلى هواتفنا قبل كل شيء «أنا أقوم بأسوأ من ذلك، استيقظ وأضغط مباشرة على زر الكمبيوتر لتشغيله!» في يوم ما قبل عقود كنا نضغط على زر الراديو لتشغيله، فحتى تلك المسرة افتقدناها.

نلاحق الأخبار على وسائل التواصل والمواقع الإلكترونية بشكل دائم، نتحقق من آخر التحديثات، نشغل أذهاننا بالمروع منها، نلتفت سريعا للأخبار العاجلة، فيما يبقى جزء من عقولنا في صفحات لم نكمل قراءتها! تومض الكلمات والصور في ثوان، نشارك، نحدّث صفحاتنا الشخصية، نحذف، نردّ، أليس في ذلك شرود واع، لكنه قاتل!

وعندما نحاول أن نخرج من زنزانة أخبار الإنترنت مساء، نعيد السؤال على أنفسنا إلى أين نذهب بحق الجحيم! ولا نجد أسهل من إيجاد الإجابة في العودة ثانية إلى أجهزتنا الإخبارية، لأنها معلم صبور لا يملّ ويستجيب سريعا لكل أسئلتنا حتى الساذج منها! ذلك خيط رقمي يسحبنا يوميا حتى يتلاشى ضوء النهار، لأننا لا نشعر بالراحة العقلية التي يعيها أولئك الذين مازالوا يقيمون

خارج الإنترنت «كم يوجد منهم في عالم اليوم»!

علينا أن نفهم هنا أن من يدمن على قراءة الصحيفة الورقية لا يمكن أن يقترب منه أي من أمراض إدمان مطالعة نفس الصحيفة على الإنترنت.

تفسّر ريانون لوسي كوسليت ذلك بإجبار أنفسنا على تمرير ما يمر علينا في سجن الإنترنت، لأننا نبحث عن شيء ما لسنا متأكدين بالضبط ما هو «الطمأنينة، الحقيقة، التحقق، الإجابات، العلاج، المعرفة، كراهية الآخر، التشفي، الحب..» وفي كل ذلك نبقى في وضع القتال الجاهز، وهو نوع من اليقظة المفرطة تفضي إلى دوامة من القلق، لأننا نضيف أنواعا جديدة من القلق في بحثنا المستمر عن تخفيف القلق نفسه. أو وفق تعبير عالمة الوراثة البريطانية جوليا بيل «نحن مسجونون بسبب نشاط الدماغ البدائي التفاعلي».

كذلك نعيش جميعا في انتظار ردّ على كل ما نكتبه في منصاتنا الرقمية، يرافقه نوع جديد من القلق والترقبّ وتهيؤ للدفاع عن النفس ومحاسبة الآخر على ما نشره، أو التعبير عن كراهيتنا له، لهذا أصبحت وظائفنا التنفيذية مرتبكة بشكل دائم، بينما أجهزتنا الذكية تفاقم هذا الارتباك ونحن نخدع أنفسنا بنوع من الاطمئنان المعلوماتي.

يظهر لنا غوغل كمنقذ دائم في أوقات عدم اليقين، وهي أوقات تضاعفت مئات المرات في العصر الرقمي، بسبب عزلة الوعي التي يعيشها الملايين مع أجهزتهم وحرمانهم من المعرفة والقراءة الطبيعية التي بنت الوعي الإنساني على مر التاريخ. وذلك سبب قائم ومتواصل على انتشار نظرية المؤامرة والأخبار المزيفة في عصر «ما بعد الحقيقة» الذي لطالما حذر الباحثون من تأثيره على الصحة العقلية.

يجادل عالم النفس في جامعة هارفارد ستيفن بينكر بأن ميل القراء إلى إيلاء المزيد من الاهتمام للأخبار السلبية، يمكن أن يشوّه نظرتنا إلى العالم. ويطالب بتغيير في المنظور. مع أن متابعة الأخبار السيئة مثل سقوط الطائرات وأخبار الكوارث الطبيعية والمناخية ضروري لأخذ الحذر، لكن تشجيع وسائل الإعلام على فتح المزيد من المنافذ التي تقدم قصصا إخبارية إيجابية وبناءة، ضروري جدا لارتفاع منسوب الأمل.

بينما الكمّ الهائل من الأكاذيب والقصص الهادفة لاختراق العقول والتأثير عليها تعمل على صناعة الفوضى والارتباك وتصيب الناس بالإعياء والتشكيك والسخرية من الحكومات حتى في أرقى الأنظمة الديمقراطية. الأكاذيب في العصر الرقمي لا تهدف إلى كسب أي معركة أفكار. بل منع خوض المعركة الفعلية عن طريق جعلنا نستسلم ببساطة.

فقد وجد بحث جديد أصدره فريق من الباحثين في جامعة هارفارد، أن حملات التضليل الفعالة غالبا ما تكون «عملية تقودها النخبة وتقودها وسائل الإعلام».

كان آباء الإنترنت يهدفون في جوهر تأسيسها إلى التعامل مع مصادر المعلومات على قدم المساواة بعيدا عن حراس البوابة التقليديين والحكومات، لكن بعد عقود من شيوع التجربة الحية التي تقدمها الشبكة للبشرية، سمحت بإضعاف وسائل الإعلام التقليدية ومنحت عددا قليلا من إمبراطوريات التكنولوجيا الأميركية الحق بأن تصبح حارس البوابة على الحقيقة التي تخدم مصالحها واعتماد نموذج عمل يجعل الإنسان منصاعا لها وفق خوارزميات وأنظمة تتحكم بمزاجه ورغباته.

## مَن لم يوقّع بعد صفقة الشيطان مع الإعلام الرقمي

يستخدم المخرج جيف أورلوفسكي مصطلح «صفقة الشيطان» وهو يتحدث عن نموذج العمل الذي غيّر طريقة تفكير وسلوك الإنسان المعاصر، عندما صار يعيش واقعا افتراضيا متخلّيا عن الطبيعة التاريخية السليمة لتواصل المجتمع.

عندما يتصور الناس المرتبطون بشغف قائل أن التكنولوجيا ستتفوق على فكرة المجتمع السوي، فإنهم يتحدثون عن السهولة التي يقضون بها أمورهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

وعندما يعتقدون بتفوق التكنولوجيا على المجتمع، يفكرون كثيرا في «ذا تيرميناتور» فيلم المخرج الذكي جيمس كاميرون، الذي عالج بوضوح صراع الإنسان مع الآلة والروبوتات المضادة للخصم «برمجتي كي أحميك!» على مستوى مقابل يستعيدون «الأخ الأكبر» قيمة رواية جورج أورويل 4891، بوصفها رمزا معبرا بامتياز عن القمع الخارجي المطلق.

لكن أورلوفسكي الذي قدم لنا مؤخرا فيلما وثائقيًا على درجة من الأهمية كشف فيه أسرار ومصائب فيسبوك وتويتر، يحذرنا بثقة من استمرارية الانتقال بلا هوادة إلى تكنولوجيا تتحكم بنا، بينما نعتقد أنها تربطنا ببعضنا البعض.

ويكتب «في جميع الاحتمالات، لن تقوينا التكنولوجيا. بدلا من ذلك سنخضع أنفسنا لصفقة الشيطان عندما نكشف خصوصياتنا وأهواءنا وأمزجتنا بلا وعي، ونفرض بتناسكنا الاجتماعي تحت ضغط تلبية رغباتنا في الاتصالات السريعة».

ويحرضنا على إعادة التفكير في وسائل التواصل الاجتماعي قبل فوات الأوان وبعد أن وقعنا جميعا على «صفقة الشيطان».

في الواقع أن حياتنا مع غوغل وتويتر وفيسبوك وأمازون وإنستغرام ويوتيوب، معضلة اجتماعية أكثر من كونها تواصلًا، لأننا نعيش بالفعل في نسخة من عالم جديد سبق وأن شخصه الكاتب البريطاني ألدوس هكسلي في رواية «العالم الطريف» عندما نستمر بتسليّة أنفسنا بينما نحن ندفع أدمغتنا إلى الموت!

في رؤية هكسلي القصصية ليست هناك حاجة إلى «الأخ الأكبر» لحرمان الناس من استقلاليتهم ونضجهم وتاريخهم. بل سيحب الناس اضطهاد أنفسهم، وسيهيّمون ولعا بالتقنيات التي تبطل قدرتهم على التفكير.

فالتكنولوجيا تهدد مجتمعنا الإنساني مثلما تؤثر على الديمقراطية والحكومات الرشيدة، لأنها أصلا تمكث في غرف نومنا وأحيانا تشاركنا الاستلقاء على وسائدنا لتكون أقرب إلى التأثير على صحتنا العقلية. ننام ونستيقظ على المكالمات الهاتفية، ونأتي بالرسائل والتنبيهات الرنانة إلى

طاولة الطعام، وبذلك نفسد عن سبق الإصرار والترصد متعة تذوقنا، نثق بشكل أعمى في المكان الذي يرشدنا إليه الهاتف، فغوغل رب العالم الجديد، بغض النظر عن التفكير «أنا أنظر إلى هاتفي، إذن أنا موجود»!

إنها مشكلة أساسية في عصرنا، تكمن وراء العديد من النزاعات المجتمعية الأخرى التي تتطلب حلا وسطا وفهما مشتركا لإصلاحها.

فمنصات التواصل الاجتماعي تقوم على نموذج أعمال قائم على المراقبة ومصمم على التحكم بخبراتنا البشرية والتلاعب بها واستخراجها بأي ثمن، مما يتسبب في انهيار نظام المعلومات لدينا والاتفاق الإنساني المشترك على الحقيقة. بينما لا يبنى هذا النموذج التجاري إلا على استغلاله للبشر، والنكبة تكمن في قبول الإنسان له والإدمان عليه والدفاع عنه وتشجيع الآخر على التفاعل معه.

هناك واقع تكنولوجي ينظر عادة إلى الجزء المفيد فيه، وهو لا يشكل إلا نسبة مما يلحق من أضرار بطريقة تفكير الإنسان، فنصف سكان الدول المستقرة تقريبا لديهم اتصال دائم بالإنترنت، وهذا أمر يبدو للوهلة الأولى رائعا لأنه يسهل عليهم مجريات حياتهم، لكننا مع ذلك نعجز عن الإجابة على سؤال لماذا يزداد الإنسان كآبة ويفتقد إلى جودة النوم السابقة ويقدم الشباب على الانتحار أكثر مما كان، في عالم جديد تديره بسيطرة هائلة إمبراطوريات فيسبوك وغوغل وأمازون. عندما سأل عالم الاجتماع الشهير يوفال نوح هراري عن حال الإنسان اليوم، رد بقوله إنه أفضل من إنسان الأمس، فقد كان يقتل بالحروب واليوم يقتل الإنسان نفسه بالانتحار، وكان يموت من الجوع واليوم يموت بسبب البدانة المفرطة، كان الإنسان يحتاج أشهر لمعرفة أخبار دولة مجاورة، واليوم يعرف أحداث العالم برمته في لحظة حدوثها، لكنه لا يميز بالكاد بين الأخبار الصحيحة عن المزيفة.

ببساطة، لأن وسائل التواصل الاجتماعي تعرقل العمل الجماعي المشترك، فخوارزميات فيسبوك على سبيل المثال، تستغل انجذاب الدماغ البشري إلى الانقسام. وبالاستمرارية تغذي المستخدمين بالمزيد من أفكار الفرقة عبر المحتوى المثير للانقسام في محاولة لجذب انتباه المستخدم وزيادة الوقت الذي يقضيه على المنصة.

كذلك وجدت دراسة سابقة لمركز بيو للأبحاث أن الكراهية والانقسام الحزبي في الولايات المتحدة «أعمق وأوسع من أي وقت مضى خلال العقدين الماضيين». والمثال الأميركي البعيد فقط للتذكير بأن عالمنا العربي يعيش أسوأ أزمة تفرقة طائفية ودينية على مدار التاريخ على مواقع التواصل تحولت بشكل سريع إلى خطاب السياسيين ورجال الدين.

لذلك ينبه تريستان هاريس المؤسس المشارك لمركز التكنولوجيا الإنسانية، إلى أنه قبل أن

تتغلب التكنولوجيا على نقاط القوة البشرية فإنها ستطغى على نقاط الضعف البشرية. وهكذا تتعلم الخوارزميات المتطورة نقاط ضعفنا العاطفية وتستغلها من أجل الربح بطرق خبيثة.

ويقول هاريس الذي سبق وأن عمل في منصب خبير أخلاقيات صناعة المحتوى في غوغل «من خلال مراقبة جميع أنشطتنا على الإنترنت، يمكن لمنصات التواصل الاجتماعي التنبؤ بمشاعرنا وسلوكياتنا. لقد استفادوا من هذه الأفكار وأقاموا مزادا علينا للحصول على أعلى أسعار للإعلانات، وبالتالي أصبحوا من أغنى الشركات في تاريخ العالم».

أجهزتنا الذكية لا تبيعنا أحذية فقط، بل تعمل بجد لاستهداف الأشخاص الذين لديهم قدرة عالية للدفع للتأثير عليهم بثمن بخس وبسهولة إغراء استثنائية. وهذا يفسر لنا لماذا تتضاعف حملات التضليل في كل بلدان العالم عما كانت عليه من قبل، الهواتف الذكية تعطيك الإجابة بسهولة!

وبعد ثلاث سنوات من العمل المثمر للمخرج جيف أورلوفسكي على فيلمه The Social Dilemma «معضلة السوشيال ميديا» يرى أن تلك محنة أساسية ومعاصرة لمجتمعاتنا وتكمن خلفها غالبية الصراعات الإثنية والطائفية والقومية والتي تتطلب فهما مشتركا لعلاجها. إلا إذا بقيت المجتمعات تصر على تغذية انعكاسات الأيديولوجيات واختلاف الأديان والطوائف، وتكتفي بالاستماع إلى أولئك الفظيعين من السياسيين ورجال الدين ذوي الآراء المتعارضة، فإنها لن تتمكن أبدا من بناء الجسور ومعالجة التحديات التي ابتليت بها البشرية.

في غياب الهروب عبر الزمن، تحتاج البشرية اليوم إلى جمع شمل أصوات المنظمات والعلماء المتفانين وأولئك الذين عانوا من أضرار التكنولوجيا الاستغلالية، من أجل الوقوف بوجه الشركات العملاقة التي لا يمكن الوثوق بعودها في تغيير نموذج أعمالها من أجل مصلحة المجتمعات، فمن أوجد تلك المعضلة لا يريد أن يحلها، الإنسان ابتكر التكنولوجيا، وعليه مسؤولية تغييرها.

## منتديات الصراخ الاجتماعي فرصتنا لاستعادة التفكير المفقود

عندما تمارس جيوش المغردين الصراخ الدائم، ثمة فرصة رائعة لمن يثق بالتفكير كوسيلة لصناعة لائقة بالعقل، محظوظ من لا يقع تحت إغراء الصراخ ويكتفي بالتعبير عن نفسه بالكتابة خارج مواقع التواصل الاجتماعي.

بدا هذا الكلام مناسبا لعشرات الصحفيين والقراء وهم يبحثون عن الروائية ماغي أوفاريل على مواقع التواصل الاجتماعي بعد فوزها بجائزة المرأة للرواية التي تمنح للنساء حصرا في بريطانيا منذ عام 1991.

فازت أوفاريل بالجائزة عن روايتها التاريخية «هاميت» فاندلعت جوقة الاحتفال في جميع وسائل التواصل الاجتماعي، أو على الأقل في ذلك الجزء منها الذي يسكنه العالم الأدبي. فالكاتبة سيدة على درجة من الكياسة ومسؤولة جدا عن كل ما قالته من قبل، لكن لماذا غائبة عن هذا الاحتفال الاجتماعي بها!

الجميع تساءل مغردا ومعلقا على تويتر وفيسبوك: أين ماغي أوفاريل؟ فلم ترد!

ببساطة لأن هذه الروائية لم يكن لديها أي حساب على مواقع التواصل الاجتماعي، فهي ترفض مشاركة «جيوش من الحمقى» وفق وصف الروائي الإيطالي الراحل أمبرتو إيكو، على مواقع التواصل، ولديها الثقة بعملها الروائي للتحدث عن نفسه.

لا تمتلك ماغي أوفاريل أي حساب على مواقع التواصل الاجتماعي، لذلك لم تشارك بجوقة الاحتفال بفوزها، ولم يكن عدم المشاركة خسارة أبدا وفق قناعتها، لأنها رحبت بالتفكير بينما يستمر الآخرون في الصراخ.

تتساءل الصحافية ستيفاني ميريت: ماذا يكسب الكتاب ويخسرونه عندما يتجنبون وسائل التواصل الاجتماعي؟ ربما تأنيها إجابة حاسمة من الروائي باولو كويلو الذي يمتلك حسابات في تويتر بعدة لغات بينها العربية ويتابعه أكثر من 15 مليون مستخدم، كما يمكن أن نستعيد مثال الكاتب الأميركي بريت إيستون إيليس مثلا، الذي أنفق في السنوات الأخيرة في سياق أحاديته مع نصف مليون من متابعيه في تويتر، وقتا فاق بكثير الوقت الذي خصه لكتابه القادم.

لكن نصيحة الروائي الأميركي جوناثان فرانزين للجيل المعاصر من الكتاب مفيدة أيضا، عندما طالبهم بعدم إضاعة وقتهم في المزيد من التغريدات، لأن الكتابة ليست مؤسسة طائفية جماعية كي تجمع حولها الآخرين، بقدر ما هي جهد خيالي شخصي. معترفا بأنه يستخدم التكنولوجيا في الكتابة من دون أن يسمح لها بإرغامه على إدمانها، لأنها بالنسبة إليه لا تملك الكثير لتفعله حيال تطوير حسّه الإبداعي.

بالنسبة إلى العديد من المؤلفين، سيكون للفوز بجائزة ما عرضٌ موازٍ على مواقع التواصل الاجتماعي للاشتراك في تسونامي التغريدات والتعليقات، لكن صمت ماغي أوفاريل كان لافتاً للانتباه أيضاً، لأنها كما يبدو قالت في صمتها أكثر بكثير من التعليقات المنتظرة التي كان يترقبها المحترفون والناقمون، مع أنه ينظر إلى مشاركتها الفعلية كنوع من الترويج لروايتها كي تصل إلى جمهورٍ أوسع.

غالبية دور النشر لا ترحب بعدم وجود الكتاب على مواقع التواصل، وترى أنه رفضٌ ملتوٍ ومنتعمد يصعب الاستمرار فيه. ولطالما كان هناك حفل توقيع افتراضي، حيث أن المؤلفين سيوفرون جهداً إعلانياً على الناشرين ويساعدونهم في تسويق الكتاب.

لكن عدم مشاركة المؤلفين في تلك الحفلة الافتراضية نوع من الثقة بقدرته الكتاب على استقطاب القراء من دون حاجة المؤلف إلى تذكير الجمهور.

عندما يتعلق الأمر بما يسمى «بناء العلامة التجارية الشخصية» يبدو من الأفضل للكتاب ترك نصوصهم أن تفعل ذلك، فليس من مصلحة الكتابة أن يقدم متنها نفسه بطريقة مثلما تفعل صورة عارضة جميلة في حسابها.

اعتبار ماغي أوفاريل رابحة بفوزها بجائزة المرأة للرواية ورابحة بعدم تواجدها على فيسبوك وتوتير، يعود إلى أنها تسمع تفكيرها غير مبالية بحفلة الصراخ الضخمة التي تحيط بعالمها الروائي على مواقع التواصل.

لا أعتقد أن هذه الروائية معزولة عن العالم الرقمي، وأتوقع أنها تستخدم التكنولوجيا في إنتاج نصها الأدبي، ومن يدري ربما لديها حسابات على مواقع التواصل للمراقبة أو على الأقل لمعرفة ما يجري، من يدري! لكن الأهم من ذلك أنها غير معنية بالضجيج الرقمي. ولا ترى فيه تعبيراً عما تتوق إليه.

ليست ماغي أوفاريل وحدها من تعتقد بضرر مواقع التواصل الاجتماعي على الكاتب، هناك عدد غير قليل من الكتاب الذين يحظون بشهرة واسعة وباحترام القراء لا توجد لهم حسابات شخصية على مواقع التواصل، وما يوجد هي حسابات تدار من قبل ناشري كتبهم أو جهات ثقافية مهتمة بأعمالهم، مثل الكاتب البريطاني جون أوفاريل الذي حققت رواياته أعلى المبيعات، زادي سميت الروائية البريطانية من أصول جامايكية التي سبق وأن فازت بجائزة المرأة للرواية، هيلاري مانتل الروائية الوحيدة التي فازت بجائزة بوكر مرتين عن روايتها الملحمية «ذئب الصالة»، الكاتبة الأسكتلندية آلي سميت، والأميركية من أصول أيرلندية تانا فرينج التي حظيت روايتها باهتمام بالغ من القراء والصحافة وحصلت على أكثر من جائزة، ثم الروائية والناقدة البريطانية أوليفيا لينغ التي تحظى كتاباتها في صحيفة الغارديان باهتمام بالغ.

هؤلاء كتاب يتميزون بإنتاج نصوص غامرة، ومدروسة بعمق، نتجت عن تفكير وقراءة واسعة، وتمثل نقيضا لوسائل التواصل الاجتماعي. والأهم أنهم جميعا من جيل منتصف العمر وما فوق، وهذا يعني أنهم عاشوا الثورة الرقمية في أوج حيويتهم، ومع ذلك فضلوا تأسيس حياتهم الإبداعية بالطريقة التقليدية التي تفضل النشر والمراجعات النقدية ومعارض الكتب. بينما يعتمد كتاب أجيال الألفية الجديدة على مواقع التواصل للحصول على موضع حضور في عالم الإبداع.

في النهاية لا يمكن أن يصل المؤلفون إلى درجة الهلع من مواقع التواصل بوصفها عاملا ضارا بشكل دائم بالإبداع، كذلك تقول ستيفاني ميريت، فهي مثلا طلبت كتبا كثيرة بناء على تغريدة من شخص تثق بذائقته الأدبية، وهناك من استطاع أن يعتمد على سخاء المستخدمين العاديين في الترويج لكتبه قبل أن تضيع من دون معارض وحفلات توقيع.

مع ذلك أصبح الكتّاب الذين يتخلون عن وسائل التواصل الاجتماعي أمرا مألوفا إلى درجة أنه أنتج نوعا خاصا من المحاكاة الساخرة، مثلما كتبت زادي سميث ذات مرة، إنها تتجنب وسائل التواصل الاجتماعي لأنها تريد الاحتفاظ بـ «الحق في أن تكون مخطئة».

الأهم في كل تلك القصة أن الروائي ويليام ساتكليف زوج الروائية ماغي أوفاريل، كرم زوجته في اليوم التالي من فوزها بتغريدة عن الإلهام الذي ساعدها على الفوز عندما أعطت نفس القدر من الطاقة لحياتها كما تفعل في الساعات التي تقضيها في الكتابة، ومثل هذا الإلهام لا تمنحه وسائل التواصل بالتأكيد.

## ماذا لو انهار معبد فيسبوك على رؤوسنا!

يمكننا أن نضع كلمة فيسبوك بدلا من التاريخ الذي كان بمثابة كابوس بالنسبة لجيمس جويس وهو يحاول التخلص منه، بمجرد التفكير بانهيار إمبراطورية فيسبوك، لكن هل يفكر العالم السياسي والاقتصادي حقا -دعك من 3 مليار مستخدم- بالفكرة الموهلة لانهيار فيسبوك؟ ثمة من يرى أن قبضة فيسبوك الممتدة على أرجاء الأرض تجعلها أكبر من أن تنهار، مع ذلك يرى باحثون في دراسة مفاجئة أن شركة فيسبوك أصبحت قوية لدرجة أن انهيارها ستكون له «عواقب اجتماعية واقتصادية كارثية».

فيسبوك التي ساهم في تأسيسها مارك زوكربيرغ عام 2004، أكبر بكثير من شركة وسائط اجتماعية، أنها تصنع حياة العالم، بما فيها حياة البنوك والحكومات.

لذلك تجادل دراسة جديدة أجراها فريق في معهد الإنترنت بجامعة أكسفورد بأن إدارة فيسبوك لم تضع خططا كافية لما سيحدث إذا تعرضت المنصة، التي تضم 3 مليار مستخدم إلى الانهيار. أن تكون إمبراطورا على ثلاثة مليارات مستخدم، يعني أنت تتقلد مناصبا سياسيا خطيرا، لم يحظ به ونستون تشرشل في زمنه. اليوم تعترف شركة فيسبوك أنها دولة عليها أن تدير اللعبة السياسية كما ينبغي، لكن الشاب مارك زوكربيرغ لا يمتلك مؤهلات الحوكمة الرشيدة، لذلك استعان بنك كليغ نائب رئيس الحكومة البريطانية ما بين عامي 2010 و2015 إبان تحالف حزبي المحافظين والليبراليين الديمقراطيين، ليكون وزير خارجية فيسبوك.

يرى توم نولز المراسل التكنولوجي في صحيفة التايمز البريطانية، أن فيسبوك أصبحت أكبر شركة وسائط في العالم، ومن الضرورة بمكان للعديد من المجتمعات وضع إطار عمل خاص بها إذا تم طيها أو انهيارها أو تصفيتها، على غرار التصفية الخاصة بالبنوك والبنية التحتية الحيوية والمرافق الحكومية عند إفلاسها.

وقال كارل أومان معد الدراسة في معهد الإنترنت بجامعة أكسفورد «قد يبدو الزوال المحتمل لفيسبوك غير متوقع إلى حد كبير، لكن يجب أخذ الآثار المترتبة على ذلك على محمل الجد».

ويمكن لنا أن نأخذ ذلك على محمل الجد بالفعل لمجرد أن نعرف، أن بإضافة مستخدمين إنستغرام وواتساب وماسنجر، سنحصل على رقم مهول فعلا لإمبراطورية فيسبوك الذي يمتلك تلك المنصات، هناك 3.14 مليار مستخدم نشط، أي أقل من نصف سكان العالم! ألا يمثل ذلك كارثة لمجرد وضع احتمال فكرة الانهيار!

ونظرا لكل ما يفعله المستخدم على فيسبوك يتم تسجيله ويصبح جزءا من أرشيف بيانات الشركة، لذلك وجدت الدراسة الجديدة أن انهيار النظام الأساسي يعني فقداننا للتحكم في هذه

البيانات الشخصية.

يقول أو مان «تفشل الشركات بشكل منتظم وتختفي، لكنها تأخذ معها بيانات الزبائن والمستخدمين التي لا تحظى إلا بقدر محدود من الحماية والاهتمام بموجب القانون الحالي». وتلك مشكلة أيضا لعائلات الأشخاص الذين لقوا حتفهم ولكن لا تزال لديهم حسابات على فيسبوك، إذ ينص بروتوكول الموقع على أنه «لا توجد حماية لبيانات المستخدمين المتوفين في حالة الإعسار».

ويقترح معدو الدراسة بجامعة أكسفورد تطوير إطار تنظيمي لفيسبوك يشبه الطريقة التي يتعامل بها المنظمون مع البنوك وشركات التأمين أو المؤسسات المالية الأخرى التي تعتبر «أكبر من أن تفشل» والتي قد يتسبب انهيارها في أزمة مالية كبرى.

يرحب ناتينال غيشر مدير التسويات حول أمن الفضاء الإلكتروني لدى فيسبوك، بالتقنيات الفاعلة وبالتعاون القائم بين شبكات التواصل الاجتماعي والوكالات الحكومية للسماح برصد العمليات الضارة في وقت مبكر أكثر.

لكن لمكافحة هذه التوغلات، لا يكفي إفشالها فحسب «بل ينبغي أيضا ضمان حصول الناس على معلومات موثوقة وحقيقية خلال الأحداث الرئيسية» مثل الاستحقاقات الرئاسية أو الجوائح على ما أوضح غيشر.

مهمة فيسبوك المعلنة هي جعل العالم متصلا مع بعضه وأكثر انفتاحا، لكن مثل هذا العنوان الفضفاض يمارس بالفعل ضغوطا كبيرة على طبيعة حياة الإنسان المعاصر وعلى المؤسسات الكبرى، إنه يعيد تشكيل العلاقة الاجتماعية التي كانت سائدة في يوم ما بين البشر مثلما يعيد ربط علاقتنا مع الحكومات والمؤسسات الخدمية.

لذلك أصبحت شركة فيسبوك بنظر دول العالم أكثر من «دولة مارقة» فلم تتصرف مثلا قبل أشهر كدولة محترمة مع طلب لجنة بريطانية حكومية تحقق في تأثير محتواه على الديمقراطية إلا بشكل متأخر لا يبدو عليه الاهتمام، الأمر الذي دفع صحيفة الغارديان إلى وصف الشركة بـ «قوة متعجرفة» فيما وصف داميان كولنز رئيس لجنة الإنترنت والثقافة والإعلام والرياضة في مجلس العموم البريطاني، مارك زوكربيرغ بالشخص غير المسؤول الذي يجلس على رأس واحدة من أكبر الشركات في العالم.

جون نوتون مؤلف كتاب «من غوتنبرغ إلى زوكربيرغ: ما تحتاج معرفته حقا عن الإنترنت» يرى أن فيسبوك أثبتت بما لا يدع مجالا للشك أنها خرجت عن إطار السيطرة على نطاق عالمي. ويطالب نوتون المتخصص في التكنولوجيا الرقمية بإعادة النظر في تنظيم عمل الشركات، لأن ما حدث في فيسبوك أيقظ العالم لفرض إجراءات «صارمة وموجعة».

واقترح نوتون إلزام الشركات التكنولوجية «الغارقة في الظلام» بوضع شروط وقوانين تنظم مشاركة معلومات مشتركها لأي طرف ثالث، وتمنعها من شراء الشركات الأخرى العاملة في نفس المجال، وتضعها تحت مراقبة الدول العاملة فيها.

وسبق وأن توصل هذا الباحث إلى أن وسائل الإعلام الاجتماعية تشكل تهديدا وجوديا لفكرتنا عن الديمقراطية، لأننا نسلم بإرادتنا لوحة المفاتيح الغامضة لمن يتلاعب ببيئتنا الإعلامية من الجهات الفاعلة الأجنبية والمحلية، وهو الوضع الطبيعي الجديد للعصر الرقمي الذي يربط علاقتنا مع بعضنا ومع العالم.

سبق وأن حذفت فيرا يوروا، مفوضة العدالة في الاتحاد الأوروبي، المسؤولية عن حماية البيانات والنزاهة الانتخابية، حسابها على فيسبوك، لأن الموقع أصبح مثل «طريق سريع للكراهية» حسب تعبيرها. بينما يحاول عدد غير قليل من المستخدمين الإقلاع عن فيسبوك بوصفه إدمانا مثيرا للصداع، لكن كل هؤلاء، فضلا عن الدول لم يفكروا ولو لمرة واحدة ماذا يحدث لنا إن انهار فيسبوك فوق رؤوسنا!

## أمازون تحطم الفكرة التاريخية: من راقب الناس صار ثريا

أشعر أن شركة أمازون أذكى من جميع الإمبراطوريات التكنولوجية التي تسير العالم أكثر مما تسيره أنظمة الحكم السياسية، أذكى من فيسبوك وغوغل، أذكى من كل أنظمة المخبرات وهي تضع الخطط الاستباقية لصدّ المخاطر الأمنية.

بالطبع يمكن أن نعزو ذلك إلى ذكاء الرئيس التنفيذي لشركة أمازون جيف بيزوس، وإلا لما وصل إلى هذه الدرجة من الثراء كأغنى رجل في العالم! بالمناسبة بدأ يقترّب من مقدار ثروته رجل الأعمال التكنولوجية، إيلون ماسك عندما بلغت ثروته 128 مليار دولار. في يوم ما قال بيزوس إنه قاد شركة ناشئة مبتكرة، وحولها إلى إمبراطورية لا يمكن اختراقها! كانت تلك الكلمات آنذاك رسالة قوة رقمية للحكومات، وما علينا نحن المستخدمون إلا تأمل دلالتها.

الذكاء يصنع الثروة، وهذا لا يمنع من وجود أغنياء أغبياء. لكن ذكاء أمازون يكاد يستحوذ على أمزجتنا، إن لم يسيطر عليها أصلا، فخطط الشركة تذهب دائما باتجاه الاقتراب من سيكولوجية البشر إلى درجة تلاصق فيها تحركاتنا ورغباتنا وماذا نشترى يوميا، لتحدد لاحقا ما نحتاج إليه وتعرضه علينا في رسائل براءة مغرية مقابل ثمن. الأكثر من ذلك أننا مرتبطون بها رقميا ويستحيل علينا التخلي عن خدماتها.

أمازون بمثابة حديقة خلفية لملايين المواقع باستضافتها 23 مليون موقع، لو نقاطع خدمتها نجد أنفسنا نقاطع كل هذه المواقع. كل ذلك دفع معدّو تقرير لمجلس النواب الأميركي إلى استبعاد أن تشكل أيّ شركة تهديدا لهيمنة أمازون في المستقبل القريب أو البعيد.

أمازون في حقيقة الأمر تراقبنا بطريقة أوروبية تفوق خيال جورج أورويل. لكن المهمة التي وجد بيزوس نفسه فيها لا تشبه ما قام به الأخ الأكبر في رواية «1984»، لم تكن مهمة وضيفة وقاهرة وفق الحكمة التاريخية؛ من راقب الناس مات همّا، فالرجل يزداد غنى وشركته توثق أمزجتنا، بينما ننصاع لها بكل سرور ونمنحها بياناتنا الشخصية بأريحية وقبول مستمر.

يبد أن تريستان هاريس المؤسس المشارك لمركز التكنولوجيا الإنسانية، ينبهنا إلى أنه قبل أن تتغلب التكنولوجيا على نقاط القوة البشرية فإنها ستطغى على نقاط الضعف البشرية. وهكذا تراقب الخوارزميات المتطورة أين تكمن نقاط ضعفنا العاطفي وتستغلها من أجل الربح بطرق خبيثة.

ولأنها لا تتوقف عن الاستفادة من احتياجاتنا، استثمرت شركة أمازون ركود العالم بعد تفشي فايروس كورونا، وصنعت بنك أدوية لتزيد من استحواذها على شبكة الاستهلاك. أمازون لا تتوقف

عن الانتقال إلى أسواق أكبر تلبية حاجة المستهلكين وقبل ذلك تزيد من سطوتها ورصيدها. إعلان أمازون عن افتتاح صيدلية رقمية أدى إلى انهيار أسهم الصيدليات الكبرى، وزاد من أرباح أمازون بينما توقفت عجلة اقتصاد العالم في كساد غير مسبوق تحت وطأة فيروس كورونا المستجد.

لا ينبغي أن يكون ذلك مفاجئاً نظراً لاتساع حجم البيانات الشخصية التي تستوعبها سيرفرات أمازون. يمكن رؤية مثال آخر على استيلاء هذه الشركة على رغباتنا وعرض تليتها بطريقة مثيرة عندما تطبق خدماتها الجديدة خلال أسابيع باستخدام طائرات مسيّرة لإيصال الطلبات إلى المنازل. وقبلها أعلنت عن طائرة صغيرة بقدر كف اليد تحلق في أجواء البيت وتصور كل شيء، وتنقله على هاتف صاحب المنزل أينما وجد.

وظيفة الطائرة أمنية للمراقبة عندما لا يكون أصحاب المنزل في داخله، يكفي لأميركي مثلاً يقضي إجازته في منتجعات اليونان أن يراقب عبر هاتفه أجواء منزله في تكساس من المطبخ حتى غرف النوم عبر هذه الطائرة المتصلة بالإنترنت.

في حقيقة الأمر، إن الأميركي مثل أي شخص آخر يفرط في خصوصيته أكثر ممّا يراقب اقتحام اللصوص لمنزله.

ذلك ما دفع المحلل التقني والت موسبرغ إلى وصف أي شخص يشتري هذه الطائرة بالمجنون! في بلد لا توجد فيه قوانين تنظم الخصوصية الرقمية.

ونبه موسبرغ الذي يعمل في شركة غير ربحية معنية بتحليل طبيعة المنتجات التكنولوجية وأهدافها، إلى أن شركة أمازون نفسها تمتلك تاريخاً من المشاكل بما يتعلق بالخصوصية.

هذا يعني أن طائرة أمازون المتصلة بالإنترنت والتي تصور ما يجري في إرجاء البيت، حاصلة بامتياز على لقب «كابوس الخصوصية»!

سبق وأن اعتبر المخرج جيف أورلوفسكي علاقتنا مع أمازون «صفقة الشيطان» عندما نتصور جميعاً أن التكنولوجيا ستتفوق على فكرة المجتمع السوي، ونتحدث عن السهولة التي نقضي بها احتياجاتنا وإن كنا مستلقين على السرير. لكننا في الواقع نعيش بالفعل في نسخة من عالم جديد سبق وأن شخّصه الكاتب البريطاني ألدوس هكسلي في رواية «العالم الطريف»؛ عندما نستمر بتسليّة أنفسنا فنحن ندفع أدمغتنا إلى الموت!

لهم تحطم خصوصيات الأفراد بشكل أفضل، من المفيد إلقاء نظرة فاحصة على الكيفية التي أصبحت بها أمازون تمتلك تلك القوة التكنولوجية الجبارة للاستحواذ على حاجيات ورغبات وأمزجة الأشخاص.

فهي لا تكتفي بإيصال الملابس والأدوات والكمبيوترات المتقدمة للمنازل، بل تسوق خدمات

المراقبة لأقسام الشرطة والجهات الأمنية.

كما أن ملايين الشركات تنصاع لشروط أمازون عندما تفرض عليها المرور عبر شبكتها للوصول إلى السوق والتحكم في وسائل توزيعها. وتعمل أمازون كبنية تحتية أساسية لمجموعة مذهلة من الشركات وهذا يمنحها رؤية غير عادية لأنشطة تلك الشركات وقدرة لا مثيل لها على التلاعب بالأسواق لصالحها.

أمازون مثل فيسبوك تسيء استخدام قوتها الاحتكارية، لكن بيزوس يدافع عن استراتيجية شركته باعتبارها «دولاب الموازنة» فالزخم في دوران حركتها يخلق آلية تدور بشكل أسرع وتحرك بقية الشركات! وهي فكرة براءة لكن لا تأثير لها في سوق تفتقر إلى المنافسة.

## مرة أخرى مع المرشد الأعلى لفيسبوك

مرة أخرى أعود إلى المرشد الأعلى لفيسبوك مارك زوكربيرغ، مع تصاعد أهمية السؤال الذي ينبغي على السياسيين أسوة بالصحافيين، إطلاقه «ماذا يريد فيسبوك منا؟».

عندما يرتفع صوت السياسيين بوجه زوكربيرغ هذا يعني أن أجهزة الأمن والجيش دخلت المواجهة الفعلية مع الشركات التكنولوجية الكبرى.

أعلنت السلطات الأسترالية ما يشبه حالة الطوارئ الرقمية في البلاد في مواجهتها مع شركتي فيسبوك وغوغل، إلى درجة تحوّل فيها تساؤل «هل أنقذت الحكومة الأسترالية الصحافة، أم حطمتها؟» إلى قضية رأي عام تجاوزت الحدود الأسترالية.

الإمبراطوريتان التكنولوجيتان فيسبوك وغوغل نشرتا ردودا مختلفة تماما على قانون أسترالي جديد، مصمم لتوجيه بعض أرباحهما الهائلة إلى الصحف التي تعاني من أزمة وجودية.

ولحفظ ماء وجه فيسبوك وغوغل أعلنت أستراليا أن الشركتين لن تتعرضا لعقوبات إذا أبرمتا اتفاقات مع وسائل إعلام محلية لدفع بدل لها لقاء استخدام أخبارها.

وأقر القانون لاحقا بطريقة يضمن فيها حصول الشركات الإعلامية على أجر عادل مقابل المحتوى الذي تنتجه، ما يساعد على استدامة صحافة المصلحة العامة في أستراليا.

لا يعني الاتفاق الأسترالي مع الشركتين العملاقتين، نهاية المعركة التي خاضتها أستراليا نيابة عن العالم بأسره عندما رفضت وفق قواعد الحرب التاريخية ألا تقاقل في ميدان يختاره الخصم. وهو أمر تجاهلته الحكومات الديمقراطية من قبل عندما عاملت مارك زوكربيرغ بدرجة أعلى من أي زعيم سياسي.

بيد أن جملة رئيس الوزراء الأسترالي سكوت موريسون، الذكية «ربما تعمل فيسبوك وغوغل على تغيير العالم، لكن هذا لا يعني أنهم سيحكمون العالم» أعادت مسار المواجهة بين الديمقراطية وفيسبوك.

تسببت الردود بتداعيات عن صناعة الأخبار العالمية وتحدّت السياسيين في جميع أنحاء العالم، الذين ينظر بعضهم إلى التجربة الأسترالية على أنها مثال لكيفية إعادة ضبط مستقبل الصحافة وصناعة الأخبار عبر الإنترنت داخل حدودهم.

واعترف نك كليغ الذي يعمل بمثابة وزير خارجية في شركة فيسبوك، أنهم أخطأوا في الإفراط بحظر روابط مئات المواقع في أستراليا.

بالنسبة إلى ناشري الأخبار، وفق صحيفة فايننشال تايمز، النهاية المفاجئة للمشاركة في وسائل التواصل غدت حالة من عدم الثقة المتزايدة منذ أعوام بمواقع التواصل.

تقربت شركة فيسبوك بقوة من صناعة الأخبار قبل خمسة أعوام مع وعود بمساعدتها في العثور على جمهور أوسع، قبل تغيير مسارها بشكل مفاجئ وتعديل خوارزمياتها لإبعاد محتوى الأخبار.

ترسم الكاتبة مارينا هايد صورة جريئة لعلاقتها بفيسبوك ومن ورائها بمارك زوكربيرغ، لأن الأمر يتعلق بأكثر من مجرد العلاقة التي باتت تربطنا كمستخدمين بفيسبوك، والضرر الذي أصاب صناعات الأخبار، إنه يتعلق بالسعي وراء السلطة في عالم تكون فيه الشركات أقوى من البلدان.

وترى هايد وهي من كتاب الأعمدة في صحيفة الغارديان البريطانية، أن مارك زوكربيرغ يضع 3 مليار مستخدم من سكان إمبراطوريته الافتراضية في الاعتبار بما فيهم الحكومات!

ذهب زمان ان تدفع الولايات المتحدة قوات كويبة معارضة مدعومة في خليج الخنازير في الستينات لتخويف الاتحاد السوفيتي، أو أن تلجأ موسكو لنشر صواريخ نووية متوسطة المدى للرد ثم الموقف الأميركي بحصار كوبا. صراع القوى العظمى من هذا النوع تاريخي. أما صراع القوة العظمى الضاغطة على صفحات الشبكات الاجتماعية مختلف. غزو خليج الخنازير الفيسبوكي لأستراليا أجهض بلا رصاصة واحدة. انسحاب بعد أيام من التلويح بـ «الغزو».

أما المرشد الأعلى لفيسبوك مارك زوكربيرغ، فهو وفق سياسة شركته يعدّل في سلوك المستخدمين بنموذج أعمال يضخم بشكل متعمد المسائل السيئة والمزيفة والخطيرة في كثير من الأحيان لأن هذا ما يبقي المزيد من المستخدمين على منصته لفترة أطول.

تقول هايد إن زوكربيرغ لا يقل أهمية وثراء وتأثيراً من إمبراطور الإعلام روبرت مردوخ عندما يظهر في الأخبار في معركة الأجيال. وتتجراً أكثر بافتراض أن مدير فيسبوك سيرد عليها بمجرد سماع هذا الكلام «أيتها... أنا لست حاضراً في الأخبار فقط، أنا أملك الأخبار». لذلك لا يبدو تعبير وزير الخزانة الأسترالي، جوش فرايدنبرغ عن إعادة فيسبوك لصدافته مع أستراليا، معبراً عن حقيقة ما يحدث.

ولكي نفهم غطرسة فيسبوك تدعونا كاثرين لوس إلى مشاركتها الرحلة إلى قلب الشبكة الاجتماعية في كتابها الشهير «ملك الصيبة» لكونها واحدة من أوائل موظفي الشركة إلى أن أصبحت في النهاية الشخص الذي عينه زوكربيرغ لتكون ناطقة باسمه عندما نقلت أفكاره حول «الطريقة التي تسيّر بها الشركة العالم».

في هذا الكتاب نكتشف فلسفة زوكربيرغ التي طالما اختصرها بأن فيسبوك ليس مجرد منصة اجتماعية، بل بناء شخصي يغير الواقع.

وتكشف لنا لوس بأن زوكربيرغ كما لو أنه لم يفكر في كل شيء متعلق بتسيير الأمور مع سكان دولة افتراضية يتزايد عددهم باطراد دائم. وتشير في ذلك إلى أنه طالما عدّ فيسبوك وفق

فكرة «شركات فوق الدول» معبرا عن اعتقاده بأننا جميعا سنصبح بمثابة خلايا تتواصل تلقائيا وتعمل بسلاسة وتشكل وحدة البناء والوظيفة في جسد هو فيسبوك، وفي حقيقة الأمر هو استحواذ على العالم الافتراضي بأسره!

ويمكن تفسير مثل هذا الكلام بالعودة إلى حديث سابق لأندرو بوسورث، أحد كبار المسؤولين التنفيذيين في شركة فيسبوك الذي اعترف بالحقيقة القبيحة التي تؤمن بها إدارة فيسبوك عبر صلب الناس بشكل عميق كلما تسنى للشركة ربطهم معا، لدرجة أن أي شيء يتيح ربط المزيد من الناس أمر جيد وله ما يبرره بالنسبة إلى إدارة فيسبوك، بغض النظر عن الحقيقة التي لا تشعرهم بالقلق من النتائج المشكوك فيها.

كانت معركة أستراليا نيابة عن العالم مع فيسبوك وغوغل وإن امتدت على أيام معدودة، طرحت من جديد الأسئلة التي تم التغاضي عنها: كيف يمكن للديمقراطيات أن تخفف من الأضرار التي تلحقها شركات التكنولوجيا بالمجتمع وبالصحافة التي تمثله، وما الذي ستسمح به الديمقراطيات، وما هي نماذج الأعمال التي سنعتبرها مقبولة وأيها ستقوم بحظرها؟ بعبارة أخرى، ما الذي تريده الصحافة من الشركات التكنولوجية وليس العكس؟

## الديمقراطية تعاني من مرض العصر الرقمي

يمكن أن نتخيل أن هذا الفيديو قد حدث في أحد شوارع القاهرة أو بغداد أو الرياض أو بيروت! أما أن تنتقل المعركة الأخلاقية السامة من مواقع التواصل الاجتماعي إلى شوارع لندن، فهذا يعني أن تويتر وفيسبوك خرجا عن السيطرة.

بإمكان أيّ منا أن يسرد تفاصيل حوادث وفيديوهات مصورة بعدسات الهواتف من الشوارع العربية، عن اعتداءات على أشخاص لمجرد الاختلاف في الرأي معهم، على مواقع التواصل. لكن حدوث مثل هذا الأمر في «دولة ديمقراطية» كالمملكة المتحدة، يعني ببساطة أن ما يحدث من خلافات في شوارع البصرة والرياض وبيروت.. وجدت لها صورة طبق الأصل في لندن! وبفضل وسائل التواصل الاجتماعي.

الفيديو الذي شكل صدمة سياسية في بريطانيا، كان لمرافق يهاجم كبير المسؤولين الطبيين البروفيسور كريس ويتي بإساءة لفظية، وينعته بالكاذب والمحِب للشهرة والمروّج للتصريحات الدعائية الملفقة عن وباء كورونا.

اقترب المرافق من البروفيسور ويتي، الذي يشارك رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون في المؤتمرات الصحافية عن وباء كورونا، مطلقا عليه أمام المارة نعت الكاذب والاستعراضية، وصوّر الواقعة بثقة مفرطة بالنفس كي ينشرها على حسابه في مواقع التواصل.

هل يهم ما حدث بعدها، الاستياء والاستغراب والإدانة، ووصف الحكومة البريطانية الأمر بغير المقبول، والآلاف من التعليقات -بغض النظر عن طبيعتها سواء مع المرافق أو البروفيسور- والمطالبة بتشغيله في الخدمة العامة بالمستشفيات كحقوبة رادعة له. ثم التغطية الصحافية لقصة إخبارية في مقدمة نشرات الأخبار... وبعدها الاعتذار الشديد من والدة المرافق، موضحة أن ابنها البالغ من العمر 15 عاما لديه «اهتمام كبير بالشؤون السياسية والعامة»، وهذا ما دفعه إلى الموقف اللفظي المحموم من البروفيسور كريس ويتي، وعلى مرأى من الناس في أحد شوارع لندن.

سنجد مثل هذا المرافق البريطاني عشرات الآلاف في مدننا العربية. لكن ليست تلك القصة، فالدلالة تكمن في أن البلدان التي تزعم أنها تقدر ديمقراطيتها، وجدت آراء أجيال فيها خارجة عن السيطرة بفضل المنصات الاجتماعية. وتلك أحد أمراض المجتمعات الرقمية برمتها، وليس فقط مرض الديمقراطية والنقاش الحر.

اعتبر سيمون جنكينز، أحد أهم كتاب الأعمدة في صحيفة الغارديان البريطانية، إساءة معاملة كريس ويتي، أحد أعراض خروج وسائل التواصل الاجتماعي عن السيطرة، مؤكداً أن النقاش الحر

لا ينجح إلا إذا كان منضبطا وفق القيم الأخلاقية. وذلك ما يجعل الفشل في تنظيم الثورة الرقمية الخطأ الأكبر في عصرنا، مع كل ما تقدمه هذه الثورة من خدمة جليلة للبشرية.

الفشل الدولي في تنظيم العصر الرقمي، يجعل المشاهير يتعرضون إلى انتهاكات مجهولة تأسيسا على آرائهم، كما يسهل تلفيق المعلومات ونشرها بشأن فيروس كورونا، وليس مجرد التعبير عن الشك المقبول. التلفيق رائج من دون أي تكلفة تحت ذريعة حرية التعبير. فالأخبار الكاذبة تغذي حكم الغوغاء دون ضبط النفس، وتعيد الازدراء والانتقام الديني والطائفي والقومي والعنصري، وتتسبب بإشاعة الضغينة والكرهية والحقد.

عندما يتعلق الأمر بالمجتمعات، فإنها تلقفت بسرعة الهدايا التكنولوجية، وتكيفت معها من أجل أن تستغلها في التعبير عن الكراهية للآخر. ومثال المراهق البريطاني الذي أعلن كراهيته لكبير الأطباء في بلده، يؤكد أن لا أحد بمنأى عن مساوئ استغلال المنصات الاجتماعية.

سبق للمؤرخة الأميركية باربرا توكمان أن تنبأت بما سيحدث للمجتمعات الغربية في كتابها الشهير «بنادق أغسطس»، الذي صدر إبان الحرب العالمية الأولى، عندما قارنت بين أثينا القديمة وما حدث في الأشهر التي سبقت الحرب العالمية الأولى. ولاحظت أن الحضارة الغربية قد تقدمت بسرعة فائقة باستثناء مجال واحد، وهو السلوك السياسي.

ستكون توكمان محظوظة فكريا لو تسنّت لها اليوم قراءة انهيار المؤسسات السياسية في العالم تحت وطأة امبراطورية فيسبوك، فالناس عادت إلى الصراخ كتعريف عن نفسها في منصات مليونية، وازداد الكذب إلى درجة صار فيها إن لم يكن هناك ما هو صحيح فهذا يعني أن كل شيء يمكن أن يكون كاذبا! فيما زادت الحكومات من سلطة الرقابة. بينما تراجع دور الصحافة المسؤولة بوصفها وسيلة حرة وديمقراطية لنشر المعلومات الدقيقة.

الأسبوع الماضي طردت منصة بارلر للتواصل الاجتماعي، مديرها العام جون ماتزي من منصبه، بسبب التناقض الحاد في تفسير «حرية التعبير».

ف طالما افتخر ماتزي بأن ما يمكن قوله في شوارع نيويورك يمكن نشره على منصة بارلر، التي تعد الوسيلة المفضلة لأنصار اليمين المتطرف بعد التصييق عليهم في فيسبوك وتويتتر. والفرق هناك أن الناس تراك وأنت تصرح بشتم الآخر عندما تكون في الشارع، لكن على منصتك الشخصية يمكن أن تحتمي خلف لوحة مفاتيح الكمبيوتر وباسم مستعار كي تبث كراهيتك للآخر!

لم تبدأ مدونة القيم الصحافية إلا بعد خمسة قرون من اختراع الطباعة. وتطورت الصحف من قوة سياسية إلى كونها مورداً مستقلا تقريبا للحقائق والرأي.

كانت الحرية تنظمها مفاهيم الذوق والدقة والحيادية وتعدد المنافذ. على الرغم من سوء الاستخدام وفق المصالح الأنانية السياسية والتجارية للصحف، فقد دعمت الأخبار والآراء على

اختلاف توجهاتها حيوية النقاش الديمقراطي.

لكن جنكينز بخبرته الصحافية لا يتردد مثل الكثيرين غيره، في إظهار حيرته ومخاوفه من أن وسائل التواصل الاجتماعي لا يمكن ضبطها، بعد تجاهل مريع لمدونة القيم في التعبير عن الأفكار والآراء وتحت ذريعة حرية الكلام الزائفة.

حرية النقاش تعني بالضرورة الدقة والواقعية واللياقة في الدفاع عن الأفكار، إلا أن الصراخ صار سمة التعبير عن الرأي على مواقع التواصل الاجتماعي، حيث استقطب الغوغاء الملايين من المتابعين كقوة مضافة إليهم، بينما غابت صناعة الأفكار!

## هدنة مؤقتة بين الصحفيين ومواقع التواصل

إذا لم يكن بمقدور دونالد ترامب أخذ عشرات الملايين من متابعيه على تويتر بعد مغادرته البيت الأبيض، لأنه سياسي مثير للانقسام، فإن الصحفي قادر على اصطحاب «جمهوره» بمجرد مغادرة المؤسسة التي يعمل فيها.

الصحافي الراحل وكاتب العمود في صحيفة نيويورك تايمز ديفيد كار، كان يصف تويتر بطائرة مروحية موجودة على سطح مبنى الجريدة، تنتظره عند لحظة الهروب! يقول إن ميزة هذه المروحية على صغر سعتها، أنها قادرة على اصطحاب جمهوره المكون آنذاك من 300 ألف متابع على تويتر!

منذ عقد تقريبا، غيرت وسائل التواصل الاجتماعي ميزان القوى في صناعة المحتوى، وأنزلت غرف الأخبار في وسائل الإعلام الكبرى من برجها العالي.

احتل تويتر مكانا غير مريح في منصة كانت مقتصرة على الصحفيين بوصفهم الخط المباشر لدورة الأخبار، وغير المفاهيم في لعبة شد الحبل بين العلامة التجارية للمؤسسات الإعلامية والفرد الصانع للمحتوى بوصفه مواطنا صحافيا.

منذ ذلك الوقت، تفاقم الجدل من دون أن يفضي إلى خارطة طريق لإنقاذ نموذج أعمال الصحافة، فبينما يرى البعض أن لا أهمية في عمل الصحفيين لمطاردة الأخبار العاجلة، فثمة من يلتقطها قبلهم بالنص والصورة، وعليهم التفكير في صناعة محتوى مختلف كليا يحرض على التفكير والتحليل، ويقدم المعلومات أكثر من الاكتفاء بمضمون الخبر. يشجع البعض وسائل الإعلام للاستفادة من وسائل التواصل في دعم بناء القصص الإخبارية، مثلما يدفعها إلى التفاعل أكثر مع المتابعين الذين يمثلون بدورهم فرصة لدعم بناء المحتوى الإخباري.

مع ذلك بقي نموذج أعمال الصحافة عالقا في المنتصف، بين أن يشن معركة وجودية على مواقع التواصل وبين أن يتعاون معها.

اليوم الصحفيون يواجهون مشكلة مع إدارة مؤسساتهم التي تمنعهم من التغريد والتصريح، فمن يريد أن يدلي بمعلومة منهم عليه أن تكون ضمن عمله حصرا. الصحفيون يواجهون الرفض من قبل رؤسائهم عندما يمارسون دور المواطن الصحفي، وتتذرع المؤسسات بأن أي تصريح على الحسابات الشخصية يمكن أن يفسر وكأنه يمثل وجهة نظر إدارة المؤسسة.

مدير «بي.بي.سي» تيم ديفي اتخذ أول قرار في عمله، منع بموجبه الصحفيين من التغريد، مطالبا الموظفين بعدم نشر آرائهم السياسية على مواقع التواصل الاجتماعي لأنهم بذلك يخاطرون بالسمعة الحيادية للمؤسسة البريطانية.

وفي أول تعليق له بعد استلام مهامه قال ديفي «إذا أردت أن تكون كاتب رأي في مقال أو مدافع عن حملة حزب ما على وسائل التواصل الاجتماعي، فهذا خيار متاح، لكن لا يجب أن تكون وقتها تعمل في بي.بي.سي».

هذا الكلام يفسر لنا نبوءة الراحل ديفيد كار عندما عدّ تويتر طائرة مروحية جاهزة للتخليق، بمجرد مغادرة الصحفي مؤسسته!

لكن هذا الهروب ليس نهاية القصة، كما تقول جانين جيسون، مديرة المنصات الرقمية في صحيفة فايننشال تايمز، عندما ترى هروب الصحفي إلى تويتر يجعله وكأنه متورط في خلافات مهنية مقلقة.

لقد وجد تويتر وفيسبوك ذرائع شتى لتعريف علاقة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب مع مواقع التواصل، لكنهما مع كل التعريفات التي وضعها جاك دورسي مع موظفيه لتويتر، ومارك زوكربيرغ لفيسبوك، فإنهم جميعا لم يتفقوا على تعريف مثالي يوضح علاقة الصحفي بما يغرد. سأل دورسي قبل سنوات العاملين معه عن تعريف لتويتر، فكانت كلمات مثل «العالم الحي»، «جسيم يستهلك الوقت»، «حرية التعبير» كانت ماثلة في أفكارهم، لكن لا شيء من ذلك ينطبق على الصحفي، لذلك استعنت بالتعريف السابق للصحافي الراحل ديفيد كار الذي عدّ تويتر بمثابة طائرة مروحية. مع ذلك يبقى هذا التعريف غير جدير بالوفاء وقد يصل متأخرا، أو ربما يحدث ضررا في المفاهيم المتغيرة مع سطوة مواقع التواصل.

تعريف مارك زوكربيرغ لفيسبوك أشبه بفكرة أرسطوية تبدو مثالية أكثر مما ينبغي، عندما اعتبر فيسبوك أكثر من مجرد شركة «بل بناء شيء يغير الواقع، ويحدث تغييرا فعليا في العالم». اليوم تبدو ما يشبه الهدنة بين الصحفيين ومواقع التواصل بعد أن ولدت معارك ترامب الرقمية وتجميد حساباته، موجة من التذكيرات الصارمة بأن الصحفيين بحاجة إلى الاحتفاظ بآرائهم لأنفسهم.

لم تنته أصلا معركة الصحافة الوجودية مع السوق والحكومات. والعديد من المعارك حول تويتر هي في الحقيقة معارك حول الصحافة نفسها، والتي يكون منظورها وحكمها محوريا في عصر تتصارع فيه الدول مع عمالقة الشركات التكنولوجية، في وقت يتصاعد الخلاف بشأن الاتفاق على مفاهيم العرق والجنس والسلطة والعدالة والطائفية وحرية التعبير والديمقراطية.

الصحافيون يواجهون تعليقات مجنونة وحمقاء بشكل متواصل على كل فكرة يلقونها على حساباتهم الشخصية، لكن الأسئلة الأعمق تدور حول ما يعنيه أن يكون الصحفيون، وأن يبدو عادلين.

هناك مبدأ يجمع عليه خبراء الإعلام يطالب وكالات الأنباء والصحفيين على حد سواء على كنتم

آرائهم لتجنب الظهور بمظهر المتحيز. ولا يزال العديد من كبار المحررين يعتقدون أنه كلما قل الكلام على وسائل التواصل الاجتماعي، كان ذلك أفضل.

غالبًا ما يوجد نقاش سام وغير مفيد ولا أخلاقي يرسم صورة كاريزماتية على تويتر، بينما يبقى السؤال الأهم، كيف يجعل الصحفي القراء يثقون به. وفق تعبير الصحفي الأميركي بن سميث. أفنعت شركة «مورنيغكونسولت» لاستطلاعات الرأي، نسبة جيدة من الأميركيين للإجابة على سؤال بشأن الإقلاع عن وسائل التواصل الاجتماعي. وعند سؤالهم عما إذا كان «الصحافيون يتحملون مسؤولية الحفاظ على خصوصية آرائهم، حتى على وسائل التواصل الاجتماعي الشخصية الخاصة بهم»، وافق غالبية الذين شملهم الاستطلاع. وعبر ما يقارب من نصف المشاركين في الاستطلاع عن تزايد ثقتهم بالصحافيين عندما يحافظون على خصوصية آرائهم السياسية والاجتماعية. مع ذلك لا يمكن أن نتقبل فكرة مجردة عن صحافيين لا يغردون في عالم مهووس بتويتر بوصفه تعريفا لما يحدث الآن!

## عقد غير عادل مع شركات التكنولوجيا

نرتبط بعلاقة غير عادلة في العقد الذي نبرمه مع الشركات التكنولوجية الكبرى، في حقيقة الأمر مفردة «علاقة» لا تعبر عن طبيعة العقد وغير جديرة بالوفاء، لأن واقع الحال هو خضوعنا التام لشروط تفرض علينا ونوافق عليها شئنا أم أبينا. فخيار الرفض يحول دون استثمار كل الخدمات، التي تعرضها أجهزتنا اللوحية والمحمولة والساعات وتشغيل الموسيقى.

ماذا يحدث عند النقر فوق كلمة «موافق» لمجرد تحميل أي تطبيق أو برنامج؟

يعني علينا القبول بمحتوى مستندات ضخمة غير قابلة للتفاوض، ومكتوبة من قبل قانوني الشركات ولصالحها، في مقابل الوصول إلى خدماتها.

توجد قائمة طويلة جدا من البنود موزعة בזكاء واحتيال في شروط الخدمة لعمالقة الشركات التكنولوجية، أغلبنا يوافق على تلك الشروط الملزمة دون أن يقرأها، فهي غالبا ما تكون بحروف صغيرة جدا وفقرات طويلة غامضة وغير مفهومة تصل إلى مساحة نص شكسبير، لكنه خال من المتعة الدرامية.

الأهم من ذلك أن غالبية المستخدمين لا يعرفون دلالة الموافقة، وهم يضغطون على كلمة القبول لاستمرار تحميل التطبيق أو لفتح حساب ما. مع أنهم يدركون أن هذا النص الطويل يمثل شروطا ملزمة لعقود خدمة الهواتف وأجهزة الكمبيوتر المحمولة واللوحية والتطبيقات والساعات وأجهزة القراءة الإلكترونية والتلفزيونات. وغالبا ما يعني الاتفاق السماح بإعادة بيع البيانات الشخصية للمستخدمين أو التنازل عن الحق في رفع دعوى أو الانضمام إلى دعوى قضائية جماعية ضد الشركات المجهزة.

حددت صحيفة «نيويورك تايمز» في تقرير اشترك في كتابته نخبة من محرريها المتخصصين في الشؤون القانونية والتكنولوجية، المشكلة الأساسية في العقود التي يقع إبرامها مع الشركات التكنولوجية العملاقة، بأن المستخدمين خاضعون في النهاية لشروط الشركات، لأنهم لا يملكون الوقت أو المقدرة الكافية لدراسة الشروط الطويلة ومخاطرها، فهذه العقود تتضمن أحكاما غامضة وتفسيرات قانونية مطولة تعتمد التشويش والتعتيم وليس التبسيط. بل إن المستخدمين على الأغلب لا يعتقدون بفوائد تلك الشروط إن وجدت أصلا، فماذا عن أضرارها!

سبق وأن كشفت دراسة جامعية أن المستخدم العادي بحاجة إلى 76 يوما من القراءة المعمقة لفهم سياسات الشركات التكنولوجية. وبطبيعة الحال هذه الفرصة غير متاحة لجميع المستخدمين. في جوهر ذلك العقد غير العادل بين المستخدمين والشركات، هناك ترتيب غير متوازن يضع عبئا على المستخدمين، فتحميل تطبيق على هاتف ذكي مثلا، يجبرك على توقيع عقد مع الشركة

المجهزة يتكون من ستين صفحة على أقل تقدير، لا يوجد فيه ما يجعل المستخدم يفهم محتواه القانوني الملزم!

تلعب الشركات التكنولوجية على المفهوم القانوني للتخلص من المسؤولية بتأكيد أنها من بنودها غير إلزامية، وإذا لم يرغب الزبائن في قبولها، فيمكنهم إغلاق حساباتهم أو رفض التسجيل في المقام الأول. لكن هذا الكلام يمثل خدعة معلنة لأن العديد من الشركات جعلت خدماتها ضرورية إلى درجة أن إلغاء الاشتراك ليس خيارا ممكنا، وغالبا ما يتم تقديم شروط جديدة للزبائن في اللحظة التي هم فيها بأمس الحاجة لاستخدام الخدمة.

هل بإمكاننا اليوم تجنب الاشتراك في منتج واحد من خدمات غوغل؟ وحتى لو أردنا إغلاق بريدنا الإلكتروني في غوغل، من يضمن لنا استعادة كل رسائلنا وصورنا؟

بالطبع لا يحدث مثل هذا التشويش والقلق عندما يشتري الإنسان بيتا، لأنه يعرف بوضوح ما يترتب عليه سواء بملكته أو علاقته مع السلطات المحلية والبيئة والجيران، لكن كل من يمتلك حسابا على فيسبوك، عاجز عن سرد ما يترتب عليه في العقد الذي أبرمه مع شركة مارك زوكربيرغ! برعت الشركات التكنولوجية عبر مستشاريها القانونيين في إدخال مصطلحات تفيدها على حساب المستخدمين، تتضمن أحكاما لا يوافق عليها معظم المستهلكين عن فهم مسبق، تمنح الشركات الحق في المطالبة بالائتمان أو تغيير أعمالها، والسماح لها بالاحتفاظ بالمحتوى حتى بعد حذف المستخدم لحسابه، والوصول إلى سجل التصفح الكامل له.

هناك بند في موضوع العقود بين المستخدمين والشركات يفيد بأنه يمكن تحديث الشروط في أي وقت دون إشعار مسبق. ذلك ما تصفه نانسي كيم، الأستاذة بكلية القانون بكاليفورنيا والمتخصصة بالعقود المبرمة عبر الإنترنت، بـ «إحدى الأدوات التي تستخدمها الشركات لتأكيد سطوتها على زبائنها وتقليل حقوقهم». كما تفعل ذلك باستمرار تحديث الشروط والأحكام.

دعك من عبث الشروط المضحكة، مع ذلك نوافق عليها، خذ مثلا تطبيقات إيصال الأطعمة للمنازل التي تشترط على المستخدمين بنودا فيها الكثير من خفة العقل تتعدى خدمة الحصول على الطعام. وتهتم بطبيعة ومهمة من يوصل الطليبة!

خدمة سيارات أوبر مثلا، افتدت بشركتي غوغل وفيسبوك، عندما وجدت القانون البريطاني لا يفي بمتطلباتها، فنصحت المشتركين باللجوء إلى القانون الأمريكي «أي كوميديا قانونية هذه»، وهكذا يبدو الأمر في النهاية وكأنه مشكلة ذات أبعاد سياسية في العقد الذي نبرمه مع الشركات التكنولوجية التي باتت تحكم العالم.

يرى الكاتب مات ليفين في مقال له في «بلومبيرغ» قدرا هائلا من الأسباب التي تفرض علينا عدم الشعور بالارتياح حيال الشركات التكنولوجية الكبرى، لأن حفنة من الشخصيات حازوا على

القوة عن طريق المصادفة، وربما الخطأ. وينقل ليفين عن رجل الأعمال الأميركي سام زيل قوله «لم يبلغني أحد أن لاري فينك قد تقابل مع الرب القدير من قبل حتى ينال كل هذه السلطة». فينك هو المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة بلاك روك، الأكبر في العالم في مجال الاستثمار والحلول التقنية.

في النهاية يبدو أننا تعرضنا لـ«الضرب» من الشركات التكنولوجية العملاقة في عقود الاستخدام المبرمة معها إلى درجة أننا نتقبل هذا الضرب، فقراءة شروط الخدمة غير معقولة لأنها مكتوبة بطريقة تثبط الناس عن قراءتها. وبالتالي إعفاء الشركات من أي مسؤولية عن الأضرار التي يمكن أن تلحق بنا.

## فيسبوك أم فيكبوك!

اختارت صحيفة فايننشال تايمز مفردة فيكبوك «Fakebook» وهي تعلق على خبر قيام شركة فيسبوك بإغلاق 1.3 مليون حساب مزيف في الربع الأخير من العام 2020. وهو رقم يساوي ما يقرب من نصف المستخدمين الحقيقيين النشطين شهريا.

ووفقا لبيانات الشركة نفسها فإنها تزيل مليون حساب مزيف كل بضعة أشهر، مع أنها تزعم أن خوارزمتها من بين أكثر الأنظمة التكنولوجية تقدما في العالم، لكن لا أحد يعرف من يدفع إلى إنشاء هذا الكم الهائل من الحسابات المزيفة، غير خوارزمية الشركة المشجعة على ذلك، من أجل المزيد من المستخدمين والإعلانات والأموال.

لدينا إمبراطورية رقمية مكونة من 3 مليار مشترك، وباعتراف الشركة نفسها يشكل خمسة في المئة منهم حسابات مزيفة أو مكررة أو تدار آليا وليس لأشخاص مُعرفين بأنفسهم.

ولو كان بمقدور محرر فايننشال تايمز اشتقاق مفارقة لغوية ساخرة من كلمة تويتر كما حول فيسبوك إلى فيكبوك، لفعل أيضا مع التقارير المعلنة عن قيام شركة تويتر بتعليق أكثر من مليون حساب مزيف ومشكوك فيه يوميا.

لذلك على الذين لا يفارقون حساباتهم على فيسبوك طوال النهار ألا يفرطوا في السعادة أكثر مما ينبغي وإن تفاعل مع ما ينشرون-بغض النظر عن أهميته- ملايين المستخدمين. لأنهم ببساطة يعرفون أن هناك ملايين الأصدقاء المزيفين يمتلكون وجوها مستعارة وغير حقيقية.

وأنا مثل غيري الكثيرين عبرت عن «احتقاري» لفيسبوك لنفس الأسباب التي عادة ما يحتقر الناس بسببها الأخبار المتعلقة بمس الخصوصية والتفاعلات بالابتسامات الوهمية والمجاملات الكاذبة واللغة الوضيعة، ناهيك عن البذاءة والشائم والتنكيل والكراهية المعلنة. «هذا لا يعني أنني لا أراقب ما ينشر على مواقع التواصل بشكل عام».

إعلان شركة فيسبوك عن حذف أكثر من مليون حساب مزيف مناسبة مهمة للانتباه إلى الخطر الحقيقي الذي يداهم المجتمعات، ففي كل نقاش سياسي منذ أن بدأت فيسبوك بالسيطرة على الديمقراطية وضع عملاق التواصل الاجتماعي نفسه في الجانب الخطأ من التاريخ، وأصبح نافذة لبث الكلام السام والتشجيع على العنف والكراهية والعنصرية والطائفية.

شركة فيسبوك اليوم هي دولة عظمى مارقة خارج نطاق السيطرة، ويجمع أغلب المحللين التكنولوجيين ونسبة كبيرة من السياسيين على عدم وجود قوة على هذه الأرض قادرة على محاسبة فيسبوك لأنها خرجت عن السيطرة بعد أن تغير هدفها من تغيير العالم إلى حكم العالم. الغريب أن العالم يبدو وكأنه منوم مغناطيسيا حيال ذلك مع وجود من يثق بفيسبوك كمصدر

حر وديمقراطي لتبادل المعلومات، بينما مصطلحا ما بعد الحقيقة والأخبار الزائفة كبرا وتضخما مع تضخم فيسبوك.

على مستوى آخر تخطط فيسبوك لتكون بنك العالم الأكبر مع الإعلان عن عملة رقمية، رغم أنها لم تجد لحد الآن من يتحمس لها. فمن سيثق بإيداع أمواله يكون فيه أمين الصندوق «فيك بوك»؟ لا يمكن اعتبار فيسبوك مرآة للأشخاص كما زعم نك كليغ الذي هو بمثابة وزير خارجية الشركة العملاقة، بقوله «فيسبوك منصة أشبه بمرآة للمجتمع»، بل إنها سلاح غير مرخص وخارج نطاق السيطرة، وفي أيدي 3 مليار شخص في جميع أنحاء العالم، وزناد مخترق من قبل عملاء سرين يعملون لصالح الدول والمافيات والأحزاب والتنظيمات المتطرفة. مع ذلك يعيش مارك زوكربيرغ حياته الطبيعية متمتعا بالثراء المادي الهائل الذي يحظى به في وادي السيليكون باعتباره صانع القرار الوحيد في شركة لم يشهد لها العالم مثيلا من قبل.

لا شيء مخيف أكثر من أن تتحول شركة فيسبوك إلى أكبر مستبد في العالم وقوة متعجرفة وشركة غارقة في الظلام لتبادل المعلومات المزيفة، فالتزيف المنتشر سواء بشخصية المستخدمين أو في نشر المعلومات هو مجرد جانب آخر من جوانب التكنولوجيا يقوض مصداقيتها ويحرف مهامها مع الدول ووسائل الإعلام والمجتمعات.

صحيح أن فيسبوك تشجع على المشاركة السريعة والضخمة في تداول الأخبار والاستحواذ على غرائز المستخدمين، لكن عن أي أخبار نتحدث؟ تجيب المحللة التكنولوجية جيميما كيسس: إنها حزمة ضخمة من القصص الزائفة والسطحية وخليط من الصور العائلية مع الصور الصحافية، ليس ثمة حديث عن سياسات تحريرية فيما يتداول على فيسبوك من أخبار.

مع ذلك يشعر الأميركيون، بوصفهم من بين أكبر شعوب العالم الرقميين، بأن وسائل التواصل الاجتماعي ثاني أكبر مصدر إخباري لهم بعد التلفزيون، حسب مركز بيو للأبحاث الذي ذكر في دراسة له أن الفئة العمرية ما بين 18 - 24 عاما ترى في فيسبوك مصدرها الإخباري الأول بعيدا عن المواقع الإلكترونية الأكثر شعبية لتداول الأخبار.

وهذا أمر سار ليفيسبوك ولفكرة التزيف المستمرة والمتصاعدة إن لم تكن نوعا من العبودية المعاصرة متمثلة في إدمان المستخدمين ليفيسبوك. تزعم شركة فيسبوك أنها دفعت الملايين من الدولارات كمكافآت لعشرات الباحثين والخبراء التكنولوجيين من أجل كشف الثغرات الأمنية. لكن ذلك ليس من أجل عيون الحقيقة التي يصبو إليها المجتمع، بل من أجل أن يكون جميع المستخدمين تحت سطوتها للتفاعل التجاري مع غرائزهم.

لذلك لم تعترف شركة فيسبوك بمعضلتها الأخلاقية مع المجتمعات وهي تعلن عن حذف أكثر من مليون حساب مزيف الأسبوع الماضي. فلم يكن التزيف قد حصل بهذا القدر لولا «فيك بوك».

## مختبر الديمقراطية يرفع من قيمة فيسبوك إلى تريليون دولار

السعادة التي غمرت مارك زوكربيرغ تمتلك نفس مواصفات سعادة مصنعي وناشري المواد الإباحية، في قضية مثيرة شغلت الولايات المتحدة عام 1964.

كانت الدعوى آنذاك على شركات تصنّع وتروّج وتبيع موادا إباحية، لكن قاضي المحكمة العليا الأميركية تساءل في متن الحكم: ما هي المواد الإباحية؟ لا يوجد تعريف قانوني لها. صحيح أن القاضي يعرف تلك المواد عندما يراها، لكنه تذرّع بأنه لا يستطيع الحكم قانونيا عليها.

ونجى «الإباحيون» قبل أكثر من نصف قرن من الإدانة أمام القضاء، مثلما نجت شركة فيسبوك من إدانتها بالاحتكار، وفق نفس المعايير القضائية الضيقة، بمجرد استبدال كلمة الاحتكار بالإباحية. بالطبع، ندرك جميعا أن تلك المعايير القضائية تأتي من «مختبر الديمقراطية» الأميركية، لكن قاضي المحكمة الفدرالية، وهو يصدر حكمه بعدم فناعة القضاء بأن الشكوى غير كافية من الناحية القانونية لإدانة فيسبوك بالاحتكار، رفع من قيمة الأسهم المالية لهذه الإمبراطورية الرقمية الهائلة إلى تريليون دولار!

بينما لو تمكنت لجنة التجارة الفدرالية صاحبة الدعوى من إدانة فيسبوك بالاحتكار، لكان قد سُحب من الشركة توابعها إنستغرام وواتساب.

يكفي أن نتخيّل أن فيسبوك عندما اشترت واتساب عام 2014 مقابل 19 مليار دولار، كانت تفكر في استقطاب مليار مستهلك ليتحولوا لاحقا إلى أموال. وقبلها بعامين فعلت الأمر نفسه مع إنستغرام.

صُدّمت لجنة التجارة الفدرالية وهي تستمع إلى قرار المحكمة الذي نص على «فشلت اللجنة في تقديم دليل على زعمها بأن فيسبوك يحتكر شبكات التواصل الاجتماعي وأنه يمتلك حصة فائضة بقيمة 60 في المئة من سوق وسائل التواصل». قرار المحكمة بما يحمله من نكسة يبدو كافيا لاستعادة قصة تبرئة مروجي المواد الإباحية أمام القضاء الأميركي.

لا أعرف ماذا كان تعليق أصحاب المنتجات الإباحية عام 1964، فتاريخ القضية كان سنة ولادتي بالضبط، لكنني يمكن أن أتخيّل سعادتهم بنفس منسوب غبطة المرشد الأعلى لفيسبوك زوكربيرغ وإمبراطوريته تعبّر عن انتصارها بالقول «يسعدنا أن قرار المحكمة الفدرالية يعترف بالعيوب في الشكاوى الحكومية المقدمة ضد فيسبوك. نحن نتنافس بشكل عادل لكسب وقت الناس واهتمامهم وسنواصل تقديم منتجات رائعة للأشخاص والشركات التي تستخدم خدماتنا».

بيان الانتصار لشركة فيسبوك الغارقة في الظلام يعيد مزاعم زوكربيرغ بأنه لن يكتفي بربط

العالم، بل سيحكم العالم باعتباره دولة فوقية لديها ثلاثة مليارات مستخدم، ليصل في النهاية إلى تقويض المؤسسات والممارسات الديمقراطية. فصعود فيسبوك الذي لا يرحم، يخفي حقائق غير مرغوب فيها، شركة تكنولوجية عملاقة تريد أن تضع القضاة وتحاكم نفسها بنفسها.

هل يجدر بنا أن نذكر قاضي المحكمة الفدرالية الأميركية وهو يبرأ فيسبوك المستبد الأكبر في العالم من الاحتكار، بمقولة زوكبيرغ الشهيرة عام 2012 بأن فيسبوك لا يعني له مجرد شركة، بل بناء شيء يغيّر الواقع، ويحدث تغييرا فعليا في العالم. مثل هذا الكلام كان قد أطلقه بطريقة ما نابليون بونابرت في حلمه العالمي، وأعاد أدولف هتلر في مسعى لإخضاع قارة أوروبا.

لكي نفهم غطرسة فيسبوك تدعونا الكاتبة كاثرين لوس الناطقة السابقة باسم زوكبيرغ إلى مشاركتها الرحلة إلى قلب الشبكة الاجتماعية في كتابها الشهير «ملك الصبية»، وهي تكشف لنا بأن زوكبيرغ كما لو أنه يفكر في كل شيء متعلق بتسيير الأمور مع سكان دولة افتراضية يتزايد عددهم باطراد دائم.

وتشير في ذلك إلى أنه طالما عدّ فيسبوك وفق مفهوم «شركات فوق الدول» معبرا عن اعتقاده بأننا جميعا سنصبح بمثابة خلايا تتواصل تلقائيا وتعمل بسلاسة وتشكل وحدة البناء والوظيفة في جسد فيسبوك، وفي حقيقة الأمر ذلك استحوذ على العالم الافتراضي بأسره!

لذلك يرى الناقد الأدبي والتكنولوجي نكولاس كار أن فكرة بناء مجتمع على نطاق كوكبي لا تبدو مثيرة للجدل من الوهلة الأولى، وهي أمر عملي وضروري وجيد تماما، لكنه يعتبر زوكبيرغ مثل وادي السيليكون فقاعة تكنولوجية، خارج السياسة، خارج التاريخ.

بيد أن هذا التوصيف الباهر لا يعد شاهدا أمام المحكمة التي أصابت بقرارها هيئات مكافحة الاحتكار في الولايات المتحدة بانتكاسة عندما كانت تأمل بتفكيك أكبر شركة غارقة بالظلام في التاريخ.

صحيح أن الخيبة التي أوجدها قرار المحكمة ستزيد من الضغوط والمطالبات للكونغرس الأميركي لتحديث قوانين مكافحة الاحتكار في البلاد، لكن القرار في الوقت نفسه رفع الضغط عن فيسبوك باعتباره قوة اقتصادية وسياسية فوق القضاء والحكومات.

تلك النكسة دفعت إيفان جرير من مجموعة «القتال من أجل المستقبل» المعنية بالحقوق الرقمية، إلى القول «إننا لا نستطيع أن نجلس ونتربح أن تنقذنا المحاكم من الاحتكارات التكنولوجية الكبرى». فالمحكمة التي أقرت بأن فيسبوك يتمتع بقوة سوقية هائلة، تجاهلت غطرسة تلك القوة.

وحتى رجال القانون يرون في القرار القضائي إشارة سيئة للغاية منذ بداية المعركة مع التكنولوجيا العملاقة. لكن هذه معركة واحدة في حرب مستمرة.

في النهاية، ساعد قرار المحكمة الفدرالية فيسبوك على الاستمرار في كسر التاريخ بما يمثله من قوة تكنولوجية.

ومن أجل إعادة التاريخ مرة أخرى إلى سكتته، يجب أن تكون الحتمية التكنولوجية مرادفة للحتمية التاريخية، وفق تعبير نكولاس كار مؤلف كتاب «الضحالة: تأثير الإنترنت على عقولنا» الذي سبق وأن استنتج أن زوكربيرغ فصل فيسبوك عن الواقع، وأظهر كيف يمكن لشخص أن يكون على حد سواء، ذكيا بطريقة مذهلة وساذجا بشكل مثير للدهشة.

ليصل إلى القول إن زوكربيرغ ليس شخصا شريرا، لكنه لا يعرف سوى القليل عن العالم الذي يعيش فيه البشر. والمفاجأة تكمن في تجاهل قاضي المحكمة الفدرالية الأميركية كل ذلك وتبرئة فيسبوك.

## نهاية عصر الراكب المجاني على الإنترنت

ما زالت بعض مقاهي الإنترنت مفتوحة، لكن سؤال أين تلك المقاهي يمتلك أهميته أيضا، فهي على وشك الاندثار تدريجيا، إن لم تندثر في مدن كثيرة أضحت رقمية بامتياز.

قبل ثورة آي فون كانت مقاهي الإنترنت منتشرة وتعرف عن نفسها بين مقهى وأخرى، إلا أنها اليوم لا تكاد تبدو ظاهرة للعيان. فخدمة الإنترنت صارت في جيوبنا ومحفظاتنا الصغيرة.

ووصل الأمر إلى ما يمكن أن يعرف بـ «الراكب المجاني» إذ صار من السهولة بمكان الحصول على خدمة الإنترنت من المتاجر والمطاعم بعد شيوع خدمة «واي فاي». وبينما كانت بعض الفنادق تثير الاستهجان بفرض أجور مضافة على النزلاء للحصول على خدمة الاتصال بالإنترنت، كان التساؤل المتهكم حينها أيهما أضمن الماء أم الإنترنت؟ هل يمكن أن تستحصلوا مالا مقابل كل مرة يستحم فيها النزول في غرفته!

صحيح أن الإنترنت صار شبه مجاني اليوم، لكننا مقبلون على دفع الثمن عندما نصل إلى نهاية التصفح بحرية ونضوب الثروة المجانية التي كانت طعاما أقبلنا عليه جميعا. فإن لم ندفع ثمنا من قبل ليس لأننا لم نكن زبائن، بل باعتبارنا منتجين توظفنا الشركات التكنولوجية العملاقة لفائدتها. ويوما بعد آخر تتحول المواقع إلى استنزاف المستخدمين بفرض التسجيل بمقابل اشتراك شهري حيال كل خدمة تقدمها، فالوقت الذي كان فيه كل شيء مجانيا على الإنترنت صار يضيق أمامنا: البريد الإلكتروني، البرمجيات الحرة، التطبيقات، التخزين السحابي، حفظ الصور، حسابات على مواقع التواصل، محركات البحث... إنها وجبة مجانية ضخمة لا نمل من التهامها طوال الوقت، لذلك عد الإنترنت خدمة هائلة للبشرية، بل هو أشبه بفضاء شاسع للحرية.

واليوم نكتشف أن الشركات التكنولوجية العملاقة أذكي من أن تقدم تلك الخدمة مجانا «ومتى لم تكن ذكية»، وكانت تستدرجنا من أجل إيقاعنا في فخ الاشتراك المدفوع، لتنتهي فكرة الوجبة المجانية، تماما مثل المطعم الذي يقدم أطباقه في أول يوم افتتاح له، يقبل عليه الجميع لتذوق الاحتفالية المجانية كي يأتوا في الأيام القادمة لدفع أثمان ما التهموه مجانا بالأمس.

في حقيقة الأمر لم يكن ثمة شيء مجاني في كل الذي كنا نحصل عليه في خدمات الإنترنت، كان هناك ثمن خاص ندفعه، من دون أن نشعر به، في وقت تجمع كل الأبحاث النفسية على أن الناس لا يتصرفون بعقلانية مع الخدمة المجانية التي يحصلون عليها. أو بتعبير سيمون بيت المتخصص في البرمجيات في هيئة الإذاعة البريطانية «بي.بي.سي» «إذا كان هناك شيء مجاني، فسنكون مستعدين لدفع ثمنه لاحقا».

لذلك نكتشف اليوم أن الخدمة المجانية في التصفح والتجوال الرقمي كانت مجرد فترة اختبار

من قبل الشركات التكنولوجية لنا جميعا وإن طالت نسبيا. وفشلنا فيها جميعا أيضا، فسعدتنا بالمجاني لن تدوم طويلا، إلا إذا كانت الطموحات الرقمية للبعض متواضعة في استحصال الخدمات التي يعمل عليها أو يتسلى بها.

وإذ لم تكن ثمة وجبة رقمية غير مدفوعة الثمن خلال الزمن الماضي، فإن القادم يخبرنا بأن لا شي مجانيا مستقبلا! فقد بدأ فرض رسوم على ما نحصل عليه، ولم يعد الترحيب مستمرا بالمسافرين على الإنترنت وفق خدمة «الراكب المجاني»!

في كل الذي يحصل، لم يكن المستخدمون وحدهم غير عقلانيين في الإقدام الشره على خدمة الإنترنت، كانت الشركات أيضا تغدق علينا بخدماتها المفتوحة، فالصحف الورقية مثلا لم توزع نسخها المطبوعة مجانا للجمهور، لكنها تعرض للمتصفحين كل محتواها على مواقعها الإلكترونية. وأحد أهم الأسباب التي جعلت كلمة الخدمة المجانية تبدو مقبولة للشركات، هي الأموال التكنولوجية المتدفقة عليها من جانب آخر.

خذ مثلا إن شركة مايكروسوفت لم تفرض رسوما عند توزيع نظام التشغيل ويندوز 10، لأنها ببساطة كانت تستحصل أموالا من الخدمة التي تلي تحميل المستخدمين لنظام التشغيل الجديد. اليوم يستعاد الكلام التقليدي عن أهمية المال عندما يتعلق بالإنترنت والخدمة التكنولوجية المصاحبة له، بنفس الذريعة التاريخية التي تنهي الكلام عن الخلاف على الأجور، فعمال البناء لا ينهون يومهم في تشييد المنازل ويعودون أدرجهم قبل استحصال أتعابهم. البيوت لا تبنى بالمجان أيها الراكب المجاني!

هذا يعطينا تفسيراً غريباً عن دوافع القرصنة على الإنترنت، مع أنه لم يكن من الواضح لماذا تكون بعض الخدمات مجانية للمستخدمين بينما لم تكن كذلك الأخرى، مع أن كليهما متطابقتان وظيفياً، «تذكر جملة الماء المجاني والإنترنت المدفوع في الفنادق».

تسوغ ذلك إحدى شركات مكافحة القرصنة بعد أن أصبح «المجاني» هو سعر الإنترنت، بالقول من الطبيعي ألا يقوم المرء بسرقة سيارة، لكن شركات السيارات لا تقدمها للناس مجانا.

مع ذلك يتساءل المستخدمون كيف يتسنى لنا الاستمرار في خدمة واتساب من دون دفع اشتراك أو دعم الجهات المعلنة. ما ليس واضحا بالنسبة إليهم الكيفية التي تكسب بها الشركة المال.

يفسر لنا ذلك المستشار التكنولوجي لهيئة الإذاعة البريطانية بن باكرين بالقول «عندما اشترت شركة فيسبوك واتساب مقابل 19 مليار دولار، فإنها كانت تفكر في استقطاب مليار مستهلك ليتحولوا لاحقا إلى أموال».

كذلك كانت الشركات التكنولوجية العملاقة تكسب الأموال من منتجاتها الأساسية وليس لسواد

عيوننا تسمح لنا بالتمتع ببرمجيات خدمة الإنترنت المجانية، والتي لن تدفع في النهاية أي تكلفة عن استهلاكنا. وهكذا لم يكن الإنترنت في حقيقة الأمر أرض حرية التصفح المجانية بقدر ماهي لوحة إعلانات ضخمة، كانت الشركات التكنولوجية تستدرجنا إليها لحبسنا فيها! استحوذت تلك الشركات الثرية على بياناتنا الشخصية وتاجرت بانتباهنا وحاجتنا المستمرة لها. خفضت الأسعار للقضاء على المنافسين، وأعدت رفعها بعد احتكارها للفضاء الرقمي. ولن يكون بعيدا أن يتم استبدال إشارات «مجاني» على مواقع الإنترنت إلى علامة الدولار!

## مليونية المشاهدات على يوتيوب لعبة رقمية لا إنصاف فيها

تحولت الجملة التي كتبها عن الملايين الذين تابعوا أغنية «ممکن» للفنانة اليمينية بلكيس على يوتيوب بوصفها عملية عددية لا أهمية إبداعية لها، إلى مثار جدل ينم عن السطحية مثلما يعبر عن الأجواء السامة وغياب الأفكار في النقاش الذي يحدث اليوم على مواقع التواصل. رفض التفهم جاء لمجرد اعتباري إياها لعبة عددية على يوتيوب، لا أهمية لها عندما يتعلق الأمر بالقيمة الإبداعية.

المقال تعرض لتنكيل حشد من التعليقات واتهامات تتذرع بأن عشرة ملايين تابعوا أغنية «ممکن» رقم قادر على كسر أي فكرة نقدية مهما كانت درجة أهميتها، عن كون الأغنية تعبر بامتياز عن الصراخ.

أرى أن ذلك مثال جيد للحديث عن الملايين التي تحصدها الفيديوهات والأعمال على يوتيوب ومواقع التواصل الأخرى، وإن كانت لا تشكل، وفق التقويم المفرط بالتفاؤل، جزءا من قيمة إبداعية يمكن التعويل عليها في تقييم الأعمال.

صحيح أن ذلك العدد الهائل مثال معبر عن الشهرة في الثقافة السائدة وجني الأموال، ويمكن عن طريقه قياس توجهات الرأي العام من قبل الباحثين، لكن لا يمكن اعتبار ضخامة عدد المتابعين مقياسا نقديا أساسيا للقيمة الفنية لأي نتاج.

سنجد فيديوهات على، سبيل المثال، عن ققط وكلاب تحظى بمتابعة مليونية لأنها تبعث على التسلية، بينما لا تلقى أعمال موسيقية عميقة ولو نسبة ضئيلة جدا مقارنة بمتابعي فيديو الققط الشهير!

هناك علاقة يمكن أن توصف بالمريرة في عالم التكنولوجيا الإعلامية اليوم، عندما تكتسب فيديوهات أبطالها من الحيوانات، الملايين من علامات الإعجاب بينما يترقب فنانون جادون جمهورا متواضعا يرضى أو ينتقد إبداعهم!

كذلك تغيرت موازين قوى التأثير، إثر إعادة توزيع النفوذ بين الشخصيات العامة والمشاهير والفنانين بعد أن وفرت لهم المنصات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي خطا مباشرا إلى جمهورهم واستغنوا بذلك عن وسائل الإعلام وما توفره من مسؤولية نقدية بحساسية عالية.

صاحب ذلك الاستغناء عن وسائل الإعلام التقليدية، تراجع في حساسية ما يقدمه الفنانون، بذريعة أن الجمهور وحده من يحكم على النتاج الإبداعي عبر مؤشر ارتفاع أو انخفاض عدد المشاهدات.

كانت أهمية أغنية «ممکن» موضوع الجدل السطحي الذي رافق مقالي، تكمن في الملايين

الذين تابعوا الأغنية على يوتيوب، وكل قراءة نقدية أخرى لا أهمية لها بنظرهم، وتلك لعمري نكبة فنية تشبه نكبتنا السياسية عندما نظر لها وفق «سيكولوجية الجماهير» التي يرى فيها غوستاف لوبون أن الجماهير لا تعقل، فهي ترفض الأفكار أو تقبلها كلا واحدا، من دون أن تتحمل مناقشتها، وما يقوله لها الزعماء يغزو عقلها سريعا.

يمكن أن نستبدل هنا مفردة «الزعماء» بـ «المطربين» لنصل بسهولة إلى دلالة أن تحصد «أغنية» بنص ركيك ومبنية لحنيا على الصراخ، عشرة ملايين مشاهدة على يوتيوب!

وبطبيعة الحال يجلب العدد الهائل من الإعجاب والمتابعة على المنصات التكنولوجية الأموال للفنانين أيضا، لذلك يعولون عليها أو على الطريقة التي تجلب المستخدمين إليهم أكثر من أي شيء آخر.

عندما أثرت قضية الأموال التي تجنى من تلك اللعبة العديدة في المنصات الإلكترونية، فإن آخر شيء يمكن التفكير به هو قيمة ما يبث ويحمل.

ذلك ما يفكر به غالبية المطربين والنشطاء والعارضين والطهاة... في الفيديوهات المحملة على يوتيوب والمنصات الأخرى.

لقد انضمت شركات الإنترنت الكبرى إلى فكرة الإنفاق والتبرع، بعد أن نجحت «اللعبة المالية» عند يوتيوب عندما وسعت الشركة ميزة الإعجاب والتصفيق والمتابعة بمقابل مالي، فإذا كانت يوتيوب تدفع في بعض البلدان 15 دولارا لكل ألف مشاهدة فإن نفس عدد المشاهدات يكافأ بخمسة دولارات في الإمارات بلد إقامة بلقيس. كذلك سعت منصة سبوتيفاي التي تعد الأشهر في تقديم الخدمات الموسيقية، إلى فتح نافذة التبرع من قبل المستخدمين، بدلا من أن تكون مصدرا ماليا للموسيقيين من إيراداتها السنوية التي تصل إلى عشرة مليار دولار تقريبا.

شركة تويتر أطلقت نافذة «تب جار» بهدف توجيه التبرعات إلى «المبدعين»! وقدم التطبيق الصوتي الجديد كلوب هاوس الذي تقدر قيمته بمليار دولار، أداة «لمساعدة منشئي المحتوى في بناء مجتمع وجمهور وقوة تأثير».

بالنسبة إلى بعض الناس، قد يبدو كل الذي يحصل من جني الأموال عبر المنصات الرقمية، أمرا يعمم الفائدة، لكن الشركات التكنولوجية الكبرى تتجنب في هذه «اللعبة المالية» المغربية المتصاعدة والمستمرة الأسئلة المؤثرة بشأن المحتوى المتميز. في وقت يتضاءل الاهتمام بالمبدعين الحقيقيين، وفق تعبير جون هاريس الكاتب في صحيفة الغارديان البريطانية الذي وصف الأمر وكأن الملايين من المتابعين يغدقون بالضوء على كل الذي يبث باعتباره مصدرا إبداعيا. فيما قيمة المحتوى لا تقول ذلك على الأغلب.

وكتب هاريس «يخفي الانبهار الرقمي للقرن الحادي والعشرين حيلًا قديمة، طالما استُخدمت

في جمع التبرعات من قبل لإبعاد الأنظار عن مسألة الاستغلال واللا إنصاف».

ونحن نستمر بالانتقال وبتسارع من العالم القديم في صناعة ونشر المحتوى إلى العالم الجديد «ما أكتبه الآن يستخدم كل الأدوات المتاحة لي في العالم الجديد» لا نرفض الاستفادة من التغيير الحاصل في عالم الأعمال، لكن الاقتصاد الثقافي والإعلامي يعمل وفق نموذج مختلف كلياً عن الثقافة الواطئة التي تشكل بمجملها عامل جذب بغض النظر عن قيمة ما تقدمه من محتوى. فعندما تقدم قراءة مبتكرة تحمل الجديد من الأفكار لرواية العطر لباتريك زوسكيند مثلاً، وإن كانت صدرت منذ عقود، فإنك تسهم في إثراء مدونة المعرفة الإنسانية، لكن لا يمكن لك أن تحصي نصف مليون دولار مثل التي نزلت على سيدة أميركية بعد أن نشرت فيديو لشقيقتها وهي تطهي ديكاً رومياً! أو تلك الطالبة في المدرسة الثانوية التي حصلت على مليون دولار مقابل الفيديو الذي نشرته لطائر بملابس جديدة!

مقابل تلك الأموال دعونا نتأمل العدد المخيب للآمال من الصحف والمجلات التي أغلقت منذ انتشار وباء كورونا إلى اليوم، تلك أزمة وجودية تصيب المعرفة بمقتل وليس الصحافة وحدها.

## الشوارع لم تعد ميدانا للاحتجاج بوجود منصاتنا الرقمية

ما أهمية قرارات الحكومات في منع التظاهر، بل ما أهمية الرقيب أصلا، ما مصير حارس البوابة، هل مازال حيا، هل يوجد نص ممنوع وآخر مسموح به، هل بإمكان الحكومات مصادرة الصحف ومنع نشر المقالات؟

في يوم ما كانت بعض الحكومات تمنع توزيع المجلات وتصادر الكتب. بل إن بعض الصحف تصدر لحظة خروجها من المطبعة.

كل هذا لا أهمية له اليوم!

ويبدو من المفيد إعادة إطلاق هذه الأسئلة واستعادتها من زمن مقيد ومخيف سياسيا، مع تصاعد التساؤلات عن تراجع التظاهرات في المدن العربية المعبرة عن رأي الشعوب الناقمة على القصف الإسرائيلي لمدينة غزة.

من قال إنهم لا يحتجون! إنهم جميعا يتظاهرون وبكثافة قل نظيرها، يكفي أن نختار أي هاشتاغ متعلق بموضوع فلسطين لنجد أن مئات الآلاف يدنون احتجاجهم تحته.

فالشوارع لم تعد ميدانا للتظاهر بوجود منصاتنا الرقمية المعبر عن آرائنا المكتوبة والناقل لصوتنا المسموع بغض النظر عن أهميته أو جديته أو تأثيره. هكذا انتقل الشارع العربي إلى الإنترنت، وهكذا أظهرت الحكومات عجزها عن إحياء الرقيب المقتول بمعاول فيسبوك وتويتر وإنستغرام وكلوب هاوس...

الكلام الذي يتحدث عن خفوت وتناثر الاحتجاجات يجد له إجابة جاهزة بأن الصراخ يتصاعد على مواقع التواصل من كل البلدان وبإمكانه أن يصل إلى أبعد مدينة في العالم. هذا لا يخفي أن الاحتجاج الرقمي يحمل جانبيين وغالبا ما يحدث الاشتباك بينهما بالنص والصوت.

لو امتنعت أي محطة فضائية عن بث فيديو ما عن القصف الإسرائيلي لمباني غزة، هل يمكن لإدارتها أن تتوقع أنها حالت دون مشاهدة الناس لهذا الفيديو؟

لا أعتقد ذلك، فنحن نتحدث عن منصات شخصية يمتلكها الملايين تتسم بالعجالة في نشر كل ما يتاح لها بغض النظر إن كان صحيحا أو مزيفا.

تغيرت وسائل الإعلام وتغيرت البيئة معها وطريقة التعبير عن الرأي والاحتجاج وكان لذلك تأثير كبير على سلوكنا الطبيعي. فنحن نتظاهر ونعبر عن ازدراؤنا للآخر ورفضنا للقرارات السياسية والحرب، على منصاتنا الشخصية ولا نحتاج الخروج إلى الشارع.

لقد صنع فيديو قصير الحدث في حي الشيخ جراح بالقدس الشرقية، ولم تصنعه أي وسيلة إعلام كبرى.

فبدأت قصة الاحتجاج من ذلك الفيديو الذي طاف العالم خلال ساعات وأيقظ الحركات الاجتماعية والسياسية، وكسر فكرة المواطنة الهشة داخل المجتمع الإسرائيلي.

ذلك الفيديو كان لشابة فلسطينية تصرخ بلغة إنجليزية غاضبة في وجه رجل يهودي «أنت تسرق منزلي» فرد عليها «إذا لم أسرقه فسوف يسرقه شخص آخر». هنا ابتدأت المأساة المتواصلة عن حياة منفصلة وغير متكافئة بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

كان الاحتجاج الافتراضي أكثر كثافة وتأثيرا سياسيا من الاحتجاج الواقعي على أرض القدس الشرقية وبقية العواصم العربية.

السياسيون وضعوا خططهم الحربية تأسيسا على ذلك الفيديو الذي تناقله الفضاء الرقمي، فاندلع القتال. وفقدت عندها الحكومات سلطتها على الاحتجاج الرقمي، ولم يتطلب منها كما جرت العادة في عقود مضت أن تنشر قواتها في الشوارع.

ذلك الفيديو القصير حقق لحد الآن ما لم تحققه عقود من الاحتجاجات العربية ومقاطعة إسرائيل واندلاع العنف المنتظم.

كانت وسائل الإعلام وخصوصا الغربية منها، ترى مؤشر الأحداث وفق درجة حرارة ما كان يسمى «الشارع العربي». هذه المرة، بعد أسبوعين من حملة القصف الإسرائيلية التي أودت بحياة المئات من الفلسطينيين أغلبهم من المدنيين، انتقلت درجة حرارة المؤشر من الشارع العربي إلى مواقع التواصل الاجتماعي بعد أن فرغت الطرقات من الحشود البشرية المعتادة.

الإنترنت شارع عالمي يشكل الشارع العربي جزءا منه ويمتلك القدرة على أن يكون له تأثير أوسع مما كان سائدا في ميادين المدن العربية.

استبدلت في هذا الشارع الرقمي الأسلحة والعصي والصراخ والبصاق... بالهاشتاغات والصور والتعبير اللغوية والرموز والرسومات الاحتجاجية. أين بإمكان رجال الشرطة وما يسمى بقوات مكافحة الشغب التواجد لحظتها؟ ألم أشكك في مقدمة هذا المقال بوجود حياة أصلا للرقيب!

صحيفة نيويورك تايمز جمعت تعبيرات رقمية احتجاجية من على إنستغرام وتويتر وفيسبوك وتيك توك... وعدت النشطاء العرب على مواقع التواصل أكثر تأثيرا من السياسيين، عندما أوصلوا صورة عما يجري على الأرض لجمهور عالمي لم يعرف من قبل أين تقع غزة! إلى درجة أن حسابا أميركيا على إنستغرام مهتما بشؤون الموضة يحظى بمتابعة 2.7 مليون متابع أعاد ثلاثة منشورات متعاطفة مع الفلسطينيين.

يقف المحتجون الرقميون ضد حجب وجهة نظرهم من قبل وسائل إعلام مدفوعة بمصالحها أكثر من نقل الحقيقة، وأنهم في احتجاجهم الرقمي يرون أن استخدام مفردة «الصراع» من قبل وسائل الإعلام لا يعكس الحقيقة، لا يوجد أنداد في هذا القتال.

ويعزو مايكل فيشباخ مؤلف كتاب «القوة السوداء وفلسطين» الاحتجاج الرقمي المتصاعد إلى وجود شعور غريزي بالتضامن.

وقال إن «الفارق الرئيسي بين الماضي والحاضر هو السرعة. بينما استغرقت الرسائل الإخبارية الموجهة ضد إسرائيل شهورا لتنتشر في الستينات، فإن عمليات إعادة النشر والتغريد اليوم تتراكم خلال أقل من دقيقة».

لذلك ساعد هذا الاحتجاج الرقمي المتصاعد والمستمر على تغيير القصة، أو تصحيح معلومات فيها على الأقل، وكان مصدرا لكبرى وسائل الإعلام في العالم. الأمر الذي جعل وسائل إعلام محترفة تحذف معذرة بعض ما نشرته وأنحت باللائمة في ذلك على مسألة تقنية.

كل ذلك لا يمنع وجود كم هائل من التضليل والتزييف في الاحتجاج الرقمي من قبل النشطاء، لأن وسائل التواصل الاجتماعي لا تتحلى بالصبر والدقة، ولا تمتلك الحساسية التي تفرضها المسؤولية العالية للصحافة.

## حرية التعبير عند السيد يوتوب

تستعيد سوزان وجسيكي الرئيس التنفيذي لموقع يوتوب عقدة الرقيب في تاريخ أسرتها وهي تدافع عن حرية الرأي بما ينشر على المنصة.

السيدة وجسيكي تنحدر من أم روسية ووالدها أميركي من أصول بولندية، وتعلمت منذ صغرها ماذا تعني مراقبة الرسائل المكتوبة في الأنظمة الشيوعية السابقة، لتتخذها مسوغا وهي تعرض أفكارها بشأن التعايش بين حرية التعبير ومسؤولية الشركات التكنولوجية الكبرى.

تستذكر المدير التنفيذي للموقع الذي سرق جمهور التلفزيونات وكشف لنا الشغف بمقاطع الفيديو بين الملايين من المستخدمين لمجرد أن نعرف أن مليار ساعة من المحتوى تتم مشاهدتها يوميا على يوتوب، كيف أنها كانت تخشى أن توضع رسائلها إلى جدها للرقابة، بعد أن فر والدها من بولندا الشيوعية آنذاك إلى الولايات المتحدة، بينما بقي جدها خلف الستار الحديدي، وفق تعبيرها.

لذلك تعتقد أن مجرد وصول الحكومة البولندية الشيوعية إلى رسائل الطفلة التي تكتب من الولايات المتحدة يشكل خطرا على جدها.

بالنسبة إلى وجسيكي تلك مقدمة ملائمة جدا للجمهور الغربي، وهي تكتب في مقال بصحيفة وول ستريت جورنال هذا الأسبوع، مدافعة عما أسمته تحقيق التوازن بين الاهتمامات المتنافسة ومطالبة الحكومات بوضع قواعد واضحة ومرنة بشأن التعامل مع مفاهيم حرية التعبير عند نشر مقاطع الفيديو.

ولأن الاتفاق على مفاهيم واضحة وقاطعة عن حرية التعبير، نسبي للغاية بين دول العالم الديمقراطية منها والدكتاتورية، فإن يوتوب بدوره يجد صعوبة تتزايد يوما بعد آخر بشأن القضايا المتعلقة بذلك، لذلك يطالب الحكومات الديمقراطية بتزويده بمبادئ توجيهية واضحة حول ما هو غير قانوني ليساعده على إزالة المحتوى بسرعة وكفاءة أكبر. وكأنه في ذلك يرمي كرة المحتوى الضار في مرمى الحكومات، في الوقت الذي يشدد الموقع فيه على أن تستند تلك التوجيهات والقوانين إلى المعايير الدولية، حيث يوازن المسؤولون بين الحق في الحصول على المعلومات وخطر الضرر.

وبطبيعة الحال لا يوجد بين الأفراد في كل دول العالم من يثق بالحكومات، حتى الديمقراطية منها، عندما يتعلق الأمر بما تريد أن تمنعه عن الشعوب. على نفس المستوى الذي يرتفع فيه منسوب عدم الثقة بالشركات التكنولوجية الكبرى، بوصفها نوعا آخر من الحكومات الجديدة في العصر الرقمي تفتح صناديقها السوداء كي يضع الناس فيها المزيد من الأموال.

وفي كل ما عرضه السيدة وجسيكي، لا يعفي يوتيوب من مسؤولية ما يحصل اليوم من تشهير وتلفيق والحط من قدر الأشخاص في كم مخيف من المحتوى المتطرف والمضلل، بينما إدارة الشركة لا تتوقف عن الإدعاء بدقة خوارزمتها العالية لمنع الخطاب السام.

هذه ليست المرة الأولى التي تعيد فيها وجسيكي تعريف نفسها للجمهور بالقول «أولويتي القصوى هي التحلي بالمسؤولية». وهي تواجه ما يقدمه النشطاء والمشرعون الحكوميون المزيد من الأسباب للهجوم على نموذج يوتيوب الاقتصادي القائم على منح المستخدمين أكبر قدر من الحرية في نشر فيديوهاتهم.

محاولة يوتيوب تحقيق توازن شبه مستحيل بين رعاية مجتمع رقمي سريع النمو من النشطاء والمشاهير الذين يثون مقاطع الفيديو عبر الموقع، والتعهد في الوقت نفسه بمراقبة الفيديوهات المسيئة وحماية الملايين من المستخدمين. فلم ينتصر أو يسعد أحد تقريبا في خضم معركة سياسية مستمرة بشأن حماية الخصوصية وحقوق الملكية الفكرية ومراقبة المحتوى على المنصة التي تتصارع فيها الفائدة مع الأضرار التي تسببها.

كما يبدو لي أن التحديات غير المسبوقة، مشتركة بين المنصات الرقمية والحكومات لفرز الأسئلة المعقدة وتحديد مكان رسم الخطوط على الخطاب المنشور.

فبينما يقدم صانعو السياسات ومدونو القيم في جميع أنحاء العالم مقترحات تنظيمية للشركات التكنولوجية العملاقة، يجادل البعض بأن الكثير من المحتوى الضار مازال متاحا ومستمرًا على المنصات. ولا تعمل الشركات ما يكفي لمنعها.

لذلك تقترح الرئيس التنفيذي لموقع يوتيوب مجموعة مبادئ للاتفاق على ما ينشر من دون التراجع عن فكرة الإنترنت المفتوح وأهميته في تغيير المجتمعات نحو الأفضل. والقبول بمبدأ الفضاء المفتوح مع أنه يعني بالضرورة أن الأشرار والسيئين سيتخطون الحدود فيه!

وتتذرع وجسيكي باحتمال إسكات الأصوات المبدعة وإلغاء الأفكار الملهمة بمجرد تبني قرار حذف كل منشور مثير للجدل.

وبينما ترفض الإشراف الحكومي على نشر المحتوى على منصة يوتيوب، تعبر عن إيمانها بأهمية تمتع الشركات التكنولوجية بالمرونة لتطوير ممارسات مسؤولة للتعامل مع الضرر الذي يسببه محتوى قانوني في الأصل. في تعبير عن شكها بقدرة الحكومات على إنتاج نص واضح يحدد المسافة بين ما هو قانوني وغير قانوني! وسط التعقيد والفوضى القائمة على الإنترنت.

كذلك تبدو وجسيكي وكأنها تقول إن الحكومات ستدين ديمقراطيتها، بمجرد وضع مدونة على حرية تبادل المعلومات والنشر وإبداء الآراء.

في حقيقة الأمر، لا تتفق الحكومات والمشرعون وصانعو السياسات على مدونة واضحة على

ما هو قانوني أصلا ويتسبب بالضرر في الوقت نفسه. وهذا الواقع القائم على مزيج فوضوي من القدرة التكنولوجية والدوافع التجارية، يمثل غاية السعادة بالنسبة إلى يوتيوب وغوغل وفيسبوك وتويتر... مع أن كل تلك الشركات العملاقة لا تظهر سعادتها بمأزق الحكومات وتنبه في المقابل من العواقب الوخيمة على وضع قواعد إلزامية بشأن تقييد حرية التعبير.

عندما أتحدث عن نفسي كمستخدم ليوتيوب، فإن الفائدة الهائلة التي يقدمها لي تفوق التصور، إذا لا تكتفي بالمتعة في استعادة المقاطع القديمة والحديثة من الفيديوهات التي أرخت لذاكرتنا الثقافية، بل بما يجعلني أتأكد من المعلومة عند العودة إليها، وفي كل ذلك لا يمكن لي أن أخفي امتناني للمنصة الرائعة. كل هذا الامتنان لا يجعلني أيضا أثق بالشركة سواء عندما تأسست عام 2005 من قبل مجموعة من الحالمين بالشراء الذين حققوا بالفعل حلمهم، ولا عندما استحوذت عليها غوغل بعد ذلك مقابل 1.6 مليار دولار.

لذلك يبدو كلام وجسيكي معهودا مثل كلام المرشد الأعلى لفيسبوك مارك زوكربيرغ وهو يريد تغيير العالم وليس الاكتفاء فقط بربط العالم في موقع للتواصل الاجتماعي.

## الحقيقة القبيحة

لم يكن هناك نقص في الكتب التي يتوق لها الجمهور لمعرفة المزيد عن فيسبوك كأبكر شركة غارقة في الظلام، لكن لماذا هذا القلق داخل عرين إمبراطور أكبر دولة رقمية عبر التاريخ من كتاب جديد!

ببساطة لأن الكتاب، يكشف الحقيقة القبيحة التي يمثلها فيسبوك.

قيمة الكتاب الجديد «حقيقة قبيحة: داخل معركة فيسبوك للسيطرة»، تكمن في اللمسة الصحافية المشوقة التي وزعها المؤلفان شيرا فرنكل وسييليا كانغ داخل المتن. فهما مراسلان لصحيفة نيويورك تايمز، وهناك جهد صحافي في استخلاص المادة أكثر من كونه كتابا أكاديميا تقليديا.

ممارسة العمى المتعمد إزاء الكارثة القادمة كانت واحدة من الأسباب التي ركز عليها المؤلفان، ويمكن أن نعزو إليه القلق عند مارك زوكربيرغ وفريقه من هذا الكتاب، بينما صدرت من قبل العشرات من الكتب عن فيسبوك بوصفه خطرا مستمر الضرر على المجتمعات والدول، ولا يمكن توقع عدم صدور كتب جديدة بنفس هذا التوجه. يكفي الإشارة هنا إلى أن المؤلفين استعانوا بـ367 مصدرا كشفت عن عمل فيسبوك للسيطرة على العالم، غير أن زوكربيرغ لم تكن لديه مصلحة في المشاركة بهذا الكتاب أو حتى الدفاع عن شركته. بينما قطعت شيريل ساندربرغ مديرة العمليات في فيسبوك أي اتصال مع المؤلفين في الوقت الذي كانت تلوم فيه مواقع التواصل الاجتماعي اليمينية المتطرفة، بكونها لا تملك قدرات ومعايير وشفافية فيسبوك لوقف الكراهية.

يختصر لنا فرنك لوكانغ فلسفة فيسبوك بموقف ممارسة العمى قبل حلول الكارثة «كم مرة حلت: التجسس، المتاجرة بحسابات المشتركين، التأثير على الديمقراطية...»، ويرى المؤلفان أن زوكربيرغ سيعيد نفس الخطوات السابقة عندما تحل كارثة جديدة: إدارة الأزمة بشكل سيء، تحميل الديمقراطية أسباب كل ما حدث، لوم الآخرين على أخطاء فيسبوك، الإعلام غير العادل، وأخيرا تقديم فيسبوك على أنها أفضل من يقوم بالأعمال الجيدة للعالم. وحقيقة الأمر لا تفعل الشركة أكثر من حصد أرباح خضوع المستخدمين لخوارزمتها.

كذلك يصل المؤلفان إلى تعريف فيسبوك في كتابهما المشترك ك«حقيقة قبيحة» وأن الشركة عبارة عن آلة جني أرباح لا يمكن إيقافها، ليضاف إلى التعريفات السابقة لفيسبوك بوصفه شركة فوق الحكومات والقضاء، أكبر إمبراطورية رقمية في العالم يسكنها ثلاثة مليارات مستخدم، شركة تريد حكم العالم وليس ربط العالم فحسب، فيسبوك شركة غارقة في الظلام.

أهمية الكتاب المقلق جدا لزوكربيرغ ووزير خارجيته نك كليغ، أنه يجيب على السؤال

التاريخي للخبر الصحافي متى وأين ولماذا على وجه التحديد في كل ما يكشفه في سجل مثير عن الأخطاء المرتكبة خلال السنوات الخمس الماضية، ليصل المؤلفان في النهاية إلى نتيجة مفادها أن فيسبوك كحقيقة قبيحة يؤثر على العالم من الولايات المتحدة حتى مانيمار.

أجمعت غالبية العروض للكتاب، على أن فصوله توثق نمطا واضحا خلاصته بأن عملاق وسائل التواصل الاجتماعي لا يفعل سوى أقل قدر ممكن لمنع وقوع الكوارث المدمرة لنسق المجتمعات، ثم يحاول بضعف تجنب اللوم وفق ذرائع عادة ما يتم اللجوء إليها في المظاهر العامة مثل تكرار التعبير عن الأسف وجملة «نحن نعمل لكي نصل إلى أداء أفضل» ثم الذريعة التقليدية لحرف الانتباه بجملة «نحن بحاجة إلى القيام بعمل أفضل». وسرعان ما يتكرر هذا الكلام الشكلي بعد الكارثة التالية.

إلى ماذا نصل بعد ذلك، كمستخدمين لفيسبوك أولا، ومشرعين وحكومات وقضاة؟

لا يرجح متن كتاب «حقيقة قبيحة» ومنتنه يتجول في ميدان معركة فيسبوك للسيطرة، تراجع متوقعا في تأثير فيسبوك، حتى لو مرت الشركة بتحول جذري في السنوات القادمة. ويعزو المؤلفان ذلك إلى أن الخوارزمية التي تعمل بها تكنولوجيا فيسبوك بمثابة القلب النابض بالقوة والأرباح، الأمر الذي يستحيل التراجع عنه.

هناك ثنائية معلنة لبناء المنصة زعم فيها زوكربيرغ أن مهمة فيسبوك ليست مجرد ربط العالم، بل تغيير العالم من أجل النهوض بالمجتمعات. كيف له أن يوفق في ذلك؟

تلك الطوباوية لا يمكن أن تتحقق وفق مزاعم مدير فيسبوك، إن لم تكن مصدرا لضرر هائل يهدد المجتمعات أكثر من فائدة ربطها في منصة رقمية. تلك هي معضلة فيسبوك التي أسماها المؤلفان شيئا فرنكل وسيسيليا كانغ بـ «الحقيقة القبيحة».

لقد قام زوكربيرغ وشيريل ساندبرغ مسؤولة التشغيل السابقة وعضو مجلس إدارة فيسبوك ببناء نموذج عمل منهجي مدروس بدقة فائقة، لا يمكن إيقاف نموه الذي يجلب المزيد من الأرباح عبر المزيد من المستخدمين.

كان زوكربيرغ يخشى منذ البداية من اختراق الموقع، والأذى المترتب على ذلك للعاملين معه، واحتمال أن يتم تفكيك فيسبوك بطريقة هدم أعمدة المعبد على مشيديه. لذلك عمل بذكاء وتفان مع ساندبرغ على منع ذلك. الأمر الذي يدفع مؤلفي كتاب «حقيقة قبيحة» إلى استبعاد ترجيح تغيير من داخل فيسبوك، إن لم توجد قوة قانونية أعلى منه لفرض هذا التغيير.

وكما يبدو لبعض المحللين المدافعين عن فيسبوك، فإن هذا الكتاب يهدف إلى إثارة غضب الناس على عملاق مواقع التواصل، لكن أيا من أولئك الداعمين لزوكربيرغ وساندبرغ، لو استعادوا بعض المسؤولية الأخلاقية تجاه العالم، فإن ذلك الغضب سيكون مشروعا.

فكارا سويشر المختصة بالترميز الرقمي والكاتبة في صحيفة نيويورك تايمز، وهي تعلق على جملة الرئيس الأميركي جو بايدن «إنهم يقتلون الناس» في إشارة إلى أخبار فيسبوك المضللة عن لقاح كورونا، كانت تقول إن الأمر يحتاج إلى نقطة نهاية السطر! وهي تعبر عن اعتقادها بأن حقيقة الأمر تكمن بأن فيسبوك يعمل بمثابة بوابة لكلا المعلومات الزائفة والصحيحة عندما يتعلق الأمر بلقاح كوفيد - 19، غير أن سيول الأكاذيب تؤكد لنا أن زمام قيادة الإعلام بأيدي فيسبوك، مثلما تعيدنا إلى الجملة الشهيرة المختلف على قائلها «يمكن للكذبة أن تجوب نصف العالم، بينما الحقيقة ما تزال ترتدي حذاءها».

في النهاية، أرى أن هذا الكتاب قصة صحافية متفجرة، دعونا نترقب آثارها، إن كان بمقدار العالم هدم المعبد على مشيديه.

## وزير خارجية فيسبوك لا يدافع عن سكان الإمبراطورية

إنكم جميعا سكان الإمبراطورية الرقمية الأضخم عبر التاريخ تعرفون وزير خارجية فيسبوك نك كليخ، لكن للأسف الغالبية من سكان هذه الدولة البالغ تعداد أفرادها ثلاثة مليارات مستخدم، لا يبالون كثيرا، بينما كليخ يستमित في الدفاع عن خيارات الشركة أكثر من دفاعه عن السكان! في أوج أزمة فيسبوك عن التسريبات وانعدام الخصوصية، استعان المرشد الأعلى لفيسبوك مارك زوكربيرغ، بالسياسي البريطاني ونائب رئيس الحكومة الأسبق في زمن ديفيد كاميرون، ليكون في منصب أطلق عليه نائب رئيس فيسبوك للشؤون العالمية، هي في حقيقة الأمر وظيفة بمثابة وزير خارجية في الشركة العملاقة.

ولأن كليخ عرف لعبة «أفندية الوايتهول» في بريطانيا، فهو يمتلك درجة دبلوماسية مرموقة تؤهله للدفاع عن الشركة الغارقة في الظلام والدخول على الجدل المستمر لأنها في النهاية لا تمثل أكثر ما كان يعتقد وما يعتقد، وما حدث وما يكون قد حدث بالفعل أو سيحدث، أو ما يتوق له الرأي العام.

ثمة معركة سياسية وتجارية كبرى بدأت الحكومات تنتبه لها بعد ارتفاع مطالب تهديم أعمدة المعبد على مشيديه. فيسبوك لا تكتفي بربط العالم بوصفها أداة للتواصل، بل إن عملاق مواقع التواصل الاجتماعي لا يتردد في السعي إلى حكم العالم والتأثير على مزاج الديمقراطيات والقوانين والبنوك، وإثارة النزعات العنصرية والطائفية وترويج الأخبار الملققة.

عبر وزير خارجية فيسبوك عن استيائه مما كتبه صحيفه وول ستريت جورنال، متهما الصحيفة الأميركية بتعمد كتابة التوصيفات الخاطئة عند الحديث عن فيسبوك.

ويعرب كليخ عن استغرابه الشديد من كون الصحف تكتب على شركة فيسبوك بأنها على دراية بالتأثيرات السلبية لبعض منتجاتها.

وقال نائب رئيس الوزراء البريطاني الأسبق إن تقارير الصحيفة احتوت على «توصيفات خاطئة ومتعمدة لما نحاول القيام به، والتحدث عن دوافع كاذبة بشكل فاضح عن قيادة وموظفي فيسبوك».

كما ترون، وكما في الاستياء السياسي، يعبر نك كليخ عن ازدراء الصحافة، وهي تكتب على الشركة التي باتت تكسر الحقائق في كل ما يحدث، ليصبح الانطباع السائد هو عالم ما بعد الحقيقة بقيادة فيسبوك، فإن لم يكن هناك ما هو صحيح، يمكن لكل شيء أن يكون كاذبا في عالم التواصل الاجتماعي!

لقد سبق وعلقت كارا سويشر المختصة بالترميز الرقمي والكاتبة في صحيفة نيويورك تايمز،

على جملة الرئيس الأميركي جو بايدن «إنهم يقتلون الناس»، في إشارة إلى أخبار فيسبوك المضللة عن لقاح كورونا، كانت تقول إن الأمر يحتاج إلى نقطة نهاية السطر! وهي تعبر عن اعتقادها بأن حقيقة الأمر تكمن بأن فيسبوك يعمل بمثابة بوابة لكل المعلومات الزائفة والصحيحة، غير أن سيول الأكاذيب تؤكد لنا أن زمام قيادة الإعلام بأيدي فيسبوك، مثلما تعيدنا إلى الجملة الشهيرة المختلف على قائلها «يمكن للكذبة أن تجوب نصف العالم، بينما الحقيقة ما تزال ترتدي حذاءها».

ببساطة، إن تقرير صحيفة وول ستريت جورنال قد أشار إلى أن حرص خوارزميات فيسبوك على الاعتدال يركز على الساسة والمشاهير أكثر من الجرائم التي تمارسها العصابات وتجار المخدرات لنسف المجتمعات، فهذا المحتوى متاح بسهولة مع أن ضرره يفوق الضرر الذي تهتم به الشركة عندما يتعلق بالساسة. لكن ردّ وزير خارجية فيسبوك وصف تلك القضايا بالخطيرة والمعقدة وأن إدارة الشركة تحاسب بشكل دائم على طريقة التعامل معها.

لذلك عاد كليغ إلى خبرته الدبلوماسية في الرد بلغة الإيحاء التي تبدو منضبطة بالشكل فقط، وهو يدافع عن الشركة التي عينته براتب يفوق راتبه السابق في الحكومة البريطانية، بالقول «لنرفع المرأة أمام جوهنا ونعيد طرح الأسئلة الصعبة حول كيفية تفاعل الناس على نطاق واسع مع وسائل التواصل الاجتماعي». مشددا على أن فيسبوك «تفهم المسؤولية الكبيرة التي تقع على عاتق إدارتها مع تشغيل منصة عالمية. وتأخذ الأمر على محمل الجد، ولا تخجل من التدقيق والنقد المستمر».

وكالعادة مثل مديره الأصغر منه مارك، عاد إلى فكرة الخيارات الصعبة في العالم الرقمي، الذي لا يتيح للشركات التكنولوجية مقايضات جاهزة تنهي قلق العالم، فهذا العالم ليس الذي نعيش فيه اليوم. حسب وصف نك كليغ.

لكن بفضل من؟ تبدو الإجابة واضحة وشديدة، بفضل الشركات الغارقة في الظلام أصلا. فوزير خارجية أكبر امبراطورية رقمية مثل كل مستخدم، يدرك أن فيسبوك يمثل الحقيقة القبيحة في العالم الرقمي عندما تمارس الشركة العمى المتعمد عن الكارثة التي تنتظر العالم، مهما دافع عن تفهم إدارته للقلق السياسي والمجتمعي.

يختصر لنا شيوا فرنكل وسيسيليا كانغ مؤلفا كتاب «حقيقة قبيحة: داخل معركة فيسبوك للسيطرة» موقف العمى المتعمد، بالقول «كم مرة حلت الكارثة: التجسس، المتاجرة بحسابات المشتركين، التأثير على الديمقراطية...»، وكليغ يُحمّل ما سبق وأن حمّله زوكريبرغ مع كل كارثة تحل، الحياة الديمقراطية الحرة أسباب كل ما حدث، لوم الآخرين على أخطاء فيسبوك، الإعلام غير العادل، وأخيرا تقديم الشركة على أنها أفضل من يقوم بالأعمال الجيدة للعالم.

الحقيقة التي باتت تترسخ يوما بعد آخر، أن إدارة الشركة مستفيدة من كل الذي يحصل وإن

كان يقلق العالم، وهو بالنسبة إليها معركة للسيطرة، ولا يتوقع أن تقوم بأي تراجع عن استمرار تأثير فيسبوك على المجتمعات والدول، حتى لو مرت الشركة بتحول جذري في السنوات القادمة. فتلك الخوارزمية التي تعمل بها تكنولوجيا فيسبوك بمثابة القلب النابض بالقوة والأرباح، الأمر الذي يستحيل التراجع عنه.

علاقتنا كمستخدمين بفيسبوك ومن ورائها بمارك زوكربيرغ، أكثر من مجرد التوصيف الرقمي الذي بات يربطنا معا، إنها تتعلق بالضرر الذي أصابنا كمستخدمين ومجتمع ونستمر في القبول به وكأن لم يحدث لنا شيء، كما هو ضرر عملاق مواقع التواصل بسعيه وراء السلطة في عالم تكون فيه الشركات أقوى من البلدان.

## أفكار كامينغز مكلفة، ماذا عن رسائل الرطيان

سأفترض أن وزيراً عربياً ممن تقلد منصباً رفيعاً في حكومة بلاده وكان مصدراً للقرارات والأخبار، ولأى سبب ما تقاعد أو أقيلاً أو عزل «سأترك لكم وضع خيار الأسماء التي تناسب قصتي!!» وليس لدى هذا المسؤول السابق أي عمل اليوم، وليس لدي أي فكرة إن كان يحصل على راتب تقاعدي أم لا. وبطبيعة الحال لا تعرفون ولا أعرف إن كان يمتلك مدخرات مالية تجعله يعيش مستقراً مع أسرته بقية عمره.

سأفترض اليوم أن هذا المسؤول والوجه الإعلامي والحكومي السابق الذي جاب العالم وتفاوض مع الزعماء بشأن أصعب الملفات السياسية التي تهتم بلده، يقدم رسالة إخبارية وأفكاراً سياسية بطريقة صحافية، تبين معلومات مثيرة عن أحداث عاشها وكان شاهداً عليها على منصته الإلكترونية، بعضها مجاني وبعضها الآخر باشتراك شهري.

ماذا تعتقدون؟ ونحن نتحدث عن رئيس وزراء أو وزير خارجية سابق في دولة عربية، أن يكون رصيده من المعلومات والنصائح وقراءة الأحداث الحالية وفق خبرته، وهو يمارس دوراً صحافياً بعد أن تفرغ لحياته الشخصية.

هل ترون ثمة من يشترك من القراء بمنصته الشخصية مدفوعة الثمن؟ دعك من الجهات الحكومية والأمنية فهي بطبيعة الحال ستشارك لتعرف ماذا يكشف وبأي معلومات يضر «أبناء الشعب» ومدى خطورة ذلك على أمنها! نتحدث هنا عن عامة الجمهور الباحث عن المعلومة والفكرة، وقراءات الأحداث السياسية وحقيقة ما جرى بالأمس واليوم.

أرى أنها أروع تجربة ستلتقيها وسائل الإعلام وتشارك فيها، لكن ويا للخيبة! لا أحد من المسؤولين العرب المقالين أو المستقلين يجراً على القيام بها. دعك من حسابه التقليدي على مواقع التواصل، فهو لن يكتب فيه ما يضر أو يكشف ما كان خافياً. نتحدث هنا عن منصة معلومات وأفكار ثمينة منحتها له التجربة السياسية واشتراكه في صناعة القرارات المصيرية التي مست البلاد وعلاقاتها مع المجتمع الدولي.

أقول، لا أحد من المسؤولين العرب يجرواً على ذلك، ليس لعدم حبهم أو حاجتهم للأموال التي ستدر عليهم من الاشتراكات، بل لأنهم أجبن من الإقدام على ذلك إن كانوا مازالوا في بلادهم التي خدموا فيها. الأسوأ من جنهم قمع حكومات بلادهم لمثل هذه الأفكار بذريعة أنها «تمس الأمن القومي للبلاد»!

لقد فعلها دومينك كامينغز الصحافي والسياسي والمستشار الإعلامي المطرود لرئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون.

هذا الرجل الممقوت في بلاده من قبل الناس ومن وسائل الإعلام أيضا بعد أن تعامل معها بغطرسة أثناء وجوده في موقعه الحكومي، وبعد أن غادر الباب الأمامي لمبنى الحكومة البريطانية حاملا صندوق حاجياته الشخصية، فتح صندوقه السياسي على منصة «سابستاك» الإلكترونية لبيع الرسائل الإخبارية.

يوصف إرث كامينغز السياسي والإعلامي بأنه عبارة عن تنمّر وخداع وعجرفة، وعندما خرج من منصبه الحكومي اتفق أغلب السياسيين على أن مغادرته فرصة لإعادة «الاحترام والنزاهة والثقة» بين النواب و10 داوينغ ستريت.

منصة «سابستاك» التي مازالت غريبة بعض الشيء عن المستخدمين العرب بدأت تستقطب كبار الكتاب والصحافيين الذين قرروا الاستقالة من أعمالهم والتوقف عن كتابة الأعمدة في صحف كبرى، لينشروا مقالاتهم المقروءة بمقابل اشترك من قبل قراء مازالوا متلهفين إلى أفكارهم ومستعدين لدفع مقابل مالي للاشتراك فيها. تمتلك على سبيل المثال الكاتبة والمؤرخة الأميركية هيدر كوكس ريتشاردسون عشرات الآلاف من المشتركين على «سابستاك» ويُعتقد أنها تكسب مليون دولار سنويا من جمع مبلغ خمس دولارات من كل مشترك برسائلها.

أما كامينغز الذي وصفه أحد الوزراء البريطانيين من الذين تعاملوا معه بأنه أسوأ من كتلة كثيفة من اللحم المفروم، فقد مارس لعبته الصحافية هذه المرة على منصة «سابستاك» بوجهين أحدهما يعرض مجانا فقرات وإعلانات مشوقة لأفكاره ورسائله الصحافية والسياسية، وللمهتمين بها عليهم أن يشتركوا مع الوجه الآخر المدفوع بمنصته كامتياز للاطلاع على تلك الرسائل مقابل عشرة جنيهات إسترلينية شهريا.

ليست لدي أي معلومات عن عدد المشتركين على منصة دومينك كامينغز، لكننا لو افترضنا جدلا أن لديه خمسة آلاف مشترك، وهذا رقم محدود جدا، فهذا يعني أن هذا الصحافي والمستشار الإعلامي السابق لجونسون سيجمع أكثر من خمسين ألف دولار شهريا قبل استقطاع نسبة المنصة والضرائب.

ألا يدفع هذا المبلغ مثلا وزراء سابقين في حكوماتنا العربية للمجازفة! «أمل ألا يأخذني التفاؤل أكثر مما ينبغي، وأنا الذي وصفتهم بالجبناء في بداية هذا المقال»!

لا يلوم جون نوتون الناقد البريطاني المعني بالشؤون الرقمية كامينغز على ذلك العرض مفترضاً أنه بلا راتب حاليا بعد خروجه من مبنى الحكومة البريطانية. مع أن نوتون الباحث الأيرلندي وأستاذ التكنولوجيا في الجامعة المفتوحة يرى أن الحساب الذي يقدم رسائله باشتراك هو كالمجاني عندما يتعلق الأمر بأفكار كامينغز نفسه!

ويرى أيضا أن هذه المنصة تسد فجوة إخبارية في إيصال المعلومات إلى المجتمع، لكنها في

الوقت نفسه عندما تكون محجوزة لأولئك الذين يستطيعون تحمل الاشتراك الشهري فإن إمكانيات المساواة على الويب تتضاءل، عندما يترك المستخدمون الأفقر للعروض «المجانية» الملوثة من خلال النقر والتلاعب الخوارزمي.

سنتفق على الأغلب على أهمية منصة «سابستاك» ليس للكتاب والصحافيين وحدهم، بل بالنسبة إلى القراء المهتمين والباحثين عن المحتوى المتميز والأفكار الجديدة. لكن الأهم من ذلك هل يمكن أن تنجح هذه المنصة في عالمنا العربي؟

من هم الناجحون العرب على منصات التواصل الاجتماعي؟ نعرف كثيرا أولئك الذين يقدمون لنا دروسا ممتعة في الطهي، ويجمعون ملايين المتابعين، لدينا أيضا العارضات والمروجات للإكسسوارات، المطربات، النساء الجميلات... ماذا عن صانعي الأفكار؟

لدي نوع من الأمل عندما أتحدث عن صديقي الكاتب والشاعر السعودي محمد الرطيان الذي جمع أكثر من مليوني متابع على حسابه على تويتر مع أنه لا يقدم غير أفكاره المعبرة والحكيمة في نصوص قصيرة، دعونا نخمن كم من المتابعين العرب سيشترون بحسابه.»

مهما يكن من أمر، فالحقائق نادرة بشكل متزايد ويصعب الحصول عليها في العالم العربي ورسائل المعلومات الصحافية المطلوبة باهظة التكلفة بشكل متزايد.

## العالم الرقمي يجردنا مما نملك

في يوم ما سيجعلنا الاقتصاد الرقمي لا نملك أي شيء في منازلنا، سوى أجهزة صغيرة نضعها في جيوبنا أو فوق طاوولات صغيرة.

دعوني أذاف عن توقعي الذي لا يبدو سوراليا أكثر مما ينبغي. فقد تقلصت أحجام المكتبات المنزلية لدينا، فكتبنا الرقمية مصفوفة على أجهزتنا الصغيرة ونحملها معنا أينما نحل.

هل تتذكرون مباحاة بعضنا بمكتبته الصوتية من «سي.دي» وأشرطة فيديو الأفلام وبعدها الأقراص المدمجة، من صار منا يحتفظ بها اليوم؟

اليوم تعمل الهواتف الذكية وأجهزة التلفزيون والعديد من الأجهزة المنزلية على البرامج والتطبيقات معتمدة على الشبكات التي تتحكم في البضائع التي نشترها.

ماذا لو أردنا إصلاحها لأي سبب كان! ألا نثق بأننا نمتلكها!

بالطبع سيتطور الأمر إلى أكبر من الكتب والأفلام، فلن يكون من الضروري جدا أن تمتلك سيارة في المستقبل، اليوم استدعاء خدمة أوبر أسرع مما كنا نتوقع، فماذا ينتظرنا!

ابن صديقي شاب جامعي ذكي ورؤيوي رفض كل دعوات أسرته بإصدار إجازة سياقة، لأنه قرأ المستقبل القريب بالنسبة إليه وهو في سنته الجامعية الثانية في دراسة الذكاء الاصطناعي، قائلا لماذا رخصة السياقة والمستقبل للمركبات الذكية من دون سائق!

ذلك يعني أن الحياة الرقمية تلتهم المادية وتجردنا من كل شيء، ونصبح مجرد زبائن دائمين في شركات عملاقة تدير شؤوننا.

فليست توقعات، بل اقترب زمن يكون الإنترنت فيه مجرد شريحة في غاية الدقة تزرع في أجسادنا. من يدري بعدها ماذا سيكون معنى مفهوم الملكية الفردية، أي أهمية للخصوصية عندما يكون كل ما يعنك تحت تصرف الشركات الكبرى التي ستعرف ماذا يتوفر في ثلاجة منزلك لتعوض الناقص منه. ستعرف رغباتك وأهواءك الشخصية من سرير النوم حتى المقعد المفضل بالنسبة إليك في المقهى.

الواقع أننا نفرط يوما بعد آخر بما نملك وبقبول أو انصياع تام لما تطلبه منا الشركات المهيمنة على المنصات التكنولوجية التي صار لا غنى عنها.

لا شك في أن الشركات التكنولوجية تقدم خدمات مريحة للغاية ويمكن الوصول إليها بسرعة وسهولة وأصبحت لا غنى عنها للكثيرين. لكن طبيعة هذه المعاملات الرقمية غير متوازنة إلى حد كبير لصالح المنصات وضد المستخدمين.

مثل هذا الحال يمثل مصدر قلق ويضيف تعريفا جديدا للإحساس بالإفلاس المادي، وإن كنا

نمتلك ما يقابله رقمياً «أن تمسك النقود بيدك يمنحك إحساساً مختلفاً عن مشاهدتها مجرد أرقام في حسابك المصرفي بهاتفك» ذلك الإحساس ينطبق على الكتاب والصحيفة الورقية... ويفسر لنا طبيعة المعاملات الرقمية غير المتوازنة، فشركات غوغل ونتفليكس وأمازون وأوبر... تمتلك كل شيء ونحن مجرد أرقام في النهاية لا نملك غير أن نقبل بشروط تلك الشركات.

فالكتاب الإلكتروني الذي تشتريه من أمازون يبقى ملكها وإن يؤكد العقد الذي وقعته بأنك المشتري، لكنك لا تشعر بتصفحه مثل الكتاب الورقي الذي تدفع ثمنه نقداً وتحفظ به في مكتبتك البيتية طيبة الذكر، كذلك الفيلم الذي تحمّله من نتفليكس.

ذلك طريق مستمر نسير فيه جميعاً ويوماً بعد آخر تتآكل فيه خصوصيتنا، مثلما تتراجع قدرتنا على الابتكار.

اليوم يعاد سؤال «من يملك من» أكثر من أي وقت مضى بعد أن تحولت حياتنا إلى كوننا مجرد زبائن نتمتع بالخدمات السريعة التي تبدها خوارزميات ذكية لشركات تكنولوجية تعمل من دون هوادة لمعرفة أهوائنا ورغباتنا الشخصية.

ذلك السؤال المثير دفع المشرعين في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى إقرار تشريع يفرض الحق في إصلاح ومقاومة «التقادم المخطط» في العديد من المنتجات الإلكترونية التي تدعم ببرامج تسيطر عليها الشركات التكنولوجية.

اليوم ترفع دعاوى قضائية متحديّة خيال السلع الرقمية لأنك في الحقيقة تشتري أشياء بمسميات معروفة، وتتم تلبية طلبك لكنك في النهاية لا تمتلك حقوق ملكيتها.

ولأن الشركات التكنولوجية تتصارع مع المستخدمين على الذكاء الرقمي والواقعي ولا تقدم أيّاً من حقوق الملكية. ظهر سوق الرموز غير القابلة للاستبدال (NFT) الذي مكّن المبدعين من إثبات ملكية الأصول الرقمية باستخدام تقنية التشفير كما يحدث مع العملات الرقمية.

واحدة من المحاولات المثيرة للاهتمام لإعادة اختراع الملكية الرقمية، عادت إلى بدايات القرن الماضي عندما كانت توجد مخازن تعير العمال اليدويين معدات عملهم بمقابل مالي ويعيدونها مساءً مع دفع أجور تشغيلها. إذا كان العامل قبل مئة عام يستعير مطرقة من مخازن المعدات، فقد تحولت هذه المخازن إلى متاجر رقمية أشبه بالمكتبات التكنولوجية تعير السلع الرقمية مقابل رسوم. ذلك تحدّد جديد في الاقتصاد الرقمي التشاركي كبديل لمفهوم الملكية المختلف عليه.

لكن نيل لورانس أستاذ التعلم الآلي في جامعة كامبريدج لا يخفي قلقه من المستقبل المتعلق بالوعود غير الواقعية التي قطعها بعض العاملين في صناعة الذكاء الاصطناعي بأنهم يستطيعون إدخال الحس السليم في أنظمة الكمبيوتر واستنتاج النوايا.

يقول لورانس «حتى الآن، تم تكييف كل تكنولوجيا وفقا لاحتياجاتنا. المشكلة هي أن تفضيلات الإنسان غالبا ما تكون متضاربة، أو ناقصة، أو غير متسقة، أو مخطئة، بسبب عدم اليقين المستوطن في النفس البشرية، فضلا عن الظروف المتغيرة».

ذلك ما يطالبنا به الكاتب جون ثورنهيل في إعادة اختراع الملكية الرقمية والتأكيد على فائدتها لمواجهة هيمنة التكنولوجيا الكبيرة، في مقال له بصحيفة فايننشال تايمز.

من بين الأشياء العظيمة التي انبثقت عن عقل الرؤيوي بنجامين فرانكلين أحد الرجال الأقوياء المؤسسين للولايات المتحدة، إنشاء أول مكتبة عامة في فيلادلفيا عام 1731. تروج لاستعارة الكتب بعد أن سئم القراء من تكلفة شراء الكتب واستيرادها من الدول الأوروبية.

وهكذا صنع هذا الفيلسوف والسياسي فرانكلين منفعة عامة متعلقة بملكية الكتب المستعارة استمرت مئات السنين. لكن العالم الرقمي بدأ بالقضاء عليها تدريجيا مع هيمنة المنصات الإلكترونية.

وتبدو الحاجة ماسة وعاجلة لإحياء طموح فرانكلين لتقوية الصالح العام في ما نتداوله من سلع رقمية، فالعالم المادي يركلنا باستمرار بينما يفعل بنا العالم الرقمي أشياء غريبة.

## لا أمل في استيقاظ ضمير «ميتا»

لأن مارك زوكربيرغ يعرف أنه من غير الممكن استيقاظ ضمير فيسبوك أكد أن أولويات «ميتا» اسم شركته الجديدة «ستكون ميتافيرس وليس فيسوك»، و«هذا يعني أنكم لن تعودوا بحاجة يوما ما إلى فيسبوك للدخول إلى باقي خدماتنا».

عندما يتعلق الموضوع بالضمير التجاري، فهذا يعني أيضا بالنسبة إلى إدارة أكبر إمبراطورية رقمية بالعالم خسارة المليارات من الأموال! لذلك تبدو طريقة الأولويات الجديدة مأكرة وذكية تخفف من الضغط الدولي على فيسبوك. بينما الأموال ستستمر في التدفق على الشركة التي ارتدت قناعا جديدا لا أكثر.

لقد وصلت زوكربيرغ مشاعر الملايين من الناس التي تنظر إلى محتوى فيسبوك بأنه ممل ومضلل وسلبي ومفطر في المجاملات المزيفة والكراهية المضمرة. ولأن زوكربيرغ رؤيوي «علينا الإقرار بذلك من دون شك» تعهد بأن تقوم الشركة ببناء «ورث للإنترنت عبر الهاتف المحمول»، وهو عالم افتراضي مليء بالشخصيات الرمزية يعرف باسم ميتافيرس.

ربما استوعب زوكربيرغ وأصدقاؤه المستقبل مرة أخرى، كما فعل في سنواته الجامعية الأولى. لهذا أبقى الرؤية التي تميز بها في سنوات مبكرة من عمره مشدودة إليه. وهو يقترح علينا عالما افتراضيا مقبلا سيحل علينا بدلا من عالم الإنترنت.

لم يخل الأمر من كوميديا في وسائل الإعلام الأميركية بعد إعلان اسم ميتا، لأنه تغيير تزامن مع موافقة القضاء الأميركي رسميا على تغيير اسم المغني المعروف باسم كانييه ويست إلى «بي»، من دون أي اسم شهرة أو اسم ثان لدوافع شخصية. فطلاق كانييه من نجمة تلفزيون الواقع الأميركية كيم كارداشيان، أوصله إلى اسمه الجديد. لكن فيسبوك أشبه بحصان جامح خرج من الحظيرة. وليس بمقدور ميتا إعادته في الاسم الجديد.

تُجمع غالبية التكهانات بأن تغيير العلامة التجارية يهدف إلى تشتيت الانتباه عن فضائح فيسبوك، إلا أنه من الغريب الاعتقاد بأنه إعلان عن خطة جذرية لإعادة اختراع العالم الرقمي.

يعتقد المرشد الأعلى لفيسبوك مع فريقه التكنولوجي بأنه يمتلك ما يكفي من الأدوات القوية لمواجهة المزدريين لإمبراطوريته، من دون أن يفعل ما يكفي للتخفيف من الضرر الحتمي الذي سببه فيسبوك للمجتمعات.

أو بتشبيه المحللين التكنولوجيين ميتا بالمكافئ الأبوي لإعطاء السكين لطفل صغير والأمل في اتخاذ القرار الأفضل. فطريقة تعامل فيسبوك مع كل ما جرى من أحداث في العالم على مدار السنوات الماضية، وعدم اتخاذ القرار الرادع لإيقافها، تحول دون أن تجعل التاريخ يحكم علينا

بلطف. فإذا كنا نبحث عن العدو، فقد قابلناه وجها لوجه على فيسبوك، ولم يكن غير نحن! مع ذلك هناك من يعبر عن تفاؤله كما فعلت ميغان مكاردل الكاتبة في صحيفة واشنطن بوست ومؤلفة كتاب «لماذا الفشل هو مفتاح النجاح» التي عبرت عن اعتقادها أن زوكريبرغ سبقنا مرة أخرى في الوصول إلى المستقبل، وجعله في ميثا ملكا لأشخاص افتراضيين لم نسمع بهم من قبل، لا تتابهم أشواق المستخدمين العاديين.

لكنها تستدرك بقولها «هذا لا يعني أنهم سيكونون أشخاصا أفضل، أو أننا سنكون أكثر سعادة مع إبداعاتهم الافتراضية مما نحن عليه في العالم الحقيقي. لكن بالتأكيد أن ذلك سيحدث تغييرا». طالما عبرت عن «احتقاري» لفيسبوك مثل الذين يحتقرونه لأسباب متعلقة بالخصوصية الشخصية والمجاملات الزائفة، ولا تكفيني إجابات زوكريبرغ عن مدينة فاضلة تكنولوجية يتواصل فيها الناس ويعيشون في عالم افتراضي، للتراجع.

من الواضح أنه في إحضار المعنى الحقيقي للحياة الافتراضية يطمح زوكريبرغ في ميثا لتبديد صورة فيسبوك الغارقة في الظلام. دعونا نذكره، أو نتذكر معا أنه في الأيام الأولى لفيسبوك، أنهى الاجتماعات الأسبوعية برفع قبضته والصراخ «الهيمنة». وهكذا شحنت فيسبوك صعودها من ثقافة «النمو بأي ثمن» لجذب 3.58 مليار مستخدم ومبيعات ربع سنوية تزيد على 29 مليار دولار.

مع ذلك لا يشعر المستثمرون، في الوقت الحالي، بالانزعاج من هذا الأمر. فقد ارتفع سعر سهم فيسبوك بشكل طفيف مع إعلان الاسم الجديد على الرغم من تدفق سيل من التقارير المشككة بجدوى تغيير الاسم. وهكذا ستظل جيوب الشركة ممتلئة كما كانت عليه دائما. ونحن ندفع الثمن بقبولنا العشوائي من دون التفكير بالعواقب.

يقول أندرو ليبسمان محلل التجارة الإلكترونية في شركة إنسايدر إنيتليجنس «لا يمكنني التفكير في منصة اجتماعية بدأت في التراجع المستمر من حيث المستخدمين تمكنت بعدها من التعافي من ذلك، على الرغم من أن الاتجاهات السائدة يمكن أن تستغرق وقتا لكي يتم التثبيت منها».

اليوم يتم استعادة الانطباع السابق الذي رافق انتشار الإنترنت بوصفه حلما مثاليا وأفضل خدمة تقدم للبشرية، مع المستقبل الافتراضي الذي يعدنا به ميثا.

فالآباء الأوائل للإنترنت كانوا يرون أن الانتشار العالمي للمعلومات المفتوحة من شأنه أن يوسع حرية الإنسان. وبوجود عالم مفتوح على بعضه، كان الاعتقاد يصل إلى أنه أفضل الطرق لإضعاف الحكام المستبدين.

للأسف، لم يتم الأمر بهذه الطريقة. تكمن المفارقة في الإنترنت في أنها أتاحت المزيد من السيطرة من قبل المستبدين وأثارت اضطرابا أكبر داخل المجتمعات. السير تيم بيرنرز لي مكتشف

الويب لا يتردد عن التعبير عن أسفه لأن الإنترنت تحولت إلى جزر معزولة وليس كما كان يتوق له المؤسسون الأوائل كوسيلة تجمع مجتمعات العالم.

وهكذا لن يؤدي الاسم الجديد وإعادة العلامة التجارية لـ فيسبوك إلى إصلاح شركة تبدو غير قادرة على التعلم من أخطاء الماضي.

أو عبر وصف جانيت موراي، أستاذة الإعلام الرقمي في معهد جورجيا للتكنولوجيا، بأن ميتا عبارة عن هجوم تسويقي محمل بخيال غامض للغاية، لكن تلك التكنولوجيا ستكون بلا شك طريقا لكسب المزيد من المال، كما فعلت من قبل ووفرت أشياء لم نعتقد أنها كانت ممكنة من قبل.

يكفي أن نذكر هنا أن فيسبوك حقق 33 مليار دولار من الأرباح في سنة واحدة من المنتجات التي قد تقوض استقرارنا وصحتنا العقلية.

أعتقد بأننا في النهاية بحاجة إلى تأمل ميتا وفق تشبيه الكاتب هنري مانس في صحيفة فايننشال تايمز، بقوله: دعونا نفترض بأنك ذهبت إلى جراح تجميل رخيص وحريص، لمعالجة ما تشكي منه. لكنك تخرج منه مشوها. وعندما تعود له لمعالجة ما أحدثه من تشوهات، يعتذر منك لأنه تغير ولم يعد جراح تجميل وإنما أصبح جراح قلب! فهل يمكن أن يثير اهتمامك لأجراء عملية زراعة قلب!

هذا ما يحدث بشكل أساسي في فيسبوك الذي شوه علاقات العالم بشكل مروّع، فهل يمكن أن يكون حلا لنا في ميتا؟ ما تحتاجه الشركة ليس اسما جديدا ومهمة جديدة؛ إنها بحاجة إلى ثقافة جديدة.

## لا أحد يحتكر الحقيقة

سألت صديقي السعودي الذي يحظى بأكثر من مليوني متابع على تويتر، لو قدر له أن عمل حسابه بمقابل مالي، ماذا سيتوقع؟ أجنبي جادا: سأفقد ستة أصفار من أمام رقم متابعي على تويتر.

هو ليس متشائما بهذا القدر، بقدر ما يقرأ طبيعة التفاعل في السوشيال ميديا العربية. إنها تكشف عن الرأي العام وفق مفهوم الثقافة الواطئة التي تعد جزءا يعول عليه في مقاييس دراسة الرأي العام، مقابل الثقافة العالية.

كان سؤالي محرضا لصديقي المدون والكاتب الذي يحظى بشهرة عالية في وسائل الإعلام في بلده وخارجه، ففكر بالمردود المالي وفتح له حسابا على يوتيوب ينقل أفكاره، وفي أغلبها عميقة ونيرة كما أرى، في فيديوهات مصورة، على أمل إحداث اختراق ما يجلب له المال.

لا أروع من الأفكار التي تجلب المال السهل. ذلك ما يفعله العالم الرقمي اليوم. المطربون لم يعودوا يفكرون بالأموال التي يجنونها من الحفلات الغنائية، وإنما مما يحصلون عليه مقابل عدد المشاهدات على يوتيوب. ذلك ما يفعله الطهارة، العارضات... مشاهير عالم التواصل.

فلا أحد بإمكانه الزعم احتكار الحقيقة في عالم التواصل الاجتماعي الذي لن يصحو ضميره. هناك مفهوم مختلف للحقيقة التي تحولت إلى حقائق مرتبطة بطريقة اهتمام المستخدمين. أن تتحول تدوينة قصيرة أو مقطع فيديو إلى موضع اهتمام خمسة ملايين متابع، هذا يعني أنها أضحت حقيقة بغض النظر عن صحتها.

لازالت قصة الشاب الأميركي لورنزو ميشيل (21 عاما) تحظى بمتابعة مثيرة من وسائل الإعلام لكونه حصل على خمسين مليون مشاهدة على مقطع فيديو موسيقي وضعه على حسابه على مواقع التواصل. كان مفرطا في الطموح عندما حصل للمرة الأولى قبل سنوات على سبعين دولارا، وعلينا تخيل الثروة التي ستدر عليه بعد «الخمسين مليون مشاهدة» ذلك ما يمكن أن نسلمه المال السهل!

لكن ذلك المفهوم المالي لا يمكن أن ينطبق على الكاتب والمراسل الصحفي، فليس التخريد أو التدوين معادلا لصناعة الأفكار في عمله. جوهر الصحافة لا يجعله يهتم بملفه الشخصي على وسائل التواصل الاجتماعي والتعويل على الإعجاب وعدد المتابعين. هناك ما هو أهم ينتظره الجمهور من الصحفي. ولكي يبقى مخلصا لجوهر الصحافة يجب أن يكون محصنا ضد عدد المتابعين على حسابه الشخصي.

اليوم لدينا قصة صحافية تعبر عن مفهوم عدد المتابعين على مواقع التواصل الاجتماعي

وتأثيره على صناعة الرأي. أبطالها مئة ألف مستخدم غادروا حساب مغنية البوب الأميركية بيلي إيليش على إنستغرام.

تلك قضية تهتم بالدرجة الأساس شركة إنستغرام وعلاقتها بالمعلنين، مثلما تؤثر بطريقة ما على المغنية إيليش. وتعيد فهم العلاقة مع المتابعين على حسابها، وأرى أنها مختلفة عن العلاقة مع جمهورها. تلك قضية ملتبسة في تداخلها. أن تكون معجبا بفنان ما، لا يعني أنك بالضرورة ممن لا يفرطون بكل ما ينشره على حسابه الشخصي على مواقع التواصل. علاقتنا بما نحب من نتاج الفنانين ليست بالضرورة تحمل نفس التعبير عن كوننا من بين الملايين من المتابعين لهم على مواقع التواصل.

وفقدان إيليش لمئة ألف متابع يمنحنا صورة تساعدنا على تفسير تلك العلاقة الفنية والرقمية المتداخلة.

جمهور إيليش يعرف أنها مولعة بالملابس الفضفاضة، لكن هل هذا الأمر متعلق أيضا بغنائها؟ لا أرى ذلك أبدا، فعشاق نجمة البوب الموسيقية يضعون جمالها وملابسها بدرجة متأخرة عن غنائها. إلا أن غالبية متابعيها على إنستغرام لديهم أمور أخرى تثير اهتمامهم، من بينها ملابسها! هكذا فقدت هذه المطربة الشابة مئة ألف متابع في شهر سبتمبر الماضي لمجرد نشر صورة لها على إنستغرام تظهرها بهيئة مختلفة عما كانت عليه في الملابس الفضفاضة.

ما الذي كان يخشى هؤلاء المتابعون؟ لا شيء متعلق بكلمات وموسيقى أغاني إيليش! ترى مغنية البوب الشابة أنهم غادروا لأن هناك شيئا ما في الصورة كانوا يخشون منه. يبدو أن بعض الناس ليسوا على استعداد لرؤيتها تكبر، مع أن التقدم في العمر لم يؤد مثلا إلى تراجع أدائها وخياراتها الموسيقية.

مهما يكن من أمر، فإن لا أحد يمكن أن يكون لديه رأي يعتد به لأنه لم ير ما تحت ملابس هذه المطربة الجميلة أولا! كما أن الملابس لا يمكن أن تكشف جوهر الإنسان كما لا تكون عاملا مساعدا في الارتقاء بالقيمة الإبداعية التي يتوق لها الفنان. غير أن مئة ألف متابع كان لهم رأي مختلف كليا! ذلك مؤشر واضح لخبراء دراسة الرأي العام على معرفة جمهور مواقع التواصل الاجتماعي.

تعتقد هذه المغنية الشابة أن فكرة وضعها في صندوق من قبل متابعيها على مواقع التواصل تقلل من قيمتها كإنسانة، صحيح أنها ترتبط في ذاكرة بعضهم بصور ما تعود إلى لحظة أو زمن أو صورة معينة، لكن الاكتفاء بتلك الصورة مهينة للفنان نفسه، لأن هناك ما يتغير فيه ويتقدم. الفنان، ليس كتلة جامدة، يتفهم الملاحظات السلبية لكنها لا يمكن أن تكون أقل إيلا ما عليه. ذلك ما يفسر علاقة إيليش التي ستدخل العشرين من عمرها بعد شهرين، مع جمهورها عندما

عبرت عن سأمها من وسائل التواصل وتمنت أن تكون العلاقة مع الجمهور بغير هذه المواقع. وقالت «أنا لست لعبة على وسائل التواصل»، مطالبة جمهورها بالتعامل مع الجانب الفني الأكثر نضجا فيها.

بالنسبة إلى جمهور هذه المطربة فإنه لم يتأثر بمغادرة مئة ألف متابع لحسابها، لأنه جزء من العلاقة التاريخية التي كانت ويجب أن تبقى بين الفنان وجمهوره. بينما تعمل مواقع التواصل على كسر تلك العلاقة، وتقسم الحقيقة إلى عدة حقائق وفق الأعداد المليونية من المستخدمين. هل تنهي القصة عند إيليش؟ لا أرى ذلك لأن شركات مواقع التواصل والمعلنين ستكون أكثر اهتماما من المغنية نفسها إزاء هذه الأرقام المتغيرة من المستخدمين. فحجم خسارتها ليست اعتبارية كما هي عند الفنان، بل مالية عند إنستغرام وما ينتظره من إعلانات. يكفي أن نعرف أن فيسبوك قدرت أن 11 في المئة من المستخدمين النشطين شهريا عام 2020 كانوا مكررين! فمن يثق بعدها بالبيانات الظاهرة لعدد المتابعين؟

## هدم معبد فيسبوك أسهل مما نعتقد

لم أتوقف عن الكتابة، منذ أن عبّرت مثل الكثيرين غيري عن «احتقاري» لفيسبوك لنفس الأسباب التي عادة ما يحتقر الناس بسببها أخبار مس الخصوصية والتفاعلات بالابتسامات الوهمية والمجاملات الكاذبة واللغة الوضيعة، ناهيك عن التنكيل والكرهية المعلنة. وسأعود للكتابة عنه بعد أن ساهمت شجاعة المهندسة فرانسيس هوغن الموظفة السابقة في فيسبوك في زيادة عدد رافعي المعاول لتهديم المعبد على رؤوس مشيده، عندما كشفت أن الشركة تختار الربح المادي على سلامة مستخدميها، معبرة عن خشيتها من تلك القوة الرقمية التي ستزعزع استقرار المجتمعات.

لم يصدمني كلام المهندسة الشجاعة كما لا أتوقع أن يمثل مفاجأة للمحللين التكنولوجيين الذين سبق وأن وصفوا فيسبوك بالشركة الغارقة في الظلام، لكن اعترافات هوغن زادت من الحماس إلى درجة أن الرئيس الأميركي جو بايدن رأى أن معلومات هذه السيدة تظهر أن الشركة «لا تعرف ضبط نفسها».

هوغن قالت ما هو أهم بالنسبة إلى المستخدمين بتأكيدها «لقد مضيت قدما لأنني أدركت حقيقة مخيفة: لا أحد خارج فيسبوك يعرف ما يحدث داخل فيسبوك. تخفي قيادة الشركة المعلومات الحيوية عن الجمهور والحكومة الأميركية والمساهمين فيها والحكومات في كل أنحاء العالم». بينما لم يجد مارك زوكربيرغ أمام هذا الكلام غير تكرار ما سمعناه سابقا «فيسبوك لا يغلب الربح المالي على السلامة!»

كلام هذه المهندسة الشجاعة جعل الحكومات والمستخدمين يتخلصون من الرهبة الوجودية التي تخيم على علاقتنا بعملاق مواقع التواصل الاجتماعي الذي ترك أفضل أيامه وراءه. وبدأ التفكير الجدي في عالم ما بعد فيسبوك. فحماية مجتمعاتنا أكثر أهمية من تعظيم فيسبوك وزيادة أرباحه.

كتب السناتور الأميركي ريتشارد بلومنتال «تظهر تصرفات شركة فيسبوك بوضوح أنها لن تصلح نفسها بنفسها. نحن في حاجة إلى تنظيم أكثر صرامة».

الفضيحة الجديدة منحت ذخيرة للناقمين على الإمبراطورية الرقمية التي يستخدم مناصاتها نحو 3.5 مليار شخص شهريا. وأن الطريق صار أكثر وضوحا أمام المستخدمين، والعالم سيكون أفضل حالا لو لم يكن الجميع يعرف ما يقوم به الآخرون على مدار الساعة. لأن ترسيخ فكرة حاجتنا لمواقع التواصل مثل حاجتنا إلى الماء، نوع من التطرف التكنولوجي الذي تروج له شركات وادي السيلكون.

باختصار رسخت فرانسييس هوغن المرأة الشجاعة، ما كان ينبه له المحللون التكنولوجيون بأن فيسبوك يكسب المزيد من المال عندما نستهلك المزيد من المحتوى، ونتفاعل مع الأمور التي تثير رد فعل عاطفية. فكلما زاد الاستياء الذي نشعر به زاد تفاعلنا وزاد استهلاكنا وزادت أموال فيسبوك. إلى درجة لا يمكن أن تؤثر خسارة زوكربيرغ، قرابة سبعة مليارات دولار خلال الساعات القليلة التي توقف فيها فيسبوك وإنستغرام وواتساب المملوكة للشركة مساء الاثنين الماضي.

قبل الانتخابات الرئاسية الأميركية أدخلت فيسبوك تعديلات على خوارزمياتها للحد من انتشار المعلومات المضللة، لكن وفقا لهوغن بمجرد انتهاء الانتخابات أعادت المجموعة الخوارزميات كما كانت عليه «بهدف إعطاء الأولوية للنمو على السلامة».

وقالت «كان هناك تضارب في المصالح بين ما هو مفيد للجمهور وما هو مفيد لفيسبوك»، موضحة بأنها عملت في الكثير من الشبكات الاجتماعية، وكان الوضع في فيسبوك أسوأ بشكل ملحوظ من أي شيء رأته من قبل.

هكذا يظهر لنا فيسبوك مرة تلو الأخرى أنه المستبد الأكبر ويمثل معضلة أخلاقية بالنسبة إلينا جميعا ونحن نتذكر جملة زوكربيرغ الشهيرة التي أطلقها عام 2012 «فيسبوك لا يعني لي مجرد شركة، بل بناء شيء يغيّر الواقع، ويحدث تغييرا فعليا في العالم».

علاقات مواقع التواصل الاجتماعي لا يمثل قصة سعيدة ولا يمكن اعتباره مرآة للأشخاص كما زعم نك كليغ الذي هو بمثابة وزير خارجية الشركة العملاقة، بقوله «فيسبوك منصة أشبه بمرآة للمجتمع»، بل إنه سلاح غير مرخص وخارج نطاق السيطرة، وفي أيدي ثلاثة مليارات مستخدم في جميع أنحاء العالم، فالشركة بالأساس تقنية تعاني من وهم أنها دولة قومية. أو بتعبير روجر ماكنامي مؤلف كتاب «الوقوع تحت تأثير زوكربيرغ»، وسائل التواصل الاجتماعي قد ضلت طريقها. ماكنامي تكنولوجي مخضرم وداعم مبكر لزوكربيرغ، مع ذلك لم يتوقف عن مساندة الذين يمارسون الضغط من أجل تغيير طريقة عمل التكنولوجيا بشكل جذري. ويعتقد أن الوقت قد حان من أجل المزيد من تنظيم عمل تلك الشركات العملاقة.

يختصر جون نوتون الباحث الأيرلندي وأستاذ التكنولوجيا في الجامعة المفتوحة كل ذلك بقوله إن الوحوش مازالت تسرح على فضاءات فيسبوك، لكن هذا ليس سببا لفتح حديقة حيوانات للوحوش نفسها أمام الناس من أجل الفرجة أو حتى محاولة لتدجين المستحيل.

لذلك فإن الاعتقاد بأن الغد مكان مختلف عن اليوم هو بالتأكيد علامة مميزة فريدة لنوعنا، لكن ذلك لا يعني أن فيسبوك مثلا وحده من يمتلك صناعة المستقبل، فالتكنولوجيا لا يمكن اختزالها في جشع كبريات الشركات في وادي السيلكون.

ومن أجل إعادة التاريخ مرة أخرى إلى سكتته، يجب أن تكون الحتمية التكنولوجية مرادفة

للحتمية التاريخية، وفق تعبير نكولاس كار مؤلف كتاب «الضحالة: تأثير الإنترنت على عقولنا» الذي سبق وأن استنتج أن زوكربيرغ فصل فيسبوك عن الواقع، وأظهر كيف يمكن لشخص أن يكون على حد السواء، ذكيا بطريقة مذهلة وساذجا بشكل مثير للدهشة.

ليصل إلى القول إن زوكربيرغ ليس شخصا شريرا، لكنه لا يعرف سوى القليل عن العالم الذي يعيش فيه البشر. ذلك ما عبرت عنه هوغن في تعاطفها مع المدير التنفيذي لفيسبوك بالقول: إنه لم يُرد أبدا إنشاء منصة بغیضة. ولا أحد في فيسبوك شرير. لكن المصالح متوافقة مع خيارات الترويج لنشر محتوى يحض على الكراهية من أجل المال وحده، ومن غيره!

## ماذا لو لم تكن وسائل التواصل الاجتماعي مجانية

مع أن هذا السؤال مستهمل لحزمة أخرى من الأسئلة، فبمجرد إطلاقه لا يكتفي بكونه كاملا، ومع أنها في حقيقة الأمر ليست مجانية تماما، لأننا ندفع ما يقابل استخدامنا لهذه المنصات، كما أن الشركات التكنولوجية تجعل من المستخدمين أداة تبدو مجانية، لكنها تجلب عن طريقهم أموالا هائلة.

فكان واحد من أكثر الأسئلة سداجة للمحققين من أعضاء الكونغرس الأميركي مع الرئيس التنفيذي لشركة فيسبوك مارك زوكربيرغ بعد فضيحة التسريبات الشهيرة، يسأله عن مصدر الأموال التي يجنيها فيسبوك بينما يقدم خدماته للمستخدمين مجانا. رد عليه زوكربيرغ «سيدي، الإعلانات مصدر أموالنا»!

مهما يكن من أمر، فإن سؤال مجانية مواقع التواصل الاجتماعي، ماذا لو كانت غير ذلك، تلتحق به مجموعة أخرى من الأسئلة على شاكلة: هل سيصبح المجتمع أكثر انعزالا؟ من السهولة بمكان المطالبة بشيء مختلف، كما من الضروري تخيل كيف يمكن أو ينبغي أن يكون الإنترنت مختلفا. إننا لا نقبل التخلي عن حياتنا بخلاف وجود الإنترنت.

مع ذلك ينبغي إدراك ما هو جيد وسيء سواء الموجود بالفعل أو ما يمكن أن يحل محل الإنترنت.

اليوم تتم استعادة الانطباع السابق الذي رافق انتشار الإنترنت بوصفه حلما مثاليا وخدمة جليلة تقدم للبشرية، مع التغيير الذي من الممكن أن يحدث عليه.

هنا تحضر وسائل التواصل الاجتماعي بوصفها المعبر الأهم بالنسبة للمجتمعات عن عصر الإنترنت. صحيح أن ما تقدمه الشبكة للبشرية أكبر بكثير من وسائل التواصل وحدها. لكن مواقع التواصل بدت بفائدة ملتبسة، فبينما هي الأكثر ضررا على المجتمعات في إشاعة الفرقة الإثنية والأخبار الملققة، بيد أنها مثلت أفضل وسيلة لربط الناس مع بعضهم البعض، إلى درجة وصف فيها الأشخاص الذين رفضوا فتح حسابات لهم على مواقع التواصل بأنهم «أموات أو منعزلون».

ذلك ما جعل صورة الأدمغة المصابة بالزيف تحت وطأة أخبار الشائعات هي الأقوى، بعد أن بتنا نتعامل مع شائعات عبر الإنترنت تنتشر كالوباء.

فما اللوم الذي يجب على الشركات التكنولوجية تحمله لأنها لا تحاول منع وصول تلك الألعاب النارية إلى الأيدي الخاطئة.

الحقيقة التي باتت تترسخ يوما بعد آخر، أن إدارة تلك الشركات مستفيدة من كل الذي يحصل وهو بالنسبة إليها معركة للسيطرة، ولا يتوقع أن تقوم بأي تراجع عن استمرار تأثير مواقع التواصل

على المجتمعات والدول، حتى لو مرت تلك الشركات بتحول جذري في السنوات القادمة. فتلك الخوارزمية التي تعمل بها تكنولوجيا فيسبوك مثلا بمثابة القلب النابض بالقوة والأرباح، الأمر الذي يستحيل التراجع عنه.

فهل سيبدو الناس سعداء مثلا، لو لم تتسن لهم معرفة ما يعمله الآخرون كل لحظة؟ يمكن أن نعود إلى ساعات توقف فيسبوك وواتساب بسبب عطل طارئٍ لنذكر ما يشبه الإجابة على هذا السؤال!

حسنا، مجموعة صغيرة من خبراء الرياضيات الأذكيا الموهوبين والمحوظين أيضا ابتكروا مواقع التواصل، ومجموعة كبيرة من الحمقى أساؤوا ففهمها واستخدمها. لكن سوء الاستخدام هذا كان محرضا على الجشع من قبل أولئك الأذكيا، عندما أصبحوا أصحاب شركات يضعون الأرباح فوق أي اعتبار آخر.

لقد ثبت أن خوارزميات وسائل التواصل الاجتماعي تغذيها بالمزيد من المحتوى - سواء من نتعامل معه أو ما نكتفي بتصفحه - الذي جعل مجتمعاتنا أكثر انقسامًا، وساهم في ترسيخ أنظمة غير جامعة بشكل متزايد، جعلتنا جميعا غير مستعدين وربما غير قادرين على فهم الآخر. مع ذلك نحن أسرع مما يمكن تفسيره في تقبل التعامل مع هذا المحتوى.

هناك ما يلفت الانتباه في مستقبل علاقتنا مع الإنترنت المجاني، وكيفية استخدامه، فقد أعلنت شركة ميتا الوليد الجديد لفيسبوك، أنها ستزيل الإعلانات الحساسة المتعلقة بالعرق والتوجه الجنسي والانتماء السياسي، بينما أعلنت شركة تويتر أنها ستسمح للمستخدمين الذين يدفعون رسوما بالوصول إلى محتوى خال من الإعلانات، في محاولة للتفكير في الوضع الراهن لوسائل التواصل الاجتماعي، وما سيكون مفضلا مع التغيير الذي سيطرأ على استخدام الإنترنت، مع أنه لم يكن هناك سبب واضح لتفكير إدارتي فيسبوك وتويتر بالاشتراك المدفوع، فالواقع التجاري يقول إن الأرباح تنهال مضاعفة عليهما من إعلانات الاشتراك المجاني، فإذا كان لدى فيسبوك اليوم أكثر من ثلاثة مليارات مستخدم، هل يمكن أن نتوقع أي رقم لعدد المستخدمين عندما يصبح فتح حساب بمقابل مالي؟

إذا تمت إزالة الإعلانات المزعجة للمستخدمين اليوم، فهل هذا يعني أن المحافظة على الخصوصية ستكون ثمن الحسابات المدفوعة ومن يستطيع تحمل تكاليفها؟

لنفترض أن مواقع التواصل الاجتماعي تحولت جميعها إلى نموذج اشتراك، هل سيتمكن الأغنياء وحدهم من الاستفادة من التواصل مع بقية العالم؟ ولنفترض أن هذه المواقع الجديدة ستركز اهتمامها على جماهير أضيـق ذوي اهتمامات نخوية، فهل ستزدهر الحقيقة، وسيكون التبادل وحده للمعلومات والأفكار الديمقراطية من أجل ازدهار المجتمعات؟

ماذا عن البيانات المتدفقة بشكل هائل، وهي أكثر بكثير من حاجتنا إلى المعلومات، هل ستقل نوعا ما؟ هل ستكون الغلبة فيها لما هو حقيقي على حساب الملفق؟

من الصعوبة بمكان الحصول على إجابة في الوقت الحالي، ونحن بالأساس نفتقد إلى بيئة تنظيمية تسمح بالاستخدام الملائم لمثل هذه التكنولوجيا المعقدة، ونبدو إلى حد الآن أقل حذرا من أسوأ مخاطر إساءة توفير وتطبيق تلك المنصات في حالها المتاح اليوم. فمن غير الممكن أن نتوقع أن الشركات الرابحة تتخلى مستقبلا بسهولة عن أرباحها. وحتى إذا وفرت طريقة الدفع مقابل الاشتراك فإنها ستجد المئات من الطرق المجانية الأخرى من أجل استمرارية تدفق الأموال عليها.

في كل الأحوال، إن من عليه أن يعمل من أجل السيطرة على الذعر من مواقع التواصل هي المجتمعات، وليس الشركات التي ستبقى ضامنة لأرباحها سواء بالخدمة الحالية التي تقدمها مواقع التواصل أو بالخطط الاستباقية لتغيير طريقة الاستخدام.

## العصر الرقمي ليس معلّم أخلاق

بمجرد أن نعلم الرقم المخيف للأسماء الوهمية على مواقع التواصل الاجتماعي نكتشف بسهولة تراجع المفهوم الأخلاقي في المجتمع الرقمي. هناك الملايين يمارسون العبث وإطلاق التهم والنقاش العنصري وترويج الأخبار الملفقة، وجميعهم بأسماء مستعارة. دعك ممّن يقومون بالدور نفسه وبأسمائهم الصريحة، إنهم أقل عددا لكنهم أيضا جزء من حفلة الفوضى اللاأخلاقية التي أوجدها العصر الرقمي. هناك سوء أخلاق معلوماتي يشترك في تقديمه الملايين بوصفه خيارا مقبولا على الإنترنت. لا يمكن القول إن البشر يزدادون غباء وشرًا مع التطور التكنولوجي، لكن لا يمكن ألا تكون شبكة الإنترنت عاملا فعّالا في تراجع الرادع الأخلاقي للمستخدمين، من دون أن ينفي ذلك الخدمة العظيمة التي تقدمها الشبكة للبشرية. مع ذلك توجد مناهضة متصاعدة لكل ما هو حقيقي على الإنترنت، ذلك ما تكشفه مواقع التواصل المختطفة من قبل «جيوش من الحمقى» مما يترك الأفراد الواعين خائفين من التعبير عن آرائهم. فهناك العديد ممّن يريدون نقاشا جادا وتبادلا حقيقيا وديمقراطيا للمعلومات والأفكار، لكن التضخيم في غرف الصدى المليئة بالعبث الفارغ عبر هذه المواقع المفتوحة، قد يثبطهم.

لم ننته من علاقتنا المعقدة وفقا لمدونة القيم المتفق عليها بين الناس الأسوياء، مع وجهنا الآخر في العالم الرقمي، لتبدأ علاقة الذكاء الاصطناعي بالمفاهيم الأخلاقية.

تلك محنة مضاعفة، فلا توجد إلى حد الآن مدونة أخلاقية متفق عليها، أو استراتيجية لدى المشرعين الحكوميين والشركات التكنولوجية الكبرى لتحديد علاقة البشر بالإنترنت. فكيف سيتسنى للذكاء الاصطناعي والأجهزة التي بدأت تقتحم غرف نومنا تعلّم الأخلاق؟

يقول باحثون في مختبر للذكاء الاصطناعي في مدينة سياتل إنهم بنوا نظاما ذكيا يصدر أحكاما أخلاقية. لكن أحكام هذا النظام يمكن أن تكون مربكة مثل أحكام البشر.

وكشف باحثون في معهد ألين للذكاء الاصطناعي النقاب عن تقنية صُممت لإصدار أحكام أخلاقية، أطلقوا عليها اسم «دلفي» المستوحى من اسم المدينة اليونانية القديمة التي احتوت على أقدم معبد اعتقد الإغريق بقداسته عند الإله أبولو.

تبدو الدلالة الأخلاقية هنا واضحة في اختيار الاسم، لكن ماذا عن النتائج؟

اختبر عالم النفس في جامعة ويسكونسن ماديسون، جوزيف أوستيرويل، التقنية الجديدة باستخدام بعض السيناريوهات البسيطة؛ عندما سأل عما إذا كان يجب أن يقتل شخصا لإنقاذ آخر؟ فرد نظام دلفي بالقول إنه لا ينبغي له ذلك.

وعندما سأل عما إذا كان من الصواب قتل شخص واحد لإنقاذ مئة شخص آخر؟ قال: نعم ينبغي

لك ذلك. ولأن أوستيرويل أذكى وفق التقويم البشري المعهود في العلاقة مع الآلة، كان عليه أن يختبر ذكاء ذلك النظام، عندما أعاد سؤاله السابق بطريقة: هل يجب أن يقتل شخصا واحدا لإنقاذ 101 آخرين؟ رد دلفي هذه المرة بالقول: لا ينبغي لك أن تفعل ذلك.

ذلك ما فعلته أيضا باتريشيا تشيرشلاوند أستاذة الفلسفة بجامعة كاليفورنيا، عندما سألت دلفي عما إذا كان من الصواب ترك جسد الطفل للإنسان الآلي لمساعدته؟ أجاب بنعم! وأعادت عليه تشيرشلاوند السؤال بشأن إدانة رجل متهم بالاعتصاب بناء على دليل من مومس، فقال دلفي إن الأمر ليس كذلك، على أقل تقدير.

كيف نفهم تلك الإجابة التي أقل ما يمكن أن توصف به هو أنها مثيرة للجدل؟

ذلك يكشف التعقيد الكامن في المفاهيم الأخلاقية التي لا زال الفلاسفة ومنذ أول حجر وضع في مدينة دلفي اليونانية، إلى اليوم يصعب عليهم الاتفاق على تعريف تلك المفاهيم، فكيف للبشر تعليمها للآلة؟

يعرف باحثو الذكاء الاصطناعي دلفي بأنه نظام رياضي مصمم على منوال شبكة الخلايا العصبية في الدماغ البشري. يعتمد نفس التقنية التي تتعرف على الطلبات التي تتحدث مع الهاتف الذكي وتحدد مسار المشاة وعلامات الشوارع كما تحدد سرعة السيارات ذاتية القيادة على طول الطريق. تعلم ذلك النظام المهارات من خلال تحليل كميات هائلة من البيانات والصور، فعلى سبيل المثال تعرف دلفي على القطة من خلال مئات الآلاف من صور ذلك الحيوان، وبنى بوصلته الأخلاقية من خلال تحليل أكثر من 1.7 مليون حكم أخلاقي صادر من أناس مختلفي الثقافات والأمزجة والهويات.

من المسلمي جدا أن نضع قائمة بالأسئلة التي تلقاها نظام دلفي وتأمل الإجابات ثم تحليلها ومراجعتها مع ما يعرضه «جيوش الحمقى» على مواقع التواصل الاجتماعي لمفاهيم متعلقة بالقيم وبنظرتهم إلى الآخر، مع أن الآلة تبقى كما هي، بينما أولئك الحمقى يعدون ضمن البشر الذين صنعوا تلك الآلة الذكية التي تقترح علينا إجابات أخلاقية!

أظهرت لنا أنظمة التعرف على الوجه الانحياز المعيب سواء ضد النساء أو الملونين من الرجال، مثلما فشلت خوارزميات فيسبوك وتويتر في السيطرة على خطاب الكراهية، على الرغم من مزاعم امتلاكهما أكثر أنظمة الذكاء الاصطناعي تطورا.

بل إن المحاكم القضائية وإدارات الشرطة التي تستخدم أنظمة ذكاء اصطناعي اكتشفت أنها تعرض توصيات وتصدر أحكاما أفضل ما فيها أنها تعسفية!

مع ذلك يقود مهندسو الذكاء الاصطناعي معركة ثقافية مع علماء الاجتماع، للاستمرار في تعليم الآلة مفاهيم الأخلاق.

تقول الباحثة ياجين شو، أستاذة علوم الكمبيوتر بجامعة واشنطن، التي قادت مشروع دلفي «إنها خطوة أولى نحو جعل أنظمة الذكاء الاصطناعي أكثر وعياً بالأخلاق والثقافات الاجتماعية»، مع أنها تعترف بأن دلفي كآلة ذكية رائعة ومحببة ومزعجة معاً، مشددة على أن أخلاق أي ابتكار تكنولوجي هي نتاج لأولئك الذين قاموا ببنائه. وتشير إلى أن الأحكام الأخلاقية لدلفي كانت دقيقة بنسبة تصل إلى 92 في المئة.

هنا يبدو السؤال قائماً لدى الجميع عمن سيعلم الأخلاق لآلات العالم الذكية، هل هم باحثو الذكاء الاصطناعي، أم أصحاب المشاريع والشركات التجارية، ماذا عن المشرعين والفلاسفة وعلماء النفس والاجتماع؟

قد يرى البعض أن نظام دلفي يمكنه إنشاء قواعد أخلاقية دون تحيز، لكن تلك الأنظمة ينتهي بها الأمر لتعكس الدوافع والآراء والتحيزات للأشخاص والشركات التي تبنيها.

لا يمكن ألا نشير إلى الثناء الذي حصلت عليه ياجين شو مع فريقها الهندسي، لكن هناك الكثير من التهكم حيال ذلك بالقول إن مجرد العمل على تطوير آلة تحدد لنا المستوى الأخلاقي عن سواه، نوع من الهراء وأمر غير منطقي ومهين بشكل مؤسف؛ فالأخلاق تتشابه مع العاطفة، لكن الآلة تفتقر إلى العاطفة ولا تشعر بأي شيء مثل شعور الأمهات وهن يعلمن أطفالهن مدونة السلوك الحسن.

## لا أريد العيش داخل إنترنت الأشياء

مثلها يعبر بامتياز عن التمرد والخروج عن الطوق، فجانيت وينتسون منذ أن تركت أمها بالتبني، وهي لا تريد العيش حياة تُرسم لها من قبل الآخر، لذلك كتبت روايتها الأولى «البرتقالة ليست الفاكهة الوحيدة»، وعندما أعادت اختراع نفسها كتبت سيرتها لاحقاً بطريقة «لماذا نسعى لنكون سعداء في حين يكفي أن نكون طبيعيين؟».

فهذه الرواية البريطانية تستطيع تغيير القصة، لكنها في حقيقة الأمر هي القصة! وهذا ما تفعله اليوم مع إنترنت الأشياء عندما ترفض أن تكون في داخله.

تجربة وينتسون لا تكتفي بمنحنا تصوراً عن حياتنا الرقمية المقبلة، إنها تحلل تلك العلاقة مع الوسائط التي تدير حياتنا وتقيس مشاعرنا وتجعلنا نمارس أو نفتعل الحب التكنولوجي مع كائنات رقمية تشاركنا الحياة!

في كتابها «12 بايت: كيف وصلنا إلى هنا. وإلى أين قد نذهب بعد ذلك» لا تكتفي برفض العيش داخل إنترنت الأشياء، بل تعرض علينا تجربتها ككاتبة وامرأة في النهاية، لتأملها في تلك المقالات التي لا تفقد متعة قراءتها مرة بعد أخرى.

منذ أن درسنا روايتها الأولى «البرتقالة ليست الفاكهة الوحيدة» في السنة الجامعية الأولى لطلاب قسم الصحافة والإعلام في مادة تحليل النص، لم أترك متابعة كل ما يحصل مع هذه الروائية، وقدمت جانباً من تجربتها في كتابين صادريين لي من قبل. أنا مثل غيري أدرك أنها تدير موقعها الإلكتروني، وكانت كاتبة إلكترونية في وقت مبكر عندما احتفظت بقلمها على الطاولة جوار كمبيوترها. لكنها في كتابها «12 بايت» ترفض تغيير التكنولوجيا الذكية للعلاقات البشرية.

تعود وينتسون إلى أجهزة الكمبيوتر الأولى وتعيد التخيل بطريقة كيف سيشكل الذكاء الاصطناعي حياتنا بما فيها الجنسية في المستقبل. لأن الفكرة القائمة اليوم على الذكاء الاصطناعي تختصر المخاوف في ثنائية الخير والشر وأسبقية الاستثمار بأحدهما.

يمكن أن نتفهم الاستثمار في الروبوتات الصغيرة التي يوجد منها اليوم في منازلنا، لأنها لحد الآن رائعة ومساعدة وصبورة وتُعلّمنا بكل ما نحتاجه. بالنسبة إلى وينتسون هذه الروبوتات أنفع بكثير من الجلوس أمام التلفزيون خصوصاً مع كبار السن والأطفال. يمكنك أن تقول نفس الشيء للروبوت 500 مرة ولن ينفد صبره معك. لكنها على مستوى آخر لا تخفي قلقها من تحويل الروبوتات إلى نساء، وإعادة بناء النظام القديم للجنس والمال والسلطة. عندها كيف ستبدو حياتنا مع كائنات الإنسان الآلي الذي يشاركنا المنزل والشارع؟

كذلك تتساءل جانيت وينتسون بلغة أدبية وحس صحافي في مقالات هذا الكتاب، وتجب

على سؤال عن المصير الذي نؤول إليه عندما تكون الأجهزة الذكية وسيطا في العلاقات الإنسانية بسؤال مقابل عمّن قام ببرمجة هذه الأجهزة؟

بمجرد إدخال مجموعة البيانات، تبدو الآلة وكأنها محايدة أو غير متحيزة أو موضوعية. لكننا نعلم أن هذا ليس صحيحا. فعندما ننظر إلى البيانات التي تم تضخيمها بواسطة انحياز الذكاء الاصطناعي، يمكننا أن نرى تحيزاتنا الإنسانية الخاصة. وهي مرآة عاكسة غير مريحة إلى حد ما. وتطالبنا وينتسرون بأن نكون واقعيين، وألا نغمس في التفكير السحري. فإنترت الأشياء والعالم الافتراضي الذي يعيد تشكيله مشروع ميتا في فيسبوك، ليس بقوة الجاذبية التي لا يمكننا الهروب منها. فهو بمثابة اقتراح يعرض علينا. في المقابل تظهر لنا القوة المطلقة التي يمتلكها البشر وتغيير القصة لأن الإنسان هو من يشكل القصة.

تعرض علينا هذه الكاتبة تجربتها كمثال على علاقتنا مع العالم الرقمي الذي يسيّر حياتنا، فهي ولحسن حظها ولدت في زمن القلم والكتاب الورقي، لذلك تشعر بالراحة في طريقة قراءة الكتاب الرقمي، لا تريده في كل مكان وليس مثل الذين ولدوا وتعلموا في عصر الأجهزة الذكية.

ترفض مثلا التحدث مع «سيري» في هاتفها الذكي لأنها موقنة بأن هناك من يستمع إليها ويراقبها من أجل أن تتجنب التطفل لاحقا عليها.

تعرف أنها عندما تبقي نفسها خارج شبكة الإنترنت في أوقات تختارها، ستواجه بسؤال من الجيل الجديد «هل أنت مجنونة؟». لكن لديها ما تجيب عليه مع أنها مؤلفة كتاب يحمل دلالة عنوان «12 بايت»!

تقول وينتسرون «كتبت هذا الكتاب وأنا أجلس جوار موقدي الذي يعمل بالخشب الذي قطعته بيدي. وعندما كنت أجوع أقتطف من خضروات حديقتي التي زرعتها بنفسي أيضا» في إشارة إلى أنها تستطيع تدبر حياتها جيدا من دون أن تستعين بخدمات هاتفها الذكي. مع أنها تعلم أن هذه الحياة ليست عملية وغير مستدامة لمعظم الناس اليوم.

وترى أن فكرة المدن الذكية هي مستقبل حياتنا لكن ليس على طريقة حياة تشبه عش النمل. لذلك تظهر لنا مشاعر التمزق في داخلها بين حياة تقع فيها تحت سطوة إنترنت الأشياء وبين أخرى تعيش فيها بوصفها كاتبة ملهمة. وهذا ما أرادت أن يكون عليه متن كتابها «12 بايت» حزمة من أسئلة تناقشها مع القراء بطريقة من نريد أن نكون؟ كيف نريد أن نعيش؟ وما هي الخيارات التي نود أن نتخذها لأطفالنا، ولأنفسنا؟

كان الروائي الألماني الراحل غونتر غراس قد وصف حياة الصداقة الافتراضية بأنها فكرة بغیضة ولا تعبر عن حقيقة الإنسان، وأنه رقد مرتاحا في حياته الأبدية من دون أن يدخل إلى إنترنت الأشياء، لكنه من الصعب علينا تخيل اليوم بماذا سيصف مؤلف «طبل الصفيح» الجهد الذي

يبدله فريق بحثي من جامعة جورجيا مع الجيش الأميركي لإيجاد طريقة تساعد البشر على الثقة بالروبوتات عندما يتعلق الأمر بالحياة، أو قرارات الموت في ساحة المعركة؟  
جانيت وينتسون لديها إجابات مقترحة في كتابها «12 بايت: كيف وصلنا إلى هنا. وإلى أين قد نذهب بعد ذلك» من دون أن تتخلى عن شغفها بالحياة التي عاشها غونتر غراس من أجل الكتابة الملهمة وحدها.



## عصر التلفزيون الذهبي

التلفزيون سيبقى «العقل المدبر» بوصفه الأبقى تأثيرا، لأنه ليس ناقلا  
لكلام الحانات والمقاهي اللامسؤول.

جون همفريز

لا توجد أي علامة تجارية يمكنها إلغاء دور التلفزيون أبدا.

تريسي فولوز

## نحن لا نشاهد الأخبار

صدمت نتائج استطلاع جديد المتابعين الإعلاميين، بعدما كشفت أن البريطانيين أقل الشعوب الأوروبية متابعة لنشرات الأخبار، بل إن بعضهم غير قادر على تسمية رئيس الوزراء الحالي، وثمة من يعتقد أنه رونالد ريغان، وليس ديفيد كاميرون!

الصدمة تكمن في المفارقة المثيرة كون البريطانيين أكثر من غيرهم متابعة للتلفزيون حسب الاستطلاع الذي قامت به هيئة المسح الاجتماعي الأوروبي، وإدماهم للبرامج لايشمل بأي حال من الأحوال متابعة الأخبار.

نتائج الاستطلاع الجديد تأتي بعد أسابيع من استطلاع مماثل كشف أن غالبية المستطلعين البريطانيين تعتقد أن هيئة الإذاعة البريطانية منحازة في أخبارها سواء لأحزاب اليسار أو اليمين. وجاء في الاستطلاع الذي أجرته مؤسسة «الرأي الجديد» بالاشتراك مع صحيفة الاوبزيرفر، أن 41 في المئة أكدوا أن «بي بي سي» منحازة في تغطيتها الإخبارية، حيث أكد 27 في المئة منهم أنها تميل إلى توجهات الأحزاب اليسارية، فيما اتفق 14 في المئة على إنها يمينية الأخبار.

لن يعود المتابعون إلى الجملة الشائعة في الثقافة البريطانية السائدة «لا أخبار يعني أخبار جيدة» على العكس من المقولة الإعلامية «الأخبار السيئة هي أخبار جيدة»، لأن المشكلة تكمن في محتوى الأخبار وكيفية تقديمها.

فهل ثمة فجوة معرفية، أم صارت سلة الأخبار مليئة بمحتوى مكرر يمر على الجمهور بشكل تلقائي في الشاشات العامة والمحطات والقطارات والحافلات والصحف المسائية المجانية، ويصل بشكل تلقائي بعد ذلك إلى هاتفه المحمول؟

فما الحاجة إذن إلى متابعتها في نشرة الأخبار المسائية، أليس من الأجدى متابعة ما يشد الانتباه أكثر.

ويأتي الاعتراض على البرامج الإخبارية بالنسبة إلى الجمهور البريطاني، من كونها لا تستحق المتابعة، لأنها مملّة، وتشمل الكثير من التقارير الأجنبية، أو تكشف الانحياز السياسي المكشوف. لكن هذه الأسباب لا تكفي لأن نضع الأخبار في آخر اهتمامات الجمهور، لأن أنماط الاستهلاك المعرفي تغيرت وسلوك الجمهور تغير معها مع توفر مئات البدائل من محطات فضائية تمنح المشاهد والمستمع القدرة على التنقل بينها على مدار اليوم دون الشعور بالملل.

من المفيد العودة إلى كلام المدير العام لهيئة الإذاعة البريطانية الأسبق مارك تومسون حول قواعد الحياد على شاشات التلفزيون، عندما وصفها بالقديمة ولا مكان لها اليوم في مجتمع الفضاء الإلكتروني والإعلامي المفتوح على الإنترنت.

مطالبة تومسون الذي انتقل إلى رئاسة تحرير صحيفة نيويورك تايمز، التخلّص من قواعد الحياد التلفزيونية القديمة لاستقطاب المشاهد في عصر الإنترنت، قد تجيب عن بعض ما يكمن في ابتعاد المشاهد عن نشرات الأخبار، على افتراض أن الإنترنت يهدد بانهيار التلفزيون إن لم يتكيف مع المستقبل، وأنه لم يعد من المنطقي لخدمات «بي بي سي» و«القناة الرابعة» في التلفزيون البريطاني احتكار المنافسة وسط البدائل الهائلة للمشاهد على الإنترنت.

مهما يكن من أمر فإن سلة الأخبار لن تجد من يستهلكها إذا لم تغيّر محتواها مع تغيّر سلوك المُستقبلين في أكثر بلدان العالم حرية، وعلينا إعادة قوس السؤال لإطلاقه أمام محطاتنا العربية، وعلينا بعدها تلقي الصدمة المضاعفة.

## الديناصور الفاتن على الشاشة

ثمة من يرى نفسه محظوظا، وهو يغيب عن منزله تماما القنوات الفضائية العربية، على اعتبار أن بدائل التلفزيون الأخرى المتوفرة على الإنترنت والصحف قادرة على توفير الخبر وتداعياته.

فهل حقا سيكون «العربي» سعيدا بعدم مشاهدته القنوات الفضائية العربية؟ ستحمل الإجابة شيئا من الإيجاب إذا كان «المشاهد» الراض للقنوات العربية يجيد لغة أخرى يستطيع من خلالها التواصل مع التلفزيون غير العربي باعتباره حاجة بيتية لم تنجح كل البدائل الأخرى في إزاحتها، فالإنترنت ليس بديلا عن التلفزيون، بل هو منصة أخرى موازية، والصحف المطبوعة تحاول اللحاق بتداعيات ما يبثه التلفزيون، ويبقى يوتيوب معنا عند الرجوع إليه وليس تقليدا مريحا للمشاهد كما الشاشة الصغيرة.

مهما يكن من أمر، فالتلفزيون العربي برمته اليوم يكاد لا ينجو من التكرار في كل ما يقدمه، ويمكن تصنيف مذييعه ضمن خانة الديناصورات القديمة التي لا تريد الخروج من تاريخها المقيد، فيما يضع الجيل الجديد من المذيعين في سطحية مريعة عبر الركون إلى اللهجات الدارجة والثقافة السائدة وتكرار أسئلة يعرفون مسبقا إجاباتها.

فهل أسهم المذيعون ومقدمو البرامج الحوارية في إشاعة ثقافة سطحية والركون إلى ما هو سائد، بل إن بعضهم لا يشعر بالخجل عندما يستعين بلغة «المقهى» لإطلاق أسئلته أو التعليق على الإجابات.

مذيع مثل ديفيد ديمبلي «ولد 1938» لا يشعر بالحرج وهو يتلقى تسمية «الديناصور الفاتن» بعد استمراره أكثر من ربع قرن في التقديم من شاشة هيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي»، بل إنه الوجه الذي يستمر على مدار 18 ساعة متواصلة لنقل نتائج الانتخابات البريطانية منذ عام 1979، حتى إن أنا فورد قارئة نشرات إخبارية سابقة في «بي بي سي» وصفته بـ «الديناصور الفاتن» قائلة «أستغرب كيف يستطيع هذا الديناصور الفاتن الاستمرار في العمل مع بي بي سي مع إنني مهما دققت النظر لا أرى امرأة بنفس السن».

وعندما أريد لديمبلي محاور السياسيين أن يكون له دور في حفل افتتاح دورة الألعاب الأولمبية بلندن 2012، كان لابد من إدخاله في زاوية تليق به ولن تكون مقحمة في تغطية إخبارية رياضية حظيت بأكبر مشاهدة عالمية، وهو اليوم يدير برنامجا أسبوعيا يتيح للجمهور التحاور مع السياسيين وجها لوجه، بانضباط عال.

يمكن القياس إلى حد ما على «الصورة التلفزيونية المصغرة» لديفيد ديمبلي، لإيجاد معادل تلفزيوني عربي، على اعتبار أن تجربته لم تضعه على هامش التصاعد المطرد للتقديم التلفزيوني

باعتباره فنا وثقافة ترقى بذائقة المشاهد.

ومع كل تاريخ ديمبلي فإن «بي بي سي» اختارت بديل له في متابعة التغطية الإخبارية للانتخابات البرلمانية البريطانية، بعد أن كان الوجه الذي يعلن عن الفائز في بث حي على مدار 18 ساعة دون أن يرف له جفن.

ليس المهم من كان البديل، لكن الأهم هو كيف يمكن للجيل الجديد التعلم من ثقافة التقديم التلفزيوني وعدم السقوط في فخ الثقافة السائدة وتكرار جمل على الشاشة يتداولها الناس في الشارع والمقهى، فمن يصنع ذائقة من؟

## إعلام رث تحت القَسَمُ

عندما تنمو الأخطاء السياسية والدينية في مناخ عدم الواقعية أو الواقعية الرثة، لن تكون آخر نتائجها أن يصنع الإعلام خطابه وفق العهد العشائري أو القَسَمِ الديني، كما يحدث في العراق اليوم مثلا، وليس الإعلام في العراق وحده من سقط في قيم صناعة الخطاب، بوصف المقدس ضامنا صادقا لإقناع الجمهور، بل إن موجة الإعلام الديني تكاد تسود بشكل مخيف في العالم العربي، بيد أن الأكثر مدعاة للخوف سقوط عدد من الإعلاميين في مثل هذا الفخ.

وهذا ما حدث بالفعل عندما ارتكب محاور تلفزيوني في قناة عراقية، ما يوصف بأنه أسوأ ما في الخلط الشنيع بين الديني والإعلامي، وهو يجري حوارا مع عسكري مهزوم، مبتهجا ومتحمسا بأنهما معا المُحاور والمُحاور تحت القَسَمِ في محاولة لدفع مصداقية ما ينقله للجمهور، عبر الرادع الديني.

وهو «قَسَم» لا يمت بصلة في كل الأحوال مثلا للقسم الذي تطالبه القاضية جودي في برنامجها التلفزيوني الأميركي المحاكمة، لأن ثمة اتفاقا بين المتقاضين أمامها في وضع شرط مسبقا لإضفاء صبغة واقعية على مادة تلفزيونية.

مثل هذا الخلط الذي ارتكب في القناة الفضائية، يصفه الكاتب والصحافي البريطاني سيمون جنكينز بـ «هراء القرون الوسطى» عندما تنغمس وسائل الإعلام في تقديس الخرافة الدينية.

لأن الجمهور لا يحتاج القسم الديني ممن يطلون عليه عبر الشاشة كما لا يحتاج إلى أن يكتب المعلق هامشا مع كل مقال ينشره بأنه يسطر جملة وهو تحت القسم.

الجمهور لا يحتاج أيضا القسم الديني بوصفه حدا رادعا وصادقا لإيصال الأفكار والمعلومات، وإنما يتوق ويثق بالتعامل العقلي مع تفكيره بصفة الإعلام شاهدا مستقلا، ومانعا للفساد وتوغل الحكومات.

ما حصل في القناة الفضائية العراقية في ما يمكن أن نطلق عليه «حوار القَسَم» يمكن تفسيره بنتاج الخلط المريع الذي يقوم به رجال الدين في عصر العولمة، عندما يجعلون من المسجد مكانا مثاليا لبناء الدولة، فينطلق معها التساؤل المخيف «مَن يحكم مَن: المسجد أم الدولة؟».

والأكثر قلقا أن يقدم الإعلام خطابه بمواصفات غيبية لمجاراة الخطاب الديني بلبوساته السياسية، مثلما أقدم عليه المحاور التلفزيوني، سواء أدرك أم لم يدرك، بأنه قدم أقصى ما تتوق له الأحزاب الدينية وهو يشرع أدواتها الغيبية في الصناعة الصحافية، ومن بينها القسم، في إقناع الجمهور.

تماما مثلما يحاول الدعاة والمراجع والشيوخ جعل الانتخابات واجبا دينيا بدلا من خيارها

السياسي الديمقراطي، في محاولة للتخفيف والوعيد، والتي قد تؤدي في النهاية إلى تجريم مصداقية حقوق الإنسان ومن ضمنها الديمقراطية.

خطاب رجال الدين عندما لا يكتفي بدوره ويصبح سياسيا لا يمكن النظر إليه ملزما إلا من أراد ذلك، لأنه في النهاية مجرد إجراء يعني الحوزات والمراجع والمشايخ وفق مصالح لا تمت بصلة للعلاقة الروحية للإنسان بربه، أما أن يصبح أداة في صناعة الإعلام، فهذا لا يعني أكثر من تحجيم العقل والعودة بالحضارة إلى الوراء لأن فرض الغيبيات في وسائل الإعلام وكأنها حقائق يمثل مصدر خطر على الملايين.

فتعريف الإعلام لا يمكن أن يتم اليوم عن طريق خطب ووعود رجال الدين والمشايخ، بل من خلال القصص المنتجة وطبيعة محتواها ومن يقف وراء إنتاجها.

لن يجد الصحفي من يعيره الاهتمام عندما يقول أنا فعلت، لكنه سيسترعي الانتباه كل الانتباه أن قال بكل تواضع سمعت وشاهدت، أما عندما يصل الأمر بصحافة الزمن السياسي والديني الرث، أن يقول الصحفي «أقسمت» فهذا يعني أن الغربان بدأت ترتدي ربطات العنق وتدير نشرات الإخبار والحوارات، تماما مثلما أصبح للرماد أجنحة في العراق اليوم.

## مستقبل يد بريطانيا الناعمة ليس كماضيها

باستثناء الضمان الصحي لا توجد مؤسسة في بريطانيا تحتل موقعا في الوعي العام مثل هيئة الإذاعة البريطانية وهو موقع كان بنفس الدرجة من الأهمية فيما مضى لدى الجمهور العربي المستمع لراديو بي بي سي.

لكن ثمة سؤال يتصاعد مع اقتراب تجديد الميثاق الملكي للهيئة عام 2016، عما إذا كان البريطانيون مازالوا بحاجة إلى هيئة الإذاعة البريطانية، وبطبيعة الحال يمتد السؤال إلى البلدان التي تبث الهيئة بلغاتها كالعربية.

أهمية السؤال تكمن في تمويل بي بي سي من ضريبة سنوية يدفعها كل منزل يمتلك جهاز تلفزيون، فهي بالضرورة ملك لذاتقة ووعي الجمهور حيث تمتنع الهيئة عن بث الإعلانات التجارية، وتركز على برامج خدمية وربط العالم الخارجي عبر قنواتها.

وإذا كان ثمة كلام عن قناة سرية ما بين مبنى الحكومة في 10 داوينغ ستريت وبوش هاوس المقر التاريخي لبي بي سي حول إدارة يد بريطانيا الناعمة من قبل الحكومة، فإن باحثا مثل سيمون بوتري يرى أن شركة الإرسال والإذاعة البريطانية التي نشأت عام 1922 سرعان ما تطورت سنة 1927 إلى هيئة الإذاعة البريطانية وتحولت إلى لاعب أساسي ساهم في تشكيل مجرى الأحداث التي شهدها العالم منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، وساعدت المملكة المتحدة في بسط نفوذها من خلال نشر الثقافة البريطانية والترغيب فيها خاصة في أهم مستعمراتها.

ومثل هذا الكلام أكده كريس باتن رئيس مجلس الأمناء السابق في الهيئة الذي وعد جمهورها التواق إلى أعلى قيم المسؤولية في الأخبار بقوله «إذا أردت أن تعرف كم هي جيدة ومهمة بي بي سي، اذهب إلى أي مكان آخر».

وعد اللورد باتن الذي كان حاكما لهونغ كونغ الخدمة العالمية لبي بي سي جزءا مهما من قوة بريطانيا الناعمة.

فيما اعترف وزير الخارجية البريطاني السابق ويليام هيغ بأن بلاده تخلت عن خطط لخفض حجم الاستثمارات في الخدمة العربية لهيئة الإذاعة البريطانية في ظل انتفاضات الربيع العربي في عدد من الدول.

إلا أن غالبية البريطانيين يعتقدون أن هيئة الإذاعة البريطانية منحازة في أخبارها سواء لأحزاب اليسار أو اليمين، مع أنها تشاهد من قبل 48 مليون شخص يوميا في المتوسط.

وجاء في استطلاع أجرته مؤسسة «الرأي الجديد» بالاشتراك مع صحيفة الأوبزيرفر، أن 41 بالمئة أكدوا أن بي بي سي منحازة في تغطيتها الإخبارية، حيث قال 27 بالمئة منهم إنها تميل إلى

توجهات الأحزاب اليسارية، فيما اتفق 14 بالمئة على أنها يمينية الأخبار.

صحيفة الغارديان أعادت إطلاق السؤال بطريقة تفاعلية، عما إذا «كنا كبريطانيين مازلنا بحاجة إلى بي بي سي؟»، مثيرة جدلا ساخنا حول رسوم الترخيص ونوعية البرامج والتدخل الحكومي في صناعة خطاب هيئة مستقلة تعلن أنها تمتلك أعلى درجات الحساسية الإخبارية. كانت الآراء متهكّمة ومتسائلة في آن، حتى أن أحدهم قال إذا كانت الأرض ستوقف عن الدوران بتوقف بي بي سي، وهل سيكون البريطانيون أقل استعدادا لمواجهة يومهم من دون برامجها؟

فيما اعتبر الكاتب ستيف هيوليت أن التأييد الواسع لبي بي سي لا يمنع الوصول إلى النقطة الحرجة والنظر في مستقبلها.

بينما شك مارتن بيل المراسل المخضرم والنائب البرلماني المستقل لاحقا، في أن تجد الإعجابات الكثيرة التي تحظى بها بي بي سي في الخارج معادلا لها في الداخل.

يدرك صناع الخطاب في أكبر هيئة إعلامية «مستقلة» سياسيا ومؤمنة) ماليا أنها لم تعد الخيار الأول بتعدد البدائل أمام الجمهور، فالتأثير الذي كانت تتمتع به بي بي سي في يوم ما لم يعد يمتلك نفس مواصفاته التاريخية التي وضعها السياسيون.

قد تنجو بي بي سي بأفعالها في القضايا الخارجية لأن لا أحد له القدرة على قول إنها انتقائية، لكن ما إن تدخل في الشأن الداخلي حتى تكون في واجهة التدقيق لأنها تقدم نفسها ك«ميزان للحقيقة».

إذا كان اللورد باتن قد اعترف من قبل «بأن مصداقيتنا هي رهن قدرتنا على قول الحقيقة»، فإن جوناثان ديمبلي أحد صحافيي بي بي سي الأكثر احتراما، قد تحدث عن «سفينة جانحة تتجه نحو الصخور».

## الموسيقى بوصفها سلعة معلومانية

أطل تيم كوك المدير التنفيذي لشركة آبل بهيئة الرؤيوي الراحل ستيف جوبز، حتى أنه لم يتخل عن بنطال الدجينز، ليس من أجل الترويج للمنتج الجديد «آبل ميوزيك» كما يبدو الأمر للوهلة الأولى، بل لتفنييد الفكرة الشائعة عن وهم أن الشركة الأولى في العالم لم تستيقظ منذ رحيل جوبز عام 2011. حتى وصل الأمر إلى أن رأى المراقبون أن آبل في طريقها لملاقاة نفس مصير نوكيا.

تراكمت الأسئلة عن شكل المنتجات الجديدة التي تخطط لها الشركة التي اختصرت العالم برمته بجهاز صغير، وعمّا إذا كانت ستمكّن من تقديم مزيد من الابتكارات في ظل غياب روح «البحث عن الكمال» التي كان ستيف جوبز يعيش بداخلها طوال الوقت.

ورفع المحلل التكنولوجي باسكال إمانويل غوربي من درجة النقد اللاذع لآبل إلى مستوى قوله إن كل ما تفعله الشركة الآن مكرر، «فهي تعكف فقط على تقديم سماعات الأذن ومقاطع موسيقية، هذا ليس منطقياً».

ويبدو من الأهمية بمكان استعراض إنجازات آبل قبل وضع منتجها الجديد آبل ميوزيك على طاولة النقد منذ أن تحسس ستيف جوبز الزمن التكنولوجي بغير ما كان يتحسسه المبتكرون الآخرون، عبر تطبيقات تزيغ الحواس، وقاد ثورة التحول نحو منظومات العمل بالنوافذ من خلال الماوس وجعل البرنامج بسيطاً ومفهوماً وليس طلسماً للمتخصصين.

أجبرتنا آبل أن نعيد التفكير بكل شيء منذ أن تحدث جوبز عن الكمبيوتر اللوحي، أي فون وآي باد الآن قطعان لا نشعر بثقلهما في جيوبنا أو حقائبنا وتحتويان على كل شيء.

من الضروري أن نتذكر ماك وأي ماك وأي بود وأي فون وأي باد، وكيف أسست آبل لعالم بيكسار حيث صار عالم الرسوم المتحركة عالمين؛ عالم ما قبل «قصة لعبة» وعالم ما بعد «قصة لعبة»، وما أنتجته بيكسار لفيلمين عن الديناصورات «الديناصور الطيب» وخفايا العقل البشري «من الداخل إلى الخارج» هذا العام.

يمكن القول ببساطة إن ما أنتجته آبل أجبر صناعات كاملة على أن تعيد النظر في عملها من الصحافة إلى الهاتف النقال إلى صناعة الموسيقى.

والموسيقى بوصفها سلعة معلومانية حاضرة اليوم في المنتج الجديد، أو بتعبير تيم كوك «الموسيقى جزء هام من حياتنا وثقافتنا، وآبل سوف تغير وإلى الأبد طريقة تذوق وانتقاء الموسيقى».

ومنتج آبل ميوزيك الذي تناولته وسائل الإعلام عند إعلانه بصفته خبراً يحمل من الأهمية أكثر

مما توصل له قادة السبع الكبار، هو خدمة تكلفتها الشهرية عشرة دولارات. تدمج الخدمة بين تحميل الموسيقى و بث الراديو و بث الموسيقى في تطبيق واحد، وستلتقط اهتمامات المستخدم وتقتراح له اقتراحات ذكية للأغاني التي يسمعها. سيكون هناك أكثر من 30 مليون ملف صوتي، متوفرة في 100 دولة حول العالم. وستتيح الخدمة للفنانين تحميل ورفع الألبومات والصور وتوجيه منشورات وإعلانات إلى معجبين، حيث تكون لكل فنان صفحة يستطيع المعجبون الوصول إليها ومتابعتها. وستكون هناك خدمة تساعد المستخدم على تشغيل مقاطع معينة، حيث يمكن مثلاً طلب أغنية معينة، أو تشغيل أغنية محددة لمطرب معين أو مقطع من سيمفونية أو مقطوعة موسيقية، ويمكن أيضاً السؤال بشكل عام أكثر مثل «شغل المقطع الأكثر انتشاراً عام كذا» كما سيتوفر داخل التطبيق الخاص بالخدمة محرك بحث للمكتبة الصوتية الضخمة. مثل هذه الخدمة تعيد التذكير بالكلام السابق لباسكال امانويل غوربي بصفته نقداً متشائماً، وهو ما دفع المحلل التكنولوجي دانييل إيفيس إلى القول إن «علامة آبل التجارية تتحدث عن نفسها وسيكون لها تأثير الزلزال على الصناعة». فهل سيدفع الناس مالا مقابل موسيقى متوفرة أصلاً على الإنترنت؟ كان مثل هذا السؤال قد انطلق قبل سنوات عندما اقترح إمبراطور الإعلام روبرت مردوخ طريقة لتسويق الأخبار عبر إجبار المستخدمين على دفع مقابل لتصفح مواقع الصحف على الإنترنت، ومازال صدى السؤال يتفاعل بين الرفض والقبول. واليوم تريد آبل أن تؤكد للجمهور إن منتجها يعيد التعامل مع الموسيقى بصفتها خياراً دائماً لنا، وبطريقة تعيد صفة الابتكار لها بعد أن شكك المراقبون بـ «آبل» تيم كوك وليس «آبل» ستيف جوبز.

## درس إعلامي غرافيتي باهر

لن يقلل رأي اليستر كامبل كبير السحرة في معبد الإعلام الذي وصف التغطية الصحافية للانتخابات العامة البريطانية عام 2015 بـ«ما وراء المحاكاة الساخرة»، من الدرس الصحافي الباهر الذي قدمته هيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي» وخصوصا ليلة فرز الأصوات.

كامبل الذي انتقد المذيعين على الشاشات البريطانية قبل وبعد إجراء الانتخابات، ينظر إليه على أنه من لعب دورا رئيسيا في مساعدة حزب العمال على العودة إلى السلطة بعد انتخابات عام 1997، وأصبح في زمن رئيس الوزراء الأسبق توني بلير كبير المتحدثين باسمه، والمنسق الرئيس بين الحكومة ووسائل الإعلام.

إلا أن الانتقاد مهما كان مصدره لا يقلل من الدرس الإعلامي الباهر الذي قدمه التلفزيون وتابعه 4.3 مشاهد في ليلة واحدة على «بي بي سي»، وأرى من الأهمية بمكان أن يخضع إلى تحليل المتابعين الإعلاميين العرب للاستفادة منه في تجاربنا «الانتخابية الخجولة».

مذيع مثل ديفيد ديمبلي على تقدمه بالعمر لا يشعر بالحرج وهو يتلقى تسمية «الديناصور الفاتن» بعد استمراره أكثر من ربع قرن في التقديم من شاشة هيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي»، بل إنه الوجه الذي يستمر على مدار 18 ساعة متواصلة لنقل نتائج الانتخابات البريطانية منذ عام 1979.

وكان في تغطية تلك الانتخابات حيويا بما يكفي وهو يتنقل بين أماكن «غرافيتية» أبهرتنا. ببساطة كان ثمة فكرة صنعتها التكنولوجيا، لكن بحس صحافي إبداعي مقنع للمشاهد، عندما تحول الشارع قبالة 10 داوينغ ستريت ومبنى البث «برود كاستنغ هاوس» وحتى قاعة البرلمان البريطاني، إلى صور واقعية تتحرك على أرضيتها وعلى جدرانها مخططات وخرائط وأرقام وأعمدة ملونة تمنح المشاهد صورة حسابية عما يحدث فعلا بين لحظة وأخرى عن فرز الأصوات والاحتمالات القائمة.

كان «الديناصور الفاتن» يستمع إلى ضيوفه في الأستوديو ويمنح المشاهد فرصة أخرى للاستماع إلى ضيوف آخر في أستوديو آخر، ويتنقل بين المراسلين في مراكز فرز الأصوات، ومن ثم يعود إلى تكنولوجيا الغراف التي منحت المشاهد فرصة واقعية وافترضية في آن واحد.

لنا أن نتخيل إدخال مراسل في داخل صورة ثلاثية الأبعاد لمبنى البرلمان البريطاني تبدو وكأنها حقيقية، ويتحرك على الأرضية الفاصلة بين أعضاء الحكومة والمعارضة ويرسم مخططات وخرائط عما ستؤول له نتيجة الانتخابات في أعرق مبنى ديمقراطي في العالم.

ولنا أن نتخيل الحس الإعلامي المتميز في التقرب من المشاهد عندما تم تحويل أعلى جدار

خارجي لمبنى هيئة الإذاعة البريطانية إلى أشبه بخارطة رياضية لنسبة الأصوات في صورة ثلاثية الأبعاد تجمع الواقعي بالتشكيلي.

مثل هذا العمل الصحفي يصبح مشوقا إلى الحد الذي يجعل 4.3 مشاهد مشدودين إلى شاشة التلفاز حتى ساعات الفجر الأولى لمتابعة ليس الحدث! لأنه ببساطة ستعلن النتائج صباح اليوم التالي، بل لمتابعة ما صنعه العقلية الإعلامية المتفوقة من تداعيات الحدث.

الانتخابات في حد ذاتها لم تكن حدثا عند التغطية التلفزيونية، بل ما يترتب عليها من افتراضات كانت مصنع الحدث عبر صور افتراضية امتزجت بالواقعية صنعتها تكنولوجيا التلفزيون والفكرة الصحافية الثاقبة.

إذا كان سلوك القراء قد تغير وأدخل الصحافة في أزمة مرضية، فعين المشاهد أيضا لم تعد تقبل الصور المحنطة لتلفزيون الوجوه المتقابلة، أو تلفزيون تتصرف فيه الكاميرا بعقلية الراديو. كذلك كانت التغطية الباهرة لـ«بي بي سي» ليلية انتخابية يمكن أن توصف بالخط المتقدم في مستقبل صناعة تلفزيونية.

## اللسانيون يجزعون من الإعلاميين

عادة لا يتفقد الصحفي لغته عندما يتفقد أدواته الصحافية، فاللغة لا يمكن أن تصنف مع العدسة والهاتف والقلم وكراس الملاحظات، لأنه لم يستطع الدخول إلى هذا المضمار لولا لغته، اللغة كائن حي ينمو ويتطور داخل الصحفي وبمجرد إصابة هذا الكائن بالوهن يفقد الصحفي القدرة على توصيل خطابه بشكل جذاب ومقنع.

امتلاك ناصية اللغة لا يعني القدرة على الكتابة فقط عند الإعلامي، بل صناعة الأفكار واختيار السؤال بدقة والمحاورة بقدرة مقنعة، وإلا سقط في الشائع واليومي والمكرر، وهذا يفسر لنا لماذا يتراجع بعض المحاورين على الشاشات تدريجياً إلى اللهجة الدارجة بعد أن يطلقوا سؤالهم الذي سبق وأن جهزوه بلغة فصحة معبرة!

في لحظة تصاعد الحوار تخذله اللغة، وتموت الفكرة في داخله فلا يجد غير ثقافته السائدة ولهجته الدارجة التي يتحاور بها مع العامة كمعين للتعبير!

فهل بمقدوره بعد ذلك صناعة خطاب إعلامي مقنع ومؤثر، وهل سيجد من الجمهور من يتفاعل معه؟

يتفنن محاور تلفزيوني بمقدمة مقروءة عن ضيفه بلغة تعبيرية لامعة تنم عن حسن انتقائي وقدرة بارعة للكتابة «من كتبها لا نستطيع بحسن النية إلا أن نقول هو» وبمجرد بدء الحوار نسمع من الإعلامي صاحب المقدمة البارعة أسئلة مصابة بالركاكة والخفة واستخدام أضعف الكلمات الدارجة على شاشة يفترض بها أن تشد الجمهور وتضع وعي المشاهد.

ألا يفترض بكاتب المقدمة اللامعة امتلاك القدرة أثناء الحوار على إطلاق سؤال بنفس المواصفات اللامعة؟ أم إن الثقافة السائدة تسيطر عليه فيعود إلى المكرر والسطحي في لهجة دارجة سمعها في البيت والشارع وشكلت حيز وعيه، ولم يشكله التفكير العميق الذي تصنعه القراءة في متون الكتب.

طالعنا إحدى الصحف العربية بمقال لشاعرة وصحافية تعلن أنها تتقن أربع لغات غير العربية، مكتوب برمته باللهجة الدارجة، في تنازل مخيف عن نوعية الخطاب الصحفي لم تضع إدارة الصحيفة تفسيراً له، غير إشارة في نهايته تذكر أنه سكتش من سيناريو فيلم للكاتبة.

من السهولة الإيتاء بامرأة أمية من ريف لبنان مثلاً والطلب منها سرد همومها كما هي من دون تكلف، ومن السهولة أيضاً تفرغ كلام تلك المرأة الأمية على الورق ونشره في نفس مساحة عمود الشاعرة والصحافية القادرة على الكتابة بأربع لغات، هل سيكون مثل هذا المقترح مقبولاً لصحيفة يفترض ألا تتنازل عن محتوى وحساسية مسؤوليتها؟

السياسيون المعاصرون أيضا هم إعلاميون بدرجة واطئة عندما يعجزون عن إيصال أفكارهم بلغة مقبولة، فعندما لا يفرق وزير عراقي بين «ضخامة» وفخامة الرئيس، ويتحدث آخر بلغو عشوائى من دون أن يسيطر على أفكاره إلى الحد الذي يكرر الانفتاح على تنظيم داعش وهو يتحدث عن محاربتة، فهذا لا يعنى غير السقوط المريع في وحل السطحية والهشاشة الفكرية. مثل هذا الأمر دفع الجامعي التونسي الدكتور توفيق قريرة إلى التساؤل عما إذا كان بمقدور اللغة أن تقود إلى الإطاحة بالسياسي؟

واستعان بمقال للكاتب كريستيان كومباز نشرته صحيفة لوفيغارو الفرنسية تحت عنوان «بيان مليء بالأخطاء اللغوية: هل يعرفون التكلم بالفرنسية في الأليزيه؟» عدّد فيه الأخطاء اللغوية في بيان صحافي وجهه الأليزيه إلى الصحافيين حول موضوع اللاجئين السورئيين. وأورد مقاطع فيها أخطاء بدائية من نوع استخدام الصيغة الصرفية الصحيحة والمطابقة في الجنس والعدد والتعدية واللزوم في الأفعال وغيرها من الأخطاء التي لا يقع فيها عادة المبتدئون المتكلمون بالسنتهم الأصلية.

ويبدو أن الأمر لم يعد عند الخطأ في اللغة التي يعدها اللسانيون رصيذا تاريخيا ومن يخطئ فيها يكون كمن يعبث برابط مشترك ويسعى إلى إضعافه وزعزعتة، ويعدّه الدكتور قريرة بمثابة كسر للقواعد الأخلاقية «فللمسألة بعد اجتماعي وأخلاقي قبل أن تكون ذات طابع معرفي». أن تستحوذ السطحية والمباشرة على وسائل الإعلام وتسيطر الثقافة السائدة على طبيعة خطابها، هذا يعنى أن مستقبل صناعة الأفكار في خطر، فمع ضعف إيصال الرؤية بلغة معبرة تضعف الرؤية بذاتها، ولا تجد اللغة من يعيد تشكيل العلائق فيها فتصاب بالوهن والارتخاء، ألم تمت اللغات من قبل!

## كلام المقاهي ليس إعلاما

أن يزدري جون همفريز بوصفه «ثروة إعلامية» في بلاده على الأقل، وسائل التواصل الاجتماعي رافضا وضعها كمصدر إعلامي للجمهور، هذا يعني أن الصحفيين لم يخسروا السباق بعد مع الإنترنت، أو بتفاوت أكثر ثمة ما يمكن التعويل عليه لدى الصحفيين مستقبلا في زمن رقمي بامتياز يديره «المواطن الصحفي».

ولا يرى همفريز الذي عرف كمحاور لا يقبل التردد مع كبار السياسيين على «بي بي سي»، في هذا الكم الهائل من المعلومات على تويتر وفيسبوك أكثر من «كلام حانات» يتداوله الناس يوميا ولا يمكن التعويل عليه بأي حال من الأحوال.

فحسب تعبيره «من يريد أن يعرف ما يفكر به الناس العاديين عليه مقابلتهم في حانة أو مقهى».

ببساطة، لا يصنع هؤلاء الناس في تدوينات على الإنترنت، رأي الجمهور ولا ذائقته بوصفهم صناع خطاب إعلامي.

كلام المقهى والمجلس أصبح اليوم تغريدات على تويتر، ومثل تلك المقهى كمكان لم تعد جوار بيت المغرد أو في قريته، فمن يسكن في جزر الواق واق يسمع تغريدات فتاة في الرياض عبر المايكروفون الأقوى في العالم.

أهمية رأي المحاور والكاتب البريطاني جون همفريز «ولد 1943» تكمن في طبيعة تجربته الإعلامية، فهو رائد نشرة أخبار هيئة الإذاعة البريطانية ومنذ ثمانينات القرن الماضي، وسمعته كمحاور صريح أربكت السياسيين إلى حد أن اتهمه وزير سابق بالحكومة البريطانية «بتلويث إرادة الحوار الديمقراطي»، وهذه شهادة عالية الجبين عندما لا يرضى السياسي ورجل الحكومة على المحاور التلفزيوني.

وعندما زارت ملكة بريطانيا إليزابيث الثانية مبنى هيئة الإذاعة البريطانية كان جون همفريز من بين ثلاثة من المذيعين الرواد قد حظوا بمقابلة خاصة من قبلها.

هذا الإعلامي جدلي بامتياز سواء في عموده السابق في صحيفة ديلي ميل البريطانية أو عبر موقفه من الديانات والجدل الذي أثاره في حوارات برنامجه الإذاعي حول المسيحية واليهودية والإسلام، وحتى في ما صدر له من كتب بشأن فكرة الدين والشيطان والعمق الحسي الذي يتلاشى اليوم في اللغة الإنجليزية تحت وطأة لغة الشارع السائدة.

غالبا ما تبدأ هذه الكتب بسؤال في العنوان ولا تنتهي بإجابة بقدر ما تطلق حزمة أسئلة أخرى. لذلك عندما يقول همفريز ما يطلقه الناس اليوم عبر مواقع التواصل الاجتماعي ليس إعلاما،

فهو يعني بالضرورة طبيعة الصناعة الإعلامية وقيمتها ومواصفاتها، فهذه الصناعة ليست مجرد بضع كلمات صار بمقدور الإنسان اليوم تدوينها في تقنية متاحة لا تخضع إلا لمزاجه وطريقة تفكيره، وهذا سبب كاف بالأخص لتصنف التغريدات كمادة إعلامية.

ليس مفاجأة ما أسمته صحيفة الغارديان «ازدراء جون همفريز لتويتر» لأنه يرى أن مثل هذه التغريدات سبب للحيرة، والمغردون لا يفعلون أكثر من تدوين ما يفعلونه في كل وقت كأناس عاديين.

سبق وأن اعتبرت الكاتبة البريطانية إيملي بيل تحويل تويتر إلى مجرد وكالة تبث الأخبار فكرة مالية بغيضة.

وعد الروائي الأميركي جوناثان فرانزين التكنولوجيا بأنها لا تملك الكثير لتفعله حيال تطوير حسه الإبداعي.

ومع أن فريق عمل موقع تويتر بما فيهم رئيسه التنفيذي السابق جاك دورسي لم يتفقوا على تعريف محدد واحد لموقع التغريدات المقتضبة، ومع ذلك لم يحددوا السبب الذي يدعو الناس إلى استخدام تويتر، ولم يسهلوا الأمر عليهم لفهم كيفية استخدامه.

إلا أن جون همفريز «ملوث إرادة الحوار الديمقراطي» وفق تعريف السياسيين له يرى أن الإدمان يستحق أن يكون على القراءة ومشاهدة التلفزيون وليس على مواقع التواصل الاجتماعي، فالتلفزيون سيبقى «العقل المدبر» بوصفه الأبقى تأثيراً، لأنه ليس ناقلاً للحانات والمقاهي اللامسؤول، تلك مهمة لاسمؤولة لتويتر!

همفريز ليس خارج هذا العالم التكنولوجي بوصفه تجربة حية للإنسانية، فهو يقرأ على جهاز أي بلد ويمتلك مكتبة في منزله تحوي أكثر من ألف كتاب، والإنترنت بالنسبة له طريقة رائعة للحصول على المعلومات.

## الجمهور يشاهد التلفزيون بغريزته

اتخذ التلفزيون مقعدا خلفيا في الثورة الرقمية، لكنه بقي بهيئة لم تفقد رباطة الجأش أو الشعور بالتراجع كما حدث للصحافة الورقية مثلا.

قدرة التلفزيون على البقاء، تظهرها المحاولات التي تعلن عنها المنصات الرقمية في مسعى للاستحواذ على جمهوره بتطبيقات مغرية، لكنها بطريقة أو بأخرى تكون قد أسهمت في صعود التلفزيون نفسه.

ووسط تسارع الجدل بشأن إدامة مستقبل الصناعة البرمجية لهذا الجهاز، هنالك حقيقة واحدة غالبا ما يتم إغفالها أن معظم البرامج لا تزال تشاهد في بث حي ومباشر.

يقول نايجيل فالي العضو المنتدب في شركة «ديسايفر ميديا للبحوث» «فلسفة النظر للتلفزيون عادة ما تتوافق مع الكثير من الناس الذين يتناسب إيقاع القنوات التلفزيونية مع الطريقة التي يعيشون فيها حياتهم».

هذا يعني البرامج التي تتعلق بالأسرة قبل ذهاب الأطفال إلى النوم، ومن ثم مزيد من الأعمال الدرامية للكبار.

قبل سنوات أعتبر تيم كوك الرئيس التنفيذي لشركة آبل، التلفزيون واحدا من تلك الأشياء وثيقة الصلة بالناس، لو كنا حقا صادقين بالحديث عن اتخاذ المقعد الخلفي، لأصبح عالقا في زمن السبعينات.

بعد مرور عام من تصريح كوك، أطلقت شركة آبل حزمة من التطبيقات لبرامج التلفزيون، وأعلنت أن «مستقبل التلفزيون هو التطبيقات».

بينما اتخذت شركات أخرى نهجا مشابها عن طريق إبعاد المشاهدين عن البرامج التلفزيونية الخطية، وتوجيههم نحو التطبيقات والمشاركة عند الطلب.

إذن كيف يمكن للتلفزيون أن يكون أفضل، وهل لا تزال هنالك حياة في مواعيد برامج التلفزيون؟

الجمهور لا يشاهد التلفزيون بعيونه بل بغريزته، يكاد المشاهد يتصرف وكأنه شريك فعلي لما يبث عليه، وإذا كان الحوار سياسيا فإنه لا يتوقف عن مقاطعة المتكلمين وتسفيه كلامهم أو اتهام أحدهم بالجهل والكذب، وكأن المشاهد أحد المشاركين في داخل أستوديو البث!

وإزاء ذلك ترى ليندسي كلاي، الرئيسة التنفيذية لرابطة شركات التلفزيون في بريطانيا، «لا يمكن إزعاج المشاهدين بأن تفرض عليهم قضاء ساعات في تنقيح المحتوى الخاص بهم، لأن البعض يفهم الطبيعة الإنسانية بشكل خاطئ».

الصناعة التلفزيونية مطالبة اليوم بإنتاج الأفكار وليس تكرارها، الأفكار الجامدة لم تعد بديلا في زمن تلفزيوني باهر.

غالبية التلفزيونات إما أنها لا تشعر بالآم الناس أو تقدمها بعدسة منحازة، الجمهور صار يصرخ أمام الشاشات كي تكف عن بث التفاهات والخدمات الصحافية السياسية والدينية مدفوعة الثمن. صار بمقدور الجمهور معرفة قائمة القنوات التي تعرض بيع القيم والضمير، بل إن أسعار القيم قد انحدرت مع الأزمات الاقتصادية والإفلاس التي تعاني منهما الدول وأصحاب المشاريع التجارية، وأصبح مثل هذا التلفزيون مثلا حيا على تراكم الأفكار التي أصابها الجمود.

كان يمكن أن يتراجع «التلفزيون السياسي» في زمن المواطن الصحافي كما تراجع الصحافة المطبوعة، لكن مثل هذا الاحتمال صار غير متداول بقدر كبير، فتأثير الخطاب السياسي لم يخفت في التلفزيون، لذلك مازالت الحكومات تعول عليه بشكل أساسي، ومع دخول المالكين الجدد بما فيهم رجال الأعمال وأصحاب الثروات وحتى الهواة من سياسيي ورجال دين الزمن العربي الرث، فإن قيم مثل هذا الخطاب أصبحت معروضة للبيع والشراء، فالخدمات الإعلامية السياسية والقومية والطائفية التي تقدمها مثل هذه التلفزيونات أضرت بفكرة التلفزيون نفسه، قبل أن تؤثر على ذهنية الجمهور.

مع كل ذلك وضع الجمهور طريقة جديدة لاختبار القنوات، هي ببساطة اختيار البديل المتاح، وهذا يفسر لنا المزاعم الوهمية والافتراضية أحيانا لبعض القنوات الكبرى في التباهي بتحديد عدد مشاهديها.

وهذا أيضا يفسر تصاعد التحذيرات اليوم حيال نية الحكومة التدخل في عمل هيئة الإذاعة البريطانية بوصفها «مؤسسة مستقلة»، فسبق أن دعت رونا فيرهيد رئيسة مجلس أمناء «بي بي سي»، السياسيين إلى إيقاف ممارسة الضغوط على الهيئة. وقالت إن مستقبل بي بي سي «يجب أن تحركه الأدلة والحقائق لا التحيز ولا المصالح المكتسبة».

ومثال بي بي سي لا يمكن أن ينطبق على بقية القنوات في العالم، على اعتبارها المؤسسة الوحيدة الممولة من قبل مشاهديها، مع أنه ينظر إليها بوصفها «يد بريطانيا الناعمة» وثمة قناة سرية تربطها بـ10 داوينغ ستريت.

إن الخطر القومي الذي كان يتم الحديث عنه في زمن إمبريالية البث التلفزيوني والحرب الباردة، اتخذ شكل الإزعاج والمتاجرة بالمشاعر والقيم في التلفزيونات اليوم، لكن من حسن الحظ أن الجمهور قد تغير ولم يعد بالإمكان تراجع أولوياته والعودة به إلى الوراء.

## «التلفزيون العربي» يتمدد ويتراجع

لا تبدو مشكلة التلفزيون، وهو يعيش ثورته الرقمية في صناعة المادة التلفزيونية بالعدسات المتحركة وخارج أستوديوهات البث، بل المشكلة تكمن هناك، نعم، في أستوديو البث وفي من يتحدث أمام الكاميرات ومن تمت استضافته للتحدث.

إذ لا تبدو فكرة أن لا أحد يوظف المهندس المعماري الذي ينهار منزله، قائمة دائماً لدى مدراء التلفزيونات العربية وهم يقابلون المتقدمين للعمل كمقدمي برامج حوارية وإخبارية. تتراجع شروط الخبرة والثقافة كلما تعلق الأمر بقبول راتب أوطأ. وهكذا يقدم الطرفان على القبول، فيما يتزايد استياء المشاهد من نتائج ذلك العقد المبرم.

التقرير السنوي حول البث الفضائي العربي الذي أصدره اتحاد إذاعات الدول العربية، كشف عن وجود أكثر من 1500 قناة فضائية عربية.

وببساطة يمكن تصور أن وقت البث في تلك القنوات أكبر من أن تغطيه المادة المصنعة والمشتراة، لذلك تشغل البرامج الحوارية والتعليقات السياسية مساحة لا يمكن الاستغناء عنها، الأمر الذي يعرضها إلى إبداء الخسائر في الأفكار وطريقة تقديم الحوار للجمهور.

من يدير الحوار وظيفه، سببا تلك الخسائر المستمرة، ولأنه لا يمكن تكرار نفس الوجوه، اضطرت القنوات التلفزيونية للاستعانة بدرجات أوطأ من المحللين، ولأن التجديد مطلوب، تمت الاستعانة بعدد من عديمي الخبرة والتجربة في إدارة حوارات أكبر من وعيهم وقدرتهم على قراءة الحدث وفهم تداعياته.

فالذين يظهرون على التلفزيون ويزعجون الناس لا يتحدثون بكلام سطحي ومكرر فقط، بل يطلقون كلاماً لا يستطيعون الدفاع عنه.

وليس أولئك الذين يظهرون في أوقات مختلفة وحدهم، بل أكثر الذين يظهرون بشكل دائم لا يحملون أي فكرة تكون قادرة على «إغواء» المشاهدين المشدودين إلى هذا الجهاز العجيب.

التلفزيون لم يعد كما كان خياراً وحيداً بل صار أكثر من تلفزيون في وقت واحد، أما الذين يتحدثون على شاشته فهم الخيار الأسوأ، ومن سوء الحظ أننا لا نملك إلا التعرف على سطحية ما يتكلمون عنه.

الشخص الذي يُزعم أنه لا يشاهد التلفزيون، مثل الذي يظهر مرة على الشاشة ويمشي مختللاً في الشوارع على افتراض أن كل الناس باتوا من السهولة عليهم التعرف عليه، فالأول يكشف عن غرور لا يعتد به الآخرون، والثاني يظهر لديه وهم المعرفة الضئيلة.

التلفزيون بات غريزة قائمة لدى الإنسان المعاصر، لذلك فإن الذين يظهرون على شاشته

بحاجة إلى امتلاك وعي وأفكار ومعلومات صحيحة تؤهلهم لهذا الظهور. فلم يعد مجرد الظهور على الشاشة ميزة كما كان في عقود سابقة.

المشكلة مزدوجة في التلفزيون اليوم، فلا الذين يديرون البرامج ولا الضيوف، يصلون إلى توك المشاهدين بسبب الأفكار السطحية والتكرار واستغفال وعي الجمهور.

لم يحدث في أي من التلفزيونات العربية أن أدين متحدث أو مقدم برامج، لأنه مس الوعي والحس الاجتماعي، مع أن الهراء السياسي والديني يتدفق علينا بشكل مخيف.

في الانتخابات الرئاسية المصرية قبل سنوات صوّرت غالبية المتحدثين على القنوات الفضائية المشهد بنوع من الدراما الهندية، بطريقة هزلية وبحس شعبي يفتقد لذكاء اللغة العربية، وبقدر ما أثاروا التهكم، سبوا الإزعاج، ولم يصنعوا رأياً.

مثل هذا الأمر يتكرر اليوم مع المتحدثين ومقدمي البرامج السياسية حول الحرب في العراق وسوريا، فلا المحاورون على درجة من الذكاء كي يحتفظوا بـ «طائفيتهم» من دون أن تتبعث رائحتها مع الأسئلة التي يطلقونها، ولا الضيوف على درجة من رباطة الجأش كي نعتد كمشاهدين بكلامهم.

وهذا ما حدث بالفعل بعد احتلال داعش لمدينة الموصل عندما ارتكب محاور تلفزيوني في قناة عراقية، ما يوصف بأنه أسوأ ما في الخلط الشنيع بين الديني والإعلامي، وهو يجري حواراً مع عسكري مهزوم، مبتهجا ومتحمسا بأنهما معا المُحاور والمُحاور تحت القَسَم في محاولة لدفع مصداقية ما ينقله للجمهور، عبر الرادع الديني.

الجمهور لا يحتاج القَسَم الديني بوصفه حدا رادعا وصادقا لإيصال الأفكار والمعلومات، وإنما يتوق ويثق بالتعامل العقلي مع تفكيره بصفة الإعلام شاهدا مستقلا، ومانعا للفساد وتغول الحكومات.

ومن المؤسف أن «التلفزيون العربي» يتمدد بنفس القدر الذي يتراجع فيه عن إشاعة القيم وتنظيم المجتمع بديمقراطية صالحة.

## متى نسبغ المثالية على إعلام صناعة الطعام

كم تبدو حاجتنا ملحة إلى النظر إلى الطعام بالطريقة المثالية التي يسبغها اليابانيون على الشاي، إنهم لا يثيرون عاصفة في قرح شاي، بقدر ما كانت العزة التي عاشوها سببا لتأمل الذات وسبر أغوارها، لذلك كان مطبخهم وأدبهم عرضة للتأثر بعالم الشاي وفق أوكاكورا كاكوزو في «كتاب الشاي» الفذ وبامتياز.

نفتقد مثل هذا الإحساس بطعامنا على الأقل في وسائل الإعلام، والبرامج التلفزيونية التي نصنعها للاحتفاء ببقائنا البيولوجي.

أشعر بالخيبة عندما ترغمني زوجتي على مشاهدة مقطع فيديو من تلفزيوناتنا العربية المحترفة في صناعة الوصفات، كذلك ما يُحمّله الهواة على يوتيوب، أنهم يكتفون بالوصفات وطريقة خلطها، وتغيب عنهم تماما فلسفة الطعام، وكأن المحافظة على الانسجام بين مختلف الوحدات وحدها كافية بصناعة إعلام تلفزيوني للوصفات.

أرى أن الطعام أعمق بكثير من فخ المباشرة الذي تسقط فيه وسائل الإعلام العربية، زوايا العدسة يجب أن تتخذ دور صانع الحكمة وهي تقدم الوصفة، لأنها مطالبة بأن تُشعر المشاهد بفلسفة خلط النكهات عندما تعرض لطبيعة الوصفة.

لا أجد سببا لتخلف وسائل الإعلام العربية عن اكتشاف الحس الغائب للطعام في برامجها، والاكتماء بكميديا المشاهد وإعداد وجبات تقليدية بمواصفات صارمة، غير التنازل عن فهم دلالة الطعام في حياة الإنسان وطرق إعداده.

في العالم المشوش على وسائل الإعلام التقليدية والرقمية، الطبخ يتميز ويجذب جماهير كبيرة. وصناعة الوصفات ليست جديدة، لكن وسائل الإعلام المعاصرة التقطت الفكرة وأعدت طريقة صناعتها مليئة نداء داخلها لدى ذائقة وبصيرة الجمهور، وهو ما دفع ديفيد غرانت، من شركة لصناعة المحتوى الرقمي تستهدف النساء إلى القول «إنه بعد جديد للطعام لقد فهم بعض الناشرين أن الأمر لا يتعلق فقط بالرغبة في معرفة الوصفة».

ويفسر غرانت في تصريح لصحيفة فايننشال تايمز البريطانية، تعلق الجمهور بالطعام بكون صناعته على الشاشات تجعل الناس سعداء.

مشاهير الطهاة توجهوا إلى ما هو أبعد من كتب الطهي والتلفزيون، لتقديم وصفاتهم على مواقع التواصل الاجتماعي للتقرب أكثر من الجمهور الشغوف.

لقد شوهدت الفيديوهات المتعلقة بالطعام على يوتيوب وفيسبوك، 23 مليار مرة في عام 2015، حسب دراسة لشركة «توبولار لابز» للأبحاث.

وعلى سبيل المثال يحتفظ موقع الطبخ في صحيفة نيويورك تايمز على 17 ألف وصفة، يجتذب سبعة إلى ثمانية ملايين مستخدم شهريا، ومليون متابع على موقع تويتر.

ويعزو سام سيفتون، المحرر المؤسس للموقع، نجاح قطاع الطبخ في الصحيفة، إلى أنه «يقدم حجة قوية لإعادة تصور صحافة نيويورك تايمز وتحويلها إلى تجربة رقمية».

ولهذا السبب يمكن تفهم تراجع هيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي» عن قرارها بإزالة الوصفات من موقعها الإلكتروني، كجزء من خطوة لتوفير تكاليف تقدر بـ15 مليون جنيه سنويا، وبعد أن وقع أكثر من مئة ألف شخص على عريضة احتجاجا على خطة الهيئة بإزالة الوصفات.

ليس الأمر متعلقا بالتسلية التي تقدمها مثل هذه البرامج والمقاطع الفيديوية، كما تعتقد إزميه هوغارد ويليامز، نائبة الرئيس لتسويق العلامات التجارية في Allrecipes.com، فالبرامج تمس وترا في علاقة الإنسان بما يأكل، الغالبية من الناس تعرف وضع المقادير وشواء الدجاج، ولن يخرجها من الملل تقديم الفكرة كما هي أمام عدسة ثابتة.

الأمر أعمق من ذلك، فالدرس البصري للبرامج التي نجحت في الوصول إلى أعماق المشاهد وليس إلى معدته، يكمن بتحويل ما هو تقليد يومي مكرر إلى حس يحمل أبعادا مثالية.

نشرت إحدى الشركات مؤخرا فيديو على فيسبوك يظهر طريقة عمل وجبة خفيفة من بسكويت الشوكولاتة، وبعد أربع ساعات، مع انتهاء عرضها، اكتشفت الشركة أن الفيديو جذب ثمانية ملايين مشاهدة.

هل أولئك الثمانية ملايين لا يعرفون البسكويت بالشوكولاتة؟ أم ثمة ما هو أكثر من ذلك قدمه ذلك الفيلم القصير.

إن نجحت التلفزيونات بإعادة علاقة الإنسان بطعامه، فإنها قد صنعت أكبر تأثير لها وفق مفهوم صناعة الخطاب، وبوصفها أداة فاعلة في صناعة الرأي.

لا يمكن لعدسة تصوير برامج الطعام أن تكون ثابتة ولا محايدة، إنها منحازة إلى الحد الذي تُحسس المشاهد بالنكهات وبجمالية الطعام باحتفاء يجعل العين تنبهر من دون أن تفقد الصلة بالأفكار، بينما نثيث المعدنوس وقطع الزنجبيل تتساقط على الصحون كقطرات المطر.

العدسة في برامج صناعة الطعام منحازة إلى عين المشاهد وذائقته إلى الحد الذي تجعلنا لا نشك أن البصل جميل بيد الطاهية نايجيلا لاوسون!

## التلفزيون في العراق حاكم بأمر من؟

يفترض كاتب صحافي من طراز سياسي قبل أن يكون روائيا مثل الصافي سعيد، في روايته «الكيّش 2011» أن التلفزيون كان أداة للحكم حينما كان محليا، الحكم بطريقة التحذير والتخويف الذي تستخدمه الحكومات بأمر من الزعيم القائد الأوحّد آنذاك، أما حين أصبح التلفزيون فضائيا فقد أصبح أداة للانقلابات والثورات.

مثل هذا الكلام واقعي إلى حد التجربة بالنسبة للجمهور اليوم، ومن بقي منهم يحتفظ بذاكرة تلفزيونية حية لعقود مضت.

تعبير «التلفزيون من يحكم اليوم» استخدمه إعلامي عراقي على درجة من البراعة في الصناعة التلفزيونية، بعد أسبوع من احتلال العراق عام 2003، فبينما كانت البلاد برمتها تحت وقع الصدمة، كان السؤال ينطلق متأخرا، محيرا وغير جدير بالوفاء، عمن سيحكم البلاد المستباحة، بينما البث التلفزيوني العراقي متوقف كليا، والمحطات العربية تعبّر عن أجندة حكوماتها ومموليها في خطاب إعلامي ملتبس.

قال أمامي حينها: من يمتلك التلفزيون اليوم سيحكم العراق! لكن عن أي عراق كان يتحدث هذا الإعلامي الذي قرأ المشهد بلغة السياسي.

بدا منظرا مستقبليا للمشهد، وجسد الفكرة وأطلق قناة فضائية كانت من بين الأوائل آنذاك، وقد حكم جانبا من مزاج الجمهور العراقي عبر التلفزيون منذ ذاك الوقت إلى اليوم.

لكن التلفزيون حاكم بأمر من؟

مثل هذا السؤال يمكن أن يُطلق في تونس مثلا، مثلما هو الحال في مصر، لكن أن تحصل على إجابة ميسرة، سيكون عندما يُطلق السؤال على التلفزيون في العراق تحديدا.

«العراقيون» دخلوا عصر التلفزيون الفضائي من باب الرداءة الرثة بعد عام 2003، فحين أُوقف التلفزيون الرسمي للدولة المنهارة وظلت شبكات البث معلقة لم يتقدم أحد لالتقاط موجة تشغيلها حتى جاء حفارو القبور وتجار الدعارة والدين والطائفة، ليكون التلفزيون بيدهم بلا قيمة معرفية أو فائدة أو صناعة رأي على درجة من المنطق المقبول.

التلفزيون الناطق باسم العراق يمثل الخطاب الآسن الضحل، بغض النظر عما إذا كان صوتا للمنطقة الخضراء أو لأحزاب إيران في العراق أو لأحزاب العراق في اللعراق أو لما يمكن أن يسمى المعارضة أو لرجال الدين والتجار ورؤساء الأحزاب، أو أصحاب المشاريع...، إنهم جميعا تعلموا تقديم الخدمات الإعلامية بتنازل مريع عن القيم.

إن تمارس الخديعة الإعلامية بذكاء، قد تمرر خطابك بنوع من الاحتيال على الجمهور، لكن أن

تحاول اختراق العقول عبر تنازل مريع عن القيم من أجل تقديم خدمات سياسية مدفوعة الثمن، فذلك يعني التعري الأبله أمام جمهور يمتلك ما يكفي من الخيارات، كي يكتشف كم أنت ساذج في زمن تلفزيوني مفتوح على أقصى المديات العالمية.

وما تمارسه التلفزيونات العراقية برمتها اليوم، ليس أكثر من وضع كاميراتها أمام مشاهد الرثاء السياسية القائمة في البلاد، ليس لكشفها للرأي العام، بل لتكون جزءا من تلك الرثاء، سواء زعمت أنها معارضة أو مدافعة عن الخطاب القائم، لأنها لن تستطيع الخروج من ضحالة وسطحية الواقع القائم. وفي حقيقة الأمر أنها لا تريد ذلك، لأن خروجها يعني ببساطة إقفال دكان الخدمات الإعلامية مدفوعة الثمن.

عندما جف المال السياسي في العراق بسبب انخفاض أسعار النفط، اكتشفنا الرداء الهزيل الذي كانت تضيفه القنوات الفضائية على السياسيين، إنها في حقيقة الأمر ظهرت عارية من دون هذا المال الذي كانت بواسطته تشد أربطة عنق السياسيين الفاسدين وتجعل رجال الدين يعتمرون عمائمهم السوداء والبيضاء.

المال الذي يدير تلك القنوات ليس من أجل هدف إعلامي مشروع، أو من أجل غاية وطنية، بل من أجل السبب نفسه الذي يعلن عنه السياسيون الفاسدون، وأصبح موضع تهكم وسخرية نادرة بالنسبة للعراقيين برمتهم.

إن ازدراء السياسيين في القنوات الفضائية العراقية ليس عملا من أجل ردهم أو إصلاحهم، أو تأشير مواضع الخلل والفساد في البلاد، بل خطاب إعلامي ينطبق عليه كلام الروائي جوناثان كوي «إن الكوميديا المعادية للمؤسسة كانت نتاجا لعصر أكثر سذاجة وأكثر تبجيلا».

الهجاء الذي تزعم القنوات التلفزيونية العراقية أنها تسخر فيه من السياسيين ورجال الدين، جعلها أضحوكة أمام الجمهور العراقي، لأن هذه القنوات تقوم بفعل إعلامي لا يقل فسادا عن فساد السياسيين ورجال الدين أنفسهم.

أن تشاهد القنوات الفضائية العراقية، هذا يعني أن تفهم كيف ترى العراق. فلم يحدث على مر التاريخ أن امتلك الفساد مثل هذه الجرأة ليقول بوقاحة إنه الفساد بعينه وبسطحية إعلامية مريعة.

## سقوط «بي بي سي» في فخ زواج السوشي!

لا ينظر إلى راديو 4 في هيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي»، إلا بدرجة عالية المسؤولية، فهذه الإذاعة التي تعد ثاني أكثر شعبية بين الإذاعات البريطانية، يصل تأثيرها إلى المستمعين في شتى بقاع العالم.

حساسيتها العالية وراء انتقاء نوعية الخطاب الجاد في برامجها، فلا تقع الموسيقى والرياضة ضمن اهتمامها، بل دائما في هامش أخبارها، مع ذلك سجلت المحطة 11 مليون مستمع خلال شهر مايو عام 2011.

ببساطة يمكن معرفة جمهور راديو 4 من نوعية برامجها، فالراديو لم يفقد بعد قوة الجذب ويمكن الاستماع إليه بذهن رائق، لذلك تحولت حلقة من برنامج «ساعة للمرأة» إلى مثار جدل بشأن تنازل هيئة الإذاعة البريطانية عن حساسيتها المهنية والوقوع في فخ الخطاب السائد عن فكرة التقسيم الطائفة في المجتمع وفقا للطائفة الدينية.

البرنامج اختار «زواج السوشي» عنوانا لحلقته، مما زاد من فرصة التهكم، فاختلاط نكهة طعام السوشي الياباني -مصادفة- مع فكرة ألا يتزوج المسلم إلا من طائفته، فكرة حمقاء بامتياز، رُوِّجت لها الأحزاب الطائفية، خصوصا بعد احتلال العراق عام 2003، من أجل امتداد نفوذها وإشاعة خطاب طائفي وإلغاء مفهوم الدولة المدنية واستبداله بتقاليد الطائفة والمسجد.

بغير تقسيم المجتمع وفق طائفته بقوة السلاح أو بإرهاب التهجير، لا تسنح الفرصة للأحزاب الطائفية في الصعود إلى الحكم. لذلك أصبح التقسيم الطائفي واقعا سياسيا مفروضا بمواصفات اجتماعية.

اخترت زبيدة مالك، وهي صحافية على درجة من الأهمية وقد سبق لها أن حاورت شخصيات سياسية مرموقة كتوني بليز وكوفي عنان وسعود الفيصل... ما يمكن تسميته بـ «ضحايا» فكرة «زواج السوشي» وليس شهودا في قصة صحافية، من أجل أن تصل إلى ما يعنيه أن يتزوج الشيعي من السننية، أو السنني من الشيعية.

كان الهدف من هذه القصة الإذاعية تحديد الفجوة داخل الأسر والمجتمعات، على اعتبار أن مثل هذه الزيجات لم تعد شائعة بعد الأحداث السياسية الدولية بما في ذلك الحروب في سوريا والعراق، وكيف انعكست تلك التداعيات على واقع المسلمين البريطانيين.

تحدثت زبيدة إلى ثلاثة أزواج من «السوشي» لمعرفة مدى قوة الخلافات بينهم وبين عائلاتهم. وزعم أحمد، وهو شيعي من خلفية بريطانية عراقية، وزوجته ربيعة السننية الباكستانية، نسف كل ما يمكن تصويره من خلافات.

وتحدثت فرزانة السنية كيف أصيبت بالهلع وأغمي عليها عندما شاهدت زوجها الشيعي شابير يقيّد نفسه بالسلاسل خلال طقوس استذكار مقتل الحسين بن علي!

في حين، سابينا وعزير، زوجان شابان لديهما طفل جديد، أدركا أنهما من المسلمين وأن لديهما من القواسم المشتركة أكثر بكثير مما يمكن أن يفصل بينهما.

بعض ما توصلت إليه الحلقة الإذاعية من البرنامج المثير للفضول، إن بعض الشركاء يرون أن الأحداث السياسية الدولية لا يمكن أن تلعب دورا في تحديد العلاقة بين الأزواج، فيما يرى آخرون أن تلك الأحداث جعلت الأشخاص أقل استعدادا للزواج من خارج طائفتهم!

بينما أصر شابير الشيعي الذي أصاب زوجته بالهلع وهو يضرب ظهره بالسلاسل حزنا على الحسين الذي قتل قبل 1400 سنة! على أن الزواج «السوشي» يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على تماسك المجتمع، باجتماع الطوائف في أسرة واحدة!

ليس من مهمة هذا المقال التعليق على أفكار ضحايا الإعلامية البريطانية زبيدة مالك من «أزواج السوشي»، لكنه يتساءل عما إذا كانت فكرة البرنامج الإذاعي قد خضعت للسائد من الأفكار، ولم تستطلع حقيقة الخلاف الاجتماعي بين الأزواج من الشيعة والسنة!

الصحافي يذهب أبعد من الشائع والمتداول، لأن ثمة حقائق أعمق قد تكون غائبة عن الجمهور، وهذا ما كان يفترض أن يقوم به برنامج «زواج السوشي»، كان من السهولة أن يسأل عما إذا كان الأشخاص يضعون الطائفة في مقدمة أولوياتهم عند الإقدام على الزواج، هل حدث مثل ذلك قبل أن تصعد أحزاب إيران في العراق وسوريا ولبنان، وقبل أن يوجد تنظيم داعش كمعادل طائفي لهذه الأحزاب؟

إذا كان الصحافي يهتم بلغة الأرقام بوصفها حقائق لا تدحض، هل يمكن أن نقدم لمستمع برنامج «زواج السوشي» إحصائية عن عدد المطلقين لأسباب طائفية قبل احتلال العراق، مقارنة بمن أرغموا على الطلاق تحت وطأة تفشي الطائفية السياسية؟

إن كان على الإعلام المسؤول مثل هيئة الإذاعة البريطانية الممولة من دافعي الضرائب، أن يصنع خطابه في ديمقراطية جديدة من الأفكار والمعلومات، وتغيير مفاهيم السلطة، فإن مثل هذا الخطاب سيسقط في الفخ الديني والسياسي بمجرد قبول الشائع والطارئ على أنها حقائق وأفكار تشكل بنية المجتمع!

## كيف يدخل المعلنون إلى وعينا

عندما أصدر تيم وو كتابه المهم «من يحكم الإنترنت؟ أوهام عالم بلا حدود» بالاشتراك مع جاك غولدسميث، عام 2008، لم يكن فيسبوك قد أصبح دولة الثلاث مليارات مواطن افتراضي آنذاك، وها هو اليوم يثير ما يشبه التحكم بعقولنا من قبل المُعلنين الحريصين على الاستمرار في اختراق وعينا أكثر من قبل، في كتابه الجديد «تجّار الاهتمام».

فيصف فيسبوك، المُستهدف الرئيس في عصرنا، كأكبر شبكة تواصل اجتماعي في العالم بأنها «عمل مع معدل منخفض جدا من نسبة الابتكار للنجاح» وهي شركة قلبت الصفة المعتادة، من مبادلة الاهتمام والمعلومات الشخصية مقابل المحتوى المُقنع، وحوّلته إلى صفة يعطي فيها المستخدمون بيانات التركيبة السكانية الأكثر تفصيلا مقابل ما يُعتبر ببساطة طريقة سهلة للتواصل مع أصدقائهم. تيم وو، أستاذ القانون في كلية الحقوق في جامعة كولومبيا، عمل سابقا في شبكة إنترنت لصناعة الاتصالات السلكية واللاسلكية في وادي السيليكون، مؤلف قادر أن يصنع الفكرة ويحللها بحس قريب منا إلى حد بعيد، ففي كتابه السابق يرى أن القوانين الوطنية والتقاليد والجمارك لا تقل أهمية عن السيطرة على الفضاء الإلكتروني كما هي الحال في الفضاء الحقيقي، والتحكم بمركزية الإنترنت تشجع على الحرية والتنوع وتقرير المصير عندما يتم الجمع بين الواقعية والمثالية في التقاليد السائدة بحكم الإنترنت.

فالكثير من المجددين وأصحاب الرؤى بشأن الإنترنت ممن قابلهما مؤلفا كتاب «من يحكم الإنترنت»، يعتقدون أن المجتمعات على الإنترنت مثل «إيباي» «لم يشيرا حينها إلى فيسبوك لأنه لم يكن يمثل هذه القوة اليوم» يمكنها أن تحكم نفسها من غير تدخل من السلطات التقليدية، لكنهم تغاضوا عن أهمية دور الحكومة في تقديم السلع العامة للأفراد والأعمال الخاصة.

ولا يكتفيان بعرض الجانب اللطيف للحكومة، عندما يقولان إن الحكومة ليست ضامنا محبا وعطوفا كبيرا يعمل للصالح العام، وتقوم بالأمر الصحيح دائما، فمقابل الفوضى التي واجهت إيباي نجد سوء استغلال من قوى الحكومة.

أما كتابه الجديد «تجّار الاهتمام» الذي كان موضع احتفاء في صحيفة فايننشال تايمز، فيدرس كيف يدخل المعلنون ووسائل الإعلام وصناعات التكنولوجيا داخل رؤوسنا.

فعندما يعرض لأساليب المعلنين يستعيد الفكرة الإعلانية القديمة التي مفادها «كل من حولك أشخاص يحكمون عليك بصمت»، ويعيد ابتكار مفهوم العلامة التجارية وفكرة تحفيز الطلب، كما في جهود المُعلنين في أواخر العشرينات من القرن الماضي لبيع السجائر للنساء من خلال تقديمها كرمز للأثورة «مشاعل الحرية» وعامل مساعد لتخفيف الوزن «يا للخديعة الإعلانية المقنعة والمثيرة!» ترى هانا كوتششر في عرضها لكتاب «تجّار الاهتمام» في فايننشال تايمز أن رد

فعل عنيف يكتمل ضد أحدث موجة من التسويق على وسائل الإعلام الاجتماعية والهواتف الذكية. فالمؤلف يُشير إلى صعود برامج حجب الإعلانات في الغرب وشعبية خدمات البث التي تُشجّع الاهتمام المتواصل، وتُظهر أن الناس سيدفعون لتجنّب تشتيت الانتباه من الإعلانات.

لكن تيم وو ليس متفائلا بأن استراتيجيات الحجب ستكون ناجحة أكثر من سابقاتها، فالمعلنون قادرون على الوصول إلينا أثناء تصفّحنا وسائل الإعلام الاجتماعية في محطة الحافلات، أو انتظار صديق على العشاء، أو حتى خلال المحادثات.

فكرة الإعلان بدت مختلفة اليوم كليا، ولم تعد تكتفي بالصور المعلقة أو المنشورة على مساحات من الصحف، إنها أكثر قربا من وعينا وتمس مشاعرنا مع لمساتنا المتواصلة على الأجهزة الذكية، وهذا أمر يتطلب من وسائل الإعلام التكيف مع طلب المعلنين لكسب رغبات الجمهور.

الانتخابات الأميركية وقبلها بريكست وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، كانت مثلا متميزا عن نهاية الإعلان السياسي، فدونالد ترامب فضل الوصول إلى الجمهور بوسائل اجتماعية مجانية، وتمكن ببساطة معرفة تأثير ذلك بمجرد تأمل كم مليون من المتابعين له على تويتر.

في بريطانيا يندفع السؤال بقوة «هل نحن نشهد نهاية الدعاية السياسية في عصرنا الشعبي هذا؟ هل تعتبر اللوحة الإعلانية مهمة الآن؟».

مقابل ذلك ثمة سؤال مبكّر أكثر مما ينبغي، عما إذا كانت الفقرات الإعلانية التقليدية على التلفزيون على وشك أن تختفي؟

وهل ينبغي على مبتكري الأفكار الإعلانية وصناعة القصص المغربية لدى الوكالات، البحث عن مهنة أخرى؟ هل أنهم مهددون حقا وأصبحوا من الماضي مثل الصحافة الورقية؟

لا ترى تريسي فولوز، كبيرة الإداريين الاستراتيجيين في شركة استشارية في مجال التوجهات، الأمر كذلك، وتعتقد أن النهج الأفضل هو خليط يمزج بين وسائل الإعلام القائمة الراسخة والمنصات الجديدة.

وتقول في تصريح نقلته عنها فايننشال تايمز «لا توجد أي علامة تجارية يمكنها إلغاء دور التلفزيون أبدا».

إما تامارا إنغرام، الرئيسة التنفيذية لـ«جيه والتر تومبسون»، فتصر على أن الإعلانات التلفزيونية السياسية الصحيحة لا يزال من الممكن أن يتردد صداها على مستوى الدول.

كان نجاح الإعلان مرتبطا بالوسائل التي تقدمه، بينما أصبح اليوم بطريقة تأثيره والتي هي في الأغلب حسية، ومؤثرة على دماغ الجمهور، أما كيف يصل ذلك فتلك مهمة «المبدعين» في صناعة تستبدل ثوبها القديم بأسرع مما يتصور العصر الرقمي.

## هل نملك خيار ترك مشاهدة التلفزيون

كانت عطلة نهاية الأسبوع الماضي في لندن أشبه بتحويل المنازل إلى صناديق من دون أبواب، الغالبية العظمى من السكان لم يغادروا منازلهم مضطرين، كان الطقس عنيدا إلى درجة لم يتوقف المطر فيه، إلا بعد أن فقد الناس الرغبة في الخروج من منازلهم.

الخروج من المنزل الخيار المفضل، ليس لأنه صحي ومنقذ من الوهن والضجر والارتخاء والتكرار وإنعاش الرئتين وإراحة النظر، بل لأنه الخيار الأهم لترك مشاهدة التلفزيون!

عندما تزيد فترة المشاهدة عن الوقت الطبيعي، فإن المشاعر تتلبّد وتفقد القدرة على التمييز والنقد المقبول، ويصبح التلفزيون أداة مسببة للضجر والملل.

لكن من حسن حظ التلفزيون نفسه، «ومتى لم يكن محظوظا!»، أن الطقس كان رماديا وممطرا في عطلة نهاية الأسبوع لذلك أرغم سكان لندن على البقاء في منازلهم، فحظي برنامج مسابقات عن الرقص في «بي بي سي1» على معدل مشاهدات وصل إلى 10.8 مليون مشاهد، متخطيا في ذلك الأرقام المعلنة عن برامج أخرى.

لم يكن هذا البرنامج وحده محظوظا، لكن التلفزيون برّمته، وسواء اتفقنا مع ذلك أم لا، فإن هذا الأمر يفترض شيئين حسب ديفيد سيليتو، مراسل شؤون الإعلام في هيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي»، الأول؛ هو أن لصناعة الأخبار هدفا أخلاقيا، والثاني؛ هو أن التلفزيون لا يزال وسيلة الإعلام الأكثر فاعلية.

«وأيّا كان رأيك من وجهة النظر الأولى، فإن وجهة النظر الثانية هي أكثر وجاهة مما حاول المروّجون الرقميون إقناعك به».

إذن لا خيار أفضل أمام الجمهور غير التلفزيون؛ يتحدّث الكثيرون عن بلادة وسخافة ما يقدم فيه، ويستعرضون حسّهم النقدي أمام الآخرين، لكنهم في النهاية يعودون إلى مشاهدته.

لماذا؟ لأنه ببساطة متناهية الجهاز الذي لا يخلو أي بيت أو كوخ أو خيمة منه!

أما ماذا يقدم فيه من فائدة أو هراء، فهذا ما يمكن التحدّث عنه، من دون التخلي عن خيار مشاهدته. لا أحد ترك مشاهدة التلفزيون احتجاجا على ما يبث فيه، ربما ننفعل إزاء ما نشاهده ونعلق بأسلوب بعيد عن الكياسة، نصرخ بوجه شاشته، وقد يصل الأمر أن نوجّه له لكمة في الهواء، لكنه يبقى صبورا لا ينقطع صوته، بينما غضبنا يخفت بعد ساعات وتتناسى رفضنا، لنعود ونعتبره الجزء الذي لا يمكن التخلي عنه في المنزل.

تكفي العودة إلى أرقام سلطة الترخيص الخاصة بالأجهزة التلفزيونية بالمنازل البريطانية، التي ذكرت أن أكثر من 13 ألفا من البريطانيين لا يزالون يستخدمون أجهزة الأبيض والأسود! في إشارة

إلى انعدام فرصة التخلي عن هذا الجهاز من المنازل.

فقد أصبح جهازا متفاعلا ووسيلة التواصل الأهم بين الدول والمؤسسات والمصالح التجارية، لكنه اختلف بفقدانه المركزية التي اعتمد عليها في عقود عبر اعتماد تقنية البث الرقمي، وتمكنت الشركات من افتتاح مئات القنوات بشكل البث الأرضي الرقمي أو الفضائي. واكتسب صفة أخرى بعد أن تحوّل إلى نافذة من نوافذ إطلالة الإنترنت على المنزل، وصار أكثر تفاعلية من خلال توظيف خطوط الإنترنت الرقمية السريعة.

كما أصبح شكل التلفزيون أشبه بمرآة مسطحة، وتوشك الأجهزة المستطيلة والمربعة أن تنقرض من السوق، ولم يعد يقتصر دوره على استلام بث المحطات، بل أضحي جهازا للاتصال الرقمي والفيديوي.

لم يدخل التلفزيون في سوق الصحافة المريضة، حيث تكيّفت صناعته مع العصر الإخباري المتسارع في نقل الأحداث بنفس لحظة وقوعها، وبقي محتفظا بمصادره الإعلانية، مثلما ابتكر أساليب رائعة في الصناعة التلفزيونية وأقترب أكثر ممّا كان متوقعا من حياة الناس وطبيعتهم، وجسد فعاليتهم ومشاكلهم أكثر مما كان متاحا له قبل عقود.

لم يتراجع التلفزيون مطلقا مثل بعض وسائل الإعلام الأخرى، ولم يتأزم مثلما تأزمت الصحافة، لكنه مثل أيّ صناعة أخرى تقدّم المحتوى الرديء والمتميز.

مع ذلك على الذين يظهرون على شاشته ألا يتوقعوا أنهم معروفون لكل الناس، مثلما كان يحصل مع نجوم عقدي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي.

ما يتم إنتاجه من برامج وما يظهر على الشاشة اليوم أكبر بكثير من قدرة المشاهد وحاجته، وليس من السهولة بمكان أن يكون نجم شاشة تلفزيون ما معروفا لدى جمهور بلد آخر، وهذه فرصة لأن يعود مقدّمو البرامج والمحاورون للتراجع قليلا عن وهم قديم بالشهرة؛ التلفزيون اليوم ليس مصدر شهرة مطلقة، فالخيارات الهائلة التي يقدّمها للجمهور سلبت من نجوم التلفزيون الشهرة المطلقة.

## لا أقراص مهدئة قبل المناظرة التلفزيونية

خسرت وسائل الإعلام البريطانية فرصة متصاعدة في صناعة قصة إخبارية متفاعلة وحية على مدار أيام، برفض رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي وزعيم حزب العمال جيرمي كوربين إجراء مناظرة تلفزيونية قبيل الانتخابات البرلمانية عام 2017.

إجراءات وسائل الإعلام لم تكن كافية بالنسبة لرئيسة حزب المحافظين التي تترقب نتيجة وضع سياسي ملتبس ومتقاطع، لأن فكرة المناظرة في هذا الوقت عاجزة عن إيصال فلسفتها الانتخابية إلى الجمهور، وفق المفهوم الديمقراطي البريطاني وليس الانتخاب الرئاسي الأميركي أو الفرنسي، كما رفض الفكرة زعيم حزب العمال جيرمي كوربين لأنه لا يعد تيريزا ماي بشخصها خصمه، بل الخصام يكمن في اختلاف فلسفة الحزبين لقيادة الدولة في وقت جعل بريكست بريطانيا العظمى تسير على قدم واحدة، بينما وسائل الإعلام تراكم حشدا من تحليلات وآراء لا تفضي إلى حلول.

من يضع الحل: السياسيون أم وسائل الإعلام القوية المؤثرة، أم الاثنان معا! مثل ذلك لن يتجسد، على الأقل في مناظرة على الشاشة تجمع قادة الأحزاب البريطانية، فالسياسي الذي يفتقد إلى معرفة غرائز وسائل الإعلام في النظم الديمقراطية سيسقط حتما إن دخل المناظرة أو لم يدخلها. هذا أمر محبط لوسائل الإعلام البريطانية التي تبحث عما يمنحها المزيد من القصص الصحافية التي تولد بدورها قصصا أخرى بعد كساد الأخبار.

مع أن بعض المتشائمين الذين لا يثقون بوسائل الإعلام، يصفون نتائج المناظرات التلفزيونية بأنها وسيلة لإنتاج الجهل في عقول الناخبين! إلا أن كلمات مثل الاعتناء باللغة ورباطة الجأش والثقة بالنفس واختيار توقيت المبادرة، وغيرها من الصفات الكلاسيكية التي بات على المرشحين للانتخابات أن يضعوها في أولويات حملاتهم، لن تجد مساحة في الصحف والتلفزيونات البريطانية، لأنها ببساطة كلمات لا يمكن العودة إليها من قبل الصحفيين إلا بعد المناظرة التلفزيونية التي لم تحدث.

تتسم المناظرة التلفزيونية قبل الانتخابات عادة بالعاطفية وتجمع وسائل الإعلام على أهميتها من دون تردد، لذلك جعلت منها قصة دائمة تعيد التذكير بها حتى من دون مناسبة، فليس من السهولة أن ينسى الأميركيون مثلا جملة رونالد ريغان وهو يسخر أثناء المناظرة من صغر سن منافسه الديمقراطي آنذاك والتن ماندل، قائلا إنه لن يركز على كبر سنه ويستغل صغر سن منافسه وقلة خبرته!

مارين لوبان مثلا مؤدبة تلفزيونية ماهرة وتستمتع بالمناظرات التلفزيونية التي تغلب عليها

لحظات حاسمة في الانتخابات الرئاسية الفرنسية، على الطرف الأوروبي الآخر الذي يمس بريكست البريطاني. ماذا عن جيرمي كوربين، سيعود الكلام مجددا إن دخل في مناظرة قبل الانتخابات عن بدلته العتيقة ولحيته غير المشذبة ويسارته المفرطة، وهي صفات سبق وأن تهكم عليها رئيس الوزراء البريطاني السابق ديفيد كامرون تحت قبة البرلمان.

وأعادها في بعد الكاتب سايمون جينكينز في مقال له بصحيفة الغارديان، بطريقة أنه غير قادر على تقديم نفسه كرئيس وزراء محتمل ولا زعيم لحزب العمال!

بالطبع لن يكون الأمر مثلما وصف دونالد ترامب خصمه هيلاري كلينتون قبل مناظرتهم، بأنها نشيطة جدا مقترحا إخضاعها لفحوصات تعاطي المنشطات! مع ذلك لا يشكك البعض في أن بعض السياسيين والإعلاميين يتعاطون أقراسا مهدئة تسبق المناظرة التلفزيونية.

لا تلعب بعض وسائل الإعلام مع خيار الناخبين، بقدر ما تصنع قصتها من المناظرة التي تجني الأموال منها، فالخداع عندها آنذاك كالواقع. يتطلع الناخبون إلى المناظرة التلفزيونية بين المرشحين وقادة الأحزاب، من أجل اتخاذ قرارهم الانتخابي، مثلما يتهيأ معد ومدير المناظرة لإعداد مهامه الصحافية على أحسن وجه، ولن يغفر له الجمهور التغاضي والتراخي في إطلاق الأسئلة الملحة.

ثمة ما ينتظر الصحف بعد المناظرة، التحليل قصة إخبارية مهمة، وما حدث على شاشة التلفزيون بين المتناظرين بحاجة إلى طاولة تشريح نقدي بعدها، واحتمالات وتأويلات وتسجيل وعود مقبلة.

المحللون النفسيون ومحللو مهارات التواصل يدخلون على الخط أيضا، إنهم يراقبون دلالات الكلمات وحركات أيدي المتناظرين وتعابير وجوههم.

توجد مشكلة في محاولة إقناع الناخبين من خلال آراء المرشحين أو تأثيرات صناعة الخطاب الإعلامي المخترق للعقول، خصوصا في مفهوم الحقائق، يمكن أن تبدو الحقيقة وكأنها تهديد، وهذا الأسلوب يغلب عليه أن يأتي بنتائج عكسية، وفق جيسون رايفلر، أستاذ العلوم السياسية في جامعة إكستر، الذي يقول «يستجيب الناس في الاتجاه المعاكس، وهذا الأثر المتضمن وجود نتائج عكسية».

في كل الأحوال، لن يخسر قادة الأحزاب البريطانية الفرص المتوخاة من المناظرة التي لن تقام، بقدر ما ستخسر وسائل الإعلام فرصة ذهبية في انتخابات عنوانها الصحافي بريكست لم ينته بالتصويت على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

ويا لخبية الإعلام البريطاني من دون مناظرة بين امرأة وصفت بالحديدية 2 ويساري مازال متشبثا بلحية اشتراكية هرمت منذ عقود!

## التلفزيون مريض ينشر العدوى بين المشاهدين

لأن التلفزيونات، كل التلفزيونات في العالم تزعم أنها تعمل من أجل مصلحة المشاهدين والارتقاء بوعيهم، فعلى الجمهور أن يرفع من مستوى حساسيته إلى درجة يقيس فيها تلك المصلحة المزعومة. يمكن اختصار المشهد بحزمة مكررة من المشاهد، لكن دعونا نختر الضجيج من هذا المشهد والجدل السياسي وطريقة تقديم الخبر والصورة المرافقة له، ومن سيكون المعلق على تلك الأخبار حينذاك.

ذلك برأيي الوجه الأكثر تعبيراً للتلفزيونات، فعندما يتعلق الأمر بالمُحاور فإنه يدرك ما يسمى بقواعد الحياد، من أجل إبقاء آرائه السياسية سرا، وإذا كشف عن الطرف الذي يفضله، فإنه يواجه حتما اتهامات بالتحيز. لكن مَنْ مِنَ الذين يظهرون على شاشاتنا العربية اليوم غير متحيز؟ من المفترض أن تكون هيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي» مثالا متميزا لدراسة نوعية خطابها، لسبب بسيط متعلق بطريقة تمويلها من ضرائب تفرض على كل منزل في بريطانيا يمتلك جهاز تلفزيون، وهذا يعني إنها تحت مراقبة الجمهور وعليها أن تحقق تطلعاته وتقدم له ما يعم عليه بالفائدة، ولا تكتفي بحجب الإعلانات التجارية.

لكن «بي بي سي» لا تنجو من الجمهور ولا من السياسيين أنفسهم، وكلما ادّعت أن قواعد المهنية والحياد عالية في خطابها، نجد ما يكسر تلك القواعد، هي مثلا لم تعتذر عن «الانتهاكات الإخبارية» في حرب احتلال العراق، حتى بعد أن أدان القانون البريطاني هذه الحرب غير المشروعة بعدما ساهمت تغطيتها الإخبارية بالتستر على جرائم ارتكبت في حرب غير مشروعة، وقبلها تحوّلت إلى موضع تهكم عندما وقف جون سيمسون كبير مراسليها عام 2001 بثقة مبالغ فيها في كابول، وقال متحدثا باسم (بي بي سي) «لقد حررنا كابول!»، عندها وصفته صحيفة الغارديان بالمتخرفن! سبق وأن تلقت الهيئة تكيلا واتهمت بأنها أنتجت دعاية يسارية نيابة عن زعيم حزب العمال المعارض جيرمي كوربين، رافضة أن تقول الحقيقة بشأنه، وهي بذلك كشفت عن سلوك إعلامي منحاز يدمر الديمقراطية.

يتذكر البريطانيون أن مارغريت تاتشر رفعت بطاقة الوطنية في وجه «بي بي سي» مشككة بتقاريرها عن حرب جزر فوكلاند مع الأرجنتين.

ستحمل الصور في جانبها الآخر مشروعا تجاريا وسياسيا عندما يتعلق الأمر بشبكة «سي أن أن» الأميركية مثلا، لذلك يبدو صراخ الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب بوجه التلفزيونات معادلا جدليا لصناعة المادة الإخبارية، أنه نوع من التنافس لاختراق العقول وفرض نوعية الخطاب، وفي النهاية لا علاقة لمصلحة المشاهدين بذلك كما تزعم تلك المحطات، أو كما يريد السياسيون.

فأمبريالية البث الفضائي التي كانت تمثلها «سي أن أن» تقابلها ضريبة الكلام المجرد التي يريد أن يكتفي السياسيون بدفعها لإقناع الشعوب. وهذا يفسر لماذا الليبراليون واليمينيون في الولايات المتحدة على حدّ سواء لا يستهلكون سوى المصادر التي هم على استعداد للإيمان بها.

الضجيج المتصاعد في المحطات التلفزيونية العربية سواء أداره المعلق أو المحاور السياسي أو الداعية ورجل الدين، أو الوزير، فإنه لا يخفي قواعد اللعبة السياسية القائمة اليوم، التي لا تهمها أبدا مصلحة الجمهور، التلفزيون مشروع تجاري بغلاف سياسي أو ديني وعلينا بعدها أن نضع في الهامش كل ما يتعلق بمفاهيم الحياد والحساسية العالية والمسؤولية والتعبير عن هموم الناس.

فكرة المُرسَل والمُستقبل التي كانت قائمة في المدارس الإعلامية بدت بحاجة إلى إعادة تعريف معاصر يتلاءم مع طبيعة وهيمنة الإرسال اليوم، بعدما كان مقتصرًا على الحكومات ورؤوس الأموال الكبيرة. لم يعد التلفزيون بيد الدولة وحدها، ولم يعد الجمهور ضحية سهلة تصدّق الخطاب الأحادي الذي كان يصلها من تلفزيون الحكومة، وهنا أيضا تكمن خطورة البدائل المتاحة أمام الجمهور والإغراءات التي تقدمها التلفزيونات.

التلفزيون العربي اليوم ليس مصابا بنزلة برد مؤقتة يسهل علاجها، إنه مريض بشدة وينفث فيروسات المرض على المشاهدين بقصد انتشار العدوى. الكراهية والطائفية أحد الأعراض المرضية التي ساهم التلفزيون في انتشارها عن قصد.

المشكلة إن الداء مُشخّص ببساطة لكن لا أحد يتقبل أخذ العلاج، لا مصالح التلفزيونات تقبل تغيير خطابها من أجل المصلحة العامة، ولا الجمهور مستعد لغلق نوافذ منزله أمام فيروسات التلفزيون.

ثمة قصة تاريخية يتداولها الصحافيون البريطانيون كلما أرادوا الدفاع عن حريتهم حيال تغوّل الحكومات ومحاولة السيطرة على الصحافة، يبدو من المناسب العودة إليها.

في عام 1854، وخلال حرب القرم، أرسل مراسل صحيفة التايمز ويليام هوارد راسل، قصة خبرية كشفت أن الجنود البريطانيين كانوا يعيشون في ظروف قاسية، والمعدات الطبية غير كافية، والفوضى تكتنف إدارة الجيش.

استشاط غضب حكومة لورد أبردين في عهد الملكة فيكتوريا آنذاك، واتهمت المراسل روسل ورئيس تحرير التايمز جون ديبلان، بضعف الحس الوطني عند نشر خبر ينتهك الأمن القومي.

لكن محاولة إدانة المراسل وتشويه سمعة الجريدة فشلت، عندما توافد البريطانيون للتبرع بالمال للحصول على الإمدادات الطبية لدعم الجيش. وتلت ذلك تظاهرات عنيفة ضد الحرب أدت إلى انحسار حكومة أبردين بعد خسارتها الثقة.

لماذا حدث كل ذلك؟ لأن الإعلام كان موضع ثقة! بينما تلك الثقة مهددة اليوم.

## هل يحتاج الصحفي إلى بودي غارد؟

باتت الحاجة ماسة لاستذكّار مأساة مقتل الصحافية الأيرلندية الشجاعة فيرونيكا غورين عام 1996، مع تداعيات الخبر الذي انتشر عن تخصيص هيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي» لحارس شخصي يرافق مراسلة الشؤون السياسية لورا كوينسبرغ!

وفي حقيقة الأمر، فإن لورا تستحق أكثر من رجل حماية، ليس للخشية المتصاعدة بشأن سلامتها في دولة ديمقراطية تحترم الصحافة، بل لأنها صحافية شغلت موقعها بجدارة خلال بضعة أشهر، هذا إذا عرفنا أنها خلفت كبير المراسلين السابق نك روبنسون بمقر الحكومة البريطانية 10 داوونينغ ستريت، الصحافي الذي انتزع التصريح الأكثر طلباً آنذاك باعتراف علني للرئيس الأميركي الأسبق جورج بوش بأن الوضع بعد احتلال العراق أسوأ مما كنا نتوقع.

روبنسون الذي كان أكثر من رئيس وزراء بريطاني يرفض اصطحابه على طائرته الخاصة في الرحلات الخارجية، خشية من إحراجه أمام ضيوفه من زعماء الدول الأخرى، هو نفسه صاحب التصريح الشهير «لقد كان هناك دائماً توتر بين الصحفيين والسياسيين بحكم رغبتهم في السيطرة على وسائل الإعلام وإخضاع المراسلين لخطابهم السياسي». بعدها لنا أن نتصور المصاعب التي تواجه لورا كوينسبرغ مراسلة في منتصف العمر تلاحق الخبر السياسي البريطاني من قمة هرمه، أنها الأكثر حركة في مشهد سياسي متحرك مؤثر ومتأثر، فيما عليها أن تلتقط الخبر من أفواه وزراء الحكومة ومعارضها، وتكون بين حشود أعضاء أحزاب الحكومة والمعارضة في مؤتمراتهم.

هيئة الإذاعة البريطانية قررت اتخاذ تدابير السلامة الاحترازية، من خلال إتباع الحراسة الشخصية للورا داخل وخارج مؤتمر حزب العمال المعارض في مدينة برايتون الساحلية. لأنها سبق وأن تعرضت لإساءة معاملة مناصري الجناح اليساري بسبب تحيزها المزعوم ضد جيريمي كوربين رئيس حزب العمال.

وترى إدارة «بي بي سي» أن لورا شخصية عامة معروفة، وسوف تغطي الأحداث مع فريقها وسط الحشود الكبيرة حيث يمكن أن تكون هناك عدائية، لذلك تريد ضمان اتخاذ الاحتياطات الكافية. ووفق تصريح مصدر في الإدارة «نحن نأخذ سلامة موظفينا على محمل الجد ولن نترك أي شيء للصدفة».

حسناً هذا أمر رائع يجعل الصحفي في مأمن وفي جو نفسي غاية في الاطمئنان يساعده على صناعة مادة خبرية متميزة، وهو أمر تعجز غالبية وسائل الإعلام عن توفيره لمراسليها وكبار محرريها. لكنّ ثمة سؤال يحمل قدراً من التهكم بقدر الاستغراب والاستفهام، عما إذا كان الصحفي يحتاج أصلاً إلى حماية مرافقة لتحرّكاته؟

لورا كوينسبرغ تتحرك مع مصورها التلفزيوني في مساحة حراك سياسي سلمي، فكيف إذا توجهت إلى جبهات الحروب، هناك من المراسلين والمراسلات الشجعان، ما يجعل فكرة الـ«بودي غارد» مثيرة للاستغراب إن لم تكن للسخرية.

الصحافي في واقع الحال لا يحتاج من يحميه، إنه اختار أن يكون مغامرا يحمي نفسه بنفسه، يحافظ على مصادره ويدرك أن تعامله مع الآخرين من أجل نشر الحقيقة بين الناس، وهو لا يمتلك غير سلاح مسالم يُسَطَّر فيه الكلمات.

فهل كانت فيرونيكا غورين، صحافية مغامرة أكثر مما ينبغي؟ ربما وهي تكشف بارونات المخدرات والفساد في إيرلندا، لكنها في أشد حالات الهلع والاعتداءات عليها قبل قتلها، لم تستعن بمرافق لحمايتها وهي تذهب مباشرة لكبار المتهمين بالفساد من أجل صناعة قصتها الإخبارية. كانت فيرونيكا التي عملت في صحيفة «صنداى اندبندنت» الأيرلندية موضع حسد وانتقاد حتى من زملائها الصحافيين، واتهمت بالتهور والمبالغة، وأنها تتصرف بقوة مجموعة رجال وليست امرأة واحدة، ولم تبال بمصير زوجها وطفلها الوحيد.

سيرة فيرونيكا التي مثلت بفيلم رائع للمخرج جويل شوماخر، وجسدت شخصيتها ببراعة كيت بلانشيت، كانت درسا صحافيا حزيننا لامرأة أخلصت لولعها بكشف الحقيقة وتخليص البلاد من لوردات الفساد، ولم تبال لدرجة دفعت حياتها ثمنا لصحافتها! أين كان الـ«بودي غارد» حينها؟ الأغنية المفعمة بالحنن المؤثر وبصوت طفولي مرافق لجنازة فيرونيكا، تكاد تكون أشبه بالإجابة. ليس هناك في واقع الحال مثل هذا العمل «بودي غارد» مرافقا لأجراً الصحافيين وفي أخطر الأمكنة، الصحافي يدرك أنه من يحمي نفسه مثلما يحمي مصادره.

يتساءل الكاتب بول بايرنز عما إذا كان من حق فيرونيكا أن تفعل ما فعلته؟ وهل يمكن أن تختار المرأة مهنة تعرض حياتها للخطر حتى وإن كانت متزوجة وأما لأولاد؟ وهل يستطيع أي رجل أن يكون بمستوى شجاعته وتمسكها بمبادئها الثابتة التي لا تتزعزع؟

قد يبدو للبعض أن ما فعلته فيرونيكا ما هو إلا ألعاب صحافية طائشة تريد الحصول على الشهرة بأي ثمن بدلا من كونها مراسلة صحافية استقصائية، لكن ربما تكون جراتها الزائدة عن الحد هي التي شجعت المجرمين على الوثوق بها والحديث إليها.

سبق وأن اعتبر جيريمي بوين كبير مراسلي هيئة الإذاعة البريطانية في الشرق الأوسط، الحماس بأنه قد يفسد أو يصيب، ويقول بوين، إن التهديدات الإرهابية تجعل «حتى الصحافيين الأكثر ميلا للمغامرة والأكثر جرأة يفكرون بجدية حول ما إذا كان العمل هناك يستحق المخاطرة». مع ذلك لا أرى أن الصحافيين بحاجة إلى مرافقين لحمايتهم، لأننا ندرك شخصية الذين يفكرون بمن يحميهم قبل أي شيء آخر. ولا يمكن أن يكون الصحافي المخلص بينهم.

## تلفزيون الواقع العربي

لخص الكاتب سايمون كوبر في صحيفة فايننشال تايمز، الواقع السياسي الذي أداره الرئيسي الأميركي السابق دونالد ترامب على مسرح البيت الأبيض بتلفزيون الواقع.

ولأن هذا التلفزيون لا أهمية له من دون جمهور ومصوتين على من يبقى ويغادر، فإنه أصبح طقسا عالميا وفق كوبر «نستيقظ كل صباح ونمسك هواتفنا للحاق بأحدث حلقة من برنامج ترامب، مسلسل تلفزيون الواقع المُسبب للإدمان. ما الشخصية التي تتعرض للإهانة، أو التحقيق، أو الطرد؟».

معتبرا ذلك بالعام السياسي الأكثر حيرة في حياته، وربما الأكثر خطورة «هذا ليس خطأ ترامب فقط، لا تنس أننا أيضا المُشاهدون». المشكلة في عالمنا العربي أن مسلسل تلفزيون الواقع لا ينجح على الشاشات لأننا كعرب لا نظهر حقيقتنا عندما نمثل، بل نعبر عن حقيقتنا عندما نعرف أنفسنا بما نكره أو نحب. لذلك يدار اليوم تلفزيون واقع بمساحات شاسعة وبملايين المؤدين الواقعيين، من دون رتوش تمثيل ومكياج مقنع لأداء كاذب.

تلفزيون الواقع العربي يدار اليوم من الجمهور، بعد أن أصبحت الحكومات عاجزة كلياً عن التحكم برغبات وآراء ومواقف الناس، جيل الهواتف الذكية خرج عن الطاعة إلى درجة دخلت الحكومات في اللعبة كمشارك أكثر من كونها سلطة، لتدافع عن نفسها بصوت فعال محرض على التصويت والدفاع عن «مكتسباتها».

تلفزيون الواقع الإعلامي أنزل الحكومات من قصرها التاريخي وأرغمها على الاختلاط مع الجمهور لتبدو وكأنها راضية بعالم رقمي مفتوح، بينما القلق يتصاعد في أروقتها، فقد يكون الانقلاب الذي يسقطها ينطلق من جيش من النشطاء والمغردين وليس كما كان يقود الانقلاب «الضباط الشجعان في قواتنا المسلحة».

التعريف المثالي لبطل تلفزيون الواقع هو شخص نرجسي، لا يشعر بالحرج، يكشف تدريجياً عن الروايد الداخلية لشخصيته. ووفق هذا التعريف فإن عالمنا العربي لم يعد مؤهلاً لإظهار مثل هذا النجم كما كان يصلح له معمر القذافي من قبل! لدينا نماذج باهرة تتناسب اليوم مع مفهوم النجم الذي لا يشعر بالحرج، توجد الطائفية، الكراهية، العشائرية، القومية، الأمية، التخلف.. كل هذه المسميات تتبوأ المشهد الإعلامي اليوم بامتياز لتحرك أحداث مسلسل تلفزيون الواقع العربي.

تلك مواصفات ظاهرة في عالمنا اليوم تعبر بدقه عن حقيقة أوجدها تروي ديفولد مُنتج تلفزيون الواقع في تعريفه الشهير للبرنامج «هنا.. تتمكن فعلاً من معرفة حقيقة الشخص أبعد مما كنت تتصوره عندما بدأ البرنامج»، ولأن تلفزيون الواقع أبتكر من أجل معرفة حقيقة الشخصية،

فإن الكراهية ومكملاتها.. كمعادل واقعي في العالم العربي أصبحت مُعَبَّرًا جمعياً عن ظواهر تسكننا كأشخاص ونُعبّر عنها في سلوكنا وحديثنا، والأهم من كل ذلك في مدوناتنا الشخصية وما نصنعه اليوم من خطاب إعلامي ميزته أنه يُعرفنا كأشخاص بما نكره! الإنسان العربي صار بفضل صعود الإسلام السياسي يُعرّف نفسه بما يكره أو يحقد!

لدينا مثالان مثيران مرًا، المفارقة فيهما أنهما من مدينة الكويت! الأول الكراهية التي عبّرت عنها نائبة كويتية إزاء كل ما هو عراقي بما فيه صوت الفنان كاظم الساهر غير مبالية بوله الملايين بغنائه بمن فيهم سكان الكويت! والثاني الطائفية التي تسكن رجل دين مع حلقات واسعة تدعمه ضد الفنان عبدالحسين عبدالرضا بعد رحيله.

هل يوجد أغرب من أن تكون الكراهية تعريفا لهوية الشخص، وأن يشن رجل دين حربا ضد الأموات! ذلك ما يمثله بامتياز تلفزيون الواقع العربي.

نحن لا نخدع أنفسنا ونتفاعل مع مشاهد وإن كانت واقعية على الشاشة، فالأبطال «النائبة الكويتية ورجل الدين الطائفي» لا يمثلان دورا مرسوما لهما في تلفزيون الواقع العربي، إنهما مشاركان معبّران عن حقيقة كوامنهما في مسلسل طويل ومستمر ثيمته الكبرى الطائفية والكراهية، بينما تتواصل مسلسلات أخرى بعناوين العشائرية والقومية والتخلف وتكبير المرأة وهدر كرامتها..

المشكلة الأوسع هي أننا نحن المشاهدين، جيل الهواتف الذكية الذي ظهر في زمن السلم، وفق تعبير سايمون كوبر، ليست لدينا فترة تركيز أيضا.

فلا عجب أن يكون الأبطال الذي يشدون انتباهنا كل صباح على هواتفنا الذكية، هم مجرد نواب في برلمانات تعبّر عن الرثافة السياسية القائمة، ورجال دين يوغلون أعمق ما يمكن في الطائفية والتخلف والخرافة، ويغريهم أنهم كلما زادوا تخلفا كلما استقطبوا من الأتباع أكثر.

الصحافيون والكتاب العرب يغرقون بشكل خاص في مسلسل الكراهية والطائفية المتواصل، ويخدعون أنفسهم بأنهم يُشاهدون برنامجا جادا، ناقد مصري على سبيل المفارقة المريعة طالب في مقال له بصحيفة عربية تصدر في لندن، الفنان كاظم الساهر بالاعتذار قبل الغناء في مدينة الكويت!، بينما عرض كاتب ورئيس تحرير سابق للصحيفة نفسها للكراهية التي مثلها رجل الدين الطائفي بعد رحيل الفنان عبدالحسين عبدالرضا وجمعها بالكراهية المتصاعدة في جامعة فيرجينيا بالولايات المتحدة ضد الأعراق الأخرى.

جمع الكاتب مكانين متباعدين بأقصى ما يمكن للعين والفكرة أن تجمعهما معا، فيما أغفلت «فكرته الواهنة» عن قصد الكراهية التي بثتها جارتها النائبة الكويتية إزاء الفنان العراقي كاظم الساهر!

تلك متعة مضافة يمثلها الإعلام العربي لتلفزيون الواقع العربي، متعة بنكهة مختلفة تكمن في المرارة والخيبة اللتين يسببهما لنا هذا الإعلام بوصفه صوتاً للحيادية ومنع الفساد وتغول الحكومات.

تلفزيون الواقع العربي المتناقض استقطب في أغلب مشاهدته الرثة وسائل إعلام تقدم نفسها بصوت مرتبك، لكنه أعلى من أصوات الطائفيين الكبار الذين يتسيدون المشهد برمته.

## الصراخ التلفزيوني تعبير عن عصر العتب الإعلامي

هناك قناة تلفزيونية تبث باللغة الإنجليزية وتهتم بالشأن الآسيوي الهندي والباكستاني وامتداداته...، يتحدث على شاشتها مجموعة من المحللين والضيوف طوال بث برامجها وكأنها تقدم برنامجا واحدا طوال اليوم سمته الوحيدة الصياح في عراك صوتي عن بعد، النكبة في هذا البرنامج أن جميع الضيوف لديهم الجرأة للتحدث في وقت واحد!

الشاشة تكشف لنا مجموعة مربعات أحيانا تصل إلى ستة، في كل مربع هناك شخص يتحدث من مكان ما ليرد على ما يقوله الشخص في المربع الآخر، ولأن المتحاورين موزعون في أكثر من بلد والمربعات كثيرة وفق قياس شاشة التلفزيون الصغيرة فإنه من الصعوبة بمكان معرفة من يدير هذا الحوار، المشاهد في حيرة من أمره من تلفزيون يشبه رقعة شطرنج وغير معروف من هو المستهدف في معركة الكلام، ليس مهما معرفة من هو المحاور ومن يكون الضيوف، لكن الحيرة تكمن في حوار لا أحد فيه يستمع للآخر، فالصورة تصل قبل الصوت وفق فيزيائية سرعة الضوء التي تفوق بكثير سرعة الصوت، والمشاهد يرى مربعات للوجوه المتحاوره لسمع لاحقا كلاما متقاطعا، يتحدث الجميع في وقت واحد على شاشة واحدة مقسمة بالتساوي بينهم!

تلك ليست مشكلة القناة التلفزيونية الآسيوية التي أتحدث عنها وحدها، لكنها مشكلة الصراخ كطريقة جديدة للحوار، إلى حد أفقد كياسة الإصغاء. الكل يستطيع التكلم، لكن ليس الجميع قادرا على تعلم فن الإصغاء، على الأقل من أجل صناعة فكرة الرد. هكذا يفقد الحوار مواصفاته الأرسطية، ويصبح عبثا تلفزيونيا ليس إلا.

المحللون والسياسيون والمحاورون يستخدمون الصراخ طريقة لإيصال أفكارهم. رجال الدين يصرخون في المساجد بصوت أعلى عندما يرون العدسات التلفزيونية قريبة من منابرهم، قادة الأحزاب امتهنوا الصراخ من الزمن الثوري البائد، واليوم صار الصراخ في وجه المشاهدين وظيفه مقدمي البرامج ورغبة متصاعدة للمحاورين التلفزيونيين تستثمرها المحطات لجلب المزيد من المشاهدين.

الصحف تمارس الصراخ أيضا بطريقة العناوين الصاخبة المليئة بالشتائم والتهكم ونعت الآخر بأشنع الصفات الوضيعة. اللغة المكتوبة أو المحكية تملك القدرة على الصراخ عندما يتحول نقل الأفكار والتحاوور إلى عبث لغوي.

الإنسان الطبيعي لا يصرخ إلا عندما يفقد رباطة جأشه، فلماذا يراد منا كمشاهدين القبول بالصراخ كوسيلة لاستيعاب الأفكار.

هذا يفسر لنا لماذا تتزايد نسبة المنقطعين عن مشاهدة التلفزيون التقليدي وتفضيل

فكرة الاشتراك بشبكات تضع الخيارات أمام المشاهد لينتقي ما يشاء، لهذا يتصاعد نجاح شبكة نيتفليكس، لأن الخيار عند المشاهد وحده، الشاشة لا تفرض عليك ما تشاهده ليس لأنها تعكر مزاجك على الأغلب، بل لأنك ستمارس حرية بصرية في الاختيار تصل أحيانا إلى صناعة الذائقة البصرية التي يتحدث عنها الناقد الفني هيربرت ريد.

شركة تحليل صناعة الإعلام «موفيت ناانسون» كتبت في مذكرة بحث حديث «خلال الخمسة عشر عاما الماضية، توقع النقاد أن قطع الاشتراكات عن التلفزيون التقليدي هو المستقبل. حسناً، المستقبل قد وصل». التعليق الأخير لمحرر صحيفة فايننشال تايمز.

والتحوّل من التلفزيون التقليدي أكبر بكثير في أوروبا، حيث أبلغت شركة نيتفليكس عن نمو قوي بشكل خاص في الربع الماضي، التحول يشمل أيضا منطقتنا العربية.

ويرى محللون اقتصاديون وإعلاميون «بدلاً من توجّه معدلات انتشار التلفزيون المدفوع إلى مستويات الولايات المتحدة، فإن أوروبا وبطرق عديدة تنتقل من شبكات البث مباشرة إلى البث عبر الإنترنت نحو التلفزيون».

وقال كوري باريت المحلل لوسائل الإعلام في شركة الأبحاث (إم ساينس) «نيتفليكس ساهمت في فصل التلفزيون التقليدي، لأنها تقود استهلاك الفيديو خارج صندوق التلفزيون المدفوع وتجذب المشاهدة خارج التلفزيون التقليدي».

مع ذلك، هناك تقرير صدر من شركة «إم ساينس» نفسها يُشير إلى أن شركة نيتفليكس قد لا تكون الدافع الأكبر وراء ابتعاد المزيد من الناس عن التلفزيون التقليدي.

أرى أن الجدية تهيمن على حياة من يتخلى عن مشاهدة التلفزيون، أو على الأقل ينتقي ما يشاهده بحذر مسبق، والطريقة الفضلى لذلك هي قائمة الأفلام والبرامج التي تقترحها شبكة تلفزيون الاشتراك وليس المفاجآت التي تقدمها التلفزيونات التقليدية.

المزاعم التي تثقل بها المحطات التلفزيونية مسامعنا بأنها غير مستعدة للمشاركة في الصخب والبرامج الواطئة وتفاهات السياسة الحديثة ليست صحيحة بالكامل. فما زال النقاش عالقا بشأن مستقبل التلفزيون لأنه جزء من حياتنا لا يمكن أن يغادرها حتى بوجود البدائل الأفضل والأخف المتنقلة معنا.

يرى الكاتب مارك بويل المهتم بالبيئة والتواصل الطبيعي بين البشر أننا بحاجة إلى أفكار مدروسة وأكثر هدوءاً وصحافة أقل إثارة وضرراً، وتجاهل أخبار المشاهير التي تشتت الذهن وتزيد الإحساس بالتشكيك في شخصية الآخرين.

ويقول هذا النباتي السعيد بعزلته الطبيعية «نحن بحاجة إلى عدد أقل من الناس يصرخون على بعضهم البعض، والمزيد من الناس الذين يستمعون إلى بعضهم البعض».

لذلك من الحكمة أن يبدأ المحاورون التلفزيونيون ومقدمو البرامج باستعادة لغتهم وقاموسهم الخاص، لأن هذا يعني استعادة أفكارهم المتطايرة في خضم الصراخ، وبالتالي العودة إلى كياستهم واستعادة مهنتهم المفقودة دون أن يبالي بها واحد منهم.

لكن لا توجد حكمة في الطلب من السياسيين الجدد التوقف عن الصراخ، لأنهم وجدوا في عصر الصياح، عصر صناعة العشب الإعلامي، عصر الأكاذيب بامتياز وقلب الحقائق، واخترعوا لهم تلفزيونات يمكن لها أن تعرف كل شيء إلا التوقف عن الصراخ.

## المونديال درس جيوسياسي لوسائل الإعلام

ماذا عن المعركة السياسية لدول الغرب مع فلاديمير بوتين فيما مهرجان المونديال في روسيا عام 2018؟

إذا كنت تتحدث عن السياسة فإن الإجابة غير معروفة بالنسبة لوسائل الإعلام، لأنها لا تثق بكلام بوريس جونسون عن بوتين تحديداً، وإذا كنت تتحدث عن كرة القدم فهذه قصة أخرى لم يخفت بريقها ولن تهتمش في وسائل الإعلام أرضاء لنزوات سياسية.

التلفزيونات والصحف البريطانية والمعلقون لم يعيروا انتباهاً للخطاب الناري الذي توعدت به تيريزا ماي روسيا بعد عملية تسميم العميل الروسي السابق سيرجي سكريبال وابنته يوليا في مدينة سالزيري البريطانية، ومع أنها لم تتعهد بإفshal المونديال لكنها منعت أي من أعضاء حكومتها من حضور فعالياته، إلا أن أي من المعلقين والصحافيين لم يفكروا أصلاً بمقاطعة المهرجان الكروي العالمي.

هذه العلاقة ما بين كرة القدم بوصفها أداة جيوسياسية معاصرة تمنحنا درساً إعلامياً باهراً، لسوء الحظ لم يتعلم منه الإعلام الرسمي العربي، فمعاركه مستمرة وآخر ما يفكر به الفلسفة الجماعية لكرة القدم وليس حرب الشماتة البغيضة التي زاد حدتها مستخدمو وسائل التواصل الاجتماعي كاشفين عن ضحالة في التفكير وتعريف أنفسهم بما يكرهون، حتى داخل البلد العربي الواحد.

مثل هذا الأمر لم يحدث بين البريطانيين والروس مع أن هناك معركة سياسية تدار في الأروقة، فهل ثمة معركة سياسية بين مصر والسعودية مثلاً، أو بين السعودية وتونس؟

لا يوجد إعلام بريطاني تبنى دعوة حكومة ماي من مونديال روسيا، وسارت الأمور سلسلة كما كان مهيناً لها مثل أي مونديال سابق، هيئة الإذاعة البريطانية لديها فريق إعلامي ضخم من المعلقين والمحاورين في روسيا لا يترك أي زاوية من المونديال من دون أن ترصدها العدسة، قناة «أي. تي. في» الخاصة تقوم بذلك أيضاً عبر الاتفاق على توزيع نقل المباريات مع «بي. بي. سي»، الصحف البريطانية رفعت الأقلام والعدسات معا في تغطية صحافية غير منحازة، وآخر ما كان يشار إليه كلام بوريس جونسون عن بوتين.

المونديال قضية إعلامية، من دون أن يعني ذلك إغفال سياسة كرة القدم، لكن مجرد إفساد متعة الجمهور بهذا الخلاف يعني أننا فقدنا الحياد داخل الملعب وخارجة.

ف«مشيئة القدر» فرضت على قادة دول غربية أقرت عقوبات على روسيا، عدم التوجه لحضور جانب من المونديال، لكن يصعب على الكاتب سيرجي ستروكان في صحيفة «كوميرسانت»

الروسية، تخيل عدم حضور المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل للمونديال، بحال تأهل المنتخب الألماني للمباراة النهائية. «من سوء حظ ميركل خرج المنتخب الألماني من الأدوار الأولى».

على الجانب الآخر ألقى الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون خطبة تشجيعية على فريقه الوطني قبل أن يسافر إلى روسيا، وقال للصحافيين وهو يغمزهم بعينه «من المفترض الفوز».

قال الرئيس الفرنسي للفريق قبل الذكرى العشرين لأول فوز فرنسي وحيد في كأس العالم «ستكون لديكم لحظات من الشك، حافظوا على وحدتكم، اعملوا بجد، كونوا على ثقة بأنفسكم واستعيدوا الثقة».

يصر السياسيون على لعب كرة القدم السياسية، وفق آن سيلفان مديرة مكتب باريس تشاساني بقولها «الرئيس الفرنسي لم يكن يتفاخر ضمناً بشأن انتخابه. فقد كان أيضا يرسل رسالة مفادها أن الانتصار سيبدو جيداً لفرنسا، وبالتالي بالنسبة له».

وتقول في تقرير لها بصحيفة فايننشال تايمز «ماكرون ليس أول سياسي يسعى للحصول على مكاسب سياسية من الانتصار في كرة القدم التي تُحمس الناس من جميع فئات المجتمع، لكن الفوز بكأس العالم عام 1998 والجنون الذي أعقب ذلك، أظهر أن هذا يمكن أن يكون استراتيجية محفوفة بالمخاطر».

لا يمكن أن تخفي تيريزا ماي المطالبة بحدّة بمقاطعة المونديال الروسي، سعادتها الغامرة بانطلاق الفريق الإنكليزي الشاب، ومهما أوهمنا بوريس جونسون بأنه مشغول في قضية التصويت على توسيع مطار هيثرو، فإنه لا يمكن أن يخفي علينا ولعه بما يحدث في موسكو.

يكفي هنا أن نذكر أن الأمير ويليام قد اقتطع من وقته الرسمي أثناء زيارته الرسمية إلى الأردن وشاهد إعادة لمباراة المنتخب الإنكليزي مع بنما بصحبة ولي العهد الأردني الأمير الحسين بن عبدالله الثاني.

كل هذه الأخبار السياسية بقيت في الهامش ولم تكن الشغل الشاغل لوسائل الإعلام البريطانية، بقدر ما كانت تدفع باتجاه دعم المنتخب الإنكليزي، وترك دعوات رئيسة الوزراء في هامش أخبار المونديال.

ينصحن الكاتب سيمون كوبر من أجل مشاهدة ممتعة لمباريات المونديال: تذكّر من النادر أن يكون للحظ دور كبير في أي رياضة أخرى مثلما هو في كرة القدم. ويقول عش البطولة تماما، لكن لا تأخذها على محمل الجد.

ويعيد تذكيرنا بما قاله فيل بال في كتابه «قصة كرة القدم الإسبانية»: «السخافة الأساسية في كرة القدم هي أنها أصبحت مهمة».

يفهم معظم الجمهور، حتى وهو يصرخ أثناء مشاهدة المباراة، أن الأمر ليس جديا لأنه في

صباح اليوم التالي لهزيمة منتخب بلاده يذهب الناس جميعا إلى العمل.  
ويقول كوبر «لا تتصور أن تؤثر مباريات كأس العالم في الحياة الحقيقية، خلافا للمبالغات، لا يمكن للبطولة الناجحة أن تبقي رئيسا في السلطة، أو أن تصنع انسجاما عرقيا في بلد، يختفي كأس العالم كالحلم، غالبا ما يعكس الواقع الاجتماعي، لكنه لا يشكله».  
لكن مثل هذا الأمر، لسوء الحظ، لم يحدث في وسائل إعلام دول المنتخبات العربية المشاركة في المونديال وفي تصريحات المسؤولين العرب. ثمة تهريج سياسي بصيغة رياضية حث على الخلاف والكراهية.  
مع ذلك يستمر العالم في رؤية فريق كرة القدم على أنه مرآة للبلاد. السياسيون والمعلقون يمحسون اللاعبين وعروضهم، محاولين فك شفرة آلية المجتمع الداخلية.

## التخلص من الإعلانات التلفزيونية، نوع من الإعلان

تغري التطبيقات التي تعرضها الشبكات التلفزيونية على المستخدمين فرصة مشاهدة ما يفضلونه من دون إعلانات، وبطبيعة الحال هذا عرض إعلاني يخترق المسلسلات والبرامج على شاشة التلفزيون من أجل أن يروج لمشاهدة من دون إعلان، وتلك مفارقة مثيرة بشأن الإزعاج الذي تسببه الإعلانات، بينما وظيفتها الأصلية اختراق الحواس من أجل مزيد من الإغراء للشراء.

مشاهدو هيئة الإذاعة البريطانية «بي.بي.سي» يدفعون ضرائب مفروضة سنويا على كل منزل يمتلك جهاز تلفزيون، من أجل برامج تخدمهم وتمنع الإعلانات المفسدة لمتعة المشاهدة، فكيف إذا دخلت تلك الإعلانات في لحظة شد مع مشهد درامي متصاعد أو أثناء نقل مباراة رياضية.

ثمة حادثة مثيرة سلبت من المشاهدين البريطانيين متعة متابعة تسجيل هدف في مباراة كرة قدم عندما اختارت القناة التلفزيونية توقيتا حرجا صادف بث إعلان دعائي مع لحظة تسجيل هدف! فاتهمت القناة وقتها بتفضيل المصالح التجارية على أي اعتبار آخر يهم المشاهدين، كان الحدث حينها درسا تاريخيا للتلفزيونات التجارية برمتها لم يتكرر بعدها.

اليوم التطبيقات على الإنترنت وشبكات الاشتراك تقترح مشاهدة مسترخية للبرامج والأحداث من دون إعلانات، وتضع الخيار أمام المشاهد، وهو بطبيعة الحال ليس خيارا عادلا في كل الأحوال لأنه ليس مجانيا! ويبدو أن شارع الإعلانات في نيويورك لم يعد يمتلك السطوة بلا منازع للتحكم في مصيرها، السيطرة أخذة في التحول إلى وادي السليكون، وهنا تكمن المفارقة عندما تقدم مشاهدة مستمرة من دون إعلانات، لكن بمقابل! تمتع بمادة درامية أو مباراة رياضية من دون أن يفسد عليك معن متعة الفرجة، وعليك أن تدفع مقابل هذه المتعة المسترخية. شركات الإعلانات بدورها ترفع صوتها المخاتل وتقول «نحن لا نهدف إلى إفساد متعة المشاهدين بقدر ما نقدم لهم عروضاً قد تكون فاتتهم أو يبحثون عنها!»

مع أن الإعلان هو صناعة يصعب فهمها، حسب جون جابير الكاتب في صحيفة فايننشيل تايمز، لأن «القصة تدور حول أعمال عالمية تراوح قيمتها ما بين 1- 2 تريليون دولار سنويا عادة، لكن لا أحد يعرف حقيقة مقدار الأموال التي تدور في هذه الصناعة وحيث الشخصيات لا تزال مهمة لكن الفن يتم ابتلاعه الآن من قبل البيانات».

لذلك لا يمكن أن تخسر هذه الصناعة أموالها، مثلما لا يمكن أن يتخلى المصنعون عن فكرة الترويج لبضاعتهم ويعملون المستحيل من أجل دخول عقول وجيوب المستهلكين.

الحل ثنائي وفق المفهوم الإعلامي للإعلان، نخلص المشاهدين من الإعلان بمقابل، وهو نوع من الإعلان المدفوع بلا إعلان! عبر عملية الاشتراك في قنوات الكيبل التلفزيوني كما تقدمها نيتفليكس

وأمازون وياهو والعروض مستمرة....، ونعود لنخترق عقولهم عبر ملاحظتهم على الإنترنت! الشركات الإعلانية تتعقب بطاقات الولاء الائتمانية والهواتف الشخصية لمعرفة العادات الشرائية ومقارنتها مع تفاصيل البيانات عبر الإنترنت.

يقول جاير «لا عجب في أن تلك الإعلانات تلاحقك أثناء تصفح الإنترنت فهي تعلم في الأصل طبيعة شخصيتك» لكنه يتساءل ما إذا كان المستهلكون سيتمردون فيما لو أدركوا مدى الملاحقة التي يتعرضون لها، لكنهم يلجأون إلى الموقف الذي يقول إن هذا صفقة عادلة. وإلا فمن الذي سيدفع ثمن الخدمات المجانية بطريقة أو بأخرى؟ سبق وأن حذر خبير متخصص بالأمن الرقمي من أن الهواتف الذكية تنصت إلى كل المحادثات التي يجريها المستخدمون، ثم تستغل ما تحصل عليه من معلومات لاستخدامها في مجال الإعلانات الدعائية.

وقال بيتر هينواي الباحث في شركة الأمن الرقمي «أستي ريسك»: إن الكلمات التي يلتقطها الهاتف تصل إلى تطبيقات مثل تويتر وفيسبوك وانستغرام، لاستفيد منها لاحقاً في نشر إعلانات دعائية. وهكذا صار التخلص من الإعلانات بالنسبة للمشاهدين نوعاً من الإعلان المدفوع، وفي النهاية لا يوجد خاسر بين الشركات، ودائماً على المشاهد أن يدفع لأنه يشتري استرخاء أعصابه، ومن لا يدفع عليه ألا يتذمر من الإعلانات التي تقطع متعة المشاهدة، بطريقة تزج أفراد أسرته. لم تعد القضية بضاعة فاسدة وإعلاناً أليفاً كما نظر إليها جاك سيغيلا خبير الدعاية ومطلق حملة كبار السياسيين الفرنسيين، بالقول: مهما كنت عبقرياً فإنك لا تستطيع تسويق بضاعة فاسدة. بل تكمن القضية في كيف تتم عملية تخليص مشاهدي التلفزيون من الإعلانات بمقابل مادي، ومن ثم العودة إلى بطاقاتهم الائتمانية وهواتفهم الشخصية وحساباتهم على مواقع التواصل الاجتماعي، والدخول إلى جيوبهم عبر بوابة الإنترنت الخلفية.

فكرة الباب الدور التي يلجأ إليها السياسيون، كانت فكرة شيطانية استثمرتها شركات الإعلان بطريقة «فلوس الشيطان في جيب إبليس» وبذريعة تخليص الجمهور من إزعاج الإعلانات أثناء المتابعة المشدودة للبرامج والمباريات، وتقديم بديل اشتراكات بقنوات بث بلا إعلانات، واستثمار الإنترنت كحديقة خلفية لبث الإعلانات.

وفي النهاية لم نتخلص بعد من فكرة إرغامنا على مشاهدة ما لا نحب.

المشاهدون البريطانيون أكثر الناس حظاً في عالم بلا إعلانات، فهم يتمتعون بمشاهدة مستمرة في محطات «بي.بي.سي» من دون أن يفسد أحد عليهم المشاهدة ببضاعته الفاسدة أو المغرية. وهم يتابعون مشاهدة مباريات كرة القدم من دون ضجيج متعلق بحقوق البث وأين نشاهد مباراة اليوم ومحاولة اختراق التشفير... وبالطبع من دون صداد إعلان. لذلك تبقى أعصابهم باردة، الأمر الذي لا يرضي الإعلانات المتدفقة والساخنة!

## مغاللة إعلامية إقليمية حيال الدراما السعودية

هناك مغاللة إعلامية مازالت متواصلة بشأن الدراما السعودية، ثمة تنظير إعلامي نقدي غير واقعي، عندما يعامل العدد الضئيل من الأعمال الدرامية السعودية على أنه منتج في سوق منافسة لأسواق الإنتاج العربية، وليس من بلد لا توجد فيه معاهد تدرّس الموسيقى والتمثيل!

لا يمكن وفق التقويم المفرط في التفاؤل أن نضع أي عمل درامي سعودي مثلاً على مشرحة النقد القاسي مثلما نحاسب نقدياً الأعمال الدرامية اللبنانية أو السورية، ذلك يعني عدم تقدير ومطالب فوق المقدرة وتجاهلاً لفكرة التراكم والخبرة في الصناعة الدرامية.

لماذا نطالب بدارما متفوقة في بلد لا توجد فيه دراما، لا يوجد تاريخ للدراما في السعودية، وهذا يعني لا يوجد حشد ولا تراكم خبرة بين أجيال من الممثلين، ولا كادر تقنياً وفنياً، كم مخرج سعودي يوجد اليوم؟

تسبب مثل هذه الأسئلة شيئاً من الغيظ بالنسبة إلى السعوديين تحديداً، لكنها واقعية جداً واختصر الإجابة عليها الفنان ناصر القصبي إثر الجدل المتصاعد بشأن مسلسل «العاصوف». ولسوء طالع هذا المسلسل، كل الكلام بشأنه يتجاهل الأداء والثيمة وطبيعة الحكمة الدرامية، ويذهب بعيداً في هامش التاريخ!

بينما يرى القصبي أن من حق الجميع انتقاد أي عمل، ومن حقهم أيضاً أن يعجبهم العمل أو لا، ولكن ما يزعج القصبي أن هذا الوسط الإعلامي والثقافي العام يحاكمه على مشروعه ويفرض نفسه وصياً عليه، وهو لا يفهم ألف باء اللعبة!

ويقول «ينظر إليك وكأننا أنت في وسط هوليوود أو في مناخ القاهرة الفني، دون أن يرى أنك تتحرك في بيئة فقيرة جداً فنياً لا تملك فيها أبسط مقومات العمل الدرامي من كتاب أو مخرجين أو مصورين».

لا يتذمر القصبي من الآراء الموضوعية، ولكن ليس النقد الاستعلائي، ويقول «عندما أقدم عملاً داخل هذه البيئة المتواضعة فنياً لا تحاسبني بهذه الحدة والقسوة».

لا تكتفي السوق الدرامية المنتجة بحلقة دون أخرى، ثمة سلسلة فنية متشابكة ومكملة لبعضها البعض، فرق تقنية وكادر إخراج وفريق أدائي متكامل يحتمل مجموعة من البدائل في الوجوه والقدرات، وإذا افترضنا أن النص متوفر وفق المدونة الأدبية في السعودية، فإن شروط إنتاج الدراما الأخرى مازالت متواضعة، ومثل هذا الأمر يجيب عليه سؤال عن عدد الممثلين السعوديين، بل عندما تعد أسماء المخرجين ستصاب بالخيبة!

هناك عملان دراميان سعوديان تساعد بشأنها الضجيج الإعلامي غير المبرر هما «العاصوف»

و«عوض أبا عن جد»، بينما مخرجا العمل أحدهما من سوريا والآخر من العراق، فيما الكادر الفني لإنتاج العمل موزع على عدة بلدان. فهل من العدالة أن يغيب التشجيع من أجل الدفع بالسوق المتواضعة إلى التقدم أكثر وكسر حصار الحلقات الدينية الضيقة التي تهمش الفن، أم نغالي بالنقد المتشدد والبحث عن ثغرات في دراما سعودية مازالت تحبو؟

من البساطة تجميع عشرات التقارير الإعلامية والمقالات النقدية عن مسلسل «العاصوف» لنكتشف أن غالبيتها تقدم خدمة مجانية لحلقات المصادرة والتحرير التي تريد تحويل المادة الدرامية إلى مادة تاريخية أو دينية لا تخرج عن شروطها، وتقتل فكرة الخيال في مهدها.

أمتلك مثل غيري حزمة ملاحظات على مسلسل «العاصوف» مثل تشتت وافتقاد للثيمة الأصلية للقصة والتعكز على قصص هامشية وإقحامها في العمل من دون أن تضيف إليه شيئا، ثم التحرك العشوائي للكاميرا وتكرار المشاهد الفائضة عن الحاجة، حيث يمكن اختصار المسلسل إلى نصف حلقاته من دون أن يخل بطبيعة الأحداث، لكن مثل هذه الملاحظات لا أهمية لها حيال الرغبة المفرطة في تراكم دراما سعودية تدخل السوق وتشجع على الانفتاح وتجاوز عقدة الخوف من الحلقات الدينية المتشددة المسكونة بخرافة الماضي.

يفترض بالصحافة التي صبت جام غضبها على هذا العمل أن تفتح النافذة الإعلامية أمام هواء التغيير الصحي الذي تتحرك فيه الدراما السعودية الغضة وهي تخرج من الطوق الأعمى، وتفتح المجال أمام المواهب الفنية من أجل صناعة المستقبل.

سيكون من الرائع أن تجتهد الممثلة السعودية في أدوار تكشف عن مواهبها في الغناء والرقص والأداء التعبيري، لتعود وتُفتح أمامها خشبات المسارح، بعد أن انكسر طوق التحجيب والتكميم المفروض عليها وحصرها في طبيعة لبسها وتحركها، ومثل هذا لا يتم من دون خطاب إعلامي ونقدي متوازن وداعم ومشجع على استمرارية العمل.

وسيكون من الرائع أيضا أن تكون هناك وجوه فنية جديدة، تدفع الدولة إلى فتح أكاديميات الفنون الجميلة والموسيقى التي تعنى بتخريج كادر فني قادر على صناعة مستقبل الإنتاج الدرامي والسينمائي في البلاد.

لا يمكن أن تحاسب دراما في بلد لا توجد فيه جامعات تعنى بالتمثيل والإخراج السينمائي والتلفزيوني وتدرّس علوم الغناء والموسيقى، ومجتمع منقسم فعليا بشأن قبول الفن بوصفه تعبيرا عن تحضر البلدان في التعريف بنفسها. لذلك يحتاج الفنان ناصر القصبي وزملاؤه جميعا، من وسائل الإعلام والجمهور العربي، إلى دفقة أمل مضافة من أجل أن يكتب التاريخ في يوم ما أن هؤلاء الرواد ساهموا في إخراج المجتمع من سجن التخلف الكبير الذي كانت تديره حلقات ضيقة من رجال الدين.

## إعلانات فاشلة تثير الازدراء

إنهم يعرضون هشاشتهم، في حين أنهم يقومون بالإعلان عن أنفسهم! إعلانات انتخابية فاشلة تثير الازدراء، تلغي مشاعر القبول وتميت فكرة التعاطف، ذلك ما حصل تماما في كل الحملات الدعائية لمرشحي الانتخابات العراقية واللبنانية على حد سواء، الدرس القديم الذي تكرر ببشاعة مازال يحطم فكرة الإعلان كفن صحافي تاريخي يتطور بسرعة مذهلة ويدرس مزاج الجمهور ويمس المناطق الحساسة في الدماغ.

لكن دماغ المعلن كان متوقفا بطريقة متحجرة في كل إعلانات الترويج التي شاعت على مدار الأسابيع الماضية في الشوارع والمحطات التلفزيونية اللبنانية والعراقية ودفعت من أجلها مبالغ هائلة، لم تستطع أن تتقدم خطوة قصيرة في فلسفة الإعلان.

وعلى الذين حصلوا على أصوات الناخبين ألا يعتقدوا أن الإعلانات الرديئة والفارغة من جلب لهم الأصوات، لسوء الحظ، العراقيون انتخبوا بغريزة الانحياز الأناية ولم تؤثر فيهم الإعلانات الدعائية وكل ما بث في وسائل الإعلام. أما اللبنانيون فمازال الغالبية منهم يسيرون وفق فكرة التقسيم التي لم ترتق في يوم من الأيام إلى الوطنية. لا توجد أي صورة مفردة أو إعلان تجاري معين يلخص الانتخابات التي جرت في لبنان والعراق. كانت فوضى شكلية مليئة بصور الأشخاص وخالية من الرموز التعبيرية المؤثرة على خيار الجمهور ورغباته.

لقد أخذت اللغة العربية مئات السنين لتتحول إلى لغة غنية ومعقدة، فيما تطورت الصورة لتصنع إحياءات مؤثرة وتصيب العين برغبة عارمة من الشغف، هكذا يصنع الإعلان اليوم من فلسفة اللغة وشغف الصورة، ولسوء الحظ مات هذا الثنائي في كل الإعلانات السياسية المستمرة، لأنها ببساطة تفترض سذاجة الجمهور وتصديقه لكل ما يرسل إليه من وعود فارغة، بينما فلسفة الإعلان الوصول إلى مناطق الرغبة في دماغ المشاهد، وهو أمر مختلف عن فكرة اختراق العقول التي تعمل عليها وسائل الإعلام، فالأول فكرة إغرائية مشجعة على اقتناء السلع والدفع باتجاه الترويج لها وحث النفس والآخرين على القبول بالأفكار المعروضة، بينما اختراق العقول تختصرها فكرة القبول بالأكاذيب على أنها حقائق.

اليوم الإعلان يصنع تفوقه من معيار الشعارات المحيرة وغير المتوقعة، ولم يستطع أي من صناع الإعلان الانتخابي، كما حصل في العراق ولبنان، التفوق في فكرة بناء الشعار، التكرار كان سمة مميزة في اللغة وهذا ما يقتل فكرة الإعلان، ثم استخدام الجمل السائدة وهي طريقة فاقدة لجدواها، لأن المستخدم لا ينتظر جملة يسمعها يوميا في الأسواق والمقاهي. بل ينتظر ما يشد انتباهه في جديد مبهر ومبسط. لقد غابت اللغة تماما في صناعة إعلان انتخابي، لأن صناع الإعلان لم يجدوا عند المرشحين ما يحفزهم على إبداع إعلانات مبتكرة، فضلا عن تأخر أساليب صناعة

الإعلان في العالم العربي.

أما الصورة فكانت ممتة بشكل مثير للملل، لم تجد العدسات غير زاوية مستقيمة في صناعة المشهد، وكأنها أمام كتلة جامدة.

لقد بقي الصانع الإعلاميون حائرين في إيجاد فكرة تعبر عن برامج المرشحين الانتخابية التي لا تحفز على أكثر من الوعود المجردة إلا من الفراغ! ووصل الحال بمراسل وكالة الصحافة الفرنسية في بغداد إلى وصف الشعارات الانتخابية الغربية بأنها محط سخرية العراقيين، واختار الإعلان الذي يطالب العراقيين «بانتخاب أنوار هاشم العويلى ابنة عم صاحب محل إطارات في أستراليا» أنموذجا للرداءة، واصفا إياه بواحد من أغرب الدعايات الانتخابية التي فردت لها صفحة كاملة في جريدة عراقية، على غرار مرشحين كثيرين وصموا أنفسهم بشعارات مثيرة للسخرية، ظنا أنها تحشد لهم الأصوات.

مثل هذا الأمر دفع دومينيك كامينجز قائد حملة مغادرة بريطانيا للاتحاد الأوروبي، إلى التعبير عن احتقاره لعالم الإعلانات. بقوله إنها «ضلت طريقها تماما» وأنها «مليئة بهراء الدجالين».

أما الإعلانات التجارية المتميزة التي تشد الجمهور على الشاشات العربية، فهي نسخ مترجمة عن إعلانات عالمية، ويمكن اكتشاف السطحية المريعة عند مقارنتها بإعلانات عربية. هذه السطحية كانت سمة واضحة لكل الإعلانات الانتخابية العربية.

سبق وأن عرف الباحث لويجي دجينجالييس في دراسة مشتركة مع مجموعة من الباحثين الثقة بأنها «رأس المال الاجتماعي» لكن للأسف الثقة غائبة عن الإعلان كفن صحافي في وسائل الإعلام العربية، هذا الفن الضائع يجب أن يدفع الوكالات الإعلانية إلى إعادة التفكير بهذه الصناعة، فلنعد إلى جملة شركة أبل التي أطلقتها عام 1997 Think Different، منذ ذلك الحين تغيرت الأمور بشكل مذهل، يمكن الحكم على إعلانات الأجهزة الإلكترونية والعطور المبهرة، أما إعلانات الشكولاته فهي تؤثر على أدمغة أشد الناس عدائية للحلوى.

في عام 1979 استاء دينس هيلي، وزير المالية البريطاني آنذاك، من لوحة إعلانية كتب عليها «حزب العمال فاشل»، واتهم حزب المحافظين «ببيع السياسة وكأنها مسحوق صابون».

وما سوقه المرشحون في الانتخابات في الدول العربية صابون سياسي رديء عاجز عن تنظيف الفساد السياسي، وربما تفسر المقاطعة الكبيرة للانتخابات شيئا من ذلك، كان فشل الإعلان الانتخابي تعبيرا عن فشل المرشحين أنفسهم.

لقد تراجع العالم الديمقراطي عن اللوحات الإعلانية، بينما طرقات بيروت وبغداد كانت مشوهة بإعلانات فاشلة، انقض عليها الناس بعد ساعات من إغلاق صناديق الانتخابات كتعبير عن الحاجة التي عجز عن توفيرها المرشحون، فكانت وقودا للفقراء والمشردين.

## كارثة التلفزيونات العربية

الصحافة المطبوعة ليست أكثر وسائل الإعلام تضررا عندما يتعلق الأمر بمستقبل الإعلام برمته، صحيح أنها ترقد في السوق المريضة، لكن مرض الكراهية واللا اعتدال وعدم الشعور بالمسؤولية والجهل يتصاعد بشكل معد من التلفزيونات العربية ويكاد يتحول إلى وباء.

لا تريد هذه التلفزيونات أن تشعر بمرضها، وتتمادى في نقل الفيروس بين الجمهور، وعندما يتحول المرض إلى وباء ستكون هي أولى ضحاياه، فهناك قدر ضغط كامن في عمق المجتمعات العربية، التلفزيون يحرض بشكل دائم على رفع درجة انفجاره.

هل يجب أن نقلق بشأن مستقبل التلفزيون العربي؟ نعم، فالأرقام تشير إلى أن العرب يشاهدون التلفزيون بمعدل خمس ساعات يوميا، مقابل ثلاثين دقيقة لموقع يوتيوب.

لقد تحول التلفزيون في الدول العربية من أداة للحكم بطريقة التحذير والتخويف آنذاك حينما كان محليا، أما حين أصبح فضائيا فقد صار أداة لإشاعة الفوضى والكراهية داخل المجتمعات وتقديم التخلف بوصفه نوعا من الحل عبر حشود من المتحدثين الحمقى، وفق تعبير أمبرتو إيكو.

الواقع، يقول إن التلفزيونات العربية لا تريد أن تعترف بأنها تهدف إلى تدمير الوعي لدى المشاهد بدوافع مالية وسياسية ودينية وقومية، عندما تشيع خطاب الكراهية والتخلف والرداءة.

تدفع خطاب الرداءة بكثافة هائلة جعله منتشرا بطريقة لا يمكن إغفال أثره على الجمهور،

بعدما تلاشت فكرة المسؤولية العالية والوسيلة والارتقاء بالوعي من قائمة برامج طويلة في التلفزيونات العربية بشكل مثير للازدراء. لم تقدم القصص الإخبارية والبرامج كما هي، هناك من

يضي عليها رغبتة كيفما تكون وبطريقة فظة لاختراق عقول الجمهور، لم تعد الأخبار تكتفي بذاتها، ثمة قراءة منحازة في الخبر نفسه وبطريقة سافرة، دعك من القراءة اللاحقة وما يترتب عليها من تداعيات، فذلك أمر مختلف. الأخبار نفسها لم تعد أخبارا، عندما يدس الصحافيون

رغبتهم الأنانية فيها من أجل توجيهها بما يشاءون.

يمكن ببساطة معرفة «سقوط الأخبار» بمجرد الاستماع لخبر واحد من محطتين تلفزيونيتين عربيتين مختلفتي التوجه، ستصلنا معلومتان على طرفي نقيض هدفهما معا قتل الحقيقة، ولسوء

الحظ يبقى جمهور القناتين واحدا!

كل المهتمين بالإعلام العربي لديهم رسم بياني مختلف للكارثة التلفزيونية، لكنهم لا يهتمون بالفكرة التاريخية التي تقول إن «علاج المرضى يستلزم أولا علاج النظام الصحي» وتلفزيوناتنا العربية تعيش في بيئة سياسية ودينية موبوءة ترفض فكرة الإصلاح، وخطاب تلك التلفزيونات معبر بامتياز عن طبيعة تلك البيئة وما تضمه. أصبح التلفزيون كأداة، مرآة مقربة للجمهور عن

نفسه، بل إن التلفزيون صار أشبه بالمعبر الوحيد عن صورة ذلك الجمهور بعد تراجع وسائل الإعلام المقروءة، لكنه يكاد يكون تعبيراً عن خيبة ثقافية ومعرفية خطيرة. إنه الوجه غير المقبول للإنسان المعتد بنفسه وبمعرفته عندما يبث ما يعمل على تجهيله. إنه الحنجرة العالية، التي لا تفعل أكثر من الصراخ العبثي لمجرد إشاعة الفوضى والضجيج.

التلفزيون مسؤول عن التردّي السياسي والاجتماعي والديني والمعرفي والثقافي الذي تعيشه المجتمعات العربية، إنه متهم بأكثر من التواطؤ في إشاعة خطاب متخلف وسطحي لا يمثل إلا مصالح السياسيين ورجال الدين والحكومات الأنايية.

وبطبيعة الحال، لا يمكن تمرير مثل هذا الخطاب إلا بوجود إعلاميين أذكياء يخططون لذلك، ومنفذين جهلة وانتهازيين! تلك الثنائية القائمة والمستمرة في التلفزيونات العربية تتمثل في الذكاء المخاثل الموجود في الكواليس، وحشد من الإعلاميين الجهلة الظاهرين على الشاشة! دعك من اللهجة الدارجة التي يمارسها هؤلاء وما تمثله من سطحية مريضة وعجز عن إيصال الأفكار، هناك ما هو أهم في التعامل مع الأكاذيب بوصفها حقائق، وإضفاء القداسة والهيبة على مسميات دون غيرها، شحة المعلومات وفقرها، التكرار، عدم الإتيان بفكرة جديدة ومفيدة، غياب الأسئلة الحقيقية التي يتوق إليها الناس والتركيز على أسئلة معروفة إجاباتها مسبقاً.

مثل هؤلاء يستحوذون بشكل مثير للقلق على شاشات التلفزيونات العربية اليوم، مما يجعلها تعيش أسوأ مراحل انحطاط الخطاب، مع تفوق متصاعد للصورة وتقنية البث.

هؤلاء بحاجة حقيقية إلى نصيحة فيف غروسكوب التي تُدرّب رجال الأعمال على التحدث أمام جمهور، وصاحبة كتاب «كيف تستحوذين على انتباه من في الغرفة» عندما نغير الغرفة إلى شاشة تلفزيون، فهي تدفع المذيع والمحاوّر التلفزيوني إلى العثور على حافز، مثل أن تبرهن لنفسك أنك أفضل مما تعتقد. تقول غروسكوب «إذا كان هذا الأمر يقض مضجعتك، ويجعلك تشعر بالضالة كونك ترفض الحديث، فحدد لنفسك التحدي المتمثل في أن تقول نعم للأمر خلال فترة ستة أشهر. دون ملاحظات مفصلة عن الطريقة التي تشعر بها». من يتبجح بالألمعية والنصر والشهرة وإضفاء الهالة على مواقف السياسيين ورجال الدين في التلفزيونات العربية، لا يستطيع وفق التقويم المفرط بالتفاؤل، أن يفكر بنصيحة غروسكوب، لسبب بسيط لأن من يحصل على أعلى أجر في التلفزيونات العربية اليوم عاجز عن صياغة جملة عربية صحيحة خالية من الكلمات الدارجة من دون أي معنى. فحديث المقهى بالنسبة إليه صار تلفزيونياً بامتياز!

إذا كان الممثل السائد للتلفزيونات العربية اليوم فيصل القاسم وعمرو أديب وهما يظهران فقر تفكيريهما، فعلينا توقع أن مستقبل التلفزيون لا يحمل للجمهور العربي غير خيبة الصراخ العبثي الممزوج بالتخلف والسطحية المريضة.

## رفض غريزي لتصديق الحقيقة

يرسل إليّ إعلامي على درجة متقدمة من الخبرة والتجربة، بشكل دائم مقاطع فيديو ونصوص مقالات، من حسابه على واتساب في محاولة للفت انتباهي بشأن أهميتها.

هذا الرجل في عقده الثامن ودرس في أرقى الجامعات الأوروبية، ونقل خبرته إلى أكثر من دولة عربية وأشرف على تأسيس شركات تلفزيونية كما أنتج عشرات المشاريع الإعلامية، وحقق فيها من النجاح ما يجعله اليوم من بين كبار الرواد.

بساطة إنه رجل إعلام بامتياز، وفق نظرتنا الأولية، لكن للأسف كل ما يرسله أو بتعبير أدق ما يروج له عبر تطبيق واتساب «ربما يصل إلى العشرات أو المئات غيري» يفتقر إلى الدرس الأول في الإعلام!

فإما أن تكون النصوص المكتوبة مبنية على قصة إخبارية ملفقة، أو لا معنى لها كي تلتفت انتباهنا نحن صنّاع الرأي، أو مجرد كلام مكرر يتبجح بالحكمة والألمعية من دون أن يكون قادراً على صناعة فكرة جديدة، أما المقاطع التلفزيونية فيمكن عدها ضمن الجهل المتفشي في الإنتاج التلفزيوني السائد اليوم. مرة تحمس إلى مقطع تلفزيوني عده باهرا والتقاطه واعية ومؤثرة!! وقال: انظر؟

كان المذيع يتحدث بثقة مفرطة عن وجود أكثر من وزير في الحكومة البريطانية من أصول عراقية!! ويندفع شارحا قدرة العقل العراقي على الإنتاج والتميز في دول غربية، فيما الوضع السياسي الرث والمتردّي في العراق متصاعد ومستمر بينما أكثر من نصف حكومة المنطقة الخضراء يحملون جنسيات غربية.

هذا المذيع يستحق الشفقة عندما يعزو الإنجازات الصحية في حكومة تيريزا ماي آنذاك إلى وزير صحة بريطاني من أصول عراقية، ويندفع أكثر مما ينبغي بجهل معرفي وهو يشير إلى أن الجامعات البريطانية التي تتبوأ أعلى المراتب في النظام التعليمي العالمي يقف وراءها وزير بريطاني من أصل عراقي.

ليس المذيع وحده من يستحق الشفقة لأنه يتحدث بجهل وثقة فارغة، ف«أستاذنا» الإعلامي الرائد مشمول بهذه الشفقة وهو يروج لهذا المقطع التلفزيوني بوصفه مادة على درجة من الأهمية علينا التفرغ لمضمونها ولفت انتباه الآخرين إليها!

بطبيعة الحال لا المذيع ولا من روج له عبر واتساب حاولا معرفة أسماء الوزراء في الحكومة البريطانية إن كانوا حقاً من أصول عراقية، على الأقل ليكون الحوار مثمراً مع مذيع يتوق إلى أن يشاهده الآلاف على شاشة التلفزيون.

فوزير الصحة البريطاني مات هانكوك ليس عراقيا! وقبله كان جيرمي هانت الذي شغل وزير الخارجية لاحقا، أما وزير التعليم فهو داميان هيندز ليس عراقيا أيضا، بالنسبة إلى ناظم الزهاوي فهو وزير دولة وعضو في البرلمان البريطاني وليس وزيرا «تقلد منصب وزير التعليم لاحقا».

تلفيق الأكاذيب زهيد الثمن في العصر الرقمي، لكن المذيع التلفزيوني في هذه القصة لا يلفق قصة إخبارية، بقدر ما يتحدث عن قصة لا معنى لها، ويكشف عن جهله بحديث مفرط في الثقة، من دون أن يحاول مساعدة نفسه على المعرفة كخطة بديهية أولى لأي إعلامي، هذا يعني أنه لم تكن الأخبار المزيفة هي كبش الفداء الوحيد عندما نكون نحن الصحفيين مصدرا للأخبار لا نعرف صحتها! فالحديث في الفيديو كان لإعلامي تلفزيوني، فيما ساهم إعلامي آخر في الترويج له.

وهذا ما أكدت عليه دراسات مجموعة التركيز التي أجراها معهد رويترز لدراسة الصحافة، عندما أثبتت أن الناس وضعوا أشياء مختلفة تحت مظلة «الأخبار الكاذبة».

ذلك ما يطلق عليه خبراء الإعلام اللاعقلانية المستمرة المرتبطة بطبيعة سرعة التفكير وبطئه، للدلالة على تأثرنا بالعشائرية والطائفية والقومية والغرائزية، أكثر من تأثرنا بالأدلة والمنطق.

تنقل الكاتبة فاي فلام من بلومبيرغ عن عالم النفس الكندي غوردون بينيكوك، أحد مؤلفي دراسة مرتبطة بالتوهم المؤيد لفكرة أن بعض الناس أكثر سذاجة من غيرهم، قوله إنه من الغريب بدرجة طفيفة أن تُنشر دراسة تبرهن على أن الأفراد الأذكاء هم أفضل من حيث عدم تصديق الأمور السخيفة.

وتقول «هذا لا يعني أن الأشخاص الذين يجيدون التقاط الأنباء المزيفة ويحرزون درجات جيدة في اختبار الانعكاس المعرفي هم أكثر ذكاءً من الأشخاص الآخرين». فسبق أن كتب مايكل شيرمر في كتابه المعنون بـ «لماذا يصدق الناس الأشياء الغريبة؟»، إن الأشخاص الأكثر إبداعاً يمكن أن يتعرضوا لنوع من الأوهام ويعتقدون في بعض الأحيان في علوم التنجيم أو يصدقون بعض نظريات المؤامرة.

ويعترف الكاتب تيم هارفورد من صحيفة فايننشال تايمز بالذعر الأخلاقي الذي تسببه القصص المملقة، لكنه لا يرى أنها تشكل في حد ذاتها تهديدا وجوديا للديمقراطية أو الصحافة الحرة.

وبوصفه صحافيا يشعر بالقلق حيال عالم يصدق فيه كثير من الناس الأكاذيب، لكنه يشعر بقلق أكبر حيال عالم يرفض فيه كثير من الناس غريزيا تصديق الحقيقة.

ويصل هارفورد إلى نتيجة مفادها أن الصحافة الحرة تواجه بعض المشكلات الوجودية. لكن الأخبار المزيفة ليست واحدة منها.

## ماذا عن المحتوى في عصر التلفزيون الذهبي

تبدو جملة «الأخبار صناعة بحاجة إلى التطوير وليس دق المسمار الأخير في نعشها» بحاجة إلى إعادة تأمل اليوم أكثر من أي وقت مضى، عندما تقوم أكبر شركات التكنولوجيا في العالم، بإعلان موت الأخبار عن طريق إيجاد حياة متدفقة جديدة لصناعة المحتوى التلفزيوني.

العصر تلفزيوني بامتياز، بينما الأخبار ستبقى في الهامش، المحتوى الدرامي والبرامجي يحمل دهشته المتصاعدة، والنص الإخباري صار بين أيدي جيل الويكيبديا.

عندما يعلن تيم كوك رئيس آبل أن شركته تؤمن بشدة بقوة الإبداع، فهذا تعبير على أن الأخبار لا تدرج اليوم ضمن خطط الإبداع التي اشتغلت عليها آبل مستندة على قاعدتها المؤلفة من 1.4 مليار جهاز تلفزيون من تصنيعها أمام عيون المشاهدين في العالم.

لم يقل تيم كوك أن الأخبار ماتت وعرض منصة رقمية تجمع المطبوعات لتسهيل تصفحها «كبرى الصحف رفضت الانضمام للمنصة»، لكن آبل بمواردها المالية الهائلة تتحدث اليوم عن صناعة تلفزيونية جديدة لا تضع في حسابها المحتوى الإخباري.

دعونا نعدّ إلى عقد إلى الورا عندما استضاف إمبراطور الإعلام روبرت مردوخ في مكتبه الفخم في وول ستريت، مدير آبل الراحل ستيف جوبز من أجل مشروع أحيط بسرية كاملة عن زمن تكنولوجيا يتغير بين ساعة وأخرى.

كان هاجس مردوخ والأخبار وصناعتها بوصفها الطريقة المثلى آنذاك لتغيير مزاج الجمهور، وبالفعل انطلق موقع آي نيوز بعد آي فون وآي باد، صحيفة إلكترونية إخبارية كانت تطمح إلى الإبهار بالنص والصورة، في وقت كان الشغف لم يتراجع بعدُ بهواتف آبل.

ولدت آي نيوز في زمن مردوخ وجوبز، من دون أن تصنع مستقبلها في عصر تكنولوجيا متغير تتسابق فيه الشركات الكبرى في اللعب على تغيير رغبات الناس.

وبعد سنوات لم يبق من آي نيوز، غير اللقاء الذي جمع مردوخ وهو يحتسي كأس الكونياك الثمين مع ستيف جوبز الذي لم تسمح له صحته بغير شرب عصير فاكهة الجنة! بينما تلاشت فكرة المحتوى المتميز ولم تنجح الصحيفة الإلكترونية بوصفها أحدث البدائل للصحافة الورقية التي دخلت قبل ذلك في السوق المريضة.

رحل ستيف جوبز، ودخل مردوخ في وحل تنصت صحفه على المشاهير، وتراجعت خطته عن صناعة محتوى متميز إلى حدّ أن أشهر صحفه الشعبية «ذي صن» أعادت في ما بعد تقديم محتواها مجاناً إلى المستخدمين بعد أن فشلت في بيعه.

كانت تلك التجربة مثيرة بالنسبة إلى شركة تفوق ميزانيتها أكبر دول العالم، لذلك قال

تيم كوك وهو يعلن عن خدمة «آبل تي.في» بأنهم يؤمنون بقوة بالإبداع، أما الأخبار فهي صناعة لم تنجح بعدُ في إعادة تأهيل نفسها، لذلك تبدو بالنسبة لآبل خدمة بلا إبداع.

هذا يفسر لنا لماذا استعانت الشركة بمشاهير هوليوود في الصناعة التلفزيونية والسينمائية وهي تروج لمشروعها الجديد الذي يتوقع أن يكون له أثر لافت في سوق خدمات الفيديو بال بث التدفقي التي تشهد منافسة محمومة بين عدد كبير من الشركات بينها نتفليكس وأمازون على أن تنضم إليها قريبا شركات كبرى أخرى مثل ديزني.

عندما جعل تيم كوك آبل العلامة التجارية الأكثر قيمة في العالم، فإنه لا يريد التفریط في هذا النجاح، مع تنامي الشعور العام بأن صناعة آبل للأجهزة تكاد تكرر نفسها، وإصدارات أي فون الجديدة لا تلقى نفس الاهتمام السابق، علينا أن نشير هنا إلى الفشل الذي لاقته ساعة آبل... وهذه أخبار سيئة بلا شك، لذلك فكرت الشركة بصناعة أخرى لم تكن هي الرائدة فيها، كما كان يفعل الرؤيوي الراحل ستيف جوبز في قراءة المستقبل. تلفزيون آبل كان خطة جوبز، لكنها تحققت بعده، وبعد أن تقدمت فيها شركات منافسه. كان أي فون المنتج الاستهلاكي الأكثر نجاحا في جيله، حيث تم بيع أكثر من ملياري جهاز، الأمر الذي ساعد آبل على جمع 245 مليار دولار -أي ما يعادل تقريبا الناتج الاقتصادي السنوي للبرتغال- لكن المبيعات تتباطأ، فقد أعلنت الشركة عن انخفاض في الإيرادات والأرباح منذ أكثر من عقد مع تراجع مبيعات الهواتف.

وهكذا دخل تيم كوك الذي تولى إدارة الشركة عام 2011، مضمار مستقبل التلفزيون متأخرا عن أمازون ونتفليكس، الأمر الذي يعبر عن المشاكل التي بدأت تتصاعد داخل أروقة آبل. وكما يبدو أن كوك يعول على 360 مليون مشترك عبر خدمات آي تونز وآبل ميوزيك ومتجر آبل للتطبيقات وأي كلاود، وهو قطاع حقق إيرادات قياسية وصلت إلى 10.9 مليار دولار في الربع الأخير من العام 2018، لكن هذا الرقم لا يزال جزءا صغيرا من إجمالي إيرادات الشركة البالغ 84.3 مليار دولار.

لذلك يرى الاستشاري التكنولوجي ماكس وولف المراقب لأداء شركة آبل، أن تيم كوك يريد في هذا الإطلاق للخدمة التلفزيونية الإبقاء على المشتركين في «حديقة آبل المسورة»، متوقعا أن الشركة أقل عرضة لتخلي الجمهور عنها. لكنه لا يرى أن ما حدث في مسرح ستيف جوبز المؤلف من ألف مقعد في الحرم الجامعي لشركة آبل في كاليفورنيا، يمكن أن ينهي مشاكل الشركة بعد تراجع مبيعات آي فون.

وكما يبدو أن تيم كوك محق في خلق مساحة لشركة آبل وهو يراقب نتفليكس وغوغل تنفق المليارات في صناعة إعلامية تلفزيونية، لكن في النهاية عليه أن يدرك أن المشكلة في العصر الذهبي للتلفزيون تكمن في المحتوى وليس من لديهم تاريخ رائع كأبل.

## الراديو يطالب بترويض الأنا الساحقة للتلفزيون

لا أملك إحصائية عن تأثير الإذاعات العربية على الجمهور في عالمنا العربي، مثلما كان تأثير إذاعتِي «بي.بي.سي» ومونتي كارلو في القرن الماضي. لكن الحديث غالباً ما يخفُ ويصبح هامشياً عن الإذاعات العربية وسط التدفق التلفزيوني الهائل.

هل مازال الجمهور يستمع إلى الإذاعات العربية؟ ربما لدى سائقي السيارات إجابة معقولة لأنهم أكثر من يستمع للإذاعات، لكن ربّات البيوت مازلن يحتفظن بإخلاصهن للإذاعات، الإذاعة رفيقة المنزل في النهار، وربما لا يخلو مطبخ من صوت الراديو بغض النظر عن نوعية برامجه إن كانت للتسلية أم للمنوعات أم للحوار السياسي، مع أن الشأن السياسي ليس جادا في أغلب الأحوال في وسائل الإعلام العربية ومن بينها الإذاعات، مازال الجمهور العربي لا يثق بإعلامه عندما يتحدث عن وضع البلاد السياسي.

تتميش الإذاعة لا يبعث على أي أمل إعلامي، لأنها مازالت تمتلك فكرة الدرس الأول في صناعة الرأي والتأثير على الجمهور، لذلك احتفلت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، باليوم العالمي للإذاعة، معلنة وجود نحو 44 ألف محطة إذاعية حول العالم.

احتفى بيان اليونسكو بالتاريخ الإذاعي لما تضطلع به هذه الوسيلة المسموعة من دور هامّ، مؤكداً أن الإذاعات «تواصل الاحتفاظ بدورها الإخباري باعتبارها إحدى أهم وسائل الاتصال في العالم، حيث ساهم التقدم التكنولوجي في احتفاظ الإذاعات بأهميتها، وذلك لسهولة الوصول إليها سواء عبر الكمبيوترات أو الهواتف الذكية».

لا تبدو هذه المناسبة متأخرة لإعادة المطالبة بدعم قيام الراديو بترويض الأنا الساحقة للتلفزيون، الأمر لا يتعلّق بالمنافسة، بقدر ما يتعلّق بوظيفة مختلفة للراديو، على الأقل فيها ما يستدعي الحنين. لأن الإذاعات أرّخت في ذاكرة الجمهور لوقائع سياسية ولهفة لمعرفة ما يجري من أحداث، مثلما كانت معبراً عما كنا ندوب ولها فيه من أغان وأصوات، يكفي أن نذكر هنا أن مباريات كرة القدم كانت تنقل مباشرة عبر الإذاعة وكأننا نرى أداء اللاعبين بمسامعنا!!

لسوء الحظ لا يمكن أن نجد اليوم مثالا عربيا كالذي عرضه توماس فريدمان عن علاقة زوجته بالراديو، فهي مولعة ببرنامج صباحي يضع مجموعة خيارات أمام المستمعين من أجل الاتفاق على خيار واحد، هذه الزوجة الأميركية تستمع للراديو وهي تعدّ الإفطار لأسرتها، الأمر الذي تحوّل عند أفراد الأسرة إلى شغف بالراديو أكثر من انتظار الطعام! تعلم فريدمان أفكارا من هذا البرنامج الإذاعي الشعبي، ليعيد توظيفها في مقالاته السياسية. من المفيد الإشارة هنا إلى وجود

11 ألف محطة إذاعية في الولايات المتحدة. هذا الدرس الإذاعي لا يمكن أن يقدمه التلفزيون في كل ألمعيته للجمهور على الأغلب، لذلك تبدو الحاجة ماسة لإنهاء احتكار التلفزيون، فالأذن أيضا تبصر، عفوا أيتها العين! لا امتلك مثلا إذاعيا عربيا يجعلني قادرا على الدفاع عن فكرتي من أجل استمرارية وتطوير محتوى الراديو، لكنني مثل عدد كبير ممن يستمعون إلى الإذاعات في بريطانيا، لا أخفي شغفي ببرامج الإذاعة مفضلا إياها غالبا على التلفزيون.

هناك درس معرفي فذ تقدمه هيئة الإذاعة البريطانية «بي.بي.سي- راديو 4» يتجاوز الحدود الجغرافية، وتكاد تصنف برامج هذه المحطة ضمن مستوى الثقافة العالية المتمثلة بالمرح والأوبرا والموسيقى الكلاسيكية والصحف ذي المسؤولية العالية، مقابل ما تمثله الصحافة الشعبية ومحطات موسيقى البوب وكرة القدم بوصفها ممثلا للثقافة السائدة.

مازال هذا الدرس في «بي.بي.سي راديو 4» مستمرا، لكن وجد من ينافسه بشكل مثير متمثل بمحطة Leading Britain's Conversation «LBC»، تلك الإذاعة الخاصة التي تقدم سلة يومية من المحتوى السياسي عبر الحوار المستمر الذي يقرب علاقة الجمهور مع الحكومة ومؤسسات الدولة في ديمقراطية حرة من الأفكار والمعلومات.

برامج تلك الإذاعية لا تتوقف عن إطلاق الأسئلة، مثلما لا تتردد عن إيجاد حزمة إجابات لها سواء من قبل السياسيين أنفسهم أو الجمهور، لذلك تستمر هذه الإذاعة لتكون موضوع اهتمام الجمهور. وهذا سبب كاف يجعلها تحقق 1.2 مليون مستمع لطبقها الإخباري التحليلي، مع أنها لا تنافس في ذلك الإذاعات الشعبية والمنوعة، ولكي نكون عادلين، وفق فيليب ستيفنز الكاتب في صحيفة فايننشال تايمز «كان هناك على الدوام توتر بين الإبداع والشعبية. وكان على (بي.بي.سي) منذ فترة طويلة أن توازن بين البرامج عالية النوعية، مقابل الحاجة إلى جماهير كبيرة تكفي لتبرير وضع ضريبة شاملة».

مثل هذا الأمر لا ينطق على المحطة الإخبارية التحليلية «LBC» التي تكاد تمثل نموذجا للنجاح الإذاعي في الزمن الرقمي.

اليوم كبار السياسيين البريطانيين يفضلون التحدث إليها والاستماع لبرامجها الحوارية، لأن ثمة جديدا يأتي منها وبشكل دائم.

العصر الرقمي ليس إذاعيا بامتياز، يمكن إلا نختلف على ذلك، لكن التفريط بهذه الخدمة الجلييلة التي قدمت للبشرية منذ بدايات القرن الماضي، تنهي مساحة تاريخية مؤثرة في ذاكرة أجيال، يفترض أن تستمر بمحتوى مختلف وعصري.

الراديو اليوم حل سحري في قرى ومدن متباعدة، وفق بيان اليونسكو الذي ذكر أن 83 بالمئة من سكان تنزانيا، و85 بالمئة من سكان زامبيا، يحصلون على الأخبار عبر الإذاعات.

## التلفزيونات تبلع الفن وتحصد أموال الإعلانات

لأن التلفزيون يمكن تصنيفه وفق الفلسفة الإعلامية ضمن الثقافة العالية عندما يكون مصدراً للحساسية العالية في تقديم برامج تُنمي وعي المشاهد وتتجول عدساته في أروقة الماضي والحاضر من أجل المعرفة، بيد أنه عادة ما يقبع في خانة الثقافة الواطئة عندما ينقاد إلى السطحية وعروض الكلام والإغراء التي تبدأ وتنتهي بالتهريج والإسفاف والضحك بلا سبب!

لم تعد مجموعة من التلفزيونات في عصر التلفزيون بامتياز وسيلة للارتقاء بالوعي، بل صار بعضها أداة للإزعاج والتجهيل والتكرار والإيغال بالسطحية، عندما تتنازل عن القيم التلفزيونية التي وجد من أجلها وتخضع للثقافة السائدة، والفاصلة غالباً.

ولم تعد مجموعة من التلفزيونات مهتمة بتصنيفها ضمن الثقافة العالية عندما يتعلق الأمر بتقديم المزيد من الخدمات الإعلامية مدفوعة الأجر لاستقطاب الأموال وتقديم الخدمات السياسية، وصناعة برامج تحاكي الغرائز أكثر من التحفيز على الدهشة وتقديم المعلومة وفتح أروقة التاريخ عبر عدسة ذكية بأفكار جديدة.

صحيح أن المشاهد أمام خيار الانتقاء من أجل المحافظة على ذائقته، لكننا أمام حزمة خطيرة من التدفق التلفزيوني لاختراق العقول والتجهيل بغية الحصول على المزيد من الأموال عبر الإعلان. الإعلان صناعة يصعب فهمها، حسب جون جابير الكاتب في صحيفة فايننشال تايمز، لأن «القصة تدور حول أعمال عالمية تراوح قيمتها ما بين 1-2 تريليون دولار سنوياً عادة، لكن لا أحد يعرف حقيقة مقدار الأموال التي تدور في هذه الصناعة وحيث الشخصيات لا تزال مهمة لكن الفن يتم ابتلاعه الآن من قبل البيانات».

في العالم العربي، هناك تلفزيون سياسي مدفوع الثمن يعمل بجد لتقديم الخدمات للسياسيين ورجال الدين، وهناك تلفزيون الحكومات الذي يدين بالولاء لخطوطها الحمر وعليه ألا يحيد عنها. لكن نسبة لا يستهان بها من التلفزيونات العربية فشلت في صناعة أفكار جديدة وانحدرت باتجاه الثقافة الضحلة واللعب على الغرائز واستغلال الضعف الإنساني والاستقواء عليه في برامج غير جذابة لا تقدم أي فائدة، وفاقدة للتسلية في الوقت نفسه.

لدينا مثال على درجة من الأهمية في عالم التلفزيون في العالم متمثل في هيئة الإذاعة البريطانية «بي.بي.سي» هذه القنوات ممولة من قبل مشاهديها وفق ضريبة سنوية يدفعها كل منزل بريطاني يوجد فيه جهاز تلفزيون، مقابل أن تتعهد القناة بتقديم الفائدة لهذا الجمهور الذي يمتلك الحق في محاسبتها على برامجها.

لكن مثل هذا الحق غير متاح لأي من مشاهدي التلفزيونات في نسبة كبيرة من دول العالم

الأخرى. قبل سنوات ارتكبت قناة تلفزيونية في صربيا حماقة نادرة، لكنها تتكرر اليوم في العشرات من التلفزيونات بطريقة أو بأخرى، عندما تعمدت محاوره رئيس الوزراء آنذاك إيفيتسا داتيشتش مع مذيعه لم تكن ترتدي ملابس داخلية!

كان الهدف اللامسؤول يتلخص بالحصول على 1.7 مليون مشاهدة على يوتيوب خلال 48 ساعة لبرنامجها «المهمة المستحيلة».

لم يفقد رئيس الوزراء رباطة جأشه أمام المذيعه التي قامت عارضة تعري بدورها، ووصف الواقعة بأنها سخريه من صربيا وليس من رئيس الوزراء الصربي. وقال إن «الصحافيين استغلوا الثقة التي يمنحها رئيس الوزراء لهم».

مثل تلك «المهمة المستحيلة» في التلفزيون الصربي تحوّلت إلى مهمة وضيعة في القناة الحكومية العراقية عندما دخل مذيع في رهان مالي مع آخر يعبر عن استعداده بنطق كلمة قبيحة على الهواء مباشرة! وبالفعل ربح الرهان وسمع الجمهور البذاءة في أوجها، من دون أن يحاسبه أحد، بل إن الرثاءة السياسية القائمة والمتصاعدة في العراق رفعت له ليكون عضوا في مجلس النواب. المثالان السابقان ليسا الأكثر خطرا في التلفزيونات عندما يصل الأمر إلى الاستقواء على الوهن الإنساني ونشر الغسيل القذر في نمط برامج مهمتها الإثارة وعدم المبالاة بوقع الصدمة على المشاهدين لاستقطاب المزيد من الجمهور والإعلانات، من دون الاهتمام بالخطر الجسدي والنفسي المترتب على ذلك.

سبق وأن انتحر أحد ضيوف برنامج في قناة «أي.تي.في» البريطانية تحت وقع مناقشة النزاعات الشخصية ومشاكل العلاقة الأسرية أمام جمهور داخل الأستوديو، مما فاقم الأسئلة الحرجة بشأن تأثير تلفزيون الواقع على الأشخاص الذين يشاركون فيه.

وتعهدت إدارة القناة البريطانية بعدم بث الحلقة المسجلة التي انتحر المشارك فيها بعد فشله في اختبار كشف الكذب لإثبات أنه كان مخلصا في حبه لصديقه، بالإضافة إلى إزالة جميع الحلقات السابقة من برنامج «جيريمي كاييل شو» المعني بكشف الخلافات الشخصية بين الأزواج والأشقاء والأصدقاء عبر استفزازهم بالكلام وإقحام الجمهور بتفاصيل شخصية غالبا ما تكون مثيرة للتعاطف أو الازدراء.

لم يعد كافي البيان الذي أصدرته إدارة القناة البريطانية بشأن شعورها بالصدمة والتعاطف مع أسرة المتوفى وأصدقائه، بل يتعلق الأمر الآن بالحساسية العالية والمسؤولية الأخلاقية التي باتت في تراجع مستمر في القنوات التلفزيونية.

اهتمام برنامج «جيريمي كاييل شو» بالمشاجرات داخل العائلات المتناحرة عبر النقاش الغاضب بين أفراد أسرة واحدة أمام الجمهور والتلفظ بكلمات نابية، جعل أحد المعلقين يصفه بـ

«صراع الدببة على الطعام في الغابة»، هكذا تلمح التلفزيونات في عصرها الذهبي إلى أن تسلط عدساتها على غابة سياسية واجتماعية بطلها الوهن الكامن في الإنسان!

لا تريد هذه التلفزيونات أن تشعر بمرضها، وتتمادى في نقل الفيروس بين الجمهور، وعندما يتحول المرض إلى وباء ستكون هي أولى ضحاياه، فهناك قدر ضغط كامن في عمق المجتمعات، التلفزيون يحرض بشكل دائم على رفع درجة انفجاره.

من المفيد أن أعيد تساؤلا سابقا: هل يجب أن نقلق بشأن مستقبل التلفزيون العربي؟ نعم، فالأرقام تشير إلى أن العرب يشاهدون التلفزيون بمعدل خمس ساعات يوميا، مقابل ثلاثين دقيقة لموقع يوتيوب. الأخطر من كل ذلك أن الجمهور العربي يشاهد التلفزيون بغريزته وليس بوعيه!

## لم نقترب بعد من عصر التلفزيون الذهبي

كنت أضيف جملة «ربما لسوء حظي أيضا» إلى جملة سابقة «من حسن حظي» أنني لم أشاهد القنوات الفضائية العربية منذ ثلاثين عاما، ليس ترفعا أو تعاليا، بل لأنني لا أملك في جهازي هذه القنوات ولا أشجع نفسي على إضافتها كل تلك السنين، وعندما قدر لي إضافتها تحت وطأة حاجة أسرية في المنزل، لم يأخذني الشغف بها، بل كنت أتعمد زيادة «جهلي المفترض» بمحتواها من أجل الإبقاء على متعة خياراتي في مشاهدة ما يرقى بالذائقة والوعي في بدائل تلفزيونية متاحة لي بقنوات وشبكات عالمية. فغالبا ما يتم رسم تشابه بين «هوليوود الجديدة» في السبعينات، الذروة الفنية التي صنع فيها صناع الأفلام أعمالهم الأكثر شهرة وصعوبة، و«العصر الذهبي» للتلفزيون في السنين الأخيرة.

وعلى مدار شهر كامل كنت متابعا مخلصا إلى حد ما لتلك القنوات العربية، ويا للخيبة!! إلى درجة أنني سأحذف جملة «ربما لسوء حظي أيضا» عندما أجيب على من يسألني من الزملاء والفنانين والإعلاميين عن مشاهدة نتاجهم. القطيعة مفيدة عندما تتاح لك الخيارات الأفضل، وهذا ما حدث معي على مدار أكثر من عقدين من الزمان في انتقائية مشاهدة التلفزيون.

لأنني مشبع بالمادة الإخبارية على طوال يوم عمل صحافي مستمر، فلدي فكرة عما يجري في العالم عبر شريط إخباري مستمر بما تبثه وكالات الأنباء العالمية، لذلك تبدو لي المشاهدة المسائية للبرامج ونشرات الأخبار فرصة للعين الناقدة ووضع المادة التلفزيونية تحت المجهر الصحافي، مثلما تتحول المادة الدرامية والسينمائية إلى درس مفيد في المتعة أو المعرفة أو الخيبة والازعاج، فبرامج التلفزيون قد تكون أكبر مصدر للإزعاج المعرفي.

وفي حقيقة الأمر، إن التلفزيون لم يتأثر بما تأثرت به المادة الصحافية بشكل عام في العصر الرقمي، بل كان فرصة مستمرة في الارتقاء بالمحتوى وصنع مادة تلفزيونية متميزة تلبى الأمزجة المختلفة، ولهذا يمكن تفسير تنافس الاشتراك في شبكات البث التلفزيوني حسب الطلب، نتفليكس وأمازون وأبل..

لكن ماذا استفدنا في شبكاتنا التلفزيونية العربية من كل ذلك؟ إذا استثنينا عن قصد فكرة استيراد نموذج كان قد أثبت نجاحه بشكل كبير في المحطات العالمية، فإن البرامج المستنسخة سواء المتعلقة بالطهي أو المسابقات الفنية أو المعرفية، لا تكون أكثر من كونها مادة مستوردة نضع لغتنا عليها، من دون صناعة فكرتها، بينما الأفكار الأخرى في البرامج العربية تكاد تكون تكرارا مملا وخاليا من أي محتوى جديد يحرض على التفاعل المعرفي. فصارت لدينا شاشات بدقة عالية وأجهزة تلفزيون بجودة أعلى، لكن بمحتوى عاجز عن اللحاق بالعصر الذهبي للتلفزيون.

لسوء الحظ أن الدراما العربية لم تستطع الاستفادة من فكرة وجراة المحتوى المتميز،

واكتشفت أنها لا تملك غير أن تدور على نفسها وتاريخها تحت وطأة حاجة تجارية وتسويقية مترهلة تمثلها الدراما المصرية.

فالضجيج الواهم الذي رافق مسلسل «البرنس» و«فلانتينو» اللذين بُثا عبر محطة «أم.بي.سي» يعبران بامتياز عن فكرة فشل الوصول إلى المحتوى المتميز. العملاق استهانة مريضة بوعي المشاهد، وتعويل على تشويق تجاري لم يعد له مساحة في زمن تلفزيوني متطور. ف«البرنس» أسوأ من أسوأ عمل هندي منتج في ستينات القرن الماضي، بينما «فلانتينو» جسد بامتياز صورة الممثل «النجم» عندما يترهل فيكون فائضا عن الحاجة أكثر مما هو مشوّه للذائقة البصرية.

لا أحد يستطيع إخبارنا عن «المال الثقافي» المستحصل من هذين العاملين الدراميين، وبأي معرفة يمكن أن تستثمر القنوات التي دفعت أموالا طائلة للترويج لمحض فراغ ذهني!

وحتى الدراما الخليجية وهي تحاول أن تتقدم بثقة، لم تستطع التخلص من فكرة الدوران حول نفسها من دون أن تضيف ما يجعل تاريخها الغض يزداد صلادة في ذاكرة المشاهد.

فعندما التقطت فكرة مثيرة وجديرة بالمعالجة عن تاريخ اليهود في المجتمعات العربية في مسلسل «أم هارون» صنعت مادة عائمة في فضاء تائه بمحتوى هزيل، ولم تستطع حتى الاستفادة من براعة أداء الممثلين أنفسهم، ووصل الانهيار المعرفي بمخرج المسلسل إلى الاعتراف من دون موارد أو خجل بجهله بلهجة المسلسل الذي يخرج، وكأنه يتعامل مع ممثلين من كوكب فضائي وليسوا عربا، مدفوعا بالفكرة التي كانت سائدة وانهارت منذ عقود عن ثقافة المركز والأطراف في العالم العربي.

تعوّلنا على الدراما اللبنانية والسورية أيضا كان خيبة، فمثال مسلسل «سوق الحرير» لا يقول أكثر مما قالته الدراما السورية سابقا وبكاميرا تكاد تكون مصابة بالجمود. أما مسلسل «الطريق» فلم يضيف أكثر مما قدمته الدراما اللبنانية في تاريخها المعاصر بغض النظر عن الأداء المميز للفنان عابد الفهد بطل المسلسل. بينما يحرض المشهد اللبناني الاجتماعي والسياسي على أفكار مثيرة، لكن المنتجين فضلوا الاجترار من قصص قديمة لإعادة تجسيدها بطريقة لا جديد فيها.

واقف الحال أننا لم نكن أمام فرضية هذا المسلسل جيد أو سيء في الغالبية العظمى من الدراما العربية المعروضة على مدار شهر رمضان، لأن الخيار كان واحدا ولا أكثر من ذلك.

وعجزت التلفزيونات العربية أيضا عن صناعة فكرة جديدة في البرامج وهي تسقط في فخ التكرار سواء ببرامج المسابقات أو الحوارات والترفيه وزاد من ذلك -لسوء الحظ- القيود التي فرضها الحجر الصحي على البلدان العربية، فيما بدت البرامج السياسية مكشوفة في الترويج لخطاب سياسي أحادي مدفوع الثمن، كما أنها -لسوء حظ الصحافة أيضا- لم تستطع إقناع المشاهد وهي تدافع عن خطابها.

كانت دراسة حديثة لجمعية القلب الأميركية قد ذكرت أن ساعات مشاهدة التلفزيون بعد العشاء تعد سلوكاً أكثر سوءاً من العمل في المكتب. إلا أن مشاهدة التلفزيونات العربية صارت تتبوأ أعلى المراتب في التسبب بالضرر المعرفي والذوقي.

ومن حسن حظ ألان سيبينول مؤلف كتاب «تمت تلفزة الثورة» أنه لم يشاهد قنواتنا، وإلا لتراجع عن تبرير اندفاعه وراء الثورة التلفزيونية!

## تلفزيونات تسقط في «الوحد الحواري»

من حسن حظ «الذائقة البصرية» أن الحوارات التلفزيونية أضحت عن بعد تحت وطأة انتشار فيروس كورونا، وإلا شهدنا المزيد من الشجار بالأيدي والأقداح والأقلام وقلب الطاولة! الكلام غير المهذب والشتائم والحماسة ومسّ الشخوص والأسماء والبلدان.. مازالت مستمرة في برامج تنذر بالحوار، لكنها في حقيقة الأمر لا تضيف أي فائدة معلوماتية للجمهور.

لقد شهدنا زمنا غير مهذب في فن المناظرة التلفزيونية، ومن السهولة بمكان جمع سلسلة طويلة من الشجارات داخل استوديوهات البث التلفزيوني العربي على مدار العقدين الماضيين، كانت قناة الجزيرة رائدة في تشجيع المتحاورين على العراك، أكثر من إثارتهم على تبادل الآراء والدفاع عن القناعات! وبذلك قدمت مثلا لغيرها من الفضائيات العربية لصناعة مادة إعلامية غير مسؤولة، لمجرد إيصال خطاب سياسي أناني لا يعول على وعي الجمهور.

لذلك تحتاج القنوات الفضائية العربية أكثر من أي وقت مضى إلى إعادة اكتشاف فن الحوار المهذب من أجل التعرف على الأشخاص الذين يمتلكون أفكارا رؤيوية وإن كانت متعارضة. فليست من مهام البرامج التلفزيونية تقديم من يعزفون أنفسهم بما يكرهون والنيل من الآخر.

أمر يثير الشفقة أكثر من التهكم عندما يتحدث اليوم البعض عن التاريخ بوصفه شاهدا على أحداثه، وليس محللا لما تم تداوله عبر المئات من السنين والشكوك التي ترافق صحة النقل والتدوين.

أي أهمية عندما يظهر مثقفون وإعلاميون وسياسيون ورجال دين عرب على الشاشات لمجرد التعبير عن ضغينتهم لأشخاص ولمراحل تاريخية مر عليها المئات من السنين. إنها وفق تعبير الكاتب ديفيد أولوسوغا وهو يناقش ثقافة الإلغاء بمقال في صحيفة الغارديان «حرب ضد الحقائق، وهروب من العقل بدافع من عبادة الغموض. إنه تآكل على المستوى الثقافي، ولكنه مناسب على المستوى السياسي».

عادة ما يُدكر الكتاب اليوم بالحكمة التي تركها لنا الكاتب الإنجليزي جون ميلتون قبل أربعة قرون، لأنها مازالت مثالية للاقتداء بها، ونحن نعيش عصرا إعلاميا محيرا بعد أن ساد النقاش السام بشكل مخيف.

يؤكد ميلتون في كتابه «Areopagitica» الذي يمكن ترجمته إلى «بلا رقابة» على تقدم حرية الحوار، لكنه يرفض تراجع الضمير الشخصي عند التعبير عن الآراء، فالجدال لا يشمل الإلغاء بأي حال من الأحوال، والحوار لا يعني توجيه الإهانات الشخصية للمعارضين أو إسناد دوافع خيالية شريرة إليهم. إنه يعني مشاركة الأدلة والأفكار والفلسفات والاستماع و«تعلم الاستماع أصعب

بكثير من الكلام»، وهذه كلها أمور قد تساعد المحاور على التراجع أو تغيير رأيه «هل يمكن أن نرى ذلك في أشهر برامج قناة الجزيرة، الاتجاه المعاكس؟»

تتفائل الكاتبة البريطانية لبيي بيرفز في مقال لها بصحيفة التايمز، بأن يكون جون ميلتون مثالا للاقتداء بأفكاره بعد قرون وفي بداية نعود فيها إلى الحوار المهدب، بعد أن شهدنا في كل وسائل الإعلام خلال السنوات الماضية نزعة استقطابية خشنة وعنيدة أسوأ من أي وقت آخر. عبّر عنها الفنان جورج كلوني بوصفه مراقبا ومهتما أكثر من كونه مخرجا أو ممثلا بقوله «أنا واقعي. أنظر إلى الأشياء وأقول أين توجد المشكلة. ما يحدث الآن هو الآتي: هناك الكثير من الكراهية في العالم، والكثير من الانقسام. نحن في مرحلة في تاريخ العالم حيث يتعيّن على الولايات المتحدة أن تلعب دورا مهما».

وتساءل كلوني في حوار مع وكالة الأنباء الألمانية «إذا كان لدينا رئيس يقول إن الإعلام هو عدو الشعب، وينتشر هذا التوجه، فحينها يمكن لدوتيرتي في الفلبين أن يقول أيضا «حسنا، الإعلام هو عدو الشعب».

لا يقتصر تحول الجدل إلى حرب شخصية في المحطات التلفزيونية العربية، فمن السهولة مشاهدة الصراخ على الشاشات في تلفزيونات الغرب بكلمات تصف الآخر بالأحمق والمغفل والعنصري والجاهل وغير الوطني والمنغمس في الذات ومصدر الهراء، بمجرد متابعة الجدل الحواري بشأن الشعبوية والعنصرية والرئيس الأميركي دونالد ترامب وبريكست والهجرة والإسلاموفوبيا ومعاداة السامية.

السقوط في «الوحد الحواري» سمة مميزة لمواقع التواصل الاجتماعي في ظاهرة سامة متصاعدة ومستمرة، لكنها في البرامج التلفزيونية تعبر عن اللامسؤولية بشكل مخيف. ويمكن القول إن محطات فضائية أحييت ما كان يعتقد أنه مركون بالتركيز على الطائفية والعنصرية بوصفنا جميعا مصابين بها بالفطرة!

كل نجوم «الوحد الحواري» في التلفزيونات العربية ليسوا أحاديي المزاج بالضرورة لكنهم لا يستطيعون التعلم من الآخر وتقبل فكرة الاستماع إلى رأيه، لذلك لديهم سبب دائم لقتال الآخر. وكل الذي يجري لا علاقة له بحرية التعبير، مثلما هو طريق مفتوح يشجع على تراجع فهم التواصل بين الناس والاعتذار والاعتراف بالخطأ.

هناك عدوى تنقلها المحطات التلفزيونية من برامج الصراخ تحت مسميات الرأي والحوار والرأي الآخر، يمكن اختصارها بطريقة «أنت مخطئ، لذلك أنت شرير أو مجنون». والمثير للتهكم أن مطلق هذه الاتهامات على غيره ليس بريئا أبدا وغير قادر على إثباتها والدفاع عنها بشكل منطقي!

صحيح أن هناك أسئلة غير مريحة يواجهها المتكلم، لكنها عندما تطلق بنية الحصول على إجابة مفيدة للجمهور وإيصال المعلومات، تتحول إلى أسئلة مريحة جداً، مثلما تكون إجابة من يستطيع أن يعبر عن أفكاره بطريقة سليمة وعميقة، وسيلة للثقة بالنفس والأفكار معاً، وتسقط أي مجال لإطلاق الاتهامات عندما يكون الحوار مخلصاً لجوهر تبادل المعرفة.

تنصحنا ليبي بيرفز بالعودة إلى كتاب ميلتون مع أنه صدر في القرن السادس عشر لأنه قد رسم آنذاك صورة لا تُنسى للسلام والنظام وفق منطق الحوار، وكان أكثر حساسية ثقافية من غالبية سياسيي وكتاب اليوم الذين لا تمل التلفزيونات من استضافتهم. دعك من رجال الدين إنهم أسوأ من أن يؤمنوا بفكرة الحوار والتسامح أصلاً!

## التلفزيونات لا تبالي بغثيان الجمهور العربي

هناك امتياز يتمتع به مشاهدو التلفزيون في بريطانيا غير متاح لأي من الجمهور في العالم. ومع أن هذا الامتياز يتم وفق ضريبة مالية تدفع سنويا، إلا أنه يبقى امتيازاً حينما يُسمع تدمير واحتجاج الجمهور على ما تقدمه هيئة الإذاعة البريطانية «بي.بي.سي» ويؤخذ بنظر الاعتبار. تمول هيئة الإذاعة البريطانية من ضرائب سنوية تفرض على كل منزل يمتلك جهاز تلفزيون، وهو أمر يجعلها تحت المراقبة لتقدم ما يرضي المشاهدين ويلبي حاجاتهم ومعارفهم، والحال نفسه يجعل الهيئة الممولة من قبل الجمهور تمتنع عن بث إعلانات تجارية. وتتلقى هيئة الإذاعة البريطانية «بي.بي.سي» الآلاف من الشكاوى أسبوعياً تعبر عن النقد والسخط على قضايا تتعلق بالتحيز العنصري لتصل إلى رفض تغطية بعض الأحداث السياسية. وبمجرد تحليل مضمون تلك الشكاوى يصل المتابع إلى تفسيرات مثيرة عن الحروب الثقافية الحديثة داخل المجتمع البريطاني المعاصر ودور التلفزيون في تأجيج وإثارة مختلف الأفكار بشأنها.

فقد تلقت «بي.بي.سي» رقماً قياسياً من الشكاوى وصل إلى 110 آلاف شكوى متدمرة من تغطيتها الشاملة لوفاة الأمير فيليب زوج ملكة بريطانيا إليزابيث الثانية. وأجمعت الشكاوى على أن التغطية كانت مفرطة على حساب مادة كان يفرض بالمحطة أن تبثها وفقاً لرغبات جمهورها. ذلك لا يعني عدم تعاطف غالبية المشتكين مع حزن الأسرة الملكية البريطانية على فقدان أحد أفرادها.

لم تكن تلك الشكاوى مجرد تعبير عن استياء المشاهدين، بل إنها في المحصلة تقود إلى الوجهة الأمثل للتعرف على تيارات الرأي العام، وبالتالي تحليل المضمون بالنسبة إلى الباحثين في شؤون رغبات وتوجه ومزاج الجماهير.

لكن من يسمع تدمير الجمهور العربي على ما يعرض من مادة تلفزيونية ركيكة وخطاب متدنٍ يشير الازدراء ويرفع درجة ضغط الدم، ذلك ما يجعل السؤال أكثر أهمية مع الاهتمام المتزايد بمشاهدة التلفزيون خلال شهر رمضان.

مثل هذا الاهتمام لا يمكن أن يحدث في أي من التلفزيونات العربية، لسوء الحظ، مع أن سيكولوجية النقد تساعد التلفزيونات على تطوير محتواها وتقديم مادة متميزة، ذلك لأن التلفزيون وهو يعيش عصره الذهبي بمثابة وعاء لوجهات نظر الجمهور وتنوع اهتماماته.

مع أن الفوضى تغلب على تدفق الرأي على مواقع التواصل الاجتماعي بالنسبة إلى ما يعرض على الشاشات، لكن اهتمام المحطات التلفزيونية بخلاصة جادة تستجمع من تلك الآراء يساعدها

على دراسة طبيعة المحتوى وردود الفعل عليه وكيفية التخطيط للمستقبل.

وهذا ما يسميه بيتر لونت أستاذ الإعلام والاتصال بجامعة ليستر بـ «الصدام بين ثقافات الإعلام السياسي على الإنترنت وخارجه» عندما يلفت الأفراد في تعليقاتهم على الإنترنت الانتباه إلى حججهم السياسية والثقافية من خلال الصراخ بصوت أعلى والتأكيد على آرائهم بعبارات أقوى من أي وقت مضى.

وعلى مستوى مقابل ينبغي على المحطات التلفزيونية أن تقابل بالاهتمام وليس الإهمال وجهات النظر المختلفة التي يتم تداولها بشأن ما عرضته. فهل يحصل ذلك بشكل دائم؟ اليوم يوجد تعبير متصاعد عن السخط حيال ما يقدم، ذلك لا يمنع من وجود نسبة ما من الثناء، عندما يهبط الخطاب التلفزيوني إلى مستوى ركيك من التعبير ويعجز عن صناعة الأفكار ويدور على المكرر والمستهلك، ذلك يعني أن التلفزيونات لا تبالي بالغثيان الذي تسببه للجمهور. بعد عشرة أيام من المشاهدة المكثفة للمحطات التلفزيونية العربية، ألا يمكن أن يولد الانطباع مرة أخرى لدى المشاهدين عن تكرار المكرر! فالضرر الذي تركته البرامج يفوق بنسبة متقدمة الفائدة المرجوة من التلفزيون. محطات تحشو وقت البث بمناظرات مفتعلة، الضيوف من السياسيين المغرضين وفاقدي المصداقية لدى الجمهور. دعك من الدراما وهي تدور على نفسها. ذلك شأن نقدي مفصل.

مع ذلك فطبيعة المادة الدرامية والبرامجية التي تقدم كل ليلة تجد لها معادلا نقديا على مواقع التواصل الاجتماعي يشكله كم هائل من تنوع الآراء. والسؤال هنا إلى أي حد تم الاهتمام بهذه الآراء من قبل إدارة المحطات؟

هل يمكن لفصائيات تحظى بتمويل مالي ضخم أن تتحدث عن تغيير وصناعة محتوى لبرامج رمضان مختلفة على الأقل عما بثته العام الماضي في الشهر نفسه؟

وصل الحال في برامج الحوارات المطولة أن تكرر نفس الوجوه التي تمت استضافتها العام الماضي. أي خيبة أمل يمثله مثل هذا التكرار.

هناك برامج سياسية مثيرة للغثيان حقا، عندما يقوم المحاور بدور يهمل الدرس الصحافي الأول مغيبا الأسئلة الأكثر طلبا ويساير ضيوفه وفقا لمصلحة أنانية وسياسية ضيقة. بينما يواصل السياسيون دفع ضريبة الكلام المجرد وسط كم هائل من الأكاذيب.

يحدث ذلك في برامج مستمرة تتنازل عن الخطاب الجاد في القنوات العربية خلال شهر رمضان.

وفي كل الذي يحصل، لا تستطيع كبرى المحطات العربية الزعم بامتلاكها مراكز أبحاث ودراسات مهمة بسيكولوجية الجماهير، وإذا وجد مثل هذا المركز فإنه يعمل وفق مصلحة ضيقة

للقناة تحديدا. لذلك بدأت مدفوعا بمثال الامتياز الذي يحظى به مشاهدو قنوات «بي.بي.سي» البريطانية. على الأقل للدفاع عن وجهة نظري في التنبيه لما يقدم من محتوى تلفزيوني ركيك خلال شهر رمضان.

لقد دخل التلفزيون مجرى الدم المزاجي للإنسان ولا يمكن التخلص منه مع كل الدراسات التي تتحدث عن أن الإدمان على مشاهدة التلفزيون سبب رئيسي للإصابة بالخموم الفكري.

ذلك يعني أن مساحة النقد من قبل المشاهدين لما يعرض تتسع لتتحول إلى استياء وغضب وتفنيد أفكار وكشف أكاذيب، وتلك بمجملها تشكل مقياسا مهماً لمعرفة اتجاهات الرأي العام، ومن حسن حظ التلفزيونات العمل عليها وليس تجاهلها.

وبالمقارنة مع المحتوى الذي يقدمه نتفليكس مثلا مع أفضل ما أنتج من دراما وبرامج في شهر رمضان بأغنى المحطات العربية، إلى ماذا يتوصل المشاهد العربي؟ هل ثمة أكثر من خيبة الأمل المستمرة التي تصل إلى درجة العثيان؟

## حوار تلفزيوني أم أداء تمثيلي

لدينا قصة صحافية فيها من «التمثيل» وترف المعاناة بقدر ما فيها من الأداء الصحافي والتلفزيوني!

يكفي أن نعرف أن أكثر من عشرين محطة تلفزيونية أبرمت صفقات مع قناة «سي.بي.إس» الأميركية لإعادة بث مقابلة الأمير هاري وزوجته ميغان ماركل، دوق ودوقة ساسكس، مع المحاورة الأميركية أوبرا وينفري. وقناة «أي.تي.في» البريطانية وحدها دفعت 1.3 مليون دولار مقابل حقوق بث المقابلة.

نحن في بريطانيا انتظرنا يوما كاملا لمشاهدة مقابلة الساعتين على قناة «أي.تي.في» والأرقام الأولية تشير إلى 12.8 مليون مشاهد تابعوا الحوار، ذلك ما يمثل فرصة لتحريض الشركات على المزيد من الإعلانات لدى القناة. كم حصل الضيفان على مقابل مالي، ذلك سؤال آخر.

الادعاءات والكلام المثير من قبل ميغان بشأن سنوات بين الأسرة الملكية، يشكلان قصة صحافية بامتياز لن تنتهي تداعياتها الإعلامية بعد بث المقابلة، بل ستثير المزيد من التحريض ضد السياسيين والعلاقة التي تربط الأسرة الملكية بالقيم الإنسانية.

المقابلة فيها من الاتهامات بالعنصرية داخل العائلة المالكة في بريطانيا ما يثير تاريخا من التساؤلات، تفتح الشهية للتكيد مجددا بالملكية. مع أن أفرادا في الأوساط الملكية لم يتوانوا عن وصف المقابلة بأنها أشبه بـ «سيرك»!

من الصحيح القول إن مقابلة الساعتين الخالية من أي مسaire، تشكل السيناريو الأسوأ قبل أن تعد وينفري جمهورها بأن الحوار سيكون «صادما لأبعد الحدود». هذه صناعة صحافية، بيد أنها لا تخفي الأموال التي جنيها محطة «سي.بي.إس». أما قناة «أي.تي.في» البريطانية فقد اختارت استخدام توصيف عسكري لما حصل خلال المقابلة. وقالت «الزوجان شحنا قاذفة قذائف بي-52 وسيراها فوق قصر باكينغهام وأفرغا ترسانتها فوقه».

ربما تكون وينفري ملهمة للكثيرين في إطلالتها التلفزيونية، لكن «أداءها التمثيلي» إزاء إجابات ميغان لا يخفي الكثير مما جرى الإعداد له لهذه المقابلة تحديدا بشأن فقرة العنصرية ضد لون بشرة أرتشي طفل دوقة ساسكس.

فتحليل مضمون الساعتين التلفزيونيتين يشير إلى أن هناك الكثير من «التجارة» خلف النيات الطيبة في حوار القناة التلفزيونية. هناك الكثير من التمثيل من ميغان الممثلة السابقة ومن أداء المحاورة ويفري. التعبير عن الدهشة ليس من مهام الصحافي على أي حال! خصوصا عندما يتعلق الأمر بلون البشرة. وكان المحاورة لم تتعرض للعنصرية بشأن لون بشرتها في مجتمعا الأميركي.

دعك من الشكوك بشأن المعلومات التي ذكرت، يكفي معرفة أن ميغان في مزاعمها الاستعراضية لن تجد الكثير من البريطانيين للتعاطف معها. لقد قضت أوقاتا في التدريب قبل الزواج على تقاليد شرب الشاي في نيويورك من أجل أن تستوعبها الطقوس الملكية الأرستقراطية. ومن السهولة بمكان استعادة علاقتها السيئة مع والدها والتي كانت تفتقد إلى الاحترام بينهما. بقيت ميغان تقسو على والدها إلى حد رفض التحدث معه مع كل توسلاته، وهي في النهاية ابنته مهما ارتكب من أخطاء.

نشرت صحيفة التايمز البريطانية تقريرا قالت فيه إن ثلاثة من موظفي القصر الملكي سبق وأن تقدموا بشكاوى ضد ميغان خلال فترة وجودها في القصر. إذ قامت بطرد اثنين من المساعدين الشخصيين من القصر وقوضت ثقة موظف آخر بنفسه.

نفس الصحيفة اعتبرت أن ما كشفت عنه مقابلة الأمير هاري وزوجته ميغان جاء «أسوأ مما كان يخشاه القصر».

لكن الصحافة البريطانية لم تسمح أرشيفها بعد عن «هاري القذر» العنوان الأشهر قبل سنوات مع صورة له وهو يحاول مسك صدر مذيعة في نادي ليلي وتقبيلها، كما أن صورته يعلق شعار النازية على يده مازالت ماثلة.

الحياة السرية في القصر الملكي ليست مثالية، ولا تخلو من الدسائس والتمييز والكرهية، فكراهية الدوقة كاميليا زوجة الأمير تشارلز ولي العهد، للأميرة الراحلة ديانا مازالت ماثلة للعيان. والناس في المملكة المتحدة لا يابھون بالعائلة الملكية، إنهم فقط لا يهتمون بها، لكن أغلب البريطانيين يدركون على الأغلب ما يحصل هناك من خلافات خلف الظهور الأنيق للملكة إليزابيث الثانية وأسرتها، لذلك يتعاطفون مع الأجواء الحزينة التي عاشتها الأميرة الراحلة ديانا.

صحيح أيضا أن ليس كل البريطانيين يحبون العائلة المالكة، لكن ميغان لن تجد الكثير ممن يتعاطف معها، سيكون كلامها قصة مفيدة جدا لوسائل الإعلام للأيام وأسابيع. لكنها لن تعيد صناعة التاريخ خصوصا ما يتعلق بالعنصرية، فموضوع العرق والملونين في بريطانيا أمر أكبر بكثير من العائلة الملكية نفسها. إنه جزء من تاريخ البلاد الاستعماري وحاضرها الكوزموبولتيك. يكفي أن هوية العاصمة لندن هي اللاعرقية بوجود أكثر من ستين لغة متداولة فيها جنب الإنجليزية.

ميغان «مثلت» أكثر مما ينبغي في علاقتها مع الصحافة منذ دخولها القصر الملكي، لكنها اليوم تشعر بحرية أكبر بعد خروجها لذلك كان حوارها المثير استغلالا ربحيا لسيرتها. هي ليست من طبقة النبلاء وزواج والديها المختلط ليس أكثر من قصة مكررة في دول مازالت آثار العنصرية ماثلة في تاريخها. وهذا ما استغلته في الكلام عن لون بشرة طفلها قبل أن تلده.

لكن كيت ميدلتون زوجة الأمير وليم شقيق زوجها ليست من طبقة النبلاء أيضا، بل هي من

أسرة بريطانية متوسطة الحال، مع ذلك يرى فيها غالبية البريطانيين الصورة المثالية الجميلة لما رسخ في أذهانهم عن الأميرة الراحلة ديانا. ذلك ما لم تنجح فيه الممثلة السابقة ميغان.

في النهاية نجحت وينفري بوصفها ملهمة لحوارات «الثقافة التلفزيونية الشعبية» في زيادة رصيد شهرتها وأموالها بمقابلة مع اثنين من المشاهير الملكيين الهاربين من قصر باكينغهام، لإثارة اهتمام الملايين. لكن تعبيرات وجهها «غير البريئة» لحظة الحديث عن لون بشرة ابن ميغان، تحمل أكثر من الصدمة المفتعلة عندها!

الحوار التلفزيوني جعل الملايين من المشاهدين يصابون بالذعر والصدمة من مزاعم الزوجين بأن العنصرية تجاه ماركل وعواقبها المختلفة كانت السبب الرئيسي وراء فرارهما من القصر البريطاني إلى قصر جديد في كاليفورنيا المشمسة.

لكنَّ سؤالاً مثل «لماذا عليّ أن أهتم باثنين من المدللين» سيتكرر كثيرا بين البريطانيين، لحظتها لن تقدر وسائل الإعلام إهمال مثل هذا السؤال، لأنه سيكشف جزءاً من حقيقة ميغان غير المعروفة بعد في القصر الملكي البريطاني.

## محطة إخبارية تكسر غطرسة النخب

ثمة جدل صحافي صحي مستمر في بريطانيا منذ انطلاق محطة «جي.بي.نيوز» التلفزيونية البريطانية عام 2021. أهمية الجدل لا تكمن فقط في تقاطع الآراء بشأن تأثير المحطة الجديدة على مفهوم صناعة الأخبار، بل يحرضنا في العالم العربي على إطلاق المزيد من الأسئلة على إدارة محطات فضائية تمتلك مخصصات تفوق ميزانية دول، لكنها لا تستطيع الخروج من التكرار والدوران في حقل فارغ من الأفكار!

لم يرافق أي محطة إخبارية عربية أطلقت في السنوات الأخيرة، جدل مفيد بقدر ما أثارته «جي.بي.نيوز» خلال أيام من انطلاقها. هذا يفسر لنا لماذا اتجه مصدر المال العربي إلى تعريب منتج إعلامي غربي واتخاذ مصدرها جاهزا لقنوات جديدة، من دون أن تستطيع تلك القنوات مغادرة فكرة الخضوع لحكوماتها! فبقي الخبر يحمل نفس مواصفات خبر المحطة الحكومية التي عادة لا يسمح لها بإعادة صناعة الأخبار.

رفض أندرو نيل مدير محطة «جي.بي.نيوز» «استقال لاحقا» دق المسمار الأخير في نعش الأخبار بعد أن كثر صناعها وقل مستهلكوها، ويحرض فريقه التلفزيوني على إعادة ابتكار تلك الصناعة.

نيل صحافي تجري الأخبار في دمه منذ أن ترأس تحرير صحيفة «صانداي تايمز» وبعدها محاورا شجاعا وجدليا لعدة سنوات في أشهر البرامج السياسية في هيئة الإذاعة البريطانية «بي.بي.سي».

ومن الأهمية بمكان أن يكون المتابع العربي مطلعاً على ما أثارته هذه المحطة بين النخب السياسية والثقافية والشعبية البريطانية منذ أيام، على الأقل لمعرفة كيف تنفق الحكومات العربية المال التلفزيوني في صناعة خطاب لم يعد مقنعا وعاجزا عن اختراق العقول.

حظيت المحطة الجديدة وفقا لمجلة صناعة التلفزيون البريطانية «برود كاست» على 336 ألف مشاهد في الدقائق الأولى من افتتاحها، وبلغ متوسط عدد المشاهدين لها يوميا 262 ألفا خلال الأيام الماضية متفوقة على «بي.بي.نيوز» و«سكاي نيوز البريطانية».

الاختلاف بشأن طبيعة القناة خصوصا ما يتعلق بمفهوم صناعة الأخبار، لا يجعل منها مزحة خصوصا في ما يتعلق بالاتهامات الموجهة لطبيعتها اليمينية كما تفترض الصحافة اليسارية في بريطانيا.

فقد سخرت من محتواها صحيفة التلغراف ووصفته بـ «فظيح بشكل لا يوصف» وأنها قناة مملة وورخيصة. وانتقد آخرون مزاعمها إدارتها بأنها غير منحازة باعتبارها مجرد انحياز في اتجاه

آخر. لكن وفق صحيفة الغارديان إن اليمين البريطاني صار له بيت تلفزيوني ليس بمقدور اليسار التظاهر بعدم وجوده عند المرور من أمامه.

وهكذا المتابعة الأولية لهذه المحطة، تبدو كم هي مألوفة بالنسبة إلى المشاهد وليس كم هي ابنة بلادها وفق تسميتها «جي.بي اختصار لكلمتي بريطانيا العظمى».

إحدى الصحافيات البريطانيات اختصرت انطباعها الأولي بعد أيام من المشاهدة، بأنها ليس كما يدعي نيل بتقديم نهج جديد للأخبار، بل إن «جي.بي. نيوز» عبارة عن مزيج من إثارة الصحافة الشعبية المطبوعة وسوء مزاج المتحدثين للإذاعات الإخبارية على الهاتف.

مع ذلك إن مزاج المشاهد اليوم بحاجة إلى مغادرة المكرر في المحطات الإخبارية، فبعض الغضب والإحباط والود في المادة التلفزيونية لا يمكن التنبؤ بنتائجه، لكنه يعيد صناعة مادة إخبارية ومقدم تلفزيوني قادر على إكمال الجملة التي يبدأ بها!

هناك طاقة سياسية ضخمة في المشهد البريطاني برمته، لكنها تواجه بلا مبالاة، وواحدة من مهام «جي.بي. نيوز» إعادة استثمار الطاقة السياسية، خصوصا الاستياء الناجم عن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والمواقف المرتبطة به، الهجرة، المساواة العرقية، إلغاء ثقافة الآخر، الإغلاق جراء كورونا وصدمة الوباء... كلها تمثل مصدرا إخباريا لا ينضب لصناعة تلفزيونية أكثر جرأة من التناول المعهود.

انتقد نيل في برنامجه على القناة رجال الشرطة في بريطانيا معتبرا إياهم بأشبه بـ «الأخصائيين الاجتماعيين بالزي الرسمي، وأوصياء الصواب السياسي، والقضاة على أفكارنا» بيد أنهم وفق تعبيره «يقضون وقتا أطول في مراقبة ما ننشره على تويتر» بدلا من أن يجوبوا الشوارع.

هذا الرأي من صحافي يستند على تاريخ من التحاور مع كبار السياسيين، سيجد من يتفق معه بطريقة ما، كما يفتح الجدل بشأن نظرة المواطن البريطاني لرجال الشرطة. وهو ما أعلنه نيل صراحة في افتتاح القناة بأنها لن تنصاع بخشوع للجدول الإخباري المعتاد في نشرات على مدار الساعة، بل إن خطاب القناة مبني على «مقدمين متحمسين يتمتعون بالشخصية والذوق والمواقف والرأي».

وأعلن أن هدف القناة واضح، ويتمثل بـ «كسر» غطرسة النخب، وفضح «ترويجهم المتزايد لثقافة الإلغاء من أجل تهديد حرية التعبير والديمقراطية».

الأمر الذي دفع إلى ارتفاع الأصوات المعبرة عن خشيتها بأن يكون الخطاب الإعلامي الذي تمثله القناة الجديدة تهديدا صريحا للديمقراطية البريطانية.

إلا أن دينيس مولر الباحث في مركز الصحافة المتقدمة بجامعة ملبورن، لا يتردد في التنبؤ بنجاح مفهوم معالجة الأخبار في «جي.بي. نيوز»، معبرا عن اعتقاده بأن الحاجة كبيرة لهذا النوع

من الأخبار في بريطانيا.

ذلك ما يعنيه بالنسبة إلينا كجمهور عربي، فرصة مقارنة موضوعية مع قنوات إخبارية بميزانيات حكومية ضخمة دون أن تجيب على الأسئلة الحقيقية المتداولة في الشارع العربي.

الخروج عن التيار السائد في الصناعة الإعلامية صار ضرورة، وعندما استعين بالقناة البريطانية الجديدة بوصفها مثالا مازال يثير الجدل الصحي بغض النظر عن الاتفاق أو الخوف من طبيعة خطابها، فهو ما يحتاجه الإعلام العربي الخاضع لسطوة رأس المال الحكومي.

فحتى الأصوات اليسارية التي ترى في «جي.بي.نيوز» مشروعا إعلاميا رديئا يثير الازدراء والنقمة، لا تطالب بشطب القناة، فالوقت كفيل بتقييم جودتها. والاستنتاج القائل بأن هذه شبكة إخبارية مزيفة يجب تجاهلها، يتجاهل طريقة تحقيق الجذب من خلال الاحتكاك بالجدل ورد الفعل والانتشار، مع المحافظة على قيمة الحوار بعد أن تآكلت الثقافة السياسية تحت وطأة الكلام السام على مواقع التواصل وفصائيات الخطاب المتطرف.

لست مدفوعا في هذا المقال بالاستقطاب الذي تمثله «جي.بي.نيوز» بالنسبة إلى الجمهور البريطاني تحديدا، لكنني أقدمها مثالا مفيدا للمتابع العربي، وهو يتأمل الأموال الهائلة التي تهدر في قنوات إخبارية لا تستطيع التحرك بمنأى عن فكرة الانصياع لحراسها السياسيين الأمناء على رأس المال الحكومي.

## وسائل الإعلام: فعلت أم لم تفعل شيئاً!

يمكن استعادة جملة عالم اللسانيات الأميركي نعوم تشومسكي «وضعت وسائل الإعلام النخبوية إطاراً يعمل من خلاله الآخرون، هذا الإطار الذي يعمل بشكل جيد، من الواضح أنه مجرد انعكاس لهيكل السلطة». مع السؤال الذي غالباً ما يصعد إلى الواجهة مع كل حدث سياسي يحدث تغييراً جذرياً، بأن وسائل الإعلام لم تفعل شيئاً، تقابله أصوات أقل ثقة بكلامها بالقول: لا، إنها فعلت شيئاً!

علينا أن نفهم، أن كل واحد منا لديه رأيه بشأن فعلت أو لم تفعل شيئاً ووسائل الإعلام، لكن السؤال سيبقى قائماً، وليس بمقدور أكبر المؤسسات الإعلامية عالية المسؤولية، أن تزعم أنها قادرة على الإجابة الحاسمة.

تشومسكي يفسر ذلك في البناء على نموذج الدعاية للتواصل. بأن وسائل الإعلام الأميركية تسمح بالمناقشة الحماسية والنقد والمعارضة، طالما بقيت ضمن نظام الافتراضات والمبادئ التي تشكل إجماع النخبة، وهو نظام قوي للغاية بحيث يمكن استيعابه إلى حد كبير دون وعي. أو «صناعة الموافقة» لوصف تأثير وسائل الإعلام حسب تعبير الصحفي والكاتب الأميركي الراحل والتر ليبمان مبتكر مصطلح «الحرب الباردة».

استفادت كثيراً قناة الجزيرة من هذا البناء وقدمت نموذج أعمال إعلامي للعالم العربي، فيما فشلت في نسختها الإنجليزية لأنها كررت ما هو متاح للمشاهد الغربي بوجود المئات من البدائل أمامه.

مع ذلك لم تفلت الجزيرة من فخ السقوط المريع مع قوة الاستقطاب التي عملت عليها، كما يظهر ذلك في التهريج والصرخ وغياب الحساسية وعدم المسؤولية التي يمثلها برنامج «الاتجاه المعاكس».

ثمة تعريف أكاديمي شائع لوسائل الإعلام «أعتقد أننا اليوم بحاجة إلى تغييره» يقول «إن وسائل الإعلام هي جهات فاعلة تمارس سلطة على الخطاب» الأمر الذي يستحضر صورة معينة متعلق بطريقة أسود، أبيض، صحيح، خاطئ، مستقل، خاضع، خدمة سياسية مدفوعة الأجر، حرية تبادل المعلومات مع الجمهور.

وتحضر مع كل هذا الكلام الشركات والأحزاب والقوى السياسية والحكومات التي تسيطر على وسائل الإعلام.

ومثل هذا الحال مفيد بالنسبة إلى شيريل كينيدي هايدل أستاذة الصحافة في جامعة ولاية لويزيانا الأميركية، التي ترى أن مصطلح «وسائل الإعلام السائدة» يبقى مفيداً طالما أن الصحافة

تعاني من مشكلة الاتفاق على مضمون الأخبار، بوجود أشخاص بأهداف ومواقف يمتلكون سلطة القرار، حتى الصحفيين لا يمكن لهم أن يصنعوا خطابا موحدًا جامعا للرأي العام. بالطبع مثل هذا الرأي مختلف عليه، ولا يمكن لنا جميعا أن نتفق معه.

وتبدو تسمية وسائل الإعلام السائدة «سائدة تعني عند البعض شعبية» ملتبسة وواسعة لدرجة لا يمكن أن تعني أي شيء. لأن جوهر فكرة الإعلام لم تبن على مراسل عشوائي قال جملة على تويتر وذهب، أو حتى برنامج تلفزيوني شهير يحظى بمتابعة مليونية. لا يمكن أن نقول إن الإعلام هو صحيفة نيويورك تايمز على أهميتها وانتشارها، ولا الغارديان البريطانية أو هيئة الإذاعة البريطانية «بي.بي.سي».

هذا ينطبق اليوم على قناة الجزيرة القطرية، وإن كانت الأكثر مشاهدة. ففي يوم ما كان الانطباع السائد أنها من صنعت ثورات الربيع العربي، لكنها اليوم وبكل تأثيرها تقف عاجزة خلف رئيس حركة النهضة التونسية راشد الغنوشي الذي أطيح به، بعد قرارات الرئيس قيس سعيد بتجميد البرلمان وإقالة الحكومة.

قناة الجزيرة القطرية صنعت نماذجها من بينهم الغنوشي بوصفه الحنجرة العميقة في تونس ومجتمع الإسلام السياسي، والمثير للمفارقة أن الغنوشي بعد الإطاحة به عبّر عن استيائه من وسائل الإعلام وحملها مسؤولية ما حصل في تونس!

لذلك يبدو واضحا أن الذين يستخدمون عبارة «وسائل الإعلام الرئيسية» لديهم فقط فهم فضفاض مشترك للواقع، في أحسن الأحوال. ومع ذلك نستمر في استخدام المصطلح نفسه لوصف ظاهرة تبدو مؤكدة ومتجذرة، ولكنها في الواقع غير متبلورة.

وتعزو سافانا جاكوبسون الكاتبة الأميركية المتخصصة في تحليل أنظمة الخطاب الإعلامي، التباس مصطلح «وسائل الإعلام السائدة» إلى نظام المعلومات الفوضوي الذي نحن فيه. فتدقق المعلومات اليوم يفوق حاجة وقدرة البشر على الاستقبال.

ويشير مصطلح «وسائل الإعلام الرئيسية» أيضا إلى ما يجمع كل أنواع الصحافة ككيان واحد شيرير. كما كتب جوناثان إم لاد في كتابه «لماذا يكره الأميركيون الإعلام» فوجود مؤسسة إخبارية مستقلة وقوية ومحترمة على نطاق واسع هو شذوذ تاريخي. وفق لاد.

اليوم تستخدم قنوات إخبارية عربية ممولة من قبل الحكومات الخليجية، ذريعة أنها وسائل إعلام رئيسية والأكثر مشاهدة لتبرير تجاوزاتها. وحقيقة الأمر - لسوء حظ الجوهر المثالي للصحافة والجمهور - أن مثل هذا الواقع موجود في الولايات المتحدة ودول ديمقراطية عندما يتعلق الحال بقنوات إخبارية كبرى.

فقد وجدت دراسة حديثة أجريت لحساب مشروع «ميديا إنسايت»، انقساما في القيم التي

تتبنها الصحافة وعلاقتها بالجمهور، فبدلاً من عدم الثقة بوسائل الإعلام التي ترتبط بمفهوم التحيز الحزبي، فإن المشكلة قد تكون في قلب أزمة الثقة بوسائل الإعلام، وتتجه الشكوك نحو الهدف الأساسي والمهمة التي يحاول الصحفيون تحقيقها في المقام الأول.

هذا الأمر جعل الجمهور يتأرجح بين أنصاف الحقائق، مع طريقة الاشتراك في قنوات الكابل، وهو نوع من شراء ما نراه حقائق نرغب فيها دون غيرها، لأن لا أحد يدفع مالا مقابل الأكاذيب، وإلا لم دفعنا مالا مقابل مشاهدتها؟

ويتوفر لدينا أكثر من ذلك متمثلاً بوكالات الأنباء رويترز ووكالة الصحافة الفرنسية وأوشيتد برس، بوصفها المصدر الأول في الصناعة الإخبارية والأكثر حساسية وعالية المسؤولية. لكن من البساطة بمكان لأي متلق أن يضع ثلاثة أخبار من تلك الوكالات تنقل ما حدث في تونس ليكتشف أن أنصاف الحقائق سائدة بطريقة تكسر المبادئ المعلنة لهذه المؤسسات الإخبارية الكبرى.

## حوارات تكشف الذكاء الزائف

لأن صناعة السؤال فن صحافي يتطلب أكثر من الذكاء من أجل الوصول إلى المزيج الصحيح للإجابة الأكثر طلبا من الجمهور، فإن الخبرة والمعرفة والممارسة والقدرة على الحكم والمهارة كلها أمور تلعب دورا في اختيارات الصحافي لنوعية وتوقيت إطلاق السؤال.

وحقيقة الأمر، لا يكمن ضعف الكم الهائل من الحوارات التلفزيونية في أسئلة المحاورين وحدهم، بل يكشف لنا عن جيل من الفنانين المفتقدين للذكاء قبل الثقافة والمعرفة، أنهم يعرفون ضحالة وعيهم على الأغلب في حوارات تلفزيونية مكررة.

فبقدر لا أهمية إطلاق سؤال يعرف المحاور إجابته مسبقا، مثلما يعرف المشاهدون ذلك، تكمن عدم أهمية ما يقوله الفنان عندما يستعين بالسطحي والمكرر والجدل والالتهامات بطريقة عاجزة في التعبير عن أفكاره وطريقة إيصالها للجمهور.

من سوء حظ الجمهور اليوم أن أكثر الحوارات التلفزيونية نجومها من الفنانين، لكنها بلا أي إضافة مفيدة، أو مساعدة على إثارة الأسئلة الجديدة. ما الهدف من إثبات ما تعرفه بالفعل وإنفاق طاقة في الكلام في هذه العملية؟ فسطحية سؤال مثل «هل تحدثنا عن بداياتك الفنية؟» تعبر عن جهل المحاور بضيفه، تقابله على الأغلب إجابات لا تضيف شيئا عما قيل سابقا.

بدلا من ذلك يفترض أن يطلق سؤال متعلق بتحليل قوة أو ضعف بدايات الفنان، ويقابله الفنان بقراءة معاصرة لمنجز سابق وإعادة التعريف به وطريقة النظر إليه اليوم ومدى أهميته.

وبقدر إدانتني لافتقار الصحافي إلى مهارة صناعة السؤال فإنني في المقابل أشير إلى افتقار كم كبير من الفنانين للذكاء والقدرة على التعبير عن أنفسهم، فقد صار الجمهور يصاب بخيبة جراءة ضعف وعي فنانين أحبهم ومحسوسين وفق التقويم المفرط بالتفاؤل على النجوم.

بإمكان أي من قراء هذا المقال أن يدافعوا عن فكرته باستعادة العشرات من الحوارات التي اكتشفوا فيها جهل فنانين معروفين. فالحوار التلفزيوني يكشف بوضوح عن الذكاء.

إذا كان التواضع هو السمة المميزة للأشخاص الأذكياء للغاية، فإن الذكاء هو نتاج للتجربة والمعرفة، والأذكياء يدركون بشكل مؤلم الأشياء التي لا يعرفونها أو لا يستطيعون القيام بها.

ووفق آلان ترابوليونيس خبير صناعة الإعلانات الذي أجرى العشرات من المقابلات مع مشاهير الفن في العالم، لا يمكن للأذكياء من الفنانين أثناء اللقاءات أن يبالغوا ويسقطوا في فخ الأحاديث الجانبية والشخصية، ولا يحتاجون لسبب معقد للتصرف وفق سريرتهم، ولا يختطفون الأسئلة بقدر ما يجيدون بكفاءة فن الإصغاء.

هذا الخبير في الإعلانات يكشف لنا بلا مواربة تراجع الذكاء وهو يحدد مواصفات الأذكياء

الذين التقى بهم. ومن السهولة بمكان عكس هذه المواصفات على كم هائل من الحوارات المتدفقة علينا في التلفزيونات العربية.

الأثرياء من الفنانين عليهم أن يُشعروا المشاهد بتواضعهم عند إثارة الأسئلة عن ثروتهم. التواضع هنا تعبير عن أقوى درجات الذكاء لمجرد أنه متعلق بالمال.

فلدينا كوميديا استعراضية مستمرة متعلقة بذلك، لمجرد تباهي البعض بالثراء المالي، من أجل جعل المقابل يشعر بأنهم أذكي مما يتوقع مع أنهم لا يمتلكون إنجازا متعلقا باستحصال المال الذي هبط عليهم. ويطلقون أي كلام يجعل الجمهور مخطئا وأنهم على حق.

لا يمكن مثلا التشكيك بذكاء جيف بيزوس عند الحديث عن أمواله الطائلة في إدارة شركة أمازون، لكنّ واحدا من أثرى المطربين في الخليج والعالم العربي قال إنه لا يفعل شيئا سوى الأكل والنوم! عندما سُئل وهو جالس في قصره الفخم عما يقوم به بعد توقف الحفلات مع انتشار وباء كورونا. لك أن تعرف أن هذا المطرب يحظى بشعبية وثروة هائلة وتخصص له قنوات فضائية يومية ساعات لبث أغانيه. وبمجرد أن يبرر هذا المطرب تقاعسه عن مسؤوليته الذاتية أمام نفسه على الأقل، فقد كشف لنا حقيقة وعيه... هناك زيف حقيقي سائد.

الأذكياء من الفنانين يعرفون ويخططون لما يقدمون عليه وما يصرحون به، وقادرون على الدفاع عن منتجهم الفني، لأن الذكاء أكثر من مجرد هبة بيولوجية. الذكاء يعني الوثوق بمشاعرك أيضا. فيتعلم الأشخاص الأذكياء كيفية الوثوق بإشاراتهم الداخلية جنبا إلى جنب مع المعلومات الخارجية.

سيكون لدينا على الجانب الآخر ما تكشفه لنا أغلب الحوارات التلفزيونية مع فنانين، يتحدثون عن كل شيء من أجل إثبات حضورهم للجمهور، لكنهم في حقيقة الأمر لا يقدمون في ذلك فكرة عميقة أو جديدة، كما حدث مع ممثل مصري شهير كان يتحدث بجهل مريع عن أعمال مؤلف مسلسل شارك في بطولته! نفس هذا الفنان الشهير تحدث عن قضاء إجازته في أثينا أكثر من عشر دقائق في نفس الحوار، وكان المحاور يعبر بامتياز عن الفشل الصحافي في صناعة الأسئلة عندما استمر إطلاق الأسئلة السطحية عن أطعمة اليونان، بوصفها عالما مجهولا للمشاهد المصري! بينما الأذكياء هم من يقدرون وقتهم، على العكس من ذلك الفنان الذي لا يستطيع أن يرى الهدف من حديثه التلفزيوني الطويل نسبيا عن إجازته الشخصية.

يحذرنا ترابوليونيس بحكم التجربة التي عاشها في حوار نخبة من المشاهير، من «المثقف الزائف» بمجرد أن نرى أحدهم يسعى للسيطرة على محادثة ما.

ويمكن لقراء هذا المقال، على الأرجح، أن يعدوا قائمة من المشاهير العرب تحفل بهم الحوارات التلفزيونية وبنفس المواصفات التي أوجدها خبير صناعة الإعلانات للذكاء الزائف.

## لكن، من يشاهد التلفزيون اليوم

أحد أشهر المحاورين التلفزيونيين العرب، الذي يعدّ من ضمن الناجحين إعلامياً، تساءل وهو يتحدث معي عن أزمة المشاهد بما تعنيه للوجوه التلفزيونية: من يشاهد التلفزيون اليوم؟ كان يعني البث المستمر للقنوات التلفزيونية، فهناك القليل ممن يضبطون ساعات يومهم على برامج ومسلسلات تلفزيونية. كما انتهى منذ عقود الحديث النقدي بين الناس عما عرضه التلفزيون ليلة أمس بوصفه وسيلة البث الوحيدة والمشاركة بين الأسر.

باختصار شديد التلفزيون تحوّل إلى جيوبنا وأجهزتنا الذكية، ونحن من يتحكم بأوقات العرض. وزميلي المحاور، يتأسّى على جمهوره السابق منذ أن صنع نجوميته التلفزيونية في تسعينات القرن الماضي، وهو يترقّب اليوم العدد الضئيل من جمهور المستخدمين على منصة يوتيوب لمشاهدة حواراته الشيقة. دك من عدم الاهتمام أصلاً لموعد عرض الحوار على شاشة المحطة التي يعمل فيها منذ سنوات.

سألني بطريقة من يوجّه السؤال إلى نفسه أيضاً: هل فقدت ذلك التشويق؟ وأجاب: لا أعتقد لكن المشاهد أعاد تشكيل علاقته مع التلفزيون ذلك هو التفسير المقبول.

كما أن التلفزيونات نفسها انتبهت إلى تلك العلاقة المتغيّرة وصنعت منصاتها لتشجيع المشاهدين على الاشتراك بها، بينما وجدت طموحات منصات كبرى مُنافسة متصاعدة وهي تُعري المشاهد بإنتاجها وفق الطلب.

لذلك صارت إعادة تعريف التلفزيون بـ: نتفليكس وديزني بلس وإتش بي أو ماكس. بينما صديقي العاشق حدّ النرجسية لعمله التلفزيوني ما زال يعوّل على القناة الفضائية التي لا تكف عن الترويج لحواراته مع نجوم الثقافة والفن والسياسة والعلوم. ويتأسّى على حاله بالقول «من يشاهد التلفزيون اليوم».

هناك قدر أكبر من المشاهدة للتلفزيون، لكنها ليست بالأوقات التي كانت تسمى في زمن ما بالذهبية. نحن المشاهدون من يختار تلك الأوقات، بينما المنصات التلفزيونية تضع نتاجها تحت تصرفنا.

عندما أتحدث عن نفسي، فلم يكن يشغلني ما تبثه العشرات من المحطات التلفزيونية المفضلة بالنسبة لي، وأنا أتابع مثلاً مسلسل «لوبان» على نتفليكس. ربما مثل غيري من محبي كرة القدم، نادراً ما أفرط بمشاهدة مباراة في بث حي، على مادة تلفزيونية يمكن أن أعود إليها وقتما أشاء.

كذلك يمتلك سؤال زميلي أهميته عمّن يشاهد التلفزيون، ويعني التعريف التقليدي للجهاز.

بينما الطموحات العالمية تحوّل التلفزيون إلى مفهوم مختلف كلياً عندما يحدده الملايين من المشتركين في منصات البث.

اليوم تشعر أستوديوهات إنتاج الأعمال الدرامية والأفلام بالخوف نفسه الذي ينتاب القنوات التلفزيونية الكبرى، من نتفليكس وهي تستثمر في الأعمال ذات الجودة العالية. تحت ذريعة أن منصات البث تقوم بتعطيل المتعة. ومن حيث المبدأ، لا ينبغي أن يكون هذا مهماً لدى الجمهور عندما يتعلق الأمر بالجودة العالية.

يكفي أن نتخيل مقدار الغيظ الذي انتاب تلك القنوات لمجرد أن نعرف هيمنة نتفليكس على جوائز «إيمي» للتلفزيون الأميركي بحصولها على أربع وأربعين جائزة، مرتقية إلى الرقم القياسي الذي كان مسجلاً لحساب شبكة «سي.بي.أس» سنة 1974 عندما كانت المسلسلات تبتّ حصراً على الشاشات التلفزيونية وبوتيرة أسبوعية.

لدى نتفليكس التي أحدثت ثورة في مجال التلفزيون من خلال منصتها التي أطلقتها عام 2007، الآن 209 ملايين مشترك وفق تقرير لصحيفة فايننشال تايمز البريطانية، لكن انخفاض المجموع قليلاً في الولايات المتحدة وكندا في الربع الثاني من عام 2021، مع توسع منصات البث الجديدة. وقد تحصل الشركة على زبائن جدد في أوروبا، والشرق الأوسط وأفريقيا أكثر مما تملكه في بلدها.

ويتوقع أن تنفق منصات ديزني مع نهاية هذا العام ثلاثين مليار دولار، ونتفليكس 17 مليار دولار، على المحتوى الدرامي المتميز وجودة عالية تستقطب المزيد من المشتركين. المال التلفزيوني يتكلم هنا ويعيد رسم ميدان المنافسة.

تقول نينا جاكوبسون المنتجة السينمائية والتلفزيونية والرئيسة السابقة لأستوديوهات والت ديزني «هناك فكرة تجريدية حقيقية لما يبدو عليه النجاح، الأمر لا يتعلق بالمال فقط. بل بما هو مهم حقاً يجعل الجمهور يتحدث عنه. من السهل أن تصنع جبلاً من المحتوى التلفزيوني، بينما يبقى الأهم المحتوى المتميز».

وهكذا لم يعد الحال كما كان في السابق، تعرض الأفلام في دور العرض لثلاثة أشهر ثم عبر الإنترنت للتأجير والشراء، وبعدها تكون متاحة في خدمات التلفزيون.

اليوم تتم مشاهدة الأفلام عبر المنصات التلفزيونية بعد أيام من عرضها في الصالات تقريباً. بينما تكون منتجات نتفليكس متاحة على منصتها في أول عرض لها.

في ظل ذلك، هل لا يزال النجاح يتعلق بمبيعات التذاكر، وهل يتعلق الأمر أكثر بتنمية قاعدة مشتركي خدمة المنصات التلفزيونية، أم هو مزيج غامض من الاثنين؟

ربما سيكون هناك تحوّل أعمق في عالم التلفزيون. بعد أن اعتاد الناس على خدمات حسب

الطلب، من وسائل النقل إلى الأعمدة، فإنهم لن يصبروا طويلا على مشاهدة الأفلام والأعمال  
الدرامية في وقت عرضها الأول.

لا توجد إجابات سهلة في كل الذي يحصل في عالم التلفزيون، لكن من الواضح أن أعداد  
المشركين تتزايد في دفع الأموال مقابل الجودة العالية. ذلك ما يجعل القنوات التلفزيونية  
التقليدية تعيد قراءة مستقبل وطبيعة منتجها.

## نساء وصحافيات.. فالإدانة مضاعفة عند طالبان

الكابوس الذي تعيشه الصحافية الأفغانية نسرین نوا، مع أنها خرجت من طوق طالبان قبل ساعات من سقوط العاصمة كابول تحت ميليشيات الحركة، يكاد يتكرر اليوم مع كل نساء أفغانستان، إلا أن تكون المرأة الأفغانية صحافية أيضاً، فهذا يعني أمراً مضاعفاً عند العقلية الطالبانية الغارقة في الظلام.

موجعة شهادة نسرین التي نشرتها في صحيفة واشنطن بوست بعد تلاشي أي أمل أمام النساء هناك بمجرد هروب الرئيس الأفغاني وتهاوي الجيش وإعادة فتح المزيد من متاجر بيع البرقع الأزرق. لقد أخليت الشوارع من النساء إلا أن مراسلة شبكة «سي.أن.أن» أطلقت علينا من كابول لكن بحجاب مجعد لفته على شعرها بطريقة عاجلة.

من المفيد استعراض ما أفضت به الصحافية الأفغانية وهي تكشف عن اسمها الحقيقي لأنها بعيدة عن طالبان اليوم، بينما نجحت صحيفة الغارديان في استطلاع عدد من الصحافيات الأفغانيات اللواتي تحدثن بأسماء مستعارة عن الرعب الذي يكتنفهن.

نسرین نوا التي عملت مراسلة لهيئة الإذاعة البريطانية «بي.بي.سي. فارسي» في كابول مصابة بما يمكن أن نسميه «كابوس طالبان» وهو أشد الكوابيس عندما يتعلق بالنساء ويزداد ضراوة عندما تمتهن النساء الصحافيات.

لم تتخلص من ذلك الكابوس الذي ينتابها يومياً كحلم مزعج ومستمر، تحول إلى حقيقة، هي تركض مسرعة لإنقاذ نفسها، بينما شقيقتها الصحافية أيضاً تتخلف عنها بمسافة خطوات وعناصر طالبان يلاحقونها. أنقذت نسرین نفسها بينما بقيت شقيقتها في سجن النساء الكبير بعد أن أُعيد غلق بواباته من جديد.

وكتبت «منذ ما قبل مغادرتي كابول قبل أيام قليلة، ما زلت أعاني من نفس الكابوس: أختي تركض وتتعرق وتنزف، يليها مقاتلو طالبان في شوارع كابول».

كانت شقيقة نسرین بين حشود الآلاف الذين لجأوا إلى مطار كابول للهروب بعد فرار الرئيس «الديمقراطي جدا»! لم تقلع الرحلة وبقيت الصحافية الشابة تمسك بجواز سفرها، بينما سد طريقها مئات الأشخاص المتدافعين خوفاً من أصوات تتعالى «طالبان هنا، وصلت إلى المطار»، وهكذا بقيت هذه الصحافية مثل ملايين النساء غارقة في بحر من الفوضى والخوف والخيانة.

عندما هربت نسرین قبل سقوط كابول تركت أختها ووالدها هناك، واليوم لا تفعل تحت وطأة الانهيار غير البكاء مثل طفل متروك على قارعة الطريق لا يدري ما حل بأهله.

كانت نسرین وأختها شغوفتين بعملهما في الصحافة، والأكثر من ذلك تمارسان رياضة ركوب

الدراجات مثل كل النساء الطبيعيات، لكن لا يمكن لهما ولأي امرأة أفغانية اليوم أن يتخيلن أنه يمكن لهن مشاهدة امرأة تقود دراجة في شوارع البلاد.

عادت الصحافية الشابة إلى منزلها بعد أن أقفل المطار في وجهها مثل آلاف غيرها، وأول شيء فعلته أخفت بطاقة هويتها الصحافية وهشمت آلتها الموسيقية، فهي إداة لا تقبل النقص عند طالبان لقتل هذه المرأة الصحافية وعازفة الغيتار! يا للشريعة عندما تجمع ثلاث موبقات عند المرأة، ألا يكفي أنها عورة، ثم صحافية وعازفة موسيقية!

تشعر نسرين مثل أختها بأن العالم برمته أدار ظهره إلى أفغانستان، كما تشعر النساء بالخيانة، ولا يملكن غير القنوط. حتى مرارة وجع تصريح الرئيس الألماني فرانك - فالتر شتاينماير، الذي وصف مشاهد الأفغان اليائسين في مطار كابول بعار على الغرب، لا تخفف أسى امرأة أفغانية واحدة. بينما جميع الأفغان يعيشون حالة من الذعر والارتباك، والعالم لا يفعل أكثر من عرض صورههم على الشاشات، والاكتماء بالاستماع إلى تصريحات قادة طالبان الجوفاء بأنهم تغيروا ولم يعودوا كما كانوا قبل عشرين عاما!

لا ترى الصحافية نسرين وشقيقتها في المستقبل سوى ظلام دامس، ولا أحد يرشدهما فيه إلى الطريق. وهو نفس الانطباع الذي تشترك فيه كل الصحافيات في أفغانستان اليوم. لقد نجحت صحيفة الغارديان البريطانية بنقل تلك المشاعر من صحافيات أفغانيات لازلن خلف أسوار سجن النساء الكبير.

تقول عائشة التي عملت مذيعة أخبار بارزة ومقدمة برامج حوارية سياسية إن هروب الرئيس أخذ معه أي بصيص أمل بقي للنساء لاسيما المتعلمات والصريحات. وتصف كل ما يحيط بها بالانهيار فيما بدا وكأنه حدث في ثوان.

وأضافت «عملت لسنوات عديدة في الصحافة لرفع صوت الأفغان، وخاصة النساء، لكن هويتنا تتدمر اليوم مع أننا كنساء لم نقترف أي ذنب يستحق ذلك».

تغيرت حياة الصحافية عائشة وهي محاصرة في منزلها منذ أيام والموت يهددها في كل لحظة. عائشة واحدة من الصحافيات الأفغانيات اللواتي تواصلن مع الغارديان خلال الأيام الماضية، ووُثقت سقوط بلادهن في هوة الخوف. لكنها تخشى اليوم أن تدفع حياتها ثمنا لأي مادة صحافية تحمل اسمها.

عندما اجتاز عناصر طالبان بوابات العاصمة كابول، أول شيء تلقته الصحافية فيربيا مكاملة هاتفية من شقيقها، يسألها مرتبكا أين أنت الآن؟ لا يمكن للنساء فعل أي شيء في ذلك الوقت غير التوجه مباشرة إلى المنزل والبحث في الملابس العتيقة عما يمكن أن يصلح كبرقع أو حجاب. بمجرد أن تتذكر هذه الصحافية القصة التي كانت سائدة عن تعرض النساء للضرب، وأخذهن

قسراً كزوجات واغتصابهن، تصاب بالذعر وتتخيل أن ذلك سيكون مصيرها خلال أيام. فقلق فيرييا مضاعف لأنها أولا فتاة وثانيا صحافية.

ولأن زيبا تعمل في واحدة من أكبر الشبكات الإعلامية في أفغانستان، فهذا يعني أنها وزوجها وأطفالها لن يحظوا بأي رحمة من عناصر طالبان.

الصحافيات هدف مشروع للانتقام بالنسبة إلى طالبان، دعك من التصريحات والوعود التي أطلقها قادة طالبان باحترام الحياة العامة ووسائل الإعلام الخاصة، فلا أحد يصدقها من الرجال، فما بالك بالنساء الأفغانيات.

الصحافيات كائنات ضارة على طالبان يجب إخراجهن مما يجري جسديا، فيما العالم برمته سيبقى مراقبا ومنددا، ومكللا بالعار لأنه سار خلف غرور الرئيس الأميركي جو بايدن الذي رفض التعبير عن ندمه على الكارثة التي سببها لأفغانستان.

## الدبلجة الفورية تعدنا بمحتوى تلفزيوني رائع

غادر إريك شميدت، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمحرك غوغل آنذاك، منصة الإلقاء وبدأ يتحرك على المسرح أمام المئات من جمهور قمة أوظيفي للإعلام عام 2010، وهو يعلن عن السحر التكنولوجي الذي ينتظرنا في السنين القادمة.

لم تكن شركة غوغل آنذاك قد أطلقت نظامها في الترجمة الآلية كما هو متاح اليوم، لكن شميدت كان يضع المستقبل الذي تصنعه الهواتف الذكية أمامنا وهو يصف الثورة التكنولوجية بـ «السحر».

ولم يكن تعبير «السحر» مغالياً حينها من الرئيس التنفيذي السابق لغوغل، كما أنه ليس قراءة استشرافية لما ينتظر التكنولوجيا، بقدر ما كان ينقل لنا خطة الشركة العملاقة في السنوات القادمة.

بسّط الأمر بطريقة معتادة، عندما قال إنني لا أعرف اللغة العربية، لكنني في المستقبل القريب، سيكون بإمكانني وإمكانكم جميعاً ارتياد مطاعم أوظيفي ومعرفة محتويات قائمة الطعام المطبوعة باللغة العربية، عندما تكون هواتفكم الذكية تحمل تطبيقات ساحرة للترجمة من كل اللغات.

في نفس القمة وقبل أكثر من عقد من الآن، كان إمبراطور الإعلام روبرت مردوخ رئيس مجلس إدارة «نيوز كوربوريشن» يقرب لنا المستقبل الذي ينتظر العالم بوجود الأجهزة الذكية بجملة «عندما تهب الريح يجب أن تسير معها».

لا أحد من الحاضرين شكك بقراءات شميدت ومردوخ للمستقبل التكنولوجي. اليوم بإمكاننا استخدام أعمق من مفردة «السحر» التي استخدمها الرئيس التنفيذي السابق لغوغل للتعبير عن الذكاء الاصطناعي.

كان من المفيد العودة إلى عقد من السنين التكنولوجية في التمهيد لما توصل إليه اليوم الذكاء الاصطناعي في نظام «الدبلجة الفورية».

إنه أمر مثير للدهشة عندما تتغير الأمور بطريقة دبلجة مسلسل كوري مثلا «ضع اللغة والدولة التي تهمك» بنفس سهولة تغيير القناة في جهاز التحكم. ذلك يعني أنه يمكن أن يتغير الكثير على طول الطريق باتجاه المحتوى الإعلامي والدرامي.

ماذا عن أصوات الممثلين الذين يمتنون الدبلجة؟ إنهم لسوء الحظ سينضمون قريباً إلى مجزرة الوظائف التي يرتكبها الذكاء الاصطناعي.

التكنولوجيا الجديدة ستساعد على دبلجة الأعمال التلفزيونية بطريقة أكثر كفاءة وفعالية مما

متاح اليوم في صناعة الدبلجة.

تبدو الفكرة من الوهلة الأولى خيالية، لكن وظيفة الذكاء الاصطناعي تحويل الخيال إلى واقع في بداية ثورة تلفزيونية جديدة يمكن أن تُعرف باسم «الدبلجة التلقائية».

ويمكن أن تكون التدايعيات كاسحة في الرؤية المثيرة للدبلجة الفورية في أي محتوى فيديو، بدءاً من أفلام الرسوم المتحركة حتى البرامج التلفزيونية. إذ سيكون متاحاً دبلجتها باللغة التي يريدها المشاهد وبنقرة زر واحدة. والأهم من ذلك أن الدبلجة إلى اللغة المختارة، ستبدو تماماً مثل الأصل. ليس صعباً تخيل ذلك، عندما نجد المستوى المضطرب في التقدم بنظام الترجمة الآلية المتاح في شبكة غوغل.

الفكرة الأولى لهذا النظام الجديد تكمن في قيام ممثل بتسجيل خمس دقائق من النص الأصلي باختيار عشوائي وفي اللغة المطلوبة. تتعلم منه بعدها أنظمة الذكاء الاصطناعي وتطبقه في ترجمة للنص كما يؤديه الممثلون الأصليون في العمل التلفزيوني، بما في ذلك تعبير الشبكة العصبية لصوت الممثل، ودرجات الإيحاء الأدائي.

سيكون النظام الذكي فناً بامتياز وبلغة مختلفة في عملية تستغرق وقتاً أقصر بكثير مما كانت تأخذه عمليات الدبلجة التقليدية.

يقول المخرج سكوت مان الذي شارك في تأسيس إحدى هذه الشركات الناشئة المعنية بالدبلجة الفورية، إن المحتوى التلفزيوني والسينمائي في هذه الخدمة سيكون قابلاً للتبادل السلس بين بلدان العالم التي تتحدث لغات مختلفة.

ويعبر مان الذي يعمل في هوليوود عن اعتقاده أن الإمكانيات في هذا القطاع ستكون كبيرة، فمعظمنا لا يدرك حتى الآن حجم المحتوى الرائع في العالم الذي سيتاح مشاهدته.

يدرك الممثلون، لطالما كانت الدبلجة تمريناً شاقاً بالنسبة إليهم، فهم لا يمثلون بكل أجزاء أجسادهم وعليهم التعبير بأصواتهم فقط عن مشهد تمثيلي متكامل، ثمّة غيرهم من يؤديه.

كما أن التكلفة الباهظة لعملية الدبلجة التقليدية التي تتطلب تجميع اجور الاستوديوهات والأجهزة والمؤدين وتركيب الصوت لاحقاً على الفيديو الأصلي. صار يختصرها الذكاء الاصطناعي في عملية واحدة وأسرع مما نتوقع. في تكنولوجيا تسد فجوة كبيرة. كما تمنح المشاهدين تجربة فريدة.

تم اختيار الفيلم المثير (Every Time I Die) الذي أنتجته نتفليكس عام 2019 باللغة الإنجليزية بما يحتويه من أحداث معقدة، وتجريب دبلجته بنظام الذكاء الاصطناعي الجديد إلى الإسبانية والبرتغالية، وكانت النتائج مثيرة حقاً.

ومع أنه لا يوجد منتج تجاري لخدمة الدبلجة الفورية لحد الآن، إلا أن الأبحاث تتواصل في

مختبرات شركات عملاقة مثل أمازون، وشركات أخرى أقل حجما معنية بصناعة الصوت وتقنيات الفيديو.

ويجمع غالبية الداعمين لهذه التكنولوجيا على عدم وجود تلاعب أو تزييف عميق، بقدر ما هي تحسين لهذه الخدمة وتقليل لتكاليفها. ويراهنون على أهميتها في صناعة المحتوى الدرامي المتبادل بين دول العالم التي تتحدث لغات مختلفة.

كما أن المستثمرين في هذه التكنولوجيا لا يجازفون بأموالهم، عندما ندرك أن شركات إعلامية كبرى في هوليوود دخلت لدعم تطوير هذه التقنية.

المدافعون عن تقنية الدبلجة الفورية يرون أنها ستقرب بين البشر لفهم بعضهم البعض من دون الحاجة لتعلم لغة غيرهم!

مع ذلك، وفي كل تطور تكنولوجي، ينبري المشككون بشأن هذه التجارب التي تخفي آثارا مظلمة، فعندما يكون الترفيه متاحا في الدبلجة الفورية، سنفقد معه نكهات اللغات ومحلية التعبير، وقد لا تعوض أصوات الذكاء الاصطناعي حسية اللغات الأجنبية.

اللغويون يعبرون عن مخاوفهم، فمن دون تعلم لغة الآخر يصعب على البشر فهم بعضهم البعض. فالدبلجة الفورية لا تكشف طبيعة الإنسان الكوري والبرازيلي والصيني مثل أن نتعلم لغته.

وتقول سيفا ريدي أستاذة اللغات وعلوم الكمبيوتر بجامعة ماكغيل الكندية «إذا تمت دبلجة كل ما نستمع إليه ونشاهده، ستفقد الأصوات التعاطف الحسي، ويمكن أن يكون لدى الإنسان بعدها طريقة واحدة للنظر إلى الجميع».

مهما يكن من أمر، فإن تجربة الترجمة في غوغل قدمت خدمة إعلامية هائلة، تجعل المستخدمين يرحبون بتقنية الدبلجة الفورية. لكن ذلك لا يعني أن الذكاء الاصطناعي قادر على بث الروح البشرية في الأصوات الرقمية. فصوت الأداء البشري في التمثيل ومحاكاة صوت ممثل محترف أصعب بكثير من أن تصله تقنية الدبلجة الفورية.

